بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب التمييز لما أورده صاحب الكشاف في الاعتزال في تفسيره الكتاب العزيز للإمام السني زين الدين عبد الرحمن المعتزلي

هذا الكتاب وقف مؤبد وحبس مسرمد على من عين له ومن فسره المدينة المنورة من فخم العزيز الوزير حسب الحجة المؤرخة بغرة رجب سنة ١٣٠٣

١٠
٢-٤٤
٢

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فصل الاشتغال بالعلم العقلي والعلوم

العلوم — العلوم — العلوم

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين أما بعد
فإن أهل العلم مجتمعون على أن أصول الدين مجموع من قطعيات كلام المتقدمين من أهل الحق وأنها
جميع قواعد المسائل المحررة في جملته مفرقة في كتاب المسمى بالتمهيد ونحوه من كتب الأئمة
الذين مشوا على منهاج الأشعري في تمهيد الكتاب العزيز لتنفيذ الإشارة إلى ما يليه عند تكرار
الذين مشوا على منهاج الأشعري مع إبانة الغث عن السمين لئلا يدخل الكتاب فيتكرار الرد عليه عند تكرار
والله سبحانه المسئول في المعونة والقبول أنه ولي كريم وبنا رؤوف رحيم ثم نذكر فصول
تشتمل على جمل يقوى اطلاعها على تفاصيل هذا العلم مبينة على عالم المقصود بمثله
إن شاء الله تعالى فنقول والله الموفق للصواب علوم العقلي قسمان
ضروريات ونظريات فالضروريات ثلاثة أقسام ضروريات وجدانيات وحسيات وبديهيات
وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة إما أن يحتاج في علمه إلى واسطة أو لا يحتاج
أو يحتاج إلى واسطة والواسطة إما خارجة عنه بعيدة والمحتوي في الحسيات
والوجدانيات والبديهيات وسميت نظريات لما حاصلة عادة عن تفكر النظر في ارتباط اللوازم
عن الملزومات من المعقولات بعد طي عن النفي والإثبات أو بعد اجتهادها كالعلل والمعلولات والدلائل
والمدلولات والشروط والمشروطات والكرود والمحدودات من سائر العلوم ما ينفرد
بتعلقه متعلقه ومنها ما لا ينفرد كالعلم بفنون الحملات وارتباط المقدمات
وصور واختبار المتواترات وما علم صرفه بالقطعيات لأنه يجتمع إلى ذلك العلم حسن
بالحال مرتبة في الموجود هذا في تحصيل التحصيل وحمل الوجدان على بديهي بما حصل في
باطن الموصوف بذلك من الوجدان وشبهه وكذلك سمع الخبر المتواتر والعلم بصرفه
والعلوم البديهيات في المعقول كالعلم بافتقار الفعل إلى الفاعل واستحالة

فطعيات

اجتماع الضدين وجواز الخلو والقلب وجميع جزئيات كل قاض بالاستحالة
والجواز من جهة وضده وشبهه وريبه وظنه لذاته والكسبي ما توقف على حاسة كالسمع
والبصر واللمس والذوق واللمس وعلى خلق فيه كالإدراكات المحسوسات تحلو علوم
الضروريات كالقلب بما له ركبه بالحاسة وبالله الهداية والمعلومات إما قطعي
وإما ثبات والمثبتات إما مستحيلات لثبوت وإما ممكنات والمستحيلات كاجتماع
المتضادات وما روايا لها مثبتات من المعقولات كالشروط والمشي وطاعاتها إلى ما تنقسم
إليه من المعلومات والممكنات منها ما عرف الله والثوابت من المعلومات منها ما تختص له الوجود
كسائر الموجودات ومنها ما لا يختص له الثبوت دون الوجود لما يلزم عن وجوده تسلسل
التسلسل وأوجبه من الاستحالات وبالله التوفيق النسب والإضافات والأزمان والأقطار
وكالأحوال التي تتميز بها المعلومات وفي المعنى عنها بصفات أنفس الموجودات
كالتحيز للجوهر والبياضة للبياض من الصفات والموجودات من المعلومات منها
موجودات لذاتها أول وهي سائر الذوات وموجود ليس له أول وهو الواجب الوجود
تعالى وهو موجد سائر الذوات وهو تعالى واحد وله صفات ما يليق بجلاله من
محامد الصفات على ما نذكره بعد هذا الفصل بفصل هذه الصفة فطعية إن شاء الله تعالى
والصفات كلها على ثلاثة أقسام حواس إلى الموجبات واعراض على معان ثابتة
بها وأجسام مركبة من الجواهر الفرد يجب للممكنات وجود لها موصوفة للعلم ما يليق
بها فإنه إن شاء الله تعالى

مسئلة وبالعلم يعلم الحكم للممكنات
الجوهر والعرض والجسم والعلم بأحكام من الموجودات على ما يليق بها فإنه إن شاء الله
تعالى يعلم بضلالة أو كفر القائلين بالطبايع والعناصر والاستقصات والفيولى
والمادة وقابيتهم للصور وتأثير الأجرام العلويات وأوكار القائلين بالعقول
العقالة عنهم والروحانيات والجواهر المفارقة وبذلك يعلم أيضا حقيقة الروح
والعقول والملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام والجزء الفرد والمعاد
والجنة والنار والعرش والكرسي واللوح والقلم وجميع ما ورد به المسموعات
من الإسراء والمعراج وصحة الخرق لمن شاء الله من كرامات الأولياء وتابعه الشيء بقيته الإبلاغ

العلوية واشتغال المغرب وتكوير الشمس وانتشار الكواكب الى غير ذلك من كل ما وردت به الشريعة مما تقوم الطريق على بطلانه من اجل اداء ما اسست عليه عقائد الخلق بالنفاية يوجب كما قبل بيت شعر

عمم القلوب عموما ان اياتها ذكم كمرواة الله تقليلا

مسئلة الجوهر هو الذي هو حيز الجسم وهو المتحيز الذي لا يقبل القسمة والجسم هو المتحيز القابل للقسمة والعرض هو المعنى القائم بالجوهر **مسئلة** واعلم ان الجوهر ان كان جسما لان حقيقة القابل للقسمة وسمي كل واحد جسما باعتبار كونه مع الاخر ومنه قوله تعالى وانه خلق الزوجين الذكر والانثى يسمى كل واحد منهما زوجا لما قلناه **مسئلة** ولا يشتق في تسمية الجسم جسما سوى التأليف فقط ونظن ان ابقاءه دلالته من طول وعرض وعمق وما عدا ذلك فقول الجهل بدليل ان الجسم من حيث انه معنى الذي تألفا حاصل فيه التأليف حتى تسميه بانه جسم والتأليف حاصل بين اثنين من الجواهر فصاعدا وان الجسم جسما ومن اشتق له تسمية الجسم جسما الابعاد الثلاثة فقد غفل عن لسان العرب واخبط عشواء فيه بيان ما قلناه الاحتكام الوضعية بان تسمية الجسم جسما في لسان العرب **مسئلة** ثم عن تعرد الجواهر وتركيبها تنظم الاشكال والصور الحسية التي تليب الجواهر بالاحياء من الطول والعرض والعمق والاستدارة والتثليث الى سائر الاشكال وذلك لما مثبتية خالق الجواهر وموجدها ما شاء منها كما سبحانه وتعالى ومن هنا يتشعب علم الهندسة باسرها ومن معقول الاعداد والكميات يتشعب علم الحساب باسره **مسئلة** والدليل على ان كل الممكنات كالجواهر والاجسام المتحيزة والاحياء المركبة منها والاغراض القائمة بها ما علم ضرورة من ان كل ممكن يصح حصول مثله في الوجود فلا يكون ممكنا وقد بينا له ان حال الممكن في المتحيز والقائم به وهو المطلوب اما قولنا في المقدمة الاولى ان الممكن ممكن يصح حصول مثله في الموجود فضرورة اذ لو امتنع مثل الممكن لامتنع هو وانقلب الممكن محالا وهو محال واما تحرير المقدمة الثانية وهي قولنا والموجود

الفاضل هو ابو محمد جعفر ابو له تشبيه وقبلها لم يكن عندي في الحرى منها لم يزن قوله الفاسد ان قوله ايضا عمم القلوب البيت كقراءة بعض الطيب لعمي

التي يكون متحيزا او قائما به لا يصح حصول مثله في الوجود وبانا لو فرضنا وقوع ما لا يصح في الوجود بانا ان يتميز عنه او لا بان لا يتميز عنه فلا عود فلا مثل وان تميز بانا بالتحيز والقيام بالمتحيز او لا بان تميز جنس من هذا لا يصح انه خلا بالمعلوم في اصل المسئلة وان تميز بامر ذلك بانا بامر خارج عن حقيقته او واقع في حقيقته لا يتميز به الذات والراجع الى الحقيقة لزامه قولنا الوجود او ما يتميز به الوجود من صفات نفسه ولو تميز بذلك لكان لا فرق معروفا وقد بطل المثل ولو تميز عنه بصفة نفس للوجود لوجب ان يكون خلا بالحقيقة في كل موجود فلا يثبت صفات النفس وان يثبت في جميع صفات النفس فيما المثل وان كان خلا فليس بمثل فاستحال مثل له وهو المطلوب وان استحال مثله لاستحالة الامكان ضرورة ما علم من صحة المثل بل عكس ما تقرر في استحالة مثله وجب وجوده ووجب وجوده وهو اقبله وهو واجب الوجود بموجبه سبحانه وتعالى واما القاضي ابو بكر الطيب رحمه الله تعالى فاحد الممكنات به الجواهر المتحيزات والاجسام والاعراض معلوم بالضرورة وليس لهم في اثبات الممكنات دليل ورد القول بان الاعراض معنى المشتق للعقل يجب في اذعانه دليل هو الارواح في كتاب الحدائق وليس لنا في العين الحق عمق في القول بان الاعراض نسبا في العلاسبة ومن وافقه وبعض المتأخرين سموا التقويل على ابطال الجوهر المتحيز فالوا ان الاعراض لا تبقى زمانين من انفضاله لا يصح منها العلوم به لانها متعاقبة فلا يصح منها ما يكون متحيزا اذ كل جوهر متحيز منقسم ولا يصح ايضا ان يكون عرضا لاستحالة بقاء العرض بالمعنى بطلان هذا فالوا بالجواهر المتعاقبة وسموها جسلة وقالوا فيها انها متحيزة ولا فائدة لتحيز وقائها كوقوعه في الخلا بالمثل كما تراه فانا نبين بالادلة القطعية المستندة الى الضرورة استحالة انقسام الجواهر الاجزاء المتحيزة فيصح منها العلوم بها فتبطل شبهتهم من جهة المعقول واما بطلانها من جهة السمع فقوله تعالى الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير الله اخبر تعالى ان ذوات العلوم بما سوى القديم من الصفات والاعراض وكذلك سميات المتحيزات بالموصوفين بالعلوم سواه من المتحيزات وهو المطلوب ووجب ان يكون الله شيئا في هذه المسئلة منعقدة على استحالة ان الممكن حق الله تعالى

ووردة الاجماع الشيخ بالارواح بقوله تعالى فلولا اذا بلغت الحلقوم وبقوله تعالى اخرجوا
انفسكم وفي الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لعن نفسه الثلاثة ثم جبليل وا
الصلاة والسلام ليلة المعراج عن يمينه ارواح السعداء وعن يساره ارواح الاشقياء
عليه السلام عن ذلك فقال انها تنظر بليه الى ارواحهم الحديث بدليل الكثير
من ابل الشرع على عادة المدلول اجماع متبعين عاقل واجبي بل عليه السلام على الانبياء عليهم
السلام من اصناف وصوف وفال اتفاق العقول فتكونهم فعلوم بعقلوي بها فاجبني اني
العقول بالفلوي وكذا لهم بدعا من يقول ان كذي المعلومات من قبل المجواهي التي تقوم
انما الصوف فتبوتها ولا بدعوا انتفاء ما تحيزه وما قايمة بالمتحيزات وفن بطل بكذي الدليل
ما قالوه وتعاض المعقول والمنقول وارتباط العالمي وارتباط الوضع وهو فسمان

مسئلة وضع شي عي وضعي شي عي عاعتة ما قاله اهل الحق

واما احكام المعلومات فبقولنا احكام جمع حكم والحكم عبارة اهل الحق بعني ونبه
عن ارتباط معلوم بمعلوم في النفي والاثبات او في الوجهين مقالنا اولم يكن بين المعلومين
ارتباط لكانا متباينين وليس بينهما حكم وفي الاخر بنهما على الثاني بل يكونا من قسم المجواز
من المعلومات ثم الارتباط بين المعلومات ينقسم اربعة اقسام ارتباط عقلي وارتباط

مسئلة عادي وارتباط وضعي وهو فسمان وضعي شي عي ووضع عي شي عي

بالحكم العقلي هو ارتباط معلوم بمعلوم من عي قبل نبيا ما فذلك الارتباط اما اثباتا وله
اقسام ثلاثة من وجوب وجواز واستحالة ولكل قسم منها ثلاثة اقسام عاما
مسندا ان شاء الله تعالى والحكم العادي هو ارتباط معلوم بمعلوم من عي فضية
عقلية وما عادية وضية مع جواز قبل له عقلا ارتباط الاعما وعند مشى النار
وخلو الشبع عن الاكل والري عن شرب الماء وفرا العقول قبل لفظ الارتباط
لانه مواضع خاصة لمجيئات الانبيا عليهم السلام والملايكة عليهم السلام وكرامة
الاولياء رضي الله عنهم وفتنة الرجال في الشاهو الجن وعن المرتاض في المعاد قال تعالى
وكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد وفي اتفاق يوم تشهد عليهم السنتهم
وايديهم وارجلهم بما كانوا يكسبون يعلمون علم ارتباط ضروري مع تجويز العقل الخلق اجمعا
وعلة ارادة الخالق اياه لكل ارتباط من خالقها سبحانه وتقدس ومقدر ارتباطها حتما ابدا لم

لتشاهدوه

يشاهدوه منزه الملك العلام وعن الموت والموتى وعن المعاد ومشاطرة وبيانه بين فاله
تعالى الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملا وانه الحي الذي لا يموت
بالآلة التي بها الاحياء تحيا لولا بعله الحلوفين من قصير وطويل اوكوا وكلي او فتية تبقى اوقاتا
معينة عقلي شاهدنا بين الحي الخارق فيها في الحالة معارفة الرضيا كما ذكرناه من الدلالة على
ذلك بقوله تعالى فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد ولقوله تعالى يوم تشهد
عليهم السنتهم وايديهم الاية بالظاهلية حاصلة من عي وخرقها لفصل شي من لحظ

وارتباط الحكم الشرعي هو ارتباط معلوم بمعلوم بخطاب مشتمل فيه العصم

فرورة والحمد لله العصمة قوله اقسام بلة بيانها ان شاء الله تعالى **وارتباط الحكم الوضعي**
الحي عن اشتمال العصمة في المحبي به هو ارتباط معلوم بمعلوم بحيث محبي عي مشتمل
فيه العصمة بحلاف الشي عي مع جواز قبل له عقلا بحلاف العقلي كوضع لعبة الشطاء
ما وقفنا والوضع ما يحتمل الحمل ستوى ذلك من وضع الالفاظ للمعاني الدلول عليها بينها

مسئلة وبدا باختصار احكام جميع المعلومات في كذي الاقسام الاربعة

الارتباط بين المعلوم منزا ان يقبل له وهو العقلي او لا يمتنع قبل له وحبيلذ
اما الا يحتاج الى واضع وهو العالمي او يحتاج واما ان يشتمل طي محبي العصمة وهو
الشي عي اولا وهو الوضعي الحي

مسئلة ثانية في بيان اقسام وكذي الاحكام واقسام

الحكم الشي عي ثلاثة وجوب وجواز واستحالة تابعة لواجب وجايز ومستحيل والواجب
من الاحكام العقلية وهو كل معلوم ثبت واستحال مقابله نبيا كان او اثباتا
بالوجود الواجب بوجود الله سبحانه والنبي الواجب كنبي النظر والشي في حقه تعالى

والمستحيل من الاحكام العقلية هو كل معلوم امتنع حصوله نبيا كان او اثباتا
والمستحيل من مفعول النبي وانتفاء العلم تعالى او صمة من صفاته وانتفاء الشي
مع ثبوت مشروطه وذلك لان انتفاء الحيوة عن المتصف بالعلم حال اتصافه بها
والمستحيل من مفعول الاثبات اجتماع المتضادات واستحالة ثبوت شريك اسئيل
لله سبحانه او مماثلة لاحد من المستحيل ثبوته

مسئلة ثم للواجب

والجايز من الاحكام العقلية في النفي والاثبات اربعة وجوه من الارتباط ارتباط وجود
بوجود ارتباط وجود الشي ط بوجود شي ط وارتباط عدم بعدم ارتباط

وجود الشرط بوجود شيء طه وارتباط عدم بعدم كارتباط عدم الشرط بعدم شيء وطه
وارتباط وجود بعدم كارتباط وجود الحركة بعدم السكون في الجوهر الخالي وارتباط
بوجود كارتباط عدم السكون بوجود الحركة في الجوهر الخالي **مسئلة**
والجائز من الاحكام الشرعية العقلية هو كل معلوم لا يلزم من تقدير اثباته ولا نفيه محال
لمعقوليته كوجود العالم بدلا من استمرار عدمه وكنزول المطر **مسئلة** ويدل على حصر
هذه الاحكام العقلية في الاقسام الثلاثة المذكورة هو ان المعلوم اما لم يقبل الوجود البتة
فهو المحال وان قبل الوجود فاما ان يقبل العدم البتة فهو الواجب وان قبل العدم مع قبوله للوجود
فهو الجائز **مسئلة** واقسام الواجب العقلي من الاحكام المتقومة الذكر
ثلاثة ذلك واجب مطلق كوجود الحق سبحانه وواجب مقيد كوجود الجوهر في زمان
وجوده مع وجوده وانما يجوز زواله من وجوده وواجب لغيره كفناء الساعة بعد وقتها
المعلوم لله تعالى الذي عنه عنه يجب حصوله لا لنفسه بل لاجل غيره القائم وزوال الدنيا لاجل
وقت المساء المجعلات الشرعية والمقدرات **واقسام المحال** العقلي ايضا ثلاثة
محال لمعقوليته مطلقا ومحال مقيد ومحال لغيره فالاول كاجتماع الضدين والثاني كعدم
الجوهر في زمان وجوده والثالث كافتناء شيء او حصوله من الممكنات لا عيانها على خلاف الحتي
الشرعي والعقل الى ما شاء جائز وقوعه **واقسام الحكم العقلي** ايضا ثلاثة
واجب وقبيح ومباح عقلي **واقسام الحكم العادي** ايضا ثلاثة واجب وحباري
ومستحيل فالواجب من الاحكام العادية هو كل معلوم ارتباط بمعلومه اخر واستمر ارتباطه
استمرارا امتنع العقل في حقه لا لموجب عما تقدم بيانه **ثم** لارتباط العادي
يكون في النفي والكون في الاثبات مع جواز تبدله عقلا بلا ارتباط العقلي من حصول الاثبات كخلق
الري عند شرب الماء والشبع عند استعمال الرغيف ومن هذا الاصل يتشعب علم الطب باسره
اذ ليس الطب كله سوى العلم بما اتاه الحق سبحانه في اوعيته وخلقه شيء عند شيء والارتباط
والارتباط العادي هو دخول النفي والاثبات استثناء استثناء عما ذكر والمراد العلم ان في الدنيا
مسئلة وفي الجائز من الاحكام العادية كل معلوم استمر توالي نفي وقوعه استمرارا امتنع

العقول

العقول ايضا من تبدله لا لموجب عما تقدم بيانه مع جواز تبدله عقلا بالاعدام الفعلي
من معدوم النفي بانتفاء الري عند شرب الماء وانتفاء الالم عند وقوع الضرب **مسئلة**
والجائز من الاحكام العادية كل معلوم لم يرتبط استمر ارتكرر وقوعه
تواليه نفيا واثباتا كنزول المطر وحياة زيد **مسئلة** وللواجب والمحال
من الاحكام العادية اربعة اوجه الارتباط ايضا وجود بوجود كوجود
الاحراق عند وجود مس النار وعدم بعدم كارتباط عدم كعدم الاحراق بعدم مس النار
وعدم بوجود كعدم اراقة الماء عند وجود بني الماء وارتباط وجود بعدم كارتباط
وجود الحطب بعدم شيء بالماء ومن هذه الارتباطات مادي بواسطة تخلق الجوع
والالم عند الدوي بالسقم ومنها بغير واسطة كوجود ذلك عند المباشرة بالضرب
مسئلة والحكم الشرعي في ذلك اقسام ايضا طلب للفعل وطلب
للترك متخير بينهما وطلب الفعل فسمان طلب مع توعد بعقاب على الترك وهو
الايجاب وبلا عدم التوعد بزوال وهو الندب وطلب الترك فسمان ايضا طلب مع توعد بعقاب
على الفعل وهو التحتي بهو وطلب مع عدم التوعد بزوال وهو الكراهة والتخيير بين الفعل
والترك وهو الاباحة فهو المباح في مقابلة الجائز من الاحكام العقلية والواجب الشرعي
في مقابلة الواجب العقلي والحرام في مقابلة الممتنع العقلي **مسئلة**
والدليل على حصر الاحكام الشرعية في الخمسة المذكورة هو انا نقلوا به الخطاب
الشرعي اما ان يتساوى طرفاه او لا يتساوى طرفاه فان تساويا فهو المباح وان لم يتساويا
الشرعي هو طلب المباح او لا يتساويا وحينئذ اما ان يجب طرف الفعل بالعقاب
على الفعل وهو التحتي او لا وهو المكروه ومن هنا يتشعب النظر في دلائل هذه الاحكام على وجه
كلي من الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال وهو علم اصول الفقه باسره وفي الكلام
على تفاصيله على الجملة ثم يتشعب من هنا ايضا الكلام على تفاصيل هذه الاحكام الشرعية
وهي مهاتما التاسعة يحتوي على مائة الوسائل من اعمال المكلفين وتركهم وقضاياها تنقسم بقسم
التحتي به وهو علم الشرعية باسره وهو المسمى في الاصطلاح بفقها واما باللسان بالفقه
هو العلم مطلقا فاذا وجدناه فلنا هو العلم باحكام اعمال المكلفين الشرعية تحرزا من
العقلية فانها تنتظم فيها المتعلم وهي من جملة التفصيل التي من اصول الفقه جانبه

العلم بتعالى او وجه الاجمال والعلم بالدلالة تلك الاحكام وهو العلم باصول الفقه اذ قلنا الاحكام لتعلم اصول
الفقه اذ مبناها ومحتدها وموضوعها مفعول تعالى الادلة لتناولها تفصيلها مسئلة
والحكم الوضعي المجعول النسبة يقتضي الصحة في المجعول فيه والواضع له هو الواجب الى ان
الجائز بعينها وهو عاقسمه الواضع اذ هو الحاكم بها وضعا هو الوضع اللغوي او
يكون كذلك وهو قسم العرفي باطلاقات اصحاب العلوم والصنايع واصطلاحاتهم وما تواضعوا
عليه من التسمية بالمسميات كالجنس والنوع والخاص والعرض العام والكل عند اهل
والمنسوخ والقياس والعلة والخاص عند اهل اصول الفقه والحكم الوضعي الذي ليس بتكليفي
ثلاثة اقسام ايضا واجب وهو اتباع لسان العرب عما تكلموا به من الاحكام العقلية ومتنع
وهو مخالفتهم بالكفر وجاهلي الاصطلاحات الدينية كما ذكرناه في اصحاب العلوم
والصناعات واختلف العلماء هل ثبت للشرع في التسميات نقل ما وتفيض عن موضوعاتها
في اللغة او بل اقرها على ما كانت عليه فذهب القاضي ابو بكر الى ان اسماء الدينية اقرت على
موضوع لغتها ما عدا اسماء كانت عليه في اللغة كاسم الصلاة والزكوة والحج فانها نقلت
في عرف الشرع الى افعال خاصة وهي سمي به عما كانت مع بعض ما فيه وهو كما زيادة شيء ما
معها او بعدها اخي كما الركوع والسجود مع الدعاء الذي هو مسمى صلاة وذلك لما يعني تعلم
التسمية عما وضعت له تعلم التعيين وهذا اصل صحيح مسئلة
ثم يتشعب من هذا الموضع الكلام عما فيه من مذاهب الباطنية نسبتها الى المعتزلة
نفيها واثباتا ما لا يدل على معنى وقسمها والدال على معنى اما ان يصح ان يخبر به وعنه
مفهوم الخبر او لا يصح لزم ان يدل بعينه على ما يمتنع من معين وغير المعين والاول هو الاسم ثم
الكلام على احكام كثيرة الكلمات بالنظر الى وضعها وخفيها وحتى منها والمجمل منها
وحتى وما هو منها نقت وعطف وتوكيد وبدل ودخول العوامل على كل منهم مما يعني عنها
والاحكام الماضي والمضارع وفعل الامر والتخليص للاستقبال وما ينعقد من الافعال وما
ينعقد او النواصب والجوازم وحتى وحاشا للخفض وكذا واي الاسم والحتى مضافا كان وكان
واحكام ذي الحال في تمام علم العربية ومحال تفصيل ذلك على كتبه ايضا فليتطلب منها العلم
ثم يتشعب من هذا ايضا الكلام على الالفاظ بالنظر الى ما منها اوقع في النفوس في
اثناء العلة وابلغ في ادائها ذلك ويلزم عنها اما من حقيقة ومجاز واما مستعار

التسميات

ومن حقيقة ومتمثيل منفرد وتاجي الى حتى ذلك ومن علم البديع ثم يتشعب من هذا ايضا النظر فيما
من الالفاظ اوقع في افادة المعنى القاطع بالقطع الراجح في ظنه وهي تبليغ وتسمى
عند اللغة الفصاحة وكذا المعاني وتسمى بلاغة ووجازة وهي بالنظر الى كمية المعاني بلاغة
وبالنظر الى قلة الالفاظ وجازة والى الغرض عاما من المعاني تناسبت اجناس الخطبا
ومصانع الشعرا . ويتشعب من هذا ايضا الكلام في احكام الالفاظ بالنظر الى دلالتها
تبعا لحكم دلالة معانيها وتسميتها دلالتها بحسب ذلك الى مطابقة وتسمى فوات اللفظ
على ما وضع له مطابقة ودلالته على جانبي ما وضع له ومن حيث كونه جزءا تضمنا وعلى
لازمه من كونه لازما التزاما ثم اصطلاح المنطقيين وكثير من حدودهم وما يشتمل عليه
الحدود من حمل الجنس والفصل على ما فيه الخلاف التحقيق وكثير من اشكال ما يصوغونه بها فانها لا تحتاج
في النتيجة شيء من الاستدلال الى الشكل الثاني والثالث والرابع وعلى تنزيل الكثير منها
معتضدة بالادلة مطلقا وقبل صنفنا مختص اسمها بالمنهج المشروع الاعتناء في
شيء من كلام اهل المنطق على ما سلكه الغزالي ابو بكر رحمه الله في كتابه المسمى بالوفاق
والتحقيق ما عليه اهل الحق رحمهم الله في حدودهم وحفايقهم وتبيينهم وذلك اما
تاخل الجنس المعلوم ذكر ما يعني معرفته المطلوب من الحد الذي اما الوجود نفسه او الجوهر
قولنا القايم بنفسه للقابل للاعراض يحتاج الى ذلك ثم تبيين من حصل بما ذكرناه وكل
معلوم يتناتى تحديده وعلموا ذلك ارسل الله انبياءه الوزن الكلي وهو الدليل عز وجل
معلوم لا يشاركه في ذلك الوصف الذاتي ان عقل له ذلك الوصف وان امتاز عنه بوجه
ذلك الوصف بعض المعلومات وفي بعضها ما لا يتم الا بما ذكرت ذكر وصفه اخرى يعني
عن ذلك المعلوم الاخر وتسوا ابراء مثل هذا النمط بذكر كل الوصف الاعم قبل ذكر الاخص
وان لم تعقل له صفة ذاتية تذكر هنالك في تبيين وتحديد عما يماثله يجب فيه
بذكر خاصيته التي تميز حتى لا يطلع العالم عليه على ملبس بما يماثله مثال قولنا
في تبيين العالم هو من له علم اذا عقل عالم الا من له وان لم يكن العلم صفة نفس للعالم ومثال
قولنا في الجوهر هو المتحيز الذي لا حي له مبذكرنا حي تبيين عن العرض ضمانه لا يتحيز
بتحيز وكذلك عن صفته تعالى وتبيين عن جميع الاعراض وكل ما يدخل من المعلومات سوى الجسم
لم يتميز عنه فبذكره وحيا يتضمن مثل ايضا تبيين عن الجسم فيقول الذي له حيز له فاتحيز حيز
الاحياء ما في الجسم له حيز وما يبقى مع الجوهر تحت حكم الاعراض ما لا له وحيز

ما لا له وهو الجنس وباقي الح فاتضح ذكر من المعلومات عرضي وهو المتنع واما الجتمع
الحل الجمع والمنع ضد وهو خفيفة الطرد والعكس لانه طرد وهو الجمع وانعكس
المنع لانه تقول الجمع كل وصف والمنع ليس وليس ابن اتى الوصف الاعم تقول ليس كل حي عالما
وكل اتى الاخص لانه تقول كل عالم حي والعالم اخص من الحي وتقول على كل اسم هو
الحتيمي الذي له هي كما تقدم بيانه في المنع والجمع وتقول الوجود هو المعنى القائم
بالموجود بمعقولنا المعنى خرج عنه كل معلوم فانه بنفسه لانه ليس بمعنى وتبعي
صفات الباري سبحانه لانها ليست معنى له بل هي من حيث جاء اقلنا القائم بالموجود
خرجت صفات العلم سبحانه لانها قائمة بالله تعالى وليست حالا فينا بها بالجوارح
والعلم في ذلك ان ثم ذكر صحة النفس او المعقولية للمعلوم منهما وجعل الذي لنا
سبيلا فانه لا يوجد من يذكر بذكره خاصية له من المعاني مفاد صحة النفس
في المعلوم من الجميع فانه لا يوجد سبيل الى شيء من ذلك لما هو معلوم بالتعذر حتى يرد
في الجدل ذكر جميع صفات المعلوم لانه تطويل من غير فائدة التمس اذا ما ضل بذكر
بعض صفات النفس او بذكر معقولية المعلوم وهو المعلوم من الحد الذي لو
زدنا فيه حد الجوهر في قولنا القائم بنفسه القابل للاعراض لم يحتج الى ذلك لما كان في تمييزه
من حصل عادة كونه وكل معلوم وشائي فيه بالعلم واذ لم يسلم لنا انه

الركن الثاني وهو الدليل وسيأتي بيانها وحجته وصلتها الى غير ذلك
من اسمائه بالعرفة في دلالة رعايته الخاص من حيث هي وارتباط بعضها ببعض في
معقولية اتمامها وارتباط التعني بالنوع الحروف للمعنى وارتباط معقولية
حروف بالا منتقل الى الغير وارتباط معقولية التخصيص بالا منتقل الى ارادة
المخصص والاحداث بالقدرة والا منتقل بالعلم وارتباط معقولية العلم لوجوب
الحيوة قائمة بمن اتصف بالعلم حال اتصافه به الى سائر الروابط العقلية وتلك
الروابط هي الدلالة في الحقيقة واما ذكرنا نحن لها وعبارتنا عنها بما يحصل
في النفس المطلوب على وجه يكاد العين من الوجازة والبلاغة كما قال الخليل عليه
السلام فلما افل قال لا احب الافلين فجعل الافول دالة على الحدوث بوجه
عبارة واذا تعذر العاقل في الحال بالا وجه قيل وجه لما طول وانه احتاج للسان
عن وصفه يعاز افصاله له بما ذكره القاضي رحمه الله وهو الحق وبالله لسان عجز

عن حد

عن هذه الحكاية استدعاء ايضا الاعلان للاسان وان قال اطول العبارة
ت الشرح والبيان فانه لما مثل به الاشتراك المسموع به لم ينسب عبارتنا
عن الدلالة بل من حيث كانت عبارة عن الدلالة الحقيقة وكذلك الصحيح اكثر ورد
انها تتميز بالمفهوم به مفهوما تاما بين الماخوذ بعضها عن بعض وان لم تطوق حتى
ولم تعرف نسبة عبارتنا عن الحق الى ما ذكرناه من الدلالة **قال بقوة الايمة**
وهو بدل لما قوله تعالى ان من ورائه الى السماوات والارض وما فيهن وما بينهن
الى وما من دابة الا وكل الله ما من بعضها عن بعض حتى تتميز بعضها عن بعض فيعلمانه اهل
الخوف والحمل لانه **وللفقيه رحمه الله** هو قول المتطفيين في الاشارة هو الحيوان
الناطق واعتراضات لا تتبع من ذكر الحد بكلمة صحيحة البتة بطول ذكرها ذلك لما هنا
ومن اشتغل حل وهم والكي فاتر او على التستم **مسئلة** يكون حد الحد على التحقيق
المتقدم الذكر انه ما تتميز به المعلوم به معقولية عما اشاركه في ذلك الوجه الدليل على
ذلك التحقيق ايضا فانه تقول يصح النظر فيه الحد على ما لا يعلم به مستقيم العادة اعلم ان
وعلى قول من يرى ان الفعل راجع الفعل الجاعد وتبعيضه وبعضه المحدود وان الدليل ايضا
راجع الى العبارات عن الروابط يكون حد الحد الفعل الجامع المانع للمحدود وعني
بعضهم عنه بانه شرح ما دل عليه اللفظ على سبيل الاجمال وفيه عادة العبارة الاجمال
ويجب ان يجتنب في حد العبارات الاجمال واذا لا زوم الاحتمال ويكون حد الدليل او تقيد معنى
حتى به يلزم من التصديق بها التصديق بما هي عبارة عنه وبعبارة اخرى هو المعلوم او هو المشترك
عليه وهو قول المعلوم بالدليل والدليل قول التحقيق والنقض الثاني انما هو عبارات عن الحد
والدليل تحقيقين سميت العبارة عن الحد حدا وتوسعة لما اجاز له **مسئلة**
النظر لغة عشرة لمسمى معان متعددة منها الرؤية بالعين بصاره التي هي الانتظار ويكون
للتجاوز للوالة وهو التصرف في المصالح ومنه يقال ناظر القرية والمقابلة ومنه
يقابل ارباعا له تقابلها والبحث والاستدلال وهو ما يفصل اهل الاصول من النظر
مسئلة حد النظر على ما تقدم بيانه ان تقول هو الفكر الذي يطلب به من قام به علما
او غلبة ظن وهذا الحشر ما فيه حين عرفنا فيما تقدم تحقيق ما يجب به المعلوم **مسئلة**
حد العلم هو به المعلوم عما هو عليه على النهج الذي قد مضى ذكره حد التحقيق

عبارات اخر

أنه صفة توجب لمن قامت به ان يكون عالما وعلى هذا اصارة الشيخ ابي الحسن جعد الذي
فيقولنا صفة خرج كل قائم بنفسه بصفة ويقولنا توجب لمحل الحكم الخارج عن
الصفات الا ما كان عالما وانما توجب الحالة اذا خرج ما كان يكون من قامت به موجودا
وحالة توجب العالم عالما والمريد مريدا معلومة ضرورة بان يميز بين ما قبل الاعتراض عما كان
الحي واجبا الا ذا لا الحي الخالي انما هو صفة نفسية نفوعا بها ليست هي عين معقول
كونه صفة الى تعلم الصفة لم يوضع لها بالاستقراء عبارة تخصها فلذلك لم يحد جنسا
ولا اظهارها بالحكم الذي توجبه بتلك الصفة النفسية تبيين العلم عن الارادة وكل صفة
ليست بعلم مسئلة حد العقل انه فعال هو العلم بالواجب والجائز والمحال وكذا
على الحسي جار وهو احسن ما قيل في حده لصحوليته ذلك وما ذكرنا موافقة عليه
بما لقد ان الاقوال انتهت في العقل الى غاية وهي الروح لان العقول ومحله القلب بحيث
لقد ان عزل لها فان الثلاثة تعاب فتكون لهم فلوج يعقلون بها وقد يطلب العالم هي محله فلذلك لم
من يطلب العقل في الدماغ • حكم العقل ذكر هي وضروري • ومحل احتمال الخبر اي اب
بجملتان القطع والاستدلال مسئلة حد الجهل فعل الجاهل ذكر وكذلك لم تعقل ذكر
الحسي العرض مسئلة من حكم المحل كونه ملجأ منعكسا وكذلك لم العقلة
ومن حكم الدليل ان يكون ملجأ الى منعكس وبعكسه الشيء مسئلة بدل الوجود
على الوجود كالعلم العالم والعرض على العرض كالارادة العرض
الشيء على المشروط وعرض الجوهر على عرض لما عرض له وبدل الوجود على العدم كوجود
الحركة بالجوهر خلافا على عرض السكون فيه بدلة الى الزمان وبدل العدم على الوجود كالعدم
عرض الحركة بالجوهر الخالي مع بقائه على وجود السكون مسئلة
بدل الحدوث على القدم كالحادث على العالم وبدل العدم على العدم
كالعدم قدم الجوهر على صفاته وعلى حياته وبدل الحدوث
على قدم كالحادث المصنوعات على صانعها سبحانه وتعالى ويصح ان بدل العدم على
الحدوث لما ملزم من قدم الحادث وهو على الوجه الذي يوجب في حقه الله بدل المخلوقية
مسئلة جميع ما يعلم من حيث انه المعلومات ينقسم العلم به الى ضروري كالعلم
بحقيقة الوجود والى كسبي كالخفاء هو الذي يتحصل العلم بها بالحد وقد مسئلة

جميع

جميع ما يعلم من حيث انه معلومات ينقسم العلم به ايضا الى ضروري كالعلم بوجود
الاشياء وعدمها وكسبي كالعلم بالغائبات وكسبي كالمعلوم بالدليل فان وجد العلم بوجود العالم
عاجز بحالة فتعاين الكمال او الجلال مسئلة العلم ينقسم الى الفهم والى الادراك
والعلم الفهم صفة الله تعالى لانه الوجيهة له حكم الاحاطة الى ان يكون عن كونه ضروريا او
كسبيا وليست له انقسام مسئلة والعلم بالكائن ينقسم الى الضروري والكسبي
والضروري ينقسم الى البديهي والوجداني والحسي ومن الضروري ما يتوقف على سبب كالعلم الحاصل
عن حي المتواتر والعلم في باب الحالات وروايا العادات ومنه ما يتوقف على سبب كالنبي يعلم
وهو العلم بالجائز والواجب والمحال والوجدان كعلم الانسان بحي حيه والمه وجوعه وعطشه
وعبر عنه بعضهم بحاسة البصيرة والحسي المتوقف على احد الحواس الخمس السمع والبصر
مع الشم واللمس والذوق الطعم مسئلة حكم العقل بالعلم على اي نبيا او اثباتا تما
عدا الضروريات كلها اما مع عموم العلم اي اما بالجزم اما على مطابق وهو الجهل او يكون مطابقا
بانا الدليل وهو العلم او دليل كذلك اما جزم حتى يعني حجة وهو التقليد او لا وهو الفاسد
وعلى الجائز ازيادة التي تميز العلم عن الشك وعرفه الشيخ او الجزم الذي يميز او الادراك
الجازم بالوجه الذي هو الظهور ان كان وهو غالب الظن والمرجوح هو الوهم
جرت العادة ان كل علم كسبي يحتاج في تحصيله الى نظر وان الله تعالى انما علم واحدا ان العالم
عليه بين تعالى نظر فعلى ليشتاق ضرورية والنظر يتفاوت فقد يخلق لهم العلم اذا بتفاوت نظر فيلا يكون نوازل النظر شاكين
وذلك الا يصح عليهم في التوحيد ولو كان ضروريا لم يكن عليه اجر مجمع بين كونه مقدورا
للبشر الا وجوه عن حقوق النظر بتقديم النظر والشك عنه والتردد في التوحيد
مسئلة اورد بعض الائمة تقسيما واراه به ان ما ذكر افساد علوم المخلوقين بين
النفي والاثبات فقال اما ان يشاء العالم عن العالم اذا لم يدرك الحد الا وان شاء لم يجز
الحسيات الجزئية والوجدانيات ما ذكر الا الالم واللذة او لا يشاء وحينئذ اما ان يتوقف
على نظر وهو العلوم النظرية او لا وهي العلوم الضرورية ثم اما ان تحصل عند
سبب وهي العلوم البديهية كالعلم بالواجب والجائز والمحال او عن سبب وهي
العاصلة عند دخول الحي المقصود بصفته وكذلك العلم بروابط العادات وما

وتاسبوتي لحقوق الافتقار جواجس تجتمع في العلم بطابقة الى معنى يتميز عن ذلك المعلوم
صوف ولزم ذلك احتمال المطابقة وعدمها وجبنا ما كذا في النفس وتاتا العقل
مسئلة اضداد العلوم المتعددة منها الجهل والسهو والغفلة والذهول والعمى والعشية والوسواس والشهوة والنسيان والنوم واعتقاد المعلل
والاقتاجس والعي والنطق والموت **مسئلة** التضاد خمسة اوسناع تضاد تنافي
وتضاد صحيح وتضاد تعلق وتضاد تضمن وتضاد تعاقب فالاول كالسواد والكتابة الحي لة
والسكون والبعد والقرب والمجتمعان والثاني كتضاد السواد والبياض لا يجتمعان ويصح
ان يتعاقبا والثالث كتضاد العلم والجهل بتوهم ان العلم الواحد انما يتضاد
على المحل الواحد بصحة اجتماع العلم بالشيء والجهل به في المحل الواحد والى من الواحد والرابع
كتضاد العلم والموت لما ضاد الموت الحيوة وقع شيء العالم تضمن ذلك وضرورة
وقع المسئوم وهو العلم فاستحال من المحل اجتماع الموت والعلم بهما صل ان كون الضربة
تضمن واحدا من كتضاد البياض والعلم الواحد فيستحيل اجتماعهما فيه في الزمن
الثاني وهو ان البياض يوجب كون المحل ابيض وهو ان يكون ابيض فلا يبقى للعالم فاوجب
ينبطا صفة نفسه فيلزم عن ذلك وهو ان العلم لو فرض في المحل فانه ان يتميز اولا
بانه يصير اما تعدد ملم يجتمع المثلان وان تميز اجابه المشاركة وهو الوجود ليس
ما به الامتياز فثبت ان ما به الامتياز نفسي الوجود فهو مشاركة فيهما وهي
حقيقة المخالفين فاستحال ان يجتمع المثلان عاكل تفاصيل **مسئلة**
ايضا في النظر هو المودي الى العلم او الظن الوجه الذي منه يودي الدليل والباعث
ما عرفوا الباعث فيه من وجهين اما اصلح وضعه من شيعة او مرعى الخلق
مضادة له وفاطع **مسئلة** وايضا من النظر تحصيل العلم عاقبه مع
بقاء العلم الفعل والذكر عقلا لاستحالة اجتماع الضدين لهذين بهما علمنا ان العالم
متغير وان كل متغير حادث وتوالى ذلك يستحيل حصول اضداد العلم في المحل اما والا
لزم حصول العلوم بانه متغير متغير وانه حادث لا حادث وهو محال **مسئلة**
النظر الموصل الى المعارف الواجبة والظنون الواجبة واجب من وجوبه باشيء
وكل ما يتم الواجب الا شيء غير فهو واجب لما علم ان تحقق الوجوب على بعقل ينصب عقابا على الترك

يلزم عنه فهو اصل الجاني والفعل سبيل للفعول الا الاطلاع عليه الا بالجنى الصادق وهو
حتى الله تعالى وحتى رسوله الموحى اليه فتحقق بذلك ان الايجاب ليس الا الله تعالى وقول المبتدعة
بالموجب عن الموجب بالايجاب شيء عن شيء فالمكلف هو الذي صار عليه السلام انظر فمتى تعلم
الوالد عاصرفا حتى يجب عليه ذلك ولا يجب على ذلك الاحمق انظر كلاهما فاسد اذ ما يشتمل صاحب الوقوع
دون تمكن المكلف من الحصول الى العلم فاوجب عليه دون عمله والى القدر فما وجب عليه دون فعله
والا لكان تكليفا بتحصيل الحاصل وطريحا الان الاجماع منعقد عاقلناه وكان يجب ان لا يعلم بذلك
معلوم لكن من الواجبات عن من لم يعلم وجوبها عليه مع تمكنه من الوصول الى العلم بان لم يعرف
اهل الجبال الثانية والاقطار الشاسعة مع بلوغ الدعوة اليهم ومعرفتها الى اياها عليهم
باطلا باجماع الامة ذهب بشر صاحب الوجوه عن المكلف العقل والبلوغ وبلوغ الدعوة ثم يتوجه
عليه الطلب بالطلب ليعلم قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وبعد تمكنه يكون
الجاهل كسبقا وكل الجهله وقيل ذلك لم يذكروا الطلب بالكسب بل الضروري وهو المبتدعة العقل
يجب عن الخوض بوجوب النظر في المحدثات فلنا النخوض الذي اشرنا اليه يجب بالضرورة
اذعان عموم اللغو والايجاب يلزم فلعي باعظم ذلك التخوض في خرجات الايجاب الذي هو القاطع
ملم يكن ايجابا وهو المطلوب **فان قالوا** يلزمكم تسوية الذي بالمتبين في لزوم امتثال
امر في النظر وبما لكم به حقا ان او باطلا **قلنا** انما نتوعد الذي بالايجاب العقلي
بالايجاب العقلي بالتخوض وليس بلازم لنا ان الوجوب العقلي الشرعي ثابت في نفس الامر وان البتوة
المخوف من عدم النبوة المبطل محوا بتا على ما يجب وجوبا مستقلا المبطل في نفس الامر دون المخوف
والوجوب عن ذلك فلا وجب العقل عن النظر مما ادعاه المبطلون اية لم يكن واجبا وجب في المخوف
ولم يجب في نفس الامر عن ذلك الا المخوف دون المبطل **فان قالوا** تكليف العقل بان يتخوض
في اية من ايات الله تعالى هو من تكليف ما لا يطاق **قلنا** ليس كذلك لانه يمكن
من ذلك الا ترى ان كل احد يمكنه ان يتكلف ما لا يطاق مستدلين بالدلائل القطعية في موضع ذكرنا لهم عما انه
جاء عمدا وواقع من علمائهم فعلوا هذا الموضع من ذلك ومن جهل الله سبحانه البشر على
الامتثال عن النظر في الامر الغيبي فاهي في خوارق العادة يجعلوا عن النظر في ذلك محققا ان المبطل
الذي ادعى النبوة او مبطلا فتبين عن النظر المخوف من المبطل ولما ابعدنا عن الدور الذي انتما

المعتزلة على القول بالاحوال الشيخ وعطفنا الزامهم اياه على قولهم باجماع العقل لقوله
يقول المكلف ايضا لا اقول لم يجب علي شيء باجماع بل حتى انظر واانظر حتى يجب فما الواب الجواب
ما تسقط به عن المتهم قالوا بيعث الله ملكا الى المكلف يخبره بثبوت الوجوب فلنا لم ايضا
يقول المكلف للملك كما قال للعقل لا يجب علي حتى انظر واانظر حتى يجب ثم فيه ايضا دعاء ثبوت كل اهل
من الناس وهو كفر فيه مخاطبة الملك لله عن الله تعالى والزم الدور ايضا فيه مخالفة الضرورة
لعلمنا ضرورة بفساد ما ادعوه من خطاب الملك لنا الى اوجه من الباطل كثيرة وبطل ما قالوه
مسئلة كل معلوم فلا بد ان يكون واجبا او جائزا او مستحيلا وقد تقدم بيان الوجوب
والجواز والاستحالة وحدود كثير من الاحكام وبعض هذا الشيء تنقسم المعلومات ايضا الى موجود
وغير موجود وما ليس بموجود منها اما معدوم واما احوال او نسب واضافات ليست
بموجودة ولا معدومة والدليل على ثبوت احوال ايضا تتميز بها عن الوجود قالوا وبعقولنا
ان الله تعالى والا لما تميز بعض المخلوقين عن بعض وبطلانهما معلوم بضرورات العقول
مسئلة الحال صفة لموجود لا تتصف بالعدم ولا بالوجود ولها الثبوت ويتبعه
جواز الخبر بانها لا تتصف بالعدم والاتصاف بالوجود تحقيق الاعيان **مسئلة**
بالمقدورات افتقارها في نفسها الى المكتسب لنفس الموجودات بان العدم لما كان غير معقولية مقابلا
للوجود انقسم غير معقوليته على حسب مقابله وهو الوجود بمعنى ان الوجود واجب الوجود
بان العدم بالنسبة اليه مستحيلا وان المعلوم حال الوجود كشيء ما او شبيه لذلك نحو انه
وتعلق بان العدم والانتفاء غير النسبة اليه واجبا وان كان المعلوم حال الوجود وهو واجب جائز
بان العدم بالنسبة اليه جائزا والغالب في اصطلاح اهل الحق اطلاق العدم والمعدوم
على الممكن في حال عدمه دون الحال وصيغ انا عدم انفيا او مثبتا وان كان المعلوم الحالي الوجود
غير معقولية حالة الغنى كقيام الشاغل الوقتي عن وقتها الآن واجبا الغنى وان كان وجوده
واجبا الغنى كقيامه بنا في وقتها المعلوم لنا كان عدمها اذ ذاك حالة الغنى وان كان وجوده
المعلوم واجبا عاديا كوجود البحار الآن كان عدمها حالة عاديا وان كان وجوده حالة عاديا
كطيران الغراب ومشيه بالقوى على الماء كان نعني بذلك واجبا عاديا وان كان شيء عيانا كان
شيء عيانا في المحسوسات التي عينية اذ كل من منها كما جل الحيز الصوفي لا معقولية تنافي وكل الحال الماضي والمستقبل

والحال فان كان المعلوم موجودا في الحال او قبله في زمان وجوده كان عدمها حاصلا في الماضي
والمستقبل وان كان موجودا في الماضي بعده كان عدمه حاصلا في الحال والاستقبال وعلى حسبه الى
ان يجب العقل في الحال على الخبر بوجود المعلومات باحكامها **مسئلة** الموجودات
معقولية اما قائم بنفسه موجود مثبت وهو الله تعالى وله صفات ذاتية قائمة به بيانه لاحق
وحادث وهو العالم وهو جميع المعلومات فان الوجود اما ان يكون له اول او لا اول له او احدهما لا بعينه
وما ليس له اول هو القديم **مسئلة** قسم وقوع الغوايات التي تشتمل على الموجودات
والاحوال والاضافات الى محدثة انفسها وراعوا فيها الامكان فالغائب قالوا موصوف وعيني وا
عنه بالجوهر وقيمة وعيني واعز ذلك بالعرض وقيمة وعيني وابز اللمعنى الاعم اخص من الاول والاكوان
واضافة وعيني واعز ذلك بالوجود والبقوة والمكان وهو معلوم والزمان وهو نسبة قائمة
لحادث بالمقارنة او التقدم او التاخر واضافة ملك او استحقاق وعيني واعز ذلك بلوظة
له ووضع نحو القيام والقعود ويعني واعز ذلك ايضا بالهيئة وان يفعل
او المعلوم قابل الزوال ومضى متعذر موجود ومتاخر وقد عدانهم حصروا باعتبارهم جميع المعلومات
الثابتة وليست كذلك فانهم ليس ذكروا فيها الصفات النفسية كالتحيز للجوهر والاحوال
المعللة والعلم القائم بالعالم وموجبها بان قالوا فصلنا حصول القادر فسم الكيف كما
موجودا بان الكيف على التخفيف ما تكن معارفه وليس كذلك الا الثقيلة صفة النفس
وايضا بعضهم ابهام واجمال موضع التفصيل وبان خصمه انه كيف تحمل الاضافة النسبية
مع الزوايا وتحمل العلة مع الوصف المعلل مع ما ليس بعلل مع الزوايا مع ما ليس بخارج وتحمل العلة مع
معلولها وبان عدم الحصر فيما قالوه عني صحيح بالتخفيف فاعليه اهل فمن تكلم الخالق
معصلة والزيادة عليها باخذ بناء ومالم تذكره كالامكان بالنظر الى الممكنات وكثير من الاحكام
المعلومة التابعة عما تقدم ذكره في الصدر فالمعلوم اوسع مما ذكروه **مسئلة**
فان تقول الحوادث وحصرها بانها غنى ذلك عن الاعادة هنا وكل ما تقدم بيان حدوده تلك الاقسام
مسئلة الجوهر في البدء ينقسم الى الفرد وانه اقل من عشرة من الاجزاء المشهود مع
الفرد وانه ينقسم ابدا الى غير نهاية محالة يجتمعان فوجب ان يكون الفرد به باطلا لانه اقل
من عشرة من الاجزاء المشهود ضرورة فوجب انتفاؤه لانقسامه ابدا اولا وجب تناهي القسمة ثبت
الجزء الذي لا يتجزى وهو الجوهر في البدء **فان قلت** نفرض الانقسام امكانا لا وقوعا وهو الجبن

عنه بالعرض عن قوم **قلت** الممكن هو المقدور الذي من حقيقته انه يصح حصوله
ولما بينا ان استحالة حصول الانفساخ في الجوهر العرض استحال اعدامه لذلك باستحالة قدرة الغير
بان قلت تقدر الانفساخ وقد قلت انه عرض في الجزء فعدم الكفاية فيه بالوجه
الذاتي العلوم كذلك بالبرهان ولما تحقق البرهان المستقل الى الضرورة بذلك علم انه لا يقابل
ذلك فيسمى بهتانا فاذا ثبت ذلك فنقول اما ان يقابل بقولنا كاذبا او يقابل بقولنا فاض الحق المقطوع بصحته
وظهوره باطل او يعين الاول على كل شبهة بالتفصيل وهو المطلوب اعني قبول المشتبه
لوجوه فنا جوهر اين جوهر من تقول اما يقابل به احدهما ليس هو عين ما قابله به الخصم وهو
واذا ثبت الفعل ببطلان كونه عرضا ورد الجواب ان المماسة حال الملاقاة في جزء منه ومماسة الجزء
جزء اخر منه كما تقوله الخصم لزم ان تكون احد الجزءين من المتوسطين مماسا لكل واحد منهما فيجزء به
ايضا بكله وتجزء الجزء كل الجسم محال وهذا هو الذي يلزم منه التسلسل
وحصول ما لا نهاية له في الوجود من الاجسام والمماسات وذلك كله محال ويلزم الا يماس
شيء شيئا ابدا والمماسات معلوم حصولها بالضرورة وكل ما لا يقوم فيه حصوله على انفضاء
ما لا ينقضي حصوله محالا وكل ما يوقع الى اجتماع المحال ونفيه فيه اجتماع النقيضين
وهو محال وقد اورد الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني رحمه الله كفى البرهان على الفلاسفة
في ابطال قولهم بانفساخ الجوهر الى ما لا يتجزء وقالوا لو فاض الوقائص يجزء به لزم التسلسل وانما ماس
بسطوحه وليست السطوح باجزاء وانما هي اعراض فعلم بهذا ان مسلمتهم المسئلة اذ بلزم
من تجزء الاعراض في الجوهر تجزء الجوهر به وبالله التوفيق ويقبل ايضا الجواب عن كثير من شبههم
في هذه المسئلة ولولا خوف التطويل لذكرناها وذكرنا الجواب عنها على التفصيل **مسئلة**
كل ما يقوم بالجوهر الفرد يجب ان يكون مثله بله جزء منه ومن ثم اراد عاقل ذو حس
الجوهر من الفضاء اما ان يكون نفسيا بما حصل تحت الحس او زايلا واما ان يكون نفسيا لم
يدخل تحت الحس فيطرد ويلزم حصوله لما حل دفعة واحدة وان كان زايلا لم يدخل الخفية فعلم
بوجب لهذا اقابلنا ما قلناه من اعادة بين كل حفيفتين خلا تحت حيز واحد فتامل
بذلك ان جميع جواهر العالم مماثلة في الحد والحقيقة ويلتبس عاقل الحقيقة **مسئلة**
هذا العلم الجوهر هو المتحيز وتحيز صفة تقبل له والحيز هو
الخلاء الذي يشغله الجوهر ولو فرغ العالم من الجوهر او تفلته عنه لم يشغل جوهر حيزه

وحيز لا يشغله جوهر خلا والخلا مستحيلة لانكارهم حصول الخلاء حيوا العالم وقل
عليه هذا بل انما انكروه فنا سلما عن نقيض بطلان الوسط من حصول الخلا ولزمنا ورد
ذلك بتقدير حصول الخلا من خارج العالم ثم من حصول الخلا في العالم اذ ان ممانعة الدخول قبل الوصول الى
او الشك فيه لو حصل التفريق الى الجسم الا الجسم شيء **مسئلة** ويلزم من حصول الخلا محالا او التقدير له واجب الى تفريق جواهر شتى
او عرض لو حصل التفريق الى الجسم الا الجسم شيء **مسئلة** ويلزم بتناقض جواب القائل
بعلم الله تعالى المخلوق في الاقبال وصفة ما ورد به الشرع بقولنا من الاجناس والمعراج يلتبس علينا السلام
الى السماء جسما ونفخة جبريل وروحه وصفة روح عيسى عليه السلام جبريل وروحه
انه الجنة حسية في السماء وان شمسها واحدة فمنها وتكوير الشمس والقمر وانكدار الكواكب
كل ذلك مما يصح جاز عقلا ووافق شيئا عما ورد **مسئلة** ويلزم بان الجوهر المجزء لا انفكاك
له يلزم انه يستحيل ان يتحول منه جوهر اخر او يكمن فيه او يخرج منه ولا يكمن فيه ايضا
عرض ولا يكمن عرض في عرض تعين الدليل على ان العرض ايضا شيء واحد ولا ينتقل العرض والا
لزم اتصافه وبقاؤه وهما محالان فيكل شيء ضم من الكاينات عن شيء من الجواهر وعن خلق
شيء من الاعراض بلا اثر فيه لا الجوهر ولا العرض وانفصال الجوهر عن شيء من الجواهر وعن خلق
للقادر المختار سبحانه **مسئلة** الاعراض تنقسم الى ما يشتهي وفيه ما لا يشتهي
وفي الاعراض الحسية ما لا يجوز ولا الجواز والوجود والروائح وغيرها مما يشتهي وفيها مشتهية بلا
جواز الله سبحانه وما لا يشتهي جواز الله سبحانه حيث تحيل اتصافه بما ليس
بواجب له مستحالة حدوث الفهم واعراض تشتهي فيها الجهل بالعلوم والفهم وما
تشتهي فيه الجهل بالعلوم فمنها ما يتضمن العلوم والفهم والاداة والآلة
والتفهم والجهل والسنة واضداد الادراك والتفاهم وكلها مستحيلة على الله
على الله سبحانه **مسئلة** من صفات نفس الجوهر التحيز فما من متناه ذكرنا ومنها
متناه بنفسه ومن هذه الصفة استحال عليه ان يكون صفة لله استحالة اجتماع
النقيضين وعن قوم منها فضلة التركيب وظهور الصور عليه والاشتهاء كيفيه
مع ما ماثله ومنها فضلة للاعراض ومنها فضلة للعرض ومنها ما يختص به لنفسه
عن قبول الضد وانما ماثله المثل والخلاف ومنها فضلة للبقاء فلا بقاء للعرض ومنها افتقاره
الى الباقي وعن قوم منها فضلة وحدته التي يجاوز بها الجسم بصفة لنفسه ومنها انه غنا

صفة نفسية يمتنع عليه بها جملها وعرفوه بما خرج
وذلك راجع عما التحقيق الى سبق العدم لوجوده **مسألة** من صفات نفس العبد
ينقسم الى القادر وغيره وينقسم الى ما يتعلق الى الغير نفسه اي هو صفة نفسية يمتنع عليه بها جملها
فيما هو بنفسه وينقسم انه عا صفة نفسية يضاد بها غيرها وعلى صفة نفسية
هذا الذي بها خلافه وقد يكون في محله متى وجد ما يضاده ان كان مثله
وقد يتعلق منها ما يمتنع عليه بها جملها ان يكون متعلقا وينقسم الى بها الحكم وغيره فما تعلق به وعلى
فوق من ذلك الحكم وشاوذ الذي راجع الى سبق العدم لوجوده كما تقدم ذكره في الجواهر امكان
الممكنات اي يصح عنه صفة نفسية للممكن ان صفة النفس ليست النفس والنفس الذات
بلفظها هنا الوجود والامكان في معقوليته فيتبع الممكن في حال عدمه ما يتبعه في
حال وجوده وغير ما خص ليس هو عين ما والا اجتمع النقيضان وهو محال وعلم ان العالم
ان ما هو حكم عقلي يتبع الممكن في حال عدمه ما يتبعه في حال وجوده ومعنى العقل عليه
به سواء كان موجودا او معدوما والممكن في نفسه هو المعلوم الذي يصح في معقوليته
ان يكون موجودا او ثابتا ويصح ان يكون معدوما ومنفيا على البدل لذاته ومعقل اجتماع العدم
والوجود والنفي والاثبات عليه في زمان واحد لانهما نقيضان وليس الامكان عند
اهل الحق سوى وجه واحد وهو ما قدمناه ذكره خلافا للمنطقيين حيث اطلقوا
عاهل انه امكان عام وخاص فالعام الامكان الذاتي سلب الواجب عن الضرورة عن احد
الطرفين في الواجب والمحال فان الواجب ليس بممكن وذاتي القديم والمحال ليس بضروري
الوجود والممكن ليس بضروري الوجود وهو بضروري العدم فان هذا اصطلاح
فاسد بيانه انه افساد للسان العربي وفيه ايضا محذوف الامكان لواجب الوجود
سبحانه بدفع الاطلاق وقد اجمعت الامة على منع كل اطلاق يوهم ما لا يجوز في
الدين اطلاقا وفي عامة الاطلاق ممنوع شرعا وهو من محذوف الامكان للمحال فيهم -
ايضا مع فساد الحقائق وكذا واسد او كذلك جعلهم الجواد ليس بمخبر عن الموجود
بل كما انه يقول هذا الذي عندي جواد هذا المعلوم هو ايضا افساد للسان العربي
وقول الحداد هذا الذي عندي اسكاف الرجيم ثم اما ان يكون مكافا وهو المسمى
صرفا للوجه وهو المسمى كرعا في نفس الامر وايضا فهو مخالفته وحصر قسميه

كون بالوجود الخالقية انه حكم اللسان العربي **مسألة** يستحيل ثبوت وجود من ليس
صفة نفسية بما ثبت له او خالف بها خلافه وقد قال بعض علمائنا ان استحالة وجود
العالم معلوم بالضرورات العقلي وابطله بعضهم ظنا او استدلالا وهو المختار بما يدل على ان العالم
انا علمنا معلومات متميزة بصفات لنفسها وللجواهر والاعراض في الوجود المغاير مرسلة
اما ان يكون مستويا بالنفي للوجودات او بما ثلاثا الثاني او واسطة بين النفي والاثبات
على الضرورات فان يساوي وهو المماثل او المماثل الثاني صفات لنفسها فليس بمثل ولا
وهما محال الخالق وحينئذ ليس اما ان خالقا لما عدا الوجود وهو نفي ليته فيلزم ان يكون
عرضا فليس وجوده لنفسه وان خالقا لما هو صفة ليس وهو غير الوجود حينئذ تابع للوجود فهي
الذي عنها بصفة النفس فليس مثله فان قلت فعل الميت وجود فاما ان يعلم
الوجود او لا الثاني فلم قلت بيطل ذلك من وجهين الاول ان ما كان زائدا
او عارضا فلا تتميز به الحقائق واما تتميز بما هو ليس زائدا عارضا فهما فان الزائد
على الحقيقة فرع تحققت الحقيقة بدونه فلا يكون مميزا لها فان قلت
نقدر مميزا سلبيا ونعيا محضا قلت يبطل ذلك ان السلب لا شيء وقولك لم
يميز شيئا كقولك لم يتميز بشيء فلم يتميز وهو المثل او فرضت الاقتران سلب
من احد الشيئين ليس احدهما باولى من الآخر في الاثبات فوجب كونهما واثبات ما
ان يتفرد عا بنفسه او واما كان ليس مثله عاكل تفرد واستحال شبوته وهو
المطلوب وبطل ان يبطل مذاهب فوضا لين نفوا الصفة الازلية وتاهوا في ظلمات
من انواع الجهالات والضلالات وهم البراهمون الذين ابتعوا الرها او المتمنع
كمون بعض ذلك وفرض عليهم الحجة بسلطانه والا عانيهم فانه والحصل لله
مسألة المعلوم اما ان يكون بانيهما ارتباط البتة وهما المتباينان او يكون
بينهما ارتباط شيء اما ان يكون ذلك الارتباط موضوعيا النفي اثبات وهما العلة
والمعلول او من احدهما وحينئذ اما ان يكون الارتباط من طرفي النفي وهو الدليل
والمدلول او من طرفي النفي وهما الشرط والمشروط او المتوقف عليه وهو المشروط والمتوقف
عليه هو نفسها من صاحبه الا مجاد المخلوقة وتبدل صفات النفس محال وعدم
العدم محال بتعذر الخالق سبحانه وتعالى محال وايضا فيلزم منه ان يصير الممكن محالا

وهو محال لزوم محال من تعدد الخالق سبحانه وتعالى بتعدد محال هو حدانية الوجوب
وهو المطلوب. فان قيل هذا الدليل مبني على استحالة تقسيم الممكنات بين واجب
فيلزم استحالة ذلك التقسيم اما ان يقع واجبا او جائزا او مستحيلا
فان وقع واجبا لزم تحيز كل واحد منهما بما اختص به من الممكنات فمن حيز
يلزم التخصيص في حق واجب الوجود والكلام وذلك محال ولزوم ذلك ضروري
من تساوي الممكنات بالنسبة الى كل واحد من الواجبين المقدرين وان وقع جائزا تفسد الممكنات جائزا
لما لزم من وجهين الاول تخصيص كل واحد منهما بالبعض وكل مخصص حادث فيلزم حدوث
قسمة وهو جمع بين النقيضين وهو محال والثاني جواز ان تنقسم الممكنات ضرورة لتساوي
كل من الجائز فيلزم جواز ان يصير الممكن محالا لما تقرر بيانه وهو محال فلم يبق الا ان يكون تقسيم
الممكنات مستحيلا على ما هو المطلوب فيعلم بما تقرر انه قائم بوجودي من جواهر العالم واعراضه
ولا ممكن من الممكنات وان كان موجودا الا وهو محتاج اليه الوجود ثابتة فيه على ما تقدم بيانه
ولنذكر المعنى قال بعض العارفين

فيا عجبا كيف يعصى الاله ... ام كيف يجحده الجاحد
وفي كل شيء له آية ... تدل على انه واحد

وفصل في الدليل على التوحيد

من استحالات الكم المتصل والمنفصل واستحالات التي يجمع الامور المتضادة في حق الله سبحانه
وتقدس لو قدر تعدد الآلهة لوقع بينهم تمانع لاختصاص كل واحد منهم بما اراده وذلك المذكور يفيق
الجوهر بين التباين وبها يتبين انقطاع الغيرية بينهما بل عونه من استبداد المخلوق بعض
الاعمال دون البعض على الخفية سبحانه وتعالى وكل ما يتبين بها بطلان ما بايدي العباد يتبين
ان المخصص لكل من الاجسام خلقا واختراعا واعانه شيء من القدم الى الوجود لغير الله سبحانه
وبها يعلم ان جميع ما صدر في العالم من تكبير واعانة واطاعة وعصيان وبقدرته تعالى صدر
وبقدرته تقديره لاجله الوقوع على ما تقرر تكبر انفيته وتبين ان ارادته تعالى تقدير
جميع الحادثات وتخصيصها الوقوع توقف الفعل الجائز وجوده بل كل من عدمه على ارادته
مخصصة ومتى ثبت هذا ثبوتا بعد ان شاء الله تعالى **فسئلة** وتمانعهما له سبحانه وتعالى

فقامة بنفسه ومعنى ذلك على التحقيق هو انه قائم بصفة نفسية وجميع الصفات
الحال والتي هي غير الصفات النفسية موصوف بالعلم والقدرة والارادة والصفات
المتصف بالاحكام التي توجبها القائم بتلك الذات تسلسلا على ما سبق بيانه ان شاء الله تعالى
فسئلة وزاد الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني رحمه الله بعد قوله حقيقة
الفيومية الاستغناء ايضا عن المخصص بفعال القائم بنفسه هو المستغني عن العلل
والمخصص وانما قال ذلك ليعلم العلم بان ادراك الله سبحانه بالفيومية عن جميع الوجودات
من الجوهر والعرض يستغنا وعن المحل انه ليس بصفة ولا يفعل استغنا وعن المخصص
فلذلك ذكر الاستاذ رحمه الله العلم بوصفيته سبحانه قائما بذاته غالبا بوجوده تعالى
وجود الصفات والوصف الثاني وجوب الوجود وهو انه خالف به سبحانه الممكنات
المفتقر الى المخصص والفيومية وحقه تقدس عنهما بالصمدية سبحانه الصفات
والاحدية المقتضية لنفي الانفسام والتجزي الصحيح للكم المتصل والمنفصل بايتين سبحانه
الاجسام والجواهر ولما كان التحيز وقبول الانفسام ملزومين لحدوث من تثبت له وكانت صفات
كمن الزوال الحادثة ثابتة لما لزم الحدوث كانت الاحدية والصمدية ملزمين لنفي
الحدوث وهو الغير اذ نفي الوصف ملزم لنفي ما لزم عن الوصف المنافي له ولما وجب
انتفاء الصفة الملزمة للحدوث عما لم يزل تعالى انتفاء بانتفائها وجب له الغنى ووجب
افتقار الحادثات في وجودها الى الغني سبحانه ضرورة استحالة اضافة الافعال الى العدم او
شيء حادث لما يلزم عن ذلك من التسلسل او وجب من اعمال عددين ولهذا اتت سورة
الاخلاص بتنزيه الله سبحانه فيما لم يزل عن كل ما يجب من مباينة المخلوق سبحانه للمخلوقات
وابطاله تعالى الاحدية والصمدية وجميع ما يلزم من ابتنائها على الاحدية والصمدية
يلزم عنها استحالة القول والقائل والقبول في الافعال وقطع دين السورة على عظم
متشبع يطلع عليها من فهم معانيها **فسئلة** ومن الصفات النفسية ايضا
الواجبة له سبحانه قبول الصفات الموجبة احكامها كالعلم والقدرة والارادة وهذه
الصفة النفسية ايضا مميزة للذات عن الصفات لان الصفات من صفات انفسها لا تقبل الصفة
الموجبة **فسئلة** ومن اعتقد بعض الناس ان هذه الصفة النفسية حقيقة
تقتضي ولكن الجمهور صفات ثبوتية لان الوجود الذي خالف به الغني سبحانه بين

الصفات النفسية ان كان ما به خالف الوجود ايضا سائر الموجودات سلبا عاما وهو المراد بالقول
بالوجود المرتبط وهو محال كما تقدم بيانه وان كان ثبوتا فهو المطلوب ثم ليس احد الموجودين
بان يتميز بالثبوت باولى من الآخر فلم يبق الا التميز بالثبوت للموجود من غير المطلوب
وايضا فليس الاعتقاد بكون المحل سلبا لاحد المعلومين احرى مما عن الاخر باولى من
اعتقاد سلبية المعلوم الاخر وما يفضي عن الى سوء سلبي فهو يلزم ثبوت الوجود المرتبط
وهو محال كما تقدم بيانه ويلزم ايضا ان يرتفع تمييز بين المعلومات البتة وبطلان معلوم بالضرورة
بضرورات العقول وايضا فالسلب من المعقول المضاف يتبع ثبوت ما يخالفه من مسلوب ومسلوب
عنه والمسلوب هنا ان كان سلبا كان نفس الوصف ثبوتا لا سلب السلب ثبوت وان كان
ثبوتا لم يكن هو بالثبوت اولى من المعدوم سلبا للمعلوم الثالث والا كان ترجيحا من غير
مرجح وهو محال فتعين ان تكون صفات الانفس في جميع الموجودات وبها تميز الموجودات
بعضها عن بعض وقد اتضح بالبرهان القطعي الفرق بين الصفات الحقيقية والاضافية
بالضرورة قبل الصفات النفسية لاستحالة مفارقة الشيء لنفسه وحقيقته علم
لاستحالة الموجود استحالت مفارقة الانفس

باب اثبات العلم بما يجب لله تعالى من الصفات الحقيقية

فمن ذلك العلم بانه تعالى مخصص بما يجوز عليه من الكمالات بوجوده ما وجب منها بالامس
عدمه وعدم العدم بها بدلا من وجوده وبما ذكرنا لهما فان علم ضرورة من افعاله بدل
لها من فاعل موجود اما ان يكون فعله لها بصفة يصح منها به التخصيص والتقديم والتاخير
او الى بصفة بل بالفعولية ذاته ووجوده ولو كان بها عالما لما لزم الا بوجوده بما بصفة يصح
بها التقديم والتاخير لزم عن ذلك ان صدور الممكنات عنه صدورا واحدا لا متفاوتا ولا متطورة
في انواع الامور الوجودية والعدمية والزمانية والمكانية والصفية بل من الصفة والحال بدلا من
الحال الحاصلة لما من وجوده انواع الممكنات وايضا كان يلزم من ما ضرورة استحالة التخلف
المقتضي عن مقتضاه الازلي فيلزم عن ذلك كون العالم واجبا والحادث قديما وهو محال بما
تطور الممكنات في انواع اوجب الحيثيات وحدوثها عن ذات العالم تعالى خالقا لها بصفة
يصح منه بها التقديم والتاخير من ذات بها لفعل وامثال المنفعل فما يوجد من الغنى ان كثيرة

فعوله تعالى ما اراد ان يخلق وفعل العالم عن الحدث كل حدث فيه ذكر الغير ان الغير
ذات اتت من غير خلاف وتقع اختيارا او مشيئة وعجزه الى عن ذلك لما مر اسماء هذه
الصفة والعلم بما تعلقه لسائر المعلومات والغيرة بها التمييز لصور ما يصح من
الامور ذات وسمي الفواعل العظيمة اشارة بفعوله ذلك ان تقدم العلم بالغير
هي الغيرة والبداء اشار عليه الصلاة والسلام الى قوله اذا ذكر القدر فامسكوا اي الشيء
منه التخصيص الممكنات وابراع الكائنات بزمن عدمها اذ جميع الممكنات لها
مصوغة الامكان لا ضرورة فلا يتوجه منها ممكن عن نقيضه او مثله او ضده
الا بارادة مخصصة والامكان للممكنات والوجوب للواجبات والاستحالة للمحال من
العلوم بضرورات العقول وعلى العلم بهذه الفواعل مبني كثير من الخفايا في المعقولات
وعليها يهذو كثير من مذاهب سائر فرق الضلال الغيرية وغيرهم ولا يقبل الذام ايضا
عن فواعل تبطل بها ذاته في الضلال منا النظر الى ما عن الفعول الغيرية اما ينفع الكافة
الذاهبين للطبائع ولم يمنعهم الايمان بفعل الله والكف عن منعهم للطبائع الا ذعن
منعهم الايمان بها منجيا لهم فالوا انما منعهم للطبيعة انه علم انه ينبع فيهم شيئا فعل الله
ان فلم ان الايمان قد انتفعا به للطبائع من فيهم الحال المفعولية سقطت مذمتهم وان فلم
انه من الجائزات وهو الحق وما حد الجائز انه يقع بدلا من الثلاثة الا بتخصيصه سبحانه بما ما فان
بيانه بحالة الوجه الثاني فيما العلم بالواجب والجائز وانواع الحادث المشتملة من اوصافهم
الى حقيقة احدها ما ان تعلق بكونه في وقت من وقت وفضل من وقت من اوقات الممكنات ما كتب به الغير
الوجه الثاني الكيفية المتفرعة المذكورة وكل ما يفعل الذاهل عن فاعل وافراد الغيرة بان
الله تعالى علم الاشياء قبل كونها بما فاعتقد تقدم كثير من ذرات بهم الى عتى البتة وكل ما ذهبوا
بانه واعي الخلق الى المعالم خلق النحو والا لوجدت من انفسهم العجز احتاجت
الى دواع اخر ولزم التسلسل فانه ايضا يبطل كثيرا من فواعل عتى الهم ويلزم فيها
الخالق سبحانه لخلقه وحكم فيهم بما يشاء من غير مجيء عليه ولا اعتراض

مسألة

عم الخلق الصنوعات بالاختيار ما تقدم بيانه يجب ان يكون متصفا بالعلم والاقتدار
اما وجوب اتصافه بالعلم فلانه اذا وقع الاختيار مشروطة بالعلم بالمراد وعلم
وجود الشروط بدونه ولما وجوب اتصافه بالاقتدار فلان الممكن لكل شيء ان

غني قادر عالم فتعذر عليه صدور مختار ومراد منه ولما شاهدنا بالضرورات صدور مختار عن
فاعلنا المختار من حي قادر عالما فقط فانه تعالى قادر على ايجاد ما **مسئلة**
ثم يعلم فقط فانما كان مريدا عالما قادرا فاما ان يكون حيا ضرورة لاستحالة ثبوت
الشئ وطائفة بل ونفيه لحال العقل **مسئلة** ثم فوجب ان يختص علمه تعالى
بمتعلقه بمعلوم دون معلوم لوجوه فمنها لمنع لقبول التخصص بوجه ان يعلم
تعالى سائر المعلومات الكلية انها معلومات والجزئية انها معلومات ايضا ولوجوه اخر
وهو انه تعالى مريد لايجاد الحيوانات والارادة للشئ لا تتم بدا من نفيضه ولوجوه
بل من نفيه مشروطة بالعلم بذلك الشئ **مسئلة** ومن الجائز ان
الذي يريد ايجاده تعالى او وجوبها الخلق بالمصلحات المرئيات للذاتين ورد بتنهم
تعالى الوجه الخاص المسموعات والشاهدين ويسمعهما والمدركات والمدركين وادراكاتهم
ويصير واحد ادراكا لاكثر من ادراكه تعالى لما يدركه الادراك مناف والاما مع تخصيصه تعالى المدرك
مناف الادراك الى الخاص على الوجه الخاص بدا من نفيضه بوجب بدل الدليل لتصامه تعالى بالسمع
والبصر والادراكات ولما علم من ضرورات العقول ان استحالة كونا مخلوق الحال من خالقه ولما
علم ضرورة ايضا من وجوب الكمال بجنسه تقاصار الصفات فاما السمع والبصر والكلام والادراكات
واضدادها على البر وكذا معلوم ضرورة واضداد هذه الصفات اذات ونفي على الضرورة
ومعلوم بالضرورة العقلية امتناع الاذات والتفايض على الباري تعالى بوجب اتصافه بنفايض
ذلك وفي صفات الكمال ما قابل النفيضين على البر لاستحالة عروه عن الشئ ونفيضه وان
الموصوف بالنقص مقهور والقهر منافي الالوهية وكذا ان العزمتان معلومتان على الضرورة
والنفي محال بجزء الدربويلة فالكمال واجب ضرورة فاستحالة ارتفاع النفيضين على ما
تقدم بيانه في اول هذا الكتاب وايضا فلو اتصف تعالى بالنقص فاما بكله او ببعضه ولو
اتصف بكله بمن ذلك الذات المجتمع والمجتمع بنا فض الصنع بلزم عدم الله عدم العالم في زمان وجوده
وهو جمع بين النقيضين وقلب الممكنات باسرها مستحيلة وذلك الكله محال ولو اتصف
ببعض النقايص وببعض لزم التخصص بحقه بدا له والحدوث وهو وثان العزم عجانه
محال ايضا بنفي الوجه الثالث وهو استحالة جمع النقايص في حقه تعالى بوجب الكمال بوجبت

صفات

صفات الكمال له تعالى بوجبت له الادراكات **مسئلة** فان قلت بلزم على علمه بالعلم
لله كان عالما بالادراكات قلت العلم يتبع المدرك تعلقا به بحالة عدمه ووجوده على وجهه
واخص والاحاطة به مدركا بخصوص حالة وجوده ولا تتبعه في حالة عدمه وقاعدة ليس كمثله
عين ما خصوص هو محال والا لزم اجتماع النقيضين وهو محال فقلت بقولنا انه سميع بصير
مسئلة وبعبارة دالة انه سميع بصير لهم ثبوت السمع والبصر له تعالى وجبا ثبوت
ادراكه تعالى للمسموعات على ما هي عليه وادراكه المرئيات والملموسات وادراكه الكلام
والذات على ما هي عليه بحقا بهما لعجز ان يلزم من ذلك ان يكون سبحانه وتعالى شاقا
واذا بطل هذا لزم استحالة ان يكون الجسمانية والانفصالات والانفصالات الجسمانية مستحيلة
في حق الله سبحانه وكما ان الادراك زايد على السمع وكذلك هو زايد على اللمس فان اهل اللسان
يقولون شممت الفاكهة فلم ادرك رايحتها ولمست الجسم فلم ادرك حرارته او برودته اذا
فاذا منع مانع فعل يمنعه من الادراك وكل ما لا يلزم ان يكون تعالى متألما او ملتذا بادراك
المدركات على ما هي عليه فاية عجز فاقا به من المخلوقين موجبة احكامه تعالى فاقا به كما ان ربط
تعالى الادراكات والمشكلات على حقها فاية عجز فاقا به من عجز ان يلزم من ذلك ان يكون تعالى
متألما او ساكنا بادراكاته بل يجب عليه تعالى من ذلك المدركات مدركا على ما هو عليه بما تقدم
من ادلة العجز عن ذلك **مسئلة** فان قلت فعل صفة واحدة تقوم مقام كل الادراكات
كلها قلت كل صفة من هذه الادراكات توجب لمن قامت به حكما خاصا بالحكم الذي
توجبه الاخرى وهذا معلوم على الضرورة والعلة الموجبة للموجبة لحكمها انما توجبه من
صفة نفسها والمعقولية تقابلا يعقل عن معقولها واختلافهما مع اتحادهما ولزم لما
ما اختلفت به العلة الا ترى علم فصحا ان عالما موثق بمتابا الاخبار وبعدم النكتة
استحال ايضا ان يكون لمعلوم واجد وهو الحكم الواحد علتان متعددتان تامتان
او مختلفان وهو من باب استحالة اجتماع بين متناقضين احدهما اذا اوجبه ان يكون معلوما
اوائي وابرز من العدم ان كان معدوما لم يبق للاخر فيه فاوجب وما يوجبه استحالة
تحصيل الحاصل ويلزم بطلان صفة نفسه ذلك الموثق يجب نفيه وهو استحالة
انفسال المعلوم الموجد بين سوائي الواحد محال ان يجاوز بقدمه حكم ان معلوم
على الضرورة ويبقى على حكم الفاعلية مستحيل عقلية من علم الكفاية **مسئلة**

الرد سبحانه وتعالى متكلم بكلام قديم وبرد عليه لم أوجه أقوله ما قضيته بل ابد
القول بامتناع وجود الكلام الحقيقي هو القول القايم بالنفس قايما ليس بحرف
بلا بد من صحيح لوجود الكلام زايد على مطلق الوجود والا لصح ان يتكلم كل موجود من
من غير اعتبار امر زايد على الوجود فتى الجماد وغيره لم معلوم بطلانه بضرورة العقول ايضا بل
من اعتبار الحيوة في التصحيح بضرورة العقول ايضا يبطل اعتبار زايد على
التصحيح استحالة ثبوت حكم عقلي عن مقتضيين او عن علتين كما تقدم بيانه وايضا
لا يشترط في تصحيح الصحيح شيء ط فانه لما ان يشترط في التصحيح وهو باطل لبطلان
التركيب والعرو في الصحايح العقلية كما تقدم بيانه وان الصحيح صحيح من صفة نفسه
فلا يحتاج الى شيء ط فيه انه لو صح بعض لو فاء الفعل بالفعل ونحو ما قد
يشترط في وجود الصحيح كالحيوة فزيد شيء ط وجوده مشروط بما يحتاج الى ذكره يجوز
منزه لا فقط ان الحيوة شرط الصحيح لوجود الكلام الحقيقي فاما باجي فعلى قاعدة
الكلابية الحقيقي به والباري سبحانه وتعالى على القطع صحيح اتصافه تعالى بالكلام
الحقيقي على القطع وكل قاطع في حقه تعالى وجب له سبحانه اتصافه به
يكن موجبا اتصافه تعالى بالكلام الحقيقي وان كل قابل للنقيض يفتقر على ابدل
يستحيل عروه عن الشيء ونقيضه عن الضرورة ونقيض الكلام آفة ونقص
بضرورات العقول ونحو الخرس والنقص ملزوم للنقص فيستحيل اتصافه تعالى بالضرور ونحو المذكور
محض حادث والموصوف بالحدوث يستحيل اتصافه بما يدل على حدوثه فلم استحال
عليه سبحانه ان اتصافه بضد الكلام الحقيقي وجب اتصافه تعالى به قطعا لما علم
من استحالة عرو القابل عن مقبوله على ما تقدم وليس بين الدرجة مقدار بسيرة
بين القديم والحادث كما ظنه بعض المتاخرين وانما قيم ظن الحدوث بالعقلية
والا لزم بطلان معقولية لما نفاه وهو محال وهو المعبر عنه عند ابي الحسن بالعلم بدليل
على ابطال الحقيقي بالعقلية بالدليل والمدلول والحقيقة والمحقق والشرط والمشروط
والعلة والمعلول ايضا اعني ان الدرجة بالعلم والمشروط والحيوة ايضا
صحيحة لجواز اجتماعها مع استحالتها على القديم سبحانه وتعالى انا فلنا باء ان الدرجة
كل قابل للنقيض يفتقر على ابدل يستحيل عروه عن الشيء ونقيضه والقديم سبحانه

نقول

قابل

قابل للكلام الحقيقي الذي هو القول القايم بالنفس وكل محل العلم والقدرة اذا يلزم عن
شيء من ذلك محال البتة بخلاف الشكوك والالام واللذات اذ ليس شيء منها بدليل على ما
لتصف به على القطع لما ان التمنيات والانتفاعات افتقارات واضطرارات ونقص على
القديم والعزم مناقض لم كله وبدليل طرح المحال قبل النظر في كل دليل وعلى
وحقيقة ومحقق وقبل كل تقرير لما ان الواجب والمحال في الحقايق الاول المعلومة بضرورات
العقول قبل معلوم قبل العلم بها وبدليل طرح المحال ايضا من وجوه النظر اليه
باي وجه كان من المعلومات بحق ملت وجود قديم مفعول ومفعول وعلم قديم مفعول مفعول
ايضا اذ لا وجه من المحال فيه كما قلناه في وجود قديم ووجود واجب وكل الحيوة قديمة
بيع واراده قديمة مفعول ولو قلت تقيض قديم قديم وهو عين مفعول كمفعول لم حادثا قديم
بانه عين مفعول بالمتناقض وكل لم مشكوك فيه او الم قديم بانه عين مفعول الا نه
يحول الى العقول بحادثا قديم وهو عين مفعول قال قلت
بما الدليل على اثبات كلام على الاصوات والحروف قلت
ما تحقق عند ذوي العقول الاصالة والبلغاء والبحث عن اعراب اللسان حتى قال
الشاعر من غير اعتقاد اني من اهل ينعم عليه بذلك بل التوقف على استحسانه ونحو قوله

ان تجيئه من شيء حقارة ... وحتى يكون مع الكلام اصلا

ان الكلام لفي الفؤاد وانما ... جعل اللسان على البيان دليلا

وكذا نحو من اوجه احتجاجهم على الحقيقة وسيرها في المجاز كقولهم انما الاسد نحو الحيوان
المعقول من وانما سمي زيد اسدا لشبهه بالاسد في الشجاعة ومزاولة اثبات الكلام النفسي قوله
تعالى والله يشهد ان المنافقين لكذبون وما كذبوا في قولهم بل النطق القايم المدلول عليه بالكلام
والسلام فشهد انهم لرسول الله وقد اصروا على بقي الكذب الذي قولهم بقولهم انه
ليس كذلك والصرف والكذب انما هو على الكلام فثبت ان الذي في النفس كلام ونحو الحقيقي

وقد اعترض على الكلابية

بعض المتاخرين ونحو المجيب الوارد بمقال المجهود
ان يكون واكذبون في قولهم القايم فشهد انهم اخبروا عن شهادة قلوبهم بالتصديق وليس
كذلك بل يخصص الكذب بنفوسهم بل تتم الدلالة **والجواب** كما انه قد يعلم انهم
انما شهدوا بحسن النبي صلى الله عليه وسلم وتحضه وهو صلى الله عليه وسلم انما طلب الدليل

بقاء الكثرة واحوالهم فلو فهم عالم الله تعالى عليه الصلاة والسلام ان افاياتا
الناس حتى يستغفروا الله تعالى اذا وقعوا عصوا فدعا بهم وامرهم بالتوبة وحسابهم
على الله ع بما ذكر من صورهم وعالم الباطن بالظن الراجح والاولى بالظاهر
بالظن اللسان واللسان ظاهر الفاء جعله الشيخ بعينه القاف للقاضي والباطن للباء الموحدة
اللسان بالدنيا فيه ينفع فيه في حفظ الدم وصيانة الاهل والمال وجعلها القلوب
الاخرة بقوله وحسابهم على الله بواطنهم وبطلان عليه الصلاة والسلام المنافقين بالتمام
عالما على من الشفوية يشعروا باطلاعه منهم ولم يقع توقع منهم للاخبار عن بواطنهم لوحيهم
الاذ الله عليه الصلاة والسلام لم يطلعهم بالاخبار عن بواطنهم اذ فرق بين ان
الصلاة والسلام لم يومر ان ينقب عن القلوب وامتنعوا ان يعلموهم ان يخبروا
وامن قلوبهم اذ لا يعلمون واغا يعلمون الايمان بالقلوب اذ الخبر عن ايمان القلوب والوجه الثاني
ان من يعمل الحق ينبغي ان يحمل كلامه على انه نبي عن امر يعلمه ولا يلتبع به انهم لو فالوا وقد امنا بقلوبنا
لم يقطع بصدقهم ولم يعلم صدق منهم من يجزم حتى يعلم باي قرينة ذكروهم ذلك لعلهم
لهم واعلمهم ويلتبسوا به في حفظ دمائهم وصيانة حريمهم واموالهم فالحق بهذا
انهم اذا اخبروا عن ضمائرهم من صرفوا به ذلك او جعلوه انشاء للشهادة في ذلك الوقت
لم يعلم ولم يبق لتوجيه الكرخي الصادر عنهم مورد لان الكلام الذي يفوتهم انه عليه الصلاة
والسلام ليس برسول الله وانما يكون صرفا او كذبا ما هو كذلك فبطلت بذلك ان الذي التبس
من الخبر كلام وهو المطلوب والادلة التي ان عاد الضمير وايضا فلوجود ما ذكروه لتوقع
المتوقع بانهم اخبروا عن شهادة قلوبهم لم يظهر الحق لوجوده في الستتهم في ظواهرهم
ولم ينقل ذلك الحد انكروا به بالسنتهم مع الاباية وما نقل عنهم انهم قالوا ذلك ولا وجود لما ايضا
في قلوبهم لوقوع الواو الحالية على قلوبهم كانوا مومنين اذ لا هو حقيقة الايمان وهو الحق بقلبه انه
مومن انهم يخبرون عن ذلك الحد عوله الا عن ما وقع في قلبه وانما يقع الكلام في العبارات الدالة على كلام
النفوس مطابقا لما تقتضيه العقول ومالم يقع ظن ذلك منهم وبالجملة يكذب ينسب اليهم ولا
بطلت شبهة ذلك الشيء مع ما قاله الفاضي وجد الشيء اصل الشبهة ويطل الاعتراض عليه
وممن الادلة على ذلك ايضا قول عمر رضي الله عنه زورت في نفسي كلاما
يوم السقيفة وهو من الخبر العام وفي رواية اللسان عاما فانه ادلة وان الخبر

تطلق

تطلق الكلام على معان كثيرة منها اللفظ المركب المفيد والموضوع ومنها ما في النفس وهو
ما قلناه ومنها ما فيهم من حال الشيء وهو الشيء بلسان الحال ومنها الخطوط والرموز
المرسومة في الالواح والاوراق ومنها الرموز والاشارات واختلفوا في الحقيقة من ذلك على
ثلاثة اقوال قيل الحقيقة من ذلك الكلام النفسي ومثل له بعبارة الدلالة عليه وقيل بل
لعبارة الكلام مستدلا بكونه حقيقة فيه والراجح من هذه الاقوال ان الحقيقة من ذلك
القول القايم بالنفس بما فهمناه من دلالة قولهم ان الكلام في اللغة للقواد وانما جعل اللسان الخ
وقد دل عليه من ظن بنو المثنى اذ المعنى ليس انما يسمى المتكلم متكلما القيام
صفة به موجبة لذلك الحكم كقولهم ابيض وفاعر وفاجر ومن يرد عالم ع اما ان يكون العربي
يقتضيه الوصف المقتضي لكون التسمية المعنى الذي في النفس او اللفظ والنظم ويبطل
ان يقتضيه ذلك الوصف الموجود منه في الزنج الواحد حي واحد والعرب يسمى الحي
الواحد كلاما وما تقدم ذلك الحكم لعلة بعد عدم ع من وجوده ذلك الحكم والعدم لنفس
بكلام الله ان جميع كلامه يجب قدمه واجاز ولم يبن للفظ الكلام حقيقة سوى المعنى القايم
بالنفس وهو المطلوب وقد دل على ذلك ايضا ان المعنى القايم بالنفس
معقولية الامر والنهي والخبر والاستخبار منه مختلف بل يجد العاقل من نفسه
على وجه واحد كما توجب الارادة حكم ان يكون المريد مريدا على وجه واحد وان اختلاف
دلالة عبارة الامر والنهي والخبر القايم بالقلب مختلف بحسب اختلاف اللغات والكنايات
التوجيه احكامها للذوات لم تختلف حقايقها بحسب اختلاف اللغات والعبارات والكنايات
والعلوم والاخبار فعلم بذلك ان الكلام الحقيقي هو المعنى القايم بالنفس فاذا فعل كلام حقيقي
قايم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ولا تشبيه بجامد ذات ولا خلقه وكل الحكم
له يشبه تعالى كلامه كلامه خلقه **مسئلة** ومن ادلة العقل على ذلك انه تعالى امر
نبيه صفية ان يبلغ المعقول فاضية بان العالم لا يمتنع اخباره عن مدلوله وقاعد
حقه تعالى وجب له استحالة اتصافه تعالى بممكن **وايضا** فان الرسالة مشروطة بثبوت
بثبوت كلام لله للمرسل والمشروط ثابت فثبت قطعا بدليل المعجزات المتعقبة تعالى الرسالة
فنقول له صلة للعلم الضروري في مصر والاصل وجوب وجوده كلام المرسل بجامد
على الفطرة استحالة ثبوت المشروط بدون مشروطه **وايضا** فان المعنى المدلول ثبوت

بالتواتر تدل دلالة ضرورية على ان الله سبحانه مصور لكله والصور فاعل من فيما تقدم
وجب له هذا الحكم لحقيقة المصور فمن قام به تصوير كما ان حقيقة العالم ترفع به
علم والتصوير القائم بالمصور هو الفعل صرفت وان العالم هو من قام به المعلوم
على ما هو عليه يوجب ان يكون فعل مصورا متكلما ومن وجب كلامه ثبت امره ونهيه
وخبره ووجب فرض كلامه فعلم بالضرورة استحالة اتصاف القديم بما يدل على حدوثه **فان**
قلت فقد اوقفتني بعض علماء الكلام على ان العلم بثبوت الكلام القديم
على العلم بثبوت الرسالة وثبوت الرسالة موقوف على ثبوت الكلام القديم وهذا
يلزم منه الدور وهو محال **قلت** عمدة الرسالة متوقفة على ثبوت الكلام
القديم في نفس الامر على العلم بثبوت الكلام القديم فانما اعلم مشافهة ونا المعجزات
دلالة على صدق المرسل عليهم الصلاة والسلام الذين حكموا على الله بعلمه ورضاه
وانما يحكمون بما هم العلم بالكلام القديم ثم لهم بعد ذلك طرق الى العلم بثبوته منها النظر
في وجوب الكلام له سبحانه واستحالة النقص في حقه كما تقدم بيانه او بالنظر في الرسالة
وانها سر وطريق في نفس الامر الى ثبوت كلام المرسل او بالنظر في دلالة المعجزات على اتصاف الله
سبحانه لنبيه عليهم الصلاة والسلام على ما تقدم من الطرق **ومنها** خبر
ومعاه ستر به من الشرع على ثبوت الكلام القديم صفة لله سبحانه فوله تعالى وكلم الله
موسى تكليما اكد فعلا بالمصدر دفعا لتوهم المجاز فوجب ان يكون كلامه تعالى صفة له حقيقة
قديمة لاستحالة اتصاف القديم بما يدل على حدوثه وبدل على ذلك ايضا قوله سبحانه انما
امره لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فلو كان كلامه تعالى مخلوقا لم يكن صفة له
ولزم ان يقول له كن بكلمة اخرى ويلزم منه التسلسل وهو محال فما ادى الى المحال
حال وثبت واستحال كونه ليس بصفة حقيقة له سبحانه فوجب قدمه وكونه صفة
حقيقة له سبحانه وتعالى وهو المطلوب **ويدل على ذلك ايضا**
قوله سبحانه عن مخلوق والله لتسمعنه على احد المطلوب كثيرة حتى ان كل حرف من القرآن
والكتب المنزلة على المرسلين دليل على ذلك المعلوم على القطع اتم دلالة في على السنة المرسلين
الى عباده العبارة عن كلام رب العالمين الحقيقي الذي هو متكلم به امرا ونهيا وبدل على
ذلك الاجماع المسلمين عليهم الصلاة والسلام وسائر امتهم على ان الله سبحانه من صفاته

ذاته

ذاته انه متكلم وان كلامه صفة له سبحانه امر ونهي وخبر ووعد ووعيد وان هذه الخطابات
مبلغ جميع النبيين والمرسلين وايضا فقد اجمع على ان موسى عليه الصلاة والسلام
كليم الله سبحانه وما يحصل له هذا المعنى الذي اختص به الا ان يكون سمع الكلام
القديم الذي هو صفة لذات القديم سبحانه لا مخلوقا من مخلوقاته على الصفات التي
سمعه عيسى موسى عليهما الصلاة والسلام حق يجوز **مسئلة فان قلت**
ان الكلام المستدل عليه الذي ثبت انه صفة لله سبحانه لا يجوز ان يكون فاعلا
بالخبر او ببعض اجزاء الكلام على ما تو همته الاشعرية ويستدل به على ان الله تعالى خالق
خلقه **قلت** لو لم يقم سبحانه به ذلك الكلام لما صح ان يوجب له حكمه
من كونه متكلما به اذ ليس بأن يجب له حكم لاجل غيره اولى من ان يجب له لنفسه فتعين
لاجل ذلك ان توجب الصفة حكمها لمن قامت به ثم ان قيام ذلك الكلام فاعلا
بنفسه كما تقدم بيانه في الصفة بنفسها كما تقدم بيانه في الصور وان
فرض ذلك الكلام فاعلا ببعض اجزاء الكلام كما توهمته الاشعرية لزم ان يكون ذلك الجزء كهو
الامر والناهي دون الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا من ان يحل في الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فيبطل ما توهمته الاشعرية وايضا فتلك الاصوات والحروف المنزلة المخلوقة ببعض
الاجزاء عما توهمته الغالب انها تقع اما انه تعالى امر ونهى وخبر واخبر لم يكن كلامه الا مخلوقا
وهو محال او ان الله تعالى جعله تعالى صفة له بعد خلقه وهي التي حملت عليها العبارات
والاصوات المذكورة فيه اثبات الكلام صفة لله تعالى ووجب قدمه وهو المطلوب
وان قلت فلعل ذلك الحي هو الاصوات تدل على الارادة بحيث تعالى لو على العلم
قلت وجدنا مخالفة الامر والنهي الشرعي فروقا في العالم بين المخلوقين
وعلى ان العلم للارادة لعدم لو علم الله عز وجل ان صلاة جميع العباد ان مشروطة بهما
فتكلف اذ الكلام ليس هو الارادة ولا العلم بل صفة اخرى توجب حكمها الخاص بها وكلامه
سبحانه الخفي صفة له وجودية وهي التي سمعها الكليم عليه الصلاة والسلام
وهي التي حملت عليها جميع العبارات والاصوات كما تقدم بيانه **وايضا**
فبدل المخلوقات تدل على الارادة والعلم كما تدل على القدرة بما ابعد وبين تلك عبارة عن
الكلام او غير كلامه تعالى وبين جميع وبالله تعالى والتوفيق ليس كل مخلوق نعوذ بالله

هو كلام الله قالوا عبارة عن كلامه بل الحق انه يجب ان نقول في حقه تعالى عاصفة
خلصة وليست بكلام له **مسئلة** ونزول جبريل عليه السلام انما هو بالعبارات
ومعنى النزول ان ما سمعه جبريل من السماء انما هو الامر بمباشرة الانتقال للصفات حادثة
كانت او مزية **مسئلة** وكلام الله سبحانه ليس بصوت ولا حرف والاصوات اعراض حادثة
ممكنة الوجود والقديم لا يجب شيء منها بل ان شيء وكل ممكن لا يقوم وجوده الا بالفاعل
ولا يكون الا حادثا والعزيز سبحانه يستحيل ان تصاب به ممكن فكلام الله انما هو القديم
بما ليس باعراض ولا حروف **واما الحروف** فاصوات مقطعة ولما علم حدوث الاصوات
لزم حدوث الحروف وما يقال ان الحروف والاصوات متضادة لا يجتمع
جوازا منها في محل واحد بل يجوز البعض منها مع البعض والقديم سبحانه يستحيل ان تصاب به
بما ليس باعراض حدوثه كما تقدم بيانه **مسئلة** وكلام الله سبحانه وتعالى واحد واجماع
الامة فان قلت فقد اثبت عبد الله في سعير الكلام من ابنة اهل الحق خمسة كلمات كثيرة
سبحانه قلت كعوجة الله فرض في التقرة الى احد تلاوا وبعد الخلق
عن سماعهم كلام الله تعالى فتخلص الاجماع عن هذا الاعتراض وان كل ما دل عليه
علمه تعالى وقدرته وارادته فهو دال على كلامه **فان قلت** وكيف يتفصل
ان يكون الامر والنهي والخبر شيئا واحدا **قلت** لما دل على التغاير بعود تعدد
اوجه الكلام الى ما اقتضى بزلة الكلام الواحد من الاعلام اذ ما تعلق بنصب ثواب
على فعل وعقاب على ترك سمي امرا او ايجابا او ندبا وما تعلق بضرر لم يسم نهيا
ورجع مسمى الشيء انه واذا تعلق بالم ينصب عليه ثوابا ولا عقابا وكان على ما سمي خبرا
والمتعلقات فرق تباين مع اتحاد المتعلق للواحد كما ان العلم الواحد متعلق بمختلفات
مع اتحاده بهم على الاعلام كما وكم في العلم فانه السمع الله تعالى على ما هو من يشاء خلق
له العلم والفهم عن سماعه لما شاء من المعلومات **وقد كثر فيه علمائنا**
كلاما وجفاء اثم قولهم ان الكلام العزيز فان قيل انه واحد بالنوع بل الاشخاص وتقل
الوجه متعددة راجعة الى صفاتا نفسية للكلام العزيز فهي له شعبة من يشاء
من خلقه خلوله القديم لما جاء من تلك الاوجه فيكون مأمورا ومنهيا او مخبرا
او يجيء الى غير ذلك من وجوه وزجوع فيما علم بالدليل المتعذرة الزجر

هو كلام

ثبت الكلام الحقيقي وهو الكلام النفسي سمعه الله سبحانه وعلم فزمة فطفق استحالة
اتصاف القديم بصفة حادثة علم استحالة ان يكون ذلك الكلام القديم صوتا او حرفا لما علم
قطعا من حدوث الاصوات والحروف وعلم ايضا ان كلامه تعالى القديم الذي هو صفة من
من صفاته الازلية سماه الشرع قرآنا وذلك لما ورد الاجماع عليه الامة قبل خلق افعال
العباد اجمعت الامة على ان القرآن ان كلام الله سبحانه ليس بمخلوق وذلك لما اجمعوا
على انه يسمى من قال انه مخلوق وكفر منهم من كفروه اختلف هل تسمية الكلام
الشرعي بالعلم المتوقف على وجود محله وجوده الحيوة في محله **مسئلة** الدليل مطرد
عكس منعكس والشيء طرد منعكس عكس مطرد والعلة والمعلول والحد والمحدود مطردان منعكسان
وقول القول بوجود الفعل بقدرة الفاعل وايجاده منعكس وقول ليس بقادر على الشيء
وقول كل من قام به قدرة فهو عالم وكل عالم مقدور فانه يصح ان يقوم به قدرة
علم وما ليس بعالم ليس بمقدور منه وما ليس بمقدور منه ليس بعالم **مسئلة** القديم ان كان موجودا
حال مفارقة احدهما للثاني في زمان ومكان او وجودا او عدما او قولنا كلما اعقلت
حقيقة الشيء بدونه وهو عكس قولنا **مسئلة** يصح في المعقول معلوما ما يوجد
احدهما دون الثاني وهو عكس قولنا الواحد من الجنس وانما هو من عكسها والمعقولتان هما
يصح ان يوجد احدهما دون الاخر وكل ما حكم العلم القديم مع القدرة القديمة يقال فيه وكل
صفات الحوادث كذلك وكل ما حكم العلم القديم مع القدرة القديمة يقال فيه وكل
هي عكسها **مسئلة** جميع الصفات الموجودة عين تقوم بها اما ان تكون مماثلة او مختلفة
والمختلفة اما متضادة او لا والمتضادتين حقيقيتين ان تساويا في جميع صفات
النفس وهي المتماثلة او لا ان تساويا لم يصح اجتماعهما مهما الضد ازوانح ان يقوم بهما
والا فمهما التضاد وان صح اجتماعهما مهما الخلاف **مسئلة** المثلان هما الموجودان
المتساويان في جميع صفات النفس **مسئلة** الخلافان كل موجودين ان لم يتساويا
في جميع صفات النفس بل لوتباينا في صفة واحدة من صفات النفس تباينا خلافين
مسئلة الضدان كل صفتين يستحيل اجتماعهما على المحل الواحد مع الزمان الواحد
كالسواد والبياض مع صحة ارتفاعهما من المحل بضد ثالث او ان من كل الوجوه يرتفع احدهما

بواحد

بواحد يضاده من جنسه **مسئلة** الشفاء انما يقع بين انواع الجنس الواحد
من الاعراض لا بين الجنسين ان اضاد بين الجنسين ان لم الوازم الاكوان لصحة اجتماعهما باحاد
النوع الواحد متضادة ضرورة التماثل واحاد الجنس الواحد متضادة ضرورة الصحيح
واحاد الجنس مع احاد جنس مثلي مختلفة يصح اجتماعهما وقد تقدم ذكر اقسام التضاد
مسئلة النقيض كل معلوم ان استحال اجتماعهما على موضوع واحد وارتفاعهما عنه
كالحركة والسكون والحيوة والموت والوجود والعدم والنفي والاثبات **مسئلة** ردد
الواجب والمحال الى الاحكام العقلية يعلم ثبوتها مطلقا ضرورة والمعلوم بعينه قد يعلم
واجبا او محالا ثبوتا ضرورة وقد تثبت حصوله بالاستدلال وان غاب عنا بحس او ضرورة فليس للعلم
بثبوته او ثبوته كم فوسوسة الحس الصرف وهو حس الله سبحانه وحس رسوله وحس
التواتر **مسئلة** التقليل فيما وافق ادلة حجة فلا يفيد علما البتة والا لم يعتقد
العاقل الواجب جاهلا بما عقله وهو جمع بين الضدين وهو محال **مسئلة**
الحاجز يفيد علما حتما له كما تقدم في احرى **مسئلة** يجب الاعتقاد او غالب الظن
لا يفيد علما حتما له ان يخبر بخبر صادق انه مطابق ومنه مواشئة القاضي فهو غالب
ظن منعي قطعي لانا لم نقل القاطع مع احتمال عدم المطابقة واذا كان الاعتقاد
يجب بما يفيد علما فاحرى الظن **مسئلة** ومعنى الشيء اعتقاد انه منها المطابق وعني المطابق
وفي مشتركات لا يقطع بها الاحكام الظاهرة وانما القاطع ويلها من قول الله
قلب عين بنا وبلها على احسن الوجوه **مسئلة** وما يفيد عدم تحصيل التقليل
للعلم جواز قبول المقلد فعل المقلد ان يجب قوله انه صادق لزمه قبول قول
منا قضية كانه كل ما يقول به الي جميع من يجب واجتماع النقيضين وكلاهما
باطل فان زعم انه قبله لضرورة او دليل ظني بطل التقليد في المختلف فيه وان قال
قبلته لحجة اخرى اخبر عن صرفه لزمه عن ذلك الى ان يأتي الى الثاني ما قبله ويؤدي
الى التسلسل ولم يقل انه مستند له مما يوجب العلم البتة **مسئلة**
نصب الحجاج واقامة المناظر ان لتحقيق الحق وبطلان الباطل مأمور به شرعا ومحبب
عند الجمهور لشبه والبدع واهلها ما يجب اقامتها على اهلها ولهم حرمة اظهارها
واطهارنا وهم قال الله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن قال تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي

ي احسن وقال تعالى فالوا يا نوح فد جادلتنا فاكثرت جدالنا وقال تعالى وحاجه قومه
قال اتحاجونني في الله وقال تعالى وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات
من نشاء فالعلم آلة الصلاة والسلام علما وناظر بهم الله من اتاه الله تعالى الحجة في
وهو من روح الله وجنده كما ان العلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام ع نقول الوحي
الجدال مطلقا الى قوله ما مر حجة اي من ذم الجدال كما ذكرناه وهو ما اجابوا به الرسل عليهم
الصلاة والسلام ولو مدح كما لو مدح ما خالفه الشيخ في قوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن
ليخرج ضوابطه الخوض فيما يحل الجدال فيه وما لا يحل فيه والتفصيل وهو مدح
للممدوح منه شيء على ما وقع المذموم وكل ما كان منه فانه حجة الله على خلقه من علماء
بعلم التوحيد وادلته الى الخفافيش وهو مما مدح شيء منه على شيء من نصرة باطل او مساعدة
جاهل وعلى اقامة المناظرة لنصرة الحق وهو مما مدح الله به الرسل عليهم الصلاة والسلام والعلماء
بعدهم الوارثون لهم وما ذم من الامرين على اذا لم يأت الى فيلم الشناعة وقد بيناه وبسطناه
كثيرا فيما جرى مجرى الجواب عن العالم في كتابنا المسمى بفصوص المناظرات

باب العلم بحدوث العالم

العالم له اطلاقان لغوي وهو اطلاقه لبعض اجناس المخلوقات كقولهم عالم البر وعالم
البحر وعالم السماء وعالم الارض ولله تعالى الحمد بجملته بجملته تعالى في قوله رب العلمين
وهو ما خوذ عندهم من العلامة لتميزه عن غيره والدال على الشيء غيره وله
اطلاق اصطلاحي وهو ان يطلق ويراد به جميع المخلوقات وهو مع هذا الجمع جملته اذا لم
يشذ منها شيء جمعه مجرى على الله تعالى ان تقول العالم موجود بمعنى الله تعالى
وصفاته ذاته قال فان قلت فلو خلق الله جوهرا فردا ابقاه تقولون فيه عالم
وهو كل موجود ولا يصح فيه اذ ذاك الى الوسيط الحد المذكور قلنا
الحد انما يحد الان الجوهر الفرد لو فرض خلافه جوهرا ومن خلق جوهرا اخر فلا بد
له من اعراض تقوم به لما قام منع ذلك استحالة عرو الجوهر عن الاعراض فيصرف
اذ ذاك اسم عالم قال فان قلت انما يتم العالم لتتوطد لوايه الى معرفة الله سبحانه
ثم او قفتم معرفة العالم على معرفة الله سبحانه تقول الكل موجود بمعنى الله تعالى
مالم يعرف الى تعالم يتم جاء ما تقوم سواه بعينه لزوم الدور والجواب

ان العقول

معاني العقول الضرورية انها توجب وجود الخالق سبحانه على جهة الحتم فان الله تعالى ليس
بمعالم من خلقهم ليقولوا الله عالم بالعالم موقوف على ما يعلم ضرورة وهو وجود الله
سبحانه وانه صانع العالم والعلم بالله سبحانه بتفصيل اي العلم بوجوده وصفاته كما له
وجلاله وعجزه وعلمه وقدرته واستحالة مشابهته لخلقه وبقية اجناس الادلة على هذا هم
الصلاة والسلام ولم تأت بدعوة الخلق الى الصنع بل لهم من الصانع ما يعجزهم اذا ان يجيبوا
به فلهم متابعة فالعلم والعلم بالعالم موقوف على العلم بالعلم تفصيلا ايضا على ما اختلفت
الجهات واذن الامور **مسئلة** فان قلت ليس هو كل للعالم جاهلا قل
فهمت منه الاحوال بل تارة يقال له تعقل بدونه فاعلم صحيح والمحال به **مسئلة**
العالم منقسم كما تقدم بيانه الى جواهر افراد متحيزات واعراض قائمة بها وقد تقدم
بيان الانقسام وحصر المخلوقات فيهما وهو العالم **مسئلة** للعلم مجرى العالم
كما بينا ان مختصرة ومستوعبة **مسئلة** العلم بحدوث العالم ضروري لا يمكن ان تعقل العالم
معلوم ضرورة واستحالة الانتفاء عنه واجماله تفصيله من اجتماع والافتراق والحركات
والسكنات وضروب التغيرات معلوم ضرورة ايضا كتقلب الليل والنهار وافول النجوم
والغروب والكواكب بعضها عن بعض وتقلب احوال الانسان وسائر
الحيوانات والجماد وحقيقة التغير هو عدم ما كان وحدوث عالم يكن او تجدد شيء ما كان
عنا ما ان لم يعقل تغير البتة ومن عقل التغير في العالم وعلم الضرورة بعقل الحدوث فيه
على القطع وعقل ان ما لا ينصرف الحوادث معهود عنا على الضرورة ويعلم ان الحوادث كلها
اقل الامر انها لو كانت قبل الشيء تعاقبها اذ ان عدم ذاته انتهاء له ولو ان عدم ذاته لم
يعقل بقاء ذاته البتة وما علم بقاء ذاته ضرورة بالحدوث الانتهاء اخر ما مضى منها لزوم
الانتهاء لعدم ضرورة بلزوم تلك الاولية بجميعها ضرورة وهو المطلوب **الطريقة**
الثانية في بيان حدوث العالم هو ان تقول الاحكام القائمة بالاجسام وتعاقبها
على اجسام العالم معلوم الضرورة كالحركة بعد الجسم والجوهر بعد سكونه وسكونه بعد
حركته الى غير ذلك وكذلك الاحكام ليست بمستحيلة والا لما حصلت ولا واجبة والا
لما فقدت وتيقنا مع بقاء الذوات اذا لم تكن كذلك الاحكام القائمة على الذوات
نفسيته وجب كونها لمعان زايدة مقتضية لهذه الاحكام لما علم ضرورة من
استحالة كون الجائز ثابتا للمقتضي من غير تخصيص فيما عدا المقتضي بالجوهر والا لما كان

تعلم ضرورة ايضا فلت

بالجواب الحكم له اولى من ايجابه لغيره وذلك هو المسمى بالعرض **فان قلت**
لعل المقتضى لذلك الحكم فاعل بالاختيار وليس بموجب لزم الحكم بالزمان **قلت**
بالعالم الا يزال من فاعل موجب ان الجوهر من كانت متقدمة الوجود قبل طروء الحكم الطارئ
الا ان يتعين كون البعض ازلا بل العالم الجوهر ويتعين ايضا فيما مر بالجوهر والا لما كان بايجاب
الحكم له اولى من ايجابه لغيره بتحقق وجود الاعراض واما حدوث معلوم بطريق الفناء
منها وعروض عدمه طريق حدوثه ايضا لو ثبت فمرده الى استحالة عروه
عالما بسبب بيانه وبرهانه في اثبات العلم بوجود بقاء الله سبحانه وتعالى
يجب ان يقال العلم بتناهي الاعراض الزائدة كانت كامنة قبل ظهورها في الجوهر او
انتقلت اليه من محالها اخر ومنه لا يعزب عنه مثقال ذرة بل علمتم انتم حدوثها وانعدامها
اذا نقول لو كانت الاعراض مشاهدة لكم وقت ايجاد العالم موجودة قبل زمان مشاهدتكم
وظهورها لكم اما ان تكون لا في محل وهو باطل بداهة او في محل وهو باطل ايضا
بداهة نفسه وكونه صفة لشيء واما ان تقوم بنفسه ولم يكن صفة لشيء
او يقوم بمحل غير اما ان يكون هو المحل الذي ظهرت فيه الاعراض الزائدة وهو جميع
ما سوى الله تعالى وهو محال او في محل اخر وفيه انتقال العرض وهو محال ايضا وفيه انتقاض
الصفة والتسلسل وفيه بقاء العرض وكل ما يلزم من المحال فهو محال ايضا فلم يكن لشيء
من الاعراض من حال اما ان تكون باقية في الوجود او انعدمت وتفرق بقاء الله الوجود
اما ان تكون ايضا في محل وهو محال كما تقدم بيانه او في محل اخر وفيه جمع الضدين
وهو محال ايضا وفيه انتقال ايضا وبقاؤها وكذا كل ما يلزم من المحال فهو محال
وجب البتة الحكم بعدم بقائها وجب الحكم الى العدم وهو المطلوب من العلم بحدوثها
لان الحادث كل موجود بعد العدم **واما جواب البراهمة**
عما منهج واحد في الاستدلال فبقول القول بان العرض لا يبقى زمانين مع القول بحدوثه
وظهوره مما لا يجتمعان بوجوب ان يكون القول به باطلا وايضا القول بالحدوث والظهور
مع القول بان الجوهر لا ينقسم مما لا يجتمعان بوجوب ان يكون القول باطلا وكذا القول
يتسع للقول الذي ذكروه بوجوه كثيرة مستحيلة كلزمة عن القول بالحدوث والظهور
مثل لزوم التسلسل وقلب الحقائق وتخلف صفات النفس كل ذلك محال وسيأتي

الكلام

الرسالة به ذلك عما تقدم من البيان فلما علم حدوث الاعراض قطعا عاما من البيان
على اجمالي العالم وهي منتهية جنس الاعراض المتجددة والقابلة لها فيشتمل على وقائع
عينا اذ لو عمر الفاعل عن قبوله لكان عدوه اذا نفسيا له فلا يكون فاعلا وهو خلاف
الجوهر والمعلوم او يكون عدوه لمعنى هذا هو معنى العرضية وهو عدوه عن معنى
لاجل معنى قائم به فمن علم انه لا اقتضاء لاحد الجنس الواحد لذاته لوازم في الجوهر من
عدوه لاجل لوازمه اذ في قام به لاجل حركة او طعم او غير ذلك من الاعراض
لاجل عرض قائم بجوهر من جنسه فلم يعر الجوهر عن عرض واحد من كل جنس من
اجناس الاعراض وبديهة الرسالة علم ان اجناس الاعراض محصورة والا لزم دخول ما
نهاية له في الوجود من اعراد احاد اجناس الاعراض وهو محال وبديهة الرسالة استحالة
عدو الجوهر عن جميع ما عدا جنس وبالضرورة علم استحالة عدوه عن الجوهر عن الحركة
والسكون واحد من الجنس وهو من الاعراض فبديهة الرسالة عدو العالم واجب
والحمد لله **فنقول** لما علم ان اجناس العالم لا تعري عن الحوادث قال
نسبقها علم على الضرورة ان ما لا يسبق الحوادث هو حادث علم ان اجناس العالم
حادثة كلها واعني اضد كل ما في العالم حادث والحادث هو الموجود الذي سبقه
العدم وكان بعد ان لم يكن ما من زمان الا ويمكن ان يرد عليه زمان اخر متأخر عنه
مضى ما امكن ان يكون اول ما ورد بالضرورة علم انه ان يرد وكان يلزم لو لم يكن كل لم
ان يكون الاول مساويا للكل وهو محال يلزم ان يكون مقدار ما انقضى من الزمان
الاول والكل واحدا وهو محال يلزم ان يكون مقدار ما انقضى من الزمان
وكل ما هو انقضى عند ما من غير هو موجود بالضرورة متناه وكل متناه فله اول فالعالم
اول ومفتتح وهو المطلوب. وهو معنى قول الله سبحانه خلق السموات والارض
وخلق كل شيء. وقوله تعالى هو الاول الى وهو من قبل خلق كل شيء من المخلوقات وهي
الجواهر اذ كان الله لم يكن شيء غيره وايضا فانه فاعل للحوادث اي ضرورة بزمن
الحال اذ انه حر ما مضى فوجب ان يكون لها اول والا لزم اما المفعول من المضاف الى فعل
الا مضاف الاول كقولنا نصف ثلث وربع فعل فعلوم من غير المخلوقات المضافة

الاستدلال لدل اول اخره والعالم تقبل البنية فلما ثبت وجوب الحوادث ضرورة وجب ثبوت الاول مكلفا **مسئلة** ومعاودة الملحدين من اهل الحق يستقبل الازمنة متوقعة بما ان ما مضى قد مضى وانقضى كما تقدم بيانه فلذلك وجبت نهايته وما يستقبل لا يجب ان يقال فيه نفد وانقضى لان المستقبل ما ضيا وهو جمع بين النقيضين اذ فيه كون المعلوم ما ضيا ما ضيا ومستقبلا مستقبلا ووافعا لا واقعا وهذا كله محال فوجب نهاية الماضي بخلاف ما لا يتناهى فعلا توالى وفوعه هو الاول **مسئلة** لما فرغ من بيان العالم وعلم افتقاره نزقى من العلم بذلك الى العلم بمحدثه والمحدث الله سبحانه **مسئلة** والعلم به سبحانه هو اول الواجبات على المكلفين وقد قيل اول الواجبات النظر في حسبان تفيهما وشرطه ومشروطه وردد هذا القول بوجوب تقدم الايمان على العمل وايضا عمل كالصلاة بالاجماع ثم لا بد للايمان من محل بايوجد من بعد المكلف ثم لا بد للعلم من زمن اذ ليس العلم بالشيء مقارنا له والا لما كان مكلفا به وامثلة عليه ثم لا بد للنظر وهو الفكر من فصول لهذا قال امام الحرمين في افتتاح الارشاد اول ما يجب على العاقل البالغ باستكمال سن البلوغ او الحلم شرعا القصد الى النظر الصحيح المفضي الى العلم بحدث العلم **فان قلت** هذا القصد ان كان ضروريا لم تكلف به وان كان كسبيا احتاج الى قصد اخر وتسلسل **قلت** هو كسبي ويحتاج الى قصد اخر وهو ضروري وهو المعبر عنه بالرهبة والرغبة عند قيام دلايل المجزات على مرور الى سل المجبر عن الجزاء بالنعيم المقيم والعذاب الاليم وقد حمل على الميل الى النعيم والفرار من العذاب الاليم فتسلسلت عن حد لا بعضل الله قصود ضرورية تحصل قصود كسبية لتحصل باقيه النجاة من العذاب

باب في العلم بالله سبحانه واقسامه

والعلم بالله ثلاثة اقسام العلم بما يجب لله سبحانه والعلم بما يستحيل عليه والعلم بما يجوز من احكامه في خلقه على هذا الترتيب جرى في تنبيها الارشاد للامام الحي من رحمه الله تعالى

باب ذكر القسم الاول

وهو قسم الواجبات ليه سبحانه فاذا علم العلم بوجوده تعالى بادلة حدوث العالم على وجوده الى خلقه وقدم ذلك توقف العلم بثبوت صفات الكمال الواجبة له سبحانه على العلم بوجوده ووجه الدليل على ذلك هو ان نقول علمنا بان العالم كان معدوما ثم صار موجودا وكونه متصفا بالحدوث وكل ما كان معدوما ثم صار موجودا يفتقر جواز عليه العدم وجواز عليه الوجود وكونه معنى عنه بالمعقول المتقدم ضرورة العقل فاضية ان تساوي طرفيه بالنظر الى الوجود والعدم من حيث ترجيح احدهما على الاخر من حيث هو هو بلا فرق ان يجاز وجوده بدلا من عدمه او بالعكس من غير مرجح لزم وقوع التساوي وهو محال وهو المراد من بيان امتناع اجتماع النقيضين وهو محال بمعنى ان الفعل يجاز الفعل او يلزم من جواز الفعل الاخر حيث لا ضرورة تساويهما في الامكان وفيه اجتماع النقيضين ايضا او يمتنعان امتناعا وفيه رفع النقيضين وكل ذلك محال علم قطعا الا بد له من مرجح لكنه **فان قلت** نقرر المرجح عرفا **قلت** يلزم الدور او التسلسل اذ المرجح عينا الة هو عليها ضرورة كون العرض عينا موثرا بالاختيار لو اثر يلزم ان يصير الممكن حينئذ واجبا او مستحيلا وهو محال **فان قلت** نقرر المرجح موجود الاجل هذا الدليل الا عنه هو عينا ذلك المرجح ترجح بنفسه **قلت** ذلك محال الا فانقول متى ترجح نفسه وهو معلوم ومتى علم الا بعارف الممكن حالة واحدة ضرورة كون العرض عينا موثرا لما كان مختارا لو موثرا لما تقرر يلزم ان يكون الممكن واجبا او مستحيلا وهو محال او ان يترجح وجوده وهو معلوم كذلك يجتمع النقيضين وهو محال او ان يترجح نفسه وهو موجود او ان يترجح وجود نفسه كان تحصيلا للحاصل وهو محال وفيه لزوم ان يكون الممكن واجبا وهو محال ايضا او ان يترجح عرض نفسه وهو موجود لزم اجتماع العرض والموجود عليه حالة واحدة وهو محال وهو اجتماع النقيضين وكل ما اذى الى المحال فهو محال فثبت ترجيح الممكن الى نفسه الى طرفي العرض او الى طرفي الوجود محال فعلم بهذا الدليل اليقيني انه كما قيل للمصنوعات من صانع صنعها وموجد خلقها وفرقها وانه موجود وانه ليس هو المصنوعات ولا بعضها ولا بانيتها والا لزم احتياجه الى مرجح كما حتياجها ولزم التسلسل وهو محال

وعلى اقوال المطلوب بنبه قوله تعالى ام خلقوا من غير شيء اي من غير صانع ام هم الخالقون اي الخالقون انفسهم بلا العدم او خلقهم ربهم او خلقوا انفسهم وما تقدم من الدليل على حدث العالم بيّن وهذا وصل الكلام ارشادكم ومن باسعاد الله واسعادكم وعلم فطرة الله بل هم من خالق فخلقهم ربهم ايضا لانه لو صنعهم لما خلقوا البرية ضرورة استحالة ابراعهم لفاعل وتشهد لهذا المطلوب من هذه الآية ايضا قوله تعالى ام خلقوا السموات والارض بل لا يوقنون فتوقفوا لما التنبيه على ان خفية تدبير هذه الآية ونظائرها لعامل الفيض حتى يصير العبد يعبد الله كانه يراه وهو درجة الاحسان التي بقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث بقوله ان تعبد الله كانك تراه الحديث

وكنا قول بعض العارفين

اتاري تلبيسي عن سر لطفانه ... حتى دانم بالعيان تراه

وانظر ببعقلك لتراي من ذرة ايه ... الا وتشهد بالذي قد خلقاه

مسئلة بعد العلم اليقيني بوجود الخالق سبحانه يبقى بنا العلم بما وجب له سبحانه من صفات الكمال والجمال النفسية والمعنوية فبصفة النفسية كما صح اثباتها للنفس لذاته بقيت النفس عن معللة والصفات المعنوية على الاحكام اثباتها للموصوف بها معللة بصفات قائمة بالموصوف **مسئلة** واذ قد علم بالعلم بانه واجب الوجود تعلى والدليل عاذ لما هو انه فمن علم بما تقدم من الدليل بانه توقف حدوث الوجود اما من الممكنات على ما وجد فما موجود ثم لا يخلو اما ان يكون ذاته الموجود واجب الوجود او لا وهو الممكن الموجود وكذا الفشمة ضرورة للموجود بل وفرض ان ممكن الوجود لم يتوقف فهو ايضا وجود مع سابق الممكنات على ما وجد وكذا لو فرضنا ذاته لم الممكن ايضا ويلزم التسلسل وهو محال او يلزم توقف الكل حتى الممكن على شيء من الممكنات البتة ويلزم حينئذ ان يكون الممكن علة وهو محال الذي فيه قلب الكيان بوجمع التقابل ويلزم عوذ لم ايضا عدم العلم بزمان وجوده وهو جمع بين النقيضين وهو محال فلما استحال ان يكون ممكن الوجود بما لزم عوذ لم من او جبه المحال علم يقينا انه تعلى وتقدس واجب الوجود مطلقا وواجب الوجود مطلقا هو محال العدم ومطلقا فان نظم فالى استحالة العدم الشامل جميع حقه تعلى فلما هو الاول

وهو

وهو العدم وان نظم فالى استحالة العدم الشامل هو حقه تعالى فلما هو محال فثبت واجب الوجود **مسئلة** ومن الواجبات في حقه تعلى سبحانه الوحدانية والعلم بزوال ثلاثة اركان استحالة الكم المتصل واستحالة الكم المنفصل في حقه سبحانه واستحالة التشبيه في الاوقات والمعلومات الثلاثة عبارة اخرى وهو العلم بانه تعالى واجب الذات يستغني عن النفس وواجب صفاته يفتقر اليه واجب افعاله يفتقر اليه

والدليل على ذلك العلم وهو انه من علم بما تقدم من وجوب توقف جميع الممكنات على موجدها واجب الوجود بحيث لو فرض التعدد في حقه تعالى لم يعلم عن لم العدم انه لا بد ان يكون كل واحد من ذلك العدد قادرا على ان يفعل بمقدوره ويفعل عن الاخر حتى لا يمكن فعل الاخر على ما سبق اولا فان لم يفعل وكان عاجزا او فعل وكان الاخر عاجزا بالبحث عن العدد المتقدم الاهية على كل تقدير والبحث ينافي ظهور الصنع وظهور الصنع بدل على وحدانية الاله سبحانه وهو معنى قولنا تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فيما يظهر من المصنوعات شيء ودليل انه تعالى على ذلك هو انه لو فرض التعدد في حق الخالق سبحانه لزم عن ذلك لم استحالة صور شتى من الممكنات يلزم ان يصير الممكن محالا وهو محال فالتعدد في حق واجب الوجود تعالى محال بيانه هو ان احد الواجبين عن نفرض التعدد ليس بان يتوقف مقدوريته لامكان على الاخر بالاولى من لم في يتوقف الممكنات على احدهما يمنع من توقفهما على الاخر ضرورة استحالة صدور اي شيء من شيء وكذا لم الاخر فيلزم تعطل القدرة القديمة عن صفة القدم فرقا ان من الاسماء الربانية التي تتلقى من الشرع توقيفا او ما هو مأخوذ من كلمة الاشتقاق مثال الشيء منه في تسمية ربانية كاسم الصلاة والزكوة فانها وهي مشتقة من الجمع عن احتمال القائلون بعدم ابقاء التلاء القديم جامع للامر والشيء والحق بلسانكم ان جامعا لاذن الاوجه سمي قوة انا والقدرة تقتضي الفاعل باسم القدر وبالاسم المثل اسمي لة المصدر كتسميتهم العادل عدلا والخاصم خصما وليس حمل الشيء على المجموع

اولى من حمله على الجوارح وقيل سمي بذلك لان الاجماع حروف العبارات عنه كتسميتهم الحي سماء
والنظم عما حصل التسمية بذلك لتحقيق الاصول والمباني وتثبيت القواعد والمعاني فهذا
وقد استشهد اطلاق الغني انه الكلام القديم حتى لم يفهم عنه الاطلاق الى قوله وهو
التحقيق فقد يكون الاطلاق يطلق لغة الاطلاق على ما ثبت قرآنا كقوله تعالى الله الغني الحميد
ويطلق على الرسوم التي هي المصاحف والالواح وعلى القراءة التي هي السنة وعلى
الحفظ التي هي الصدور وكل ذلك مجمع عليه وسنبين ذلك بيانا ان شاء الله تعالى
وكل ذلك يجوز اطلاق الغني ان يخلق وان الغائل بذلك ان فصل خلق الغني عن الكلام
القديم الذي قامت به الغني قديم وفاسد وهو محال وان فصل خلق العبارات
عنه التي تسمى ايضا الغني اطلاقا وذلك هو نفسه انه خلق الكلام القديم المسمى
غنيا حقيقة وقد اجتمعت الامة على منع كل اطلاق صحيح الى ممتنع شنيعا
او هو نفسه ذلك وكل ما امتنع ايضا ان يقول القائل لقضية ما لغة ان يخلوق اجمل
الابهام ما لم يرد شيء من ذلك الاطلاق اطلاق شيء على انه يطلق كيف ورد وتيقل
كقوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث ويحمل ما على ان يكون المراد بالذكر هنا
الرسول عليه السلام كقوله تعالى قد انزل الله اليكم ذكرا رسولا على العبارات
والشائع ان يطلق ويتعين المخلوق بالتاويل لانه الغني ليس المخلوق من ذلك في شيء
قوله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا بجعل البعض مشتقا من يكون لمعنى التسمية فقط
كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي سموهم وبمعنى الاعتقاد
كقوله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين وبمعنى الخلق والاختراع كقوله تعالى وجعلنا
سراجا وهاجا الى غير ذلك مما وجه الى تحمله الجعل اللسان على ما قامت به دليل
من كلام ربنا وتسميته في اثنائه عالغة وجب تاويل هذه الاوجه كلها وما
استشهدتم الى وجه يليق بالكلام القديم لاستحالة حدوث ما علم من وجوز ان
يقال العبارات عني الغني ان مخلوق والحروف والاصوات والخطوط والوقوف مخلوقة

مسئلة الزائدة الفاضلة والقدرة العزيزة والعلم القديم والحي القيوم
والسمع القديم والبصر القديم والكلام القديم والادراكات العزيزة والعلم
العزيز والحياة العزيزة صفات وجودية لله سبحانه قائمة بذاته والدليل على ذلك

تحول

هو ان معقولا فوقنا موجودا انه يحتاج في الاول الى دليل ليتم وجوده لدليل الثاني وانها
فكان يلزم ان يكون كل موجود عالما وليس كذلك فالاول على ان العلم للعالم زائدا عليه وجوده
وكل ما قولنا عالم مع قولنا قادر وكذلك التوصيف واجب للحي تعالى فلو كان المعقول من
الصفتين واجبا للزم ان يكون كل معلوم مقدورا وليس كذلك فالواجب واجبا معلومين ويبقى
بمقدورين وهذا الدليل الذي عليه اعتمادي على العقول بنفسه في الاحوال واما على العقول بانفسها

قان قال قائل على المنع من كون كون الصفات احوالا وصفة نفسية لم قلتم به

قلنا الجواب ان العقول بانفسها يلزم عنه اجتماع النقيضين وهو محال بيانه هو ان الحي
لا تتعلق والعلم تتعلق فلو كانا صفتين نفسيتين للذات للزم ان تكون الذات الواحدة
لها التعلق واتيا ونفي التعلق اتيا وهو جمع بين النقيضين وهو محال **قان قلت**
المتعلق والمتعلق ليس بمتعلق هما الصفتان هو الذات **قلت** المتعلق للتعلق
حال يقتضي به وكل ما ليس بمتعلق يقتضيه والا لزم منه التسلسل
وهو محال فليس الا اثبات الصفتين موجودتين وهو المطلوب وبكون الرابط بينهما
قول من قال اثباتا صفة واحدة للذات تنوب مناب سائر الصفات المختلفات وجوبه
وهو ان الاحكام التي توجبها هذه الصفات لما قامت به مختلفات على الضرورة ومحال
على الضرورة ايجاب الجملة الواحدة معلومات مختلفات بمعقوليتها تعلوا بوجوبها اخرى وهو
محال ان تقوم صفة واحدة مناب الشواهد من المعقولية كونها سواء الاقتضاء
الذات وبمعقولية كونها حالة تقتضاه فيلزم كون المعقول الواحد بضاد وهو
بضاده وهو جمع بين النقيضين وهو محال وكذلك مضادة السواد للبياض والحلاوة
لاقتضاء البياض فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال **مسئلة ثانية**

قان قلت بلعل كون الصفات مجرد نسب واضافات كما ذهب اليه صاحب
نهاية العقول وهو الحق في الزمان **قلت** لبشر المريسي ان يقول ليس بحق
الزوائد اولى من بعض بتلك النسبة والاضافات فلو وجود صفات حاصلة لبعض
الذوات لما حصلت لها تلك النسب والاضافات **قان قلت** بلعل كون الصفات
التي تميزت بها بعض الذوات حتى ثلثت لها تلك النسب والاضافات صفات
نسبية لا معان وجودية **قلت** الصفة النسبية لا تتعلق لما ذكرنا ان المتعلق صفة نفس

للمتعلق وصفة النفس لو ثبتت لصفة النفس للزم التسلسل فلم يبق التعلق
بالمعلوم والمقدور للذات العالمة والقادرة ولو تعلقت الذوات بالمتعلقات لان
انقسمت الذوات وعودها صفات وفيه قلب الحقايق **وفي تعليل قال**
شيخنا ابو الحسن رحمه الله رحمه الله التعلق بالعلوم علم بدنه بلزوم
تعلقت ذات الله سبحانه بالمعلومات لزم ان تكون بها ذوات الصفات والصفة
لا تقوم بنفسه والوجه سبحانه قايم بنفسه فيه قلب الحقايق والرد تعلق هو الذي يقرر
ويعلم انه يقرر ويعلم به والا كان الله ليس هو الله بل صفة لله لا الله وهو باطل بضرورات
العقول وهو على حال انه قلب الحقايق ويلزم من القول بذلك عكس كون الشيء. الواجل يقوم وقفا
صفات متعلقات وفي تقرير تبيان ابطال ذلك في مسئلة سواء خلاف بما فيه كفاية والحمل
لله بعلم ان الصفات ثابتة وجوده فيه وان لكل صفة حكما خاصا توجبه للموصوف بها ليس
هو للصفة الاخرى فتثبيت الحي وجود الصفات الحق سبحانه وتعالى وكذلك ثبوت وجود سايي
الاوصاف وبقولنا صفة الشيء بابه قوله تعالى وما تحمل من انثى وما تضع الا بعلمه وقال تعالى و
العوذ بالله من وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء. وقال تعالى قوله الحق وقال تعالى ومن اصدق من الله
قيل **مسئلة** واذا تقرر الذوات المقدرة وما تقوم الا بصفاتها باقيا بما
لها بصفاتها وجبت الوحدانية لله سبحانه ووجب اتصافه بصفات كماله وتعالى له
لما افتقار الاشياء. من الجهات لما لزم لزوما عقليا كلزوم مفعولية وجود الوجود
للموجود في حقه تعالى وكل لزوم معقولية الشيء لوجوده تعالى اذا لم يعقل وجود
تعالى بدونه لما لم يعقل متعقل منه الم يزل وجوده تعالى من غير افتقار واحد وثلاثة
وتحقيقا **مسئلة** وتعلق معنى الصفة بالذات على صحيح وجوديته تعالى متعلقة
بالذات بوجوده العلم وبعلم متعلق بكل ما يصح العزم وتعلق ادراكاته تعالى
بسبوحين من المدركات مشروط بوجود المدركات وتعلق الصلاحية في الذات حاصل
بجميع المدركات والصفات المتعلقة كان الصلاحية صفة نفسية للمتعلق عن الصفات
وانما المشروط بالموجود تعلق اخص وهو صول المدرك مدركا متعلقا بها والعلم للعلم
نسبة متجددة بتجدد وذلك كخلوق ونا لمكن المخلوق معقولا بالقدرة والقدرة
بتعلقها حدوث النسبة وهذا التعلق من جنس الحادث ونوعه بالقدرة وكذلك حصول العلم

لذكر اللام في الفرس **فان قلت** هلا تاخر تاخر النسبة لا وقت حدوث
قلت لتعلق تاخر الذاتية بتخصيص ذلك الوقت الحدوث واما تعلق
العلم والارادة الذاتية بالمعلومات والمرادات فان العلم يتعلق بالموجودات والمعدومات
والنسب والاضافات والادراكات تتعلق بالايجاد والاعدام تخصيصا وتعلق الاي از
من القدم للقدرة وقفا **مسئلة** وامتناع اتصاف الحق بزايد اعتقاد صفات زايدة
عاما ثبت له سبحانه بالدليل العقلية والشرعية مستند الاجماع شرعا ومن
جهة المعقول الا انه لو قدر شيء مما ادعى زايدا المسلم عنه محال من نفيه لا يكون
واجبا والرب سبحانه يتصف بواجب اذ الموصوف بالعلم حيث يصح اتصافه بما
يدل عليه حقوقه **مسئلة** صفات الذات تعلق وتقدس تنقسم الى ستة اقسام
صفات نفسية كالعلم والبقاء والوحدانية والقيومية ومخالفته سبحانه لما
يخالفه وصفات معنوية نحو كونه تعالى عالما وقادرا او سميعا وبصيرا او متكلما
وحيا وصفات تابعة لمعان له سبحانه نحو علمه تعالى وقدرته وارادته وسمعه وبصره
وحياته وصفات وجبية نحو كونه تعالى خالقا رازقا محسنا منعما وصفات تنزيهية
نحو كونه تعالى قدوسا غنيا وصفات سلبية توفيقية وهي خمسة الوجه
في حقه تعالى والقدم والبقاء والوحدانية والقيام بالنفس والعلم الشرعي له سبحانه وتعالى والعلم اللدني
فيما عدا ذلك **مسئلة** تاول الشارع الخمسة من الصفات الخمسة السلبية
مما تقدم ذكره محال الوجيه حقه تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة والقيام بالنفس على
الرؤية فان الحق الشرع اثبت البصر والعلم متعلقة بالمتعلقات فما تعالى ما خالفت
بيانه وقال انظر تجلى بانه غير فانا والتكثير للتعظيم والاعتناء والتنويه وقدرته
تعالى قامت البراهين على استحالة تخصيصه وعلى عموم تعلقها بجميع المخلوقات
وكذلك تعلق ارادته بجميع الممكنات قال قوم اثبتنا البصر صفتين متعلقتين بالخلق
على الخاص قاورثه لزم تعلق احد قدرته تعالى وقوعا او كذلك الكلام والعلم لو تعددت
صفاته تعالى كعلمه وقدرته لزم اما اجتماع المثلين او تخصيص العلم وفيه لزوم
حدوثه وكل ما يحال على ما تقرر بيانه فما لزم الحال وجب التاول بالقدرة وتسمى
في اللسان تاويل **اعقل وما يلتئم** سال عن المسئلة براي قدرية وتسمى الرؤية

عينا بنو لوزية مبان عن علمه الخ ربنا بنو لنا الياء والتثنية للتنوية والتوطئ
كما بنول العجز اذا الجن عز اعتنايه بشئ اخر مستقلة بذلك ما بنو لي باعتنايه وجيل
واما الوجه الخامس في حقه تعالى وجوده لذاته صفة معقولة في لسان العرب يعلم بها
محل الاحكام الوجود بانه موجود في اللسان يقول فلان يعلم اذا علم بقلبه ادركها بوجدانه له بصفة
ووجوده دون غيره من العلوم في محله ومنزه لهم فنقول لهم ما وجه نكير المسئلة اي ما
حقيقته **فان قلت** بلغ الوجه الوابع ذكرتم في غاب حقه تعلق الصفة
الشيء على صفته من صفاته تعالى وان لم تكلفه العرب على صفته ويكونه لهم من الاسماء الدالة
كاسم الصلاة واسم الزكوة **قلت** لما موقوفة على ان يثبت للشرع به ذلك المعنى
معقولا للمكلفين ولم يثبت ذلك بعد دون المسئلة كما وقف الشرع على تعيينه لهم الصلوة
والزكوة كان الوجه الشرعي موقوفا على التوقيف بالتعيين المعلوم قطعا ولم يعين
الشرع دون الصفة المسماة بالوجه عين من قال بالمعنى الاية وجب الوجوب بان لهم
الا ما تعلمه القوم من حال النزاع الا على وجه لسانهم على ما قال منا ذكره وذكر الجبائي
الاستواء على العرش الواجب ذكره في الشرع بحيث لا يستحيل حمله على الاستقرار وجب حمله
على ما يليق بجلاله تعالى وتقدس عليه لان الاستواء معقول عليه لغة الا يستحيل لسان العرب بما علم قطعا
من نقول اللغة ان ابتناءهم مما لا يستحيل عليه سبحانه كالفهم والاستيلاء كما قال قابلهم

مسئلة قال استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

مسئلة وصفات الكمال واجبة الوجوب له سبحانه يستحيل وجود اضدادها
والدليل على ذلك انه لو لم يتصف بها لاتصف باضدادها لما بينا ان الخلو عن الصفات
محال لانا ان فرضنا وجود الضد حالا وجود الكمال الذي اجتماع الضدين وان فرضنا وروده
حالا عرينا عن وجود الكمال الذي هو العلم مثلا وعدم العلم محال فلو
كان كذلك لكان الله تعالى عالما وجاهلا بالنظر صفاته تعالى وعدم استحالة اضداد صفات
الكمال كالبكم والصمم والعمى والجهل واضداد العلم وجميع النقايص وانما مضادة
لصفات الكمال وكذلك استحال عليه سبحانه كل وصف يدل على حدوث او امكان
مسئلة وما يتوقف عليه وجود الصفات على نسبة شاهد وغايبه لما تقوم الا بموصوف قائم
لما ثبت قيام انفسها

افتتاح

اقتضاؤه والا فتراخى اقتضاؤه بالمعارضة وانه يوجب حكما واحدا لا الاشياء واحد لما
تقرر بيانه من استحالة تعرى العلة واتحاد المعلول انه يثبت بما اثبت من موجود ونفي
عما كما تقرر بيانه **مسئلة** وما يقابل صفاته تعالى في حقه تعالى كما تقرر بيانه انه فاعل
فاعم بنبيه والصفات يستحيل عليه اذ لم وان الصفات كما تتصف بالصفات المتقابلة
وقد وجب اتصافه بها فكما تقرر بيانه وتبين بما ذكروه جاز ان الواجب وان
يخبر عما استحال له معرفة الصفات الذاتية الموصوف بها بزمان او مكان او وجود او عدم
وغير الحقيقة فما جاز ان يعرفه له بوجه من تلك الوجوه وان عبر عن الحقيقة ما
عقلت الحقيقة بدونه وما تعقل حقيقته الا الكمية بدون العلم والقدرة وصار اذا
وما يستبعد في المعقول حصول ذلك بين معلوم من اذا وذي البنية تحقيق كيفية الوانها
ان الواجب من العشرة هو العشرة وما هو عين تلك الواحد ليس هو العشرة على
الضرورة وما هو عين بعاد الا لعقلة العشرة بعين ذلك الواحد منها وهو محال الذي ليست
عين اذ الواحد منها عشرة بل حقيقة اخرى كما تقرر بيانه **مسئلة**
والعلم والبقاء في حقه تعالى واجبان الى وجوب الوجود الذاتي اذ لو ثبتا لثبتا لوجبا
ان يكونا فلم يجز دفعهم وبقاء ايضا لكل صفاته ويلزم منه التسلسل واتصاف الصفات
بالصفات المنفية وهو محال الذي ذهب اليه القاضي ابو بكر رحمه الشيخ المقل
وهو التحقيق لمنع المسئلة **مسئلة** بقبلت ان لله سبحانه الصفات الفعلية
ما تقرر بيانه وبرهانه ولله سبحانه الاسماء الحسنى وما يسمى سبحانه الا باسم به نفسه
وسماه رسوله او اجتمعت عليه الامة واسماؤه سبحانه موقوفة على الاذن في
الشرع كما ذكر قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وما عدد سبحانه الاسماء
هنا وهو تعالى واجب علمنا ان المراد بالاسماء هنا التسميات والتسمية عين الموسوم
الموضوعة الحق ايضا بعضها له بل له عليه دلالة والا كانت لغوا وصفاته لم تكن
اسماء له بمقتضى لسان العرب وقد علم انه سبحانه واجب على الله سبحانه بوجب
لزوم رجوع اسمايه سبحانه الى ذاته وايضا فعل منع الشرع الحلال فاتي في حقه
تعالى تحريما بانيا له مخوفا ومن سخط وغاضب وذلك محال ممنوع لهما وما اصل ما يمتنع
ظاهرا مضاهاة فحول النور والشكور والباطن والصبور ووجب اتباع الاطلاق والتسمي

في ذلك والتأويل له قبل على معنى التنقيب الطلب ثم كثر حتى صار بمعنى
والله اطلعنا فمنع الشيخ ومنعنا الخلوة وهو ما أجمع عليه الأمة ولا يلتفت أيضا
إلى العباس ولا إلى إلهام يشتفاوه إلى الإصطلام والله المختار من الخلوة والتشفي بمعنى
ذلك الدليل وأيضا فقد علم بالمعجزات الحق فتقوم ببيانه أن أكثر ما حسنه الشيخ
وقد قالت قبله الأسماء الحسنى بأدعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون
ما كانوا يعملون والإلحاد فيها هو المخرج عما أذن فيه الشيخ إذ ما أذن فيه الشيخ
هو الحسن عما تقوم ببيانه وقد تواعد الله سبحانه على الإلحاد فيها بالعذاب فيجب
الإبعاد فيها ووجب الوقوف فيما منع فيها مع الإذن وهو المطلوب

مسألة

وقد وقع — الخ يريد على التشفع والتشفي المطلوبة المشكورة وما الحق
الإجماع في جواز التسمية بها والدعاء بها بأرادة المعين بل إذا أكثر ما
حسنه الشيخ قد اتفق ببيانه وذلك لما سيأتي تعليل التعديد الذي وقفت الأمة عليه
ذكره الأستاذ أبو بكر بن فورك رحمه الله في كتابه الكبير في الأسماء والصفات
وإذا كان من الأسماء ما يجب التشفع والتشفي ويكون تفسيرا لحديث للتشفع
والتشفي من أسمائه تعالى الشفيع تيسيرا على الأمة وتوقيف لكافة خلقه
لأسمائه موارد الشريعة وورده وعلى كم بأن من أحصاها دخل الجنة فقيل من
أحصاها من عرفها ذكرا يقضه وقيل من حفظها وقيل من حفظها وعلم ما فيها
وقيل مع ذلك وعمل الله سبحانه على مقتضاها فكل ومعنى ذلك أنه أراد أعلم ذلك
أنه تعالى الرقيب وعلم معناه رابعه مع ذلك بالكشف وإذا علم الوكيل متوكل عليه
مع ذلك وإذا علم معنى البعض عظمه باستحقاق المحمدة ولزوم الطاعة وكفوا
الحاكم الأحكم وقيل هي تسعة وتسعين اسما من تعلى وتحبب إليه الوتر لما قاله صلى الله عليه
وسلم وقيل مع ذلك من دخل الجنة مائة عاما وورد في كيفية أعلاها الوسيلة إلى
تبليغ الأنبياء عليهم أفضل الصلاة وأكمل السلام عاما وورد في الشيء بعينه فلم يعين من
دخل الجنة لمن سواه سوى تسعة وتسعين بل أدرجه منها أحصاه أسم من أسمائه تعالى
وقيل عدد تها هو عدد إفتقار الخلق إلى الخالق لأنه سبحانه لم يجعل الاسم دليلا وجيها من افتقار
الخلق ليلجئوا إلى الله بالدعاء بذلك الاسم بل لما وجد من افتقارهم فيما افتقروا إلى

الترجمة وإلى التعبير دعوا بالتعبير وإلى الرزق دعوا بالرزاق وذلك الاسم بعينه ويحتمل
أن يكون الخلوق فنبهوا بذلك على معظم وجه افتقارهم وإن كانت أوجه افتقارهم إلى
الخالق سبحانه أكثر من ذلك

مسألة

وأما الوصاب في حقه تعالى فمما
ورد فيه الإذن الشرعي إطلاقه والمراد به باطلاقه إذن من شرع فإذا دان بوهم نقصا فيه
لما قاله وإن سموه ذلك وكان من حاله فقد منعه الشيخ أبو الحسن الشيخ رحمه الله
ووسع فيه على العامة الفاضلة الفاضل أبو بكر بن العربي في سراية إذ هما سبيلان وقالا منع وتلبيس عما
قولهما مسألة وهي إن سؤال من الناس مما يعرف بين الناس هو هو والله بوهم فلا يجوز له أن يطلق في
حقه تعالى إلا ما أذن فيه الشرع حتى إن يقع في الممنوع وتخصيص القاضي رحمه الله المنع
بما عين الشرع منعه ويبقى ما عدى ذلك على الإباحة الأصلية مقتض من جهة
الشيخ أبي الحسن رحمه الله بما علم من التوقف ورد من وجوه الأدب مع الله سبحانه متوقفة عما
الشرع لما علم من أنه ليس للعقول مجال إلى التحسين والتقبيح إذ لا توصل للعقول إلى الإحاطة
بأحوال الجلال بل الغايبين عن الحس والضرورة من شؤونه وعجائبه على الإمعان والتروي كما أن ذاته
لا يدرك بضرورة ولا يشبه شيئا من صفات النفس لا يعقل معقول بين ما نفى العلم بين الأمرين في
الجنين والمجنون وذلك الله سبحانه عن العباد وما يقول إليه أمر العباد بهم الوسائل عليهم الدلائل
بوجوه وهو جميع أحكام التحليل والتحريم وفصل التكليف والتحسين والتقبيح إلى
الشرع بفقه

مسألة

على بيشتي طبه الخبر الذي يتوقف أهل الأصل في أسمائه تعالى عليه
وأوصافه إذ يكون متواترا أو يأتي به ذلك بمرأى وشاهد اختلف علماؤنا به ذلك على قولين
مبنيين على أن الله تعالى في حقه تعالى هل هو من باب العلم أو من باب العمل والعمل يكفي به لزوم
امتثال الأمر الوارد به كالآحاد والعلم يكفي فيه بالتواتر واختار الشيخ أبو الحسن
رحمهم الله أنه من باب العلم لقوله تعالى فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فأصل العلم بالخبر إن
الأصل القطع فلا بد أن يكون خبرا متواترا إذ كان خبر الآحاد كما عدا عنه سوى الظن فلا يكفي
تواطئ مخبر به عن الذي عاد خلافا لمن اكتفى بخبر التواتر

مسألة

وأحسن العلم والواجب
في علم الشيء العلم الذي عاد خلافا لمن اكتفى بخبر التواتر

ابرة ناتج ذلك وسميناه بالجزء العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ونبهنا بما ذكرنا فيه
على ما نذكره مما يطلعونه ثم هو ممتنع من موصوف بعلم العقائد وشتان العلم المستفيد
والعلم بحاله ينفع بذلك عنه وكرره **مسئلة** الرابعة تطلق اسم وتريد به
المسمى وقد ورد في القرآن ذكره إلى اللسان في قوله فسبح باسم ربك وتبارك اسم ربك
والمسبح إجماعا هو الله تعالى وقال الفعل المشتق الذي تقول الجهال وعيز وحقيقة واسم
بعيز واحد وهو عين المسمى وحقيقته وقال السيبويه واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ
احداث الاسماء والتسميات احداث لما لم يزل الله اطلق الاسماء واراد بذلك اعيان
المسميات وهي الاشخاص الحادثة احداث تعلق بطلوق الاسم على التسمية لما قامت به معاني
الحقيقة المشتقات بذلك يدل على انه سمى نفسه اسما والله اسم الحقيقة في كل
الاطلاق وعلى هذا الحقيق بنا الشيخ ابو الحسن رحمه الله في تفسير اسماء الله تعالى
فقال اسماء الله تعالى الله قسم اسم هو هو وهو وجود تعالى واسم هو غير وهو اسماء
تعالى بكلا منا الظاهر والباطن الحادثة وتسميات تناله سبحانه كقولنا الله الرحمن الرحيم
الى سائر اسمائه تعالى واسم بنا هو هو وهو بنا هو غير وهذا القسم هو قسم اسمائه تعالى
بكلا منا الفريقين اما قسمية فراجعة الى نسبة تعالى الله بكلا منا الفريقين قوله تعالى انا الله
الى اسمائه الذي له من مخبئ اتيه تعالى الله حقيقي تعالى كيف تخلقه بذلك مخبئ ثم تنقسم اسماء
تعالى بحسب ما تجمع اليه وتدل عليه الى ما يدل على وجود تعالى كاسمه الحي والى ما يدل على صفة
نفسية له تعالى كاسمه الباقي والى ما يدل على صفة له تعالى معنوية كالعليم والى ما يدل على فعل
من افعاله كالخالق الرازق والى ما يدل على ما شئ عليه كالعزيز والى ما يدل على ما يحتمل اكثر من واحد
وجميع ذلك اوله يدل على جميعها كالمؤمن والى ما يدل على جميع معاني الربوبية واوصافه الثابتة
باثرها وهو القسم الشامع وهو اسمه تعالى

باب ذكر القسم الثاني

وهو قسم التشتهيل اتي في حقه تعالى فمما لم يستحالة الدوام في حقه تعالى انه واجب
الوجود لانه لو امكن الوجود لما افتقر الى مرجح وكل ما افتقر الى مرجح فهو محدث
وهو محال فما لم يستحل الا ما كان في حقه تعالى واجب الوجود لذاته وهو محال

العدم لذاته **مسئلة** وما يستحيل في حقه تعالى الجهات والدليل عليه انه لو تعلق
ان الجهة اما ان تقتضي في حقه واجبة او جائزة او مستحيلة ومحال ان تكون واجبة اذ به العالم
وهو محال ومحال ان تكون جائزة كما انه يلزم منه تخصيص القديم تعالى ببعض الجهات دون بعض
وفيه حدوث القديم وهو محال ايضا فالقول بوجوبها وجواز ذلك في حقه تعالى محال الوجه الذي
الى ابطال القسم بينه ولا استحالة في حقه تعالى وهو بين الدلالة ايضا مستحيل في حقه
تعالى المكان والزمان وهو بين ايضا على استحالة مشابهته تعالى للجواهر والاجسام وقد كنا
اثبتنا استحالة عليها وقد ذكرنا ان الجواهر كلها متماثلة في الجوهرية الحقيقة تتساوى
في جميع صفاتها النفسية في العلوميات منها والمتعلقيات انما تختص البعض منها دون البعض بامر
وتختص به مخصص كالاوان والاكوان الذي يختص البعض منها دون البعض وتتباين في الجهات
والاماكن اذ ايضا بعض ما يتوهم يجيز مرجح الاختصاص مختار اذ لو كان الجائز الخاص غير ايتيا
الجوهر للزم تراخي الجواهر كلها عن جهة واحدة وهو محال اذ فيه بطلان تجيز تماثل النفسيات وهو
محال ايضا لما يلزم وهو ضرورة من وجود بعضها وفيه لزوم عدم العالم بعضه في
زمان وجوده وهو جمع بين النقيضين وهو محال **مسئلة** وما يدل ايضا على استحالة
مماثلة الرب سبحانه للجواهر والاجسام علم ان المتماثلين من الوجود ان المتماثلين
صفاتا النفس عما تقدم بيانه من صفاتا النفس واجب الوجود تعالى وما يجب له سبحانه يستحيل
عن الجائز ويجوز عن المستحيل ومنه قبول الجوهر للتحيز والجهة سبحانه منزه
عن النهاية والتحيز ومنه قبول الجوهر للقدم وهو محال الوجه الذي تماثلا به من حدوث المتصف
بها واجب الوجود يستحيل اتصافه تعالى بما يدل على حدوثه والا لزم اجتماع النقيضين وهو
اللزم والحدوث الوجود واحد وهو محال الضرورة وبين الزمان ايضا تحقق ايضا تقدم
سبحانه عن مشابهة الاجسام ربما تقدم العلم به ايضا وجوبا واحد اثبته سبحانه **مسئلة**
وما علم من وجوب فيه تعالى بنفسه علما تقدم بيانه تعالى الله مشار بقيته سبحانه
للعالم في اذ تعقل الاعلام من صفاتا النفس الجامع محال ولا يتعقل فيما بنفسها والا بطلت
صفاتا نفسه لانه صفة من صفة نفسه وايضا جاز الوصف محال بقاء وكان لو قدر بقاء وجد ثانيا
زمان وجوده كما احتاج الى مرجح وجوده في ذلك الزمان بدلا من عدمه الاتي وما يجوز ان يجب في
القدم ما تقدم بيانه من ان القدم كما يكون واجبا كذلك يكون ممكنا وكذا المحدث ضرورة ولا يجوز ان يجب في
نفسه وجود نفسه لعقوليته والا لزم ان يكون الممكن واجبا وهو محال ولم يجز ان يكون الاعراض في

بالاختيار ان قدر القول اختيارا وفيه لزوم اتصاف الصفة ولم يجز ايضا انه حي بنفسه وكموه
معدوم وفيه كونه قادرا عالما او مجهولا وكونه محالا على الضرورة وفيه ايضا اجتماع النقيضين
من وجه كونه متفرقا لكونه قائما ومتنافيا لكونه معلوما ومن وجه نافيا وكموه لزوم كونه معدوما
موجودا في زمان واحد وكموه محالا واما يصح ان يكون الحي موجودا في زمان واحد وكموه محالا واما يصح
ان يكون الحي موجودا نافيا حيا فيصح اذا صح حي وجوده بمعنى انه انما معلوم في الزمان
الماضي او الحال فاستحال الحي وجوده في الزمان الثاني من حاله وذلك على ما عرفته فيما جمع عليه الواصل له
ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين واجتماعهما فيخرج من ذلك ان عدم زيد في الماضي واجب ثابت
زمان حدوثه ابدا وقول صاحبه بنهاية القصور وكموه يعني الدوام باستحالة بقاء العرض
لانتقال العرض من امكان الوجود الى الوجود ومتناع الزوال وكموه محالا فواضح وانما قلنا
اجملنا بالبرهان المذكور شق الوجود للعرض وكموه البقاء بنفس الوجود ثم ان قوله الى القول
الوجود معقول ليس كموه معقول الوجود كما انه يعقل الوجود للحادث في اول زمان حدوثه
من غير مرجح واما مستقر او غير فلانه لما استحال بقاء العرض استحالت مماثلته للاعراض
والموجودات الحادثة في انتفاء كل موجود بسوى الله تعالى على ما تقدم بيانه
وفي الجواهر والاجسام والاعراض فلا يشبه كما انه شيء ثما سواه وما شبهه شيء.

مسئلة فان قلت ما ذا حصرتم بالدليل جميع المعلومات في الجواهر والاجسام والاعراض
وهي معلومات مما معنى قوله تعلم وتجهل وما تعلمون فلت لما قدمناه اصل
اجناس حتى المجهولات مما ذكرناه وجب تاويل الاية بمعنى ما تعلمون من الحادثة في خلقه وما
قال الشيب بيه والاني خلقوا مشكلة وغير بينة كما نبين حقيقته وهو راجع الى الاسباب
الى هو نحو قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة فذكر الحكمة والسبب ثم
قال ويخلق ما لا تعلمون ذلك منه لوجوب حمل الاية على ما ذكرناه لمناسبة جميع ما بين المعقول
والمنقول **مسئلة** فان قلت ما حقيقة الفعل من افعال الحوادث
المذكورة فاذا قالوا الناس فعلوا كذا حتى يتعقل بدفعهم انه جوهر او عرض او ليس بجوهر
ولا عرض بتحيز ومن ابطال القول بنفي الجسم بما بطلنا به حتى الحوادث في الجوهر المتحيز والجسم والعرض
قلت الفعل يقتضي سبق المعلومات وتفسيرها كنحو العلم بالواجب والجائز والمحال
ولو لم يكن صفة فائتة بالفاعل لما ذاز ان يأتي بالمحكمة الاولى من اتى بها ابدا على ما تقدم من الاشارة

اليه من قبل **مسئلة** وهل الفعل الفلاني لفعوله تقوم فتكون لهم فلان يفعلون بها
مسئلة فان قلت بما الروح ايضا فاستحال الحوادث بانه حادث لتحيز الافاياه
عليه والغرض بما يقبل التغيير وفرضتم ايضا افعال الناس فيه فلت الجوهر ذا لم ان
اسم الروح ليس من اسماء الجوهر اذ الجوهر على ما بينا في اول الذات والاله واما الشيء
في اللغة فالجوهر على ما تقدم انه هو الروح والاله كان كل جوهر روحا فاضرورة تماثلها وما بان ان يكون
هذا الاسم للجملة بشيء اتصافه بالحيوة وهي التي تنفع الاله والحيوة هو النزع بنفي البقاء على ما بينا
بحيز وغير المتحيز بقوله تعالى حتى اذا بلغت الروح الحلقوم وكذلك الحقيقة تارة يعبر عنها
بالنفس وتارة بالروح وعاد الكلام شيئا فشيئا وعلية واصطلح اهل التصوف وغيرهم
عليها تسمية كل الروح متى اتصفت بصفات حميدة وصاعات وبالنفس متى اتصفت
بضدها **مسئلة** ويستحيل ان يحل ما يستحيل بقاؤه شيء مما استحالة العرضية والجسمية
في صفة تعالى اذ هما معقولية للحلول سوى ان يكون كل العرض في الجوهر او كل الجوهر في
البعض بما وتارة اخرى الحال في المحل او المحل في الحال من سمات المتحيز اذ كان ذلك على الغرض بما انه
على الوجود فانه سبحانه وتعالى بنفسه يستحيل استحالة العرضية في حقه والتحيز
في حقه سبحانه **مسئلة** ذا الموصوف بالغرض يستحيل اتصافه بما يحل على حدوثه
ويستحيل ان يتحيز سبحانه بشيء مما ان ما سواه محدث الوجود مما تقدم بيانه فلو اتى بشيء
لزم اذ يكون واجب الوجود ممكنا وهو محال او ايضا فيلزم الدليل بالتحيز ان يقابل بالتحيز فيقع الى ما قدمنا
تعذر بنحوه وهو جمع بين النقيضين وهو محال بيانه اذ لم كمر ان زمان الاتحاد اما ان
يكون المتحيز الموجود بين اما معدوما او موجودا او الثلاثة معدوما فلزم
بان يكون اما موجودا بين ما اتحاد وكذلك ان كان اما معدوما او موجودا او الاخير
معدوما فلزم نفي الاتحاد واستحالته وهو المطلوب. ويلزم ايضا نفيه على تقدير اثباته
فيلزم اجتماع النقيضين على العقول بزيادة ما يلزم عنه محال وهو محال بما تقدم
بالاتحاد محال **مسئلة** ويستحيل ان تحل صفة من صفاته سبحانه محدثة بين
المخلوقات استحالة انتقال الصفة بما سبب انتقال الصفة العرضية واستحالة قيام
الصفة الواحدة بموصوفين وتقدير الصفة الانتقال له بانه المتحيز ادخل
في المحال وهذا موضع قطع النصارى في قولهم بالاقانيم وحلول اللاهوت

ذاته سبحانه المسمى عليه السلام وتعلم بجميع ما عتقد انه الباطلة والاطلاقات
الباطلة وبيان فساد منها بغاية ما ابطال جميع ذلك **مسئلة** ويستحيل في حقه تعالى
الصفة والولد وان يكون سبحانه مولودا استحالة الجسمية في حقه سبحانه ووجوب قدمه
مسئلة ويستحيل افتقار سبحانه الى شيء من كل ما سواه مفتقر اليه
ومقهور تحت ملكه وملكه انه الواجب الوجود سبحانه وكل ما سواه ممكن مفتقر
الى مشيته تعالى وافتقاره **مسئلة** ويستحيل في حقه تعالى ان يشاركه احد
في خلق شيء من المخلوقات وجه منها ان المشاركة اما ان يكون على سبيل الفرض فيها بطلانه
عقلا من وجوه وجه ابطاله تعالى الجزئية عما تقدم تقريره في قسم الواجبات
وان فرض المشاركة مخلوقا بطلانه لما من وجه منها ما يلزم من الدور او التسلسل
الغرة الفرعية وفيه لزوم حدوث القديم وحدوثه محال كما تقدم بيانه او فيه الجمع
بين النقيضين من ثبوت الاولية ونفيها الموجود واجب ومنها ما علم فضلا عن
وجوب تنزيه الله عز وجل عن ان يكون في الوجود ما يزاحم قدرته الاهية ان تتوجه الى حاصل
فاليس تحاصل عجزا توجيهها بل من وجوه تعالى استحالة ان يحصل القديم شيئا وما قبل
انه يلزم من تقدم ربنا عز وجل على العدم وقدرة المخلوق زاحمه في ابقائه منها فيستحيل تعلقها
على المخلوق مقدورا للمخلوق منها تصح كليا ان يتعلق العدم الى الوجود وهو العدم عنه
بالمخلوق والاختراع **ومنها** ان شرط ابداع العلم بتحاصل الموجود وهو
متوقف على تعلق المخلوق باستحالة الابداع والاختراع منهما استحالة ثبوت
الشيء وضده بل وشيء صفته **ومنها** فاعلم ان تعلق القدرة ايجاد
الى تحصيل الوجود على شيء ما لا يمكن ان يكون هو المحل له في الموجود اما اذا ثبت
ومقولية الوجود كما تختلف فيها الموجودات واما تختلف الموجودات
بالاحوال النفسية فلو ان ذرة مخلوقة في جرم ليس ثابتا في جهة جوهر هو محال
ابقاؤها وتحيزها اذ لا تتعلق قدرة المخلوق الى محالها لامتناع التمانع بين باطلين
في المعقول التواجد ولو توافقت قدرة المخلوقين جوهرا لزم قيام الجواهر من تحيز
عن مثله وابطال صفاتها النفس محل والا لما كانت صفات النفس

صفات النفس

صفات النفس وهي اجتماع التفضيز وارتفاع التفضيز وكل
ذلك محال **قلت** استحال تاثير صفة في الجواهر لما استحال تاثير صفة في العرض ايضا
لان الباب واحد وذلك لا تتعلق لقدرة العبد بها لقوان التعلق بمحل القبيل والقبول وكثير
من الاعراض مع وجود محله فاستحال تاثير تلك الصفة في العرض كذلك ايضا
واجب **قلت** فان قلت فهلا ايضا انه متى لم يصح اكتساب العبد لما لزم ان لا يصح
محله لم يصح اكتسابه لها كذلك ايضا ذا الباب واحد فيبطل عليه القول بالكسب
والجواب هو ان باب الابداع والاختراع وان امكن من العدم الى
الوجود واجب في الاجناس ان الوجود مختلفا متفاوتا بالمقابلة للعدم باختلاف
الوجودات التي هي احوال النفسية وصفاتها النفسية وكل معلوم على القطع انه لو خلا الموجود
موجودا اي معقولية الوجود لزم ان يكون احدهما معدوما وقد فرضناه موجودا
فيلزم اجتماع التفضيز وهو محال فلزم تساوي باب الايجاد لوجود تساوي بمعقولية
الوجود بخلاف باب الكسب اذ ليس الكسب ايجادا فينكب عنوانا بالايجاد ويسمى
الشيء المكتسب نسبة تحصل الغرة الحادثة وبين الحادثة كاجل كونه كونا او علما كشيا
له او اذا تحادثة في محل المكتسب له اجل معقولية وجوده والنسبة كصل وتلتقي
باختلاف بحسب اختلاف المحل فيقول تلك النسبة ثابتة لها قبل
اختصاص الغرة الحادثة بلشبة لا كوان الميا واجناس المكتسبات ونوعها فانتفى
الباب وتبين انقطاع الغرة في دعوى انهم مخلوقون لله العالم دون الله تعالى
الشرعي فوقهم علوا كبيرا **مسئلة** ويستحيل ان يشاركه سبحانه في حكم من
الاحكام بل احاد الله سواه وبنى العون كثيرا من ادلة العلماء
في مسائل التقدير والتجويز والصلاح والاصلح والاغراض على فوقهم بالتحسين
العقلي والتقبيح العقلي وهو باطل ومن علم بطلان ذلك علم ان ذلك موضع مسئلة التقبيح والتحسين العقليين وهو باطل ومن علم بطلان ذلك علم ان
ثواب عباده وعقابه الاخرة وعذابه على بعضها وبفضل تخفيف المشقة اذ قد علم ايضا
انتفاء سبيل المخلوقين الى العلم بالغيوب وانه لا يعلمها احد الا الله تعالى

عن الله سبحانه والثواب والعقاب المتبان غيب بوجب رجوع ذلك الى حفه سبحانه
وتعالى عنه لما ذا اعمال العباد تقتضي به بعضها لما شاء امر ذلك الا تمى ان اهل العقلين
المتماثلين كالوطء في حرام عقاما وزنيا احدهما حسن اتقانا وتحقيقا والاخر قبيح ولو كان
هذا الوصف لصفة نفس الفعل لزم كونه حسنا قبيحا وهو جمع بين النقيضين وهو محال ولو
قدر حسن افعال العباد عن غير لزم قيام العرض بالعرض وهو محال فلم يبق الا ان يكون حسنها
اضافيا الى الحكم تزيلت عليها وبقاعه وليس الا الله سبحانه بل ما وجد انه لا اله الا هو
القطع وما يكن الا نسن من ذاته بعض افعال العباد والميل لبعضها يجب اعن النظر الى
الشرع فكذلك لم يجز ايضا من جهة بعض الناس والملابس وليس ذلك الى موضوع المسئلة

وهمسلة يبطل قول المبتدعة ان ما زعموا ايجاب العقول له وانه من الحكمة في عمهم
ونحو وجوب وغاية الاصلح للخلق فبانهم مسئلة من علم الله سبحانه انه يكون علم يتعلق فبانه يكون
مع قدرته تعالى اذ لم يا بقاءه حتى يكون وما ذلك على الله وخلقه الناس بصورة يعلم ان
ما اماته صغيرا قبل بلوغه حد التكليف كان اصلح له مع ان الله سبحانه لم يراع ذلك الحكم
له وما بقائه وغو تعالى لم يتعلق الحكمة اتقانا وتحقيقا فلو كانت هذه الحكمة لما
تركها ولما علمت ضرورة انه سبحانه لم يفعل اذ لم علمنا ان ذلك ليس لحكمة فقلى
والالتماس بها والاتقان تزيلها جاء في الحكمة وغو محال ايضا اتقانا وتحقيقا بلزم ان
تكون حكمته بذلك لواحته له علمه بالمعلومات ووقوع ما وقع من الممكنات وان وقع
ما لم يقع منها بمشيئته وابراع فرقته وبعضه بفضله بنزع وعاله بذا خير

قمسلة ويستحيل ان يقع في ملكه سبحانه ما لا يدل من الكاينات والعالم
الغفلة والنقص والحل وشبه حفه وذلك على الفرض تعلم محال وايضا فعل علما ان
جميع الكاينات خلقه والخلق مشروط بارادته خالفه لتخصيصه بالوجود بدل
من العدم كما هو مشروط بقدرته وعلمه وحياته الى غير ذلك من الصفات فلا جل
ان يكون هو الجميع الكاينات علم مستحيلة ثبوت الشيء وطا بدون شرطه

قمسلة وكل ما وهم في الشبهة من المتشابهات الآية تقتضي كفوا في كما اضافة شيء مما يستحيل
في حفه تعالى اليه فلا بد من حمله على وجه من وجوه التاويل يجب في حفه سبحانه

لما علم من وجوب الصفوة في حفه سبحانه موجب لزم الحاد دفع متشابه بدل
متشابه كما بد ان يكون اتقانا فاما اولى اجمالا محتاج الى بيان وتاويل فيجب الواجب الحمال
ثم بعد الحاجة الى السنة ظهر بان سمنهم من وفقها تعيين التاويل سمع طرح الغا ومنهم من
رجح بعض اوجه التاويل على ما تقتضي بالعقل الى الدليل العقول تعلم باعتبار واما في الانظار
وهو مختار يجب له الحسن الى شيء رحمة الله والدليل بعض

قمسلة وكما استحال خلا ما يريد سبحانه كذلك استحال ان يقع خلا ما علمه وهو من اوجه
ما حصر عنه ما محال العجز اذ لو وقع ذلك لزم فساد ضد العلم سبحانه وعلمه تعلق فيزم ان
علمه ليس بعلم قال العلم والارادة المتعلقة بتخصيص الكاينات اذا بد من اتصاف
وجود العلم بالمراد وهذا ثلاثة فرضه تعالى استحال عربية فلو وقع خلا ما المعلوم لزم
اما اجتماع الضدين او عدم القديم وكلاهما محال فوقع خلا ما المعلوم محال فلا بد من
وقوع كاينات العالم بالعزة العلمية على النظام الذي فيه الخلق سبحانه في ازل
باراته وعلمه وذلك انضاء ما تخلو تقليب لم يحيط بالجمع بتدبر شيء منه لحضعا

قمسلة في اجمال وجوب الصفات الثبوتية والنفي بعضها وفي الجمال والكبرياء سبحانه
واما استحالة حفه تعالى من الاوصاف والنسب والاضافات فبيتنع ورود العقل على
الشيئة لتناسبها العقول مما يكون صحيحا في استحالة حق الله تعالى او يوهم ذلك وفي
حق تعالى من الضلالة والشلل او في حق دينه سبحانه وبنع ذلك مجمع عليه
وفي تبيهنا على كثير مما تعلقه العامة من هذا النوع في الكتاب المسمى بكنز القوانين
فيما يتعلق بعلم الكلام كقولهم باستمرار النعيم وبانقطاع الخضر وبانه من يموت وهو يحب
واشباه ذلك ولا يجوز ان يطلق احد من الخلق ما يجوز ظاهره ويكلف الناس ان يتاولوا
عند الى ما لا وجه له اذ وجه جاز لما سوغه ان يقال انه من يطلق الزنى والتاويل للزنا فسوا المحرمين
وذلك باطل بالاجماع واذا تقبل تاويل متشابهات الشرع يقال

وبجب اخذ الناس بظواهر القاطع بهم وامعائهم واجماعهم على ذلك عليهم وتبويخ امرائهم
الى الله سبحانه لقوله عليه السلام لمعاذ ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله
الله باذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله ولهم ما
للمسلمين وعليهم ما عليهم والاجماع منعقد على اخذ الايضا بحجة حكم الخالق سبحانه بذلك على الخلق

ان الله سبحانه غير مكلف بتكليف بتناول ما ورد من غاما يشتحيل ظاهره بل له تعالى ان يحكم
في خلقه بما يشاء مطلقا وليس للعبد الحكم عليه بشيء من ذلك لانه تعالى خالقه
سبحانه عاما تقول معتزلي الذهبية **مسئلة** وقد علم مما ذكرطرق العلماء في
المتشابهات من تعيين التاويل او الوقف على التعيين مع اتفاقهم على ترجيح العمل
وذكرنا الراجح من اقاويلهم وانه تعيين التاويل او الوقف عن ذلم نسل بابا العلم
وقد اومى اليه بقوله تعالى باعتبروا يا اولي الابصار وهو التاويل بالجمع بين
الحقيقة والتوجيه ومقابله الذهبية في التكليف بما لا يطاق ومن المتشابهات بقوله
قوله تعالى الله نور السموات والارض فيقال في تاويله اي ذو نور السموات والارض او
مظهرهما او منورهما ووجه التاويل استحالة الجسمية والعرضية في حقه
سبحانه مما تقدم بيانه وظاهر النور اما عرض في جسم او جسم موصوف بالعرض الذي
الله هو الضياء ومن جملة الجسم في حقه تعالى على الجانب الايمن وهو الذي
وقع فيه التبويب في قوله تعالى يحسبها غافلا وهي تمر مر السحاب فاخذ الكوكب الايمن
وتشعب الكوكب عن يمنة عبارة عن شدة ذهول العقل عما تقول العرب فاخذ الكوكب عن يمينه
بلتنبيه بقراءة الجمع عباده باخذ الفكر في ذلك وانصاب الظلمات على المفعولية
لما يستحيل الحركة والسكون في حق الله سبحانه مما يدل عليه ذكر التاويل هنا
وقوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام اي يانتهم عذابه
وانتقامه في ظل من الغمام كما قال تعالى اتى الله بنيانهم من القواعد اي اتى اهلكه
بنيانهم من القواعد ويحيل النقلة على الرحمة والقبول والاستوى على العرش والاشتيلاء
والتعلو على العرش العظيم واطلاقه على الرضى وحمل قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم
وقال اشهد ذا على العلم والمحاطة وتعلق الادراكات ومعنى يجاريون الله اي
يجاريون اولياء الله ورسله واوليائه كما ورد انه تعالى يقول للعبد يوم القيامة
فلم تعدني واستطعمتك فلم تطعمني الحديث اي مرضي عبدي فلم تعده اكراما من الله
سبحانه لذلم العبد الذي مرض ومن ذلم قوله تعالى يوذون الله وانتصروا الله
ومن ذلم الذي يوفي الله واذ الله اشتري من المومنين انفسهم واموالهم والعمل

هذا جعل الامير الشوطي ما يليق
ان يعبر به استوى بالمعنى اللائق
والتعلق على نحو ما ذكرناه الا ما اراد ان يشاد
والله اعلم وحاصل الكلام ان استوى
له معنى وارادة خلق اشياء في السماء وعلا
عن ان يحويه مكان او يحد بالجهة
على نحو ما ذهب اليه المعتزلة
والله اعلم

كل ذلم محمول على التاويل وتعلق ارادته تعالى بما شاء من الاعطاء
ثم المنع والرضى بالطاعة والتشاوما انتشى به على خلقه بعم فضله
بالكل خلقه والرحم والاضافة اليهم خلقه وفضله ولذلم قال تعالى يختص برحمته من يشاء
وعموم النعمة من فضله ومحمل ذكر القدم الواجب في المشيئة بحقه تعالى انه من
خلقه اذ لا يقوم الحادث الا بقديم فقط اي يحله او يقوم بها فوره جبارين الجبابرة
العتاة من خلقه لله سبحانه لان الله ويحتمل ان يكون اسم جنس لجميع الجبابرة فيقتضي
التاويم بقتل فاقطاع اخذي من بقية بقية لهم وبهم كفاية لي ويحتمل حدوث
الصورة الذكرها الموصوف بالعمى على صورة حسية باتيهم بها اختبار
الله سبحانه لهم وامتحانه لعقابل بهم يوم تبلى السرائر والصورة الثانية المذكورة
في الكرسي بنفسه وهي الله على وجوب التاويل على الصفة او الحقيقة كما تقول العرب
ما صورة هذه المسئلة اي حقيقتها وماهيتها بيانهم تعالى لهم وهو قول العلم
المعتبر على الصفة الله على وجوب عليها في الدنيا من انه تعالى ليس بجسم ولا جوهر وهو غني
ولا يشبه شيئا من خلقه ولا يشبهه شيء وانه سبحانه موصوف بالعلم والقدرة
والارادة والحياة والسمع والبصر والكلام والادراكات على ما تقدم ذكره فواعلم ان
العلم العظيم وهو العلم بالله سبحانه كنز الهوان الذي عبر عنه العارفون به تعالى في الدنيا
وهو الذي يرى به في الاخرة ويحمل قوله عليه السلام خلق الله ادم على صورته اي على صورة
العبد المضروب به انه ورد انه عليه السلام سمع رجلا لطم وجه عبد فقال اعبر الله
كنز الوجه ومن اشبه فعليه السلام عن ذلم واعلمه ان الله سبحانه خلق ادم
على صورته فسبحان من لم يسبق الى ذلم نبيا عليهم السلام بيكبر ومن تفكر به خف تعليم
العوام الناطقين بالممتنع اضافته تعالى عما قالوا علوا كبيرا فتحصل ان تعلم العزيز تفرقة
بستي عورتهم وعفوتهم بحسب حالهم في ذلم وقبله تاويل الحديث خلق الله ادم على
صورته اي على صفته حيا عالما قادرا مريدا او فيه اثبات ظهر الخفاء بقوله العقلية
حاضرا وغايبا وانكاله تختلف مفعولياتها من كون العالم عالما وكون القادر قادرا
لانه لم يزل عليه حتى العزيز وادكاشوف الحاجار على كنز الوجه من التاويل والحديث
تحامله وقالم نذكر من المتشابهات محمولا على ما ذكرناه من وجوه التاويل وبقي
الموقوف العارف بربه وجها صحيحا من التاويل محمولا عليه ما اشتمل من ذلم على

ومن صنفه ما انشاه ابو بكر بن موهب رحمه الله وفيه شفاء للصدور

باب
ذكر القسم الثالث
وهو قسم المعجزات من امامه تتعلق
بخلقه فيه قسم العلم

اختراع الكائنات وايجاده فلا انه تعلم يجب عليه تعالى ما شاء اذا شاء اذ سواه
وانه ما لم يشأ لم يسوه واذا خالف سواه عالما تعلمت بتمام هيئته واعضاءه والله لم يقم
فمن العالم وهو محال ومن تعلق بيان انه **مسئلة** ومن المعجزات اعدام
العالم دفعة وجوده بقطع امداده بما اضافه اليه من التوالية عليه وانه لم يراجع الذي
اراده بايجاده ومن المعجزات ايجاده بعد عدمه جائز لما كان المشاهدة الاولى
الاولى جائزة الثانية والثالثة الى ما شاء الله تتعلق ضرورة بما علم من تساوي الممكن
في الاحكام العقلية **مسئلة** ومن المعجزات ارسال الرسل وانزال المعجزات الدالة على
صدقهم على ايديهم ووقوعه دليل ايضا على جوازه وتحقق الوقوع معلوم بما ظهر على
ايديهم من الدلائل الخارقة للعادة المقترنة بدعوى الرسالة وجه دلالتها على
تنزيه الارسال وجهه من وجوه العالم مع ما تعلم من العلم بما وجب لله سبحانه من وحدة كلامه
وصحة سمعه كلامه بانه موجود وصحة بعثهم مقالته ايضا وصحة تبليغهم ذلك الى الخلق
واكثر ذلك الوجه معلوم ثبوتا ضرورة ومنها ما هو معلوم بالبرهان المستدل الى
الضرورة والعالم صدق الرسل عليهم السلام فتعلق بظهور المعجزات على ايديهم
بشيء وصفاته المعلومة من كونها بفعله خارقة للعادة موافقة للدعوى منفية قابل دعوى
النبوة مقارنة له الزمان او في حكم المقارن متحدا به يعجز المتحدون عن
معارضته بمصر فاسواه كان من جنس مشتبهات العباد او من غير جنسه ذلك
في زمن يصح فيه ذلك المعجز من زمان علم فصفة من صرف الخلق المتواتر عن الصادف
لاشتماع ظهور المعجزات فيه وبعث الانبياء ثم بعد بلينا عليه السلام الى فناء الشاهد
بعض ظهور المعجزات على الشروط المذكورة مع العلم بوجود الله سبحانه والعلم بسمعه
لدعوى النبي فيتضمن علما تضمن بيانه من الموافقة والمقارنة وقال
مشايخنا لم يزل العلم الضروري بان الله سبحانه مصروفه بمثابة ذلك بمثابة العلم بين

يدي ملك يدعي عليه انه ارسل اليه بتبليغ رسالته ثم عينه ثم طالبه الى عينة بل ليدل صدقه
على ذلك المدعاة فقال انها الملك ان كنت صادقا فاعلم مجيء السنة فلانا او فهم وافعل ذلك
على خلاف عادة ثم يفعل الملك ذلك على وفق ما اقترحه فانه يزول مصرف مشاهدة لم يزل لم يحصل له العلم
الضروري بان الملك مصروفه بل لا وعن العلم اليقيني الضروري يحصل فهم على الله تعالى
ذوات نفسه يجب لنفسه والله يمان جميع مجعماتهم مبرئة لم احكام افعال العباد والله تعالى جميع
الاحكام التي عينها بامرها ونهيه لم القبيح واحوال الخلق فيما مضى والحال والمآل والمعاد
واحوال دفع السعادة والشقاوة مجملا ومفصلا **مسئلة** ومن معجزات
نبينا عليه السلام القرآن الذي ابطلهم وهو اعظم الدلالة وابقى الايات واضح خوارق
العادة منقول بالتواتر الحاصل للعلم الضروري بانوعا وجه الدلالة بيان وكذا
خارق لعادة كالاخبار الخلق لما مضى من اخلق عما لم يزل شيء منه وكذا خارقة اخوة الاعجاز
فيه من اوجه كثيرة كما انه منصوص على الاخبار عن الغيوب على التفصيل ومن اعجاز القرآن
توصل الخلق الى شيء من زيل من قبل انفسهم وهو ايضا خارق لعادة فضح الخلق وشنع
على كلامهم وخارج عن نزعة فصاحتهم وبلاغتهم ووجازة كلامهم بما قدرة على التوصل
اليه وقد اقتضى الحال يحتاج فيه الى نصف بيان الزمان ما هو الى ستة
ولم يقدر احد من العالم على ان يعارض في ذلك كلمات منه مع كثرة الكفرة والزنادقة
والملحدين من القديم والحديث والشعراء والكتاب عادة من تقدم من القدماء
والمحدثين افاضوا في الغرض واعلم ان المعلوم ضرورة بالنقل المتواتر ان قبل ادعاء النبوة
تحدا بالقرآن جميع الخلق على كان في زمانه لا يعلم من احد القدر من الفصاحة والبلاغة من
المعلوم ضرورة ايضا انهم لو قدروا على ذلك كلمات من مثل القرآن لما تركوها لرده بها
ما تحداهم به من ضعف الرقاب وسبي الاموال والحرم وابطال ما كانوا عليه وما كان عليه
اسلافهم فبهذا يعلم ضرورة ان العاقل لا يقدر على قدر ما اعطيناه الكوثر
السورة الى عقب من ذكره وقع التحدي في قوله تعالى ما توا بسورة وهي سورة الكوثر
وهي اقصر سورة فيعلم انه عاجز الخلق عن الاتيان له مع الغيرة عليه وبعد الى ما ذكرناه
من ضرورة المقالم قبلوا او ردوا او تركوا فصفي ولو قبلوه ضرورة وهي نطعي
ايضا لو قبلهم به عن انفسهم تلك المطاعم ولو طعني لنقله الناس لانهم جبلوا على نقل

الغرابة كما سيأتي مثل هذا النبأ العظيم والخطب الجسيم وارتفعت عنهم المطالبات
وبطل التحدي بالقرآن ولم يلتفت عنهم القول والشبهة والطلب بالحجاجات والتحاكم إليه
وعجز الزمان وتبعاته كيف ما شيء من هذا لم يكن وهذا معلوم ضرورة بشيء من
المعارضة لم يقع ولم يقدر عليه أحد من المخلوقين فبطل بهذه الثلاثة أن يكون المعارضة من
جنس المقدور للعباد في المخلوقات فقسم سمله وقسم وصل بن وما لا يتوصل إليه بشيء من الفكر
والتخيلات كرفع الحجر وخبء الصناعات إذ هذا إذ انتفى انتفى بخطأ من خواص القادر
وثبت أن معارضته من قسم المحال وبطل قول القدرية وصوابهم من النظار إذ المانع
للعبد من المعارضة إما كان لصرفهم لما اشتغلوا به من الحجج وتسببوا إلى استلام تقطع من
دماء المشركين وشيء من الخوف وشيء من استشعارهم عليه بالحجة بدل على أن العلم بالبدلية
أن الكلام من قسم المحال من أوجه أما واحد منه من الدلالة على أنه ليس من مقدورات
المخلوقين معارضته وثانيها يدل أنصارهم على أنه ليس من مقدوراتهم بل هو من المحال لجميعهم
الثلاثة ما علم أيضا من أنهم مكثوا كثيرا من الأيام ومشوا طويلا من الليالي قبل نصب الحجة
ونزول آية التشبيب وكل لم يعرضوا عنه من الحجة وجعلوه لجبال المعجز على المقاصد
وصعبهم الوليد بن المغيرة فلم يقدر أحد منهم على شيء فعلم قبل أنه خارج عن جنس
مقدورات الخلق **مسألة** ثم بعد ما تقدم بيانه من أن استحالة المعارضة عليهم
معدودة من قسم المحال العادي كالطيران في الهواء والمشي على الماء وأنه من جنس مقدوراتهم
عقلا وإن امتنع عادة أو أنه من قسم المحال الفعلي الصحيح أو المحال العسر والتحقيق
في ذلك **والتحقيق في ذلك** أن يقال ألفى أن معجز من أوجه بالغا قاهرا
لعجائب الدهر أخبارا عن الغيوب وكونه في نفس الأمر عبارة عن كلام الله سبحانه القديم
بالتوصل إلى ذلك من شيء وشيء من المحال الفعلي الصحيح إذ كل شيء من طروق علوم
الخلق يسوغ على الله ذلك ولكن ليس لنا علم يسوغ جعل الله سبحانه وتعالى النبوة عامة
بابا المعارضة وهو المطلوب وأما وجه إعجازه **وأما** وجه الإعجاز من جهة
النظم البديع للكلمات والتراكيب والفصاحة والبلاغة والوجازة وكونه
رابعا أيضا صوابا لاسماع الخلق إلى نفسه وتلذذ الألباب من عظم حظه وأي
يلزم من المحال العادي كالطيران في الهواء والمشي على الماء وبيانه لما أنه ليس
في أن يخلق الله سبحانه على لسان عبد من عباده الفاظا فصيحة بليغة وجيزة رائقة

وجيزة بنظم واسترسال من توحيد وقصص وصفات كما ألهم ما يحيى عنه على وجه خرق
العادة من غير عروض النبوة ملبس به هذا وجه من المحال العقلي الصحيح كما يلوح الخفي
لمن ألهمه الله إياه بواسطة أو سماعه هو له من غير واسطة وهذا الوجه هو الذي يليق
استحالته بلوغ الخلق إليه من قبل أنفسهم من غير وحي من الله سبحانه لهم وهو من المحال
الفعلي إذ كان من عروض النبوة من حيث الله سبحانه مما يعود بالنقض والوجه الذي ذكرناه من
القلوب على الجملة إخبارية للمعاندة من غير حيث من الله سبحانه وهو عروض النبوة
هو من المحال العادي كما تقدم إن جاز الطيران والمشي على الماء وهو بعض من المحال العادي لقوله
تعالى فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا باطلق القول فامتنع لما جعل حجة حتى يجيء الإتيان بمعجزة
العباد تحاضة ولا تقتضي إخبارا عن غيب له ولن يفعلوا لما تقدم أن خلق مثل كلمة العباد
على السنتهم ولا في قلوبهم باستحالة ووقوع خلاف مخبره تعالى فكان من هذا الوجه أيضا
مما علم امتناع المعارضة على الخلق من كل وجه علم على القطع صرف الرسل عليهم السلام
كان الله تعالى خصهم بالمعجزات وتصريف الكون كله وهو محال في الله تعالى بضرورات العقول
وهذا استحالة إظهار المعجزات على أيدي الكذابين وإذ لم يصح استحالة المعارضة
للمعجزات على من يجيء بها وذلك لم من المحال العقلي الصحيح أن يدعي مع ذلك النبوة أو الخبر
عن الله سبحانه بالغيوب أو التحدي عن كلامه القديم وأما مجرد دعوى معارضة من غير
دعوى نبوة ولا خبر عن الله سبحانه ولا خبر عن غيب فهو لم من المحال الفعلي بالنظر
المعقولية فقط ومن المحال يقيني بالنظر إلى إخبار الله سبحانه عن نفسه ووقوعه لما
بينه ولن تفعلوا كما تقدم بيانه فهو ثلاثة مسالك لن فاء نفي الكافرين والجمع للكثرة
مسألة وفرضها عاديا **محال** على الله عليه وسلم أعلم من المعجزات تسوى
الغرة إذ باقي الأدلة من المعجزة والآية أعظم من ذلك تماما تشفي الغرة وتشبيه
الحقا ونطق الحصا وينبع الماء من بين أصابعه وإخباره عن الغيوب المتقدمة بقصصها
وما يكون والذي هو أعظم الجميع من قليل من الماء والإتيان بالطعام مما لا
حتى أشبع قارورة من تسبيح الخلق الكثير على وجه هو خارق العادة المعلوم عند
العقلاء فصار ما لم يصل إليه العلم فوق إلى عنده لم ما يعلم به المعجزات
ومن كل المعجزات ما هو متواتر مما حضره الجم الغفير والجمع الكثير متواتر عين

عين قلم المعجزة وهي ما ثبت بيه نوع اخي من التواتي المعنوي الترس اشجاعة
سوانا على كرم الشوجته وسماه اي اداه حاتم الفضا بالله كذي تا بيما الشجاعة والسماحة
وازم تتواتي مفس حصل الخلوز العلم الضروري بوجوده ذلم وليس الم محصول التواتي المعنوي
وهو الشجاعة والكرم كما نه متواتي عن العقلة الجلائية بعيلها وكل لم معنى الحمق للعاقل
عاوجه التحدي والنبوة اجي عمنه عليه السلام مبذل النفس وبظهور عاديه مفي
يشتحيل قوالحمهم عالكذب ومن انكر ذلم سفسطة معالمته واشتهر مكالمة منكر
شجاعة سوانا على رضي الله عنه وكرم حاتم قسطلة ثم ينفصم الكلام
مع ادعا العين لملة الاسلام فاذا ادعا الجاحظ ابي هميا منكر اجميع افيحت عليه الرسالة المنقولة
الزنزع اصل الجواز ثم سرى تا عليه سوا حصل الوضوع تواتا وكذلم ادعا زيد بلسعيا واما
ازكان مليتيا بثبوته يا او نص انبيا بيقام عليه من الدليل ما افهم عالله عليه تا سبيسا
للرسالة ومنوبا عاعتقاده الذي اعتقد في حق نبيه وملته مثل قوله في حق
ملتنا بلا يحل انقصاله وادعا قوما بيسطل ما بين اوبين جمع الحق الامر زيلثبوت البراءة
مطلقا والمعجزات حيث وطما المقلوبة الحملة للبيغز المنفلة تواتا فثبتت
نبوة جميع الانبيا عليهم السلام وهو الحق المبين ويجب عنزنا الما جميع الحلل
الرحوا بالاسلام وان قامت عنزنا الرسالات القطعية عالي عمل الا حصفلة
وعلى اتباعه من اليهود وهم العيسوية وحضرته المناظرات من علما الاسلام
بحنزنا الضوابط وراى انه تا خوج له في قوله بن رسالة ما جران موسى عليه السلام
عاصرفه عن ظهر تعاوله انعكست الرسالة وبطلت عليه اليهودية ما زال الليل
سالم يطلع بل انعكس فصم رسالة المعجزات عاصر فمن ظهر عاديه بالزم
الموازن الحق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بانقطع الطمع واجلى الما بانه
بازم قطعا الرسالة انعكست عليه سي موسى عليه السلام ولم يبق بسيد شيء
بالتي مع صرف نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم وخصما بالعي بانقطع بها علم قطعا
من انا النبوة تا تحوف الما بصرف وما علم ضرورة من دين نبينا عليه السلام
انه بعث الى الخلوز كافة وحواتي بزالما والقرآن والاتا روقتاله عليه السلام
لليهود حيثي وعيثما ومنكره لم قسطا معالمته بانقطع ابو عيسى الاصبهاني بيقنه

قسطلة

قسطلة ومن احكام الانبيا عليهم السلام وجوب العصمة عن الشيم
بالشيجانة والجهل بالله قبل النبوة وبعدها عاعمد الة ويجب عصمتهم عن
عدالة بعد النبوة وعن الكفر عن الله تعا عمدا وسهوا وفوقوع ذلم منافض لرسالة المعجزة
عاجل فيهم ويجب عصمتهم عن الكبايل الة وعن الكبر بعد النبوة اجماعا وعن الصغاير
تحقيقا ونظما ليمتا بل عاخذلم قوله تعا فما تبدوه وعن الاكلاق يقتضي ما قلناه من
العصمة مطلقا وان الصحابة رضي عنهم كانوا يفتوز بحضرات نبينا صلى الله عليه وسلم
وسكماته مطلقا ولو جوزوا عليه صغيرة ما جوزوا عمده وكان من اداهم الما نة في الكبيرة
ما هي ان يؤدي بها الصغيرة كما ابيلي الما كان الدال الما نة وقد وقع الاجماع عالما بهم
الما نة في الكبيرة مجازا ولو في الصغير وكان الله سبحانه شمهم بقوله تعا وانهم عندنا لمن
المصطفين الاخيار وعن الما خلافا واصح تفسير يحتمل المتاول كما ورد في الشي يقتضي مزة ذكر
ما يقتضي خلافه معارضة دين الشهادة الربانية والتزكية الالهية باطلها بهم
وكفارتهم مثل قاوروجب فضة ذلم عليه السلام من قوله تعا وعصى ادم ربه فغوى
ومثل فصة داوود ويوسف عليهم السلام فلم لم قلة تاويلات مذكورة عن محققي
علما ينا مزة الما فصة ذلم عليه السلام عالنسيان فلا تعلم ولعل عمدنا الة ادم
من قبل بنسيه ولمثله تعا ان سوا خذنا عبر بالضروري ان شاء كما له ان سوا خذه بالاختيار
وصحة تكليف ما لا يطاق من هو اعلم الشنة وفصة يوسف عليه السلام محمولة
محمولة عالان الكلام تحقيقا وتاجيزا وهو من المفوض وجاب لشان العي ولو ان راي هلن
يتهم بها وتحمل فصة داوود عليه السلام وتحمل عالخواطر الضرورية عنز وقوع
نظرة ضرورية اولي عاما نقله بعض المبتدعة فصة القاء عنز الفص ما ورد
عالما تقل صحته بالنظرة الاولى ضرورية خارجة عن قبيل الحصاز ولعل اورد
بالفا ان فعل المومنين فضوا من ابصارهم بمن للتبعيض اي الوافع من النظرة الكتسابا
وابقا عالنظرة الاولى الة الكتسابية فتغض عليه السلام عنها تالم النظرة خاطرا
ضروريا ان لو كانت قتله الما زوجته له بالحكم الالهي فانما الخاص عنزنا الملكان نحن
ان الله تعا امرنا اخذ بالضروري العلم بغي نته تعا بمثل انه فتر وكلب بزالسنة
الضروري وا خذ عنزه لجمع البناء والاستقبار ولو كان عليه السلام اوامر تكلب

منهما عنه صغيرا او كبيرا الى آخره استغفار والبداء الى حين التذاكر قبل التجاوز عنه
من الحاكم بما يراه يشبه ذلك اما وجه التوبة من الصغيرة اظهار الاهانة وورود من
الكبائر والانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الكبائر اجماعا فيفيد العصمة
محفوظة عن ذلك انبياء عليهم الصلاة والسلام من انهم لم يفصلوا فخالفته وفي
العز يعلم من قبل التسبي بانه تكليفا ما يطاق ولهذا لم يواخذ بالغروي
والنسبي **مسئلة** ومن الحكم للانبياء عليهم الصلاة والسلام وجوب
بعثهم وتوفيقهم وتأييدهم وان من سبق قبيحا او انتقصه فقد كفر ولم يستتب
انما قتله محل مجمع عليه واما ان لم يستتابه فلوجهين الاول راجع للزراءة والثاني
ملوفتح لهم باب الاستتابة بعد ذلك لسبوا الانبياء عليهم الصلاة والسلام وتنقصوهم
جهارا ثم قالوا قبلنا والثاني ان خوف وساوس الامة قد تعلقت بمطالبته بانه ينقض
عهدهم بتنقيصه لنبيهم موجب كاخذ بيمين الخوف لتعذر العلم بتحقيق جميع خوفهم في
ذلك والتوبة تنفع في الخوف الربانية دون الخوف الشيطانية وان زنى ثم سكر
اكل الخنزير لا يجوز انه يشفع في زنى قتادة وسوء الظن واقتفى عيسى جابر بن عامر
باب الاستتابة في سب الانبياء عليهم الصلاة والسلام بخلاف حكم من سب الله سبحانه بانه
يستتاب لعظم كربه سبحانه وجوده وقلة حيلة الخلق عباد الله حيلوا عليه من تعظيمه
تعالى وانه تعالى غير قابل للنقص من سب الله لم يغفر استغفر الحال او نطق به او عنه
يغفر تنقص نفسه كما مر ولهذا لم تكلفه اشار عليه السلام بقوله في المطلق وقد
غلبه النوم فسب نفسه ولم يقل فسب ربه كما انه انما تنقص في نفسه بقوله لعيال
اوظنه وبقوله الحكم فيمن اضاف الى الله سبحانه نقصا حسب ما يقتضي من حاله من تعمد
ذلك او الغلبة فيه وحاله من العلم بجلالة ساحته من سوء الاعتقاد فيعلم او في
جهود وسوء في ادبه ان علم سوء عقوبته وان لم يثب من علم تنقصه الى الله سبحانه
وتعالى قتل كفرا وان علمت زنى قتله اجماعا من الكبر بخلاف ما يظهر من شفاعة الحد
فتاوى ويشتب اذا سبب الله الى القرض هنا التوبة كما هو كذلك فيمن لم تعلم توبته زنى قتله
ولم تقبل عنه الزنى وعنه توبة في احد الحكم عليه لو قتل زنا حاد فاي نفس الامر فالوجه التوبة
عند الله سبحانه في الدار الاخرة **مسئلة** ومن الجاني انا نخلوا الله سبحانه لا نحلوفين

رتبة يرونه بها وجب وقوع ذلك في الدار الاخرة للمومنين لتخلف الشيء عن الواجب ذلك
والاجماع المتفق عليه وهذا الوقوع المعلوم فطائفة من اهل جواز رؤية الله سبحانه ومن
ما قال ذلك من الاشعرية الصفتية ان المعلومات منحصرة في ذلك انه موجود اما وقوعا
واحوالا والنسب والاضافات راجعة في كنز التنسيم الى قبيل الاحوال اقاما المعدوم قبل
تعلق المرئية به وهذا معلوم ضرورة واما الاحوال والنسب والاضافات فلا تعلق للرؤية
بها ايضا فلما وجب من تمييز المرئي حكم تعلق الادراك والاحوال والنسب والاضافات
لتثبت بذوات وما موجودات فتتميز حكم الادراك فلم يبق من المعلومات ما تتعلق
به الرؤية سوى الموجود والموجود مخالف الموجود في كونه موجودا اذ لو خالفه
بكونه موجودا لزم اجتماعهما والعرض وجود الخلافين فيعلم ان الخلافين
المعلوم وجودهما او المقدور وجودهما انما تقع بالاحوال التي هي صفات لا نفس
وقد بينا انه لا تعلق للرؤية بها فلزم من ذلك انما ترانا موجودا اعتبرت رؤيته
كل موجود لما علم يقينا انه متى لم يختلف الموجب لم يختلف الموجب وكل ما تعلق
سابق الادراك انما تتعلق بالموجودات لوجودها وتتميز الادراكات باحوالها
التي هي صفات لنفسها ولو كان الفعل المميز من ذلك هو المصحح للرؤية لم تصح رؤية
الخالق تعالى لنفسه ولو كان كذلك بالضرورة فعلمنا ان المصحح هو الوجود وهو حاصل لكل موجود
بخلاف المعنى والله سبحانه وتعالى موجود فتصح رؤيته وهو ايضا سماع ما
كلامه لقديم لانه موجود **قال قلت** فلعل المصحح للرؤية الوجود
مع حال او امر آخر **قلت** لا يصح ان يكون المصحح لحكم عقلي متاخرا عنه استحالة
انقسام الحكم المصحح وتخلفه عن اعم المصحح مما وجب لاجله حكم العقول
اذ لا يعقل الا ثبوت صحة او نفيها او يقبل بعض صحة وجب اتحاد موجبها وهو الموجود
بصفة وهو مذهب اصحابنا استحالة موثر واحد بشيء ان يؤثر **قال قلت** فلعل المصحح للرؤية
عين الجمع بين الوجود وامر آخر وهي النسبة التي بينهما وهي من قبل
تلك النسبة المعرفة هل صحت من حيث هي نسبة امر الى امر او بخاصية اخرى
والاول باطل والا لزم ان تصح الرؤية كل نسبة حتى نسبة وجود عرض الى عرض
لعدم جوهري وهو باطل على الضرورة فلم يبق الا ان تكون صحت بخاصية النسبة

والنسب ليثبت لها خواص ولا لزم التسلسل كما ليس للاحوال احوال ولم يبق الا الخاصية
المنسوبين او في احدهما فان فرنا في كل واحد منهما لزم التعدد في المؤثر كما مر وهو محال
كما تقوم بيانه ولم يبق الا احدهما وابين من هذا فرد الرؤية على الضرورة فوجب بطلان
ما عداه وهو المطلوب **فان قلت** فلعل المصحح للوجود منع وطء مجال **قلت**
ان فرنا في كل موجود بالشيء وطء يصح عقلا حصوله بدون منع وجه واحد لما بدونه لما بدون الوجود
يبطل هذا القول به ولو فرنا صحة للزم عليه ان تصح رؤية كل موجود كما ان عند حصول الشرط
وهو الوجود يجب حصول شيء وطء وهو قد لم اجد احدا قال بصحة رؤية كل موجود وهو المطلوب
فان قلت نفرد تعلم الحال شيء وطء في صحة الرؤية مع الوجود لا في عين وجود المرئي
قلت يعود الى ما ذكرته من المحالات لان الحكم الواحد العقلي وهو محال ايضا فمن منعا
فان قلت فلعل تعلم الحال شيء وطء في تصحيح الوجود للرؤية في الصحة **قلت**
الوجود مصحح للرؤية لمعقولية كونه موجودا الا كما مر ايضا على انا لو فرنا ارتفاع معقولية
الوجود فقط لما صحت الرؤية وهذا معلوم على الضرورة والمعقوليات وصفات النفس امور
لا تتوقف على شرط بل يتوقف تحيز الجوهر وقيامه بنفسه على شرط كما يتوقف العلم
على الحياة وهذا معلوم من حقائق المعقولات اذ لم يعقل ايضا كما يلزم من الفوارز الا وقوع
بابل التعريان وابطال الحقائق والمعقولات كان ذلك بمثابة ان لو قال قائل لعل العلم ليس
هو الموجب لمن قام به ان يكون عالما بل لامر اخر وراء العلم وهو شيء ما يا بعد الخصم
وتعاوره ذلك الامر الاخر وكل لم يلزم الا تكون العلة علة لموجبة وكل اشياء الصفات
حتى البياض والسواد وسائر الامور اخر وهلم جرا وفيه فتح باب التسلسل والجهالة وان
يجوز وبهذا بطل ما ذكر بسبيل الفرض **فان قلت** فلعل المصحح زائد على الوجود والوجود
شرط في حصول ذلك المصحح **قلت** يلزم على ذلك انه بمثابة ضم الشرط وهو
الوجود حصل الشرط وهو وجود المصحح فيلزم ان تصح رؤية كل موجود وهو المطلوب
لان مصحل المصحح مصحح **فان قلت** نفرد الوجود مع المصحح علة وتقول
قلت يلزم انه بهما ثبتت الوجود ثبتت صحة رؤيته فتصح رؤية كل
موجود لانه لا تخلف للعلة التامة عن معلولها والمعلول عن علته وهو المطلوب وان

جعلت

جعلت المصحح مع الوجود تمام العلة وقد لزم بطلان ما ذكرت من ان جعلت الوجود وحده علة على المصحح
للرؤية لصحة ثبوت المعلول بدون الوجود لصحة ثبوت المعلول بدونه ليلزم وصحة الرؤية بدون الوجود
محال فاما يستحيل هذا القول ولو فرنا صحته للزم منه صحة رؤية كل موجود لان الدليل بعينه
ثبت ثبت معلول واحد يتعكس بهما ثبت الوجود لزم ثبوت معلول وهو المصحح
وهو المطلوب وان جعلت المصحح دليلا على الوجود للزم صحة ثبوت الوجود بدون تصحيح
الرؤية لصحة ثبوت المعلول بدونه ليلزم وفيه اسقاط الوجود عن ان يوجب تصحيح
الرؤية وهو باطل على بداية المعقول وذلك لوجوه جميع لا ارتباط بين المعقول تعالى
والتقسيم الخاص لما مر تبطا تا من المعقولات فان لا ارتباط بين المعلول بين ان ذلك من الطرفين
في العلة والمعلول وان كان لا ارتباط من احدهما فان كان من طرف الثبوت وهو الدليل
والمدلول وان كان من طرف النفي وهو الشرط والمشروط وقد بينا صحة رؤية كل موجود على
كل تقدير بينهما وادعينا ان يكون المصحح بسور الوجود على تقدير كل قسم قسم منهما **فان**
قلت نفرد انعدام ارتباط بين المصحح لو فرنا دليلا على الوجود وبين الوجود **قلت**
هذا ايضا مبطل بانه يلزم منه ان تصح الرؤية للمعدوم بل ونوجود، وهو محال والمؤدي اليه خلف
الوجود مصحح للرؤية وكذا لم اجد قائلا بما سيقي لتصحيح الرؤية بدون هذه التقاسيم
الخاصة والدليل الفاصل سور معقول الوجود بانه اذا وجد موجود لزم صحة
رؤيته كل موجود والباري سبحانه موجود فصحت رؤيته تعالى وهو المطلوب **قلم**
لو فرد المصحح اما ان يكون شرطا بالوجود او يكون شرطا بالوجود اما ان يكون واجبا بحق او ان تعالى
او جائزا او مستحيلا بان فرد واجبا صحة الرؤية وان فرد جائزا لم يصح هذا التقدير بما ان
الباري سبحانه وتعالى يتصف بجائز وان فرد محالا بطل بكون الوجود شرطا في المحال المذكور
شرط شيء في محال محال **فان قال قائل** الوجود مشترط في صحة رؤية المحال لما
ذكر من محال الحياة المصححة للعلم والعلم المصحح للادراكات **قلنا** بالمحال المنتفي
يجب وجود ضرورة وهو المحال فتصح الرؤية ويجب الشم والبصر والكلام ونحو ذلك
ان يفرد المصحح صفة او عرضا زائدا على وجود المرئي فاعابه بجميع ما تقدم من الوجوه
والدليل الخاص وهو انه ما سلف من الفوارز الا تصح رؤية الاعراض لاستحالة اتصافها
بالاعراض ورؤيتها ثابتة بالضرورة العقلية والحس وانما اقتضى بيان هذه المسئلة ما جرى

ان صاحب نهاية العقول استشكلها واستصعبها واورد عليه المسئلة ثم قال ان ذكره
وله استطاعة على تتميم المسئلة بلبيعد او كلا ما هذا معناه ج بعض تأليفه وسيأتي ذكره ان شاء الله
ليتم تتميم المسئلة والله ولي التوفيق **مسئلة** واما الدليل الثامن عشر للنفاة
على جواز رؤية الله بكثير منها اجماع الامة على طلبه ذلك بقولهم اللهم اجعلنا من اهل
النظر الى وجهك الكريم واجماعهم على ان طلبوه الواجب وانما يطلب من افسامها المقدورة لنا الجائز فقط
ومنها سؤال موسى عليه السلام الرؤية بقوله رب ارني انظر اليك مع انتفاء العلم الضروري
عالم بالله تعالى والعلم بالله تعالى يستلزم تاييسه تحيل جهله والامكان يتنافيان وذلك
لانبيائه عليهم السلام ممتنع لانهم معصومون منه بالاجماع وقول المعتزلة انما طلب
الرؤية للتنبيه وانما طلب الرؤية ليعلم فوقه منع ذلك بل يحصل علمهم باستحالته كذلك وباسبل
لانه تاويل للكلام واخراج له عن ظاهره بالضرورة وكان يحصل العلم ان سحرهما بالاجماع وايضا
فلو كانت معتقدة لم يكن موسى عليه السلام شاكا في انتفاء العلم انه عالم بالله سبحانه
اجماعا فعل واجب اراده مع الله تعالى المعلوم في حقه ايضا اجماعا ان يفعل الاهم فالاهم فيما علما
بامتناع الرؤية في حقهم واما ان يعلم ويوهم بطلبها جوازها مع علمه بامتناعها
فليس من فعل الانبياء عليهم السلام فقصورون من هذا بالاجماع وقول النفاة
ايضا بعض تحيلهم للنفي ان اعلما سال موسى بقوله ارني علما ضروريا فجوابه
ضروريا والجواب من وجهين الاول انا قائلون ان من علم ضروريا فقد علم
وتحيل النفي ان الحاصل الان للنفاة ان الضروري يثاب عليه وهو عندهم انتفض
وعلم موسى عليه السلام بقبح الانتقال من الاعلى الى الادنى الثالث ان كلامهم كما
متناقضة فجاز باطلا بيانه انهم حملوا السؤال لما متوجها الى العلم الضروري وحملوا
جوابه متوجها الى منع الرؤية بقوله تعالى لن تراني وهذه غاية التناقض لان
عاقل وكيف يقتضي ذو عقل ان يجعل سؤال الشيء انه جوابه متناقض غير متوقف على ان
ان موسى عليه السلام اجيب بالنفي لانه منع الرؤية بمعنى الالتماس وهو قول اهل الحق
وان انما سال علما ضروريا فانا لو سلمنا ان العلم الضروري لم يمنع تعلق الرؤية بالله
وبطل قولهم بمنعه ابطل الامة دعواه عن المطابقة لان تعلمني وليس ممنع للرؤية وان جوابه
للمعتزلة عن هذا **ومن الدلائل النقلية** في ذلك ايضا قوله تعالى

بان استغفر مكانه فسوف اتوب اليك واستغفار الجبل من الجائزات فجاز ما ربما به من الرؤية من
الجائز ان يتحاله تعالى ربما الجبل الجائز من الحكيم العليم فلم يبق من الجائز الا الرؤية
جائز بحق الله تعالى وقد انعقد الاجماع على ان موسى عليه السلام سمع كلام الخطاب
النفسي فبطل تركه الى الجبل الاجل ان يتحلى لجبل الجبل الرؤية حتى ذكر الله تعالى فبطل كذلك وليس
التجلي مختص بفعل في ذلك المسئلة بسواه فلم يكن حكم استغفار الجبل في سمع موسى
عليه السلام من الخطاب الجواز فطلقا جازت الرؤية المتعلقة على الجائز انه يفعل مثله
جائز وقد افتضى ذلك الجواز اجمال وقوفه الخلق بوقوع جميع الله تعالى كما تقدم ذكره
وفي الثالثة في القاطعة لوقوفه المعتزلة في تشفيههم في هذا الموضع بقولهم زيف
الرؤية باستغفار الجبل جاز تركه وهو جمع بين النقيضين وهو محال الرؤية محال
وقد فند ما قالوه عما ذكروه ان موسى عليه السلام سمع الخطاب قبل تركه الجبل
واستغفاره اذ لم تعلوم الجواز وصار قائلا له المعتزلة اخراج اللفظ عن ظاهره وهو محال
والحاد في الدين فبطل ولو اراد الله تعالى اخبارنا عن استحالة رؤيته لفظا لجبل الزم تراني او ترى
محال او انا نراه فسوف تراني ومن الدليل ايضا قوله تعالى لن تراني ان لن تفيد
النفي تقتضي نفي ابدية الواحد فقط والجواب بنفيه بل لم **فلا يتوهمه**
رحمه الله لن لنفي سيفعل وسيفعل نفي اخبرنا عن ثبوت الفعل بالابدية الواحدة فقط
وكانت لن لنفي الابدية الواحدة ويفعل تقتضي بعدة الى ما يشاء من خلوقاته الرؤية اوضح منها ومن الدليل
ذلك ايضا قوله تعالى تركه لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير وجه الدلالة
منه ذلك هو انا اذا حملنا على ان ذكر الرؤية للتمدح وليس فيه كون المعلوم بها للتمدح والا
لزم القدح عمرو حاشاه من ذلك وذلك باطل اتفاقا فلم يبق التمدح الا بوجه كونه تعالى قادرا
على ان يجعل ابصار خلقه عن رؤيته وقد ثبت في الخطاب ان القادر على الشيء قادر على مثله
وضده ما يضاد القدرة عليه من جنسه وتعلق القادرة بالاجناس من حيث نفسها فمن تعالى على منع
الابصار عن رؤيته لزم منه اقتدار الله تعالى خلق ضد ذلك المعلوم رؤيته تعالى ومن
ذلك قوله تعالى فلما تجلى ربه للجبل وليس التجلي بمعنى في ذلك الاية سوى الرؤية والا فخر موسى
الله من غير الغاية وهو محال فلما اية الجبل رؤيته جاز رؤيته اه بمعنى وكذلك الوقوع بل على الجواز

والا كثيرة وقبل تلقب البعض منها عن طلبها في الدنيا وقد خفت عنها **مسألة** على الله عليه وسلم
وقول المعتزلة يجب تأويل جميع ما تقدم من الادلة على الشيء حجة لاجل لزوم اتصال الشعاع بالمرئي
ولزوم المقابلة وهما مستحيلان على الله تعالى كلام قابل لهم فراجعوا وقضاء ان الله
يجب انه خلقه لي الكعبة منهم بانه انكر ذلك لم يقع باجماع الامة بانه اراد ان الله تعالى خلقه من غير
شعاع ولا مقابلة على انه خلقه من غير شعاع ولا مقابلة تمام الحجاب نور الفعلية تقطع مشاهدا
وغايتا ولم يلتمسه الله تعالى من غير مقابلة على ان نراه من غير مقابلة والقول بالشعاع باطل من
اوجه منها ان ذلك يقتضي استحالة البقاء لاستحالة بقاء العرض وانتقاله واستحالة بقاءه
وايجابه الحكم لم يقم به زمان انبعاثه وان كان جوهرا او جسما استحال القول بانه
يدرك به لان المدرك انما يدرك بصفة توجبه لذلك الحكم والجوهر لا يقوم بالجوهر
لاستحالة قيام المتحيزات والابطل تحيزها ونعوت صفة نفس الجوهر فيلزم لو
قام الخلق الجواهر عن قيامها لبطلان صفة نفسها ونعوت التحيز ولما بطل القسمان
بطل القول بالشعاع ولزم لو كانت المقابلة مشترطة في الرؤية ان تشترط لها
عقلية لهم تتشاهد او غايتا ولم تتخلف رؤية الله سبحانه تخلفه من غير مقابلة
واجمعت على مقابلتنا للمرئيات ورتبتنا الوجوه فنا من غير مقابلة وكل الحدود بيننا
للسماع والكواكب عند النظر الى السماء وكذلك الرؤية لمرئي من غير مقابلة فلما بطل
هذا كله علم انه ليس ارتباطها بالرؤية بالمقابلة وجوبها لنا بحسن مقابلة وجوب
ثباتها ارتباطها عقليا والا لما انتقل البدل الذي هو ادراكها عاديا والاخرة من جملة المواضع
التي تتخلف فيها العادة عادة تقدم بيانه فتخلف العادة فيها ورؤية المرئي
من غير مقابلة والثاني في العوام كلهم قالوا نوالا لوازم من غير مقابلة تلزم المقابل بل
ان يكون متحيزا والاعراض ليست بمتحيزة فلا تقابل ولا تقابل فلما لم تقتض الرؤية
المقابلة بل تقتضي الرؤية بانتفائها وجب حمل الدليل على ما دل عليه من غير تأويل ليس
ومن ذلك لم تكن ضرورة توجب ذلك بل يكون التأويل تحكما بما لم يقم عليه
والعادة اجراء الامر عرفا باجماع الامة **مسألة** واما وقوع الحجاب بين الله
له هو من طرق علوم الخلق فيرسوم الخفي الثاني والرابع وفاورد تقدما ان

والله تعالى

من الغير ان تقتضي وقوع ذلك لم يجز الا في حق اهل السعادة وكذلك ورد تاجاد بذلك كثيرة
من صحيح الاثار واجمعت الامة عليه اذا لم يقبل خلق المبتدعة **مسألة** اختلف العلماء
رضي الله عنهم ومن بعدهم من علماء الملة من ائمة هذه الامة **محمد** صلى الله عليه وسلم ربه ليلة
المعراج ام لا على ما ذكره القاضي ابو بكر في التبصرة ومن قال منهم لم يره بعين راسه قال الليلة قال
انما رآه بعين قلبه **قال الشيخ ابو الحسن الاشعري** رحمه الله
بقول وقع اجماعهم على انه صلى الله عليه وسلم رآه ربه وانما اختلفوا في حال الرؤية تما في نفس
حصول الرؤية قال الشيخ ابو الحسن ايضا وقد اجمعنا على انه كلمه فاسمعه كلامه القديم قال
الله تعالى فاوحى الى عبده ما اوحى فدل كلمه وحيا يقتضي هذه الاية وقد قال تعالى وما كان لبشر
ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب فاقتضى ذلك ان المراد بالوحي في الاية حصول الكلام
من غير حجاب لقوله تعالى بعده او من وراء حجاب ولم يقل الا لما منع هذا التقسيم الكثرة
عليه بالاجماع بالرؤية حاصلة مع هذا الوحي وهذا القسم على حد التبليغ عليه السلام
والتبليغ عليه السلام القسم الذي يليه وهو سماعه الكلام القديم مع خلق الحجاب ونفي خلق
المانع عن الرؤية في بصره والتبليغ الى نبينا عليهم السلام القسم الذي الك وقد قال
حين يدل عليه السلام فيبلغهم العبارة عن كلام ربه العلي **مسألة** ومن الجائزات
في احكامه تعالى ايلام الحي بانواعه والبين هو الذي لم يستقم منه ذنب وله تعالى تكليفه بما لا يطاق
وانه تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء وكذلك من انه سبحانه يجوز ملكه على عباده
وانه تعالى يجب عليه رعاية الاصلح بما ذكرناه من الجائزات وهذا قول عامة اهل الملة
انه فاعل فعلا انه خالق جميع المخلوقات سواه والمصار في العالم الشاهد والضرورة
ايلام من ذبحه كالاطفال وايلامهم ووضع تكليف من علم الله سبحانه انه لا يقع منه
ما كلف به كالدامي من الذين قال الله سبحانه وتعالى فيهم سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
لا يؤمنون وهم مكلفون بالايمان جاحدا ولو اضافوا كلفوا به اضافوا بتبديل خبر الله سبحانه
وعلمه القديم وارادته وكذلك محال ولو علم ايضا على القطع ان الله تعالى قادر على ان
يخلق الخلق في الجنة ابدا ان من شأنه تكليفه وعلى الضرورة يعلم ان ذلك لا يكون اصلح
منهم لانه تعالى لم يفعله بل فعل ما شاء بيان عن ذلك بي انه وعلى وكذلك الاحياء
وكرمه ايجي عليه سبحانه شيء من ذلك ومعلوم ان حكمته تعالى اغنى بها حاصل وعن احد ان يقول

في خلقه وهذا متفق عليه ومحقق بالحكمة في فعل تعالى فالله المعتزلة موجود
رعاية الاصلح وقول المعتزلة في ايلام الحي بما يعاقبه انما صار ذلك من جملته
تعالى في خلقه ليكون بهم يزلم في الحكمة تسليم منهم للمسئلة لانهم عجلوا عن حقيقة البين
وفي بيننا ان البين مؤلم يتفق منه ذنب يعاقب عليه وفي علمه اعتضم به ايلام الاطفال
والبهائم وما يصار بعوض ذلك من اعطاء أو منع مسئلة اخرى معارضة لما تعالى الله والذي
ثم من المعلوم ايضا ان من معلوماته تعالى ان يعطيهم النعم من غير تقديم الالم قبلين
ان ما تفضي من الالام في الحقيقة في مقابلة بما يعلق مشيته سبحانه واذا لم تكن
بين الاعطاء والالام موجبة رابطة ثابتة ثبت ان الاعطاء وصل والالام وقع
على اوله ايضا ما انه على اختيار من اصل الالام الذي يتفق لهم اجزام
اولا فان رضي ذلك فيختار من يعوض الا يعوض وان يعطيهم النعم من غير عذاب وكذلك
معلوم ضرورة وان لم يستبق اختيارهم في ذلك بايلامهم من غير التفات الى اختيارهم
واما حاقت عنهم عن ايلام البين وعن تنفيذ الحكم بالقضي والعفو وهو عين
ما قلناه وكونه تعالى ايضا الايلام علة سبحانه من كل وجه وعلم انه تعالى يتبع
بالايلام وما يتضور من الم حتى يزاد الم ما يعوضهم به من النعيم المشتمل الوجوب
عليه باي شيء. وقول من الم بفعله تعالى قبله من غير وجوه فيه ثلثة هذه المسئلة
ولا يفعل منه الظلم سبحانه لان الظلم هو التصرف في علم الغير بغير اذنه وذلك محال
عليه سبحانه لانه يعلم احاطة مسئلة انه خالق كل شيء. وقول المعتزلة العدل وضع
الشيء في موضعه حق فاسد لانه مبهم اي ايلام البين وضع الالم في محله مبهم
موضعه لانه قائم به مبهم محله فان قالوا اردنا ليس محلا له بالنظر الى التحسين والتقبيح
العقلي فباطل وهو محل النزاع ومن سلم لهم القول بذلك في غير ما موضع وكذا
تشخيص شبهة الجوهر الفرد الله تعالى ان الجوهر هو الخروج عن الحيز والرسم
الرسوم المكتسب وليس مع الله سبحانه وتعالى الهة يتم له الرسوم ويحل له الحيز
لوجوب وحدانيته تعالى فاما استحالة حقيقة القلم والجور وجب ثبوت العدل
والفضل وتاثير قولنا فلانه من صحة ايلام البين بني عليه من باب الوجب
الصحة ما ورد في الشريعة من الوعيد بتعذيب الكفار من عذاب الستابهم وان

كان

كان خلق الله سبحانه في محابهم ومضاره الا نزل عليهم وجعلهم تلك الاكتساب
علامات على الضرار تلك الاحكام **مسئلة** وحقيقة الكسب ما وجد في محل القدرة
وله عليه فزرة حادثة **مسئلة** والدليل من ضرورة العقول على ثبوت فزرة للعبد
متعلقة بما يكتسبه ما يجري الكسب ضرورة من التفرقة بين حالتي حيي وكسبه
واضطراره فيما لو فرضنا ما شيا كسبا واختيارا او مجبورا حيي او اضطرارا وتسوية الحيي بين
الحالتين معاندة لما علم ضرورة والعالم العاجز الضروريات تشفيا مكابرته ويخطا عن درجة
المناظرة وتلك العفوة الضرورية تحمل الاصفة قايمة به حالة الكسب والا فبالضرورة
يعلم انه لا يقع العرض بنفي العلم فيرتفع ما فزرة ثابتة في حال الكسب وضدها وهو
العجز ثابت في حال الاضطرار **فان قالت** باذا ثبت للعبد فزرة فيلزم ان
يقدر بها على الخلق والايجاد كما قالته المعتزلة **قلت** ما قالته المعتزلة
الحيي من شيء فزرة العبد حالة الكسب باطل بالضرورة وما قالته القدرية من لزوم
تاثير فزرة العبد في المخلوق ابتداء باطل بالبرهان وذلك انا لو تعلقت بمقدور
على وجه ما يجاز من العدم وهو الايجاد والاختراع للزم اجتماع مثلين او جميعها لزوم قدرة
القديم اذ يلزم تخصيص قدرته تعلق القدرية ببعض ما هي صالحة له دون بعض وكل مخصص
حادث وتمانعا بما لا شيء وفيه اجتماع النقيضين وهو زفرة الاختراع بل من تعلق منها
على المخترع لتشرك من العدم الى الوجود ويجب وجودها عليه حال العمل فيه لتصير
موجودا فجيفة الجبر ان هو نسبة الشيء من الشيء. اذ لو وردت عليه حالة
عند فعله لم يخل اما ان وجوده فقط لكان تحصيلا للحاصل وهو محال وبما يفعل
التاثير في الوجود يخرج عن تقدير ايجاد الزمان فيما بطل ايجاد الزمان لزم تقدمه فيلزم وجود
فزرة الابداع او فزرة العبد عن شيء يستحيل بقاؤه باستحالة التاثير فيه موجب عن فزرة الكلوني
عن التاثير والكلوني ايجاد فزرة الحق سبحانه بل الله فعلا وسيفنيها ايضا لو استقل الامتناز
بين شيء من الزمان بين المقدورين ان يكون المبدع موجودا معدوما في الزمن الموجود وهو
محال السواء فزرة زمان الابداع زمان وجود المبدع او زمان عدمه ان العدم بعلته
لاجل المبدع والوجود بطلبه حال الابداع واجتماع النقيضين محال وما ادى الى
المحال ممنوع محال فوجب تعدد الزمان وتقدم فزرة الابداع وهو المطلوب وان نظمي الوقوع

الدائم بالقدرة الموجبة بما قال زمان الحدوث وهو المعبر عنه بزمان الكون بالقدرة واما التكوين
فلا يتأتى فيه من زمانين زمان عدم المكون وزمان وجوده بالقدرة المتقدمة عليه وبعد
ذلك الزمان يكون باقيا ان توالى عليه الامثال الى بقاء من لا يلحقه بقاء وهذا فيما يصح
بقاؤه وهي الجواهر وما ضمن شيء الخ الوان يكون عالما بما يثبت عنه وبتفاصيل ما يتعلق عنه
اذ ليس بعض تلك الوقائع من بعض بل قد يلتبس عالم بما ثبت في الحقائق فيلزم تعيين
كل واحد منها بلام تأتي التمييز من غيرها والا تأتى لها مشروطة بالعلم بها وهذا
معلوم ضرورة والعبد غير عالم بتفاصيل ما يقع على يديه من الاكوان والاعراض
المكتسبة ومتى بطل الشرط بطل المشروط عقلا وايضا فلو اتى العبد خلقا
واحدا انه عمى فلزم ان يوجد في جوهر ضرورة تساوي وقوعه جعل الشيء شيئا
بالقدرة والاشياء مختلفة في وقوعها للشيئية ولما استحال اختراع العبد
لجوهر اتفاقا وتخفيفا استحال اختراعه ايضا وفي هذا من جهة المفعول واما من
جهة المنفعل فانه لذة من المسئلة كثيرة في قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله
تعالى ايضا اروني ماذا خلق الذين من دونه وقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق
وقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وقوله تعالى الله خالق كل شيء. خرج العقيم
من عموم الخلق استحالة حدوثه والاجماع ايضا منعقد على ان الخلق فيما تعلق القدرة
وقوله تعالى بما كنتم تكسبون ولم يقل بما كنتم تخلقون فدل على ذلك من الوجه
المبطل للعلة بان من شأن يكون العبد خالقا اما ان يكون مجبورا بالضرورة تعين الفعل
بحالة متوسطة بين الحالة التي وقع المجبور عنها بالكسب وما بين بانا كون العبد اما
ان تكون حالته بالنسبة الى فعله حالة تخصيص وجب معها من ليس له فعل بوجه من
الوجوه اصلا وهذا باطل على الضرورة وعلى ما تقدم بيانه وعن بيان بطلان هذا
القسم تعين ان يكون للعبد فعل اذ بقي من قسمي هذا التقسيم اما ان يكون استبداد
والاختراع او منحطا عنه لا وباطل ان يكون استبدادا اذ الاجل الذي لاجله امتنع
لم يزل الا كونه فعلا مثبتا متعلقا عن العبد الا محض بالضرورة منحطا عن الاستبداد
والاجماء بالبداهة من الفاطرة فتعين بهذا التقسيم الخامس الفعل بثبوت حالة
متوسطة في العبد عنها بالكسب وهو المطلوب. ولما لم ينحصر التعلق المخلوق وجه

الاختراع

الاختراع بعد اذ تعلق الارادة وصفوا من جهة اختراع وكل ما تعلق العلم ولا يلزم ايضا
تعلق القدرة به التأثير بل اوجه التعلق متنوعة بعض علم تعلق قدرة العالم تعلق بالمقدور وما
لا يدخل من جهة حصول التأثير به الاذ اوجه لم التعلق يعبر عنه بالصلاحية فليتعقل
تعلق القدرة الحادثة يعبر عنه بالكسب هو ازدياد بتعلقه من جهة الاقتران الزماني
من قدرة العبد فان زاد اضاكثيرا به محل الحكم الوازم واللزوم وما تعلق بها بالتشابه

مسئلة ولا يخلو اما ان تكون قدرة العبد صالحة للخلق لمقدوريتها وامتنع ذلك لما
يؤدي اليه من المحال وهو تخصيص قدرة الرب تعالى بمقدور دون الآخر اذ لو كانت قدرة العبد
صالحة للخلق لكانت قدرة الرب تعالى كذلك لما ثبت ان قدرة العبد
يتعلق حصوله والا وليس بصالح اذ لا صلاحية لشيء بتحصيل الحاصل ويلزم من القول
بان لها صلاحية القدرة للحدوث وهو محال او ايضا يلزم على القولين ان تكون
ان تكون قدرة العبد صالحة للبقاء المشترك به قدرة الخلق عاما يلتئم وذلك محال
والمحال لا يصلح له شيء وما يصلح لشيء والا لما كان عاما وقيد ذلك الخلق وقلبها
وهو محال بضرورات العقول **فان قلت** بعلم الله تعالى حتم بقاء قدرة العبد
ايضا بالنظر الى تعلقها كسبا فيبطل عليهم القول بالكسب بما به ابطلتم على القدرية
ان تكون بها الاختراع **قلت** يلزم ذلك لان تعلق الكسب ليس تعلق
ايجاد لزوم الحدوث بل اقتضت يعلمه العبد بين قدرته ومقدوره على ضرورة
ويقارن بقاء حالة المجبور والكسب بحصوله لقوة الوقت الجديد اذ ليس ذلك تعلق يمنع
عن حالة العجز ويزيل التمييز تميز ايضا بحصوله مكلفا عن ليس مكلفا بالمقطع
والمجبور وقد لم ايضا كتميز بين تعلق الارادة وتعلق الكراهة وتعلق العلم بحصول
التميز من عمى تام شيء من قدرة الصفات وايضا فقد علمنا ان ارادة سبحانه تتعلق
بالشيء لذاته فما وجه التعوذ وعود المتعذر ولم يخرج كون ارادته المخلوق
عليها ذلك الوجه من التعلق عن ان يكون ارادة وكذلك علمه تعلق بالشيء لذاته
فصح بما لم يخرج استحالة تعلق علوم الخلق عادة الوجه عن ان تكون علوما فكذلك
القول في القدرة لم يخرج استحالة الاختراع الله وجب انفراده سبحانه عن ان تكون
قدرة **مسئلة** ويدل ما قلناه من ان الله سبحانه عالم بعلم علمه ما شاء

ولا تتوقف احكامه في ثوابهم وعقابهم على ان يكونوا خالقين لها بل العالم بها الله تعالى نصب
الثواب والعقاب مبانيا لها فوقوعها حكم به عند الوسم بالسمع قبلا او عنده والكسب هو
الاتي بعمل الكسب اتفاقا وتقدم انه ضروري للعبد الخالق باد وبع ماراه وما عاريه
ما يكون صدوره لفاعل ما لا يسالبه ووضعه حيث وقع مسئلة وقول الخالق تعالى
بالتولد ويسمونه فعلا فاعل السبب قول باطل اما ان الشيء الذي يعود توليد الشيء
اما ان يخلوا ان يكون فاعلا للمولد بالذات او بالاختيار او يكون الشيء المتولد عنهم
وقع من العموم لا الوجود من غير فاعل وهذا العقل الاخير باطل ببداية العقول ويؤدي
الى العقول بالتضليل وهو محال وقد تقدم في الصدر بيان ان اخترعه الله الصنع على
الصانع باوضح المسالك وقطعنا فلا بد للعقل من فاعل قطعا فان قدر المولد فاعلا
بالذات لزم الا تقوم الحكمات ضرورة تماثلها في الحقيقة والجنسية بالاختيار من الحكمات
من المولدات عندهم عندهم ذهاب السبب مماثلة لما قبلها فيلزم ان تتوالى الضدان وكل الله التي
بعدها وقبلهم دخول ما لا نهاية له من الممكنات في الوجود في الزمن البعيد وهو محال
في المعقول وباطل بالمشاهدة والحس ويلزم وقوع المتعاقبات بالمشاهدة عن متعاقبة
بل تقع دفعة واحدة وهو جمع بين النقيضين ضرورة وهو محال اما رفع الفاعل المتولد
الحكمة الاخيرة هي كذا اخيرا لاجل مصادفتها للمانع فلقد — بالمانع منعا عن صفة
نفسها لانه تولد عنهم انما هو لصفة نفسها واذا امتنعا عن صفة نفسها
اقتضى عدمها واذا اقتضى عدمها بالذات وجوده فما يلزم عدم الة قبله لبطلان
صفة نفسها ايضا وكل ما رجوعا الى الاول فاستحال فيلزم عدم الكل من الاصل
بطلان التولد وهو المطلوب ويلزم ايضا بطلان التولد على تقدير وجوده وهو جمع
بين النقيضين وهو محال اما الملزوم فلانه قول بالتولد محال وان فاعل المتولد
عادة عنهم فاعلا بالاختيار لزم اوجه من ايجاد نقيضا الصفة بنفسها والاجمال
وهي العلم والقدرة والارادة وهو محال او صدور الاجمال من غير شيء وطبعا ومنتفيا
لزوم مقول المخلوق وقد قدمنا ابطاله ومنها لزوم تخصيص فردة القديم بحادثة
وانه محال ومنها لزوم بقاء الاعراض وهو محال ومنها لزوم تاثير كل صفة
بالايجاد وهو محال وبلزم كل وجه من هذه الوجوه كل من قال بان المخلوق مخلوق بخصوص

تتناهى

من اراد علم الله تعالى فليتامل خلق افعال العباد وعلم ان القول بالتولد الموقف الوجوه من
افعال العباد ومن علم انها ان الله تعالى ينفرد وان الوجود الذي لا يخرج عن خلقه وهو
موجود وما كان ربك كان خلق شيء عن شيء. وتارة خلق شيء لا عن شيء. ومن الخلق
السبع عن الاكل والري عن الماء. واشباعا عن استعمال الدواء والنبات
عن الاكل والمطر من غير انتفاع بشيء حادث مسئلة ومن بنا
الخالق العود للسنة اذعانا لهم انهم فاعلون افعالهم واذعانا. هم التولد عن الله وتقديم
الله المعدل فاعل التسبب على القول بالصلاح والاصلح والتفضل والوجوب وعلى هذا
بنوا القول بالاهم والاهم وبنوا على ذلك القول بايجاب العقل وكل ما يبتني
عليهم على التحسين العقلي والتقبيح وقد ابطلنا التحسين العقلي والتقبيح بالعقل
في صدر هذا الكتاب. وعند ذلك بطلت جميع مبانيهم التي بنوا عليها الفوائد له مسئلة
ومن الجائز ان خرق العادة في افعال الله تعالى اما لاولياء النبي والى هذا ينتمي
قولنا كرامات الاولياء حق وجمعنا الكرامات بمضمن الله تعالى لهم الخارق للعادة بالاجابة
لدعوة او ابتدا من غير طلب بالة عاصفا اتباعهم وموافقتهم وفي الحقيقة
راجعة الى النبي صلى الله عليه وسلم اذ بموافقة الولي الله الى واخرقت العادة
وشرطي في الولي ان يكون غير مدع للنبوة والا كان كاذبا وهم يكون وليا ومن هنا
عارفت الى امة المعجزة وكل ما يعارضه خرق العادة من السحر والمخرج بدعوى
ايضا وبموافقة الولي للسنة ومخالفة الشامي بنفس الامر وليس الله تقطع بالنبي
شيء وطها ومنها دعواه النبوة ولا تقطع ثم ما يظهر من غير دعوى هتمال الامرين
بالخارق الخفية وانما نحكم بكون الخارق كرامة عاقبة بان كان موافقا سنة او علنا والله
سبحانه اعلم والى الله المعاد فين مسئلة ويشتمل الجواب الى امات وفوعها قطعا
لا دليل الا على الاجماع منعقد على انهم لم يكونوا انبياء. وخوارقهم متواترة وكل ما
كرامات موسى عليه السلام متواترة فالله تعالى واحد صريحة ولو ثبتت
لهما النبوة لما عارضه بالوصف الا على الوصف الذي لم يبلغ الى ذلك
لانه درجة النبوة اعلى من درجة الصديقية اجماعا وكل نبي صديق وليس كل صديق

نليتا وبعض الاولة الذين قالوا على ان موسى والخضر عليهما السلام ثلثت لهما
وقيل استبعاد اضعف العالم وقوع الخوارق على امثاله وليعلم ان قضاب كثيرة استقاضي وقوعها
للصحابة رضي الله عنهم كقضية سارية رضي الله عنه في قوله على المنبر يا سارية الجبل
ونحوه لما ذكروه وجوابه ولو سلم فليس من التابعين وتابعيهم فمثله عند ذوي البصائر
ومن وقف على كتب مناقبهم كتاب الحلية وامثاله اطلع على كثير من ذلك ولم تزل تقع للاولياء
الى الان والى قيام الساعة **مسئلة** اذا مضى بالي امتي على العافية الى المرابطة
بالمهملة اي حبسه وهو غفلة بلا يعلم احد من جنود الله اي الا من وقف الشيء عليه كالفقير
والمجبور وكلوبس الغني رضي الله عنهم اجمعين **مسئلة** ومن المستحيل
العقلي اكتساب النبوة والرسالة اذ صفة كهذه من المعلومات تتعلق خطاب
الله تعالى بالعبد على وجه الابتداء له وهو الارسال وكذلك الله سبحانه ازلي وتتعلق خطابه
تعالى على التحقيق ازلي والازلي محال اكتسابه على القطع وايضا فالمتعلق ليس بوجود
في محل العبد والمكتسب حقيقته ما وجد في محل العبد ولذا عليه فرع حادثة
كما تقرر في بيانه فخرج من ذلك النبوة والرسالة فيستحيل اكتسابهما وهو المطلوب
وغاية الغالبين ولو عبد الله الخ فمن المستحيل ان يكون غالبا فاقيا في محله والنبوة
والرسالة اعني اذا قيل له قائل لم قال تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وقال
انهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم ونحن علقت العلامة غلطا
عظيما ونحو من جملة كبوهم كصاحب رسائل اخوان الصفا وغيره منهم حيث قالوا ان
الانبياء والرسل عليهم السلام وضعوا تلك النواميس من قبل انفسهم مصالح
للخلق وكانت خفايا من كنز الوجه وكنز الباطل بما في مناه بيانه وهي كفالة من انه
امر ترك للخلق على اهوائهم وافعالهم والعادات وعلى النبوات والرسالات ولو كان ما قالوه حقا
لوضع كل واحد منا نواميس على الامر الرئيسي والاعصار وكل الحوائج والاقطار وكيفيات
كيميات وانما كل اختصاصات الكتبية وامور ربانية يختص بها من يشاء فاحفظوا
الجواب نفس المسئلة وكان خطاؤهم كنز البواعث احاطنا بعونه تعالى من الضلال والزلات
وسئله تعالى ان يتم علينا نعمة الاسلام والايمان ويوزعنا شكر ذلك انه جواد كريم
مسئلة من قول بيان الاولة على توحيد الله سبحانه وبيان لله سبحانه تعبد عباده

كونه ملكه عليهم بلا شبهة وجه تخلف للناجي عن العالم انها خلقه تعالى باذن الناجي عن
ذلك بعض منه مبلغ عن فضل خلقه سبحانه واعماله وعلمهم وان فيه ثوابه بفضل اذ خلقهم
وخلق اعمالهم بفضل وقوله ذلك بفضل وان الله سبحانه جعل اعمالهم علامات عما شاء
مما اخبر عنه من الثواب والعقاب بعدل اما الفضل فهو الكثير الغطيف **مسئلة**
ومنها الجواب ان بناء العالم تقرر عقلي اذ نحو الخزف يلزم وقبول قوته التاليف وقبول
منافاة التشاقبض والرابع عاد ذلك اذ التركيب اولا عقلي واجب عليه سبحانه لما
تقرر بيانه وكذلك نصب ثواب عليه او عقاب اذ لم يتقرر في نحو ملكه عليهم والجامع وضع
جاني ربه وهو دليل عقلي جواز نسخ الاحكام الشرعية دون استحالة وقوعها **مسئلة**
والعقل المقتضي لنصب الثواب والعقاب على افعال العباد دون وكم هو الذي ينقسم الى
ثلاثة اقسام حسي ضروري ومنه ما في الخطاب به نحو اضمر وخبر مشروط بشرط وخبر
يحتمل التخصيص بالعقل المقتضي لنصب الثواب على العمل والتجسيم وعمل والمقتضي لنصب
العقاب جسم وعبر او زجر او تحذير او تخويف باذا وارد فمن ان الخبر ان وتليين منهما
احد الوجهين من تقبيح شيء او تثبيته هما على اذ لا يليق منهما ذلك وهو الفصل
المحتمل بقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار
وقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم بالاية الاولى على الاجماع
وسواه الشيعة اشتمال المواريث بل الامر من حيث يتبين بل مجملة الاية على اذ لا
اجماعا والاية الثانية اذ كان العصيان مبيحا لعقوبة ما به عقل علم ايضا من مواريث
الشيعة والاجماع بتنفيذ غزو الوعيد على التايس من حيث اجماعا وعلى اذ لا من الدين
ضرورة وان كان العصيان موز الشيء بالله سبحانه اذ محتملا ما ينافي العالم
لسان شرع لعلمنا هنا كلهم في بعضهم من جعله حيث اقاما والعام محتمل التخصيص العالم
شرع مخصصه من اقتاء ويعني بادوز اذ لا من شيء بل يتناول الجنس نفس الاولى البعض
واذ اختلف ما في العموم وعلى كنز اجوبة ساير الاباطيل المدعاة للعموم وكنز الحق
من كتب شيخنا ابي الحسن الاشعري رحمه الله ومنهم من قال انه في اصل اللسان الجمع الذي
الوعيد محمول على التخيير والتخويف على الجنس والقطع بالمتكلم به خبر تضمن
تمثيل مقتضاه وعلى كنز انباء عن الغيب عليهم تم جوابا بالعفو وهو ايضا جوز بالكتاب

قال الشارح رحمه

ولغة وازاوعن ته اووعن ته لمخلب الطائر ونحوه وتخبيل موضع

والغين والنون بلسان العرب والرجز والتخويف حاصل بالوعيد الشيخ ووقوع الخوف به مشروط بالمشيئة الا ان الاستثناء الشيخ ونص على نفي عمه انه وهو الشيء ط مشيئة الموالاة ولله سبحانه مشيئة في غفران ما دون ذلك لمن يشاء وهو آية للجمع بين الآية وكقوله ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اجل ذكر من المشيئة في غفران بعض الذنوب وتخصيصه لعموم قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله تعالى ومن يعمل سيئة يجز الا مثلها وامثال ذلك مما خرجت عن الاحصاء عن المخلب عن شيخنا رحمه الله وطائفة من العلماء وخرجت عند ذلك عن ذكر اخر منهم لانه وقوع الخبر من حيث هو هو لا يستلزم وقوع المخبر به ولو لم يقع له تخصيص ولا استثناء فيه شيء صوعاذ لك مشيء الوعيد في اصل الوضع عند هم لا يدعا الخلف فيه ولم يغيه الشيخ في هذه المسئلة اوجد ثمانية اقوال طعنه بالنزاع مسئلة وما اورده عمر بن عبيد الغزي عال عمر وابن العلاء الحسنة بالمناقشة الشيخ في هذه المسئلة لما قال الامام ابو عمر والذي لم يتمل هو لعيس وانس البيت المتقدمة الذكر وقال له عمر بن عبد الغني الغزي يملزمك ان تقضي دينا مخلفا اذا اداد اوانس غير واجد ذلك الا بوجوم في الحقيقة وليس بكذب اذ لم يتمل بالكذب وتسبيحات الله سبحانه مسئلة اخرى من باب ما اي يمتنع فيه ما يصح او يوهم في حقه تعالى ما لا يجوز بل من باب التسميات من باب المعاني الا تراني اقول في قوله تعالى والله يحيي الماكن ولا يجوز اجماعا ان يسمى الله سبحانه ماكرا او ساخرا او مستهزئا من قوله تعالى سخر الله منهم وكل امره تعالى الله يستهزئ بهم ما كل المعتزلة قوم لا يعقلون

مخلب

وقول الشاعر المجيء الاعمى بعض من كتب الشيخ الا مشيء في هذه المسئلة والا لو كان الوعيد محمولا تقريرا وقد صرح بالخلاف فيه وقد سمى العرب نفسه مخلفا وكان حتما وكان من مخلب فيه مخلب ظنا ناشئا من العموم او ظاهرا عن التنفيس وقد يضم معه الحجة الا ان يشفع فيه شافع او الا ان يخلو الله تعالى عنه فضل تنفيس وكل هذا يرجع الى محمل عليه مسئلة وما يرد من تنفيذ الوعيد في طائفة من عصاة هذه الامة لما قالت المعتزلة من ورود مجيء الوعيد والكن لما علم من احاديث الشفاعة المتواترة يجيء جميع

من النار ومعلوم انهم لو لم يدخلوها لما اعقبهم خروجهم منها ولو لم يكونوا موعدين لما خرجوا منها مسئلة وما في النار احق من مرتكب الكبائر بالايمان بالثبور وبكليه للاجماع المنعقد عاذ لك قبل خلق الغزية والاحاديث المتواترة في ذلك ومنها احاديث الشفاعة وهي ايضا متواترة بلينا مسئلة والشفاعة من الجائزات ايضا عقلا ومنكر جواز ذلك مشفاه من الملة ووردت بثبوتها في المعاد ادلة سمعية قطعية كالاجماع وهي آثار متواترة وهي ما ورد في شفاعة نبينا محمل صلى الله عليه من الاحاديث بوجب الايمان بكل لما علم له عليه السلام شفاعات متقررة في الاذهان منها عامة ومنها خاصة عما ورد ت به الآثار فيشفع عليه السلام في تعجيل الحساب وفي السلامة من الصراط وفي رفع الدرجات وفي شفاعة في اخراج من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه ولو مرة واحدة من عمره ومات عاذ لك من نار جهنم كما ذ لك متواتر مسئلة وليس في ثبوت الشفاعة اغراء بالذنوب كما توهمته المعتزلة وكان من الشفاعات الشفاعة لاهل الجنة في دخولها بغير حساب مسئلة وما بقي من النار بعد ان يخرج منها اهل التوحيد ولا محاباة بين العمال والرسل عاذ لك جواز ان العمال اعم اغراضا والاعم اغراضا يلتفت مضاة على الاكمل الا ابهال ثواب ولا عقاب ملبس موهم يقضا ان يسوي الكل ثواب كل او لا عقاب كل او كل المعلوم على الضرورة وانما ذلك للشيء عما تقرع بيانه في مسئلة التكفير والتفسيق قبل بهوه وبعلم الله وقال قبلي ان الحسنات يذهبن السيئات مسئلة ثم اوهم بالايمان بعهود اخلاق وعد تعلق المقطوع بوصول صاحبه وابديته وان اصحاب ايمانه مخالفة لما دون الشرك بهو المشيئة كما تقدم بيانه فان عوقب بها ولم يعف عنه ابتداء وشفاعة قبل دخول النار وبالايمان تقتضي عفابه قبل دخول الجنة بالايمان وانتفاء دخول الجنة قبل دخول النار للاجماع المنعقد على ان من دخل الجنة لم يخرج منها ابدا مسئلة

ع المعاقب بها دون الشرك لما بين من حتى وجه من النار بشفاعة نبينا محمل صلى الله عليه وسلم كما في احاديث الشفاعة متواترة فقضية ما تقدم من الاشارة الاذلة وهو الصحيح حتى لا يبقى في النار الا من حبسه القرآن وهو قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به مسئلة والايمان كهو تصديق القلب بالله سبحانه وورسوله وما جاء به

نعم العقاد والاستدلال فيفي على وضعه باللغة بل الايمان اشد لان والاستدلال ليس بمحل
الايمان بل الاستدلال اعم والاصل عدم النقل الشرع لم اطلع الوضع حتى يدل عليه الدليل وايضا
الايمان في محله الالهي حقيقة في المعقول ثوابا وعقابا بالشرع المنقول **مسئلة**
والاستدلال مشروط فبقوله شيء عاما فالايمان والصحة انما توجب الحكم لو قامت حجة فاقر به
الايمان وهو موجود والا فصحا الزنديق الكبير وهو خلاف الاجماع وليس بفضل له ولكنا
فان يقع اجتماعهما فيقع مومنا عاصيا ومن قال رفع حكم الايمان لاجل وجود العصيان معه
مقبول بتفيض قوله فلا يجوز انفصاله فلاجل كفر النكتة المعلومة حقيقة وشيء منه
لم يكفر احد من اهل القبلة **مسئلة** والايمان بالغير واجب مني عاما والغير
ارادة الله تعالى المتعلقة به اذ استغرق معاني الامور لما قام من قاطع
دليل الافتقار الممكنات الى ارادة الخصوص لبعضها بدلا من بعض مع تلك الامارة لو
كانت حادثة لافتقرت الى ارادة اخرى محدثة لتتابا الوجود دليلا من الدور والزم
التسلسل وهو محال فوجب قدم الارادة الربانية وهو الغير السابق من عمي خلافا
والعلم الغير شامل متعلق بذلك كله **مسئلة** والغير كموصوف تغيير افعال
نفسه لنفسه من حي اوشيء وبني ذلك على ان من اثبته له بموجب الاول ما علم
من الصانع بسمات العجز من يصوغ ويلاحظ من صاغ له والذات انه اشتهر
بالشيء اجماعا وخالف الغير ان واكد بث هو المستحق لان له الزم دون الموافق
لمنابه اثبات الغير له سبحانه **مسئلة** ومن الايمانيات التي تتعلق بها الغير
الاجال فلا ينفض شيئا من ذلك لما ونهى عما فرق بجانه من اجل جميع
من خلق الفضاء من حيوان او جماد اذ كل ذلك راجع للتعلق والتخصيص
باحد الجائزين بوجوبه كونه متعلقا بالارادة الغيبية فلا تتأثر بالشيء من
ذلك الا ان كل مراد من ذلك مشروط بالعلم العزيم والعلم لا يتبعض ومن
الاجال ما يجاوزه كما عم سببه ومنكما فان زيفا وقع عن سببه وذلك الاسباب
من جملة المقدورات كالاجال **مسئلة** ومن ذلك الارزاق عما تقوم بيانه وبقاء
الاجال فالدال من الجائز الرزق كموما ووقع الانتفاع به وان لم يكن
ملكا للمنتفع به كما في البهائم مرزوقة انتفاعا وان كانت غير مالكة

مسئلة

مسئلة والاشعار انما من جملة المقدورات كالاثمان من جملة الجائزات فلا بد
لها من مخصص اليه من الافتقار الى المخصص وموجب الاشعار الى ما قاله السبحانه
في الخلوص من الوعثة عن الشيء او الوعثة والخلاء له وليس ذلك بما جمع الى كثير
وما قالته الاوائل من الخلو فيرد له ان المشاهدة تبطل ذلك وفوق ما كذا به
ومن الجائزات ان جميع السمعيات عما ورد عليه الشرع يجوز ذلك الحشر
والنشر وعذاب القبر وسؤال منكر ونكير والصراط والميزان والحوض والشفاعة
وخلق الجنة والنار والخلود الابدي فيهما بعد خروج من يخرج من النار
بالشفاعة ومنكر جواز شيء من ذلك من الامور عما ورد عليه الشرع فقد
تسفها معاملته فلما علم جوازها عقلا فلذلك جميعها جاء العقل اجمع الطارق
الموهم بالمحالات عن وقوعه اخبار لا يحتمل التاويل اذ له معارض يعارض صحة
وقوع شيء من ذلك كله فوجب الايمان بجميع ذلك عما ورد به الشرع عنه
صلى الله عليه وسلم كونه حشرا حقيقيا ومنكر شيء من ذلك لكن الجنس الصرف
عما ان كان جوازا **مسئلة** ومن الجائزات ان نصب امام يقوم بامامة الدين
الخوف والرهب بالجيوش والجهاد وقطع اهل البغي والفساد وتنفيذ
احكام الشرع وما علم جوازه لما عقله ومن انكر ذلك سفهت معاملته ايضا
شرع فقد علم ايضا ان اهل الجائزات من العقلاء يعلم انه يفعله انه يفعله ثوابا وانه يتركه
عقابا له من جهة الشرع وكذا سائر الاحكام التكليفية **مسئلة**
شرع وجوب نصب الامام معلوم باجماع الامة قبل خلو الايام وجميع عينة المتكفين
لوجوب نصب الامام **مسئلة** ونصبه من فروض الكفايات اذا قام
به بعض الامة سقط عن الباقين اذا لم يجز اقامة امامين **مسئلة**
وثبوت الامامة ومن ثبتت له طرق فان العمدة من الشارع والاستفاضة والشورى
بعد وفاته او ما يقوم مقامه وفاته من عزل نافع عزل الامام بما نصب له من
عدم العقل والردة عن الدين وعدم شيء من شروط الامامة وعما عشية
نظمها الواحي في قوله

ومن طعن قبح للامامة العقل والعلم والاستقامة

والشجاع والبصير والكليل والمبرز للامور والاقرام

ومنه ع اما له نصب وان يكون نموذجا مع الشبه

والاسلام داخل فيما ذكر من الاستقامة بفعل الامام من السمع والبصر كونه مسئلة وقيل

امامة الصحابة رضي الله عنهم اجمعين بالوجهين واستوت فيهم جميع الشروط

على الكمال والصفات مسئلة ثبتت امامة ابي بكر الصديق رضي الله عنه بالشورى

اذ لم يكن عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نص على احد ولا اجماع

من الصحابة رضي الله عنهم كما نعلم اتى الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلما

بمثل كثرة الاهم العظيم وكتب غابة ما علمنا عنهم يوم السقيفة حتى قال قائل

الانصار منا امير ومنكم امير فرجعوا فتوفي الله سبحانه الى جنابه ابا بكر رضي

الله عنهم وهو ما ذكرناه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انا نحن الامرا

وانتم الوزراء وقصة يوم السقيفة متواترة ووقوع الامامة سويت

على الوجوه اجماعا منهم اذ لم يطعنوا على ان اهل بيعة من ما بين مبايع وراض

ترجح امامة امام تقوى بكلمتهم الامة وتتفق الامة بكلمتهم الى

جواز امامة الامام واجبة ثم ثبت انعقادها بالشورى اجماعا لفعل

النص اجماعا في حيثي اجماعا وفضلهم اجماعا منهم على ان كونا افضلهم

وفي اعمال الصحابة رضي الله عنهم الاستدلال بالافضلية بقولهم قدمه نبينا رضي

الله عنهم رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا افلا نرضاه لدنيانا اعنوا بالنقديم على الله عليه وسلم له في الصلاة بهم مع ما فيها من

احسن سيرة فتح سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم الموبئة بالعصمة

مسئلة ثم ثبتت امامة عمر رضي الله عنه وذلك من جملة احكام

ابي بكر رضي الله عنه التي يجب الاقتداء به فيها وامضاء حكمه وكان جوابه

لطلحة في القضية المشهورة انى اله قد ولت عليهم خير اهلها وكان من حسن

سيرة عمر رضي الله عنه ما ملأ الرواوين وفتح الله سبحانه على يديه الامصار

وانتشر الدين في الاقطار مسئلة ثم قيل كما عمر رضي الله عنه شورا

في افضل من بقي من الصحابة وقيل الستة باب العشرة وجعل النظر في

ذلك الى عبد الرحمن عوف وطلب علي رضي الله عنه على التزام الحكم بسنة

الشيخين عاما ذكره ابو الفضل ابو علي محمد الجبائي في الصراة فالمعتمد على ما

ذكره التقليد وما قيل قبوله لها على التقليد فانه على ان الامام لا يصح ان يكون اماما

حتى الا ان يكون مجتهدا فان كتب عبد الرحمن عوف الى عثمان وعرض عليه

وطلبه قبوله فاذا هو بأمر قبالهم بما شرطوا وذكر له التزام سنة الشيخين

رضي الله عنهما فبلها عثمان رضي الله عنه على التزام ذلك ولم يعهم التقليل

بل بما ان من جملة سنة الشيخين ان تكون الامامة بعهد او اختيار المعهود

يصير الوجود ما سبق به العلم القديم من العلو وان الله سبحانه قال وعد الله الذين

امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم فذكر

المعهود الى ان المقصود بالاية الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا فصل

على قبل عثمان وبعد عثمان عمي والاول صرف وجه الخلافة عما حسب

ان تكون اجماعا على ملازمة السنة ما استطاع والاقتداء بمن قبله مسئلة

ثم قتل عثمان رضي الله عنه يوم الدار شهيدا او انقضى حميد او تولى قتله قوم

من اهل البغي والظلم ولم يثبت موجب قتله ولا لقتله اجماعا من علماء الامة

ثم دامت نار الفتنة بالمدينة بعد قتله فوقع الله سبحانه ذلك بليته على رضي الله

عنه بانفاق على اكمل الشروط المعهود له والعائد من اهل الشورى بوصيل

مسئلة ثم حمى ما قدر من حروب وما صفين وذلك كله مبني على الاجتهاد

من الجانبين والتحقيق ان كل مجتهد في مسائل الاجتهاد وفي مسائل وقوع الشبهة

صيبه اما حاكم فمن الجانبين بما اراه الله اذا حكم به اجماعا وان اجمع الامة على الحكم

على ان الله سبحانه وتعالى اراد الله ان الامة محفوظة من الخطأ لقوله عليه

السلام لا تجتمع امتي على ضلالة وما ذاك الا ان الحادثة فور ما تنبطت بان اجتهد الفقهي

لا يتفقون على القضاء بالظنية بل يختلفون في ذلك عادة فاذا ادى قوا

علمان ذلك الدليل قاطع فان عندهم او جب اجماعهم وظن عاد يدم الشرع

الاجماع تاخير قتل قتلة عثمان اذ لم يتمكن اذ ذاك من تحصيل قتلهم لتلاطم

امواج نار الفتنة وظن معاوية رضي الله عنه ان تحصيل قتلهم راجح ليلا يوقوا

ثم على ايضا ما وقعوا بعثمان وكل واحد منهم مصيب باجتهاده ومن اعلم ان ما
يقع من مقاتلة الصحابة رضي الله عنهم وبعضهم وتكفيره لبعض وهجر بعضهم
وحسد مصادمتهم بالكلام ما تشتجر بينهم واجب عليك ومنزله بل لا علم فيه ان الكف
عن ذلك عليك واجب والرد على من فوض اضلال اللقى رضي عنهم كما لروافض والخوارج
والشيعة غلبة ثم مسئلة ويجوز خلع الامام بعد العقد له لا بعزل من
مقرشط من وجوه وهل هي يجب عزله بها اللزوم كالعقد او لا مسئلة
والصمم والبكم والعمى والعرج عما تنفير الاحداث بعض شيء من ذلك من وجوه الكمال
كالعزلة والغباء والفتنة ان مثل هذه الامور شرط او بان ظهر اخذ او ظن ذلك
فلم يوجد من الله عز وجل سبحانه صلاحه وكفايته لنا لو اخذنا به خلعه اثرنا
فتنة عظيمة لا تكاد تنفك بعض المزايا فيكون من الله تعالى بدرء مصالح يسيرة
فصرا بان الضرر المتوقع في الخلع والابقاء اعظم من الذي وان من وقع له
المزية المعقود مسئلة ولا يجوز ان يخلع نفسه من غير وجود ما
الذي ذكرنا بل اعمالا لرأي ذلك مصلحة لنفسه وللمسلمين ويقول للناس انظروا لانفسكم
كما فعله الحسن على رضي الله عنهما لما رأى ذلك من المصلحة بعد خلافة
ستة اشهر على ما شوه الصحة وانما قول ابي بكر افيلوني فقال لهم والله ما فلنا لكم
فذلك محمول على انه لما استقدم بالبيعة او ان الاجماع وقع على ان الحق عنه مرايم
انه فل استقيم فهو من باب تقديم مفاسد الواغيز ولو عزم لبقي خلعه
لنفسه كما فعله الحسن وغيره من افاضل الامة مسئلة وعزلها بالاشهاد
كحسم الفتنة وافراغ لزوم البيعة مسئلة واتفاق الامة على
الخلع كما ملكت العقد فان الولي مع النكاح له العقد وليس له الحل شرعا
وذلك مجمع عليه فعلى هذا لو عزل نفسه ثم زال العذر ما تقرر من الغناء بقيامه
او هو هل للامة بلى الامر عزله لما يخشى على حفظ الدين وحماية المسلمين
الحسن رضي الله عنه بعد صحة بيعته ولكنه انما مسئلة ولو تعذر وقوع
العقد الا ما شيء بالامة لم ان تعقد له او ما زوقع التسامح في الزمان كانت
لم يا يجب اتفق الناس بان وقع التسامح في كل وجه ما وجب خلعهما اذ ليس احدهما

بالخلع باولى من الثاني ولا يصح بقاؤهما فقال الاجماع المنعقد على ان الامام لا يكون
الا واحدا فلم يكن الا خلعهما وينظر المسلمون لانفسهم بعد ذلك وانما يتحمل عليه ما
افضى اليه الحكم من الوجه وراي موسى الاشعري رضي الله عنه ان الذي عليه هو الذي يختاره الناس
لانفسهم بعد خلع الائمين وكان ما قرره الله تعالى ان يكون مسئلة
المفضل في العلوم انما هو بحسب ما قرره الله تعالى للعالم وصفا بما تقرر من مسائل الجواهر
والاعراض وصفات انفسها وقد لما لشاء الاغراض لمعقولياتها وكذلك جميع
المعلومات بعلم الله الازلي الذاتي ليس الا لله سبحانه وجوه تفضيل الشيء
سبحانه لبعض المعلوم فيرجع بعضها الى العظم فالاعظم هو الذي علم ان ذلك
الا بالجمع الشيء او ما في موضوع مقام ذلك من فواتح الاحوال مسئلة
وقد اجتمعت الامة على افضل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع البشر
واما الخلاف في التفضيل بين الانبياء عليهم السلام والملائكة عليهم
السلام والملائكة على البشر فالذي عليه اهل السنة على تفضيل الانبياء لقوله تعالى ان الله اصطفى ادم
ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين والملائكة داخلون في العالمين بمقتضى لسان
العرب والضرورة للتداول وجوب اعتقاد مقتضى الدليل وكثير من الآيات
والاحاديث دال على ذلك الا التي يجوز ان الملائكة مدح معصوما بفواتح التفضيل
ولذا قال ابليس عن ادم بالسجود اراءيتك هذا الذي كرمت علي بانه ما يدل على ذلك وذكر
القاضي رحمه الله في المسايرة اجماع الامة على تفضيل نبينا هو حي الخلق والخليفة
والاصح في التاويل ما عارضها من كون الزمان بالسيد وتبلتها فوجب اعتقاد مقتضاها
وتاويل ما عدا ذلك مما يعارضها مسئلة وقد علم ان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
افضل الانبياء اجماع الانبياء عليهم السلام افضل عن سواهم
من الصحابة اجماعا ايضا فالاولى بالخلافة الاولى بدرجة النبي اجماع الصحابة رضي
الله عنهم افضل من بعدهم اجماعا وافضل الصحابة الخلفاء الاربعة ابو بكر
اجماعا ثم عمر اجماعا ثم اختلف العلماء رضي الله عنهم فالذي ذهب اليه
من ذهب البعض عثمان حسبما تقدم في تاليهم في الخلافة وان الصحابة رضي الله عنهم
رضوا الامر كل له وكانوا لما اختارهم الله لصحبة نبيه وما رضي بهم عن الخوارج

الجزء
١ الخطبة
٨ الفاتحة
١٣ ١ البقرة
١٧ ٢ ال عمران
٩٥ ٣ النساء
١٢١ ٤ المائدة
١٣٩ ٥ الانعام
١٥٥ ٦ الاعراف
١٧٦ ٧ الانفال
١٧٦ ٨ التوبة

ومن العلماء من ذهب إلى الوقف وتخليج الظنون بين عثمان وعلي رضي الله عنهما
لأجل تعارض الروايات وتقابل الغرائب **مسئلة** وحيث جمع الصحابة رضي
الله عنهم فرض لنا الله سبحانه عليهم وتركيته جميعهم قال الله تعالى **محمد**
رسول الله والذين معه أشداء على الكفار الآية إلى ما سوى ذلك من الآية من
الآيات الدالة على عظم فضلهم وعلو مقامهم عند الله تعالى وكل المكثر
من الأحاديث المتواترة والآثار المتضافرة في التعاذل والتحامل لله تعالى

العلم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم تسليما

كمل الجزء الأول ويليه إن شاء الله
كتاب النساء
ما أودعه الله تعالى
من أسرار
بتفسير

للكتاب العزيز مع ترجمة بالألفاظ الفيفلية

ليرجع إليها عند الحاجة في جميع مسايل
الكتاب جعلتها معزمة لله ولينتفع
بها من فضل الله
والحمد لله كثيرا

ركع

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الجزء الأول من كتاب التمييز

لما تمم من التكوين

جعل الله سبحانه مقدم على كل أمر ديني بتأليف

فاتحة له يتم الكتاب المتقال في الغرض والمجال

والفرق والكمال المسبح له من في السموات والأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال خالق الأعمال ومقدر الآجال والمبدي عجب صنعه في التوفيق بأمر المقال وصالح الأعمال وجب له الوجوه وشمل عباده بالكرم العميم والجود واليه انتفار جميع الممكنات وهو الموصوف بسبحانه بجميع محامل الصفات المنزه عن جميع النقايص والآفات المنزه عن مشاركة احد في خلق شيء من المخلوقات المتعالي عن التقييد بالزمان والكيفيات والمكان والتغيرات والكمية والهيئات وجميع الهمات والجهات عز كل وجه دعا على حدوث الحادثات المنفرد بالقدرة القاهر على الارادة النافذ في الباهر والعلم المحيط بجميع المعلومات الذي لا يشغله شأن عن شأن من الكائنات سبحان مختبع صنوعاته ومخصصها بما اراد وشكر ذلك بانه سبحانه الحي السميع البصير المريد لجميع المدركات المتكلم العالم بدقايق المسلمات رحمة للعالمين وابرهم بقواطع البراهين وختمهم بسبيل الاولين والآخرين وافضل جميع المخلوقين المخصوص عند باعلى المقامات وارفع الدرجات اللهم صل عليه وعلى آله واعوانه وانصاره واتباعه صلاة من افضل الصلوات وحيه وايامه بافضل التحيات انك ولي الخير المجيب الدعوات اما بعد فان كتاب الله سبحانه هو

نعم الذخيرة للوثق والمعجم بعض علومه ومعانيه من المخلوق في غاية العجز فكل عارف بأي نوع كان من العلوم من بحار المحيطة يغترف ومن انفسح المتكلمون الى تقسيمه الى مسالم على الجهالة والى منحرف وكان الزمخشري ممن تكلم على تفسيره بمزج الانشاء اللغوية والنكت اللغوية باداء اعني العالية ومفاصل مخالفة للفواعل السنية ومن طالع كلامه يعني متكون من علم اصول الدين الذي هو الحنيفة اصل كل العلوم حنيف على التقلد الى بالوقوع فيه من انواع السموم ولما رايت كثير الامر فتن في كثير من الناس اللغة هذا المجموع نصيحة للمسلمين وعناية للفواعل عقايد المسلمين

وسميته بكتاب التمييز
لما اودعه الزمخشري من الاعتزال
للكتاب العزيز

وفق كان قوالي وعمدة الله اتبر الكنوز التالية بعد من الله سبحانه بالعالم عالي ثم له الحمد وفق فرمت له مفوقة من علم اصول الدين محررة الحل الراجح واضحة المسالك مختصرة مجموعة من مقطعيات كلام المتقدمين من اهل الحق والمتاخرين ممن اراد الوقوف على مبادي علم التوحيد وطريقه على ما عليه معاقد عقايد اهل السنة وقوانينهم في التوحيد على الاشاعرة وفحوه كافية في بيان الحق والحمل عليه الكن فيما تقدم جلية قطعت لتقع الاشارة اليها ان شاء الله تعالى عن تكرار الزمخشري اعتني الله مع الايات ليلا يطول الكتاب بتكرار الذي عليه وذكر ما اعاذ الله من الزلات فنفتقر الى معونة الله سبحانه وتوفيقه

باب
ابتدا الرد على الزمخشري في مفاصل الاعتزالية
وذكر ادلته الغالبة للفواعل السنية

قول الزمخشري في اول تفسيره
الحمد لله

الذي انزل القرآن كلاما مولعا منظما منجما مفتتحا محتتما اصاب اليه الاصول والغايات صرح بمقصود الذي اشار اليه من القول بخلق القرآن وكسوه من كسبه من ذهب المعتزلة مقال وقالي الاصحاب مبتدا مبتدع وسمات منشب محتج

يخفى الذين انتحلوا وقالوا لله البدع والقبح وجنبه الاهواء والعجز انا لقول بخلق القرآن
بدعة في الاسلام وشنعا محدثا لم يقم ما عليه اجماع الامة وهو بشهادة استماع صوره الاية من القول
بل الامر ما يقتضي عن التطويل في بيانه لما حتى نال من المعتزلة عاذ الله ما قالوه كما حرم حنبل رضي الله
عنه في ثمن به على الله وما جرى من التجاءه في ذلك الوقت وتمسكه الى ان اقام
واحمر نصف الذي انتهى الامر فيه الى ان فتل على ذلك ولم يقبل فيها قطع راسه ليتلا وصله
سمعوا البلاد راسه فيقال لهم احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا امنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا
الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكذبين وما جرى لعبد العزيز الكناني
الحيل التي استتر مع حتى لم يصب الحق الذي ورده عليه في تلك المسئلة في المناظرة المشهورة
بينهما بحضرة المامون على ما تضمنه كتاب العبرة وفي المناظرة التي اودعت لبابها كتاب
الحجة بحضرة المناظرات التي عن قريب ان شاء الله تعالى على
وجه الاختصار فتتضمن الرد على القائلين بخلق القرآن وهو باطل فيه المسئلة العلم بان الكلام
الحقيقي الذي هو العقل القائم بالنفس صفة لذات الله تعالى مزية فائقة به وان الشيء يقع
سمعه فوقا وبحسن حصولها تتميز المعتزلة في ذلك يلزم العلم ببطلان القول بخلق القرآن
فلقائل ان يقول ما الذي حملك على ان ادعيت ان هذه الصفة لله تعالى كما ادعيت لله
الله سبحانه الحقيقة القائم بذاته بل الله تعالى مستحيلة محكوم العقل وان عنا خلوا العبارات عنه
التي تنسى في اثارة لتهما على القرآن ان الله هو الكلام القديم استنع اطلاق القول بخلق القرآن
لانه اطلاق يوهم خلق القرآن الذي هو صفة الله سبحانه القديمة لان اجماع الامة منعقد
على منع كل اطلاق يجيء بمنتج او يوهم ذلك فحكم يجب ان يقول القائل بالحروف مخلوقة
والا صوات مخلوقة واما ان يقول القرآن مخلوق ومخترع او مبتدع او منشا فبديهة العقل
عقلا وشرعا ان عنا خلوا الصفة القديمة واجماعا ان عنا خلوا العبارات عن القرآن ان ما يقتضي
اطلاقه لما مر في الاجماع الذي من مناقب بيان منعقد الاجماع بانا بيان المعتزلتين وبيان الاولى
وهو ان الكلام الحقيقي الذي هو العقل القائم بالنفس الذي هو امر ونهي وخبر صفة لذات
الله سبحانه قديمة مقدم بقدم بيان ذلك في مقدمة من الكتاب وهي جميع عقلاء المسلمين بما
فيه شفاء للصدور وزيادة لنا بيان المقدمة الثانية وهو بيان تقسيم الشيء لما ذكر للعلم القديم
قد اتانا من مناقبه انه اوجب لله العقل موصوفا على كل ما كون الشيء جمعه عارفا وس

الملائمة الصحابة رضي الله عنهم ولم ينكر ذلك عليهم فكان ذلك اجماعا قاطعا في قضية
التحكيم حيث قال والله ما حكموا مخلوقا واذا حكمه الذين امر عا علم من اقوالهم ضرورة
من اشهر ما نقل عنهم رضي الله عنهم وما يجب عنهم عن الخوارج حتى قال الشافعي رحمه الله

مقالة العلماء ان علمنا ان علمنا لم يعم به دينه مخلوقا

اذا حكم القرآن وفدكا بتحكيم القرآن حتفا فيفا

اعلم الخاص بالكتاب والسنة والله يلهم التوفيقا

الى تمام الابيات المشهورة وفي بيتنا ايضا وجه الاستشفاء في ذكر التشبيه على
القول بالاستشفاء في ذلك اولا انه من الاشياء الرديئة على القول الاخر ما مضى عن اعادته هنا
فلما تخففت المؤن متاونة وجوه كلام النحو للفهم وانه يستقيم قوة افاما
وجب تحقق العلم بامتناع القول بخلق القرآن وهو المطلوب **وقوله**
استثناء بالا زائدة والعزم غلطا منه ان الذي تقول انني قلت انا بكر الا خصصته به
واستثنيت انا بكر الا خصصتها نفسه بذلك وهو الا صلاة واستعمل الا في المتميز المخصص
واما فهم التشبيه سبحانه وتعالى وما له وجل الله من واجبي والواجب لا يقبل في نفسه
نفسه به دون تعنيف واستثنى به عن تعنيف انه محال في حقه تعنيف واما الجائز والواجب يقبلان
ذلك العبارة ويلزم مطلق هذا اللفظة التناقض انه ان كان عالما بوجوه فهم الذي تقول
وبقاءه بكاتبه يقول اعلم شيء وان كان يعني عالم بذلك لم يجعل عطفهم بما يجب لله سبحانه وتعالى
ولما اوهم عن الاطلاق وسكانه صفات الله تقلى وهم جل وتعالى وكل لفظ موهم لما يستحيل على
الله سبحانه وفي حقه تعالى وهو ممنوع باجماع الامة كما تقدم بيانه مطلوب قال الزمخشري
سبحان من اسجد بالام ذليلة والعزم لحم اذ عنا بهذا الاطلاق اسجاده تعالى بالعزم عن كل ما
سواه ما فصره الزمخشري فمن اسجاده تعالى بالعزم عن كلامه عنه خلق القرآن
وانه عن الله سبحانه وقد اطلقنا قوله وقول شيخه المعتزلة حيث اعتقد انه الحق
واطلقنا وبسطنا الفوائد لهذه مقدمة الكتاب ويلزم ان كلام الله سبحانه صفة لذاته
وان صفاته قديمة ليست باغيار له سبحانه وهي يعقل ملتقدم من تعنيف ذلك مطلق
اشارته بالعقل بخلق القرآن ان الاصل تصحيحه بالعلم **وقوله**
ووسم كل سواه بالحروف والقديم اشارة منه ايضا بخلق القرآن واهل السنة يقولون

ان الفرق ان سوى الشيء فانه الاستواء هو الغني ومن بلغ الى صفاته تعالى ان ذلك ليس
باغيار له ويلتاده فيغنه الفهم عن ذكر الكتاب بل تتبعه اشارته ايضا الى القول
بخلق القرآن فهم كل شيء مفهوم عني الله تعالى وهو مخلوق فيقول هو جيد كلامه وان
كيس لفاعل الفراغ الخ فصل هذا القول في غلافه انه ليس بمسموع ولا عني الله سبحانه بلفظ
فان فصر تخلق العبارات والحروف والاصوات بفعل فلنا له اخلقات موجودة في هذا القول
المخلوق اما فسموهم بخلق الكلام القديم الذي هو صفة الله سبحانه الذي يسميه
قرآنا حقيقة وفعلا اجمعت الامة على منع كل لفظ موهم ما يستحيل على الله
سبحانه وفي حوزه بما يلتاده والثاني من حيث اعتقاد انه معنى يدل عليه الكلام
القديم واعتقاد ان الكلام الا العبارات والاصوات باطلات من حيث
اللفظ ومن حيث المعنى **وقوله** انشاء تصريح منه بخلق
القرآن وقد ابطلنا فمن اقوال القول بان **وقوله** على وجه كل زمان
وفي اي اعاد الشاني وفي كل مكان كل كلمة الا كلمات والكلمات يدوم بها ما تكيل
القول بخلق القرآن ذكر بطلانه اولم يفده شيء من تصريحه بل لم
الله ما تقدم من بيانه بطلا عليه وعلى شيعته وسماي القرآن فانه يليق بل لم
في النصر القول بان لله عز وجل استحالة حدوث صفات الله سبحانه القديم صفة
لذاته سبحانه بالي الدهر الثيفنية وعلم ايضا استحالة حدوثه وخلقه وعلم
ايضا تسميته قرآنا شيء عا وجب تاويل كل ما ورد من مثل هذه تقدم ما بانيهم
من ذكر من يعلم معرفة ويحتمل الذكر الحدوث اما عا العبارات المحدثة المعنى
عن الكلام القديم سبحانه القديم وقد قدمنا بيانا ان الشارع ان يطلق ما يحتاج
الى التاويل عا المتشابهات مما ليس لنا فحز ان نتكلف من تلقاء انفسنا او يحمل ذلك
عا ان فصح به الرسول عليه السلام نفسه تلوا عليه ايات الله صيلتها
والتاويل يجب لاجل الضرورة الموجبة لذلك وقد بينا ذلك وقد تقدم ذكر القرار
وقوله وذلك بحسب المصالح فلنا من مذهب المعتزلة القول بوجوب
رعاية الاصلح عا الله سبحانه وتعالى تعطل الله عن موهم علوا كبيرا ومن مذهب اهل
السنة ان الله سبحانه لا يجب عليه شيء فما يجب عليه ان يصلح وما يفعله وانما

يفعل

يفعل ما يشاء من ذلك سبحانه وتعالى فعل ما شاء ويختار ما يشاء لا معقب لحكمه ولا مزاحم
بأي شيء ويعلم من ذلك ان ما هو موجود من احكامه تعالى خلقه وقد تحرز بهذا من اعتقاد المعتزلة
بعض الاصلح وجوبا فان بحسب المصالح جوازا او تفضلا او وجوبا عليه تعالى لتخلص
كلامه من الاعتراض او الملامة القول وتركه لعمر الباب اعتراض منه مع ما علم من ذهبهم
من ذهبهم القول بوجوب ذلك لله عز وجل وعمة اهل الحق في هذه المسئلة وجهان
الاول علم من استحالة توجه الوجوب الى من يستحيل في حقه تعالى الله وهو
الموصوف بالعجز والثاني انه يتعرض لمن يجب عليه واجب الا من تركه تحصل الجزاء
من الموجب عليه والقدم الواجب الله تعالى بنا فض الاول اكد وشمل فان الموصوف بالقدم
يستحيل اتصافه بايجاد احد وثه وان اتصف الفاعل بالموجود المذكور وجوبا عقليا
لم يكن عقليا لكن يجب ان يتفاعل الفعل الى الفاعل ووجود الشيء عن وجود الشيء
وسواهم الاحكام العقلية الضرورية البديهية الا والتي عليها مبنى حقائق
المعلومات لزمه فمن العالم اذ يجب الا تفعل المصالح للمصلحة ازاء والفعل يفرم
العالم باطل وكبوا فان فصل له الموجود من الاحكام والعلائق العادية لزم منه
المحال العادية لزم منه المحال ايضا انه مبني عا ضرر عاجل لما يجب عا العطشان
ان يشرب الماء ليس مع عن نفسه ضرر العطش عاجل فنوله للضرر العاجل ومن اكله
في حوه واجب الوجود واكلما او المحال ايجاد المضرور ان المعلوم استحالا وروده
جميع اقسام الوجوه شيء عبا ان او عقليا ايقاد يا عا الله سبحانه وتعالى المطلوع
والوجه الذي لاهل الحق في بيان عزه المسئلة علم قطعا من وقوع نقيض غايته
المصلحة به الوجود ولو وجبت لما وقع نقيضها اتفاقا وتحقيقا ان الواجب
ما ارتفع نقيضه عا اي وجه فمن الوجوب من اي وجه الثلاثة المتقدمة الزكي
وبيان وقوع نقيض هذه الوجوه تحقق وقوعها لما كانوا سمعت بين الشيخ ابي
الحسن الاشعري شيخ اهل السنة والجبل وشيخ المعتزلة حيث قال له
الشيخ ابو الحسن ما الحكم في الاحوة عا ما تقوله المعتزلة من وجوب رعاية
الاصلح للمخلوق اخوة ثلاثة مات احدهم مومنا والاخ كافرا والثالث طفلا
صغيرا دون البلوغ قال اما المومن فيجب الدرجات واما الكافر فيجب الدركات فيقول

النار واما الطفل من اهل فقال له ابو الحسن ما قال الطفل يا غلام رفعت درجة هذا
المولود على درجة والديه حتى اقلع عاحتلم ويكون مسلما بالغ ومسلمة البتة فما تقول انت
يجانه لو علمت انك لو بلغت لكنت مثل والديك صالحا فتنجيه الصغير لهذا تركني فقال له
فقال له ابو الحسن يقول الكبير اني لم اخ وبناء على اهل الدركات الهاوية فالفتا
فقد علمت ايضا منا انه اذا بلغنا كنا مثل والدينا اذا عيت لنا الحالة فما منشأ جواب الصغير
قبل بلوغنا وكنا بعد بلوغنا ان الحالة لنا ما تقطع الجواب ولم يحر جوابا عن المناظرة
اذ احكام في الاخرى يا تعالى عز ان تتوزن بميزان العقل او علم بها ايضا
انه قد وقع في الوجود ما ليس معلوما لله على بعض المكلفين فلو كانت الحكمة رعاية
المصلحة لزم خروج حكم الخلق عن الحكمة وهو محال والقول به كفر صراح بالاجماع
وباطل بالبرهان العقلي فلما بطل بهذا ان تكون حكمته سبحانه هي رعاية المصلحة
ثبت ان حكمته تعالى علمه الذي به احكم ايجاد ما تعلق علمه ووقوعا وقوله الحق
محكم في حقه تعالى يعني محكم للمصنوعات انه تعالى موصوف بالعلم والاحكام من متعلقات
العلم وقوله تعالى ان ربك حكيم عليم اي حكيم لمصنوعاته انه عليم بها وعليم فيه عموم
في التعلق لان العلم يتعلق بالمصنوعات وبالمحال وقد جمع حكيما ايضا
الحكم بين عباده واذا رجع الى الاحكام بمعنى ان شيئا من مصنوعاته لم يخرج له
عن حكمه تعالى وارادته وقدرته سواء كان الخلو فيه مصلحة او مفسدة لم يخرج له
وقوعه ايضا خروج له عن تعلق صفاته سبحانه واصل الاستغراق والحكمة من الجمع
قال الشاعي

• ابني حنيفة احكموا سفهاءكم • اني اخاف عليكم ان اغضبا •

اي امنعوا سفهاءكم وفول حسان بن ثابت رضي الله عنه

• يغشون بالغوغاء من هجانا • ونضرب حين تختلط الدماء •

اي يمتنع فليست الحكمة في حقه تعالى رعاية المصلحة والا لزم خروجه تعالى عن الحكمة لما
قد مناه بيانه وهو محال فبطل قول المعتزلة بان الله تعالى فاعل مختار في افعاله
وجه اجمال او البعض من الله سبحانه على وجه عليه تعالى الله عن ذلك جاز ان صلح
بفضله وان ما فعل واهل الطبقة الاولى هم جميع المخلوقات ملكه قال الله سبحانه ان اراد ان

صالح المسلمين من مؤمن وامة ومن في الارض جميعا ولم يشأ لهم الشقوة والارض وقوله
فلم يتصل الا تبيان بجواز به يفي الفي ان في جميع كلامه هذا اشارة الى العقل بالصرفة ونفوذ
اعتقاد اولئك الى ان عند المعتزلة ان وجه اعجاز القرآن صرف هو اجمع العرب عن النصب لمعارضته
ولو لم تصرفهم واعجزهم كان من معقول وراتهم معارضته وصرفهم واعجزهم عنه خارق للعادة
وبه وقعت الرسالة على صاحب الرسول عليه السلام بالغي ان وبلغانه وفصاحته وما تضمنه
من وجوه الاعجاز وهذا اغلاط عظيم منهم في الحقائق وفي مخالفة اجماع الامة ونصوص الغي ان
لان الاجماع بقل انعقد على ان القرآن كلام الله المخلوق وهو ما علم فصفات الله
تعالى وسبحانه على قول انقضت الآن ولم يقل احد على معارضته فدل ذلك انكلمات مبرئة
مع ما علم من توفر دواعي من دلائل المعارضة عاد مع العلم لم عن نفسه وعن ماله وابنائه
وولده ونسبه وعشيرة اباه واجداده ثم انهم قد علموا انهم من سطوة اللغة التي العرب ثم
واستعملوا البكاء الاجاج المرسلة في حروبهم ورجوعهم من الحتوف الى منازل العز
فلولا القدرة الالهية والمنع الزماني ان القرآن خارق للعادة تحمي في نظمه وبلاغته
ووجازة لفظه لتعارضوا منه كلمات لتوفر دواعيهم لان له وهذا احكم المتناهي من
الاجناس العلوم بضرورات العقول العالم بقل روا على معارضته لزم كونه خارقا للعادة
على جهل الصرفة بل الكونه فيما ذكرناه على وجه الاعجاز كما لخطه من الكوفي والمشبه
على الجاء وهو المقبول بهذا اذا نظرنا الى الوجه الاعجازي وهي فيه للعادة من جهة
والبلاغة والبلاغة فقط واما اذا نظرنا الى ما تضمنه من الاخبار عن الغيوب
معارضتهم من هذا الوجه من المحال العقلي اذ ما ضمنه من علوم الخلوقين الذي يتناهى
هي اضعافها وانضباط ذلك في جميع هذا الكتاب على الاخبار عن الغيوب بقل خروج
الغي ان عن معجزات الخلوقين من وجهين لا من وجه خرق العادة اذا قدر الخلوق
ان يخرق العادة نعم العقل بهما اعلى حالات ولكنكنات ما ان المقدور لهم في الكلام الحروف
والاصوات بقطع واما خرق العادة بهما معا والثلاثة اخبار الخلوقين عن الغيوب
وذلك مستحيل في حقهم عقلا بل ظهر هذا الخارق عليه مع دعواه النبوة بقل وجه
صرفه قطعا وعلمت نبوته يقينا لانه مستحيل الخلوق اصلا. من ذلك اعلم ما تقول بهذا
في الصرفة بطل بهذا الوجه من الادلة قول المعتزلة بالصرفة واما نصوص الغي ان بمقولة

بقوله تعالى فالبس ليجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان
بعضهم لبعض ظهيرا اليه معينا ونصيرا مع اجتماعهم عاجزا لم يكن لهم مع عدم صرفهم
عن ذلك الا فعال واعواز استطعتم من ذلك ان كنتم صادقين ومن علم ان من المحال ورود القول
والفعل بما لا يقدر عليه بضرورة لا يقول ان الجمع بقدر على ان يأتي بمثل القرآن بحيث
لا يصير شيء من افعاله خارجا عن قدرته ولا يقول ان الجمع بقدر على ان يأتي بمثل القرآن
من غير قدرة ولا يقول ان الجمع بقدر على ان يأتي بمثل القرآن بقدرة لا تصلح للقرآن
بل يقول ان الجمع بقدر على ان يأتي بمثل القرآن بقدرة تصلح للقرآن وان
لم يأت بمثله فثبت ان الجمع بقدر على ان يأتي بمثل القرآن بقدرة تصلح للقرآن
وان لم يأت بمثله و

الاعتراض من المفعول المضاف الى معنى ضاف فان قدر فان ما بطل انه لم يجز ذلك وان جعلوا نيابة
الله سبحانه في الفعل وان قدر حادثا فليس الى بناء على التحسين العقلي والتقبيح وقد
ابطلناه لم من قبل فيبطل الاعتراض على ان الله سبحانه في ارادته من كل وجه خرج من ذلك لم
عنهم ايلام البتة وانه عدل من الله سبحانه لانه من اوجه تصرف المالك في ملكه المطلق
كيف شاء كما تقدم بيانه واذا اوضح الدليل عن ايلام البتة كما قال تعالى ان اراد ان يعلم الصبح
ابن مريم وامه ومن في الارض جميعا وله ملك السماوات والارض وما بينهن فليتكرا خل في
النعمة ايلام الكتسب على كسبه بالعقاب وتنعيم ادخل على كسبه بالثواب وحمل
الله سبحانه ذلك الكسب علامة على ما شاء من تنعيم احد هما في مخلوقاته وظهور الشيء يتم
بالاداة في الاكتساب وقدم الخليفة مخلوق جميع المستات والاسباب وقل هجبت العزيزية
والجبرية عن هم عن النفاق وقد اوضحت ذلك المسئلة مناظرة جرت بين صدر ذلك الامة
من الاستاذ ابي اسحاق والاسفراييني وبين ائمة اهل السنة وبالحري وبابا الفاضي عبد
الجبار من شيوخ المعتزلة فقال عبد الجبار في ابتدا جلوسه للمناظرة سبحان من تنزه
عن الجسمانية يعني عن خلقها كما تقتضيه المعتزلة فقال الاستاذ في ابتدا جلوسه انفا
جوابا سبحان من لا يقع في ملكه الا ما يشاء فقال عبد الجبار اقول ربنا ان يشاء فقال
الاستاذ اي يعصي ربنا فهما فقال عبد الجبار اقول ربنا ان منعني الشر وقضى علي بالرد الى
الحسن الذي امر اشا فقال الاستاذ اربنا ان منعلم من كونه لم يفعل اساء واز منعلم ما تقول لم
يختص بجهته من يشاء بما نقطع عبد الجبار الذرع وخرج من ذلك المحصول الدليل البين
بان عدل الالهية لم يقاس على عدل العبودية فعدل العبودية اتباع الاوامر والنواهي
وعدل الربوبية التصرف في المخلوقات والمملوكات على الاطلاق من غير حجر فيبطل القياس
هنا لوجوه الاختلاف بين الاحكام وفي بنائه اصل ان الله سبحانه لا يستحق احد عليه
شيئا اذ لا حق لاحد اذ خلق الاشياء له فلما بطل عليه سبحانه الاستحقاق وجب ان يكون له
الحكم في خلقه على الاطلاق وما ذكروا القول الحسن ايلام البتة فلنا
فمن قدرنا ابطال الحسن القول وتقبيحهما من قبل بما ذكروا المقتضلة التي اشاروا
اليه ونسبوا انفسهم الى القول به اعني انهم اعتقدوا ان العدل هو خلاف ما
هم عليه وبان توحيد هم الذي اشاروا الى ابتداعهم ايضا فلم نحن اهل العدل

والتوحيد

والتوحيد تكن بيانه تعالى ولرسوله وللمومنين في اجماعهم على ان الله سبحانه يرى
في الدار الاخرة بالابصار باعتقدوا المقتضلة انه من قال بان لله تعالى نفسا ومن شبهه
وحمل فلكبتر اسموا انفسهم اهل التوحيد ومن قال ان الله سبحانه يرى فهم عندهم اهل
التشبيه فتوحيدهم تكذيب وتقديسهم تشبيه الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
فهو صدهم قول الزمخشري في تاويله في الاعراب يقضي بها اهل السنة والجماعة

• لجماعة سموا قولهم سنة • وجماعة حمقى لعمري موكبه •

• قل شيشوه فجلفوه وقولوا • ليس للورى بنبتة وابا البلكبه •

فقوله حمقى لعمري موكبه اي بين دعه وقوله قل شيشوه اي بينهم فالواو التي في صدر المقتضلة
لا يجوز الا من شيوخ مقابلة فجلفوه ومقابلة فجلفي ومن ذلك لم عنهم تشييده تعالى بالمتحيزات وقيم في ذلك اعلى
غلاة ما جسم انا بينا له ان نصارى اثبات الوجه لله تعالى انما يلزم المقابلة من وجه التي
بها فيه نهاية لان الله تعالى في خلقه ونفسه من غير مقابلة وكاثاني والاعراض من غير
مقابلة لها ولم يلزم من رؤية الاعراض تشبيهها للمتحيزات فبطل توهمهم للباطل
ثم قول الزمخشري في بيتيه في الاعراب وقولهم اشيع الوري اي اشيع عليهم الناس
ذلك فتسمعوا بالبلكبه اي فالواحي بلا كيفيه كما تقول العرب السبحلة في سبحان
الله والحوقلة في لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فظاهر من هذين البيتين ما
ذكرناه من بيان قصد المعتزله من عدلهم وتوحيدهم اللذين يجعلهم وعمى
بصايرهم وتوحيد اهل الحق هو التوحيد الحقيقي وهو العلم والخبر بان الله
سبحانه واحد في ذاته واحد في صفاته واحد في افعاله واحد في ذاته ينفي
الانقسام واحد في صفاته ينفي النظير والشبيه واحد في افعاله ينفي الشريك
وتعديلهم هو التعديل الحقيقي وهو علمهم ايضا وخبرهم عن ان الله
سبحانه له التصرف في ملكه من غير حجر والا لزم الحجر على من يستحيل عليه الحجر
وهو جمع بين النقيضين وهو محال ومما اعتقدوه ايضا من توحيدهم البدعي نفيهم
صفات الله سبحانه وقد قدمنا ما هيئ ثبوت الصفات بطل قولهم ولما اورد
الزمخشري بيتيه المذكورتين في الاعراب وهجا بهما اهل السنة والجماعة في
المقصود الذي ذكرناه لهم اجابه عمر والديه وهو يحيى بن احمد بن خليل رحمه الله بقوله

الفصيرة ذا عليه وعلى شيعته الغفيرة ولو الذي رحمه الله فيها تأمل وفي فيها
تزيل وتتميم والله سبحانه يدفع الجميع بفضله وبالفضل فيه انه ولي كريم

وقال

سميته جمانا صرارة الجمان ... وذوي البصائر بالحجى الموقنة
ورميتهم عن قوسه سويتما ... رمي الوليد غرضا يمم مصعبه
وزعمت ان قريشهم بخلافه ... تخوه وافتتنوا وابا البلقبه
نطق الكتاب وانتطق بالنور ... جهرا النبي بمحكم المتشابه
وجب الحساب عليه ما لم ينصبا ... عند اية الاعراب في المنصبه
انى الكليم اتى بمحمل ما اتى ... واتا بشوفحلا اتوا عرمرمه
خلق الحجاب بمعزل عن ربه ... سمح الكليم كلامه اي يشربه
خلق الحجاب بخلقه بجانبه ... فتشوفته الانفس المتشرقبه
منزه عن فعل العبث غير ... نفذته نهى اشياعه المتكلبه
او تحسب الحجب الستار كثب ... عنه اللاتي انت بالمتنبه
المنع من اراكه معنى به ... عجب النواظر بالصبيح رعنبه
والمنع مختص بدار بدونها الحا ... بالحال موعل الزمخلبه
ملم محفوف بالحجاب عباده ... اتى محاله ان يرى بالزعزبه
وبانة الاعراب وبل اخل التمر ... بوفيتم دون الماء الى لبه
لو ان زيا للعروم عن الحجى ... ثم نعب التمرج بذل الشبسبه
عطلته بالشبهتيا مفرور بل ... كما هيت بالحماد اهل الوبسبه
ان الوجوه اليه ناظرة بزا ... نزل الكتاب فعلتم فعل الشبه
لو صح في الاسلام عقل لم تقل ... بالمذهب المجور من نبذ الصبه
ولما انسبتك الى النبوة زلة ... في صاحب والتحيم باسمح مصعبه
او ما علمتك بان زلة الفتى ... ترمي المنام وكب عنه تصوبه
لما انه جعل الخلا المحرما ... شيعا فبصمته ابت ان يفرجه
وكل اضوري الخوافي ليس يبـ ... ـغي زلة وفضل العنق يكلبه

الاتباع

لعلك

مجملة ذا واتصرف الفلية ... اعمت عليك من الظهور تعيبه
لم تعرف الفقه الجليل فيلجه ... التوهين في ترفيه ان تعبه

وقوله في شبهته الغريبة انهما اذا سمحوا شيئا من كلامه اباضوا في
الاستحسان بجوابه ان اباضة اهل الاعتزال اجل استحسانا واذن له من يدعون من شيعتهم
بشيء يأتيهم وقوله وعلماء الغرا والتوحيد هم شيعته المعتزلة وجوابه
انا فرزيلنا اما يرونه بتقريبهم الاشيء وتوحيدهم التكليمي ورددنا عليهم ما قصروه
من ذلك منظوما ومنثورا والحمد لله وقوله في تأويله كلام نفسه انه ذا يته
من ذا يات الليلت يعني الليلت الحرام شبهه الله بجوابه ان ذا غلط فنه
ومجرد دعواه من غير دليل يدل عليه علم فظنا اجماعا ومعقولا من ان ذا يات الليلت
لم تكن الا حفاوض ثاوا لها عتمال ليس بجوزه صوف بما فاع من الزاجل العقلية التي يعيه
والعقلية ايضا لها عتمال الا يكون ذا يته من ذا يات الليلت واعتمار الوحشي يكون فيه
مكن الحمار ما ينبعه اذ لا تشمل البقاع وانما شمل الاتباع الاتي واذا باجماع ونظما يرى
تاتوا بجملة البقاع المشبهة مع البعير بما كانوا عليه من الكبر والتحاقر عند ما يحمل به
الا الكتاب والسنة وما يدل العقول اليقينية القطعية

سورة الفاتحة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما
قول الزمخشري مسألة ان التسمية تنويه بالمسمى واشادة بذكره
يقصر كلامه في تبسيط الاسم عاذكر التسمية الحادثة بفظ ونحوا عتمال المعتزلة ليشتي
بحذر من اسم سوء التسمية بفظ ولم يعلموا ان اسماء الله تعلى ذاتية له في الازل بكلامه
العزيز الذي يعقل فيه الحروف فلا يعقل فيه التاخير ولا التقدم ولا الاشتقاق وذلك لان
الكلام التقديم والتاخير وفن مناحي التصاريف انما يتبين اثبات العلم بوجوده كلامه سبحانه وقدره
سمي به نفسه سبحانه وتعلى في الازل وسمى جميع المسميات قال الله تعلى انني انا الله
لا اله الا انا وقال تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز
بكلامه الازلي الذي العبارة عند هذه الحروف والاصوات وان المعتزلة ايضا ان يكون الاسم
هو المسمى بجاوجه من الوجوه او اعتبار من الاعتبارات واهل السنة يلتزونه الا بدله

بالتخفيف وافاد الزجاج والفارسي والمعتزلة والجبائيين والخوارج ثم بني الاول الاعتزال عافوهم
ان الاسم عين المسمى مطلقا وان الاسم ليس الا التسمية الحادثة وانه اضافة للعظيم تعالى سواء اوجد
الخلق له كلاما مع الخلق اعتقاد اباطلا او سواء اعتقدوا انه لم يكن للحق سبحانه وتعالى به قبل
اسم واضافة حتى احدث الخلق واحدثوا اسماء الله تعالى وصفاته جل الله وتعالى عن قول الظالمين علوا
كبيرا والتحقيق وافاله اهل السنة وهو ان اسماء الله سبحانه تنقسم الى قديمة وهي
بالنظر الى حقائقها اسماء له سبحانه وهي عين وهي تسميات الخلق فهي له سبحانه وهي
التسميات الحادثة كقولنا الله الرحمن الرحيم العليم القدوس واسماؤه تعالى بذاته العظيم
وهي التي تعتني عنها الخلق بما قام من البراهين عليها وجوده كذاته العظيم ووجوب
تعلقه بجميع المتخيلات وهي التي افتتح الله سبحانه وتعالى وتقدس بها نفسه
كما انه كما ان جميع صفاته تعالى كذلك اسماء الله سبحانه وتعالى هو هو وهو وجوده الحق سبحانه
وهو المقصود بقوله تعالى سبح اسم ربك وكذلك قوله تعالى تبارك اسم ربك وبهذين يزال المراد من
الآيتين ما قلناه الاجماع انعقد على انه لا يجوز ان يسبح الا الله تعالى وكذلك الاجماع منعقد على ان
المراد بقوله تعالى تبارك اسم ربك هو المراد بقوله فسبح اسم ربك وبهذا ايضا ما نقله ائمة
لسان العرب من ان العرب تطلق لفظ الاسم ويريدون به الوجود والحقيقة فيقولون اسم وعين
وحقيقة وشيء موجود ووجود ذات والمعنى واحد ان هذه الالفاظ عندهم من الالفاظ
المترادفة تقله الامام ابو بكر بن فورك رحمه الله في كتابه الكبير في الاسماء والصفات والاستاذ
ابو القاسم القشيري رحمه الله في كتابه الارشاد وكل واحد منهما امام في علوم الشريعة وعلم
الحقائق وعلم لسان العرب وبهذا ما ذكرناه ايضا من قوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها
انتم وآباؤكم اي ما تعبدون من دونه الا ذواتا سميتموهم والهة اسماء وارادوا بها الذوات
لانهم انما عبدوا ذوات الاصنام دون الالفاظ والتسميات وكذا المملوء الذي بناه وقال
الذي ابتدأ الخلق في تسميته قوله تعالى بسم الله اي بالله العظام وبالله المعبود وبالله الحركة
وبالله السكون وبالله الابتدا وبالله التمام والرحيم من قول من قال في بسم الله
اي تسمية الله الذي هو الله والابتدا الذي هو عند الله ان عند الله ابتدا بعيد الشبيه بليس بصحيح
لان التسمية الحادثة انما تتوخى ابتداؤها تماما مجردا وانما ابتدا بها الشيء اي التسمية
فلم يذكره هذا الكلام وصور لفظ الاسم لها نفس الاسم لان الاسم الذي هو التسمية كقولنا الله

الرحمن الرحيم وليس من التسميات التسعة والتسعين ما لفظه اسم الا انه اراد به الذات
كما قدمنا ذكره والاسم هنا مضاف الى الله تعالى وليس هو نفس اسمه تعالى الله ذات الشيء
مضاف الى نفسه يجوز ان يكون معنى هذا البحث ان الراجح المقصود بقولنا بسم الله
له يا الله اذ به التاشي والمخلوق به التي هي والمعنى فيهما ان تحت الباء من بسم الله علوم
الخلائق والمخترعين وان الله سبحانه جمع ذلك في الكتب المنزلة على المرسلين وجمع جميع علوم
الكتب في القرآن العظيم وجمع علم القرآن في الفاتحة وجمع علوم الفاتحة في بسم الله الرحمن الرحيم
وجمع علوم بسم الله الرحمن الرحيم في الباء من بسم الله الرحمن الرحيم وصرف
الفاعل بعد ان علمنا الاشارة الى الباء لتعجب من الابتداء بها فيقال ارتفاع الصنع وعلوه الى القائم
بالاعلى والادنى والاولى والاخرى بما الله الابتدا وبه الانتهى وبه كون الكائنين وبه دوام الدائمين
لم يكن شيء من ذلك الا به تعالى انه الاله الواجب الوجود والكمال الذي استحق الالهية لنفسه وجاز
له التصرف في مخلوقاته على ما اطلق في الماضي والحال والمثال وعلى هذه الانواع دل العلم
له والبيان والاخبار **وممـــا** يدل على ما قاله اهل السنة من ان الاسم يطلق
ويراد به المسمى قول سيبويه وهو امام الصناعة ومتبوع الجماعة والعدل امثلة اخذت
من لفظ احد ان الاسماء وفي علم ان التسميات التي هي الاقوال والعبارات هي احد ان لما يدل كلامه
على ان الاسماء عنده هي التسميات التي هي اقوال المواضع اطلق الاسم واراد به عين
المسمى وحقيقته وهي الاصل والتسمية فرع عنه انما هي اشارة الى العلوم بعين
غيبته عن المشاهدة وبعامة مقامه فسميت اسماء اجاز له من باب تسمية الشيء
باسم ما يدل عليه وسميت تسمية ايضا من وجه وخصها المراد الله تعالى الى العلوم وعلى
هذا الوجه جرى قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى اي التسميات الحسنى لان الله واجل
فلم يبق الا العدد الى التسميات **بـــل قال قائـــل** لفظ الاسم مأخوذ من
السمو على الخفيض فالاسماء جمع اسماء وتصغيره سمي وليس من السمة والوسم
جميعا ان تقول اوسام وتصغير وسيم **والجواب** ان سموا المعلوم الحقيقة
والاصل انما هو لوجوده اذ كان موجودا انه سما عن العدم وان لم يكن المعلوم موجودا لم يسم
سما يعقل تبيينه عن الالتباس بمعلومة اخرى فعلى هذا الاصل يكون كل من الموجودات كذلك
وفي المعلومات باشرها لم تحتج الى تسمياته لانه كل ما غاب غيبتها عنا من الوانع المخلوقة

الرحمن

ع ابصارنا وحقت غيبته ايضا عن علومنا الضرورية بعموم مجال العلم منا بما يتجدد الى ما
يدل لنا عليه بما يقع الاختلاط والاخبار عنه الاحتياج المخلوقين يجعل الله سبحانه يلطفه ايسر
الاشياء. علمنا بالادلة العادية الموضوعة والمستنتاة امورها بعض تقطيع الاصوات ونقوا ايضا
بل لله تعلم الحروف وتختلف باختلافها وعلمنا وميلها تسعة وعشرين حرفا لو جعل حرف الكل المعلوم
لتعذرت الحروف وبقي كثير من المعلومات ليس لنا ما يدل عليه من كلامهم اخبارا المخلوقين بعضهم لبعض
بالنظم الله سبحانه المخلوق واوحى به وجعله علما لنبوته على اختلافها الى قوال بما دخل الاسماء من اول
ع من اصول الفقه لان كثيرا من الحروف فتعلق التي كيبات الى ما يخبر به عن سائر المعلومات
لطبعا المخلوق حكمة من حكيم عليم فلما اسمت المعلومات بعضها لبعض اخبارا تفاوت عن الانتباه بوجود
ما كان موجودا منها من العدم فصل التاء اسماء. وعلى كونه لما من المعدوم دلالة الا لعلامة عليها وفي
التسميات فصل للتسميات اسماء. ايضا من باب تسمية الشيء باسم قابل علينا كما في مفاتيح
ع التسمية كرهم سعدانا في اسم من وجهين احدهما كونها موجودة مجيء من هذا الوجه داخلة
ع الاسماء الحقيقة الاولى ومن حيث ذكر الله على المعلوم المخبر به داخلة ع الاسماء الثواني
التي هي التسميات ع حروف زيد التي هي اسم لبعضها وهو اسم يخبر به عنه وهو مركب من ثلاثة
الاحرف المذكورة وفي ايضا اسم من حيث وجوده تاويعطى لما لعلاة اخبر به عنها قبل
تزخاليج قت الخبر به عن نفسها دخول الحقيقة تحت اللفظ الدلالة ع اذا قلت
كلامي كله حق دخل تحت اللفظ الخبر به عن نفسه وعني من كلامه فيشمل نفسه
وعني وشاوفت الالفاظ ولم يلزم التسلسل ع ثم التسميات على قسمين تسمية
ذاتية وتسمية عارضة وثبوت التسمية الذاتية فيما تقوم من الدلائل القطعية على وجود
وجود القديم صفة للباري تعلى من جهات ذاته وقاعلم ايضا من وجوه يتعلقه لكل خبر
عنه ان الخبر ان لم يخبر عما هو خبر عنه وجب اتصافه ببضد الخبر وذلك افة مستحيلة
ع حق القديم سبحانه على ما تقدم في اثبات وحدة كلامه تعلى انه لو تعدد لزم اما
التخصيص لكل واحد من تلك الاجسام المتعددة ان ابغى ببعض الخبرات وازع جميعها
وعدمها الخبر الاخر ايضا لزم اجتماع المتماثلين وكلاهما محال وذكر الزالة ايضا تعلم وحدة
امره تعالى ونهيه وما وجب تعلقه بكل مخبر وجب وجود اسمائه تعلى بكلامه القديم
من انه تعلى الله الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخ

سائر اسمائه تعالى الحسنى ووجه له سبحانه الصرف ما استحال تعلق خبر تعالى بما تتعلق به الاخبار
الكاذبة بنقائه نقص وحادث اذ هي وجود والقديم سبحانه يستحيل اتصافه بما يدل عليه حدوث
واما ثبوت التسميات الحادثة معلوم ايضا فيما تسمية الله سبحانه بعبارتنا
والباطنة او قل تقوم من احد اسماء الصدر ما فيه كفاية ودليلنا انها موقوفة على الاذن
الشرع مخرج مما قبل منه العلم بان اسماء الله توقيفا ذلك ثم اشتقاق اسم وكل وجود تعالى
ليس فيه ونحو ونحو تعالى واسم هو تسمية تعالى بكلامه القديم وهي تسمية من اتقايه دلالة
والبعث من اسمائه تعالى ليس الى القسم الثالث وهي تسميات الخلق له تعالى بما ذكر نه بعبارتهم
والباطنهم فلم يزل تعالى مسمى باسمائه بالقسمين الاولين ولم يزل تعالى ايضا موصوفا بجميع
العلم من علمه المحيط وقدرته القادرة وارادته النافذة وحياته الازلية الابدية واحكام الكلمة
الشاملة وتقسيم اسماء الله سبحانه ايضا التي هي التسميات ضمنا انفرد الباري لنظم
الما مر اعلى الى سبعة اقسام الى ما يدل على وجوده تعالى نحو اسمه الحي والى ما يدل على صفة
نفسه تعالى نحو البارئ والقديم والى ما يدل على صفة معنوية نحو العليم والقدير والى ما
يشعر بها بالاجمال نحو الخالق والرازق والى ما يدل على التنزيه نحو القدوس والسلام
والى ما يحتمل وجهين مما تقدم ذكره فصاعدا من غير ما ذكر ع الله على جميعها نحو المؤمن فانه يحتمل
المؤمن والمصدق والوجه الاول من هذا فانه من اما ان يرجع الى الفعل بخلوه من القلوب
او الى تامين خلقه بكلامه القديم فيكون من اسماء الصفات وكذلك المصدق واما
بكلامه القديم او بخلقه المعجزات الدالة على صدق المرسلين عليهم السلام والقسم
الشابع من اسمائه تعالى ما يدل على صفات الاضافة من غير ان يشتق منها شيء ونحو
اسمه تعالى الله واكثر العلماء على ان هذا الاسم هو اسم الله الاعظم وزيد عليه في بعض
الروايات تمام الاسم الا هو الحي القيوم ويخرج مما تقدم بيانه من التقسيم الذي قدمنا ذكره
اولا جميع اسماء الله سبحانه ونحو تقسيم الشيخ الاشعري رحمه الله ان الى ان جميع ان يكون اسم
الله الاعظم هو وجوده تعالى بما تقدم بيانه من ان الاشعري الاصل هو المسمى
عن ساله تعالى به بالمسئول به اعظم ويشتمل على الدعاء بالخضوع والخشوع
والاخلاص والاتباع واما ما يتعلق من تسميات الخلق بالمخلوقات وما وقفت له من
المعلومات وكيفيات وضعها واحكام نصبها وجريانها على حركات تعلو وسكون تفاوت في ذلك

من احكامها والنظر في ذلك محال على علم اللغة والعربية كما نقوله في اشارة الايجاز والقصر
وكل ما ذكروا هل الاعتزال في الاعتراض على اهل السنة من مثل قولهم لو كان الاسم هو المسمى لكان
المسمى عن تكثر الاسماء وكل الاسماء تبارك والمسمى لا يتبارك فالواو الاسم ليس هو المسمى والاسم
يطرد دون وجود المسمى والشيء لا ينتفي عن نفسه ولا يتناهى عنه وكذلك الاسم فان قالوا ليس هو
المسمى وقالوا اشبه هذا اما اورده من مسئل كذا وكذلك عجلة من جهلهم فانه من اهل الحق
فما فمن مناقضاته لان جميع ما ذكروه انما يلزمهم من الاعتراض راجع الى التسميات التي تنتمي
اسماء ايضا لان هذه التي هي الاسماء الحنفية التي هي التسميات على ما فمن مناقضته ولم يعلموا
فسم رجوع الاسم الى وجود المعلوم ومعقوليته ان لم يكن موجودا او فسم رجوع الاسم
الى الاكذلك العزيز الذي لا يقال هو ولا وجود الحق سبحانه ولا يقال هو غيره ولا عينه ضوا على
وجه نحن نقول بموجبه لان التسمية الحادثة فعله غير المسمى واما التسمية الازلية
للحق سبحانه وتعالى وصفاته فلا يقال هي هو ولا هي غيره ولا عينه ولا غيره ضوا على
تبشرة فما فمن مناقضاته كما قال بعضهم علمت شيئا وغابت عنهم اجمعين الخلق
ومتى كان الجواب الواو عطف على احد من السؤال الواو بمراد ان خطأ ومتى كان عطفا فما
لو اعم كان صوابا لان الجواب الاعم فيه المفضوح زيادة **وقوله**
في اسمه تعالى الاله انه من الاسماء الغالبة كالنجم غلب على الثريا فيما كلامه في اسماء
الله تعالى على القياس اللغوي وقصر كلامه في اسمه تعالى الاله وفي اسمه تعالى الرحمن على انه لم
ولم يراع في اسماء الله تعالى سوى ذلك الاهية وهو اعتزالي وعند اهل الحق اسماء الله
تعالى احكام خاصة لما تجلى بها احكام اسماء الفعل وفيض من القياس والاشتقاق وجود
عز وسبحانه فكل اسم احكامه كما فيه ما يجب لذاته وصفاته واجبا له احكام
خلقه وكل اسم بايانت احكام اسمائه تعالى احكام اسماء خلقه باصل اسمائه تعالى التي لا
من الشيء دون قياس باجرى الله سبحانه اسماءه على لسان الملهوا بهمه معاني ما
اجرى على لسانه وامر بتبليغه للرسول عليه السلام فوطأ له الى الطائفة
الخلق عن المعاني باطلقت المعتزلة ان اصل اسماء الله سبحانه ما كان اصل الاسماء الخلق
وليس كذلك بل فان ما بين الخالق عز وجل فيما كذلك المسئلة بالاصل بيانا
شافيا سمع نفس الطائف اللبيب الذي هو الطائفة المعتزلة والزمخشري من غوثهم

ان الله تعالى الله كالنجم للثريا ممنوع من علة انه الطائف بحق اسمائه تعالى لم يدبه شيء وان
اوجبت عليه الالهة فوجب منصفا ما تقول في بحق النصارى والله اسمه تعالى الله
من الناس من زعم انه ماخوذ بالتصريف من وله والاله بمعنى والهمزة التي الثانية بدل من الهاء
لان الصعوبة لاجتماع المثلين على هذا اهل وقيل الله والصحيح من الاقوال ان اسمه تعالى الله
انه بمثابة الاسم العلم لنبينا محمد وانه ليس بمشتق وانما مستخرجا بالتصريف وكما هو فولي بينوه
والعلم فيه وهو قول الفارسي وعند الاسم انه لم يرد فيه شيء وما نفع منه على الخلق انه ليس
ملتبسا الى من الشيء وليس الذي هو كانت تطلقه العرب بحق اصنامها واوثانها فما يقال غلب
الله الاله بحق الغزيز سبحانه بل هذا الاطلاق ممنوع وكذلك معناه بل اسم الله الكلام
العزيز على ما تقوم بنفسه وهو صفة بعض اسم الله تعالى الدال على انه سبحانه وجميع ما دل
عليه من صفاته الربوبية واوصافه الالهية وخلت اذ الجامع لنسبه كذلك العبارة واجسم
لاسمها للوسول عليه السلام وبلغ ذلك الليثي ولوه وروه الشيخ بن الله الصحيح لنا الاطلاق
شيء. لنا من ذهب الى صفة تعالى من قبل انفسنا ولو صح معناه في حقه تعالى غلبا والله تعالى
وما يقصد الى ما تضمنته الحنفاء الشيخ الجارية بين الشيخ ابي موسى الاشعري وبين
الجبائي المعتزلي اذ ذهب الى على الجبائي في مقاله هل يجوز ان اسمي الله تعالى عالما قال ان
من الفعل مشتق من الفعل وهو المانع والمنع في حق الله سبحانه محال فامتنع الاطلاق
قال الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه الله فقلت له فعلى قياسك لا يجوز ان
يسمى الله سبحانه وتعالى حكيما لان الحكمة مشتق من حكمة اللجام وهي الحديدة المانعة
للدابة عن الخروج عن الطاعة فلم يجز ويسقط لزامه فوله احسانا بان ثابت
يحكم بالغواية من هجانا البيت وقول الاخفش ابن حنيفة احكموا سفهاءكم الدين ايضا
وقل تفرغ ذكرهما اي يمنع بالغواية من هجانا وقول الاخفش فاحكموا سفهاءكم واذا اكان من قول
اللبحة مشتق من المنع والمنع على الله سبحانه محال فليمتنع على الله سبحانه الاطلاق الحكيم
على قياسك قال الشيخ ابو الحسن فلم يجد الجبائي جوابا الا ان قال لي فلم منعت انت ان يسمى
سبحانه عالما فلما واجبت ان يسمى حكيما قال فقلت له ان ذكر في حق الله تعالى الاخذ من
الشيء هو وذا القياس اللغوي فاطلقت حكيما اذا الشيء الطلق ومنعت عالما اذا الشيء
منع ولو اطلق الشيء عالما لاطلقته اذا الفعل علم من العلوم وهو ايضا الطلق الشيء ما يمتنع

ما يمتنع ظاهره منه ويجب تاويله بما يليق والصور ومنع ما يوهم منه ما يوهم كما شفى والباقلا
والعارف براعاة ان ماخذ اسمائه تعالى ليس الا الشرع دون النظر الى الفيسه واطراد المعاني والا
لزم ان نطلق ما منعه الشرع ونمنع ما اطلقه الشرع واذا لزم ان نطلق ما منعه الشرع ونمنع
ما اطلقه الشرع وهو باطل الاجماع فتجري الزمخشري في الهاشم على الماخذ الشرعي اعتمال الى
اشتقاقها الله ولما ثبت ان اسماء الله ثابتة ان الله بكلامه القديم على استحالة اشتقاقها في
الرحيم مستحيل تاخر عن منشئ اخر اشتق منه استحالة تاخر الاكثر من الاسماء عن القائم
بالاول اسمه تعالى الوجود الواجب الوجود الموصوف بجميع صفات الكمال المنزه عن جميع
النقائص وهو الله قائم الذات يشاركه احد في خلق شيء من المخلوقات **وقوله**
في وصف الله بالرحمة انه مجاز اعتمال او ضلال باجماع الامة فنعلم ان الامة اجمعت على ان الله تعالى
رحيم على الحقيقة وان من نفى عنه تعالى حقيقة الرحمة فانه كافر واغا قال الزمخشري ذلك
لما ان الرحمة عند المعتزلة رقة وتفضل ونعم منكرون الارادة العزيزة ونحن موجدون عمة
الشيء تعالى الله عقا الوا الى ارادة حادثة لا شيء فمن تعلق عن قولهم فالوا خلقه الله في محل وقد
علم ان اتصاف الرحيم بالرقة الوا الى اتصافه بما يقوم بالموصوف محلا فنفوا الارادة القائمة
صرفت المعتزلة معنى اسمه تعالى الرحمن الرحيم ووصفه بما يقتضي الاسمين الى المجاز
فوقعوا فيما وقعوا فيه مما مر فنا ذكره ولم يعلموا ان الرحمة ليست ارادة الخير ولا ليست هي
الرقة واغا الرقة صفة اخرى قائمة تصاحب الارادة وتارة تصاحبها وحقيقة الرقة
تمام الحنو فما من راحم يكون راحما الا وهو مزاحف الالم وفي اغاثة من رحم ورحم من
يغاث والحنو فالرقة والرقة على الله تعالى محال بالبرهان فحقيقة الرحمة ليست ارادة الخير
وذلك ثابت في حق الله حقيقة والرحمة ثابتة حقيقة تعلق حقيقة والحنو فالرقة
عليه تعالى محال ولما ثبت ايضا ان الله تعالى حقيقة الرحمة حتى يعم تعلقها جميع الخلق
كما ذهب اليه ابن حزم ولم نجعل احدا من تعلق بالرحمة مجازا فلزمه في ذلك ما لزم
المعتزلة فانا نجمعهما انه تعالى خالق حقيقة ما خلق من الممكنات وانه يلزم الا
يكون خالقا حقيقة حتى يعم خلقه جميع الممكنات او ان ما وقع وكل الامة اجماع على
انه تعالى مريد للرشد حقيقة وانه لم يكن مريدا حقيقة حتى يريد جميع
الخلق فبطل ما قاله ابن حزم كما بطل ما قالته المعتزلة ثم نقول ولو قلنا بلزوم

انعم

العموم في تحقيق حقيقة كل الوصفين معا وتجوز الم يلزم من ذلك الى انتفاء حقيقة
الرحمة من الله تعالى فانا نعلم حاصلا والعمل بيد في تعلق رحمته تعالى بجميع الخلق لان المعنى
بين منهم فقد وقع الله سبحانه عنهم من انواع العذاب له مما هو سبحانه فحص
وقوعه لان المخلوق غير ملكه وقد علم ان مقدوراته تعالى لا نهاية لها فقد وقع ذلك
عن كل مخلوق وقد علم رحم كل مخلوق بقدر ذلك واكثر لا يتطرق جاهل الى ان رحمته
الاعلى المومنين دون الظالمين وقد اطراد رحمانيته وجود ارادته تعالى لكل ما ير خيرا كان
او شرا وان ارادته تعالى حقيقة من صفات ذاته قديمة لوجوب قدمه وقد تقدم وبيان
هذا كله في العدد ثم تقدم ايضا ان الله سبحانه هو الخالق لكل مخلوق وخيرا
كان او شرا والخيرات خلقه وتسمى رحمة لانها متعلق الرحمة الحقيقية التي هي
الارادة للخير لان الا بعال من متعلقات الارادة ثم قد اجمعت الامة على ان
الله سبحانه موصوف بالرحمة ازلا وابدا وان ذلك من صفات ذاته وقد علم انه
لا بعل في الازل فلم يبق لتسميته رحيما في الازل بالاجماع الا ارادة الخير وهي
الرحمة حقيقة اذ عن تعلقها الخير اذ لا بد للبعل المخصص من ارادة متعلقة
بتخصيصه كما انه لا بد له من قدرة يقع بها وجوده وعلم متعلق بذلك كله والحاصل
ان ما في اللسان رحيم الراجع بذلك الصفات ذاته من له تلك الصفة دون
بعله كما قد قيل عليم وقد مر فثبت بذلك ان اسمه تعالى الرحيم حقيقة في حقه
تعالى وان الرحمة اذا اريدت الى ارادة الخير الكريمة وانعكست ولم ينتقض
الحكم بثبت ما يشترط في الحقيقة فلم يمنع مانع من الحمل عليها مع الاجماع
المنعقد على ذلك واذا رد هذا الاسم الى البعل لم يطرد الاسم اذ قد يعم المنعم على
عدو وينعم وهو كاره على ذلك ولا يكون رحيما بعدو وكذلك القول في الرقة
فقد ترى من ينعذ الشر بعدو ويرد الانتفاع منه مع رقته لما يرى ما نزل به
ولا يكون رحيما بل يكون منتفعا منه فبان بذلك ان الحقيقة من جميع ما
ذكر في اسم الرحمن الرحيم ليس الا ما قلنا، ولا اختلاف عند المحققين من علمائنا
رحمهم الله بين اسمه تعالى الرحمن واسمه تعالى الرحيم من طريق حقيقة الصفة
بل من جهة التعلق فقط فان نظر الى عموم التعلق قيل الرحمن وان نظر الى

وان نظم الآية صوصه قبل الرحيم وان لم يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الرحمن الدنيا
ورحيم الآخرة ويدل له تفسير قوله تعالى رحمتي وسعت كل شيء الآية بما كتبها للذين يتقون
ايجاب الآخرة فاز رحمته تعالى في الدنيا للمؤمنين دون الكافرين كما تقدم بيانه

فان قلت المعتزلة لما نفوا الحكم بالارادة كما ذكرنا لم يمكن جعل

الجواب انه لا يجب ذلك لما يجوز ان يكون العلم عالما لاجل العلم والقدرة
لاجل العلم وفعل يفعله وقد تقدم في الخلق ان احكم الواحد يقتضي كونه وتيوته عن
موجبين كما يقتضي الشيء مؤثرين

فان قيل مما يدل على انه تعالى رحيم لنفي الضرر
عنه كما قاله الجبائي من المعتزلة وكما قال البصاري منهم ايضا انه تعالى عليم لنفي الجهل عنه

فالجواب انا لم نقل ذلك لما انه ثبت بما تقدم انه لا بد من عدم انتفاء احد
الضدين من ذاته فيما له يستحيل عليه الغايات وضد ايضا عقلا كما تقدم بيانه في الصفات

فان قيل فلم سمي تعالى نفسه رحمة قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
وسمى الجنة رحمة والمطر رحمة لما يحصل منه من النعم على الخلق وكل ذلك افعال

فالجواب ان تسمية الافعال رحمة انما هو من جهة التوسع والمجاز وتسمية
الشيء باسم ما يقوم اليه يتعلق به ومن ذلك كما تقدم بيانه اذا كان عن الشيء ومتعلقه
فرتبتي باسمه كما قال اهل اللسان اللهم اجعل لنا علما بينا اي معلوما بينا وعليه يحمل
قوله تعالى يستفتحون على غضب اي الكائن عن رحمة سبق الكائن عن غضبه عز الغزاء
والنعم انما سبق وجودها لما في الدنيا او هو اكثر بما هو مرئي وعادات لنفعها انه نهاية لها وان الرحمة
تعلقت في الدنيا والآخرة كما تقدم بيانه والغضب هو الكائن في الآخرة وان الحسنة
بعشر والسيئة بمثلها وانما وجب التاويل هنا لما وجب التاويل هناك من ان الرحمة والغضب
موجود التسميتين بالبرهان على ان ارادة واحدة والشيء الواحد لا يسبق نفسه استحالة
اجتماع النقيضين من كونه متقدما ومتاخرا ومتوقفا على حالة واحدة وهو محال

بخورة التعقل **وقوله** تعالى انه اذا ادركته الابصاره والغشرة
عنه بهم وهي الاطلاقات التي اجمع اهل الزيغ يحشر به حق الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع
اعتقاد واما يجوز في حق الله سبحانه منها شيئان صحيحان الاطلاق وموهما بالاجماع
لعدم ورود الاذن بها في حق الله ويمتنع كونه اعتقادا مع منعه كونه حق الاطلاق لله

عاجزا بانه لا يسمى ذو قطيعة الا ذا التي عنه وهو من كلام المعتزلة ومن قبيلها من
قبل ايضا انه لا يجب عليهم وحسن في اهل الجنة رضوان الله عليهم الوقوف عنده الا على
معنى الاذن للمتعلم على ما قدمنا بيانه لنتهي عادة له ويجوز في حق الله تعالى اطلاق الغضب والضحك
لما ان الشيء ورد باطلاقه فيلزم اتباعه على ان الزمخشري قد لم ايضا الى الحق فقال وضحك
اعتقال كما قدمنا بيانه مما ذهب ايضا عن المعتزلة مبنيا على ازدراء الصفات الذاتية وقد
تقدم الرد عليهم في ذلك بما فيه مقنع للمبصر ورد الحمد لله رب العالمين

اربتل الفاتحة

قوله تعالى الحمد لله العلم لما تقدم ان الله والالف واللام في كل منهما للاستغراق
الجنس الجميل المحمود وكل مستغرق وضع له مشتق عن له مع كل منهما في كل الوضع وخطا
من قال انه من العلماء وهو الغالب في الحقيقة بفاعله له ومعناه الاشارة فاتبعه
يحمد به كل احد من ذلك ما تقدم ان الحمد مشتق والله مشتق والذي يتوكمه كثير من الناس وهم قشيم واثما
ذلك عن العموم والله مشتق لفصل المعتزلة الذين يعتقدون انهم مخلوقون بالحمد
تعالى الله عن قولهم بالغا بهم عن ذلك علوا كبيرا حقيقة انه لا يحمد على قبيحة
حقيقة بل واعتقدوا ان الحمد كله لله لبطل عليهم قول الذي ذهب الله عنه الجهل وانهم تعني
المخلوقين عن الحمد الحقيقي واتباعه الحق به وهو الحق المبين اذ الحمد الوقوع
منهم الذي خلق الطاعات وهو خلق الطاعات يتشابها بما هو سبحانه الحمود بمنه وعطاياه
وصفاته كما له وجلاله وما مدح به المخلوقين غير منتهم بمرجع الحمد كله فان ما كان او هو ثنا
بالحمد العزيز وصبه والحادث خلقه وملكه والصفات الحمود بها وهي تتعلق الحمد
كذلك لله تعالى العلم العزيز الحميد والعزة القاهرة والارادة النافذة في سائر صفات
الربوبية والجبروت والعز ما مدح شيء من الصفات فلله المحمود بالحمد والتقديسات مضروبة
له بتقدمات والفضل والله اعلم أراد بفضل العباد عن موضوع وعلومه الاجمالية في
الغالب بالمعلومات متناهية وارادته عن ذلك ما شاء الله تعالى تفصيل وبما
ذكرت المعتزلة عن هذا الحمد كله لله استغفرت واتحرت بالعفاء عما ان يقع الله فيقال خلقا
للمخلوقين ابت ان يكون جنس الحمد كله على الله مستغرقا وما للمحمود له سبحانه وتعالى عما يقول
الظالمون علوا كبيرا وقد تقدم الى ان الحمد الذي هو الصدر الدال على انتفاء الذي سبحانه

بخلق جميع المخلوقات واستحالة خلو شيء منها عاد الضمير سواء وافق عائد الخفيفة
الاولة بان حمل نفسه تعالى بكلامه القديم فعل حمل نفسه بنفسه بمعنى انه حمل
المخلوقات فعل حمل تعالى نفسه بفعله وان حمل نفسه تعالى من شاء من خلقه فعل حمل بفعله
بنفسه وان حمل المخلوقون بعضهم بعضا فعل حمل بعضا بفعله بفعله بمعونة ربه وتعالى
المعمود به الكل عن الكل عالم الذي وليه يلجأ من به الصعوبات والارض طوعا وكرها في ظلمهم
بالعفو والاصلاح وبمن يحب ويتعلق بمعنى السببية وهو الذي تعلقت العلمات بالباء واللام
اذ لم تكن المعمود فيها عن الاصوليين خمسة اقوال وكذا في سائر الحالات المدعات
العموم فيها موضوعة للعموم وما تستعمل في الخصوص الا بخصص وقيل في الخصوص
وذلك الخصوص هو اقل الجمع على ما فيه من الخلاف وقيل هي مشتركة بين الوجهين
بين خفيفة في كل واحد منهما حتى انها لكل واحد منهما وتستعمل في القدر المشترك
عن الامور فيما بين الجمع المطلق الى الكل واحد منهما وتستعمل في القدر المشترك
عن هذا الوجه بالقدر المشترك وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله هذا الوضع وقيل بالوقف
في ذلك كله حتى قام دليل على ان الخفيفة الصادرة الى بعض من الوجوه المذكورة
يجب العمل عليها وارض ابا بعض الكلام الذي والصحيح من جميع ما نقل من الاقوال ما ذهب
اليه اقلع الغليضة وقد وقع التحقيق ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر الطيب رحمهما
الله وهو ان لفظة المدعات للعموم استعملها العرب في العموم تارة وفي الخصوص اخرى
وكلامهم شاهد بذلك من غير نكاح وليس لدعوى ان الاصل الحمل على العموم باولى من دعوى الاصل
وعدم فيها ان الاصل في المشترك وهو مجمل في المعمولة من غير تعرض للعموم والخصوص من
جهة الوضع ايضا بليس اولى من عكسها بل قول اذي بعض الناس ان تكون للعموم وضعف لمن ان
الوجه لفظا او التقيت اليه وهو ان لم نذكر ان تكون لهذا الوجه اما جاز على لسانها ان تكون
مع هذا اليس باوجه من غيره من جملة الاوجه المدعات به هذا الصيغ اذ ليس بعض الاقوال
اولى من بعض موجبة التقابل والتساقط لبطلان التي صحيح من غير حجة وبطلان الحمل على
الكل بمحالة اجتماع التضمين من الخصوص والاخصوص والعموم الاعم واعمال اللفظ
بالكلية ايضا اللهم الا خاطبه بها من لسان العرب فيلزمه ايضا باطل فليم يشوه الا ان يتضمن
ما لم تقض الخطاب بعينه وجب الوقف فيه انتظار ظهور قرينة وان اقتضت في بعض

واجب الحال عليها ما عدى الباطن الجموع مثل المسلمين والرجال ما انها تحمل من بين هذه الصيغ
على عدم الخفيفة المبنية على الثلاثة ويحمل الوقف عن من زاد او نقص الى ورود القرينة
المبينة هذا هو مقتضى الدليل اما حق المسئلة

الثالثة وثمن جمع

فنقول لفظ الجمع اول الغاية اختلف به في نهاية المبالغة
في الجمع والمثنى واستغراق ذلك الجنس بمعنى عموم من فيهم وما حادثا وما هو شيء من انواع
الجمع وما هو محمل بلسان الحال اقام ابلغ من لسان المقال وما هو جمع مشغلي اقام نفسي
واما القطع الا وهو له تعالى ما الفوهم من الكل وصبه والطاعة ملكه وخلقه واوجه
ما يجمع به الوجود الواجب والصفات النفسية من العز والبقاء والصفوية وله العقاب
الصوتي بالعلم والقدرة والارادة والحيوة وله الا وقال خلقا وايجادا وله التنزيه والتقديس
عن جميع النقايص بالعزيز من كل الوجه واجب له الا له والحادث ملكه من ملاكه هذا
هو الواجب بجلال الحق تعالى وهو الواقع للايجاد في هذا الاستفتاح العظيم ومجرد
العز المشترك وهو المعمولية منها خصوص ومنها عموم فقد يتوهم متوهم ممن
يحمل هذه الصيغة على العز المشترك ان الذي يجب للحق تعالى منها التعيين بالخصوص
دون العموم بما تقتضيه المعتزلة ودل ابطلناه اذ لم علينا بالي اشيء القطعيات وعلى
محققي علم الخواص في هذا الاستفتاح الجمع لله الذي لا نهاية له الى اسم الدال
في جهة تقلع الى الا الله الذي لا غاية له فلو حملنا على العز الصيغة على مجرد المعمولية ونفي
العز المشترك من غير عموم لبطلت المبالغة المعلومة من صيغها بالاستفتاح فظهر
تضمن من فصل الاضافة في الثناء ولولم يرد الكلام على الوجه لتعين الشمول
الثابت من هذا العز المشترك في جهة تقلع او خلاق او ما علم من فصل البدء الغيب المدرج
المتبوع عليه بيقين اذ الممتنع العز المشترك المشار اليه ليس هو من قبيل ما هو موجود
في الخارج بل الزمن فقط وما يقع الحيز الخارج وتضمن حقيقته اما ان يكون
عاما او خاصا ومن بطل الخاص في ذلك بالي هان ما لم يشوه العام وما لم يدل على خلع الوجود من
قبيل الحيز الممكن وهو حمل المخلوقين يكون ايضا له تقلع الا ان له تقلع التي في بعض ممكنات
ايضا بالعموم بالارادة واحياء ما شاء منها بالعزة والارادة بوجب العموم وارتفع
الا بعام والا يعم الخصوص وهو ما قلنا ولا كان المعتزلة هو لا يقع

قوله ثقلي وفي العلمين لفظ العلم جمع عالم وللفظ العالم
محمل لغوي واصطلاحي عند اهل الاعتزال يوفي علم التوحيد بما قاله في نسان الغيب
والعالم وعالم اسم لنوع من المخلوقين فيه علامة يستدل بها على خالقه وهم انواع
كالملائكة والجن والانس والطير والوحش فيقول الواحد عالم الله وعالم النبي وعالم
الارض وعالم السماء على ما تقدم لانه للسان ولهذا جمع جمع مذكر سالم لان العقل
اي ما للجميع انواع المخلوقين ولو اراد ما قاله المعتزلة بكل موجود سوى الله سبحانه لما صح
جمعه واما العمل الاصطلاحي فانهم اطلقوا لفظ العالم وقصدوا به كل موجود
سوى الله سبحانه وتعالى وصفاته انتهى **قول الزمخشري**
في هذا الموضع ان العالم اسم لذي العلم بضم العين في اللغة اعتقال منه وهو عبارة
عن مجموع الليل والنهار فاذا وصف به عوز ان يكون ملحوظا فيه العلامة التي يمتاز بها انواع
المخلوقين عن بعض فيصير اعتقالي وهو ان المعتقلة يعلمون بذلك احتاج اعلمهم عن ان
تكون خلقا لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وحقيقة العلم فيه مخالفة وموجد بها
جعل لفظ العالم في العلامة لزمهم ادخال العالم في ملكه تعالى وتقدس خلقه وايجاده
وبطل مذهبهم فاني جواب هذا الوضع اذا العلم فصور في ذوي العقول عن غيرهم بغلبة
بالاية ويبقى ما عدا ذلك يبقى فيه على حكم ما تقتضيه دار اوهم الاجناس
وهيهات فهم بضجة ما فصر وها الى ابعد الغطاء فان قامت على ما قدمنا في بداية
على ان الله سبحانه هو المنفرد بخلق جميع المخلوقات وهو تعالى في العباد دون
اعمالهم كما انه خالق فيهم وخالق اعمالهم والدليل على انه لا يصح حمل كتاب الاية على العلامة
وتعيين عموم ما اثبت الخلق فيه لجميع الخلق ما قام عليه الدليل العقلي ما علم
قطعا اتفاقا فان فصل التمدح بالاية والله علام فيشمل بدليله سبحانه لجميع الموجودات
والمعدومات حتى لا يبقى وراء ذلك لم شغل السائل عن بعضه وهو بعض من المخلوقات
من جماد ونبات وحيوان وله صفة وما موصوف وقد نسبه الزمخشري فيما ذهب اليه
ما يقصر به عضد المعتزلة بان لفظ العالم يجمع بالواو والنون وما يجمع كذلك
الا صفات العقلاء او ما في حكمها من الاعلام وهذا دليل لبعد ذلك لانه نسب فاشتمل
به فلم يبق في الاية للتاويل فيه مدخل وقد اغنانا عن الاول الفطنة العقلية

والفوقية

والتنقلية على ان كل مخلوق فهو خالقه الله تعالى وملكه مصورته وما علم قطعا من فصل
المبالغة في المدح بموجب قاول ما ذكرناه ونكون وجه التاويل ان ما علامة وهذه الة على
الخالق سبحانه وتعالى فهو كناية ناطقة فيدل الله بلسان حاله بلسان العلم الباقي من لسان
المقال قبل له عموم الجمع بل ذكر ما يشعر بالعلامة التي هي الة معاملة من يعقل
جمع جمعه بالواو والنون واذا ابوا فان يعلموا مثل ذلك في الجمع اكلوني البراغيث فاجري
واولي نفسا **قوله ثقلي** اي لم نصروا بالم نستفز **فال**
الزمخشري وفي تقديم ذكر العباد دليل على القلب تقديم الوسيلة
قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الاجابة الى ما يسئلون فيستوجبوا الاجابة
اعتقالي الزمان المعتقلة يعلمون بوجوه الاعراض على الاجسام وعلى الاجسام بناء منهم
على المسئلة الاولى اعلاما قوهموا من انهم يخلقون بعالم تعالى الله عن قولهم علوا
كبيرا وبناء على الثانية على القول بتحسين العقل وتقبيحه وقد قدمنا في الصدر
بيانا لان الامر على انه اخذ الوله الله سبحانه وابرلنا بالاول ايضا القول بتحسين
العقل وتقبيحه ولما بطلت الاغراض التي بنوا عليها امرهم بطلت
مبانيهم فبطل وجوب الاعواض وثبت ان الله سبحانه يفعل في ملكه ما يشاء.
من غير وجوب عليه وجوب عقلي ولا شرعي ولا عادي على ما تقول بناءه
بالتاويل ما مضى قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وكان
حقا علينا نصر المومنين وامثال ذلك مما ورد في الشرع من مثل قوله **على** الدوام
في الحرف الصحيح ما هو الله على العباد وما هو العباد على الله **بالجواب**
انه يجب حمل ذلك على التاويل لانه لو حمل على ظاهره من الوجوب لزم احد امرين
تفويت ما في نفسه من الضرر وعفى لزوم احد الواجب التاويل على الظاهر العلو
عن ذلك وجهه ما تقدم في نفسه من الضرر وعن التاويل في ذلك حمله على
بيان بعض الفضل والاحسان وبيان الله حتم الاخبار عن فعله على عباده
وجهه ظاهر في الوجوب ليحقق لهم الثواب وانه لا يخل بالاعلى ما فعل السيئل
الكريم تعبر عن الواو التشويه به وتنبيه على كماله الة المتفقة فيما
في الحقيقة لزم ان ما عنكم واكل واجب علي كرم واكل واجب على الله في

ج الحقيقة على ظاهره بل اظهار الاعتناء بالعبد وتنبيه على ما فيه العوز بالرجاء
ومن هذا الباب قوله تعالى ان تنصروا الله ينصركم الله ومن لم يدع الله فكانه
ان الله لا شيء له من امورهم وانما لهم وكذا لم يملكه وكقوله الذاهي في
الحقيقة فمن منزل الله تعالى عليهم في الآية ان يسعى لسعادتهم في باجاده
في سبيل ايتهم للاعمال الصالحة في بالاجابة ذلك اليهم لما تقدم ذكره ومن هذه
الآية حتى تعرفهم منه عليهم بالثواب في الآخرة بصيغة الوجوب في ظاهر
العبارة عزة الكريم ذلك لهم وصلاحه في حقهم عاد ذلك في تثبيتهم عاقبة
في بعضهم عاد ذلك في بقوابهم عليه في تحيل الثواب اين قاضي بجعله ما كان
عفوات والا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر في بديهم تعالى في فضله وتمام
نعمته عليهم وفي بيته سبحانه وتعالى نعمته عليهم في الاولى والاخرى جعلنا
الله سبحانه منهم والمراجعي تعالى عن الحقيقة في ذلك كله قال البيضاوي الذين امنوا
وعملوا الصالحات من فضله وتابوا عن الاخبار عما في هذا العقل عاد ذلك الى
ومن حقيقة الايجاب واخذا بعقل الامر على الادنى بنصب مؤاخذة على الواقعة
وعقاب على الخالية على بعثنا لسنة الله ذلك على الله سبحانه ومن منابع الاصرار
بيان ذلك كله بدليله **قوله قد** اهون الاصرار المشتقيم قال الراغب الخوف
فيه ومعنى طلب الحسنى ويسر ميسورا ونطلب زيادة الخير في نسخ الطاب وكسوف
اعتنى الملائكة المعتزلة لم يجعلوا كسوف الشمس وخسوفها سوى سوال اللطف في
الخير وفي نفس الخير وحرفوا الكتاب الله عن مورده الى فساد من بينهم لا نهم
في عمون انهم يخلقون افعالهم من جملة تلك الاعمال من بينهم وتقويتهم لم يتوجه
عنهم طلب الخير ومن اخلقه عنهم تعالى الله عن قولهم مجي قبوا القلب
الى الطاب مقاوم ابطلنا عليهم ما بنوا عليه باس من بينهم فيما تقدم
وبلينا ما الزايدا القطعية وجوه ايضا وتعالى خلق جميع المخلوقات والخير
والضلال من جملة ذلك ويكون هذا القلب عائدا بغية اهل الحق وجبان الاول
التثليث والمراوغة في الاستقبال والثاني من امتنى المتكلمين عن اعتقاد جازم
مع طلب وصوله للعلم بالي الخبر ونطق هذا المعنى قوله تعالى اخبارا عن طلبهم

(بياض في النسخ)

ايضا لقولهم ربنا اتمم لنا نورنا فلو شاء لقال اذهب نورنا لعلمهم ان الله سبحانه ان شاء
اداء الخير وان شاء اضلوذ للعبد كل زمان وهو ما الاعمى الذي فمن شاء الله هدى عما انتهى
له فيه من بين ما من يطلبوا اسواده تعالى ايا هم يخلق من يهم عن الطاعات ومن يوفقهم
وهي الطاعات وذلك هو الخير وذلك لهم تطلبوا في العلم والعفو وان قوا والله فعال
لما يشاء الذي محسني طلب الخير ايته دنيا بقوله تعالى والذين اهتدوا زادهم
هدى والتقاهم هذا ايضا الى الطاب دون خلق جميع الخير عاما من ذكر
من بينهم وايطلنا علم وعمل دون الاية عن اهل الحق كسوء عمل الاولى بعينه
ان اتى في كسوء الاية يطل عليهم جميع ما توهموا نواصب والحق وكسوف
قوله تعالى واتاهم تقوهم وهو اي خلق الله تقوى في عالم لقدرته والتقوى
عبارة عن الطاعات وهذا هو صحيح من مذهب اهل الحق ومعنى الاية عن بين
والذين اهتدوا اكتسبوا اي مع خلق الله سبحانه لكسبهم زادهم بالله مرادا والحوالة
ومنع الله للصور ما افتتاح القلم ومن اهتدى منهم اختفاء ازاده علما ويقينا
وايضا والذين اهتدوا امتثلوا امر ربهم واعانا احدهم هدى ما يجب لهم ذلك وزاده هم ان
سمل عليهم ان عمل الصالحة تقوة اعانهم والذين اهتدوا اكتسبوا ثم ذلك بالعبد
زادهم هدى بابراز ذلك لهم عاما بهم في دار التكليف وايضا والذين اهتدوا اياما يخرج
عن الشيء الجلي وهو عبادة عيسى الله سبحانه ذلك الهوان وزادهم اصنامهم هدى ما يخرج
عن الشيء الخفي وهي اضافة الهدى الى عيسى علمنا وهم اهل الوا وهم الذين قال
فيهم عليه السلام والشيء الجلي اثنى الخفي من ذهب الى قول الشيخ ابو الحسن
الاشعري رحمه الله بهم اهل الوا كز اما كان كز اما ان الشيء والوا الكاف اما ان الشيء
والوا الكاف اما ان الشيء والوا الهاء اما ان الهي والوا النار اما ان الاحراق ويقولون
في ضاد الهاء ان الله الله الله ثم يضيفون الى محل في باطن الامر الى عيسى عليه السلام
وهو الشيء الخفي والخروج عنه بالعلم بالتوحيد من شاء هدى والذين اهتدوا
في الايمان الجلي زادهم بالمعارف هدى حتى اداه الصواب الايمان الخفي اخرج عن الشيء الجلي
الخفي وهذا فيه على الاصوليين قوله عليه السلام افضل الايمان الخفي اخرج عن الشيء الجلي
الى ان قال فاذا طلع عاد فعلوم المعلومات الواقعة على عظمة غفلتها وجلاله وعلا

وما توجبه له من كمالها به وكماله وقوله تعالى والذين اهتدوا زادهم هدى من باب اضافة
الاعمال اليهم تفضلا ايضا منه تعالى وتحقيقا لثوابهم عليه كما تقدم بيانه وهو تعالى
خالق الهدى وآتيهم وكلهم لله تعالى منسوبون كما تقدم بيانه ايضا وبقي للطعن عن اهل
الحق سؤال وهو انه على المخلوق في حينه لم يعلم وبه قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو
خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون وما
ذكره المعتزلي في الطعن ثم فيه على علي عليه السلام ثم فيه وفي بقية الائمة
عليهم السلام فلا معنى لاطالة الكلام فيه لان الطعن ليس للطاعن عليهم سوى جهله
فالواو من قوله تعالى وهو من علم الله تعالى انه لا يؤمن عند ذلك الطاعن ولا يتبع
فيه بعكس الله وعلمه بعكسهم الكافرون وضلوا واضلوا وقد الحمد لله اعتقدوا الايمان
خارجة للجهودية والجهودية مستقلة عن الجهودية متبوعة ومن لم يعقله
عقلة وانكاره عن ان يعقل شيئا كذلك العقائم مجرمة فقط مكملة ومن لا يعلم
معتقد الحق الواجب والمحال فظلم عقول خلق لها ما يريها والرد عليهم لمزيد
مكالمتهم من وجهين الاول ان ما ذكروه من ان شيئا اكلوه مقارنا لما يمان المؤمن يسمى
عندهم للطبائع وهو دعوى بلا دليل فلا يلتفت اليها ولا تقبل والثاني انهم يكلوا
ان تكون مقارنة تحدث لله الشيء المسمى للطبائع كالاحراق والايمان الممكن في حينه من
الواجبات عقلا او من اجزائه اتاه ومن المستحيلات فان كان من المستحيلات فلا عبرة
بما قالته وان كان من الواجبات لزم ان يكون كل مكلف ماطوعا بجميع ايمانه فيلزم ايمان
جميع المكلفين وهو باطل لانه خلاف المشاهد ولا ضرورة ويلزم ايمان الكافر في حال كفره
وهو جمع بين الضدين وهو محال وان كان من اجزاء ايمانه وجب رجوع الطبائع الى حكم
الله سبحانه يخص من يشاء من عباده وهو تعالى المسئول اجابة ذلك وما عبرة من لغة
الشيء الذي ادعوه وسموه للطبائع وما عبرة بمعارفه كان تخصيص الايمان ان كلما اراده
الى ارادة الله تعالى خصص الله سبحانه وتعالى وما عبرة بتعلم المقارنة بين المقارن والمعقولة
ان الخصص لو شاء خلق الايمان الاجنبي يوم ذلك لم المقارن الذي ادعوه لعقل فان قال
علم ان الله لم يشأ خلق الايمان فالجواب كذا ان الجواب على ما تقدم بالعلم
بل يتعلق به عما هو عليه من حكمة وتخصيص الارادة في جميع الامور وما وقع الى الخصص

عن شيء. واما عن شيء. فصار وجود المقارن كعدمه اذ لا عبرة بما خلق شيء وما يقرن
عن شيء فحكم الجواز لسؤوله بالمسؤول عن بيان هذه الآية بان الله سبحانه
يعقوبة الذنب لعمل اتيه والايمان في الماضي والحال والاستقبال ان شاء عن شيء
لا عن شيء. وان شاء لم اتيه مخلوقا ايجاده على ما تقدم من علمه فيه فلا عبرة بذلك
بقيه وكل من خرج عن تخصيص فعل الحيوان بقدرته وتكلف عن سواه التسبيل والتنفيل الى الجواز
العقلي هو الذي دعاه الى تشعب العقائد في هذه المسئلة وما اداه الى التحير دون
الاعتقاد وذكر المخصص في هذه الصورة ما يجب تاويله من
المتشابهات والمشكلات الذي حمل غالب من اضر به عن تاويله اعتقاد الحق فانتبه
كما ذكره. وهم العقول فان الاجنبي انفع وهو فاسد وسر العقل بقية على ما به عليه مسلم
من اثباته العقل لاستناجوا انه ما ذكره وما قاله عن الدليل القطعي العقلية والنقلية
على ذلك وقد الحمد يوجب تاويل كل الخبري وما اشبهه وهو قوله عليه السلام
ان الموءود يسئل الله عليهم العفو حتى مقضيا بلغني اصحابي صبيانهم الحمد لله
في العلي سمعه الله تعالى بي بع عنهم من الحمد العفو اذ بجيز هنة ووجه التاويل فيه
ان العفو الذي اجنى عنهم عليه السلام اذهم استحقوا العفو استحقاقا
شيء عقليا لما اقتضوه بمقارنة ويكون قوله عليه السلام حتما مقضيا اي شيء
اي استحقاقهم لزم الله شيء قاما ان يفعل فيهم وقع بهم قبله سبحانه تنفيذ الحكم فيهم ولذا حتم
فيجعل تقاضيه اجابة الحمد علامة لزم سبوق قدره وعلمه انه يوحي هنة العفو بما تقدم بيانه
في اجابة دعوة الولي ومطابقة بما استند اليه صفة عمر الله سبحانه اجري لسانه بالترحم
فيما سبق العفو فيه وكذلك تعالى الله سبحانه لسان الصبيان بمجانة الحكم عفو من سبق العفو
بتقاضيه عن ابيه كما في ما لم ذكره السورة ووجب هذا التاويل لان سبق العفو
يستلزم العفو اذ بيتاني ويبتل العفو لتقاضيه الحكمة استحال عقلا ولا نفع
ابن اوسوسه العقول به الى حروف العزيز سبحانه وفيه نحو الجمع بين النقيضين وهو محال
بسبب العقول موجبه التاويل على ما تقدم بيانه في العفو عن الصبر والحلم وقوع عنهم
ما استحقوه وكانوا الله تعالى عالما بما يقترن به العفو اذ لو من ربما ابتل الولد
تقاضى ذنوب عباده بما يستحقونه ثم يصل من ذلك لم تقاضى يقترن بتقاضيه العفو

عن شيء

والنهي هو الامر بالتحويل لمتحصل منهم زيادة ابور عاية الاوامر والنواهي وقوله تعالى
الله الا هو السلام في هذا الدليل يدل على ان الله تعالى معناه ان الله تعالى من اسمه
العزيز هو الذي شأنه ان يكون موجودا فان السميع لا يفعل فعلا بالعزم وانما يتعلق
بالوجود والمعنى انا الله سبحانه هو الذي في اثبات الصفة يقتضي بوجودها مسموعة لله تعالى
ما يجيء في القراءة والدعاء من الاقرار بالعزة والاعتراف بالعجز والتقصير اي اذا القراءة
وصوتا مسموعة لا للصفة الازلية ومن هذا الباب قوله تعالى قد سمع الله قول
التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله الخ فسئلت فسمع ومنه قوله تعالى لنبلوكم
حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا اخباركم حتى نجاهدوا فيتعلق العلم بجهادكم
حاصلا موجودا فيثنيا عليه وهل معنى حتى نعلم الخ حتى يجازى ما تعلق العلم وارادة
به الجزاء من شأنه تعلق الادراكات وجود المدركات ومن شأنه تعلق العزة ابرام ما تقوم
عليه العزة والعلم علم التعلق حسبما يوجب والجاني والحال والماضي والاتي والحال
والموجود والحال والماضي فتعلقه بوجوده وما معه بالاتحاد بالمعلومات
على الاطلاق وتعلق الصلاحية لما يتبنى لذاتها للادراكات العزيزة جاز ان وجدت المدركات
المتجددة فيما لا تتناهى مدركة واما الادراكات العزيزة فلم تحل ولا تحل عالما هي عليه
من صفات انفسها قبل السلام استحالة قبول العزيم او لغيره اذ الموصوف بالعزيم
يستحيل اتصافه بجاهل اما حدوثه

سورة البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم قال الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم قيلها

قوله تعالى الم قال الشيخ فيه بيان قلت ما معنى تسمية السورة
بهذا الاسم قلت كان المعنى في ذلك والله اعلم ان ليس الا كلمة عيسى وقوله
هذا اعتنى الا انه جاء على الفعل بخلق الله ان ايضا بفعل الكلام العزيم الذي يشبه
حي جاء صوتا زيادة على ما قدمه في ذلك في صدر خطبة كتابه هذا وقد برهنا عليه
وعلى شيعة المعتزلة الذين لم نثبتنا بالدلائل القطعية ثبوت الكلام العزيم صفة لله
سبحانه وانه به صوتا امر الخلق وناهيا ومخبرا وصفة ما بصفة ما تقوم به وبانه
ايضا بالدلائل القطعية ان الشيء يعتبر ذلك الكلام العزيم في انا بمثل القول

تخلق الله ان ايضا مع قصور خلق العباد ان عن الذي ان من الحروف والاصوات والخطوط
والعبارات كما ذكر في الاصل وهو نعم خلق الله ان العزيم الذي هو كلام الله سبحانه
كان الاجماع منعقدا على منع كل لفظ يوهم ما يمتنع في حق الله سبحانه وفي حق صفاته
وفي حق رسله وهذه [illegible] اكبر الى محشي ما مضمونه منزه لم يقوله قائل عن من قائل
في انا في بيا ويجب حمل هذين الاية وما هو في معناها عند اهل الحق في الصفات
عن الكلام العزيم بان الكلام العزيم ليس بحرف ولا صوت ولا هجي ولا متحالة
اذ صاحب العزيم يجاهل عما حدوثه عما ما تقوم بيانه وفي هذه ما شئت لا في حق هذا
الوصف ووجب صرفه بالتاويل الى العبارات الدالة عليه كما تقدم ايضا انا
عما ما تقوم بيانه اما الاتيان عبارة عما سمته الشيء فيه من انا وهو كلام الله سبحانه
العزيم او ان ما في هذه العبارات تجمع حتى يجاء الى حي جاء الى انا والكتابة والذي يجب
حمل الاية وما هو في معناها على ما قلناه لما قام من الادلة على ثبوت كلام الله سبحانه
العزيم واستحالة كونه صوتا او حرفا استحالة حدوث ما علم منه وبكون معنى الم على
طريقة اهل الحق اوجه من احسنها ما ذكره ابو اسحاق الزجاج وعليه كثير من
الائمة وهو ان الله سبحانه اقسم بهذه الحروف على ان هذا الكتاب الذي انزل على محمد هو الكتاب
الذي عند الله عز وجل مثبت فيه وهو معنى روي عن ابن عباس والكناية هنا بمعنى المكتوب
بمعنى الكتابة وعنه ايضا الم انا الله اعلم واعلم انا الله اعلم وانا الله اعلم
معناه انا الله اعلم واعمل والم معناه انا الله اعلم وانا فعل مثل معنى الم الله انزل جبريل على
محمد هذا الكتاب لا ريب فيه ما لابي للدراة عن الله سبحانه واللام للدراة عن جبريل والميم
للدراة عن محمد وقيل الالف لله واللام للدراة عن الله سبحانه واللام له والميم للدراة عن الخلق
بالمعنى الله له الخلق جميعا رسالة وتكليف العباد واحكم فيهم كيف شاء وذكر
القاضي في كتابه المسمى بالمنتصر للدراة ان الحروف المقطعة اشارة بها الى الحروف
العربية وان هذه العبارات عن كلام الله سبحانه العزيم من المعجزة الخلوقة في سائر الحروف
التي هي المستعملة في المتخاطبة لكي عن المعارضة فلما عجزوا عن الاتيان بما هو من جنس
كلامه الذي هو بحروف مقطعة علموا انه ليس من كلام البشر فاعترفوا بانه من كلام الله
تعالى وتقدس الذي هو صفة من صفاته ذاته خروج عن الوهن وامجال العلم عليه

اجماع المسلمين وخالفه لما قامت عليه البراهين ﴿ قال الزمخشري ﴾ ولم يبلغ من انحطاط
وحسن النظم الى قوله الا انه كلام خالق الغوى والغرور وهو اعتزال لان المعتزلة لم
ينسبوا لله كلاما سوى العبارات المنضودة المفروزة المعلومة وهو قول بخلق الغوى ان
واذكار المتكلم العزيز وقد ابطلنا عليهم جميعه ﴿ قوله ﴾ خالق الغوى
والغرور يشير الى الاعتزال من وجه اشارة الى ان الغوى ان ليس الا ما المغرور يأتي
فيكون وجوده خلقا وفيه اشارة منه الى انه قضا قضى من اجلهم ولو انهم لم يعارضوه
بغيه الاشارة منه الى القول بالصرفة وقد ابطلنا عليه وعلى شيعته القول بذلك
وفيه اعتزال اخر وهو قضى كلامه على ان الله تعالى خلق هوى الخلق وقد رهم
دون افعالهم كما نسبوه لغير الحق انفسهم دون الله سبحانه وتعالى وبلغ منهم
عاما ذهبوا اليه من ذلك ان يكون جهل العقل جهلا على الله تعالى وهو خالق الغوى ان وليس
لله تعالى عما ذهبوا اليه سوى خلق فوق جهل العقل بغط
والعقل بان جبريل هو خالق الغوى ان كما باجماع الامة ومن قضى بانتحال
ذلك فقد علم وتبين بالبراهين تحقيق قاطع بفساد اهل الخلق من ان الله سبحانه خالق
لغوى العباد وقدرهم واعمالهم كما شئ لم يخلق ذلك فقد وقع في المخلوقات
مطلقا وان كلامه تعالى فعله ليس من جنس المخلوقات ﴿ قوله ﴾
﴿ قال الزمخشري بعد ذلك ﴾ وهو يؤدي الى صورة الاسم والمسمى واهل العدل
ان كانت قوانع الصور اسماء له وهو اعتزال اخر اذ المعتزلة قائلون ان الاسم هو
المسمى ومن بليتهم عدة ذلك من قبل ابليس الى اهل الخلق ﴿ قوله ﴾
الاستاذ ابو بكر بن فورك رحمه الله تحقيقا لذلك ان قال اذا اقال القائل كلام الله
خلق والاسم هنا هو التسمية هو المسمى وذهب انه اجماع واذا وقعت الحقائق
وجب الرجوع اليها حتما وقضى ان تكون اوائل السور اسماء له بمعنى التسمية لا
خص للاسم في ذلك مما تقوله المعتزلة ﴿ قوله ﴾ ﴿ قال الزمخشري بعد
ذلك ﴾ هل تتم المبالغة الا بتلك العمياء بمثل قولهم وهو اعتزال اخر ايضا
جنسي الى القول بان بعض حروف التهجي ان يفعل ان يتم الا بها وان من جنس البراهين
وهو ما به ابتداء الشيء وبقاؤه وعلى المعتزلة حمى هواي في التمام لهم كعزوهم

اذ كانوا يصرحون بان عز الاعمال انه ممتنع الوقوع لعقولية الطارئ بها عنه وقد
ابطلنا القول بالصرفة فيما قدمنا من قبل وبينا ان بلوغ فن الخلق الى معارضة القرآن
من فنون اعمال العقلاء انه لا يصح في الخلق الا اخبار عن الغيوب من نحو وقوع المخلوقين
عن تحقيق جمع علومهم في هذا المطلوبة وهي ما بالتقاسيم الدائرة بين
الذهبي والاثبات وان نظمها الذي هو العبارات والنظم خلق المعتاد ليس من قبيل
اكتساب العباد على ما تقوم به ايضا ﴿ قوله قلم ﴾
هكذا للمتقي فاليه الى المخشري الكبرى هو الوكالة وهو اعتزال انه فضى
العلل بالمعاني الى الوكالة اذ ليس له تعالى عند المعتزلة هوى سوى الوكالة
بارزه عما خلقه وبينهم بفضل دون ان خلق الايمان في قلوبهم والاعمال الصالحة على
ابدانهم ثم يتولكمون انهم يخلقون افعالهم وعن افعال الخلق هوى الله سبحانه
تخلفه عما قسم هوى عاص وهوى خاص بالقضاء هو الدعوة والبيان اذ لم
فمن شاء وعصى كل مؤمن وكافر وهو الذي لم تفعل المعتزلة له شيء والخاص هو خلق
الايمان في القلوب والاعمال الصالحات في الجوارح وخلق الكفر والعاصي هو خلق
الهوى في قلوب المؤمنين دون الكافرين وجنوحها وجوح وحرافيه الله سبحانه
بالهوى الى الصالحات بالكبائر من الحجرات واما الخاصة بوكالة الله سبحانه بخلق كل
مخلوقات بوجوه انشاء الله تعالى فخلق ايمان المؤمنين واعمال الطاعة وشكل للفسقة
من الكفر ان قوله تعالى لنبيه عليه السلام وانكم لتهدي الى صراط مستقيم وهذه
هي الدعوة العامة ان يستحيل ان يثبت له عني ما يشاء مما هو عنه الخاصة لان الله
تعالى هو المبغي دينها دون الخلق وقبل تعالى لنبيه في قصة عمه ابي طالب انك لا تهدي
من احببت لا تخلق الايمان في قلبه ومعلوم انه دعاه الى الله سبحانه وابلغ له
العامة من الدعوة والبيان وعليه حمل قوله تعالى واما ثمود فهديناهم اي دعوناهم
وبينا لهم ما استحبوا العمى على الهدى اكتسابا والخلق لذلك ولو
هو بيد الدعوة الخاصة لما بقي الا مستحالة اجتماع الضدين ومن قسم الدعوة العامة
قوله تعالى او تقول لو ان الله هداني لكنت من المتقين وبين تعالى كذبهم في ذلك

في قوله تعالى فيما يأتي وكذلك جعلناكم أمة وسطا في قسم الخاصة قوله تفضل
بفضل من يشاء ويميز من يشاء والتفضل إنما يقع في الإحسان وأفعال العباد وهي
الكسوب فلا تتصل فيها فمن شملت جميع المكلفين والله أعلم تعالى بالمكلفين
المخلوقين فسمى المعرفة العلم والعلم له قال والله كل عالم الغيب والشهادة
هذه العلامة ويطرح من يشاء إلى صراط مستقيم كذلك الخاصة بالكل له

قال الأستاذ ابن فورك جمع الشواذ أقوال مروية بأسانيد وهذا
عن أهل اللغة كما بينته بالكشف الكبير قلت وهذا المعنى جار في العرف
العامة والخاصة جميعا إذ ليس المكلف العالم بالله مستحيلا أن يكون
المخلوق لله عالما فتقوم البينة والغرض أن هذه الآية تبين المتقين من الوجه جميعا الخاص
والعام أما الخاص فدعوى وما قبله وأما العام فدليل خاص بالمتقين وقوله
والعلم في معادنه من جملة الصفات والله يخلق الهدى في قلوب
وقراءته والشيء فلم يسمى باسم ما خلق عنه وكونه لسان العرب شيء
عم الهدى شيء عاما ورفع الشيء إذ ليس للمعقول إلى الإحكام والشيء
عاما تعلم بيانه فتسمية متقين في قوله تعالى هدى للمتقين إما أن يكون السابق
علم الله عز وجل بذلك لهم ولغيرهم تقول هم عندي العلم الذي وهبه تعالى
ولما قلنا هذا التأويل لأنه يستحيل أن يسمى من حصل له الهدى
الحاصل حاليا ما لم يصر له الشيء فمن المحال بوقوع الهدى
منهم قبل ورود الشرع لما مر منا بيانه وهي هذه من استحالة
لبيان تحسين العقل وتقبيحه والمنفي عن المعتزلة من اتقى الأشياء جميع
والله في كل الشيء في نفس الموضع ودلالة العقل بكمون بالنوع
خلافا لأهل الحق من وقع عن هم في حكيم جمع عن متقي ما يكون لغير أن
كذلك له فيكون كافرا وعن المعتزلة أهل الحق المتقي أهلا فإن الغير وعن
في الشيء يقتضي معنى اللغة من اتقى بأي وجه كان سمي به المتقي وفي عن
المتقي من اجتنب الكبائر والصغائر فإنه أورد هذا الأهلا فنص فإن احتجت
به في بينة أو دليل صار قائلا بحمل الوجهين جميعا عليه وإن لم يكن منهي من له غلب

على الأطلاق

على الإطلاق إجماع على الشيء ورجح على الإطلاق والأقوى عاما تخصيص أصول الفقه

فصل هنا بحصل العلم بين المعتزلة الكافي له وجه له من التقوى وكما
حظ والمؤمن المجتنب للكبائر والصغائر له الخاصة أو وجه التقوى والمؤمن العاصي له وجه
من التقوى ووجه أنه فر اتقى فإنه الخلود في النار والغرض أن هذه له من وجه
له أن الإطلاق الذي هو أدنى فيه عنه هنا لما هو وهو ما علم قطعا من إجماع الأمة من أن
المؤمن العاصي مخلد في النار مقر أشتر وهو قوله تعالى الخلود الذي هو في النار والعلم مثل
هذا تقوى وهذه الآية إلى آخر الكلام فيها هي بصيغة الإيجاب فلا تقتضي حصرا
وإنما تقتضي الحصر صفة النبي ملوفا تعالى فليس الأمر في الشفي لزم الحصر ومن زاعم
طلب الحصر في هذه الآية رام ذلك من فحوى المفهوم والعقول فيه فهذا زاعم سيما
إذا قام صارفا صحيحا عن العقول وهو ما ذكرناه من أن الإجماع على أن العاصي
مخلد في النار وليس بكافر ولو أعملنا هذه الآية على العقول لمفهومها لم يقل الحق
مع العقول لجواز أن يكون متقيا من وجه أن صفة في المؤمن كل واحد منهما
في جميعها من وجه أن صفة في المؤمن كل واحد منهما وكون متقيا الصلاة
في كتبه **فصل** وتقيموا الصلاة **قال الخشني فيه**
وجعل العاصي بين الإسلام والكفر تقيموا الصلاة وكل له قوله تعالى وويل للمشركين
الذين لا يؤتون الزكاة ولم يتناول مشركا من لم يؤد الزكاة عامة فانتظاما بأن
قوله تعالى هذا هدى للمتقين الآية متمسك المعتزلة بما تأتي له بعموم اللغة وهو
دليل الخطاب والمعتزلة ما تقولوا بمن تقولوا على من تقولوا بل هم
وإن قالوا به لا يكون عاما لأنه إذا تعددت خصائص اقتضى الخطاب أشياء حكم
للموصوف بجميعها بموصوفه لم يرجع الحكم عن رجع جميعها كما بينا فكذا
إذا قيل رجعوا إلى فمن اتقى وهذا من قوله الصلاة إلى تمام الآية يلزم بأن تجعله
من ذوات لم يكن الغير أن هذا له ونحن نقول بموجب هذا المفهوم في هذه الآية بأن
أتى ببعض تلك الخصائص ولم يأت ببعض منها فمسألة أخرى خارجة عن مسألة المفهوم
وليطلب حكمها وأدلتها من خارج وكونه إن لم يقم الصلاة فإن قالوا إن جملة
حكم من لم يقم الصلاة حتى يحتاج إلى دليل من نفي هذا الخطاب وقد بينا

اجماع الصحابة على ان المعني بالشهادة تنزوا ان تم الصلوة وكانوا يعاملونه معاملة
المسلمين في توريثه ودفنه مع المسلمين واخراج احكام الاسلام عليه وكذلك
سائر العصاة ولما ورد اهل رحمة الله عليهم على هذا الكلام لم يكفي فان الله
وكذلك الكفر والاسلام وكذلك وذكر الدلائل في الاية الثانية وفي الية تسلم بها
الزمخشري ايضا في تكفير العصاة وفي قوله تعالى وقل للمشركين الذين لا يؤتون
الزكوة الاية فالت المعتزلة ان من جمع بين الشيء والاخر منه ومنع
الزكوة حكم حكم من لم يؤمن بشيء من ذلك وانه من باب اخرة ومنع الزكوة والحكم في ذلك
ليس سوى في المقصود وعلى المنقول فلا بد من دليل من خارج والذي يدل كلام ابو
بكر رضي الله عنه على منع الزكوة وقاتلهم فقال المانعي لكونهم كانوا مستحلين للمنع
حتى قالوا هي اخت الجزية وقد علم علما يقينا ان الولي
قال صاحبك عن النبي صلى الله عليه وسلم كنا نقله علما ضروريا كما اقاضي
اذ يكفي المعرفة وعلى من الاية وغيرها من دلائل الكفر فكان لتكفير هذه
طريقة اخرى على طريق الاستحلال الزكوة من غير استحلال الزنا والخفيفة
المعنى شيئا اخر وهو المنافي للايمان اوما اجمعت الامة على ان حكم حكم
الكفر وليس هذه الامور التي اختلفوا فيها من جملتها فبطل ما تمسكت به
المعتزلة به كفر النعماء وما اموا ان الاية في تكفير القضاة الذين انصبوا ورؤا الحق
خفايا فقد قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون قال الزمخشري فيه
واسناد الرزق الى نفسه لما علم انهم ينفقون الحلال المطلق الذي يتناول
ان ينضاف الى الله سبحانه وتسمى رزقا منه وهو عند الله رزق الله سبحانه
لعباده عند المعتزلة ليس الا الحلال المطلق دون الحرام والربوة عند اهل الحق ما انتفع
به المنتفع حلالا كان او حراما فهو رزقه خالقه وموجده سبحانه خالق المنع
الحرام كما هو خالق المنع عن استعمال الحلال وقد ينفع به الصبي غير مكلف توجيه الله
تعالى الا ميت والخلود والايجاد وقد يرزق الجماد ما ينتفع به المنتفع وعلى ذلك كل
وعكسه وبطلان ضرورة المعتزلة لذلك روية بالكف وبالعكس ما ادعت المعتزلة بانهم يخلقون
المنع عالمين بالحرام والحرام كلاف الله عليهم بما فيه من خير الخيرين

التوحيد

التوحيد لله سبحانه في الخلق والايجاد وان لم ينفوا سوى معنى الاضافة في الاخلاق عائد
الحرام من رزق الله تعالى لعباده فلت الاخلاق عائد الى الشيء ومن قال الله تعالى ومن اياته
الارض الاعالى الله رزقها فاين خرج في هذا العموم من تقرر بالحلال والحرام وقال تعالى الله الذي
خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء الاية فجعل
ذكر الرزق متوسطا بين الخلق والاماتة والاحياء بين تعالى انه لا شيء يملك لاحد في خلقهم واماتتهم
واحيائهم الضرورية على الكسبية فكل ما شاء الله لعبد من رزق ذكره ابو الحسن الاشعري
في كتاب المسمى بالمختزن في تفسير الغريب انواع الجسم الخلوق المنتفع عنه وعلى المنتفع
ليس شيء من ذلك مكتسبا للعباد فلا تصح دعوى معتزلي ولا في معنى خلوق لله
وحبس الله تعالى الجماد الاول وخلق الموت والحياة

وقد اجمع علماء السلف

على انه متى علمنا سلامة الاعضاء تاما دنا في الاخلاق كما قال تعالى جبل الخلق وعلى ذلك سير
الشيء انما على ما يشاء. فمن ما قال الخضر عليه السلام وارادت ان اعيبها ولم يقل
فاراد ربك ان اعيبها بل قال فاردت ان اعيبها امثل هما وقال الخليل عليه السلام
واذا امرضت فهو يشفين وقال موسى عليه السلام هذا من عمل الشيطان وقد علموا
ان فاعله خلق الله سبحانه وبمشيئته وفعله لكن اجرى العادة مع الله تعالى
في الاخلاق عند اهل العلم بسلامة الاعضاء والعلم بوجود الله سبحانه واعماله بان
اخر الكلام في بيان التوحيد وابطال الشيء صح بالحظ اولا وان الكلام على حكمة اخر
قال الله تعالى في بيان ذلك يضل من يشاء ويهدي من يشاء وقال موسى عليه السلام في
بيان ذلك ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء وقال عبد الله بن عباس رضي الله
عنهما وسبب الصحابة رضي الله عنهم انكم اتيتم الكاهن واتيتم العاتر وما يعني عليه منهم احد
وكذا اجماعا منهم وذلك لبيان تعاضد مواضع الضعف وقال بلينا علينا السلام في الحديث
الصحيح وتوبين بالفرح حتى وشيء باهل الحوض رضي الله عنهم وامة السنة تابعون لذلك
بان علمنا ضعفا بالنشاء من الحاضر او الناظر من قلنا الله خالق كل شيء. وسبب الشيء
اذا لم نضف الى الاخلاق في ذلك بان علمنا ان المعتزلة من جملة الشيء الى بعال والله يهدي
لفكر وقال البيان عن مواضع الضعف وما قام على التوحيد من البرهان على ما وقع تعالى
في مواضع الايمان فعلنا الله سبحانه هو خالق الطاعة وخالق المعصية لمشيئته وقع ذلك

اذا سئل لم تقل الخلود ولا تقول هو ازوفي تقول بالحال ولا تقل من تقول بالحال وصار كقول
هو الاحد مع الله وهو احد فان المقل يعلم ان قول المعتزلة ونصهم بان الله سبحانه ليس
من زنى ولا من اكل الربا ان عنوا بمنع الخلود الاجماع فقد بينا وان قصروا منع الاطلاق فقط كان موهما
للشيء لموجب منع اطلاقهم بالاجماع ووجب بيانا نحن واطلاقنا ان لم يقصروا وقع
الالباس باجماع الامة ايضا قبح ما قالوه وتعلل قول المعتزلة **قوله تعالى**
والذي هو منوط بما اتى الله وما اخل من قبائح الامة فيسمى الله مشيئة فيما الايمان بالتفاضل
من التكذيب والمخالفة وهو باس من وجهين الاول جعله الايمان صلب التكذيب وليس
كذلك بل هو التصديق القائم بالقلب صفة وجودية يلزم ذلك اقالوه في ضده من تبلغه
دعوة الرسل وليس بمكذب ومع ذلك السلب ليس بمصدق ايضا وامن قلوكان من
ليس بمكذب مؤمنا لكان كذا مؤمنا وليس كل الامة لم يبلغهم ما يصدق به او يكذب
فيصل قول الاشعري من كذا الوجه والوجه الثاني زيادته بضعف الايمان فعلى
اذا الغته بطلانا وهو اعتقاد الامة تكفير بالذنوب ومن ابطلنا عليهم اقوالهم لزمهم
في الصدر بالدلالة القطعية بطلان هذا لما بين ذلك ومن اخذ بالعلم هو باس به
فسلبه اسم الايمان وهو اعتقاد الوعيد عنهم ان لم يتب حكم الكافر في الخلود
في النار وسلب اسم الايمان واما في قوا يلزم صوبين الكافر في منع تشميته كما في قد
قال الله جل قطعه بالشهادة ونهى كله منهم تلبس في الدين وخروج عما عليه اجماع
المسلمين وهي اول مسئلة سميت به المعتزلة معتزلة وهي احداث واصل
بزاعتقاد المعتزلة او عمرو بن عبيد راسا الاعتزال او القول بالمنزلة بين المنزلتين في مجلس
الحسن البصري فقال لما ان المؤمن اعتزلوه باعتزاله الى جانب واخر من المسجد
فسموا معتزلة من يومئذ والمنزلة بين المنزلتين هي قولهم الفاسق هو مؤمن قولا
هو كافر اي وهي هو ابطل الامة وقد تقدم في الصدر ايضا بالدليل الابطال عليهم
ويلفنا ان العلامة مومن باعتقاده عاص بعصيانه بخلاف اجماع الكافرين وواقوف لم
اجماع الامة **قوله سقلي** وبالاحرى منهم موقنون ذكر اني محشري
فيه ان لزات الاحرى مسئلة قولنا هي حسنة او مقبوحة وهو خطاء من الاحرى
باحشر ولم لا جعل مسئلة الخلود في النار بين اهل الجنة والنار مسئلة قولنا ايضا وهو

الجاحد الذي وقف ليس على الاسلام والمشلمين وانما مسائل الاجتهاد انما هو الوقوع الشيء
فيه ان يكون كل مجتهد مصيبا وانما مسائل الفقه حيث وقع اختلاف العلماء بالمصيب
فيها واحد وهناك ان المشلمين لم يختلفوا في المصيب فيها واحد والذي ذكره ابو منصور ان
علة الامة معفو عنهم بهذا الاجماع وكذا ما وافق ذلك من اقوالهم في ذلك وكل ما من اقوى
الخلود الابدي فعل الكبائر من غير توبة كما ايضا باجماع الامة فكيف يجعل الاشعري و
المعتزلة مسائل الكبائر مسائل قولية وفعل فيها نسبة لتوسع الكبائر وتكفيرهم
بعضهم بعضا في المسائل التي ان سلموا فيها انها مسائل لم تستطع المعتزلة التصريح
بان الكبائر اشلموا بل قالوا سيغفر اكثرها والمعاقب الحسيس والخلود الابدي بها دار الشقاوة
والشقاوة تعلقت بهم الامة بالصراح فعاينة اي بتكفير بعضهم انما جعلوها مسائل
قولية وهو منهم تشويغ للتعدي على الامة فانهم لو قطعوا باخراج القولية لوجب
بطلان الاخرى المناقضة لها ولم يبق له ذكر وهو كبير منهم ومن اصلاميهم الذين يوافق
بالمعاد الحسي والمعاد الحسي اكثر واعذاب الحسي النار والخلود الابدي في
الدارين عما فوزنا الزائل بهو كما في صراح باجماع الامة وللمعتزلة والمحدثين دليلة
اخرى في هاتين المسئلتين المتعرضتين الزكوة وهي انهم راوا خلود الزنا حلوا الابد بما
على اعمال منقطعة في الدنيا بجارة آجلة دائمة في ذلك انهم يسمون انفسهم
اهل العدل وفي فرضنا بيان مساواة تعريفهم المعتزلي واتهم بنوا ذلك على التحسين
والتقبيح عقليين وفي بليغ الصدر ابطال القولين لزلة مي او اتهم الخصوص هواك
بما يطال ذلك بكبي تهم الامة صراحا كما في العلاوي في اسماعهم والخصيصة بانكار
الخلود الابدي في الدارين لما ذكرناه من مساواة مذهب المعتزلة وتاريخهم الفاسق الملي
بناء على ضلالة تهم وزعمهم اجماع الامة باجماعهم هو له عن القول بما قالوا ولم لم يقل
تكفيرهم الامة مجلوها مسائل قولية ثم ليسا منهم وقلبيسا بانه تشويغ فهم للحكم
وتشويغ الكبي بالاجماع بعضهم وان اختلفا في النوع اخرى في الكبير ولم يقل ان
تعريل الاهل الحق وهو العلم بان الله سبحانه وتعالى ملكه وملكه ما بين يديه
سبحانه تعرف عباده ابتداء بما قال ان قطعا ان اراد ان يبلغ المسيح بن مريم وامه ومن
في الارض جميعا ولله ملك السموات والارض عطف مسئلة ابليس الكبي عزاهكذا ام تقول

في محلوقاته وتخفيف ي اعني ذلك عشين بذلك المشاهدة والحس فاجرى واولى عمدة التقريب
والله يدل على الاعمال الكسبية بعض العباد اما عزما منقطعا او عني منقطع لان الكلام في الجاني العظيم
وليس من قبيل المستحيلات في شيء كانه لما جاز العفو عن الكثير فاذا جاز العفو عن العظيم يتبين
ولا يتبين او من الجنس اصاد وعزوف عزو الجاني العفو اجتنابا لاحتمال التاويل وعلم ذلك
من الدين ضرورة يجري حكم الجنس في ذلك بما جرى به وجوب الايمان والتسليم للقطع ثم قال
الزمخشري في كشاف الاية في تفسيرها يعني المتقين انهم الذين استوجبوا بها من الله سبحانه ان يطلق
بهم وعدا عتنى او من مناهج النصر بيانا ان الله سبحانه لا يستوجب عليه احد شيئا
ويلقاه ما حصنت اللطف عن اهل الخوف ويلتا بعلان كلام المعتزلة في ذلك وتشاقته
ما غنت عن اعادته هنا قال نقا اولهم على كفر من يتهم في ابيه فان اقتصر
بالمعنى يعني المتقين وافتضت استقامته اخراج العصاة عن مطلق المدح وهو اعتنى الاية
يقول الذين يتقون بالزنوة وعن اهل الخوان العصاة عاصين في الحرى وهذا اتجوا اهل الخوف
على ان العصاة لا يقال فيهم انهم ضالون وانهم غير فائزين والمحرومون كما هو مذهب
اسم الايمان وانما المدح مطلقا وانما يقال فيهم عصاة واحكامهم احكام المومنين بالاجماع
على ما تقدم مستدلا وانما يجري به الضلال والاحباط على من خاب في فوات العفو ما يدل
ويكون محل اصابة تلك الاية في الكمال الموجبات الايمان وبدل عليها قوله قالوا الى
كما يعتان من المومنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فاثبت لهم اسم الايمان والاصل التخفيف
مع ان القتال والسعي فيه من الكبائر بالاجماع وقال قتادة ويجري ما دون ذلك لمن يشاء وبلا
يقين لكلام اجماعا بهم مومنون والله اعلم ان كبائر بالاجماع فوجب حمل قوله قالوا اولهم على
كفر من يتهم في ابيه كما قال الله عليها الحنفاء عن اهل الكبائر وبحمل الاعتزال او قول
الزمخشري بعد ذلك ان يجوز ان دون الناس بالكبائر فقوله دون الناس يشبه ان يكون
تاكيدا لاعتزاله وقد يحمل عما تقدم بيانه والحمد لله ثم قال الزمخشري في تفسير
قوله تعالى ذكري من يتهم انه الخطاب والتوفيق الذي اعتضوا به عما اعمال الخير وهو
اعتزال الاثم لم يجعل السبب خلق الله سبحانه الايمان في قلوبهم والاعمال الصالحة عما لهم وفي
الجواب اما حاصل التخفيف فيذهب الى الزمخشري عن ذلك لان شيعتهم المعتزلة تدعي انه تخلق
اعمالها فقد يا انفسها او تظلما فجي مواعدا به الله لعباده ليس الا الخير الخطاب والتوفيق

ثم ان جمع كلامه في ذلك وقد مناه الى حصول اليأس عن تحتمه يعني يعفو او من قد مشا
في الصدر بيان تكافات كلامه في ذلك وقد مناه بيان انه لا خالق لشيء والايمان والاعمال الله سبحانه
وقد قال انها تصريفا لتزلة الله سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء والاصل التخفيف والبيان العفو
مواعيد الله ثم قال الزمخشري في قوله تعالى اولئك هم المفلحون ليس بصحيح ما قالوه ويثبط لهم
عن ان يجمع الجارح والرجاء الذاذ بالتقي على الله تعالى ما تقتضيه حكمته ولم تسبق
به كلمته وقد ادلة اعتزالا وجحد دعوى على الله سبحانه من غير دليل الا ان ذلك صحيح
الذي تليق به العفو ان وقد بلغنا الله ورسوله ساحة العفو انهم يعفو الله تعالى ويعفي
ما دون ذلك لمن يشاء ويليه رسوله عليه الصلاة والسلام بالاحاديث المتواترة
الناصة على عمة عفو ان الذي تليق ووقوع ذلك ماضيا ومستقبلا ووردت الشيء يقع
اسمه تعالى الغفور والغفار واجمعت الامة على وقوعه فما يمنع من ذلك اولوم يقع من
الله تعالى عفو فما العاصي لما صار وقد الا شيء لانه صادق في خبره الله تعالى بالاجماع
والمعتزلة كاذبون على الله سبحانه بالاجماع وقد بلغنا في الصدر ان العفو ان ليس
مستحيلا في حقه سبحانه وبلغنا ان الحكمة في حقه سبحانه ليست الا العلم دون
رعاية الاصلح بما بلغنا من وقوع ما ليس بصلحة للكافي من ان يفهم حتى يبلغوا ويكبروا ويمرضوا
ويتوبوا تعالى الله عما اتتهم قبل البلوغ وقد علم تعالى ما يكون منهم ما يكون قبل ان يكون فما
ترتيبه تعالى عما اتتهم وتخفيفا طوكا تفاضلة الله سبحانه رعاية الصالح لمن يشاء ووقوع ما كان من احكامه تعالى
لمصلحة فيه لا يجري ان في الباب حكمة بذلك الحكمة وتعالى الله علوا كبيرا
بل يجب ان تكون حكمته تعالى وعلمه في علمه الذي احكم به كل شيء خلقه عما اراده وكل شيء وضعه
سبحانه بقدرته في موضعه وضعه بالنسبة الى مشيئته وعلمه وعلى ما يليق به ذلك الحكم
من الفضل وتقييحها بالاحكام الشيء عما تقدم بيانه ويلينا ايضا جواز التغيرات
من الله تعالى انه سبحانه لا يقتضي من وجوب الذي يليق ولا يقتضي رفعا عنهم لوجوب ما قد مه
واستحالة ما لا اكون في حقه فيلي علم اما كان ذلك لم وجب الايمان بما ورد من الجنس الشيء عن
عاد الايمان الجنس عن ذلك ما دون على الله سبحانه بما لا يجوز ان تقع عما تقدم بيانه وقال قوله
انه بياس من روح الله الا القوم الكافرون وما لو يجري ما دون ذلك لمن يشاء قوله
قال ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون قال الزمخشري في

فعلي عالم بزيد اضراره كم وكم القتلة المالحة من الكبار التي ينفع فيهم الحدود والحبس عليهم
الكتب وكنواعنى الله تعالى عاجل الناس على فسخ اقاموه من شيء على الحق بالسراية واذا كان الواجب
عندهم وعند شيعته المعتزلة ليس بمعين وليس الا من القسم الثاني فهو الحكم الشيخين
وكم الكافر ونوعهم العقاب والمذمة وكذا تكفير بالذنب وقد اطبقت على هذه الفرق بزلة
من قبل وتلقين
ان الصغائر تباح دون الكبائر عاض من الحدود فيهم وكذا اتفقت اجماع الامة وانما اشتبه الامة الى الكبير
الما تتبع الاعارة الا يقتضي ذمي من يكون بعد حضيفة الايمان عن مطلق الحدود وبلغ الاوايل
عاد حوفهم بالمشتق على كونهم من الحضيض بالمعنى الاول وفي الحضيضة ليس عين الصغائر من
الكبير شيء وانما علمت حضيضة الكبير الشيع من الجهل بالله سبحانه وبي له والجحود الذكر
لبه ولوصوله وحكم الكبير بنوع الصفة الموجبة له ينتفي الشيع لان الذي جهلت المعتزلة الخالق
العقلية والشمعية ووضعوا احكاما للصغائر واسماء باثوابهم وقد اراهم العباسة ما انزل الله
به من سلطان واما قول الزمخشري في الصغيرة انها تنوع في الكبيرة والجرء عليه
اللطف محمود بان يكون كبيرا من الغول والاعتقاد ومعروف من مواضع كبير المعتزلة احوج من ان يكون اعتقاد
انه حكم بان الله سبحانه لو اراد كونهم واللطف بهم ينفي لذة الاولم ينفعهم وكذا الكبير صحاح وباطل
شيء عاوعقله اما شيء فلقوله تعالى ولو شئنا لاتينا كل نفس هديها وقوله تعالى ايضا ولو شاء ربك
لامن من في الارض كلهم جميعا واما عقلا فلما علم ضرورة من ان ايمان كل الكبار من قسم الجائزات وليس
من قسم المستحيلات العقلية ومنكر كذا شقاء ذاته ومناقضة واحد الجائزين لم يكون الا
بارادة المخصوصة وهي مخصص جميع الممكنات منتهى واجب الوجود بحيث انه اذا اراد الوجود كما من شيء
من غير تعقل التوحيد وان نسبته الممكنات كلها الى واجب الوجود بحيث واحد والمقدرة نسبة واحدة
فلو خصص شيء منها لزم خروج ذلك عن قدرته وتخصيصه ولزم تخصص
قدرته وارادته وذلك ملزم كروثا القديم وهو محال لاشتماله اجتماع النقيضين وباطل
ان ما قيل قدرة استحال هروبه وعن مه خرج من ان الفعل يقع كيفما يريد اعني انهم الا
بتخصيصه تعالى وخلقه وايجاده ان التخصيص هو متعلق الارادة ولو اراد اعني انهم يريد
من كيفما لوقوع ذلك الممكن معقول من الكيفين وهو معقولية بحصول احدهما فيه منوعا
على الله بحيث انه فوق قدرته باذا حصل فاعليه وفعل الممكن نوعه واذا مانع من
هذا الكيف والمانع فاتم على الطريق الاخير ومجرد ارادة الاجي صل وتليس المعتزلة هنا بعونهم

انهم يؤمنون به ينفعهم اذ علمه تعالى انهم لا يؤمنون ليس ان ذلك لمزاياتهم او اعمالهم انفسهم
او استحالة ذلك عليهم والا لزم انقلاب العلم جهلا وهو محال وفي علم جواز ايمانهم لضرورات
العقل وعلم ان علم الله سبحانه مستحيل ان يكون جهلا ولم يجز ان يكون علم الله تعالى انهم لا
يؤمنون ليس الا لان الله جل انه اراد تعالى انهم يؤمنون وعادة الامي بالتخصيص الى ما فاته الاهل الحق
من ان الارادة تتعلق بها تخصص بعباراتها كنات به اهل الامي والعلم شامل وكاشف لان العلم كله
ويجوز التخصيص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر القدر فامسكوا اي
اليه منتهى تخصص الكائنات ولا اعتراض على العلم الالهي وانه بيتحيل عقلا توجه اعتراض
عليه سبحانه لان الاعتراض من المعقول المضاف الى معقول ومن معقول المضاف والى
معقول مضاف الله سبحانه ان المعترض ان فرض فيه استحالة الوصل اليه الا لوصل اليه
عاد فانا استحال الى ان اعاد معتمد الى القدرة في جميع امور به بل يفعل اعتراضه عليه والا
انه تعجب على نفسه بالابطال اذ لو ابطل الكاذب القدرة او وجها من اوجه احكامه لزم
ابطاله لنفسه وما لزم كرورا على وجوده بالابطال ابطاله واجب اولا فيبطلانه اعتراض الكاذب
على القدرة واجب بتوجيه محال اما مستحيل فتوجيه اعتراض على القدرة سبحانه وتعالى جل
اعتراض محال من احداث على القدرة بغلط وكذب وكيف وانما معنى وجود اعتراض صحيح
واحلناه انه يوصف الى المحال وعمى بعضهم عزة الله بان قال السلوب من اعتراض الكاذب
على القدرة سبحانه ابطاله لذته وفيه كون الكاذب عاجلا بوجوه من فاسد واحد وهو
جمع بين النقيضين من وجه كونه عاجلا يجب تقدير به ومن وجه كونه مفعولا يجب
تاخيره فيلزم ان يكون متقدما متاخرا وهو جمع بين النقيضين من
الطريقين وهو محال وغلطت المعتزلة في هذه المسئلة غلطا كبيرا ينبغي عليه ضلالا كثيرا
حيث قالوا انما اراد الله وقوعا ما علم انه يكون من هنا يتبين ان يجعل الارادة
تابعة للعلم وجعل العلم تابعا للمعلوم فبنى لنا مجموع الكلام ينبغي على النظر في المعلوم
الضروري بالاول وهو الواجب والجائز والعالم العقلي وتنقسم المعلومات عليهم اذ لا
خروج لها عنها بين ان الصفوة بعضنا ذهبوا في هذا المقام وبيانه ان المعلوم اذا
كان ممكنا بمعقوليته نوع انقلاب الممكن اما واجبا ان حصل وجوده او محالا ان حصل عدمه

لمعقولية والممكن الذي ليس له من معقولية الا القبول الاحالة الوجود عن الذات فلم واجبا
او محالا محال الخ وراء القول فيقتضي الا يكون حصول احد الطرفين طرفيه الا بتخصيص
الارادة فيوجب كون الممكن في حيز احد طرفيه تابعا للارادة غير مفتوح عما قلناه
الفرقة بل ما ذكره الغاوي في الاصل علما ان العلم اتباعي عما هو عليه من توقف
الممكن لمعقوليته على الارادة لاختصاصه احد طرفيه وسبب غلط المختلفة في هذه
المسئلة انهم راوا المعلومات البتة الاصول الضرورية التي تليق عليها معلوم
الخلق في الوجوب والجواز والاستحالة العقلية ثم انتقل الى استحالة ذلك الخ وراء القول
فتوهموا ان المعلوم الاخير هو احد طرفي الجائز كذلك فتوهموا الارادة ايضا في
شبوته او نفيه وجعلوا العلم القديم تابعا لها والارادة الفرقة تابعة لذلك الموهوم
الامر بما فتوهموه بل للمعلومات الاول والصور التي للعلوم الاستحالة قبل ان يعلم ان
العقول الاستحالة ليست تحصل قبل ان يعلم العاقل عليها والمعلوم البتة واحد طرفي
الجائز التبعية والارادة ثم جعل محتة قبله وهو زعم معقوليته يوجب افتقاره
الى احد طرفيه الى المخصص على الضرورة فيوجب كونه تابعا للارادة القديمة والعلم القديم
ما سبق ان الخصوم على ما هو عليه مع سائر المعلومات التي تنتهي اليه ويبان غلط
المختلفة في هذه الاصول فهو اما الثاني فخرج ذلك الى ان يقال لو لطف بالكافر وكفرهم لكانوا
ممتنعين واما من جمع الامرين في ذلك الى مشيئة الله سبحانه والبين جمع الامرين كله وسئل الله
سبوره من يشاء. قال الذي يخشى به الا به والا به الذين يخشون قال الحسن ان يكون
المجنس مرادا متناولا له المعنى بما خوف العصاة من اهل القبلة بالكافرين وهو اعتزال وتخالف
من الكلام هنا ولو قرن الا به والا به هنا المجنس بما بين حال تحت هذا اللفظ سوى جنس
الكافرين وقد قدمنا بيان ان الايمان لغة يطلق على التصديق القلبي بالقلب وورد
الشرع ببقاء هذا المعنى ما كان عليه لغة وهي التصديق بالله وملائكته وكتبه
ورسله وما جاءوا به وبه ورد رسول الله عليه وسلم ذلك بقوله تجيء بل عليه السلام
حين سئل عن الخصال التي يكفر بها صاحبها والايمان والاحسان واجابه بتخفيف
خصال وجميعها فبين ان الايمان الذي عني به انه الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله
والايمان بالقلب حتى وسمى العمل ايمانا لتصديق ذلك وكذلك ابو عبيد مسلم وقال ثعلب

جاز ذلك الا من زاغ قلبه عن الايمان وقال ثعلب وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
فاثبت لهم الايمان مع الاقتتال ومع البغي وقد اجمعوا ان يقول اهل الحق بينه
والاجماع منعقد قبل خلق المعتزلة بما ان كفر في حقيقة الايمان بالكبر يفيضه
والعمل البدني ليس بمقتضى التصديق القائم بالقلب وكفر معلوم بضرورة العقول
مع نافر منا بيانه من ان الامة اجمعت على ان احكام القضاة بالبراءة ليست مجزاة على احكام
الكافرين في سلمهم ودفنهم وتوريثهم ورثتهم منهم ولم يكونوا بالعصيان بالبراءة وان الكفر
وقد قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء بيان تخوف كلام اهل الحق وتخالف كلام المعتزلة
واما احكام هذه المسائل في الدنيا والعقبى فسيرى من الله

فصل في

ختم الله على قلوبهم **قال قيل** الختم والتغشية ثم على الحقيقة وانما هو
مجاز وهو اعتقاد الله ذلك عنهم مجازا على حقيقة كتمانهم فنسبوا خلق
ذلك كله الى من زعم الخلق فيهم حقيقة وخلقا وايجادا دون الله سبحانه وتعالى من زعم
الياس وتقول الله عن قولهم علوا كبيرا وقد قدمنا في الصدر بيان الختم وحقيقته انه علامة
تفعل في ذاته وصفاته وابطاله وعلم يفعله خالق الاشياء من الخلوقات هو الله سبحانه وبينا
ان خلقه للعلامات في الكافرين في علمهم وسوء اعتقادهم الى ما تتم عن الله تعالى انهم ملعنة
لم يكن بين العلامات لهم فلا وجه يوجب على ما ذكره الى الجاز من ذكره الجهة وقد علم انه انما
عنى بالحقيقة الى الجاز الموجب لما صار به اهل الحق ذكره الآية في الختم والغشية الحسية
لذلك المعنوية وفي خلق ضد الايمان في قلوبهم وضد السمع الايات التي ازوالية الآيات التي
سبحانه في كلوفاته الدالة على وحدانيته سبحانه وتعالى وعلم بحق وراثة الرسول
حيطة ايمان الكافرين وتعلم المؤمنين علم انهم يكونون في الوجود جائز من ذكره الجائز ان يزال
من ضد الله بارادته القديمة النافذة وقدرته القادرة القديمة وعلمه المحيط بما تقدم من
براهين ذكر ذلك المستند الى الذي يوجب كونه ذا ويزال المختلفة لهذا الختم المذكور
والغشية وصيرها الى الجاز وتاويل المضطرة وما يوجب بكارتهم بما للذي ازوالحاد
يعني الا سلام **فصل تمسك** الوعيدية ايضا بقوله
الخاتم على القلوب فيبح وهو اعتقال الكافر هو وشيعته ان خلق الزنوة فيبح
وتنواه الله على تحسين والتقبيح المعتزلة من بليغ الصدر ابطال القول بذلك

وعلم وجوه ايغاده بجانه بالخلوه الايجاد وان كل صادر من خلقه تعالى هو بعينه حسن جميل الى غير ذلك
وامتناع الوجود متعلق عليه اعني اضافة بلد تعالى التصرف في ملكه كيف شاء وان يجعله علامة
عالم بشاء وتكليفا انه وقال اذ افعلت انفعل مطلقا والا فبحث جميع تركاتنا وسكناتنا
الكسبية وجميع اكتسابنا وليس كذلك انتفاء بل انما تقبح لوجه صور وخلقها لغا
كسبا لغامع فيرمخل القبح جاهلا على الشيء على اوالى وبستحيل صدور شيء كذلك الله بجانه على ذلك
الاوجه بل صدورها عنه تعالى على وجه الخلوه الايجاد والاستبداد من غير ان يكون لاحد عليه
عنها استحالة ذاتية لما علمه بجانه لوجوه وجوده ووحدانيته بجانه وفي علمت
براهين ذلك من قبل بليس وجه صدورها عنه تعالى خلقا واوجادا هو وجه صدورها عنا كسبا
متعلقة بامره ونهيه ويعرف باختلاف اوجه الخطاب يتحقق الحق في المسائل ويجعل
الباطل ما علمت ذلك وفقك الله تعالى بشاء واما تسلم الزمخشري ايضا به الاستدلال
هنا على المعتزلة بقوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد ليس له وجه لانه يشيعة في ذلك الا يتم
دليل على مقصودهم الا على انا نقول بموجبه الاية واما تسلم محل الحاجة النزاع اكن
يكفي ذلك العلم بعدم خفية القلم ما في اللوح القضاء في ملك الغني بغني اذ شيء
وتحقيق ذلك الحق مطلقا منعكس من عني ايجاد والاجمال فيه بدل ما صدر الربوبية انه شيء
عالم عباده من كفاعة او عصيان او كفر او ايمان او انعام او انتقام فلا يكون بجانه بزلة القضاء
لهم ملكه كما قال الاستاذ ابو اسحاق او الصحيح بل وجه الله تعالى في عبد الجبار المعتزلي
في المناظرة التي جرت بينه وبين الشيخ حيث قال المعتزلي في ارادته ان منعني الكسر وقضى علي بالردى احسن
الي ام اساء قال الله الا سيما بلى ان كان منعه ما هو له بغير اصلا وان كان منعه ما هو
له بغير حق منه في شيء بغاية وفق من مناهج الصواب ان الله تعالى ابدا ما هو الحق
والله بشراء بين الله تعالى عنهم وجوه عن ذوات ان ليس في ظلم منه بجانه بخلاف حكم العباد
والى هو بين وبيانه وقوع ذلك الله تعالى في ملكه وخلقه والوقوع شاهد بالجواز
والصحة وتبيين وقوع ذلك في ذوات انبياء عليهم السلام انهم موصومون
من المعاصي مع ما لصاحبهم من الاله وصيانهم في الله بجانه عما عطفهم ذلك وبيانه وقوع
ذلك في ظاهر الحال او الجهل بما فيه بغاية المصور وكشفا تعالى كل ذلك المقتضية في ذلك كله

وذكر

وعلم الله بجوز العلم بجزء المسائل كما ليس في خلق الله تعالى للعبيد انهم ملكه وتكليف ما جرى
فيه حكمهم هو عوله واما تسلم الزمخشري ايضا في شيء اعني اليه بقوله تعالى
ان الله يأمر بالعدل بجنسه وليس ان ايضا في ذوات الله تعالى انا نقول بموجبه ايضا ورود
عامل النزاع وتبيين ذلك ان المعتزلة لم يفهموا كلام الله بجانه مجيء الايات عن
مواردها وجهلوا وبيان ذلك في ذوات الله هو ان الله تعالى يأمر بالعدل بجنسه مع انه تعالى
خلقها اذ لا يلزم من خلقه تعالى ان يكون امرا بالعدل شيء واخلق شيء آخر ومن ذلك قال
تعالى بيان ذلك الله الذي خلق كل شيء هو الذي اوقع الفعل في ذوات المسئلة
المعتزلة حتى اعترفوا بها عني ما في عليه وهو جواب ذوات بقولهم ان امر التكليف
هو نفس الارادة وهو باطل لان الخلق مشيء وهو بالارادة فلو كانت الارادة هي عين
امر التكليف للزم ان يكون الفعل مشيء وهو بامر التكليف وليس كذلك لما يلزم على ضرورة
من ان الفاعل قد يفعل الشيء وهو بامر اخر امر التكليف وان الله بجانه متعلقة اتفاقا
وتحقيقا بصفات العباد الضرورية نعم وبايجاد ذواتهم وجميع اجسامهم العالم جواهرها
وليست بامور به امر تكليف اتفاقا وتحقيقا وليست مسئلتنا مسئلة امر التكوين
لما ذكر امر التكوين عند المعتزلة ترجع الى سمة التكوين فلا حقيقة لهم عندهم وعند اهل
الحق امر التكوين بجاري امر التكليف من وجه التعلق الخاص وان كان الوجه ان راجعا الى
كلامه القديم وان اختلفت المتعلقات ومسئلتنا هذه انما هي انه تعالى يأمر بالعدل
بالنعجشا ولم يفعل تعالى الله عما يقول ان تكون هي كونها بغير ارته عين تعلق علمه الخطاب الوال
عالم بها تعالى وكيف يأمر به معجوز مني امر بكن اولم يكن لم يخرج من ذلك انه تعالى من خلق العالم
ان يكون تعالى امر بها به معجوز يكتسبه وان ذوات امر بها به بجانه امر التكوين لكونه تعالى
الآمر بذلك والاذن به وهو امر التكوين لم نفه عالم في كل وكوز وقال تعالى انما امره اذا
اردناه ان نقول له كن فيكون ولا معارضة لان الله بوجه حمله على مقتضى ظاهره وامر التكليف
خارج تعلقه بذلك اعني بقاء العالم وليس هو عين الخلق من كل وجه والا لزم اجتماع النقيضين
علم بطلانه اهل الحق وما اوردته المعتزلة من الزامهم في تعالى لو خلقه لكان امره اي التكليف
اذ ليس كل خالق عالم امر اي التكليف وما فيه بيانه صدر بعض الكتاب بعني ان الله تعالى امر
بما هي بين وبما هي هي ومعاني هي بيانا من الله تعالى الذي علم انهم لم يؤمنوا بل الله بما

الله فيهما التبيين للابصار وهو غلامه واعتنى الى ان جواهي ليتشبث بلدراكات ولا توجب
له كما جواهي اخر اذا يوجب الحكم للموصوف صفة تقوم به وكذا الغلام منه كاشتى الحدوثية
المعتزلة ابتداء اشعته في داخل العين بالرؤية فتشبث بالمرئي فيرى الجواهي جاز كل شيء
المرئي بسخالة لزوم الاشعة بالتشبث فتنعكس فيرى التي في نفسه وذلك الى واتو التشبيه
الصفيل وكذا كلها الوهاء منه ليس على شيء شهد دليل واغا يشتهي الى الرؤية على وصفة فاتية به
هل الرؤية مشروطة بحياة الجواهي ووجود المرئي وفي بليتا به معزمة كذا الكتاب ابطال القول
بالرؤية باشعاع ويبطل ما اشتهى طه به الرؤية لا رشيطه الرؤية بحياة فيها على الرؤية كالحياة
لوجوب فيها شيطه الصفة عليها والا لزم وجود الشيء وطبروز شيطه وكذا على الجواهي انتهى اخل
والاشعة احتمال فلا تحل محل الرؤية فلا تكون شيطا فيها فلما ثبت بالدليل القاطع ان المبصر
ليس الا قائما بالمبصر وجب حمل الآية على ان الاعشية التي في ابصارهم هي الموانع لاضافة الى الرؤية
ومعنى الآية الاخبار عما خلقه الله في عيونهم مما يمنعهم عن الرؤية به. اياته في ارضه وسماواته
الدالة على ربوبيته ووحدانيته والختم عن فهم ما تضمنه وقال عليه تلك الدلايل وعما
اسماعهم عن سمع ما يتلى عليهم من اياته كتابه وقيل يراد بقر اشتمع صوا الصم المسموع
والا فقد كانوا يسمعون سماعا صحيحا وقد يصح بالصم والعقول الذا لصم تقول فلان
لم يسمع مناي ما يقبل **فصوله شيطا** اي اذاد وقال الله
والبيض امنوا **فاقيل** استهزاوا بهم فالحق المصدر منه الفعل وهو مروي
عن اهل الحجاز مثل هذا الموضع ما ورد على وجه الجزاء ات يبطلوا لما الطلقه السموع
من عنى ما فيه الى حتى ما فيه يوم القيامة وهو باطل لما تقدم بيانه وكل الفاظ وعيد
الباطل يجوز ان لا يفعل الا الخلف والاجماع وقوله ايضا وتلك بهم بل ابطلهم لفظا مجموع عما تقدم بيانه
فاراد الحكيم الذي لا يفعل الا صحيح لما خرج فيه يختبر في كلامه مثل اجاز اختته غاية
من غواية المعتزلة صرح بما عنهم الى عشرة مني ابتغى لذا الناشي وابتاعه وهي ازمالوا الو
كان الله تعالى قد قدر على العصاة من عباده ضلالهم ومنعهم من الايمان فهو حكم عليهم بالكفر وقضاء
حكم بالكفر وقضاء عليهم من الدعاء بالنهي والامر الذي وظفوا الهي اتباعه ليسوا
والجواب اهل الكوفة ذا لهي وجيبي الله قال المعتزلة علم ان الذي كفروا
الذي يكتم عن عمرو علم ما يرى منهم ويعني هو الذي لا يفعل الا ما هو فعله فيه وقال الله

وكذا اجمع عليه فقال اولئك هم بالاخرة هم الخاسرون اذ لو اراد تعالى ايمانهم وقد علم امتناعه لوقوع
الخبر ان يكون على ما اوتبدل العلم الجهل وتبدل العلم الجهل وتعلق الارادة بالمحال محال فجج من العلم
بمعنى المسائل ان الله سبحانه يأمر بما يريد وعلم انه يريد ويفعل عن يأمر وعلم انه لا يريد ان لا يفعل علما متعلقا
شيء من اي امره لمن يشاء وابعاده لمن يشاء فعلم يأتي من كونه تعالى انه لو اراد وقوعها ان يكون
امرا بها لانه قد تبين بما تقدم من انه تعالى يريد وقوع ما لا يأمر به ويأمر بما لا يريد وقوعه ومن ذلك
اراد تعالى ابليس ما سجود آدم ولم يرد منه وسبب ما دل عليه ان الله تعالى عز ان اشتهى ارادة
منه قال الزمخشري حتى يجب اعتقاد انه عز اضافة الطبع والختم الى الله
سبحانه انه جعل ذلك علما للتمكن بهم وكذا يعلم انه لحسن بانه ليس بيدي ما يحول عليه وجميع
ما فرمة بالمسئلة من متفاوت الكلام. فجاء الجواب التحسم بشيء اخرى الغي نوع من اقسام
تشبه به نوع اخرى من الله فزيادوا الكلام التباس وقد احجبت الامة عما منع كذا الاطلاق
في حق الله تعالى وعما منع حمل اللغة ان عليه لطلا فلو معنى شيء بما يغني وحرانية الله تعالى
في افعاله وخلقه جميع الخلوقات تشهم بتخفيف خلقه تعالى واجاده لختم والطبع والاغشية
على قلوبهم وعلى ابصارهم عن النظر في اياته الله سبحانه الدالة على الهيته وان اخباره
تعالى بانه ليس على وجه الاستهزاء منا القول بالتمكن هنا ممنوع ايضا من وجوه اخرى كذا انه
تحيي عن ظاهري الضرورة موجبة لزلم والتاويل الغي ضرورة موجبة تحيي بطل القول ان
جواز ذلك ما اجماع الامة يوجب حمل الآية عما مقتضاها واخي اجماعهم عز انتهى عن اهل البرهان
والاجماع وقوله تعالى الله يستهزئ بهم ايضا دعوى وجه الحكمة في ايهم وكذا الكلام ما ورد
من مثل الفيل لوجوه الذا لجواز الله تعالى واستحالة التناقض وكل صفة لست بواجبة
بحي مستحيلة عليه تعالى استحالة اتصافه تعالى بالممكن ومن قبيل ما تقدم ذكره قوله تعالى
وجزاء سيئة سيئة مثلها اي عاقبه المقابلة في التسمية فسمي الجزاء سيئة وان
كان في حقه بنفس الامر وليس بسيئة حقيقة وكقولهم اوجعني ضربك والمعنى اوقعني ما افعالك بهم

• اهم يحملن اهل علتنا • فيحملن مثل اجمل الخبر فعلينا •

اي فجازيه على فعله بحيث هو موجب نفسه اكي تسميته جهلا على جهة المقابلة في الاطلاق
اذ بجهة الى دفع الجاهل والخادع **فقوله تعالى** وعلى ابصارهم غشاوة
قال الزمخشري فيه والبصر نور العين قال وانما جعل كما ان القلب ان خلقها

فيه انه ملكه على الاطلاق وليس فعله عبثا بل جاز الملوك لما كونه تعالى مجازا عن ذلك
الله وهو غرض عنهم فيما جهة الجواز والمقابلة بالجزاء. كما تقدم بيانه وبينا بحجة فمن يلزم
المخلوق بالتصريح على السنة الملحدين انه سبحانه فمن فقر جميع المخلوقات في الازل ومنها اعمال
العباد وانه تعالى يفعل ما يشاء. ويحكم ما يريد آية يلزم الالهي بعض ما يوجد السعر او على نوع الاشياء
واجبي عن غير وحكمة في عبيده بما يشاء وله تعالى الملك انهم ملكه فيحكم فيهم الباري ما يفعل
حصول الجزاء في حقه تعالى فان المملوك لم يعاوضه اجرا. والاجارة تقوم بيانه وان الوجه
جواز المختولة بنت كذا السؤال الاول بالخوض العقول بتجسيم العقول وتقبيحها وقياس
احكام الربوبية على احكام العبودية وفي ابطالنا عليهم العقول بالزام من قبل وعاجز القوة
الذلة ولو يلزم تعالى للعصاة انه يلزم ذلك فلزم عليهم ذلك لم يقبح تعالى منه ذلك لما بيانا
في مقدمة كذا الكتاب. ان الافعال والتروك انما تقبح او تحسن لاجل تعلق الشيء بها
لله عبادنا بما نهى الشيء عنه مجهول القبح والله ليس بقبيح والرب تعالى لا يحق
ان يكون معه الله يامر او ينهى له الشيء الا حتى يقبح علم شيء ما لخروج عن ذلك الامر
لاجل كذا الصفة لكن المحال ان يقبح من الله سبحانه شيء. حكم به خلقه تعالى او وجب
وقبح بهم حكمه تعالى هو حسن جميل الجواب ابعد الناس عن اجل احد وبينا كثرة الاوامر الشيء
والنواهي والجواب المختولة اذا اورد عليهم مثل هذا السؤال الزاوردوه على الاصل
الصنعة بهم علم الله سبحانه منه انه اذا ابلغ كفى ومات عاد ذلك كلف النار وابعاده الله
تعالى واعانه بالقدرة حتى حصل مخلل الجمل النار مع قدرته تعالى ما تنتهي حال الصغار
بنفس وقع عند العذاب فيلزم عنه ما الزموه اهل الخوض اذا الحكيم لا يخرج ولا جواب
لهم الا ما اجابه اهل الحق مما تقدم ذكره وعند لم يبطل مذهبهم ويجب الا في الزاما
بما ثبت من قدم القدرة الا زمخ عنه عما عنهم وبين قبح الشيء من المختولة وانتباه
وانطلق بعضا عن قصيرته التي تقع به ذلك بان ذلك قالوا علم الله تعالى بما يكون من كفى
الكافر وما قدرته على اما تتصطبا وقطعه عن كفره فجوابه ان السلام راسا
وجارموا المقهور والمخذول وسفلت مكالمتهم وما لجاهم في ذلك سوى الرجوع
الى ما قاله اهل الحق مما قدمناه ذكره. قال الكعبي بعد ذلك وان الذات
تعلقا بكل معلوم وهو اعتمال الله انكار لصفات الجناية. تعالى وقد قبل بيان ما قبل قوله

في المعرفة ولو علمت المعلومات بالذات وهو الوجود لجاز ان يعلم المعلوم بكل موجود
حتى يعلم بالهوا والهواء كوان ولوجب ان تكون اجناد ات عالمة بحصول ما تعلمه تا وللزم ان يكون
كل موجود عالما وهو باطل بالضرورة انه انما تعلم المعلومات بالعلم والمخالف العقلية تعلم ما
شاكلها وغايبا والله للزم فساد المعقولات ويجلاز الامور ان تؤدي الى كل شيء طي والمشروط والدليل
والمدلول والخفيفة والمعقول والعلة والمعلول على ما تقدم بيانه في المعرفة وبينا ايضا العلم
ايضا ان لو ثبت الذات عن العلم لجاز ان تنفرد عن القدرة وعن سايل الصفات وهم اجتماع
التقيضين لان بينا بهما عن العلم بجي تعلقهما بالعزم تعلقا وبينا بهما عن القدرة فيما يحيل
ذلك فيها فبطل بهما اجتماع الضعة والاستناع في الشيء. الواحد وهو محال ولو قدر التعلق وهم
الصفتين نفسيتين الشيء. الواحد لكن صفة النفس لصفة النفس وبقي منه
التسلسل وهو محال الان التعلق صفة نفس للتعلق من الصفات يقتضي بها تعلقا به
منها وما يعلق منها عاما تعلقا خاصا فوجب ان يجمع التعلق عاما وخاصا الى صفتين وجود
بالذات وهو ما يقوله اهل الحق والعلم والقدرة الى سايل الصفات الالهية الواجبة للحق
سبحانه وتعالى وكذا قاعدة قول الشيخ ان الشيء ما يصح ان يعلم الشيء في كذا المسئلة وكذا
قوله التعلق بالمعلوم علم وكذا من يقياس حقايق الامور ارشاده الى الحق ويعين قول الرجل
ايضا بطل ان يكون الشيء. الواحد سوادا حلاوة اذ هي لذوق مضادته للبياض من حيث كونه
سوادا وبقي مضادته للبياض من حيث كونه حلاوة يبقى اجتماع التقيضين في الشيء الواحد
يكونه بياضا سوادا وهو محال فخرج من ذلك العلم بتحقيق ثبوت الصفات ذاتية للرب
تعالى وتقدس خلافا للمعتزلة. ثم قال الكعبي بعد ذلك
بحول الله تعالى انه غني عن فعل القبايح واعلمنا ان فعل العبد في حقه تعالى وفعل القبايح
جاز النفي عن الشيء. يصح وقوعه منه مع غناه عنه والحال لا يقع البتة وقد بينا وجه
القبح في افعال العباد فلا نحتاج الى اعادته مطلقا وبينا غلط المعتزلة في ذلك فمن قبل
وبما قاله الكعبي حسن وشيعته يكون وقوع القبايح من الله تعالى وهو جهل بالله تعالى
وكفر به. قوله تعالى فيما تم الشيء مضافا قال
ان عنى به ان الشيء الواحد الذي زاد تم اسناد الفعل الى السبب له يسبب الكعبي بين
الفعل الى الله تعالى من جهة المجاز وشبهه المخلوق فيه من جهة الحقيقة وهذا الجواز يكون كفرا

ان يكون اعتزاله قال الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار وفي تفسير بيان البراهين والادلة
القاطعة على ان الله تعالى يقال له كل شيء لا لله تعالى وشبهة الفعل للعباد انما هو على
الاجازة والاعانة في الحقيقة هو الله يجوز ان يعبر عن الفعل في الوجود وليس ذلك لله تعالى والكسب
ليس باختراع على ما تقدم بيانه **ثم** قال الى مخشي بعد ذلك في الكشاف وهو اعتزال البناء على ما قدمنا في تفسير قوله المعتزلة من ان حسن الاشياء وقبحها عقليان وفي
فرمنا ابطال ذلك عليهم في المقدمة وبينا ان ذلك راجع للشرع **قوله تعالى**
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا الى مخشي الافساد خروج الشيء عن حال
استقامته وكونه منتفعا به وهو اعتزال وكلام مجمل في موضع التفصيل قد اخطأ
من وجهين وانما فصلت المعتزلة باجمال هذا الكلام انه متى تعلق منفعة في بعض العباد
الى الله تعالى ونسبوا خلقه الى العباد وهو شيء لم منهم بالله تعالى وذلك الله تعالى المعاني كلها وفي قرمنا
ان الله تعالى اجاد بجانه الخلق والاختراع جاز ان يشاء الصلح وذلك من فضله وان يشاء افساده وابتلى
وذلك من عدله وتقدم بيان صحة ابتلاء الله تعالى ووقوعه بوجب لما قدمنا من الدليل على ذلك ان يكون
حد الافساد انه كل ما ذاب الشرع وعالم يخالف الشرع فليس بفساد كما قاله اهل الحق في الفتح
وهذا الحد مطرد منعكس جاريا على قواعد السنة فيجب ان يحمل قوله تعالى على ما ذكرناه
فيسلم ادلتنا يعارضه تعالى شيء منها في وجاز ان يشارع شيء على له وجوه وهو انه تعالى الآمر
بافعاله كلها يجب ان تكون صالحة وحسنة بالنظر الى صورها بعلاقته وبقي قول الحفاف في
والجزوء المستفيضة والبراهين القاطعة فتحقق الحق وبطل عقول اهل المعتزلة وجميع اهل
الملل وقولهم انهم القابسة بمعنى قوله تعالى بفسدوا في الارض اي يفعلوا ما نهاهم الشرع عنه
عما تقدم تفصيله **قوله تعالى** واذا قالوا الذين امنوا **قال** قبله ما جنسه لما دعاهم
كلام المعتزلة الى ما تقدم من ادعاء عصمة الايمان منهم وشبهه من قبلهم وهذا
غلط ومن قرمنا ابطال القول بذلك وبينا انه حرف شيء او نسبه من يعني الله تعالى
وانه ليس للمخلوق في صورة الكسب عما في زعمه المعتزلة ما يجوز به الثناء انهم في ادعاء عصمة
كسبهم للاعمال مكانة جون **قوله تعالى** الله يستهزئ بهم **قال**
قبله ان ذلك الذي تذكره وتصوغه لما بيناه من امتناع كون الاعلام في الله تعالى حرف له

والذي يليه عليهم استدلال بالاجماع وانما يطلق من ذلك ما ورد به الاذن الشرعي من ذلك
كالمكر في كتاب الله تعالى وقوله تعالى سخر الله منهم وصم عذاب اليم والله اعلم شيء من ذلك انه
على جهة المجاز والمقابلة بالجزاء على الاستهزاء والسخرية بجزاء يستفاد له من لفظ الذنب
وهذا كالخداع انما تقدم بيانه **ثم** قال الى مخشي بعد ذلك في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والله
المصرح من كونه الفعل وقد قدمنا ابطال ذلك وانه لا يجوز بمعنى اللفظة الواردة على جهة
المجاز ولا تبديله ولا التباس عليه ولم تتداوله المعتزلة على الله في اعتقاداتهم وكذلك
التسميات والاحكام فاما بل اجروا اسماء الله تعالى على اسماء المخلوقين في الحكم
والاستفاقات والتصريف وقدمنا في مقدمة هذا الكتاب بطلان كل ذلك
وحققنا انما حظرها الشرع لفظا **قوله تعالى**
وعدلنا في كلامهم يتهمون **قال** فيه الى مخشي انما حمل على ذلك الطابع
والاستدراك الله تعالى انه عن بقلبهم فعلمه انه بتمكينه واقداره وهذا الكلام كله
اعتزال انه حمل ما ذكرناه في الآية عن المجاز وذلك الحقيقة بنا منه ومن شيعته على ان
المراد بالفعل على وجه الحقيقة فيجب لعينه ولاجل كيزه الشبهة وغيرها
اعتقدوا ان العباد يخلقون افعالهم حاشاكم وقد قدمنا ابطال ما توهموه من ذلك
في مقدمة هذا الكتاب وبينا ايضا بطلان قولهم بالحسن والتقبيح من جهة العقول
وبينا ان ذلك ليس الا الشرع المنقول فبطل اصل مذهبهم واذا بطل اصل المركب
بطلت فروعه بوجب حمل ما ذكر في كتاب الله تعالى الحقيقة وهو اعلم لزلة الوارد
بما خلق تعالى اقل اصفهانهم بكل له هو اخذ الوتا بعد ذلك في كل ما يتجاذ وهو الذي تمدح ذلك
على عباده والتعجب من غفلة المعتزلة عن الحق في هذه المسألة
واستبدادهم الى الجاز وجعلوا امراد الدابة في صفاتهم ليس الا افرادهم واعانتهم
وتمكينهم في الطغيان مع علمه بانهم يطغوا اذا اعانهم واستدرجهم الى ان
يخلق الله تعالى طغيانهم في عالمهم وذلك بعيد منه لانه تعالى في زعمهم انه تعالى اعانهم
على ذلك الطغيان ومكنهم منه بالاقدار والا بما صح افرادهم بفعله تعالى بما يكون منهم
قبل ان يكون ومع من تمدح على اعانتهم قبل ذلك وقد علم يقينا انه ان كان لو الطغيان
منهم بما ملطفا والاعانة عليه كان له بل استدراجا فبجا لو كان قبيحا ملطفا انه لو اعانهم

بالاضطرار والا بقاء الى وقت ذلك الطعام منهم بوجب ان تكون الاعانة على القبيح به الا يوقع به الا امر فيجا يجعلوا الامر قبيحا مضافا الى الله تعالى وهم لا يشعرون وبقوا واسئل ما الوجه منه مع انكم بالله تعالى باء عليهم انهم يخلقون افعالهم فيها له من جنس ايجاد كل الله يفعل الله تعالى بكل جاحد مرتاب فان قالوا باعلم الضطرار يجاء وكذا الوجب مستحيل على الله تعالى باستحالة ان يكون فاعلا لذلك فلنا ان قصرتم بما اوردتم بحيث لا تسمية بتسمية الله تعالى انما توقف شيء على الاجماع منعنا على فتح كذا الاطلاق في حقه تعالى وان قصرتم المنع بحكمكم باطل ايضا الزم ما قلتم والا لزم ان يكون تعالى اذا فعل الحركات والسكنات في الجمادات متحركا ساكنا لانه تعالى الفاعل لذلك اتفاقا والعوام وجوع هذه الاحكام الى الله تعالى باطل وكيف يصح فان قالوا الصفة انما توجب حكمها الذاتي فانتقض بالحي فانه بالحي لا بالقديم تعالى وتقدس وواجب حكمها الحادث دون القديم تعالى فلنا وكذلك الظالم انما ظالما منهم لا بالقديم تعالى واوجبته حكمها الذي قامت به دون من لم تقم به والاصل في هذه المسئلة حقيقة غابت عن المعتزلة وهي ان الظلم والقبيح والفساد انما تفعل جاء في العقل الشرع بها الا عن فاعلها فهي وقع شيء مخالفا بالقبيح وصرورها عليه كذا الظلم والا على ما تقدم والافعال التي يستحيل عليها ان يصاد بالخروج بها عن امرة الى ما يحال ان تكون ظلما او فسادا او قبيحا من وجه صدورها عنه خلفا بخلاف صدورها عن العبيد كسبا للمواقعة به من هذا الوجه لا من الوجه الذي خرج من ذلك الله تعالى خلق ما يشاء ويجعله علامة على ما يشاء بجعله تعالى الزاجر حسن اذا له فعل الظلم في عبيده بان الله تعالى خالق به امره ونهيه وحكم كسب العبد لان الفعل حكم اخص من اجل كل العبيد بان الله امر الله تعالى فلحقت به اجل ذلك احداثا اخص وهي احداث العبودية في كونها ظلما او قبيحا او فسادا او عصيانا لوجوب معارفة احداث الربوبية احداث القبيح والعاصي من قال بهذا الفصل بان العاصي ليس بخالق لفعله الخالق لفعله وتعالى ليس بعاص كما ان المتحرك من حاصت به الحركة دون القديم تعالى فلنا وكذلك الظالم انما ظالما لقيامه به والحركة انما قامت بالمحل لا بالقديم تعالى وتقدس وواجبت حكمها الذي قامت به دون من لم تقم به والاصل في هذه المسئلة حقيقة غابت عن المعتزلة وهي ان الظلم والقبيح والفساد انما تفعل جاء في العقل الشرع بها الا عن فاعلها فهي وقع شيء مخالفا بالقبيح وصرورها عليه كذا الظلم والا على ما تقدم والافعال التي يستحيل عليها ان يصاد بالخروج بها عن امرة الى ما يحال ان تكون ظلما او فسادا او قبيحا من وجه صدورها عنه خلفا بخلاف صدورها عن العبيد كسبا للمواقعة به من هذا الوجه لا من الوجه الذي خرج من ذلك الله تعالى خلق ما يشاء ويجعله علامة على ما يشاء بجعله تعالى الزاجر حسن اذا له فعل الظلم في عبيده بان الله تعالى خالق به امره ونهيه وحكم كسب العبد لان الفعل حكم اخص من اجل كل العبيد بان الله امر الله تعالى فلحقت به اجل ذلك احداثا اخص وهي احداث العبودية في كونها ظلما او قبيحا او فسادا او عصيانا لوجوب معارفة احداث الربوبية احداث القبيح والعاصي من قال بهذا الفصل بان العاصي ليس بخالق لفعله الخالق لفعله وتعالى ليس بعاص كما ان المتحرك من حاصت به الحركة دون القديم تعالى فلنا وكذلك الظالم انما ظالما لقيامه به والحركة انما قامت بالمحل لا بالقديم تعالى وتقدس وواجبت حكمها الذي قامت به دون من لم تقم به والاصل

ثم نقول

ان نقول العوام ما يقولونه في الفيامة من وجوه الاضطرار الى عدم الاكتساب وفي حكم الله تعالى انه لا يقبل التوبة الا في حال الاكتساب والاختيار دون حال الاضطرار كحال الغرغرة عند الموت وطلوع الشمس من مغربها وكذلك الايمان ممن هو من بعد الموت لا يقبل كما قال تعالى في حق فرعون الغرق فآمنت انه لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل وكنت من المسلمين فلم يقع الرد عليه الا كيف في الفيامة فنقول لو شاء الله ما اشركنا من حيث ان هذا اللفظ باطل في نفسه كما تتوهمه المعتزلة بل الوجه ان الله ما اشركنا فالواو واو الاضطرار لم يقبل منهم ذلك الا توى ان الفرق ان صح بعضهم ما قالوه ولم يكن مردودا اجماعا وتعضيدا بالبرهان وهو قوله ان لو شاء الله لهدى الناس جميعا وقال تعالى واعلم ان عزيز كيف ولو شاء الله ما اشركوا ولو شاء الله لآمن من في الفيامة لا اله الا الله محمد رسول الله لم يقبل منهم فكذا الكلام باطل في نفسه بل انما فالوه في وقت الاضطرار والوجه الثاني في رد هذا الكلام عليهم في الفيامة كونهم يقولون ايضا عن عين علم وبصيرة بل عاجلا ايضا ليس في قلوبهم منه حقيقة بحيث الجأ ذلك الى الاقرار والكف عن العذاب وقولهم ذلك لا كقول المنافق في الدنيا سمعت الناس يقولون شيئا فقلته فلا يرفع ذلك عنه في العذاب شيئا لقولهم بقلبه بل الحق ويقال للمؤمن منا ان كنت تعلم وكذا قيه الدلالة على ان المطلوب به التوحيد العلم واليقين قال الله تعالى افلا يعلم اذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور وبدل عليه قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ونظيرها كذلك الآن وقد عصيت قبل فبان بهذا ان الوجه الثاني في رد هذا الكلام هو قول المعتزلة بالتولد ويسمونه فعل فاعل السبب ولو ثبت عندهم ان بعض الخلق عليه ما ذكرنا ان نسبوا ذلك الى الله تعالى بل للعباد ما ذكرنا فعيد ذلك الى فعل السبب

وهو الحي ذات الخ بحمله والاعتماد ان والحي كذات الخ تتولد والاعتماد الذي تحمل الماء متولد
عزة الله وكذا الله باصل بنوعيها عاستة وهي شيء لجمع الجعفية وباعل الشيء من افعاله فاتـ
كان عن سبب او غير شيء الا الله تعالى عاما شغل متناهيا له الفطفية في المعتزلة
قوله تعالى وتي كتم في ظلمات لا يبصرون فاليه الخ عظمات اشار
بذلك الى الحاج كنى الظلمات التي تكتم فيها عن ان يكون واحدا لغة الله سبحانه فيهم وهم الكافرون
لانهم في ظلمات من الكفر وقد تعالى الله عن ذلك علوا وسفلي تكتم اي تتغير
ما خلوه عما نهم من الكفر وهو الايمان والمدى كفر اهو المتولد من فعل الشيء متى الضرر
ولسبابي اضراره اذ كانت متضررة عم قال الى مخشي وجعل ذلك والظلمة عدم
النور وهو اعتمال او قصور عن ادراك الكفاية لان يخرج منه عمرو الحمل عن مفعوله وعمى
ضرر وهو محال عاما تقوى بيانه في مقدمة هذا الكتاب ثم ان القول ليس لقول بان
الظلمة عدم النور باولى من القول بان النور عدم الظلمة واذا في كون كل واحد من الضررين
عرضا قبيحه ابطال الاعمى في جملة وهو باطل بالضرورة اذا نشاهد ضررا منتفيا
كالموت والاعمى لو اخر لفعل الى ما بعد وجود عالم نشاهد ضررا منها كالعلو وكون الحي
فيبست بذلك ان الظلمة والنور موجودان كما ان الموت والحياة كذلك اصبحتا منتفيا قتان
خلافا للمعتزلة ثم قال الزمخشري العقل الاخير وهو ان الظلمة عدمي في مضاه النور ولم يعني في
بني الجوهر الباطل بل قد ذكر في الباطل عاما كونه فيما ابطلنا ما قاله اولا والله سبحانه ان يخلق في
العلم الظلمات والانوار الحسية والمعنوية والكل منه حسن جميل لان الكل ملكه وصنعه
وجوبه وهو انتهى به الاكيته بكل ذلك لما يفضل واما عمل عاما تقوم به دلالة
قوله تعالى او كصيب من السماء قال فيه وكما يجب عاما لبليغ الاكمال
في خطابه عجز له الواجب عليه في مواد التفصيل وهو اعتمى الى انه عرض كما بين كما انوجد
وفي قوله من بيان استحالة الوجوب عاما لله تعالى العدم معنى والطلاقا **قوله**
تعالى فيه ظلمات ورعد وبرق قال فيه الرعد اصوات اجراء اصحاب تصطفق
والبرق طعان اصحاب وهي اراة اعتمالية فلسفية تبقت فيها المعتزلة اراة
الحلاسية في قولهم في الرعد اصطكاك اجراء والكل منهم في ذلك عاما عما كونه قبل انه
من قبل ان يكون معلوما غايبا عما كون والصورة فلا طهر في المخلوق من المعلم به الى الحي اصادق
والكذب عما يضوء فيس الى الله تعالى استحالة توصل اخلوق اليه من قبل انفسهم موجب

الجوع

الرجوع في كنى الدابات وما اشبهها الحي الصادق والكذب عن الله تعالى المؤمن بالمحالات
عاما في وطنها وفي جاز الحي شيء عن الحي. صال الله عليه وسلم الرعد صوت ملك والبرق لمعان مخراق
في يزجي به السحاب اجرى الله العادة بسوقه جي فاز اصحاب عزة الله الى الموضع الذي يريد
الله سبحانه اغاثتها بالمطار وكذا اجاز اخبي انعاد وعنه الضرورة لتاويله بوجب الايمان
به وحي بعينه الضرورة اعاد به الوحي وحي باجماع المسلمين وهو بين ما ورد به الحديث فذ لم
قوله تعالى ويسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وفي انكر بعض المعتزلة وجود
الملايكة والجن فقالوا لو كانوا موجودين لرايناهم لانتصال شعاع العين بهم وقد ابطلنا
القول بالشعاع وعلم ان الوجه الذي كلفه الله تعالى فيه الى يوكلوا الله تعالى
ضرر اليه وهو المانع يمنع عن رؤيته فيوخلوق تعالى النار وبنية للملك الذي صوته الرعد وكذا الله
شاء الملايكة ارئيهم واكن في بنا الله تعالى ما يشاء ويمنعنا عن من يشاء وقد كان نبي يمثل
يتمثل عاد رسول الله صاله الله عليه وسلم فيقول الصحابة رضي الله عنهم تري ما لا مني يا رسول
الله وهذا ايضا من اخبي الخاص عنه بوجب الايمان به كما تقوم بيانه **قوله**
تعالى يكادون ما بعينه اذا اصابهم من الصواعق قال فيه ان الضاعفة تتعدى
من الصحاب اذا اصطكت اجرامه وهذا ايضا راي اعتمالي فلسفي ويحي دعوى بغير دليل
والكلام عما ذا الكلام فيما تقدم في الرعد والبرق وما عنوعنا هو ان يقال الصاعقة خلوق من
خلوق الله تعالى يرسله متى يشاء عاما من يشاء والقول بانها تنفصل عن جسم اخي كلام بغير
دليل وكذا ما كان لكل ان يحي دعوى بلا بينة **قوله تعالى**
حذر الموت قال فيه عاما ان الموت فساد بنية الحيوان وهو اعتمالي او غلة جاحش
ان الوصل القطع من قال عاما ان الموت عرض يحل محل الحياة عاوجه التضاد والتعارف
لما علم قطعا من استحالة العرو الحل القابل عن الشيء. ونقضه عاما تقوم بيانه وقد
من مقامنا هنا لم ايضا استحالة البنية في محل الصعقة اذ الصعقة يستحيل انقسامها
فيستحيل الحل فيما ما بنفسم ويكيف بيع اعتمالي الحال وهو اعتماله الاعتمالية البنية
في الحياة لو كانوا يعلمون ولكن يمهل الله جزءا من يشاء وقد قامت قواطع البراهين
عاما يقوم الحي والحياة في ما ذا المعتمالي اي في كل جوهر من الحي هي الخلوق في حياة خاصة
فان فقدت منه مع بقايه جاز ان يعيش عاضدها وهو الموت وهل عاما يقوم الموت عرضا

مضاد الحيوة ما دل على ثبوت سماه الاعراض ما تقوم تعني به المعرفة وهل الحال ثبوتة من جملة
الشيء عن قوله تعالى الذي خلق الموت والحيوة والمخلوق لا يكون الا موجودا والاعراض وردت فيما للذا وجل
يوجب الحال على مقتضى الجهود كما ذكر الى ان يشاء ثم ذكر الى ان يشاء هذا القول الاخير فيما ان الموت عرض
وهل يجوز ما بين الحق والباطل وهو تلبيس منه او في طبيعة عوارض الحال الخفاء **قوله**
فصل ان الله على كل شيء قدير فيما قال فيه الشيء ما صح ان يعلم ويخبر عنه وهو اعتقاد ان
المعدوم يصح ان يعلم ويخبر عنه ولهذا سمته المعتزلة شيئا كما خص بعضهم
حدة التسمية بالممكن وغلا بعضهم فسمى الحال شيئا لانه تعلم انه حال ويخبر عنه بانه
حال وحملوا الشيئية الثبوتية راجعة الى التسمية بقدر ان يستدل عاقل بان المعدوم
ليس بشيء موجود وما لا يوجد ليس بمعدوم ومن خالف به فقد اسفك مكالمته بما
يبقى فلا بد على التحقيق الا ان المعدوم قد يسمى في لسان العرب شيئا على حقيقة اذا
بادله اهل اللغو والملغمة المعتزلة من اهل اللغة فاعلم ان الاصل في الخطاب عود الاشتقاق الى
المعاني التي قبلت كلامها في اصله على قصد التبيان ورفع الابهام والاشتقاق فيه الى الابهام
فنقيضه هو الاصل فاقتضى كون الاصل خصوصية لبقاء شيء بالموجود الذي وقع الاجماع
على انه حقيقة فيه وان المعدوم لما بلغنا من لزوم نفي الاشتقاق اصلا فاز وجب ان يوضع
فيه الطلق عليه لبقاء شيء حملا على المجاز المخرج عن الاشتقاق الى ذلك لقوله تعالى ان زلزلة الساعة
شيء عظيم اي اذا وجدت كان شيئا عظيما وسميت شيئا لتحقق وقوعها وفي بقاء
والخبر الصرف عنها سميت لزوالها باسم الموجود مجازا لانها ليست موجودة الان
ومن الزوال قال ايضا قوله تعالى ومن خلفتك من قبل ولم تك شيئا والاصل الحمل على الحقيقة
على ما تقدم بيانه وبيان ان الاصل في
الغني ان وكد الكلام نافض الغنى ان يبوء باطلا اجماعا وتحقيقا قال القاضي ابو بكر
بن الطيب بل الغاية بل الاكمل ما هو كذب بالغنى ان هذا الغنى ان يكون ولم تك شيئا وهو
يقول ابدا كان شيئا ووجه دعواه قول من يقول هي تكميد وهو تاويل حتى الغنى ان يقال
انه لم يكن شيئا تاويل الحشوية وكان انحاء ابي الحسن ومحى ما باجماع الامة
وكان باطلا وغنى قائلا فقوله تعالى ان زلزلة الساعة شيء عظيم لضرورة ما قد منا
بيانه من وجوب حمل الكلام على الحقيقة ونفي الاشتقاق عنه ومن ادلة اهل الحق قوله

ما علم ايضا قطعا من شيعة اهل اللسان بين قولهم شيء ومن قولهم لا شيء وما بين الضرورة
لدى الطلاوة في هوية اللبطنة من بعض اللبطنة من بعض لخصه على التفيض وبعا للا شتى الى جلان كان
معنى اللبطة كنه العرض فلا يبقى بعض اللبطة شيء ومن اذ عرى اذ لم وان كان اللبطة
لا بعض لكنه بل هو معنى سفطت مكالمته وكل لم من اذ عرى ان لبطة شيء وضع للموجود
ولبطة شيء لا بعض لكنه بل هو معنى سفطت مكالمته وكل لم من اذ عرى ان لبطة شيء انما وضع للموجود وكنه
ما نقوله اهل الحق فان اطلاق احد اللبطنة في موضع الاخر فيما وجه المجاز ومن اذ عرى ان العرض
خصت به لسان لبطة شيء ما يستحيل وجوده استغرق ذلك دليلا والاصل عدمه ثم
لم يكن ذلك سبيلا ثم افتح الى الاشتقاق بنا على ان له بفعل سيبويه
اذ شيء اول ما يبلغ الموجود من الاسماء من قبل ان يحكم اذ كنه انثى وكم لم يحكم ذلك
دليل بل هو دليل اهل الحق على المعتزلة لان فعل سيبويه اول ما يبلغ الموجود اي عند وجوده
لا قبل وجوده وكل لم قوله شيء اي لبطة شيء واللبطة لا يكون الا موجودا ولو ذهب الى ما
تقوله المعتزلة لقال اول ما يبلغ المعلوم المذكور شيء بل قال اول ما يبلغ الموجود فبطل انتصارهم
ثم اطلق الاشتقاق على معنى بنا على انه سبحانه وتعالى بانه اخبر اكثار ما زال ولا
قوله مثل لا يعلم اسمه واله ذاته واله صفاته وانه شيء لم يزل فمن ذلك بالمعنى صح
والله الطلاوة في على انه لم يزل شيء وان اراد ان اسمه تعالى الخبر اسماه به ما زال لان لفظه
على الذات هو كالعلم على والله اعلم ان ما سوى هذا الاسم يصح الطلاقه على معنى تعالى فليس
يصح من اسمائه تعالى ما لا يصح لمعنى البتة كاسمه تعالى الخالق لمعنى المخترع ولهذا يبطل
ما تعلقت به المعتزلة من عموم هذا الاسم في الخالق والخلوق فيزول لها الوازع والضار النافع
وكثير من اسمائه تعالى ما يصح لمعنى ومنها لمعنى لا لبعضا ومعنى واذا راد انه تعالى اخص
الخاص بنوعية او جنس كان كلامه باسم البعض ومعنى ثم قال القاضي ابو بكر
ما تعلق به المفاد ولم يقل للقدرة وهو اعتراف الى ان المعتزلة ينفون الصفات الازلية
الواجب ثبوتها لله سبحانه ويجعلون التعلق بالمقدورات والمعلومات لذاته تعالى وفي تقدم
الحال ذلك عليهم بما نحن بسبيله من ان يقال ومن لا شيء آه ما تعلق المقدرة وهو وجود الله سبحانه
وصفاته فانه يوجب لزلها ازدلوز قوله تعالى على كل شيء قدير فزع عموما لبعضا خصه الدليل
العقلي الدال على قدرة الحق تعالى وفي صفاته ودليل العقل من مخصصات العموم على ما تقدم بيانه ثم

ما علم ابطا

اصول المعتزلة قال الزمخشري هذا ايضا بيان لشيء اذا الزيد ليس بمقدور لكن المستحيل
وجعل قادر ذاتي وكون الموصوف على ما هو به الذي يختص به مما يسمى الحال شيئا وفق ما بطلنا جميع ذلك على
وعلى شيخه فيما تقدم واما قوله وجعل قادر ذاتي فبناه على ما ذهب اليه العباسي من ان العين يخلو من الحال
سمي ذاتا على الله سبحانه وتعالى وقد ابطلنا القول بذلك على المعتزلة في المعرفة فيما قال
وفعل يتعدى الى مفعول واحد فقد اختص به وهو الحال الذي للفعل
وكون الله تعالى العبد مكتسبا وينسب الفعل اليه انما يصح ان لو كان الفعل واقعا به ذلك وهو الحال الذي زعمت
عليه البراهيني فيما تقدم بيانه ثم قال الزمخشري هذا ايضا استشهاد بالعزيز في التقرير
وهو اعتزل الوثوني في تلبسه ذات للمعتزلة ثم ظهر انه ان جعلوا الاستشهاد بالعزيز هنا من العزيزة لزم
منه عموم تعلق قدرته بكل معلوم مقدور من له شيء اذ كذا البناء بناء المبالغة والتعميم
فيبطل مذهبهم في الالهية زادته عليهم مجيء هو الاستشهاد انما وقعي بها الحاد كما تقدم بيانه وهو بين
قول اهل اللغة مجيء بمعنى كذا اللغة ولو اريد به التقرير استعمل فيه حتى اللغة
فان العين اذا اريد بها التقوي قالت هو مقدور لكذا وتقول هو قادر على كذا اذا اريد العزيز
واعجبه جدا من الكلام لو وقع على ما زعمته المعتزلة بحتى بهما وقد وردت كذلك في
حتى جاء على قبلت على ما قاله اهل النحو ثم دخلت المعتزلة على ما قال من ذلك اهل اللغة حقيقة
العقلية والشهية على انها لم تخل وفاق الله على ما تقدم بيانه بل تقع
المعتزلة بحتى بها تم يقدرون ذلك الحال الذاتي او الحق او امر له وكما صلى بهم ايضا ان يقول
المبالغة في التقوي ان يكون قادرا مقدورا لا عمال عباده حتى كما وصفها وهم بها بوذ لك لم يتخابث
كلامهم وقد فهم حيث ما توجهوا ثم قال هنا ايضا وصف القادر انه الذي يوقع
فعله على مقدار مقدوره واستطاعته وما يتعذر به عن العاجز في كلامه هذا ما بينا فيه وذكرنا به
وما لا يجوز اطلاقهما انه اورد هذا الكلام عقب الآية وافتتح كلامه ان الملائم يشمل العزيز
والحادث بعبيه اثبات قوة الله تعالى والقوة كي العزيزة وهذا يبطل مذهبهم في نفي الصفات
العزيزة فيتنافض كلامه وفيه الملائم الاستطاعة على قدرة الله تعالى وهو ممنوع اجماعا
وفي قوله يوقع فعله على مقدار ومقدوره باطل لقوة الله تعالى مقدارا ولا نهاية لمقدورات
قدرة تعالى بلا مقدار له اذ لا مقدار له فنهاية لله وذكر المقدار ايضا يوهم انه ايضا
موجب مذهبه في كلامه ايضا بل على العقلة عن الصفات فان الشيء انما لو اوقع مقدوره

على مقتضى

على مقتضى تعلق قدرته على ما تقوله الزمخشري الذي هو قول الامامية لم في الممكنات الوجود
وذلك محال اذ فيه امتناع زيادة في الممكنات اذ الزيادة فيها لم تكن لم فيه فلب الممكن
محاله وهو محال اذ المقدور داخل على المخصوص من الواقعات **فصل**
جاء الله الناس اجمعين وادخلهم الجنة قال الزمخشري هذا مما اختصت به المعتزلة
وفي ضبطها عن الله وهو اختصاص الا ان كذبوا اكواص الذي ذكرناه عن المعتزلة راجع الى صفات
الفعل الاجمال والعبادات والاحكام الشرعية عندهم تابعة لمتعلق الخطاب عقلا وعند اهل
الحق ليس بشيء من ذلك لان عباد الاعمال بل للحكم الشرعي فالله تعالى هو الذي حكم بالاعمال اماراتها
واسعد عباده من شاء ولا عمال اماراتي على ما تقدم واجمال التحسين العقول وتقبيحها
على المعتزلة ما تقدم تفنيده بكل معقول مقدور من له شيء اذ كذا البناء بناء المبالغة والتعميم
قال الزمخشري هذا ايضا ان عباده في شكرانها وهي حق الله سبحانه والطافه وهذا القول خاص
واما علم الكبار اذ الصغير ما بين من صانعه قال تعالى ولقد نعلم انهم يقولون انما يعلمه بشر لسان
يعلموا ما يجب لله تعالى وما يستحيل عليه وما يجوز من احكامه في خلقه وهذا القول خاص
للمكلفين على السنة المسلمين والعلم به كسبي نظري والعلم بالوجود ضروري بديهي يطلب وهذا
جاء الرسل عليهم الصلاة والسلام بل عرفوا متعلق العلم بالصفات الواجبة لله تعالى
التقسيمية والمعنوية والسلبية التي ذهب والعلم هو معرفة المعلوم على ما هو به
بحيث يكون ضروريا بالله تعالى من اشتبه به وجعل له ابن اما قال الله تعالى الزمخشري وما
يفهم بعد لون وقد نقل على المجنون في سورة الاخلاص وهو قول الله
الحق اذ كفار قريش قالوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقالوا انسب لنا ربك امن خشب
هو او من فضة او من حديد او من مخلوق نحاس فنزلت وقيل سألوه عن خشب الهي فنزلت
هذه حاله كيف يكون عالما بالله تعالى قال اذ قبيحهم واذا قبل لهم اسجدوا للرحمان
قالوا وما الرحمان ومن جعل الصفة جعل الموصوف على ما تقدم تقريره في المعتزلة
وتمام الرد ذلك في السنة قول ابن عمر رضي الله عنهما ما بعث الله نبيا محمد الا الله
عليه وسلم الثناء فمن لم يقر بشيء ما فعل الله ما علمنا **فصل**
تعالى تنعوت قال الزمخشري فيه تعلل للتهجي والاستعاذة وحمل هذا الكلام على ظاهره
من غير تأويل لعمري ان ذلك ظاهر الى حاوله استعاذة وعلى جملة المعتزلة على ظاهره بقاسيل

من تعليم بعضهم ان مراد الله تعالى من خلقه الطاعات فقط وجعلها عنوانهم فيقول العباد
واذا دعوا بغير المراد وان عصوا لم ينعزلوه وتعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بل مشيئته نافذة
في خلقه مراده تعالى من خلقه ما هم عليه لان الواقع منهم خلقه الله تعالى والكل مشيئته بالله رادته على
ما تقدمت له دليله موجبه حمل الاية على ما ذكره من التاويل يخ بعض قبل في تاويلها اي اعملوا اذ لم
على التهديد منكم ان يفعل منكم ما يكون وفاية لكم من النار وقيل يتحمل بهم راجع عند ذلك او يقول
انبيا ونا واوليا وناصبهم لعلكم تتقون بفتح عين تعالى عن نفسه وهو بمعنى كذا في تفسير قوله
تعالى على لسان نبيه موسى لعلي اطلع بمعنى علمان لم تعرف ومثل ذلك قوله تعالى فما
اصبرهم على النار اي يقول انبيا ونا واوليا ونا ما اصبرهم على النار لاستحالة ظاهرها لتعجب
على الله تعالى ومن مثل هذا خرج الغزالي ان كنتي قال الزمخشري وحمله على ان المخلوقين
والجني ليس بسديد لجعله هذا الوجه من التاويل ليس بسديد بل هو على ما قدمناه وقد قرئ
ارجعني الله عليه بما وجب من استحالة التي عليه تعالى حقيقة ثم قال الزمخشري نصرة
لمعتى الله ان الله تعالى خلق عباده ليتعبدهم بالتكليف بما اراد بهذا الكلام ان يخلق
في التي عالما قادرا وهو الله تعالى وتقدس بما ان يجب حصول العالم والعلم بالمعلوم الذي يخلقه
انه تعالى خلقهم ليتعبدهم من الراجع الى مشيئة تعالى التعليل ابعاله واحكامه جملة تفصيلية
بمشيئة تعالى استحالة ذلك مما تقدم من البراهين والكسب كما يجب التعيين بالتكليف
قال تعالى بما كنتم تكسبون ولم يقل بما كنتم تخلقون بل قال تعالى والله خلقكم وما تعملون وقال
تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله وقل تعالوا في المعتزلة من حمل التعقلون القطعية على ذلك
تاويلا شنيعا الضرورة ولم يسلم من تعبير عنهم بالكسب الذي يجب تنزيههم عنه وجميع ما مضى
عما تتوهمه المعتزلة استحالة ذلك بما تقدم من ابقاء تعالى بالكلوة والاختراع ولله
ولقد تعلق بعضنا الى قول الزمخشري ان مراد تعالى خلقهم انما هو طاعتهم عنر تكليفهم
لانه اعتنى اولو اراد طاعتهم لما وقع عصيان ذلك لانه تعالى فعال لما يريد ولو اراد الطاعة وخلق
المعصية لاجتمع الضدان وهو محال ولو اراد الطاعة وعلم وقوع ضدها وهو المعصية لجاز
ان يكون قد اراد ان تقع المعصية وتعلق الارادة بالمحال محال وان كون تكليفهم تعالى طاعتهم وارادته منهم
تمكنهم على ما قدمنا له دليله القطعية في المعتزلة ثم قال الزمخشري وزاح العلة

في اعذارهم بوجه ازال العلة فاعذارهم عاد فيهم عما هم اذ هو مذهب المعتزلة ومعنى ازالة الكلية
انه لو كان تعالى خالقا لافعالهم لوجبوا بان للعلة في الكفر عين وقوع عقابه الكفرة بزعمهم
اذ لو خلقت افعالهم فرتبنا عليها ما يقتضي بنا عليها ما يقتضي الشبهة بقبح المعتزلة العذر
واثبتت خلق العباد افعالهم وهم في هذا القول في خطا عظيم اثم كذبوا جميع الانبيا والرسل
عليهم الصلاة والسلام في اثبات العذر للشاتين وهو منوا بقوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر وهذه العبارة في الحين هاذ العقل الذي اعلى وجوب سقوط العذر بالمعذورات والارادة لما
بما اول له والا لم يخ التسلسل في توقف الارادة المخصصة للممكنات لوكانت حادثة على ارادة
اخرى تقع بها وهلم جرا وهو محال فلم اوجب من افعال الكثيرة عما تقدم تنفي به المعتزلة وقد تقدم
ايضا بيان الدليل على ان الله تعالى خالق والكلوة ومحيص لهم عن الرجوع الى ما قامت عليه الدلائل
القطعية شيء عما وعقلا وانما ازال العلة عن الكلوة تعالى للرسل وتبليغهم الدعوة وهذا قول
فيهم وقد اله الاكتساب وبيان الرسل لهم مع ذلك عن الله تعالى انه هذا الوجه عما لهم ومعذورا عليهم
وانه عالم لهم المتعذر فيهم ما شاء بحكمته وحكمه بعدل وقدرته فلا حجة لهم مع العلم بهذا
كله على السنة الجبرية ان هذه حجة لهم على الدليل القطعي في ذلك فقد اكذبوا قطعيا
السنة وعليه من ادعاه وخرج عن الامة بذلك فقد ازاله لعذاب الدليل القطعية
على كل كفر منها بلسان معنى قوله تعالى ليس للناس على الله حجة بعد الرسل لا عذر
بعد الانبياء والنبي بعثه بارادة اخبارهم عما ازال الشرعي وجاء عني ينفعهم فيه ما شاء من احكامه خلقا وتقديرا
اوامرا او نهيا لما قال تعالى الا له الكلوة والامر فيلزم الكلوة تعالى وحكمه بما شاء في ملكه وابتغاء
كلمتهم وخلق اعمالهم لم تبق للخلوق على الخالق حجة من جميع ذلك اوجه وعليه محمول معنى قوله
تعالى وما ربك بظلام للعبيد وكذلك كل ما يرد في القرآن او الحديث من ذلك الفصل فتدبره وقال
الله تعالى ابرع والله اعلم ثم قال الزمخشري بفضل الله تعالى ووضع ابرهيم زمام الاختيار
والطول في الاختيار لنا وهو اعتزالي وقد فسر تعالى ذلك الاختيار بقوله وما تشاءون الا ان يشاء
الله لم يزل تعالى التقسيم تعالى ما هو ليلة سيها وعقلا ثم قال لفظا واراد منهم
الخير والتقوى ولم يزل في العالم والخالق وتكم لتركه ذلك اعتزالي وقد تقدم في المقدمة بيان
الخير القطعي على انه لا يقع به ملك الا ما يريد على استحالة فكره تعالى واستحالة تخصص
قدرته واستحالة ان يشاركه تعالى احد به خلوقاته من الخلوقات باعتزالي فالله على تكراره ثم

كلامي هباطلها تحيب للغوان لها موجب وكان احاد **قوله تعالى** وانزل من السما
ما اخرج به من الثمرات رزقا لكم قال ابو علي معنى انه لما كان سببا لاحيا احيا وما نعمة لهم جاز
الامتنان لبعضهم بنعم الغير اعاتتوهم الجماعة من وجوب ما تتقدم لاعمال الله تعالى وهو يلزم العقول
يجوز لهم ونحو كيف يوهم للباطل وقد ابطلنا العقول بالمعارضة بالغوان جاز
قال الاصل ما تقوله الجماعة قيل له لبطلان موهم للباطل موجب منعهم وانما خلق الله تعالى
الثمرات سخر تنا عن الما من عن استعانة منه تعالى بالما وبغيره قال الذي يشهد بذلك
خلقكم لكي تتقوا فاخبروا ان الغرض عن المعتزلة بمعنى ارادة ان تتقوا وقد اجروا وهو اعتزال
يجوز منه حيث ما وقع به كلامه وقد بينا بالادلة القطعية ان وقوع ما هو بديع تعالى ملكه
يحال انه انما وقع بخلقه عما فامتنعت ان يدله القطعية من قبل واخلو منه وكله بالارادة بلو
اراد الله تعالى التقوى من اخلوا ما وقع عنه ذلك ولوقع العصيان من العباد مما اراد منه التقوى
اذ لو اراد ذلك لوقع عما تقدم ان يدله موجب ان يكون معنى قوله تعالى لعلكم تتقون حيث ما
وقع من اولى الى معنى حيوانتم التقوى او يتجاوزا منكم انبيا وما واولياء او نحو ذا يعلم
لعلكم تتقون والتاويل جاز العارض واجب عما تقدم بيانه **قوله تعالى**
وانتم تعلمون يدل على ان الذي يخشى منه ما تقدم لله تعالى العباد في شيء مما تقدم له التقوى
يزيله وقد ابطلناه عليه قبل لنا فلم يقل سبحانه الا ان تكونوا انتم تعلمون اي تعلمون ما تجعلون انه اذا
لم تخلوا شيئا واختار عند الوجه ابو هاشم الجاج رحمه الله او وانتم تعلمون صفو الحجر بانه
تعالى انزله ونور رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله تعالى** واد عوا شهداءكم من
دون الله قال ابو علي انما يستظهر به معارضة القرآن غاية التحكم جاهلا والتحكم
في حق الله تعالى ممنوع كما تقدم وانما يقال عنا مبالغة في التعجيز اي ادعوا كل من تستظهرون
به من حيوان او جماد يحكم انها الهة بيد امتناع ذلك دليل على انها ليست بالهة ان دعوى الكلام
وامتناعه دليل على انها ليست بالهة وقد عبدت كما يعبد من الحي الملائكة وعبدت النصارى عيسى
وعبدت اليهود عزيرا وبعثهم تعالى بالتعجيز عن معارضة القرآن جميع المخلوقين **قوله**
فلم يأت لم تفعلوا قال ابو علي باذا لم تعارضوه ولم تستعملوا لكم بقوله ولم يتسهل لكم
اعتنا الا انه لا يحال يتسهل الا في الممكن وانما الا يحال لا يسهل يتسهل ومعارضة القرآن محال
ثم استحال حصوله لم يخلوا عما تقدم بيانه وعلى المعتزلة يكون انما اخبرت العرب عنه ثم فلت

عم قال الصنا الذي يتعلق للاستبداء على انه في غايات العبادة وفي الكلي يشير الى وجه حكمة
من الاعتمال الحكيم قول اشارته الى تعليل افعال الله تعالى وفي تلبيزيا الى نفي ان افعاله تعالى تعلل مطلقا
لما بينا قبل انه عبث وانا عللوا الا الذي في تعلم تعلم وهو محال او الوجه الثاني من الاعتمال الذكر
استبداء العباد على انه في غايات العبادة وفي كلهم انه اراد منهم بذلك الحي في منهم عاد الله خرج
عما اراد تعالى وهو محال بما تقدم في رده بل الصنا قال ان يقع به ملكه ما لا يريد وهو في منه فنا الا ينعيد
له تعالى ما يريد الذال انه من ذا الذي يشفع عند الله تعالى ان جنه عظيم وما ذرة للخلوق على العباد
بحكم ما يجب من هوانه الخالق وجلاله وذلك قال تعالى ويحذركم الله نفسه ثم قال الحي منهم هنا
في حق الله موجبات عباده وملزمات حق الشكر لهم خلقهم احياء فادرين وكل من هذا الاعتمال
انما يليق بالمعتزلة الذاهبين القطعية عما انها موجب الله تعالى وان عبادته تعالى من الاحياء
القادرين لم تجب الا باجابه تعالى عنه قال ايضا ويتعبدون به خلقوا انفسهم وخلقوا ما فوقهم
وما تحتهم وان شئت اني هذه الخلوقات لا يقدرون على الجماد بل يقدر من اخلوقات القادرون
على الجماد شيء منها سوى ما فوقهم وما تحتهم وفي الاجسام والاجواهر ونحو اعتمال ان المعتزلة بل عقل
او خلق فيهم خلقون بها بدعوة الله عما في قدرون الجواهر ما شيء عن ذكر الله عما جل الله وفي ابطلت
بالدليل ان ما خلق عنى الله شيئا لا جوز اوا عما يبطل ما تقدم **قوله تعالى**
الذي جعل لكم الارض فراشا قال ابو علي ليس فيه دليل على انها مسطحة وما قاله عنى صحيح لانه
الخلوا لغوا لم يصب بل فيه دليل ظاهر على جواز السباحة على التكوير وانما لم يوجد مع
وجود الحاجة بيانه ونحوان اهل الجانبين اذا غاب عنى الحس والضرورة فلا طريق للعلم به او اعتقاد
الحي عما تقدم تنفي في المعتزلة مع جواز عقلا ان الارض بسيطة او كالكورة وذلك غائب
عنا فليس الحي وقد احتج الله سبحانه الواجب الصور ونحو العلم ان الارض فراشا ومهادا
وسباطا وقد قال تعالى ونحو الذي جعل لكم الارض مهدا وسلك فيها سبلا لعلكم تهتدون
علينا الا عما في عن ضرورة فقض اي الغوان وذلك محال عتقاد مقتضى الايات واضح كنا
تاويل ذكره الا بالاشيء عسيرا اذ لم موجب للتاويل والتاويل للضرورة الحاجة الذي كما تقدم
بيانه وكل ما اورده الحجون في اشيء عما انها الكورة لم قطع لهم فيه باحتمال مقتضاها ما قطع
بها فلا يوجب تاويلا لذا بالاشيء يجتنب اذا ينصب به القاطع الصحيح او قطعي غير محتمل اذ لا احتمال
اولى من احتمال اذ وكل ما استدل به المحجون بعض قطعي عما تقدم به الطوارات في علم الصنوحيل وبكل تاويل

وشغلوا بالكبائر وفي ابطالنا ذلك عليهم ومن اوجه ذلك ما فيه من الفضيحة التي يستحيل معها التوصل
الخلود في النعيم به دون رضى الله تعالى عنهم ثم اعاد هنا ذكر التهكم وفي ابطالنا **قوله**
فقال بانفوا النار فلا يدخلونها ابدا واذا لم يعلموا عنهم صرفه ثم لم يستحقوا العقاد ولم ينفادوا المستوجبوا
العفاء بالنار بالنار واذا لم يعلموا صرفه لم يستوجبوا العفاء بالنار وهو خطأ وعن اصل
الحوض لو لم يخرجوا عن النظر في المخرجات ولم يعلموا الصرف واستوجبوا العفاء بالنار بما حال من
كونهم ممكنين من النظر بلغتهم الدعوة فاما اذا لم تبلغهم لم يكن لهم عذر فيه واستوجبوا العفاء
شيئا ما وفي تفريع هذه المسئلة على المغفرة **قوله تعالى** وشيئا الذين امنوا
قال ابو اسحاق الكلام عام في الكبير والكبائر فقوله بالكبير
عليه وقوله والكبائر اعتقاد انه جعل الكبائر الى دون الكبير محبطة للاعمال وفي فرقنا
ابطال الذم في المغفرة وبيانه انه لا يجب الا عمال سوى الكبير قال تعالى ومن يرتد منكم عن دينه
بيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم وكل ما يرد مما اخالف ظاهره فالمراد به
ثم قال في قوله تعالى فيستكبرون بعذابه اليم انه من العكس الذي نص عليه الاستثناء وفي اخطى
عظيم ان وقع الاستثناء في حيز الوضع والاجماع منعقد على امتناع اطلاق ذلك في حق
الله تعالى ورسله وكتبه وقوله تعالى الا يستثنى بهم يطلقونها ورد في حق من يجب ان يقال
له عن موضعه وان تغييره انه مجاز في الجزاء والمجاز لا يقاس عليه وان يقيم الاجماع بعد ذلك
الموضع عاما في بابه ويحمل على ان معنى ذلك الاشارة مع العذاب الى ان كون جهنم الكافرين والمخالفين
بذكر العذاب الاليم قيد والتشبيه بذكر الاشارة على عظيم ما اتهم من النعيم المقيم مما فيه
الاشارة تخفيفا ما سمع تهم الاية بما اتهم وما ينالهم وكلاهما عظيم وما اتهم من جملة الله
وتفي به اعظم **قوله تعالى** اذا لم يلتفتوا على التخفيف
ازلم جنات تجري من تحتها الانهار قال فيه جاز فلت الجنة غلوفة ام لا قال فلت
اختلفوا فيه ذلك بعدهم فاسئلة خلاف خطأ انه يتوهم ان الخلاف فيها بين اهل الحق وانما المسئلة
خلاف بين اهل الحق فيها وبين المخالفين واصول القواعد ليست بمسائل

ع اورده الزمخشري بعد ذكر قوله تعالى والله بالغ امره يجمى بعضكم بعضا ان تخبطا
اعمالكم وانتم لا تشعرون وليس له فيه ايضا دليل لما قدمنا بيانا ان من عزا الى رسول الله صلى الله
كفى ولم يتابع بعد الله بالباطل بالنبوة ورفع صوته عليه بعبوسته وازبده والتهاون بالنبوة
كبير باجماع الامة ونحو بعول بالحباط بالكبيرة بلا يقين ولم نذكره الا ايضا على النزاع وقد
بينا في المقدمة في ذكر المسئلة ما فيه كفاية بفضل الله تعالى **قوله تعالى**
ولهم فيها خالدون قال ابو جعفر والخلود الثبات الدائم الذي لا ينقطع وهو اعتمال من
الاعتقاد وهو الحبس للسان العربي وبلسانهم نزل القرآن ان الا ترى انا العرب ان الصريح يقول للملك
خلد الله ملكه ومعلوم انه لا يريد به بقاء بلا غاية كذلك الله يعلم ضرورة ان الملحد لا يبغي
ابدا وكيف يدعوا العاقل بما يعلم قطعا انه لا يكون وانما يدعوا العاقل بما يجوز ان يكون ومما
يدل على ذلك ايضا ذكر الابدية بعد الخلود ولو كان ذكر الخلود يقتضي الابدية لكان ذكرا والقرآن
منزه عنه لانه من اوجه اعجاز البلاغة والتكرار ينافضه وقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله
الى قوله خالدا فيها وحبشما ذكر الخلود للعصاة بازاء الدائم يقتضي الابدية على ما بيناه وقد
جاء ما يدل وما هو جار في الابدية بالقرآن ان الله تعالى اخبر ان الكفار لم يمنعوا في الخلود بجهنم عن
العصاة بعد ذكر الكفر من التكذيب بآيات الله واستهزائهم بها وجاء ذلك احاديث كثيرة
جاء على ذلك قبل خلق المعتزلة **ثم قال الزمخشري** كهفا وبيان ذلك ان الموحدين عاد تهم
الى نصابهم والعمل على العدل والتشوية وقد ذكرنا ان ذكر الآية وقد قدمنا بيان ما يجري اهل الاعتزال
بجهلهم وتوحيدهم ونصبتهم وتسويتهم بحيث صار هذا الكتاب ما غنى عن اعادته هنا فليتحرز
من اشارات الهتهم الى ما يتحرز منه اشارتهم بزلة **قوله تعالى**
ماذا اراد الله بهذا مثلا قال ابو جعفر وقد اختلفوا في ارادته تعالى فذهب بعضهم الى ان
للبارئ تعالى مثل صفة المريد منا وهو الفاعل ومنهم من ابى ان يكون عالما عند سواه وبعضهم على ان
معنى اراد انشا بعالم انه وهو عالم وهو عند سواه وما مضى فعال ومعنى اراد انه لا يعال غيره
انه امر به وذهب الكلام كله انتهى الى ان العرب الاولى انما خاطبت فيه بقوله مثل صفة المريد
منا الى هذا الاخلاق باطل بحتم ولعبا وليست ارادة الله تعالى لصفة المريد منا بل
صفة فعلية لله تعالى بما يخص كل مخصوص من المحدثات وهذا شبيه بالعزم للحادث ويحتمل ان يكون
العبارة لما تعالى الله عن مذهب اهل الحق من عزى تشبيه بالعلم فصار التشفي عنه لتسوء السامع

لا يوثق به الى معنى الخ وقد قدمنا البراهين القاطعة على المعتزلة على ما تحملوه عليه اهل الحق في
ذلك لله والحال الى معنى الخ واوضحنا هناك قوله اختلفوا في ارادة الله سبحانه بجعل المسئلة
مسئلة قول ليس وسوغ الخلاف فيها وقد قدمنا بطلان القول بذلك في الخلاف بين ذي الباطل
وهذا هو كذا اكله تلبيس منه وقوله في الفصل وهو ان زاد على كونه عالما المعنى الا يضاد ان ينفي
العلم فليس لما ذكر ان يعزل العلم وبحتم ان معنى ما الخطاب على اختلاف المعتزلة فيها بينهم لان يزيد
الطائفة ان ذكر الطائفة في المعتزلة وهم المعنى من معتزلة البصرة اعتقدوا ان لله
تعالى ارادة حادثة تخلقها في محل او لا في محل ادعى منهم ارادة خصه بعضهم ارادة في محل كالعلم
مستحيل استقلال صفة بنفسها وقوم كبرونها على انها تستدعي ارادة تتعلق
بتخصيصها بالوجود بدلا من العدم وتحتاج الارادة الى ارادة اخرى وتتسلسل وهو محال
قالوا الارادة هي ارادة بما وتماد بني منهم عمته وقوع المخلوقات بغير ارادة وبلى منهم ذلك العلم
بالعذرية والعلم والخبر الوسجانه وتعالى وبلى منهم التفصيل وهو محال وكيف صراح وباطل ببداية
العقول انه متى قيل بانحلال رابطة من رواجع الفعول الى اعمال الجميع وما خلق لم عز شيء. من
هذا واما العكبري منهم فهو ارادته تعالى الى السلب فلم يفهم العموم عز ادعوه وضدها وقوم منا
بالتعذرية اضافة الى ما لا ارادة له والغائب عن الشيء. ونقضه ورد الارادة الى الامر او باطل لما قدمنا بيانه
من عجمة امي الامي بما يجب ومعلم ان الامر ازين على الارادة والبخار منهم واتباعه هو وارادته تعالى
لا صفة نفسية وكذا باطل لان الارادة متعلقة والتعلق صفة نفس للمتعلق وصفة النفس
لا تكون الا موجودة والا لوثبتت لصفة النفس صفة نفس لزم التسلسل وهو محال وبطلت
مذاهب المعتزلة وهو ما عليه اهل الحق من ثبوت ارادة قديمة لله تعالى قائمة به تعالى بها تخصيص
الحادثات كما وجب انه تعالى عالم بعلم قديم قائم به تعالى قديمة حي بحياة قديمة متكلم بكلام
قديم من ذلك باب دراك المدرك عالما قامت به العلم قديمة لان الموصوف بالعلم يستحيل انتفاءه
بما يدل على حدوثه **وقول الزمخشري** كهفا وبعضهم يلبس على الناس بهذا تبيين
المعتزلة وتعيين مذهبهم بنصوصهم مطابع كلامه انتهى من كلام الاسلام **ثم قال**
على ان معنى اراد انشا بعالم انه وهو عالم وهو عند سواه وما مضى وهذا هو مذهب الكعبي
من شيوخ المعتزلة ومن مشائخ ذكره والله يطال عليه ولورد عنا احكام ذكر الصحابة
الى سلوبا فالوجه ان نتعرض نقائضهما من المجوس والاسماعيلية وسائر اضراب العلم الى

الى سلوبه ايضا من سلب العلم والقدرة والحياة وليس احد الكمين بان في دلالة صلبه باولى من
الاخر واذا انتفى السلب بالاوجه صورة استحال التعليل به بنفي من جهة ان العدم وصف قابل
للصفات بخلاف السلب على ما تقرر بيانه في المقدمة فلما استحال السلب بالوجه الذي هو استحالة القدرة
والعلم بقي وجه واحد وهو استحالة الاخر بالموجد بالقدرة والعالم بالعلم
وهي باراته والشاهد ساه بسهو والغافل بغفلة والعاجز بعجز الى ما سوى ذلك من الصفات فبطل
ما ذهبت اليه المعتزلة بجملته **قوله قط** يقال ما رأيته قط ويراد به نفي ما مضى من الزمان
الى الحال الذي انت فيه واسناد الفعل الى السبب وهو اعتماد المتمكن على الاصل الى المجاز وجاز ان يكون قط
على بابه الا ان الفاعل يبطل لما تقدم من البراهين القطعية في المقدمة على انه تعالى الخالق لكل مخلوق سواه
وعند المعتزلة فاعل السبب هو فاعل المسبب فلزمهم ان يكون تعالى بفعله السبب فاعلا لضلالهم
وهو الذي هو ادائه فكيف يكون ذلك وايضا لئن كان خلق ضلالهم في عالمهم وتعذيبهم عليه
فيجاء العقول على ما توهموه بالمحنة على القبيلة بخلق سببه الذي القبيح متوقفا عليه
ولو خلق الله تعالى السبب لما كان كذلك وايضا الضال الواقع بالمحنة على القبيح قبيح
ايضا فيجاء العقول على ما توهموه بل الحكم في المحنة اشق فيجاء القول بتقبيح افعال الله تعالى
كيف صار بل يقبح المحنة على الكبير في عمال الدنيا من هو المحق المبين عما هو منه وقولهم
هو اشق فيطل قولهم **قوله قط** وما ذهب اليه الجاحظ فقال فيه
الجاحظ هو الشيء يعتد الخارج عن العادة المتباين كتباين الكبيرة وهو الذي بين الحق والباطل في بين منزلة
وسمى اصحابه الكذابين وهو اعتزال مشهور وعدول عن الدليل وخروج عن صواب السبيل ثم قال
واما اول من صرح بهذا الحرف ابو حذيفة واصل بن عطاء وكنيته وتوفي عنه وعن اشياخه هذه المعتزلة
وهذا الذي سماه وتوفي عنه هو واصل بن عطاء الغزال ابو حذيفة وعمرو بن عبيد بن باب راس الاعتزال
واول من اظهر الاعتزال ومحنة الامة كون مجلس الحسن البصري فبين لهما اجماع الامة على ان
مرتكب الكبيرة بين منزلتين واذا العلم ليس بدليل ولا على مومن بل هو مومن بايمانه عاص بفعله انه واقع
واسكت عمرو المومن الكذاب فلما ابيا الخروج قال لهما اعتزلتما فتوهموا ان اعتزلوه قبا
فجلس عليه فسموا معتزلة ترسيما ومن هذا ابتداء الرد على اصول الجميع المعتزلة
في هذه المسئلة وهو الذي فتح باب هذا الخلاف بينهم وبين غيرهم من اهل السنة والجماعة
كلها وبدا الضلال والتضليل بالزندقة والخروج عن الملة الاسلامية منه واعاذنا الله تعالى من شرور اهل الاهواء

تبرا الى عمر من العزلة واخبر عن احواله اعمالهم فحكم بتكفيرهم وانه تعالى يعذب العمل الكبير
على ما تقوم به دليله والعاصي عادوا الكبير اجمعت الامة على ان البتة منه بل نفسه اذا
مات وتكفيره ونزفه في مقابر المسلمين وتركه وترثه وتزوجه بالرحمة والمغفرة وان تبرا
منه في شيء من هذا كله وهذا كله مجمع عليه وليس للمخنث وشيعته فيما ذهبوا اليه
مخالف الا الاجماع سوى مجرد دعاوى عرية عن دليل وانما يذم العاصي على وجوب ما
يجب عليه حتى وجوب عقاب الاخرة حكم الشيء لعوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
لما تقرر بيانه تعذيرا لهذه الامة سلبا وخلبا ثم قال الزمخشري في تفسير الاعتزال
وهو الكاذب في الذم واللعن والبراءة منه واستعاذ عوانه وهذا كله اعتزال ايضا وغلو
في التبري وخروج عن اجماع المسلمين وكفر بالله ورسوله وليس لهم فيما قالوه هنا الا سوء
في الدعاوى وهي مردودة باجماع الامة والاجماع قطعي واما استشهاد الزمخشري
هنا بالاعتزال في قوله تعالى ليس الاسم الفسوق بعد الايمان فليس له فيه دليل على اعتزاله
لان معنى المعتزلة هنا جعل بعد الايمان وبعده بالعصيان وليس كما توهموه بل المعنى
ليس الاسم الفسوق بعد حصول الايمان لعصمة اجتمعا عليها فلا يجامعان وليس بضدين ويكون
المعنى على ما ذكرناه وعلى ان الباء الوصف الجعل بعد الكسب او بعد المال الخ بعد حصول
الكسب او المال او بعد الوصف اي بعد اجتماع الوصفين او احدهما مع الجعل وتكون البعدية هنا
للحصول الخ بعد حصول الايمان والمراد مع حصول الايمان للمومن لان واقع بين عمل الفسوق وبين
الايمان وجامع بينه اشد من فاجعه منهي ووجه ذلك ان وقوع احتمال الزيوف الى ان يكون الى ما ذكرنا والتنابز
بالالقاب الاية اي بئس ما تصنع ان تفسيق اخاك المومن وتاسفا بعد علمك بايمانه وتوبته ووجه
ذلك ان قيل بئس الاسم ان يعضكم بعضا بالالقاب فتكونوا فساقا بزلكم بعد ايمانكم
اي بعد حصول ايمانكم ووجه راجح وكما قالوه كما زعم اليهود والنصارى ان يسلم بعضهم
لله بعد اسلامه يا يهودي يا نصراني فمنهوا عن ذلك ومعناه بئس ما تفعلونه بكم بعد ايمانكم
اي بعد حصول ايمانهم ووجه خامس قال ابن عباس قال التنابز بالالقاب الاية كان
يكون الرجل عامل السيئات ثم تاب فنهى الله سبحانه ان يعير بما سلف وقيل او جه كلها
تحتملها الاية وليس بعض المنقول واجبا على المعقول واجبا ان الفسوق ينافض الايمان بل هما
خلقان يجتمعان في محل واحد ويجوز اجتماعهما وتوجب كل صفة حكمها للمحل لا الحي كما والبياض في مثلا هذا السود

كذا اصواحل الذي المسئلة وانما يناقض الايمان الكبوح المعقول والمنقول والمعرفة الاجماع سنعقل
على انه مومن وهو ما يقوله اهل الحق ويبطل ما تمسك به المعتزلة ما نوهوه اذا عبرت به
في مقابلة القطعيات **قوله تعالى** الذي ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه
قال قيله ان العهد الذي اخذ عليه ادم حين نذر اكم الله من ظهره ادم واشهدهم على انفسهم
هو ما ركزه في عقولهم من الحجة على التوحيد فاذا وهو معنى قوله الست بربكم وهو اعتمادا الى ان
المعتزلة يذكرون الكلام العزيز في هو الاية عن ظاهرها الى التاويل ويتوقفون الدلايل
القطعية في المعرفة وتفوت الى ان هذا يبطل جميع كتب التوحيد على ثبوت الكلام النفسي
صفة لله سبحانه مع ان خلق الله سبحانه يسمعه وبها الكلام لمن شاء من خلقه فلا مانع من حمل
الاية عليها ظاهرها وكما صح ان يجعلها الله سبحانه وبينا وجود في الجزء مع انه ليس بجسم وكلموسى
واما عن عما تفعل فتحمله على ان يسمعنا كلامه القديم مع انه ليس بصوت وحاجب يوجب حمل
قوله الست بربكم على ظاهره اذا هو ضرورة الى تاويل يشبه من ذلك الم ثم قال الى محتمل في
فعل تعالى الله عن الامر انه طلب الفعل وحمل القلب بالمعصية وهو اعتمادا الى ان المعتزلة يقفون
ان الامر بالشيء هو نفس الارادة ومن حيث ان عليهم ادلة على ان الامر بما علم الله انه لا يقع
وبالله التوفيق ثم قال الى محتمل ومنه سمي الامر الذي هو احد انواع الامور وانا الداعي الى الشيء
بل عوا الله شبه بالامر بامر وهو اعتمادا الى ان المعتزلة تنفي القول بالدواعي على مسئلة
رعاية المصلحة وهي بليغة عندهم على التحسين والتقبيح العقليين على ما تقدم وهل
فمن هذا العجاة الله عليهم في المعرفة بالقطعيات والمعتزلة قائلون بجوازها بالدواعي
عن ارادة وقائلون يحملون ذلك على الداعي وهي الحكمة ورعاية المصلحة بين عوا ذلك الى ارادة
الفعل يحملونه على داعي الداعي وهو عندهم من المعقولات المعلومات وصفات انفسها
من الحسن والقبح فتدعوا تلك الصفات والمعقولات الى الحكمة برعاية ايثار حسنة
وتولي قبيحه وتدعوا الحكمة الى ارادة ذلك وتدعوا الى ارادة ذلك الى فعله وهذا كله
كلام باسل لا من سفاه من الدلايل القطعية على انه ليس للمعلومات الممكنة من صفات انفسها
ولا معقولياتها حسن ولا قبح من حيث اعلى بعضها او عقابه وهو المقصود وعلى الغلاة في
مسئلة التحسين والتقبيح بل لها امكان ذلك وهي تابعة في وجوده كما وعدما وتقلب
احوالها وانقسامها احكاما له تعالى سبحانه وليست ادلة تقتضي تابعة لها كما تقوم بيانه

ولا يجب

٧٩

ولا يجب على الله تعالى ايضا رعاية المصلحة للعباد بل ان شاء اصلح وان شاء اهلك لا يسئل
عما يفعل وهم يسئلون وفي ضمن هذا الجواب الموعود بما ظهر تقوى كلها ورفع غطاء الخفاء فوائد شتى
غابت المعتزلة عنها بلبيان ما وقع في العالم من فعله تعالى لغرض ما توهموا وجوبه من رعاية
المصلحة بين خلقه تعالى وعلم انه سيبلغ ويكبر ويخلي في الدار ويفاه الله تعالى حتى يكبر وهات
عاد له مع فترته على ما تقتضيه حالة الصغر وخلاصه من العوارض المفهم واعلمنا هم بوجوب
مداومة الحكمة بجميع افعاله واحكامه ومعقولاته بالحكمة في هذا العقل وليس فيه رعاية مصلحة
بعلم ان الحكمة تسوي علمه تعالى واحكامه بارادته تقديرا ما شاء كيف شاء فيصل بهذا جميع ما
استدل به من الدلايل التي اعتمدوا عليها وتبلغ ان افعاله موقوفة على مشيئته
من غير وجوب ولا حامل ولا باعث ولا موجب بل يخلق تعالى ما يشاء ويختار كما شاء على الغرار ولعلنا
الى ما يستشهد به على الى الذي هو ضد الفتى وهو من الامور بمعنى المعلوم على هذا الاصل
لسانا العرب على ما تقدم في مواضع البعض وتقدم فيه ايضا ان الامر الذي هو مقابل للنهي يستوي
العقل المقتضي بنفسه طاعة المامور به من غير تعرض الى ارادة ولا الحداع باهمال الذي يشير
كذا ذكر الامر الذي هو مقابلة النهي ان المعتزلة ينكرون الكلام العزيز وليس بزكي الدواعي
وكذا لما اعتمدوا ومن تبعهم في المعرفة بيان كذب المسئلة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى
ثم ذو الذي يحتمل هذا الطعن ايضا وذكر اه مستحيل من غير جناح ولم يقع وهنا بين
الحال العقلي والحال العادي وانما يمتنع علينا عادة ويجوز اذا خرقت العادة ان يطعن الولي
بالموى بغير جناح وانما قال انه مستحيل لان المعتزلة ينكرون كرامات الاولياء وقد بلغنا
جوازها ونقل منها جم غفير واوزاع سلاح كثير مما وقع للصحابة والتابعين ومن بعدهم والصالحين
ونص الغزالي ان عامة اصحابنا اهل الكلام قبلت جوازا ووقوعها وبطلان عمال كذا في طبقات
المعتزلة اما قال العسقلاني يحتمل ان يشتهي ولم تاتي يحلوعا ما لم جناح وتاتي عما ما لم جناح لم كفوهم
كان بطلانه فسمته كذا وكذا الامر من رأى خشب وكذا الصبغ من الثوب ومن مثل اعز الكبش
ومن يقال بعضها مجاز مقبول بالعكس بلا غتاز وهو يدي قوله تعالى واطاعي يطيعني جناحية
وهو كذا طاعي ابن الجبائي حين لكان ذي الجناحين ليس له جناح في الهيئة والغرض ان معنى ذلك
قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم اليه ترجعون
البليغة في الحياة وهو احتمال ولم يعلم ان الحياة صفة تقتضي الحوت والصفة يستحيل انضمامها

فيستحيل ان تقوم بنفسها فيستحيل ان هو يحملها البنية فضلا عن استغنى الحدث لم يزل
استغنى عن ذلك الحامل وهو غنية عن كل شيء بخلاف الموت المضاد للحياة ولما دلت ان كل ذي حال
لنقيض محال العجز يستحيل عليه وعلى الله تعالى . ونقيضه علم ان كل حي فهو غير ما خلوا عن الموت الا في
الحياة وما عن الحياة الا في الموت ضرورة استحالة تحقق الفاعل عن مفعوله الا في ضرورة فاذن لم
يكن الحي ضرورة غير عن الا في مثله استحالة الامر وايضا **قوله تعالى**
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا قال الزمخشري فيه ان الاشياء التي يصح ان
ينتفع بها ولم تجر مجرى المحظورات بالعقل فالاصل فيها الاباحة مطلقة لكل احد ان يتناولها
وينتفع بها وهذا كلام اعتزالي الكلية والاصل في الاشياء الاباحة عما قضى به العقل وفيه
على ايضا ان الاباحة تستدعي سبقا وما سبق الشيء عن الشيء وهو المسبوق عما قدم
بيانه ولو تمسكت المعتزلة بالعقول اباحتها قبل ورود الشرع لم يكن لهم فيها دليل بل
هي مصحة لما قاله اهل الحق ان اباحتها عما ذهبوا اليه بالاستدلال بالآية لم تعلم الا
سمعا موقوفة فيه اباحة الشرع وهو الذي قاله اهل الحق ولا يتم هذا من حمل الآية على
معنى انه تعالى خلق لكم ما في الارض تعدادا لنعم ثم يتلوكم على السنة الى يومنا وهم انتفاعهم
بتلك النعم واحدا بعد الى ان ينتفع عما تقتضي به الشيء **قوله تعالى**
ثم استوى الى السماء قال فيه حيز فصرفه الى السماء وهو خلاف ما نبه الحفاظ
واعتوال القاضي هناك الحيز هو الذي يمكن والتفسير بالزمان محال العزيز بجوازه محال وعلى صفاته
على ما تقرر بيانه وانما استعملت المعتزلة هذا الاصطلاح في صفات الله تعالى سيما
الارادة ثم يفتقرون حدوث ارادته تعالى وانه يخلقها لا في محل وقد قدمنا ابطال القول عليهم
بذلك وانما التأويل القطعي على قدم ارادته تعالى وسائر صفاته لما ذا الموصوف بالقدم يستحيل
اتصافه بما يدل على حدوثه فوجب حمل الآية على التأويل الجائز بذلك بأن تصدق الآية تقتضي الجملة
لذ الفعل فيكون المعنى على الحكم بالفعل ما كان مراد الله ان يكون فيكون ذلك من التعبير للافعال المتوقعة
على الارادة بعبر عن الارادة بما يعبر به عن متعلقها وهو وجه الخطاب الذي جمع الله تعالى التخصيص وفق
الارادة وحمل الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه الله الآية على ما ذكرنا من الجملة والتاخير
وصفات القديم لا يعقل فيها تاخير وتاجيل وتبعيض على ذلك الا بما الآية فتكون معنى ثم قصر ابرز
ما قصر اليه بالنزال اجاز به الوقت الذي اراد ووقعه فيه ويكون معنى ثم استوى على العرش

ثم اي ذو قدرته العرش فيما كانت العزة صالحة له ولم يجز له ان ابرز ثم اي وقعه على ذلك استوا
اي استوى الامر بالاضافة وهو العرش على ما شاء تعالى وهذا من جملة ما قيل في قوله استوى من نحو خمسة
عشر وجها وانعقد الاجماع على استحالة التكييف بهذا الله تعالى وانه يخلو من كونه كالمتشابهات
كلها ما الحلقة الشيء من معنى تكييف وما تحويل **قوله تعالى** واذ قال ربك للملائكة
اني جاعل في الارض خليفة قال الزمخشري فيه ويجوز ان ينتصب بقوله اذكروا
واذ قال وهو اعتزالي ان المعتزلة جعلت هذا الكلام على مقتضى اللفظ من غير تاويل الامر كله
ينتفوا خلق العزة ان يكون على اعتزاز اخرى كلام الله تعالى قبل ان يخلق الخلق غير واجب في حكمة
سبحانه بالزمان اذ لا يتقيد بالزمان الا حادث وقد يلجأ الى العزة ذوي الاوهام القاطعة على وجوب
قدم كلام الله تعالى سبحانه واجمعت الامة على ذلك قبل خلق المبتدعة فوجب حمله على تاويل غير الآية
وما اشبهها ويكون المعنى واذ قال ربك اي واذ اسمع تعالى ما يكتبه كلامه العزيز مخلوق سمعهم لكلامه
العزيز مخلوق ذلك هو المغير بالزمان ثم ما منجود ثم قال الزمخشري بعد ذلك ما يحتمل
ان يكون خبرا في لفظ امر وهو اعتزالي ان المعتزلة تبنى صدور افعال الله سبحانه على الاغراض والدواعي وقد
قررنا ابطال ذلك عليهم ما بطال القول بالتحسين والتقبيح العقليين عندهم وانه لو فعل سبحانه
شيئا لغرض او باعث او داع بزلة الباعث اما قديم فيلزم قدم الفعل وهو محال واما حادث
يحتاج الى باعث اخر ويلزم التسلسل وهو محال **قوله تعالى** اني اعلم ما لا تعلمون يفسر
به الآية قال الزمخشري تعجب من ان يستخلف مكان اهل الطاعة اهل المعصية وهو
الحكيم الذي لا يفعل الا الحسن وهي بزلة الحسن وهو اعتزالي وشبيه الملائكة في ان الا عتزال لو كان خطا
من وجهين وجائز ليس ان تعتقد في الملائكة علمهم بانه تعالى حكيم لا يفعل الا الحسن فيكون
هذا التعجب من احكام الله تعالى عن العارفين باسمه واولى عن الملائكة المقربين من كل ما يصدر
تعالى من احكامه وافعاله مجهولا بالنسبة اليهم على ان يفعل الله في معنى اعتزالي محال
ثبوت المعنى صفة لله تعالى من مواجد من المضاف الذي لا يفعل الا في معنى ولما استحال المعتزلي
لوجوبه وحال ان يتصف تعالى به لم يستقم استحالة الاعتزالي موجب حمل كلام الملائكة عليهم
السلام على ما يليق بهم كما حال الاعتزالي مثل ذلك لما سمعوا ذو الخليفة استشعروا
محكوما عليه بالخطأ فيه من اصناف المخلوقين من الظالمين فسبحان المجيد استشعروا عرى عن

عن عزّ اذا عتى فاغن المتنع عليهم وقيل استشهم واذكر محكوم فيه بذكر الخلافة على ما تقدم
ذكره باء والذي ذكر الله سبحانه بذكر عاتنه عايتز بذلك من مخالفته تعالى وتكون الواو كناية الحال
اي هذه حالنا بطاعتك تعالى فيما جاز كان من مخالب امرك ونكتفيك فنحن نسبح بحمدك ونقدس
لك ونعظمك فيجالب من مخالب امرك اما عايتز وملتبس بما وجب من طاعتك السؤلي
سبحانه تعالى ويحتمل ان يكون معنى ذلك كما يقول القايل انا اسبح ان اعاصيك اعصى او يعصى غيرك
بل فعالم من يعظمك وقولهم يحمدك الخلاع منهم عن الاخلاق اي لولا حملك وفعلك ما سبحنا لك بحمدك
سبحانك اللهم بما قد وجد علينا من قبل الخوف مما ذهب استشعرتهم من ذكر من يعرض للخلافة
استعظاما لمالتك العظيم حتى قولك سبحانه بقوله اني اعلم ما لا تعلمون وعلمه آدم الاسماء
كلها وساءك ان لهم علما وانبيآء وصوفيز وشموا شموز باعمالهم فليسكن من قبلهم
استجلابهم لاجل تعظيمهم لحقي وساغبي لم تثبت منهم بعضلي واعوذ من شيت
منهم بعزتي واعلم ما تبدون من اجلالي وما كنتم تكتمون من الاشفاق من مخالفتي الذي
حملكم على سؤالي وقيل قولهم ونحن نسبح بحمدك اخذت استعمالاته ايضا
وبعناء الجار فيها من حذف او صفه ونحو با فوز على عمدك وعبادتك ام تحتج علينا من
فضايلك مثل ذلك فقال تعالى فيهم وفيهم من خشيته مشفقون وكونه لك قبل اعلامهم
بعصمتهم ويجاز يكون بعد عليهم بعصمة الله لهم من مخالفاتهم اي في الخوف ضرورتي
والضرورتي اي تقع بالعلم بالعصمة قبل السؤال عنهم كونه بعيدة عن اشماء المتنا فقين
مع علمه عليه السلام انه بانه مقطوع له بالجنة واوجب القول بالتاويل في قول الملايكة
عليهم السلام ما علم بالاجماع على عصمتهم عن الاعتمال الذي اشاب اليهم الخشية منا
من الاعتماض في حكم الله سبحانه وعدم الرضى بقضايه والتقدم بين يديه ومنع عن الكلمة في
حقهم مجمع عليه **قوله تعالى** اني اعلم ما لا تعلمون قال الزمخشري فيه اي اعلم
بالمصالح وهو اشارة الى قول المعتزلة بذلك ولم يعتقدوه وجوب رعايتها وقد ابطلنا
عليهم القول بذلك من قبل وقد مر منا قبل تعالى معنى خبر الكلمة من اجل انهم ابلغ
وتاكيد تنفي اعتقادهم به **قوله تعالى** وعلم ادم الاسماء كلها علم ذلك الاسماء
اهل السنة من ان الاسم هو المسمى كما ان المعتزلة ينفي العموم في هذا الحكم وقد تقدم
في المقدمة بيان هذا الحكم وبطلانه وعلمه الذي صح عليه الآية عالمه كما انه علمه الخفايا

ع علمه تعالى فتسميتها هذا من جملة المعلومات وليس الاسم عين المسمى لانه تعالى سوى التسمية
الحادثة بعضا وتكون على ما قاله اهل الحق معنى انطبوعة باسماء. فحواه ان الاسم هو بعض الكيفية
والذات في لسان العرب ومنه قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وقيل كنا سموا بما في المعلومات
من يعقل وما لا يعقل بغلب من يعقل على ما مقتضى لسان العرب وكذلك قوله تعالى عمي خصم ولو
كان على ما تقوله المعتزلة من مجيء التسمية الحادثة بعضا لكان الكلام عمي عن بعضها لان التسمية
الحادثة بعضا ليست هي ما من يعقل وبعضها ما قاله اهل الحق ومقتضى عموم الاية وتذكيرها
لقوله تعالى كلها هو بين ما قاله اهل السنة بحجج من مقتضى ذلك انه سبحانه اعلمه بذاته
وصفاته العلا واسمايه الحسنى وخلوقاتها بجملها بعضها واحكامها العقلية والشرعية
والعادية والوضعية والى كنه الاحكام مرجع جميع العلوم وانما قلنا هو اعلمه بمقتضى
العموم المذكور وهو قوله تعالى الاسماء كلها وقوله تعالى ان كنتم صادقين اي في عظيم خوفكم
على اهل الارض من المخالفة اجعل الحجج علما اعلمهم تعالى بما من على اهل الارض به في اعينهم
على ما مضى بيانه ووجب العدول الى التاويل الحسن لملايكة عليهم السلام انعقاد الاجماع
على عصمتهم من سوء الادب مع الله تعالى والاعتراض عليه لما تقدم بيانه ولقوله تعالى فيهم
بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم باوامره يعملون **قوله تعالى** قال الزمخشري
وكلمتها عن احيث شيتما قال
البالغة الصحيحة للعلة حيث لا يبقى لها عذر في التناول من شجرة واحدة والمعتزلة تقدم
هنا مثل هذا الكلام لينوا عليه ما يعتقدونه من اباحة الله عليه السلام وقوع في محل
النهي لم انه عنى عذروه تاويل ويعتقدون مع ذلك وجوب ازاحة العلل ويدعون مع ذلك
خلو المكلفين من عالمهم عن انتهاك هذه الضلالة التي بقبضهم للغور السابق الازلي
ازاحة العلل وكيف امن ازاحة العلل وخيبوا عن التوجيه وقد قدمنا ذلك
رد ذلك عليهم جميع هذه الضلالات واشبعنا القول في ذلك في المقدمة وقد قيل
عصمة الانبيا عليهم السلام عن الكبايي اجماعا وعن الصغايي تخفيفا على ما تقدم تقريره
وجوب التاويل والحمد عليه السلام اجازة الصغيرة حسبي نحن الى قوله تعالى فتكونا
ولم يخبر له عن ما وقع على الحقيقة بعد او لقوله تعالى وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث
كما تقدم بيانه مسئلة جواز تكليف ما لا يطاق وهو مذهب اهل السنة خلافا لمعتزلة

ج الحرمة بالنهي من عند الله معلوم والعصمة من جنبته اجرى عليه السلام محبوكة
وفيل كان النهي عن اكل من تلك الشجرة واريد بالنهي النهي عنها وجنسها فاعتقد النهي انه عن
عينها فلم يأكل منها واكل من مثلها متناولا لها معتمدا للمخالفة وما وجب من عصمتهم محمل التاويل
لكونهم وهاكذا كل ما ورد مما حوله نبينا عليهم السلام عما يقدح بيانه **قوله تعالى**
فازلهما الشيطان عنها قال الزمخشري فيه فاصدر الشيطان زلتهما عنها وهو اعتمال
اوله فوله اصر ربنا اعا ان الشيطان يصدر منه عمله خلفا عنهم وملء عنى عمله تولا او فعلا
ابطلنا على المعتزلة جميع ذلك وعلم انه ما يصدر شيء انما العبد الى الوجود الا الله تعالى وكيف
يصدر الشيطان ما ليس من عمله فمن علم بطلان التولد قطعا علم بقوله ان الله تعالى خالق عمل
وسوسة الشيطان وانما نسبها فاعلا وانا قابلا كما تقدم شرحه في وجه عن الخوف ان اضاف الزلة
الى احد عليه السلام وهذا بعيد لعظم الامر فان قلنا انه لم يكن ذلك لم يكن للعين
او مخبر عن غيب بما يشاهد وليس المغيب ذلك كما تقدم وفي نفي جاز ان يكون الشيطان نبههما
بالتخييب وتكون فائدة الخبر انه نبههما اخبر محل تعالى اكل الشجرة عاما على الخروج
من الجنة لتظهر الخلافة الارضية المتقدمة الذكر لما جعل تعالى فيكون تلويس عليهما
عما لغاء الخير وفتح ابواب قلم العلوم ويجعل تعالى ما يشاء علما على ما يشاء **قوله**
تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه قال الزمخشري فيه بالغة
واتصلت به بقية الكلمات وهو اعتنى الذي كلام الله سبحانه ما يتصل وما يفصل انه صفته ازلية
وليس بمخلوق هنا على ما تقدم شرحه وهو انه مع مشيئته اعتقاد ثم ان كلام الله سبحانه
وتعالى اصوات وحروف ما تقدم عروضهم علوا كبيرا بالاصوات والحروف ايضا اعني انه توصيفه بالاتصال وبالانفصال
محمول عاكل تقدير وانما نفي الكسائي عنه تعالى كلامه وافهمه معانيه وسمي كلمات مع انه واحد
عما تقدم وجه ايله اما للتقدير منفلقاته او لتعدد اوجه تعلقه من كونه امرا ونهيا وخبرا
قوله تعالى فاما يأتينكم مني هدى قال الزمخشري فيه فان قلت لم جيء
بكلمة الشك وانيان المسمى كائن لا محالة لوجوبه وهو اعتنى اوله واجب على الله تعالى وقل
تقدم ذلك ووجه انيان ذلك ما هو به لسان الحق بكلمة الشك وان استحال القطع فيه
من حق الله تعالى انما هو للعباد فان قال الله تعالى وقال من ذلك ما يشاء من غير وجوب عليه والمقصود
من الامر المذكور في الاية الامر بالتقوى وهو الدعوة والبيان لقوله تعالى من تبع هداي ولا يضل

الخ يشقى

بالزنوج واستحيل على عصاة الامة بالخلود في النار وابطال الشفاعة للموحدين
وذكر ان ذلك الاخبار الشنيعة وتعطيل الفضل الله تعالى وتحكم عليه وكل هذا باطل وقد تقدم
دلائل ابطاله في المقدمة والكلام في هذه المسئلة على الجواز العقلي وورود السمع الشرعي
بوقوعه وهما مقامان في هذه المسائل على ما قالوا اعلم ان وجوب الايمان بالله
واستحقاق الثواب اولا تعقلون **قال الزمخشري فيه**
في العقول تاهة وتنويعه وكما عتزال وقد ابطلنا على المعتزلة ان يكون في العقول
حكم تكليفي في المقدمة وانما معنى الاية وانتم تتلون الكتاب اولا تعقلون هذا في
الكتاب من سماع وقبيح فلم يأت بالمعنى الشرعي عنه فلا ينفي ولا عن تعقل ذلك والعلم بقبح
قوله الا من خذل الله تعالى عقله يجب على المكلف نفي نفسه اولا ثم نفي عن بانه نفسه
فلا يستحق ان نفي عنه والا كان جميعا بين نفي نفسه واثباتي عنه فلا يستحق ان نفي عنه
كما يثبت عليه هذه الاية توقف فيها بالاولا من قبل ان ليس في العقول منع وما اجاب **قوله تعالى**
وانتم هو ما الذي ينفي عن نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة **قال الزمخشري**
فيه والتنكير فيه للافناط الكلي القاطع الابعاض وكذا قوله تعالى ولا يقبل
منها عدل اورد الزمخشري هذا اللفظ العام على ما ذكر لاجل اعتزاله وانكاره وبقية
للشفاعة ولم يذكر تاويله وانما خصه وانما ان النكرة مع اداة النفي من الفاظ العموم
لكن لفظ العموم قابلة للتخصيص اما منع برهانا له فلم تخصيصه كقوله تعالى
بكل شيء عليم وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وما اشبه هذا عاما تقدم ذكره
وما ذكره الزمخشري من ان اتى الشفاعة ليسا في هذا الفصل بل عما يصح تخصيصه
وتخصيصه بالكافر ما علم قطعا من ثبوت شفاعة بنينا عليه السلام لعصاة امته
واجماعا في الامة في سوال ان يكونوا من اهلها والا يجمعوا على باطل الاختصاص منع الشفاعة
بالكافر قال ابو اسحاق الزجاج كانت اليهود تزعم ان ابائهم الانبياء يشفعون
لهم عند الله فاقسم الله تعالى انه من ذلك وكذا فعله كثير من المعتزلة في الزمخشري
وشيعته المعتزلة لان لم يذكر هذا في هذا الموضع من التلبيس على المسلمين في وهم
وافناطهم من شفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم لاجل اتباع الهوى بعقود الليل ثم لم تنل الا
بعقد بيننا ان ما اورده من لفظ العموم قابل للتخصيص فهذا في العقول بانا العموم العام

اما على العقول الا في حال من قبل المعتزلة البتة والعقول المجوزة على ان قوله تعالى ولا يقبل منها شفاعة
مقاما محمودا هو الشفاعة الا ما دل له من الايات والاحاديث والاجماع كما ذكرناه ولما علمت
المعتزلة ضعف تمسكهم بالعام المخصص هجوا الى التمسك بقوله تعالى ولا يشفعون الا لمن
ارتضى فلنا لم ان قلتم ان لم يرتضهم ان الطائعون والطايع عندكم يجب له الثواب فلا
يحتاج الى شفاعة والا تعاون على ما فيهما في حق الكبائر من لم يمت مصرا والمؤمن العاصي
وكما يقوله اهل السنة وقولهم ما في المسئلة في الشفاعة اعني بالزنوج فلنا
فرورة ان الصحيح ان كبائر من هذه الامة تزول النار عن مستحقها وهي ذلك ربع للمعنى
لا محال ان يكون احد مقامي تلك الكبائر واحدا مع البقاء في النار ولو ساعة
واحدة كما منع الاعتزال مبنيا على التحسين والتقبيح العقول وقد ابطلناه في المقدمة
وتمسكوا الكلام على مسئلة الشفاعة **ثم قال الزمخشري** بجعل الكلام
بانا قلت هل فيه دليل على ان الشفاعة لا تقبل للعصاة قال قلت نعم لانه نفى ان
تقع لنفس عن نفس شفاعة قلت به في بعض اوقات فاما في بعض ان تقبل منها شفاعة شفيع
قال به علم انه لا تقبل للعصاة وصول منهاي الاعتزال وذهابه المغاير بحيث دعاه عن
عزوه ليل وعمل عن حقائق واله على ذلك الجواز العقلي وما ورد من مثبتات الشفاعة
فكلها مخصصات العموم والنظر الى اسباب النزول وما ذكرناه من التمسك بالعموم قبل
بيننا تخصيصه بالكافر **قال الزمخشري**
فيه اراده ان تشكروا وهو اعتزالي على اصله الفاسد في ان الله تعالى اراد من الكل الشكر
كفروا وبينا ان تعويضهم وكل ما شكلهم في فعله بموجب التاويل اما ان يكون بمعنى ان حتى
المكلفون له نفسهم الشكر بما اتاهم الله ذلك ويعول انبياؤنا واولياؤنا لعلكم
تشكرون او الخطاب اليهم بجواز نصر الشيء عليهم في كل زمان **قوله تعالى**
هتوبوا الى بارئكم **قال الزمخشري** فيه البارئ هو الذي خلق الخلق
برئا من التفاوت والمقصود هنا اعني الى هل الخوف محمولون قوله تعالى ما تفاوت في خلق الرحمن
من تفاوت فاجابه الله تعالى بالنفي الى الكلية وقلنا اذا انتفت التفاوت في ذلك معلوم
ضرورة وتحمل المعتزلة نفي التفاوت تعالى الله ذلك خلق الخلق عندكم وكلفهم وكتمتم
بالعزيمة والدعوة والبيان وتركتم متعاونين في ذلك ولم يخرج احد منكم عندكم بخلو الايمان

والطاعة دون اهل بلدهم عن دينهم ويردونهم انفسهم او يضلونهما وفي قامت الدلايل القطعية على بطلان
كون الاموات مايقدرون في المقومة وما علم من كتب الله المنزلة المصدقة بالعقايد وعلم انه
لا خالق الا الله وان كسوب العباد كلها من الله تعالى كان او ضلالا وقال تعالى يضل من يشاء ويهدي من
من يشاء. فوجب حمل الباري على ما تقوله المعتزلة وهو ان يكون معناه الذين خلقوا اعلوسبي
عن عادته كما تقوله المعتزلة سبعة المذكورين في الاية الا يضال عليهم وعلى المعتزلة منهم ان الاشياء
في العدم ذوات وحقايق كما قال اهل الحق وقد اضاف الله تعالى التبويح بعوانه الذين خلقوا الخلق
لهم على مثال سبق وانضاره على ما هو به في ازله سبعة المعتزلة من ازله وقد ذكرنا بيانه في ايل
ما قاله اهل الحق في ذلك على القطع **فصل قال** واذ قلتم يموسى لن نؤمن
لك حتى نرى الله جهرة **قال الزمخشري** في هذا الكلام دليل على ان
موسى عليه السلام عرفهم ان رؤية ما لا يجوز ان تكون في جهة محال وان من استجاز على الله
تعالى الرؤية فقد جعله من جملة الاجسام والاعراض قال وكذلك قولهم الكبرى كصيرة العجل
مسلما عليهم الصغرى كما سلما على الله القتل سمونه بيد الكافي ونحوه تعالى عظيما
بعظيم الحجة وكذلك الكلام كله اعتمال وباطل وتلبيغات خاليه **قال** ويدل
وجه آخر وشيعة بتكبير من قال بجهة رؤية الله تعالى ووقوعها في الاخرة تكبير
جميع امة محمد صلى الله عليه وسلم انهم احجموا عن ذلك جهلا بهم تكبير الصحابة
جهلا وبلغ بهم تكبير الانبياء والملايكة انهم في واد لله في الكتب المنزلة وقال
نبينا عليه السلام في الصحيح عنه سترون ربكم عيانا كما ترون ربكم عليهم جهلا
وبلغ بهم في ذلك تكبير الملايكة المقربين حتى عليه السلام هو المبلغ اليه عز وجل العلمين
جهلا وبلغ بهم اعمى الاعمى الذي لا يهتدي عن ذليل والبين له وما بعماء عظيم في شذوذ اجماع الامة
ومن يلتفت في المعتزلة بمقابل عجة رؤية الله تعالى وعجة كل موجود وعجة اي شيء من عني مقابلة
بانه كفاية **وقوله** الى يخشى اي في هذا الكلام دليل على ان موسى
عليه السلام عرفهم ان رؤية ما لا يجوز ان يكون في جهة محال كلام باطل ومتى يجب للمرء ان تقول
على الله موسى عليه السلام ما لم يقله وما اكلامه عليه بل فرض ان يثبت شيء اجمع والرسل
عليهم السلام عجة رؤية الله تعالى مطلقا ودون ذلك في المعاد معينا عقلا وانما معنى كون
الاية ما بليغة انه للعرفان وهي قوله تعالى وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا انزل علينا

الملايكة او نرى ربنا فقد استكبروا في انفسهم وعتوا عتوا كبيرا فليس
تعالى انهم سألوا الاية مع الله تعالى ومع رسوله حيث لم يعتوا مع الحدود التي حدها لهم وامروا
بالوقوف عندها فطلبوا السوء لهم على قاذين من قبلهم لعتوهم وتكبرهم فبين سبحانه
بالاية الوجه الذي انتحى اليه عنادهم ولم يقل تعالى انكم طلبوا المحال الذي من طلب اعلى الا يضال
فيه تكبر وانما يقال فيه جهل وقلة اهتمال تكبر الا ترى ان من طلب جاه الملك ليس كمن طلب
المقام الذي يليق الا ترى ان من يعول من الى عبيد الملك من الملوك الا سمع ولا اطيع اذل ونحتقر
حتى تجعلني من اهل خاصته ووزرايه لشتان العنادان عاذلم السوء اديه وتكبر انه
كطلب محال ما جرى واولى في حوزة العلم وفي حوزة رسله كذا هو وجه الكلام والترجيح
تقضيه الاية ولا اشكال في ذلك فكل ما قالته المعتزلة مما نقول ورد عاد من عني بليل
سم قال العلم يكون الا احتمال الاية لما ذكرناه يحمل على احتمال سموه ما تقوله المعتزلة
من اقتضاء الاية لها حالة الرؤية بل كيف تنزل الاية على احالة الرؤية والبرهان العقلي قد يقضي
جوازها على ما تقدم في المقومة على الوجه القطعي عن دليل الشيء بعينه ونصوصها شاهدة
بجوازها ووقوعها في الاخرة ايضا والاجماع فمن انعقد على ذلك بوجب لزلم
صرف معنى الاية لما قلناه على التحقيق من احتمال اعمالها دلالة المعقول والمنقول وعلى
خلاف ما قد اتفق عليه الجميع عنها **ثم** قال الزمخشري وكذا ايضا بدل انواع الكبر
كصيرة العجل تستطيل بها نفس الجاني على المجني عليه واتباع الهوى من غير هداية ولا دليل بيانه وهو ان
كون العجل الها حال او باطل عقلا ومشاهدا والرؤية جايزة عقلا بما تقدم من الادلة القطعية
وثابتة ومن عاينها بايمانه حال من الجايز وان كون الباطل واجبا اجرى من الضلال وكزلة التنظيم
في العقاب باطل لان الله تعالى له ان يعاقب اهل الطاعة بما يشاء من انواع العقاب ولا يلتفت
في ذلك الى تحسين العقل وتقبيحه لما قدمنا بطلان القول بالاباحة والتحسين من قبل
ولا يلتفت ايضا من قسام العقوبات بما ما توهم الزمخشري او توهم الا شاعرة الله ذا الفضل
جسامة تفعل الطاعة فيما قابله ولو ما قابله لم يلزم من قسام العقوبات قسامة الجنايات الا
ترى ان القاتل عمدا عقوبته القتل والزاني عقوبته الفعل مع ان استوت العقوبة ولم تستو
الجنايات بل لم يحسن الى شيء واحسن شيء من الله تعالى واصول النعمة واخر بطلانه عما اراده فقد
اوهامه الا عن الله واتباع الهوى معدود بالله في البدع ومن تفرد في المقومة تلاع مسلة التي بنية

قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم **قال الزمخشري**
فيه اجرهم الذي يستوجبونه بايمانهم وعملهم فقوله يستوجبونه اعتزال
لان المعتزلة يعتقدون انهم يستوجبون ذلك باتيانهم العقول وفي قوله تعالى الرد عليهم ابطال
العقول بوجوه شتى. علمت تعالى بالدليل القطعي في المعرفة واما اشارته الى الخشني فهنا
واما اشارته الى الزمخشري فهنا الى ربط الايمان بالعمل الصالح بقولهم بايمانهم وعملهم فيتحرز من اشارة
المعتزلة لان من ليس له عمل صالح لا ايمان له وكذا تكفير المرتكب وعند اهل الحق من ثبت
ايمانه فمآله الى الجنة عليه جاء من لم الاجر بوعد الله الصادق وبفضله لا بوجوب واستحقاق
عاما تقدم مرارا بلزوم من اجماع الامة على مخالفة المعتزلة في تكفيرهم فمن امن اعان
من الامة لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء **قوله تعالى** واذ كروا ما فيه
لعلكم تتقون **قال الزمخشري فيه** اشارة ان تتقوا وهو اعتزالي وقد
قدمنا الرد عليه وعلى شيعته المعتزلة في قوله تعالى لعلكم تهتدون وهو لعلكم تشكرون وقلنا
تاويله لكي تحققوا الله تعالى بالدليل على ما تقدم وهذا اجابة الخشني من
التصريح بالتوجه باضافته من الله سبحانه مع ان الارادة ان تتقوا واعتقاد المعتزلة
في هو ارادة الله تعالى التوجه على حقيقته تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا
ولو اراد تعالى منهم لما وقع علم ذلك انه تعالى اخذ الواقع منهم واكثر ما شاء وهو ارادة تخصصه
قوله تعالى ملوكا بفضل الله تعالى عليكم ورحمته **قال الزمخشري**
فيه بتوفيقكم للتوبة كنتم عجما بالنسبة الى من لم يتب وهو اعتزالي ومن لم
يتب من العصاة عند اهل الحق هو تحت المشيئة كما تقدم بيانه بقوله تعالى ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء وانما يقال هنا ولولا فضل الله عليكم ورحمته بتوفيقكم للتوبة
من الكبائر كنتم ولا يصح في الخشني على اطلاق الحسنى ان على الموت ولو كان عاصيا غير تائب
لما وجه من التاويل على جواز العفو عنه وانه ان عوقب فليس بمخلد في النار وانما يقول الحسنى ان
عمال الاخروي في الخشني لا ان المعتزلة لما بقي والعصاة **اظلوا عليهم الغمام** ان
وقد تقدم بالمعونة الرد عليهم وابطال ما تمسكوا به في ذلك **ثم قال الزمخشري**
بل مثل ان التشبيه قبل الفعل جائز وان لم يجئ قبل وقت العمل الفعل وهو اعتزالي
وفي المسئلة مشقة سببها اصول الدين واصول الفقه والمعتمد يطلبون ذلك في علم

بوجوب رعاية الاصلح الذي يتوقف على التحسين والتقبيح العقلي وقد ابطلنا عليهم القول
بل الحق المعونة فقالوا انما بنا على اعتقادهم لوجوب العمل بالعقل وقت معين نهى عنه
قبل وقته وامكانه تمالوقال الشارع حجوا في شوال السنة ثم قال سوغ عن ذلك تحجوا
قالوا لا يجوز لانه يكون نقضا عن عن ما امر به محمد اعن ما امر به اما اذا انهى عن العمل المامور
به قبل انقضائه وفعله وفعله وخروج وقته وامكانه فانه لا يجب لانه يفيد جائز مباشرة العبد
للامتثال اذ الواجب ذلك مصلحة تمالو فعله وما لم يتمكن العبد من الفعل لا يدخل وقت
التمكن منه ثم نهى عنه كان نهيا عن غير المامور به وانما يكون نقضا اذا نهى عن المامور به
يكون نقضا اذ نهى عن غير الحسن فيكون فيما يمتنع **اجاب**
اهل الحق عن هذا بانا نمانع تمثيلهم المعتزلة منه جائز عقلا وواقع شرعا اما الجواز
العقلي فلانه بداية العقول قاضية بانه لا استحالة في ان يقول الامر لمامور في اول
رجب بكراسي يقول فان خفيت عليك ما امرتك به قبل وقوعه وقبل دخول وقته
فهو الامر دليل على عدم الله سبحانه وفي التخييب دليل على فضله واحكامه تعالى وامثاله
وقد بينا في المعرفة انه لا تعلل وفي المناهاة للمتم لوشي عنا بين امر بايتة زايتة
عما تقدم من نهي ان لي هناك لما اصل المسئلة لفقهاء الشرع قبل دخول وقت
العمل المامور به بايتة ظهور فضل المتكلم لزوال الامر والنهي به والتمثيل للامتثال
اذا دخل الوقت ثم بعد طهور فضل المتكلم فعله وتنوع بايتة بليغة ثم عشي العمل
انما هو تابع لمتعلق الامر به ونحوه تابع لمتعلق المنهي عنه فيه فضيلة على
ما تقدمت الاشارة اليه بلى في ما توهمته المعتزلة من النهي عن غير المامور به
وتنوع النكتة في الخلاف هو ارتفاع المسئلة وانما الوقوع وهو ما يدل على الجواز
عجز الامر الى النبي عليه السلام ليلة المعراج عن خمسين صلاة لدوامه عليه وهذا يدل
على نسخ منها تعالى خمسا خمسا الى ان نسخ منها خمسا واربعين وافى بالخمس وبعلوم
ان كون النسخ وقع قبل وقوعها وقد تقدم الصلوات والتمكن من اتيانها عما قبل فدل
قالت المعتزلة وهو باطل عند اهل الحق ان ورود النهي عن غير المامور به باطل
متعلق الامر والنهي باكثر. الواحد انا نقول لا يمتنع توجه الامر والنهي بلوغ ذلك في
وقت الى الجزء الواحد الموقت بوقت واحد وانما ان يتنافض لو ورد عليه الامر

والنهي في وقت واحد ويكلف بمع المكلف للامر بالجمع مثلا يوم الاربعاء ويكلفه بمع
التخييب عنه يوم الخميس ويكون ممتثلا في يوم الجمعة مثلا وفي هذا ما فيه والمعرفة بان
ان كلام الله تعالى واحد وهو متعلق بجميع المامورات والمنهيات والمخبرات تلبيه بما نه يشق
كلف المامورات بالتحصيل والمنهيات بالكف وا علام بجميع المخبرات ويمع تعدد صفة
نفس الحنفية الواحدة مع وحدتها كما عقل تعدد صفات نفس الجوهر مع وحدته
والاسم الذي ادلينا به وضوح هذه المسئلة فطعي اجماعا وما وقع الخطاب به كتيبته
وانما ورد به النص ان قال قطعا وهو كله من قوله تعالى والله وملائكته يصلون على النبي
الصلوات في حق ليلة الاسراء على المعنى المذكور ثم خفيت على ما قضاه كما تنبه له الاسنوي
الاسراء المعلوم وورد في حبة الشيء يعلم القطع ولم يقل المعتزلة به المسئلة تسعة

قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله اشار الزمخشري بهذه

الى ان الحجارة لما تمتنع عما هي منه فاعلون ولوجوه كما وقد لا تنقاد في الكافرين فاقتضى
كلامه ان فلوع الكافرين مثل الحجارة فلا ينقاد الى ما يريد الله سبحانه منهما وتعالى الله عن
قوله علوا كبيرا وهذا اعتزالي او من منهاج البيضاوي لما ان الله تعالى قد
فلا يقع الا باراده تعالى ان الخلق مشروط باراده خالقه وانه لا يمتنع شيء مما
عن اراده تعالى والا صار ذلك الممكن محالا وهو محال او فوض تعالى عن نفسه فعال لما
يريد بين مبطل ما قاله المعتزلة بالمعقول والمنقول **قوله تعالى** افتطمعون ان
يومنوا لكم **قال الزمخشري** ان يحرفوا الايمان بعد ما جاءهم عوتب
وهو اعتزالي لان المعتزلة يقصرون ويتوبهم ان يحرفوا ان يحملوا الايمان على نفسهم
وفي تبليغ الرسالة القطعية انه لا يخلو شيء الا الله تعالى وما ورد مما ظاهره عاتب مثل قوله عليه
السلام من اجور تحته وهو غير معتزلي المعنى المكسب لشيء لا اصل له بل الشيء يقع لحكمة توجبه
الله تعالى اجمالا كما وجبت وجعل انتفاء ذاته وصفاته ومفاصل المعتزلة معلوم
انما مسيئة ملئ الاسلام بتاولها بشيء **قوله تعالى** وقالوا لن تمسنا النار الا
اياما معدودة **قال الزمخشري** فيه ثم قال تعالى بلى ان تمسكم ابدا
بدليل قوله تعالى وهم فيها خالدون وفيه ان الاعتماد الى حيث جعل دليل الخلود مقتضيا
للابدية ولو لم يقل هو وشيعته عاد الى تاييد عصمة الامة عن التاييد في النار لقوله

تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وقد ابطلنا عليهم
ما قالوه وبينا ان مجيء لفظ الخلود في لسان الشرع بما يقتضي لفظ
الخلود مجردا عن الابدية يتمسك به الكابي في زعمه ان ما دل الشرع على انه عذاب
انه علم في الوقت ضرورة واما من الابدية الخ ذكر تعالى فيها الابدية والمعتزلة الذاهبون الى المفنى

ثم قال الزمخشري ولم ينفعهم عنها التوبة وهو اعتزالي ان المعتزلة تقول ما يقع عقوبة
العصاة بعد التوبة وعند اهل الحق يقع العصاة من الله تعالى مع التوبة ويقع مع الاصرار
على ما دون الكبائر لما اقتضته الفضل من الجواز او الوجوب على الشرع على الوقوع نافيا منها
قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء كما تقتضي بيانه قال الزمخشري وبشيعته ولمن يشاء
ان يقيمه الى التائب وهذا الكلام الذي قالوه باطل من قوله تعالى لمن يشاء اعلاه والمشيئة
ما عدى الكبير وهو المعتزلة ولمن يشاء تقييد وتخصيص لمشيئة الله تعالى بهذا مناقض
لكلام الله تعالى وكل ما ناقض كلام الله تعالى هو الباطل دون كلام الله تعالى وقد علم
بالاصالة انه لا يخصص كلام الله تعالى او يقيد الا بكلامه او بضرورة عقل او حد ليله
او يخصص من جملة المخصصات المعلومة من اصول الفقه والمخصص والمقيد
بكلام المعتزلة وتحكماتهم باراءهم الفاسدة وليست المعتزلة من اتباع السنة
بشيء الا ان يكونوا سنيا عن السنيين **ثم ذكر الزمخشري عند ذكر هذا**
عن الحسن انه قال اهل الجنة الذين دخلوها بفضل الله عنهم واجيبوا انه من عمل بما احكم القارئ
بهي الخطيئة المحيطة وقوله وقد احاطت به خطيئاته وقد ذكر علماء الاسلام ان الاضافة
كثيرا ما يكون سوء عن الحسن رضي الله عنه ولو صح هذا الكلام عنه لم يحمل عاما ما تقتضيه
المعتزلة من تعميم الوعيد العاصي المومن فان الحسن من ائمة البصرة وهو الذي قال
للمعتزلة جانبوا موصولي واعتزلوني ويجب حمل ذلك من كلامه على ان تلك الخطيئة هي
المحيطة او جوز ولم يصح له ان الحسن من اعلم الناس بقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء وهو الذي روى احاديث الشفاعة واجماع الامة على صحة الشفعي ان وقد يقال
ان الصحيح دخول الوعيد وان الوعيد انما جرى على قول بعض علمائنا ان الله من تخصيص
بما سبق من علم الله انه لا يغفر الا ان الموحدات الباطلة قابلة للتخصيص انما يستحيل
تخصيص بقوله تعالى ذلك لمن يشاء علم على ما تقدم بيانه وتخصيص عموم الوعيد قوله تعالى

ويفعل ما دون ذلك من شيء وعند قوم من علمائنا ان الوعيد ليس حتما وانما هو عن الوعيد
للتهديد والتخويف بقطع ممن وقع من افساخ الكلام لم حتم خاص به واستدلوا على ذلك
بقبح العفو بالعفو بعد حتى قال قائلهم

• وذلك وان اوعدته او وعدته • تخلف ايعادي ومنجز موعدي •

والذي يدل على ان الكذب وعلى القولين جميعا يجب العفو عن متناوله كما في الوعيد عاما
تقدم بيانه ويجب حمل ما ورد من ذلك عاما فلنا جميعا بين الادلة وبعد ذلك فالنفوذ المناقضة
بين اي الفريقين ان ذلك حمل عام **قوله تعالى** وقولوا للناس حسنا **قال**
الزمخشري فيه قول لهم حسن في نفسه لا يخطر ببال احد حسنه يتحرز فيه من اشارته
الى اعتقاد المعتزلة من الكسب والخلق بافعال العباد فانه ليس قولا بقولنا القول عليهم
بل الحق والصواب فيه ان يقال هذا امر بقول حسن او ان قولا حسنا مفعول به بقولوا
كان في القول ما في وصفه بالحسن من المبالغة لان المعنى وقولوا للناس قولا حسنا
وكان الاصل وقولوا للناس قولا حسنا او موصوفا بالحسن والصفة يجب انتصابها اذا
جعلت الاسم في الاضافة كما في الموضع دون ان تنتصب بالصفات المعنوية
على ما تقدم بيانه في الضرب **قوله تعالى** وقالوا قلوبنا غلف **قال**
الزمخشري فيه هم الذين عليوا قلوبهم بما احدثوا من الكفر اي انها يخ
على البطلة وتسببوا بذلك لمنع الكتاب ان يكون للمتوقع ايمانه وللمؤمن وثباته
اعتقال الكلام بما احدثوا من الكفر باطل ان المعتزلة تقصر بين الاحداث الخلق واحداث
الله بما تقدم بيانه عاد ذلك ان تقلبه قلوبهم خلق من خلق الله تعالى وقوله وتسببوا
يدل لمنع الكتاب اعتقال الذي ذهب اليه المعتزلة تؤثر اللطف وتي يدبه معنى قبيح
في الدين وحيرة في سواء السبيل وكيف وان قالوا اللطف خلق شيء من عند الكافر
بمنعها طبع لغلبة من منعته عنه ومن لم تمنع عنه استوى عندها وذلك لان الله تعالى
عندهم حري المتعين وطبع الطبوع على قلبه فيقال لهم فيقبح على الله تعالى
ان يمنع الكتاب على احد من الكافرين رعاية لمصلحته عما تقتضونه فيقال لا يقبح العالم
بما يؤدي اجابوا بان الله تعالى علم ان من لا يقبل منهم تلك الكتاب اجل عتوهم وطغيانهم
فالوا فلما علم انه لا تقبل منهم منعها عنهم فكان ذلك كطبعه على قلوبهم فيقال

فيقال

فيقال لهم كان صفة ما جاز بكم انه تعالى انما جاز ان يكون عالما ان تلك الكتاب تقبل او لا تقبل
لذاته او علم انه لا تقبل وكيف التقسيم ضروري الحصر فاذا كان علم انها تقبل فيهم منعها
عنهم فكان ذلك كطبعه على قلوبهم كذلك هو عندهم قبيح فلا يفعله تعالى عنهم فلا يسمى كافيا في
الوجود وهو باطل بالمشيئة كذلك واذا كان علم انها تقبل فيهم شيئا هو وجودها بالنسبة
اليهم كعدمها فمنعهم شيئا هو لم ينفعهم موجب فيهم في وجود ذلك القبيح الذي ارتضى ابقاءه
وانه اصل بطلانا واشنع من مذهب من يقول ان ابطال ايات الكفار واخماد ابقاءها
وكل ما ادى الى ابطال الحق ان هو ابطال باطل معفوا ومنفوا وما جوابهم عن كذا شيء
فيقال لهم فمن علم من ايمانه العقول جواز الجاهل ان ووجوب الواجبات واستحالة المحيلات
العقلية لضرورية ومن المعلوم ضرورة جواز ايمان كل كافر وكفر كل مؤمن عقلا ومنكر
ذلك اقشعا مكابرة انه منفي للضرورة ما في المعلوم ضرورة من كل جاهل ما يوجبه من مخصص
يخصه او نفيه وعلم من الجاهل المتفوهة الوثنية ان ذلك ليس شيء مما علمناه وما من
كتابات العالم وانما الوثنية شيء موجب ان يكون كل كافر وكل مؤمن
يخلقه الله تعالى ويخصه شيئا او انبانا مستقل بنفي الله منفيه ما توهمته المعتزلة
من ان ذلك يوجب ان يكون كل مؤمن وكافر مخلوقا لله تعالى لنفسه وما يعين
اللطف الذي اتت المعتزلة بنفيه ولو كان ما قالوه لوجب انقلاب الجائز المعلوم جواز ضرورة
محاله وفيه قلب الحقائق وقلب الحقائق يوجب عال في وراء العقول مبطل ما قالوه وثلث
ان الله تعالى له ان يطبع قلب من شاء بفعله ومن شاء بفضله ورحمته بحكمته من شاء بعدله
كما قال الذي اصل من شاء ويهدي من شاء ولم يقل ما انهم كانوا اهلا لان الله تعالى علمه
تعالى بالمعلومات على ما هي عليه واجب قلبها عما هي عليه على خلاف ما تتوهمه المعتزلة
ثم نقول لهم الكتاب انما خلق شيء من عند الكافر فما دعوى لشيء ليس عليه دليل
ومن المعلوم ان المعلوم الذي هو من عند من ليس هو الا بالجاهل المصنوعات
الدالة على التوحيد والحجج الدالة على الرسل عليهم السلام وفي مثل هذا
ذلك جميع المكلفين ثم يعين الله للنظر والعلم والايمان من شاء بفضله الجاهل محله
ويصرف الله عن من شاء بخذلان فضله محله بما شاء ان
وسموه لقبا هو سوء عند كل ذي لب ان ذلك الباطل اجل اتباعه

لو فرض صحته في ايمان من امن انما اتى الاله تعالى وما لاعتقاده المعتزلة من قاضي كسم
لم جعالهم انما كونوا في محالهم دون المباينة وما ذكروه فسنا مباينين محل من امن ما اتى الاله في
ايمانه وانما كيف يوجب ان يكون موجودا لم الشيء كونه بحيث ان الفعل به اما منفي له
وانما يتحته بلا بين من العدم والى التوجيه من محل وجوده دون الاتحاد وما يطل القول
بثبوت ما الذهوى وهروا به من تلك الاشياء الى تسموها الفاظا يطل القول بوجوبها
لانه متى يطل الاصل وجب بطلان الفرع لان الوجوب مرجع عن الثبوت وانما الطلب في الحقيقة
ما تطلوبه الفعل لزوم فاء عليه الى تقاوعضل اللسان وكسوسوف الحتى الى العبد من قبل
الله تعالى من حيث لا يعلمه العبد بل فوجيسيه شيء اله وهو حتى له قال تعالى وعسى
ان تكرهوا شيئا وهو حتى لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم
لا تعلمون واذا اساوى قولنا الحتى الى العبد من احد الوجهين هو الطلب وان ساوى الحتى
للعبد من وجه يعلمه العبد هو تعالى الكريم والمحسن والمنعم **وقول الزمخشري**
بعد له المتوقع ايمانهم حتى بعض المكلفين دون بعض قول ابطلنا عليه هذا
القول انفا ببيان تساوي الممكنات به قبول او اول المعتزلة وقد مر ذكر ابطاله
اعتقال الاخير وهو قوله تعالى المقول باقوالهم الى انف وهو قول اوائل المعتزلة وهو بطل
ولزم الحق تبع منهم من عمى بعضهم الى ان الله تعالى متوقع ايمانهم وهو باطل بما تقدم
ذكره في الممنه من وجوب وقوع علم الله تعالى واحاطته بجميع المعلومات الى الابد ومما
وانه تعالى لا يخرج معلوم عن علمه وقدرته وعن ارادته وعن تعلقه بجميع الممكنات تعلقا
اوائلا قاما مستحيل في حقه تعالى التوقع بل سبقت ارادته ومشيئته وحقت
كلمته على جميع المخلوقات بلا خروج مخلوق عن قدرته تعالى وقدرته ولو قال الزمخشري ارادة
توقع المخلوقين ايمانهم لنزع الخلاف لانه هو كم ما علمت احالته من قبول التوقع
في حق الله سبحانه لاستلزامه اعتقاد اوائل المعتزلة وقد مر ابطال قولهم في
الاعتقاد عليهم ويلتا بثبوت الاجماع على من قال بعكس ما هو باطل او هو هم في السلط
قوله تعالى ان يشأ الله في بعضه على من يشاء من عباده **قال الزمخشري**
فيه وقد سبق كلمته ارساله والحكمة عن المعتزلة في رعايته المصلحة في
يدعون في ذلك الوجوب وقد ابطلنا عليهم ذلك في قبل ويلنا انه

لا يجب على الله تعالى شيء والحكمة عند اهل الحق في العلم بما اراده تعالى ان يرسل الرسل وتعلق
علمه بالله فاصلح بهم من يشاء صلاحه واضله بالكفر بهم من يشاء ضلاله ثم تعتقل المعتزلة
ايضا ان مواد رسله الله سبحانه في الاصل وانما ان الله لم يستخفه لزلة الزانية فانه لم يسلبه
بيشتحه فيما جاء به عني وقد صرح الفراء ان وفاء البغي فان الله لم يسلبها استخفاف قال الله تعالى
ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا ولكن الله يزكي من يشاء ولو كان
استخفافا لما كان فضلا وهو فضل فليس باستخفاف واما الى قال بما تقدم من بيان
قبول الايمان وجه الامكان فيه في الجانبين فلما كانت الممكنات كلها قابلة فيفضله
تعالى اعطى لمن اعطى ويعدل لمن حرم ولانه لما كان الممكن ممكنا وهو قلب الخلاف وهو
كما لو صرح النفي ان يقال ان تكون الحقيقة بقال تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى
الي بخلاف الحقيقة الاولى في القول وبخلاف الحقيقة الثانية في بيان التخصيص
بالخصوصية النبوية **قوله تعالى** وانبوا الى ربكم العجل بكبيهم **قال**
الزمخشري فيه فوجد الله خبيه بحيث هو انتم اعلم به الذي تواخلهم وهو
اعتقال واخي اجيب للاية بحمل ظاهر على الخصوص وقد ان يحيى العقل ان يحيى ما بالاجماع لان مقتضى
الاية بلغنا بما لم يعلم باعلمه انه يحيى من يعاقبه في الاخرة وباجماع الامة الله تعالى
يحيى الموحدين الوحدانية بوجب ان يكون المعنى اذا ظهر العاقل واتى بما لله فلو بهم حب
العجل واعتقاد عبادته مع ان الله سبحانه بصرفه المعتزلة عن خلو الله سبحانه في
قولهم فان تواخلهم حبه وكلامهم وتحيتهم بيمين الوهم اينة الدالة على انه اخذ الولما
وحب قلوب عباد العجل وغيرهم الى الله تعالى مبوقا خالوا الكبي والاعجاز والطاعة
والعصيان لما تقدمت دلائله ومعنى قوله تعالى بكبيكم متوجه بوجهين الاول ان
تكون الباء للمصاحبة من باب قوله تعالى تنبت بالدهن اي تنبت وقلوبهم حب العجل
صاحبا الكبي في الخلق بالله سبحانه والثاني ان تكون الباء سببية اي اتى الله سبحانه
قلوبهم حب العجل بسبب كفرهم وجحدهم بالله سبحانه فلما جعلوا الله سبحانه اولا
اكتسابا واخلوا به في دلالته عوقبوا في الدنيا بنوع تاخير في الكبي وهو هب
العجل للعبادة بتضاعفهم اعزاء العظيم في الاخرة **قوله تعالى**
قل بئسما يامركم به ايمانكم **قال فيه** انه تهكم وقد قدم بيان هذا الاعلاق

حاد ٤٩

ثم يعتذر عنه بانه مجاز واما يتلو الخ فان عاما ورد ونحن نقول ما يليق بالله سبحانه وتعالى ويجوز ان
يكون العام في حقه تعالى الى الشيء وقد اقول الحاذكر ناه ووجه تاويله هنا حمله على معنى يقول انهم
او يقول انبياؤه او رسوله اولياؤه وما ذكره من حقيقة هذا المجاز وانها ارادة كل ايمان الكافرين
باطل ولو اراد ايمانهم لما كبر والله تعالى فعال لما يريد وما ذكره في الفرق ان اوامر التهديد مجوز ارادة
خلافه على ما مر لا يصح لما مر وقد اعاد الله عليه ان يذكره اراده الله سبحانه كايمان الكافرين لم يوصفوا
كونها على الحال الخ وقد ابطلناه الوجه الثالث من اعتقاد انه سبحانه وتعالى امر بما لم يشأ وارادته
ولم يشأ ولم يرد ايمانهم لم يصح ولم يشأ ولم يرد ايمانهم لم يجز ان يكون مرادا لله تعالى وهو محال بالاجماع
المعتزلة المذكور لما بطل كلام المعتزلة على هذه الآية لم يبق الا ما قاله اهل الحق قاض ابو بكر الباقلاني
رحمه الله نقلا عن ذكر التمني في الآية انه من اية اللسان واية السنة وتكلم على مقتضى كون لو مرادا ان
الشرط والجزاء اذا لم يتعلق بها معنى تمنى البتة ولو انكم امنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير
مفعوله تعالى المثوبة في موضع جواب لو لانها قد تقع في مفعول الماضي فال ومعنى الكلام
ان ثواب الله خير لهم من كسبهم الذي هو اعصى وهذا كما حمل الله وجه لو شاء لاهدى كل ما في
الشرط نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته وفي تركك انتفاء الشيء بانتفاء غيره او ثبوته لثبوت
غيره اذ دخلت على منفيين في اللفظ مثبتا في المعنى او على مثبتين في اللفظ منفيا في المعنى
عليها لم يخف والى رحمه الله تعالى انه مع الاستاذ ابا علي الشلوبين رحمه الله تعالى
يقول لو متى دخلت على منفيين في اللفظ مثبتا في المعنى او على مثبتين في اللفظ منفيا في المعنى
او على منفي وثبت بالمعنى في اللفظ مثبت في المعنى والمثبت في اللفظ منفي في المعنى
كقولك لو قام زيد لقام عمرو ففيها مثبتان في اللفظ منفيان في المعنى وعكسه لو لم يقم زيد لم يقم عمرو
ففيها منفيان في اللفظ مثبتان في المعنى واحدهما بعكس الذي قبله لو قام زيد لم يقم عمرو ولو لم
يقم زيد لقام عمرو **قوله تعالى** والله يختص برحمته من يشاء **قال الزمخشري**
فيه وما يشاء الا ما تقتضيه الحكمة وفي اشارة اعتقاد البتة والمعتزلة يعتقدون ذلك
رعاية للمصلحة على الوجوب واهل الحق يقولون وما يشاء الا كل شيء من الممكنات
لانه كلام باطل لان فيه قطعا لما لم يشأه ويجري فيكون باطلا الا ما حكم بحقه
قضاء به من ذلك لكن يتعين لتصحيح المشيئة ان يقال ان قوله تعالى ان الله يفعل ما
يشاء والكلام هنا قابلة للحكمة وقابلة للعبث فيتعين المشيئة التي باتباعه على حقيقة

اطلاقها

الاطلاق والممكنات على حقيقة قابليتها ليس منها شيء يستحق لذاته الرحمة والعذاب والا
كانت الربوبية تابعة للعبودية والواجب تابعا للممكن وهو باطل ببراهين العقول وهو في
نفسه الى قلب اي كون عن حقيقة امكانه وقلب الحقائق عن احوالها والحكمة عند اهل الحق هي العلم
وكل من خصه تعالى برحمته او وضع عليه العذاب بعدله بعلمه تعالى فمن شمول الله كله بحكمته
شاملة لان الله كله اي علمه ايجادا واراده تنفيذ مشروطة بعلمه بالحكمة مع حكمه كيف ما جرى حكمه
فعلى هذا عبر بوجوب بقول المعتزلة لوجوب رعاية المصلحة انا فمن منا ابطال القول
بان الله عليهم في الصدور فمن قدم ايضاح هذه المسئلة بيان في الكلام على قوله تعالى وقالوا
قلوبنا غلف بما لعلم بحقيقة الجاني والواجب واحال علمه تحقيقه هذه المسئلة وخرج من
العلم بان الله تحقيق انه تعالى يختص برحمته من يشاء مطلقا من غير حجر وتقييد كما الجنى الى
سبحانه وتعالى عنه **قوله تعالى** ما ننسخ من اية او ننسها قال الزمخشري
فيه والمعنى ان اية ما نذهب بها عما توجبه المصلحة وكلامه يشير هنا الى الاعتزال
وفي قدمنا ابطال القول بوجوب رعاية المصلحة على الله تعالى في الصدور وذكرنا المناظرة
الشفهية تمت الى اخوة الثلاثة مجتمعة بتحقيق ما عليه اهل الحق في هذه المسئلة فقال
بعض علمائنا واذا انظمت مسئلة صحة الاحكام الشرعية وجاز بيقا تبليغ العباد على
انه تعالى اعتقد عليه في احكامه كما انه اعتقد عليه في افعاله فيما يفعل ما يشاء
ويقدر من يشاء ويفضل من يشاء ويذل من يشاء وهو موجود له الحكم اذا شاء وان عمل
في الحكم مصلحة للعباد فبفضله تعالى لا بوجوب عليه استحالة ذلك في حقه سبحانه
هذه نكتة المسئلة على ما تقدمت الاشارة اليها **قوله تعالى** الم تعلم ان الله تعالى على كل شيء
قدير الى قال الزمخشري فيه يعلم ان الله على كل شيء قدير مما نسخ وما لم ينسخ
مخصص تطوقت قدرته تعالى بالمحو وانواعه بعقاد وذي الشيء وهو اعتقال وهو مذهب
المجوس عبدوا الاثير ظلاما ونورا خيرا على زعمهم وسموا الله عليهم بقوله وقال
الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد والخوف اشبه مذهب المعتزلة مذهب
المجوس قال عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة وقد قدمنا في الصدر بيان ان الخير
والشر بقدر الله وعلم بانه تعالى خالق الشر الحسي من المخلوقات وما ينزل منه الى الوجود الا
الله تعالى معلم انه تعالى خالق الشر الحسي من المخلوقات وقادر على ذلك لم يجز ان يضطلع الى الاخبار عن

هذا البيان في التوحيد والرد على من قال بالتعليل ومشى على الخصوص لم تتعرض لله تعالى الا لمحض
كما قال الخليل عليه السلام واذا مرضت هو يشفين اذ المرض ورد لغير ذلك الا ترى قول الرضى
وقول يوسف عليه السلام اذا اخرجني من السجن وجاء بكم من البدو ولم يقل الغواني في السجن
فاذا احتجنا الى البيان فلنا هو هذا الذي اصنع من حبني او بني او طاعة او عصيان او
كبر او اعانة وليبان هذه الحصر في قول موسى عليه السلام ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء
وتهدي من تشاء وقال وما يضل به الا الفاسقين وفي الدعاء اذا كثير من مثل
هذا وقال الذي الذي في عمار وسمع الصحابة في خطبته اللهم انت الظاهر وانت الباطن

قوله تعالى الم تعلم ان الله له ملك السماوات والارض **قال الزمخشري فيه**
على امورهم ويصلحهما على حسب ما يصلحهم ميتي زمني الصوا بالوجوه في الصالح وهو الذي تقتضيه
المعتزلة في ذلك ومن ابطلنا عليهم من قبل ويجيء زايدها من اخراج ما وقع في العالم من المخالفة
عن خلقه تعالى واقتداره بل الدال خلقه يفعل في ملكه ما يشاء ويحكم في خلقه ما يشاء ومن تفرده
وما بال هذا اكله

قوله تعالى ام تريدون ان تسئلوا رسولكم كما سئل موسى من قبل
قال الزمخشري فيه ما يتعلق بهذا قال الله تعالى ان يريد الله تعالى ان يصيبكم بما هو
اصلح لكم فليس في منعه اعتقاد الوجوه التي تقتضيها المعتزلة لنعم من يليها من قبل انما
صدر من ابوالله تعالى مستعينا بالمصلحة ببعض من الله تعالى وما صدر عنا عني ذلك فعل الله منه تعالى
ثم من ذلك الذي يحتاج اليه هنا ان فوز فواتح السور بل يقولهم اذ قل لنا الاذا
لم الهمة سيقولهم حتى يرى الله جمهرة اذ رؤية الله تعالى عند المعتزلة تقتضي العالم
والتشبيه وهم في ذلك اغلاط عظيم وفي الغيبة للفعل والمنع وفي التبس عليهم في
هذه المسئلة الحال او اجاني بان الماشية تعالى عما اورده بدل الله تعالى جاريه وفي قومنا بيان
ه لهم الصبر بالطرق القطعية

قوله تعالى ومن يتبدل الكفر بالايمان **قال الزمخشري فيه** وافتتح عني ما يعني الايات المنزلة ويعني بافتتاح عني فاقتتاح
الرؤية من انواع عمل الكفر وهو اعتزال او في بلينا صحة رؤية الله تعالى من قبل وبلينا كفر من كفر
الغاية بصحتها الله كفر الامة والله تعالى والملائكة وكل من قال بزلة وانما يقال في كفر
الاية كفر عباد العجل سيئوا واما في الاخرى فيقولهم لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة وصح هو
بكفرهم في قولهم لن نؤمن لك بعد ما وعدوا زوال الكفر عنهم ان يجعلوا في منازل المختصين وفي منازل

الانبياء والمرسلين وعباد الله المخلصين في جنة الخلود وليس للعبد ان يفتح على الله الغيب
بان يقول الا ومن يعلم ولا يعلم حتى تجعلني من خواص اهل العلم واهل الغيب من عباده فيما انكلف
كبر نفسه وطلب ما لا يحصل الا في قبل العلم بالفتح مفتوح ومن علم الله سبحانه عباده
الادب فقال لنبيه ما يشاء ومن قبيل ان الجماعة من المفسرين المرئية الله تعالى بحسنة
الكفر لما ان الله تعالى عن ذلك في هذه الاية عن جنة طلب الرؤية فبطل ما ذهبت اليه المعتزلة

قوله تعالى بلى من اسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند ربه
قال الزمخشري فيه وهو محسن في عمله ولم يقيد وهو محسن في عمله ولم يقيد وفي الاية عن هذا
الكلام الذي ما بين من تقسيمي وبيان انه ليس لمجموع خطاب وانما الماضي
في وصف المسلم وتمزاوره فيه بصيغة الاثبات وصيغة الاثبات لا تقتضي حصر اعلى
ما وقع في اصول الفقه وانما كان يقتضي الكلام الحصر لو قال قبلا وانما من اسلم وجهه
لله وهو محسن في عمله فلما لم يتد الاية كذلك لم يتنبه الاجر عن من اسلم وجهه
لله على اسلامه وانما قال اهل الحق ذلك لغناء الوعيد ان من اسلم وجهه لله وان
كان عاصيا فله اجره عند ربه لقوله تعالى ايضا من يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقوله
تعالى انا لا نضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض الى غير ذلك من البيان اقوال
اهل الحق المنزلة يكفي وزنا الذنوب ويغتفر وان المؤمن العاصي ليس له اجر عند ربه
على اعانة البتة بل هو عندهم مخلد في النار وقد قدمنا ابطال هذا كله عليهم
ووجب المصير الى ما قلناه جمعا بين الادلة ويكون معنى الاية فله اجره الكامل
على وجه التشفي بعد والتكميل والتتميم ولان اللام اضافه اليه لقوله اجره ولم يقل اجر
بقوله اجره لان اجره المختص به في غاية الاعلى وهو يليق من هذه المنتبا اجر من دونه
في المنزلة يليق ما قاله اهل الحق في هذا الموضع على خلاف جبريل
عليه السلام في اول عمل مسلم وبيانه عليه السلام في جوابه حقيقة الاسلام ثم
الايمان ثم درجة الاحسان ومجمل الدرجة الاحسان لم تنب اجر المسلم المؤمن ولو كان الانتباع
بالاسلام والايمان دون الاحسان لما جعل الله لهم في قبته في الدرجة ان مال الانتباع به الى قبة
له وفي جعلهما عليه السلام مراتب وقال اخرى انه جبريل اتاهم يعلمهم دينهم فبلغت
ما قاله اهل الحق وبطل ما قالته المعتزلة **ثم قال الزمخشري** بعد ذلك لهم

اجرى الذي يستوجبه والمعتزلة يعتقدون هذا الكلام اجرى الذي يستوجبه عقلا على
الله تعالى وقد ابطلنا ذلك عليهم فليس المعنى الا انه يثيب لشيء الجنة ويعذب النار
بحيث انه عادة افتضاه الى ذلك وانه تعالى خالق الاعمال والعامل يعلم ان الثواب فضل وعوض
قوله تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات فضله قال الزمخشري فيه
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء قال الزمخشري فيه
هذا المحال والمعدوم يقع عليه ما اسم الشيء ومن قبلنا من قبل بطلان القول بان المعدوم
انه يقع اسم الشيء الا على الموجود بقطع بما فيه كفاية بل اجمع تامله نفسك
قوله تعالى بالله يحكم بينهم يوم القيمة قال الزمخشري فيه
للكافر يوم من العذاب الذي يستحقه ومن قبلنا ان نفي الاستحقاق شيء لا يعلم
تما تعتقده المعتزلة بل يثبت لهم ذلك بالحتم القطع قوله تعالى
ان الله واسع عليم قال الزمخشري فيه يعني التوسعة على عباده بقبول ارادته
تعالى الزكوة التوسعة انه تعالى عند المعتزلة اي يريد الخير فقالوا ويقع الشيء دون
على غير ارادته تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقد ابطلنا القول بذلك عليهم من قبل ومنها
انه تعالى يريد الكل ما وقع من اسمائه تعالى المانع الضار النافع عمم قال
عليم بهما يحيم وكونه تعالى كذلك يدل على انه لا يجب عليه ذلك لما تقوله المعتزلة وقد ابطلنا
عليهم القول بذلك قوله تعالى واذ افض ام ابلغ ما يقول له كن فيكون قال
الزمخشري فيه وكذا اجاز من الكلام وتمثيلوه قول ثم وكما اعتقاد الامة انكار
لكلام الله تعالى القديم الذي قامت عادتوته الى اخر ما تقدم بيانه في الصدر ومن
مذهب المعتزلة انكار وجود كلام الله تعالى المنعوت بوجوده على الحقيقة ووجب حمل الآية
على المجاز من الحقيقة اذ هي الاصل في الاستخاطب والاضرورة لتاويل ذلك فتاويله لقضي
ضرورة تحتم التاويل والحامل على التاويل لهم قولوا موجب التاويل لهم كما ذكر الآمر مامور
له سميع الامر وبصيره فامتنع وجوب الصوت في التاويل الذي ذكره فلما
فرغ منا بيان ان اهل الحق يثبتون لله تعالى اي التكليف وجود الكلام بلتعلق به وثبوت
معدوم عاصي لوجوده وبطلانه على ذلك اجماع الامة على انه في هذا الذي سمعناه مامور وفي ما لم يسمعه

على الشعليوم

صلى الله عليه وسلم الذي كان صفة موجودة قائمة به قبل وجوده ناويل ان المولود بعد وفاة
والده مامور بتجهيز اباه والوفاء بالديون التي كتب عليه في الوصية ومحكوم بصحة ذلك ومجراه احكام الشيء
عادة الله عليهم من حتم فرض كلام الله تعالى بتحقيق وجوده بعد عدمهم السابق وكانهم لاجل
ذلك حكم الموجود ماذا عقل ذلك فالمعدوم وقت التكليف ماض واولى حوالي التكليف
التكوين والا مر في قوله الا انه اذا تكون فلا شيء قبله سمع المامور والا فهم للامر والا يلزم
ان المعقول ان يكون لذلك الامر يعقل ويسمع فليصح وجود امر لا يعقل ولا يسمع ويكون
اي الظهور العرفي فان شيء لا يتعذر عن الامر والا لزم التكليف بما لا يطاق والمعنى فليس فوق عند
ذوي الالباب وبصحاء العرب حجة قول ابي النجم شاكي السلاح جوادا للذة الى قوله
ولم افل الخيل اي بعد اجمال ولا حاجة الى الخطاب الحقيقة وجواز ان يقول الشجاع
لسيفه اقطع ولعبده اسبقه لسبقه اذا رماه بالعرض على عادة الله
وقد افاض عليهم من انعامه والوانه ونفث به الصدور وجعلوا لله تعالى عدولهم
الامور واعتقاداته اذكار ثقاد بغير المطلوب وطواعية الامور وعدم التعذر عليه كله
وانه تعالى عند من لا يعلم ذلك ولا يعتقد من نفسه ومامور لتعذر الامر على عليه في ذلك
فلما جاز ان يكون الشيء معقولا ومسموعا وليس من قسم الحال فليس بمحال ان يكون حق الله تعالى وما صح
بحقيقة تعالى وجب استحالة اتصافه تعالى بممكن وقد ورد الشرع بان يدل في ذلك الآية
موجب الايمان يقتضي ذلك من غير تاويل والضرورة للتاويل بما تقدم ذكره قال
الاستاذ ابو بكر رحمه الله في كتابه الكبير في الاسماء والصفات ما نصه في
المسئلة فيقع الامر على مختلفا بالعزيمة مخصوصا بالارادة معلوما بالعلم معقولا لكن
بالكلام القديم هذا كلامه وليس في الآية موضع تاويل سوى قوله فاصبحوا كما تنا بمعنى
كونوا فيحتاج في تاويلها الى عبارة عن كلامه القديم وانما وجب هذا التاويل لما قام من الدلائل
على استحالات في اصواتنا والحروف بل ذات الباري تعالى عما حوادث وقد صان
بما تقدم من الدلائل استحالة اتصافه تعالى بما يدل على حدوثه ومنها قوله تعالى اذا اردناه
واذا للاستقبال في لسان العرب ومعناه اذا كان وقوع ذلك الشيء متعلقا لارادة
الله تعالى وقد قبل ان اذا اذا تجيء ويجاز بها ومعناها يقول القائل انما حال فلان مع عبيده
اذا امرهم اطاعوه ومنها قوله تعالى فيكون اتى بالفاء المعقبة وكلامه قديم فيلزم وجود المكونات

كالعلماء الا ان النفاة تقول انها تقع لا لغرض والمجوز يقول انها تقع لغرض لكن مع تخصيصه بالارادة العزيزية
بالمعنى الذي اوضحناه الخ خصصتم فيما بالوقوع بمن كان هذا وصفه ويكون بالاولى العليم في الوقت
المخصص الحسن بفعل قول القائل كتبت من مائة سنة وكتبت بعد الف سنة واقل او اكثر ذلك
راجع الى مفاد هذي الازمان عند الله تعالى اذ هي امور وهمية بالنسبة الى الازل ومنتفية قوله تعالى
ان تقول ونقول ليس بصيغة المضارع وكلام الله قديم وكيف يتعلق جزء من فعل
ان يكون الشيء مفعولا له بفعل القديم كون من غير حدوث ووجبت كذا في التاويلات
النجمية مستحيلة حدوث صفاته بما ان الموصوف بالقدم يستحيل اتصافه بما يدل على الحدوث

قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات **قال الزمخشري** فيه
اختبار الله عبده مجاز عن تمكينه من اختيار احد الامرين ما هي يريد الله وما يشتهيه
العبد وهو اعني الا انه اطلق الفعل في تمكين العبد من اختياره احد الشيئين وفعل
عن قوله تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله **وفي قاضي سنة هذا ما**
في هذه المسئلة مقال المعتزلي ايغا انا اعلم بنفسي ايغا انا اخلق فعلي نفسي او انا اعلم
بما له السببي بالدليل مقال قوله تعالى انا اهديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا
مقال السني ولم تشاءون الا ان يشاء الله رب العالمين فاقطع المعتزلي وفي بيننا بالدليل انه تعالى خالق الكل مخلوق طاعة كانت او معصية
جودي او وضاعا علم انه تعالى من الكل مخلوق وقوله الا ان يشاء الله مجاز بدل الا
عن عمومه بلما علم انضباط كل مخلوق تحت قوله الفاعل عز جميع الخلق لم يبق تحتي العباد الا
الكسب خاصة وقد تقدم بيانه في الصور والخلق لغة وحده بقوله اما شاكرا واما
كفورا الى كسبي والمجبر في ذلك الى قوله تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله عن
قول الزمخشري بعد ان الفعل مجاز عن تمكينه العبد من اختيار احد الامرين
عن قال ما هي يريد الله في الطاعات وما يشتهيه العبد في المعاصي فجعل قال
يشتهيه العبد ليس هو ما يريد الله تعالى عن قوله وهذا اعتزال وقد تقدم ابطاله الله
وعلم الاكابر الا باراده تعالى فلما ذكر ما قاله المعتزلي لم يبق الا ان يقال في قوله الآية
الا ما قاله اهل الحق من ان الاختيار عام حقيقته انما يصح ممن لم يعلم فيختبر ليعلم
ما لم يعلم وهذا في حق الله تعالى محال فلذلك اوجب تاويل الآية كما لو وجه يصح عن ما قاله الله

المعتزلة

المعتزلي لم يجز ان يقال في قوله الآية ما قاله اهل الحق من تاويلهم الباس والخروج الى
الشيء الذي يريد الله تعالى وهو ان يخلق الله تعالى شيئا او يفعله مقابل بما هي يريد فيكون الله تعالى
في اصرارها هي يريد الله تعالى من قول القائلين علوا كبيرا وانما ابقى في قوله الآية على التاويل
ما قاله اهل الحق وهو ان يكون قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات وقوله تعالى ليبلوكم
ايكم احسن عملا وقوله تعالى ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين اي ليكلفكم حتى
يظهر للعباد واولياءه وانبياءه ورسله واوليائه ومن يظهر عليه علامة الرضى والسعادة من
علامة السخط والشقاوة ومن سبق علم الله بما يكون من ذلك كله قبل كونه عالما
دلت عليها بما هي للقطع فيكون ورودهم المعاد بعد ظهور العلامات وكان له ان
ان يفهم الكل او بعض بهم من غير علامات ولذلك بالعلامات ولذلك بعضهم دون
البعض بفعل تعالى ما له وفعله من تلك الجائيات كذلك بتخصيص ارادته تعالى وفعل حتى
تجاهدوا ويتعلق العلم بجهادكم موجودا حاصلا وقد كان متعلقا به انه سيوجد
فالمتجدد موجدهم هو علم الله القديم **قوله تعالى** اني جاعل للناس اماما
قال الزمخشري فيه وكان ابو حنيفة يقتدي بزيد بن علي رضوان الله عليه وحمل المال اليه والخروج معه وقول الناصب الى ابي حنيفة خرج
عن السنة والجماعة عاما تقدم بيانه في الصور فكان ذلك الكلام مردودا على الزمخشري ان
امامة الاستطاعة يصح ان ينسب اليهم انهم يقتدون في الشيء فيما يقتدون به في العبادة والجميع
انه تعالى ليس للذين رضي الله عنهم سبيل ومن ذلك بل قد اعتذر الكثير منهم عما سئله تعالى
فقول ما جوابك الا الاظهار للحق بهذا الحلم المعلوم من احوالهم وعلى هذا فليتعجب الله وينبغي
حمل قوله تعالى في تمام هذه الآية قال لا ينال عهدي الظالمين اما على ان يكون الظلم المذكور في الآية
الكبيرة في قوله تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس اي الظلم الجائر وما شاكله خلاف الاولى اذ
اتقى اذ او يكون قوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين في معرض امتناع الامامة عن الاختيار والشورى
والعصمة من ليس بظالم الا ان العدالة من شروطها الامامة مختلف فيها اذا ظلم ذلك بعد العقد وحول
البيعة واستغنى الخلافة بان في استبدال الناس على الامة فساد عظيم وضرر عظيم والمراد
بالآية النهي دون الخبر على انه يصح ان يخلق الله ويوجد الخلق بالامر ويصح الخلق بالخبر الذي في ضمني
قوله تعالى وتب علينا انك انت التواب الرحيم **قال الزمخشري** فيه

ما ورد منا من الاخبار وقد يلتبس امر من قبل الانبياء عليهم السلام ما خصوص من الصغائر
عمدا وسهوا وتحقيقا ومن الكبائر اجماعا فان قلت وكيف تصح التوبة من المعصوم
قلت يصح ذلك على وجه الى تحقق من مقام الى مقام اعلى منه وان لم واخذه المشغول بالمقام
قال نبينا عليه السلام توبوا فانا اتوب الى الله في اليوم سبعين مرة ومن المعلوم اتفاقا
وتحقيقا انه عليه السلام لم يكن وقع منه اخلاقه بعلم ان التوبة تصح مع عدم التوبة
عما تقدم ذكره وعلى التحقيق لم يقع منهم عليهم السلام صغيرة ولا كبيرة ومن تقدم ذكره
ذلك ومن يكون قوله وتب علينا ليشمل عفي لهم وجميع الرعاة حتى اجمعين على المؤنثين ورعاهم
مقبول فيكون قوله الرحمن شاملا وجميع الورعاة قوله تعالى اذ قال ابوه لابيه
قال الزمخشري عبده لخطر بباله النظر في ابوة البنوية الى المعرفة والاسلام
وهو اعني ان انه اذا رأى الملك العزيز وهو قول الله تعالى لابراهيم عليه السلام اسلم الى
اخطار النظر ببالك وهو تاويل لقوله ضرورة فكان نحى بها للمعنى ان ممنوعا لم يقل خلوا لله
تعالى النظر في قلب ابراهيم عليه السلام وان المعنى لتنبيه على ان النظر المكتسب خلو للعباد
على اصل من تبعهم القياس فلذلك لم يقل الى يخشى وذلك لله تعالى النظر فيه وعلى الى قوله
اخطر وخافي ان يخطر ببالك ذكر النظر واذا ذكره ببالك اكتسبه ولا يقال فيمن اكتسب
النظر انه خطر ببالك فجاز واذا قلت اذا ذكره وصوره اشارات اعني البنوة تخرج مواضع يجب
ان تحمز منها ومن تتفوه ذكر البنوة بالفطنة على انها هذا قول لمخواطر والنظر والعلم والمخلوق
مكلفا الله تعالى وقبل تاويل المعتزلة ووجب حمل الآية على مقتضى ظاهرها وهو
ان الله تعالى اسمعه كلامه القديم وامره الامر بالاسلام او بلغه ذلك بواسطة الى الملك
على ما هو سبيل الوحي للانبياء عليهم السلام وعن علم باجماع انه ما كان بالله بل هو قبل
فلا قبل البعثة ولا بعدها علم ضروري ابراهيم عليه السلام بالله تعالى عن كيفية قوم بلم يسبق
الا ان يكون قام امامي اوهمة كقوله تعالى يا ايها الذين امنوا آمنوا بالله ورسوله وكقول شيخنا
ابي الفتح اهدنا الصراط المستقيم او يكون امر بالمبالغة والتثبت في درجات الاسلام
والاستسلام والى اعلى المقامات ولعلني في عليه السلام في ذلك حيث قال الجبي بل عليه السلام
في جواب السماء اما اليه فلا تخرج عن اهل الارض وعن اهل السماء وعن هذين الامرين فحسب من
سوى علة بجانبي وامي الخوض في الجواب الذي هو من جميع المخلوقات بما وضع الخليل عليه السلام

بالاستسلام

بالاستسلام الى الله سبحانه عن جميع الوسايط خاطب الخلق بانه الذار من غير واسطة
قال الله سبحانه فلما ما فارقوني بهم اوسلما ما على ابي ابراهيم والانبياء عليهم السلام مجبولون
على العلم بالله تعالى قال الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه الله
اذ علوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام ليست بحتى ورية اذ هو اكتسابي ضروري ولا
اعظم من ثواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولا سيما على العلم بالله تعالى قال
والذي ايضا ان الناظر زمان النظر غير عالم بما يطلب العلم به فلا تقع علومهم كسبية
مغفورة لهم من غير نظر وهو محمول للعادة ولهم اهل الزلة فتكون مغفورة مكتسبة
فيحصل لهم الماجي عليها ولا يتعوضها نظر لهم متناع خلوهم عن الله سبحانه لان زمان النظر
ليس زمان علم كان النظر طلب والحاصل يتعوض المعفو هو الذي عفي عنه اما الحي ميت
رحمه الله بقوله وجه المغفور احراز علم واحراز العثرة عليه من غير تعفي نظر اشار الى
علوم الانبياء لكما ما كسبت ولكم ما كسبتم قال الزمخشري فيه
فيما ان الواو لا يتعلق الا ما اكتسبوا فيكون المعنى انتم لا تسئلون عما اكتسبتم وعن اعمال
غيركم تتعلق المكلفين بثواب ما اكتسب وبما يتفضل الله تعالى به عليه قال الله تعالى ولدينا
مزيد وقال تعالى للذين احسنوا الحسنى وزيادة قال اهل التفسير هي رؤية الله تعالى فان
قيل ما معنى قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى قلت قال العلماء وناهيك
الشيء كتبه الله له اي على وجه الجزاء ان اما على جهة الفضل فسئلة اخرى مما عني راتا
وله اذ سمعت واخفى على قلب بشر وخلود الابرار في ذلك على عمل منقطع وذلك العمل مع
ذلك خلق لله تعالى ليس لهم فيه كله الا بمحض الفضل فعلم ذلك من فعل الله سبحانه عفله وفي
قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ما يتبرأ اخي وهو ان يتنزل الانسان على عمل غيره
سواء كان فيه وأما ان يجوز الجزاء زيادة من فضل الله سبحانه بغير معتمد قوله تعالى
لابيه اعني الناوي ولكم اعمالكم قال الزمخشري فيه يعني ان العمل هو اساس الجزاء
وبه العبرة والعمل عنوان اصل الحق علامة والاساس هو فضل الله هو تنبه من يشاء
والجزاء للعمل بفضله وخلقه ومنوله بفضله واعطاء الثواب عليه بفضله
وجعله ايا بفضله والله ذو الفضل العظيم فيجب الامر بالفضل الحقيقة والتجاء
العمل الذي يقتضي الحجج بنوال بين الحقيقة والذي يقتضي ويتنزل الغفران وعليه فالذي على

بقوله تعالى انما قولنا لشئ اذا اردناه الخ تعليم للناظر لشئ بعينه وقوله تعالى ليجزي الذين اساؤا
وعملوا السيئات بفعلهم بيان للحكمة التوحيدية وتقدم بيان نظائر المسائل
في الصدر على الوجه العقلية **قوله ثم** قال الله المشئ والمختار يشتمل
من شيئا الى ص مشتقيم قال الزمخشري فيه وكيف ما توجيه الحكمة
الحكمة والمصلحة من توجيههم تارة الى بيت المقدس واخرى الى الكعبة وكيف
وقد بينا فيما سلف ان الله تعالى يجب عليه رعاية الاصلح في الافعال والاحكام
وان حكمته تعالى في ايجاد الواجبات علمه ومشيته الحكمة تسمى بالخصصات
حتى يتميز وقوع حلال ما اراده الله وعلمه بجميع ما شاء ان يفعله مما يشتمل
على حكم بالغة بجميع الحسن وان حتم بعض ذلك وضيق الحكم الاول دار الحسن
مع حكمه وارتفع عن الفعل الاول وقد تقدم في كتاب ايمان سابقا وقد بين الزمخشري ان
ما قاله اهل الحق بقوله تعالى والله المشئ والمختار بانهما تواردا بتم وجه الله
بين قال ان الحكمة على الله متساوية ثم فيه تعالى الحكيم فيه في المشئة
بقوله ويفعل من يشاء الى ص مشتقيم اي اتباع حكمه بما شاء في
مملوكاته من غير ان تجب عليه واما عن قال الله تعالى والله يحكم لا معقب
لحكمه **قوله تعالى** الا لنعلم من يتبع الرسول قال الزمخشري فيه
كان امي اعتراضا لغرض وهو اعتمال الله في كتب المعتزلة ان الله تعالى انما اجرى
في احكامه ونظم الامر على ما جرى عليه من اتباع المصالح المبنية على الحسن
والتقبيح العقليين وقد ابطلنا عليهم ذلك اصلا بكل ما بنوا عليه ذلك
وتقدم ان الله تعالى عن اتباع الاغراض وعن ان يكون حكمه تابعا واغراضه متبوعة
كما قد مناه وما يدل على المعتزلة العقول بالاغراض في قوله تعالى انما نقرهم لعلة
الفصل الى ما فيه المنفعة للفاصر في نفسه ضرر عليه ومن تفضل بالاعطاء
فلا غرض له في ذلك وانما يصح الاغراض في حق من يجوز عليه ان يعطي لينال بذلك
ما يرتاح اليه من نحو مضرة لحقت عليه او الوافع او يفعل ثوابا على ذلك
فلا يتم ما يلتجئ به واما في النقائص في حقه تعالى مستحيلة وما اليه واجب
ولم يجب عليه الا اتباع وما التضرر على ما منعته له في سر اخلق ثم اطرح الذي

حقه

يستحيل

يستحيل تعالى ان يزيح المكلفين عما يتوصل به الى الوصول اليه قال نبينا عليه السلام الجنة حفت
بالمكاره كما ان الكلفت عما نفسه فلم يستحل في حقه تعالى المتابع والمضار استحالة في حقه
تعالى الاغراض فلم يجز الا الفضل او العدل ثم لو قدر الاغراض في الفعل اذ عنه لما قلنا في حقه تعالى
انما ان تكون الحكمة فيه للعباد ومنفعتهم فيتربينا استحالة وجوب ذلك وبيننا وقوع كثير
مما ينافض ذلك في افعاله تعالى مما يليق بالحكمة التشفيعية في الجملة الثلاثة عما
تقدم بيانها ملوكا ان الله تعالى اغراضه في مصلحتهم لما وقع ضرر ذلك البتة وان قدرنا المصلحة
والمنفعة في ذلك الضرر راجعة الى الخالق فقط فان الله تعالى الضرر والانتفاع
من ذلك بالامكان والغرور والموصوف بالعزم يستحيل ان يصاب بما يدل على عجزه
وان قال المعتزلة اردنا بالغرض بعض اراده من يعني تقييد بمصلحة ونافع واغراض
قيل له ايضا كذا باطل فان اراده الله تعالى لا شئ غرضا لعدم الاذن الشرعي في ذلك
كما ان خلق الله تعالى سوء لم مشاءة صفاته تعالى لا بآيات المكلفين واغراضهم عما تقدم
وكل بعض سوء لم ممنوع هو ممنوع بالاجماع كما تقدم بيانه ايضا **قوله تعالى**
وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله قال الزمخشري فيه الا بمعنى التابيين
في قال وكانوا اذا اقبلوا للطعن وتلوا عتى ان من جهتين الاولى ان الله لم يطلق اسم الممتنع الا
على التابيين بقط وكون من يكتب المعتزلة انهم يزعمون ان العصاة من اهل القبلة ليسوا
بممنوعين وليس بممتنع ممنوع من اغراضه ومن قدر مشاءته بما زاده بقال الله في كافر
او في العبد هو اعلم العقائد المعتزلة واشباههم من العجز وانضاله تعالى عما اكل مومن
من الممتنعين بالبيان على بعض صفاته ومن ادعاه في شئ على وقد اجابه ابن كثير
المعتزلة في هذه المسئلة من قبل الوجه الثاني من اغراضه قوله وكانوا
اذا قاموا للطعن وقد مر مثل هذا العقل على المعتزلة وبينا ان كل مخلوق من جهة
ما يمكن ان يكون ملطوبا به تسابي الممكنات وبينا ان معنى قوله تعالى فسقط كلمة
ما غالب بداية العقول وبطل ما تقدمه المعتزلة كذلك ان بعض الممكنات
قابل للطعن الله سبحانه وبعضها ليس بقابل لجملة الخلق وجهة وعلى الله تعالى احكام
في ملكه وقول الله تعالى في قول الكفار لنبيه وان كادوا ليفتنونك عن الذي اوحينا اليك
بعضه ما قالت

وما كان ليضيع ايمانكم قال الزمخشري فيه

قال الزمخشري فيه التفات من الخطاب الى الغيبة وكذا اعتراض الاستثناء على
التحسين اللفظي والتقبيح ونزل الجملة من حال المخبر عنه وما بعدها من المفعول والمفعول
ان لم يخشوهم ولم لم يشأ فخشيتهم اي تقديم الصلاة الى الكعبة او وجوب ان
اعلمكم بما يشاء. منزل لكم من حكم جليل عليه لما قام من البرهان على انه المنزل
عز وجه البيت وما كان الله ليضيع ايمانكم اي ما يتهم اجل ايمانكم وتقوى بقلوبكم بلتكم
في صلاتكم للبيت المقدس وما ذا في نفس صلاتكم ايضا الا ما تعرفون وهو بالله يا من يسمى
ايمانا على جهة المجاز قوله تعالى ان الله بالناس لرؤف رحيم قال الزمخشري فيه
لم يضيع اجوركم وما يتهم ما يصلحكم والمعنى لة تفضل بذكر هذا الكلام الموجب عن قبل
وتنفيع الامثال عليهم في ذلك كله وليتحرزه قوله تعالى الخ من باب ما
يكون نفيا من اثبات في قال الزمخشري فيه معنى الكون ما ثبت انه من الله كالذي انت
عليه قال ومن ثم يثبت انه من الله كالذي عليه اهل الكتاب وكذبوا الباطل واطلق القول
بان ما عليه اهل الكتاب ليس من الله ولم يلتفت الوجه في ذلك وما شبهه وليتحرز من
اشارته الى معنى البتة هذه هي ان يخرج ذلك عن ان يكون خلقا لله تعالى ونعلم ان ذلك خلق
الله سبحانه اذ هو خالق كل شيء فهي منه خلقا وليست من عنده بمعنى انه لا امر بالمعصية
منه تعالى خلقا وليست من عنده امر بها فان الله تعالى امر بالطاعة. والله خلقكم وما
تعملون مع ما قام على ذلك من البراهين القطعية على ما تقدم بيانه في انصرف
قوله تعالى فلا تخشوهم واخشوني قال الزمخشري فيه ما تخوا العواقب
وما رايته مصلحة لكم فعل ما احسن من وجهين الاول اطلق على الله سبحانه
رايته وما يتبع علم الله سبحانه رؤية تقرع الحق ليتمكن عليه في ذلك ويمنع ايضا ان يوقع
الرجاء والتمني وهو التردد وهو على الله سبحانه وتعالى محال الثاني الموصوف بالعزم
فيشتجيل انصافه بما يدل على حدوث والوجه الثالث فوائد مصلحة لكم بانه استعمال
لكم بعلمون بالوجوه في ذلك وما وجب في الحكمة عن افعل الحق وبفضل من
الله تعالى ومن تقدم بيانه لها قوله تعالى ولاتم نعمتي عليكم قال
الزمخشري فيه ولاتمام النعمة عليكم وما رادة اشتراكهم في مكة وغيرها
اعلم انه جعل الامن مسببا للارادة وشرفها عندهم موجبا بما زكل ما في قلبه لهم

فلزم الم ثم بالايمان وهو باطل اذ لو اراد تعالى ايمانهم لكان كل كافر مأمورا بالايمان
وقد تقدم ما فيه من الاجوبة ايضا انه مجمل لجواز حمل الله تعالى للذي جميع
واطلاق ذلك ممنوع ويلزم قبل ذلك انه مجاز عن ارادته تعالى وقد تكلمنا على ذلك
وصف هذا العمل للذي بمعنى الله تعالى لم يسمى الله تعالى بذلك في حقه تعالى يعلم ما في الحس
تعلمون وانتم لا تعلمون ما تنتهي او يقول الا نبيا. والمرسلون لعل قولهم ما ان يقتلوا
ثم قال بعدوة الى به الا نبيا او يعطف على علة مقدرة كانه قيل واخذ سنتهم وقدم
وهو على الايضا انه جعل الخشية منهم متقدمة على توبيخه تعالى لهم
وتوبيخه تعالى لهم لا تقع الا بعد توبيخه لهم فتوبيخه تعالى لهم سابق
وخشيتهم له سابقة على ما تقدم في الكشف من ان تزوجها الزلم وان كسابهم وقدر
لزلة الكلام **قوله تعالى** باذكروني اذكركم قال الزمخشري فيه فاذكروني
بالطاعة اذكركم بالثواب ولم يذكر الملزوم الحقيقي الى ان المعنى انه يذكر وزان الكلام
الذي هم بالجزاء الملزم بذكره وعدلوا الى التأويل وقد تقدمت في الفرق انبا ان كلا من
تعالى التقديم والتأخير كما محوجة الى الم بان يجعل الآية ان تكون المعنى فاذكروني
بالسند نكم اعطاكم وفلو تكم ايما فا تكونوني مذكورون بكلامي التقديم في اهل الطاعة
والمثابين على ما سبق ما تكم سواقاتكم بذكري ظاهري او باطناوعلى ما تقدم الذكر من تشفاذين
والايمان سبق سابق الطاعات المنفي عنه عز الم المشهوط به وعلى ما تقدم المنفاج
وورد قوله عليه السلام عن الله سبحانه انه يقول من ذكرني في ج فلا ذكره في ملا
خير منه اذكر يث **قوله تعالى** كذلك لم يهم الله اعمالهم حسرات عليهم
وما هم بخارجين من النار حسرات على الذي محشري الآية بعض ما ضيهم فيها
عوا ز تكون للاختصاص بالكافرين وقصرهم بتحميله ان تزول عصاة المؤمنين في الخلود
الآية في النار وبغي في وجيم منها وتسوا عتى اولو اقتضت الآية العموم لوجب
تخصيص العموم بما قابل الزلم بما يقتضيه ذلك وقد ورد في الطاعة احاديث
تشفاعة المشواتزع المعلومة من الارض فلا يخرج وجيم بقايا من النار حتى لا يبقى
في النار من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه على ان تقدير الآية تقتضي عموما
على ما توهمته المعتزلة انا نقل الآية قوله تعالى ومن الناس من يتخذ من دون الله انداد

يحبونهم كحب الله والذين امنوا اشد حبا لله ويوم يرى الذين ظلموا اذ يرون العذاب ان القوة لله جميعا
من تقدم ذكره من الكافرين والظلم الخبيث عنهم الآية تسوا الكبرى كما في قوله تعالى والكافرون
هم الظالمون ان اشر الظلم والشرك الكفار وان الشيء في الطاعة انما يقع بين الكافرين
في بعض ما لا يتم الا في الغير ان علمت ذلك علمت ذلك في المعلومات التي علمها قوله تعالى وما هم بخارجين
من النار فعاد الضمير الى الكافرين المستقر منهم الى الآخر فهذا يقتضي الكفار واختصاص
الضمير من عاد اليه فيقتضي الكفار ذلك عدم دخول عصاة المؤمنين في ذلك وتأويل
الكفار في مقتضاه وفي اسناده لبعض ضرورة بل لبعض الى بعض الكافرين الآخرين
انه من باب اسناد الشيء الى ما يقبل ما اسند اليه من المعنى لهم كما يقال ما اشار واليه من
ذلك **قوله تعالى** كلوا من طيبات ما رزقناكم قال الزمخشري بيان من
حسنات ان قال ان كل ما رزقه الله تعالى يكون حلالا وتسوا عتى الحسنات وقت
المعتزلة ايضا بذكر الآية على ما ذهبوا اليه من ان الله جل اسمه وعد الآية بقضاء ما قالته
الحسنات

اذ لم يقع في ملكه الا ما يريد ومن تفرد متعاليا ان لم ومن تفرد بالتدبير عاجز عن الفعل وما
يجب حملها عليه في حق الله تعالى بالدليل القطعي **قوله تعالى** فتاب عليكم
قال الزمخشري فتاب عليكم حين تلقن منه وقبل التعبد عاد بعد الله تعالى وعنه اهل
الحق توبة الله سبحانه على العباد وهي المتضمنة على توبة العباد مما قال ثم
تاب عليهم ليتوبوا قال اهل السنة اول الحق وصفه ثم خلقهم التوبة ليكتسبوها
ويدل على ذلك ما علم بالبرهان من وجود ارادة تعالى بخلق جميع الافعال وقال
حتى التوبة وفي تضمن في حقيقة التوبة كلام واغنى عن اعادته ههنا
قوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قال الزمخشري فيه معلوم ان
كل ما يفعله الله تعالى لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده واما قوله حكمة
بالغة فيجب بمعنى ان تكون حكمته تعالى عامة واحكام ارادته حتى لا يخرج عنها
ممكن اصلا واما اتخذ لهما محل الاعجمي لسان العرب كما قال اشار في نعم
انه حسنة احكموا اشعبا بكم وانه اخاف عليكم ان اقضيا ان اشعرا
سبهاكم واما قوله مصلحة لعباده فمعناه عائد الى الله اخرج الله مصلحة
فيه كالنفع والعصمة والمملكات في فوزته تعالى وخلقه وتمويني به تعالى
وقد قدمنا الى الحق العظيمة على انه لا يقع مخلوقا الا بارادته تعالى **قوله**
تعالى ومنهم من يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة
قال الزمخشري فيه تعليم منه ما يستوجبونه بسبب مصالحهم
في الدنيا واستحقاقهم في الاخرة وقد قدمنا ابطال الوجوب على الله تعالى
وابطال وجوب رعاية المصلحة وبيانا وقوع ما ذكر اليه الله فيه من علمه بما انه
انه تبقى فابقاه حتى يتوبوا مات عاد الله مع فوزته بما انه تعالى اعدامه قبل ذلك
واماته ولو وجب عود الله وفي الحكمة لم لما وقع ابقاؤهم **قوله تعالى**
والشدة وبالعباد قال فيه حيث كلهم الجهاد وفي ضمن الثواب الاستغفار
ليس متعلق الارادة عنده سوى النفع فيتعلق للثواب بالتكليف وعقل ان يكون الله تعالى
متعلق ارادته تعالى ورحمته خلو ما كلف العبد به في عليه والجدير انه الى اكتساب
ذلك وقبوله تعالى وما اشغل ذلك الله اجل اعني الله ما ذا المعتزلة **قوله** اعني ان العباد

مخلوقون

يخلقون افعالهم وقد ابطلنا عليهم ذلك ولو كان التكليف والتعريض لثواب الرحمة
والرافة الكان الكافر مستحقا لرافة الله ورحمته وذلك باطل بالاجماع فانه تعالى
فوق كلهم وعرضهم كما كلف المؤمنين وعرضهم وما بطل ان يكونوا من اهل الرافة والرحمة
علم اختصاص المؤمنين بذلك وعلم ان متعلق الرافة والرحمة ما ذكر من التكليف والتعريض
ونحوه فمن مناذكر في اول كتاب الرافة **قوله تعالى** واعلموا ان الله غني حكيم قال
الزمخشري فيه حكيم ينتقم الله بجنوده الرياح بذنب وفيه منع ابلاغ النبي ونحو اعتمال
وقد تقدم الرد عليهم في ذلك مرارا نصر نعم لا يجوز بالله تعالى احد الله بالجنود بجنوده كما
خلقه فيعذب من يشاء ويرحم من يشاء ذكر ان الله صلى الله عليه وسلم ورد ان الشيطان
بال من فاته ولم يعجز الشيطان وعمل فاعل بالطاعة سعى عمره وانه لا يعجز الله ومن فاته
على الكبر وانه لا ينعم ولا يتعجب له بل عن ابي بريرة عن ابي بن كعب الفسيخ في المشيئة
قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة قال الزمخشري فيه
الاية اجل نعم الله تعالى العبر ملوك من اجل نعم الله تعالى العبر نصح ان قوله
اجل نعم الله تعالى العبر عني ان الله تعالى العبر اعتمال والعلم بالله تعالى العبر اعتمال
وقد سلف والايمان وجميع الاعمال الصالحة تتبع المعتزلة انه لولهم وتعالى الله عن قولهم
علوا اجل ذلك لا يغفرون ان شاء اذ لم نعم الله به عليهم وكل لم اعتقاد نعم الله بالاجل
على الاعمال فلا يغفرون ان نعمة الله تعالى عليهم الله خلق الاجل وقد تقدم الرد بطال
عليهم في جميع ذلك بما له وعلم ان ما تقدم ذكر في خلق الله كما قال تعالى هذا خلق الله فاروني
فاذا خلق الذين من دونه وفيه بما علم ان جميع ذلك لم مخلوق تعالى الله عما يقول الظالمون
نعمه والاجل من جملة ما لا يكون الا بخلق الله فمن نصبت للكافر فما نصبت للمؤمن ولم يلتبس به
بطل اعظم اركان ما وقع به الانتفاع وهو قدرته تعالى بخلق العلم والايمان في
والطاعات والثواب عليها وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها **قوله تعالى**
زين للذين كفروا الحياة الدنيا قال الزمخشري فيه ويحتمل ان يكون الله تعالى
زينها لهم بان خلقهم حتى استحسنوها واحبوها محبة الاثرة على طاعة الله تعالى
عليه اليقين ونحو ان الله تعالى خلق حبها في قلوبهم وزينها مع ما له تعالى المنفرد

بالخلق وجوه الزمخشري عن ذلك المعنى خلقه تعالى وجعل الشيء بين كونه كذا وكونه كذا سبيلا للمقولة
عنه كذا لان قالوا هو مقولة الكافي والقضاة وما استحسنوا لانفسهم يخرج من مذهبهم
انه ليس لله سبحانه في افعالهم الاختيارية كسب والكافي وزاد استحسنوا لانفسهم باطلوا انفسهم
وكل هذا الحاد في الدين وخروج عن توحيد المعتزلة وقد تقدم ذكر الفرق بين القدرية
الشيعية والقدرية المعتزلة ان الله تعالى انما خلق الاجسام وانما خلق الاعراض كلها
وباطنها وجميع المصنوعات ومخلوقات الحيوانات بنية الحيوان واما خلق استحسانهم
لها وكسبهم وفعلهم لها خالق الشيء من المخلوقات سواء ومن قول الشيخ رحمه الله
قول موسى عليه السلام ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء
ونصوص القرآن والاحاديث الصحاح في ذلك كثيرة **قوله تعالى** والله يرزق من
يشاء بغير حساب **قال الزمخشري** فيه يوسع عليه من توجيه الحكمة التوسعة
عليه وقد اعتمل الباطل بالمعقول وقد ابطل المعتزلة بالآية وبكل باطل انه تعالى قال
يرزق من يشاء وقالت المعتزلة لا يرزق من يشاء الا من توجيه الحكمة ان يرزقه فجعلوا
عليه تعالى موجبا وحاجرا من علو بهم الخاسرة وقد بطل مذهبهم من المعقول انه جعل
منهم بالواجب والحجر من علو بهم وقد علم ان من جعل غيره الخالق فهو القدرية المذمومة
ممن تسفه ملائكة الله تعالى انه قد علم ان كل عاد فهو قابل للتوسعة عليه وقابل
للعبرة مع ذلك وليس للممكن من قبل نفسه الا القبول فهو رجوع الحكم في ذلك الى
ارادة المختص بجلاله ولو وجب للممكن من الممكنات وهي من اوجه الا مكان
لم تقلب الممكن واجبا او مستحيلا وهو قلب الحقائق وهو محال ثم التوسعة
قد يجعلها سبحانه رحمة لمن يشاء وقد يجعلها نقمة وبلاء كما جعلها لبني عون
وفارون وفي مثل ذلك قال الله تعالى انما نملي لهم ليزدادوا اثما فانما بقي منها يوسع
على من يشاء ويقتر مع ذلك ويضيق على من يشاء ويفضله مع ذلك ويوسع
على من يشاء في دنياه ويضله مع ذلك ويضيق على من يشاء ويضله مع ذلك
بفعل يحدث من ضيق عليه فيقتضي تخطئة الله تعالى ووسع عاد الذي وفي طغيانا
وعتوا لبني عون وفارون كما من مناه ليلة موجب رجوع الامر الى الله سبحانه يقضي من
ذلك ما خلقه بما شاء كقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وكل عمله وتخصيص مشيئته من يشاء

قوله تعالى والذين

قوله تعالى والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة **قال الزمخشري** فيه
ليجعل ذلك تسلية عنهم عما يرون من الكافر في الدنيا وتنفيسا عنهم ما هم فيه من الضر
فيس من الصبر بل من الله شفاء لما جاء اعتقادهم انه عليهم في النار وتنويه عنهم لهم
الخوف من الشعور بانه ما تاه عالما بايمان ما خلوه في النار بما تقدم وبان ذلك كله منتفية
في النصر من جواز المغفرة لهم معفوا وتكونوا خيرا وجهم من النار منفوا بلا بين من حمل
قوله الآية انها تعالى ان يكون المراد الذين اتقوا بايمانهم الخلود في النار والعصاة من
اهل التقوى بمنزل الكفار بهم فوق الكافي بين يوم القيامة او تكون التقوى اكمل
درجات المتقين بهم فوق الكافي بين يوم القيامة فيكون المراد اكمل الدرجات
وذلك لما ينبغي ان يكون من دونهم في الدرجة فوق الكافي بين يوم القيامة بانه ورد بصيغة
الاثبات وصيغة الاثبات تقتضي حصول الامر بمجموع المخالفة والمعتزلة لما تقول
به فيبطل تمسكهم بالآية بما راموه من اعتلالهم ولو قالت به مما قال من الدرجات
او عصاة الموحدين فوق الكافي بين يوم القيامة ولو عن موالاتهم هو منهم في النار وما
وفي وجهنم منها وتابيد الكافي بين يخلو في ذلك المعصوم في ذلك المسئلة جواز المعصوم
اغا بقاله الله عنه من تقول به مثلا بل الدليل على التقول به في المسئلة كمسئلتنا
فيه **قوله تعالى** وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا الآية
قال الزمخشري فيه والله يعلم ما يصلحكم وانتم لا تعلمون ان قد
علم بكل معلوم او تخصيص المعتزلة بذكر المصلحة هنا لكونهم ابوا يقولون بالقول
بوجوب ذلك وقد ارجلنا عليهم في نصر القول بوجوب ذلك او وجوب شيء على الله
تعالى بالدليل القطعي **قوله تعالى** ولو شاء الله لانتصر منهم **قال الزمخشري** فيه عمي
وجهه قال وما كان حكيم ان يكلف الا ما يتسع فيه كافتهم وقواعدهم او معنى الآية
عن اهل الحق عمي ان ما قدر ان يقع فقد تعلقت به مشيئة الله وارادته وما لم يقدر ان يقع
حكم بانه لم يقع فيكم على الاطلاق من غير حجر وموانع وقد تقدم في مسئلة تكليف ما
لا يطاق بيان ذلك في نصر وقد غابت عمي المعتزلة في هذه الآية كما غاب عنهم
كثير من اخفاء بقوله ذلك ان الله تعالى قد فصل بهذه الآية التمر وذكر

توفيقه اولا فقد اراد عليه وفق تعالى الله فقد اراد عليه وذكر قول الله عن عباده ورحمته
لهم وكل ما هو مخالف لحكمه محبوب الى حضرته تعالى وما كان من قسم المحال استحال التعلق به
والله فقد اراد عليه وفق تعالى الله فقد اراد عليه وهي قبيح عن عباده قبل ذلك الجواب وهو
ما قلناه **قوله تعالى** والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه **قال الزمخشري** في
قوله تعالى باذنه بتيسيره وهو اعتنى الله انه تعالى يدعو للاية عن حمل الله على اثبات الافعال لله
سبحانه وهو اذنه وان الدعاء الى الجنة والمغفرة ليس من الله اذن الشيء على ما اقتضته
الدلائل القطعية على ما تقدم بيانه في اول هذا من اثبات كلام الله تعالى واما الواجبات ليست
الله بالشيء وكل الى مشيئة الحكيم التكليف ثم قال الزمخشري ايضا عن الموضح
جنوبه فيه للجمل الذي يستحق به الجنة والمغفرة وقد ابطلنا عليهم القول بان الله تعالى
اذنه لا يستحق احد على الله شيئا في الحقيقة كما تقدم بيانه ثم ذكر المعتزلة للتوفيق تلبيس
شهم وان حقيقته له عندهم سوى البيان بالدلائل والدعوة وخلو القدرة بالله عندهم ان يكون
الكافرون من اهل توفيق الله تعالى انه حاصل ويلزم منه وخلق فيهم وهو باطل باجماع
الطائفة فلم يبق الا ما قاله اهل الحق من ان التوفيق من الله تعالى هو خلق القدرة الطاعة
وخلق معها وباختص المؤمنين بذلك دون الكافرين **قوله تعالى** ويبين آياته للناس
ويبين الموضح **قال الزمخشري فيه** يستوجب احد على الله شيئا بما علم من جزاء تعالى بالخلق واعمال العباد خلقه
وكسبه بفعل استحقاق شيء عليه بفعله وصنعه **قوله تعالى** ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه
قال الزمخشري فيه ما يوهم ان معنى الكلام ارادة ان تتعلقوا شيئا وتنفوا
وهو مذهب المعتزلة وقد ابطلنا ذلك ان الله تعالى لو اراد ذلك من جميع المكلفين على
ما تقوله من ان الخطاب يحمل عليه دون خصوص فوقع بالخطاب كما وقع من اخبارهم
عن ذلك لما استحالة ان يقع في ملكه ما لا يريد وان ذلك لواقع خلقه موجب تعلق
ارادته به استحالة تخلف المشيء وطريق بروز شيء ما فلم يبق الا ان يكون معنى الآية
الحث على التقوى والدعاء الى ذلك لان الله تعالى يعلم التقوى كذلك الله تعالى عالما
تخلف خبره عن علمه لان علمه تعالى بالتقوى وحث على ذلك لم يصر بعد ذلك
الا عالما ازادته تعالى من ذلك وهو الحق الذي عليه عامة اهل السنة في الاصول

قوله تعالى ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر **قال الزمخشري فيه**
تعجيزهم ليعلموا ان من آمن بالله وبعقابه لا يجترئ على مثله ملوفا الى يجتنبي على مثله
غالبا او فالا يليق له ان يجترئ على مثله او لا يستحله فصح كلامه ان خلاف الى يجتنبي
على مثله اقتضى كلامه التكليف بالتقوى وهو اعتنى الله وقد مر منا ابطاله فوجب
حمل الآية على المعنى الصحيح وهو انهم لما فيه تعوزان يدعوا ذلك من الله عز وجل بعقاب الله
تعالى جرأة وارتكابهم عادة لهم غالبا فلذلك ذكر بان لهم ان وقع منهم شيء من ذلك لم يكن
ذلك لهم كما هو كذلك لجميع جميع الذنوب الى دون الكفر وقد مر منا بيان الكفر وما هو وانه
الذنب لله تعالى وهو خلاف اجتماعهما عما تقدم في الاصول **قوله تعالى**
مقالهم الله موقوا عنهم احياهم **قال الزمخشري فيه** كانهم امروا
بشيء فامتثلوه كقوله تعالى اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وهو اعتنى الله
لما ان المعتزلة لا يقتفون وفي هذه الآية وتاجي مجازا عبارة عن سرعة التكوين
ومجاز وتمثيل كما قاله الزمخشري في هذه الآية كانهم امروا بشيء فامتثلوه ولم يفعل
عبارة عن سرعة التكوين كما ان الموت عند المعتزلة ايضا عدم الحياة وليس بعدم موجود
وضوضي واحد من الله عنى الاشارة في كلامه على هذه الآية وقد مر منا في الاصول
ذكر ابي الحسين البصري الآلة على ان الموت عدمي من الاعراض وجودي مضاد للحياة يخلقه
الله تعالى وبينا ايضا من قبل انه لا مانع من تعلق الامر بالشيء اي التكوين بالمكونات
وليس بامر تكليف واورد ناشئ واحد ذلك وقد مر للقاضي ابو بكر رحمه الله
الكلام في ذلك في الجمع الذي له وفي كتابه نفع النفع وهو نفضه له رحمه الله
على الجملة ان المعتزلة في نفضه على رحمه كتاب اللمع للامام الاشعري رحمه الله
وبين القاضي رحمه الله الفرق بين الامر بالشيء والاخبار عنه فيما يتعلق بالامر في
هذه الآية وجه كلها على حقيقتها لانه لا مانع من ذلك ولا معارضة وفيه دلالة على الفرق
والفهم كما بيناه من قبل وانه معقول ليس بمستحيل وما هو في حقه تعالى وجب
استحالة اتصافه تعالى بالممكن وقد تقدم بيان هذه المسئلة وافنى عن الاعادة
قوله تعالى ان الله لذو فضل على الناس **قال الزمخشري فيه**
يبصرهم ما يحتاجون به ويستبصرون به ولم يذكر في بيان فضل الله تعالى على

عباده الكفر مع انه لم يرض بها ومع انه تعالى لا يجب عليه شيء عند المعتزلة فقد اقر ان الله تعالى يجب عليه
وان الله تعالى عليه استحقاقهم فلا يصح وذلك بحانه عليهم في شيء من ذلك لم يفضلا وعدل عنهم
فضله عظيم وجعل عميم وقد تقدم ذكر البراهين الدالة على ان جميع افعال الخلق مخلوقة لله تعالى
وواجبة عليه كما تقدم بيانه في النصر **قوله تعالى** ان الله اصطفاه على **قال الزمخشري فيه** وهو عالم بالمصالح واعمالها والمختار لتبعة ذلك العلم
وجوب مراعاتها وان ذلك الله اصطفاه الله انما اصطفاه لانه علم انه استخرج الحلم
من ذاته وجبلته نفسه وقد تقدم بيان ان كل ممكن قابل لكل وجه امكان كلها والعالم
بالواجب والجائز والعالم يلتبس عليه شيء من ذلك لم يلبس الممكن من ذاته سوى القبول
لما يختصه به الخالق سبحانه وتعالى ولو كان استحقاقا لما كان بفضله واصطفائه
بل واجبا والقول بهذا يخالف المعقول والمنقول وكل ما يؤدي الى ابطال الاصل باطل فالاصطفاء
والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم **قال الزمخشري فيه** لما كان الملك لا يكون الا
لمن يحل صالحا للملك كما تقول استحسنت الشيء اذا وجدته حسنا وقد صرح
الزمخشري بهذا في غير هذا الموضع فنقض بقوله من يحل صالحا ما نصت عليه الاية
من قوله تعالى من يشاء اذ لو تغير من ذاته فقد يبعض الممكنات قد يوجد بعض الناس فقوله
تعالى من يشاء يدل على ان القطع عقلا وشرعا بان التغيير باطل فما ذهبت اليه المعتزلة
باطل **ثم قال الزمخشري** **قوله تعالى** والله واسع عليم من يصطفيه
للملك فاشار الى ان من المخلوقين من يصلح للملك لما في ذاته ومنهم من لا يصلح وقد
قدمنا ابطال هذا القول وبينا ان الممكنات كلها قابلة لما يختصها به الرب سبحانه وتعالى
العالم بما تقبله ذاته والجاهل والضعيف يمر صلح للملك بما صلح الله به **قوله تعالى**
وثبت لهذا ما **قال الزمخشري فيه** وثبت لنا ما اثبت به
لهذا ما في الحي من قبح التشبيه في خلق شيء تعالى الله عن التشبيه وهو اعتزال
لان المعتزلة تنزه الله عن التشبيه في خلق شيء تعالى الله عن التشبيه بخلقه
لان الخلق لا يتصور منه ان يخلق شيئا كخلق الله تعالى بل الفاعلية

الله تعالى ان الله تعالى هو الخالق وهو الذي اقدرهم على ذلك فالكل شيء مخلوق فوجب عمل
الاية على مقتضاها من سوال الثبوت مخلوق الله فقد اقر من انه تعالى هو الذي خلقه تعالى وان كان
قد لم كسبا للعباد **قوله تعالى** تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض **قال**
الزمخشري فيه لما اوجبت الحكمة فضل بعضهم على بعض بالحسنات جعلت الاية غير مقتضية
قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض مقتضى الاية ما قاله اهل الحق من ان الله سبحانه هو المخصص بالفضل
من شاء بما شاء من الذوات والصفات والاعمال لا لعلم ولا باستحقاق عليه تعالى بل بمشيئته
وقد بينا تساوي الممكنات في القبول لما يخصها به المخصص سبحانه وكذا اعمال العباد
لما من جملة الممكنات وادلتنا على المعتزلة فهم بتحسين العقول وتقبيحها بالتكليف
الشيء لحكمة وابتنائها على تلك القواعد الفاسدة ان الفضل في المخلوقات ليس لله سبحانه
وتعالى اذ لم يعلم من تماثل جواهر العالم في الجنس والصفة وقد ذكر في الاصول ان ابو اسحاق
الاصبهاني في رحمة الله في شرح المشكلة وصاحب نهاية الكشف والتحقيق في كتابه
المسمى بالجامع الجلي ونزهات ذوي الابصار في شرح كتاب الكفاية وغيرهما من
علماء المعتزلة اعتقدوا ان الممكنات من ذاته وانما يفضل به بعضها بعضا عند الله
فقوله نكتة تلبعت فيها المعتزلة والفلاسفة ما يليس لعنه الله الى يومنا
قوله خلقتني من نار وخلقته من طين والاستشهاد الى مخلوق مصادمة كما تقدم
الرد به على المعتزلة وابطالها لهم وقد فضل المخلوقين في الاعمال الحسنة ولم يحتج
ذلك على الاعتزال وان حسن الاعمال ايضا عند المعتزلة لذواتها وانفسها وهو باطل
لانه مبني على التحسين والتقبيح العقليين وقد تقدم ابطاله وعلم ان العقل لا يدرك
ايضا ليس لاحد على الله شيء بما شاء منها من ذلك لما شاء منها تلك الاعمال هو تفاوتها الفتها
خص بها من شاء من المخلوقين بما علم من قبول اسباب الممكنات لما يدعلته في المخصص تعالى
من جميع وجوه الامكان والعلم بهذه الخفية هو فلك هذه المسئلة وما اشبهها
قوله تعالى ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم **قال**
الزمخشري فيه مشيئة اجبار وقسر وهو اعتزال او يحتمل مخالفة المعتزلة له
في هذه المسئلة لان المعتزلة يعتقدون ان الله تعالى قد شاء الا يقتتلوا الا انهم لم يفعلوا
القتال والا على عن كره لم يقبل الله ارادته بل اعتقدوا انه شاء الا يقتتلوا اذ وقع فعلهم في الملك

وقوله تعالى مشيئته تعالى الله تعالى علوا كبيرا لم يجز ان يدخل تحت حكم احد لوقوعه على ما وقع من مشيئة الله تعالى وتسبب بحكمهم ذكر في الجواب انه لو كان الامر كما ذكرتم لجاز ان يقول الله تعالى لنبي من انبيائه اني اريد ان اكتب الله تعالى فيقول اختر لي احد امرين اما ان تكتب لي الفتال حتى اقتل او تكتب لي الصلح حتى اصالح فلم ينتهوا عن هذا القول فقال الله تعالى فقولوا لهم لو شاء ربكم لكتب لكم الفتال حتى تقتلوا او الصلح حتى تصالحوا فلم يفعل لم يكن ذلك دليلا على ان الله تعالى اراد منهم ما فعلوه باطلا اذ لو شاء ربكم لكتب لكم الصلح فلم يفعل لم يكن ذلك دليلا على ان الله تعالى اراد منهم ما فعلوه ولا انه خالف تعالى اذ هو لا يجوز عليه تعالى عما تقولون علوا كبيرا ثم يقال ما قالوه ايضا في جملة من ذهبهم انه ان شاء الله اجاد ان يجعل عنكم عن كل ما يجب عنكم ويكتب عنكم ان شاء الله تعالى لا يجوز ان يشاء ما يشتمل على مفسدة فيجعله عنكم فخرج تعالى عما تقولون علوا كبيرا ثم يقال لهم ايضا في جملة من ذهبهم انه ان شاء الله اجاد ان يجعل عنكم عن كل ما يجب عنكم ويكتب عنكم عن الخيانة فيقال عنكم حمل الآية على ما لو شاء الله تعالى لكم اختيار الامانة فلم يشأ وهو تعالى يقال له الحاصل لو وقع ان يقال لو شاء الله تعالى لكم الجناية فلم يشأ وهو تعالى عما يقولون علوا كبيرا فان قيل ان الآية لا تحتمل ما ذكرتموه لان الخيانة لم يتقدم لها ذكر في الآية قيل له ان الآية عامة في جميع ما يجب عنكم ان يكتب عنكم وكل ما اذى الى ما ذكرناه من الخيانة وغيرها فان الله تعالى لم يشأ ان يكتب عنكم شيئا من ذلك وكل ما لا يشاء الله تعالى ان يكتبه عنكم فهو غير واقع لانه تعالى ما شاء ان يكتبه عنكم الا وقد وقع فبطل بذلك ما ظنوه من ان الآية تدل على ان كل ما يقع من العباد فهو مراد لله تعالى وبالله التوفيق

قوله تعالى وما كان الله ليضل ما يهدي **قال الزجاجي** وفيه من الحجة ان الاضلال والعصمة وما جرى مجراهما انما تتعلق بالاعمال دون الاعيان لان الله تعالى لم يضل الاعيان وانما اضل اعمال العباد لانه تعالى انما يضل العباد عن الثواب والجنة بما يفعلونه من الكفر والمعاصي وكذلك العصمة انما تتعلق بالاعمال دون الاعيان وهذا يبطل قول من يقول ان الله تعالى يخلق في الانبياء العصمة وفي غيرهم الكفر والمعاصي لان ذلك يوجب ان يكون الله تعالى قد اضل الاعيان وعصم الاعيان وهذا لا يجوز لان الاعيان لا تتعلق بها العصمة والاضلال وانما تتعلق بالاعمال فدل ذلك على ان الله تعالى لا يخلق في احد من خلقه كفرا ولا معصية وانما يخلق الاعيان والاجسام وما يتعلق بها من الالوان والطعوم والروائح والحياة والموت والقدرة والعجز والصحة والسقم وما جرى مجرى ذلك من الاعراض التي لا تتعلق بها العصمة والاضلال وانما يخلق الله تعالى الكفر والمعاصي في العباد على سبيل الاختراع والاكساب على سبيل الكسب وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن وهو الذي يقتضيه العقل ويوجبه الدليل

قوله تعالى وما كان الله ليضل ما يهدي **قال الزجاجي** وفيه من الحجة على المعتزلة في ان الله تعالى لا يريد من العباد الا ما يأمرهم به ولا يشاء منهم الا ما يأمرهم به ولا يريد منهم ما نهاهم عنه ولا يشاء منهم ما نهاهم عنه ان قوله تعالى ما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون يدل على ان الله تعالى لا يضل قوما بعد اذ هداهم الا بعد ان يبين لهم ما يتقون وما يتقون هو ما امرهم به ونهاهم عنه فدل ذلك على ان الله تعالى لا يضل احدا الا بعد ان يأمره بما يتقي وينهاه عما يتقي فلو كان الله تعالى قد امر الكافر بالكفر ونهى المؤمن عن الايمان لكان قد اضل الكافر عن الايمان قبل ان يأمره بالايمان وقبل ان ينهاه عن الكفر وهذا لا يجوز فدل ذلك على ان الله تعالى لا يأمر الكافر بالكفر ولا ينهى المؤمن عن الايمان وهذا يبطل قول من يقول ان الله تعالى امر الكافر بالكفر ونهى المؤمن عن الايمان وبالله التوفيق

قوله تعالى وما كان الله ليضل ما يهدي **قال الزجاجي** وفيه من الحجة على من زعم ان الله تعالى قد اضل عباده عن الايمان وعن الطاعات وعصم الكافرين عن الايمان وعن الطاعات ان قوله تعالى ما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداهم يدل على ان الله تعالى لا يضل احدا عن الايمان وعن الطاعات الا بعد ان يأمره بالكفر والمعاصي ويدل على ان الله تعالى لا يعصم احدا عن الكفر والمعاصي الا بعد ان ينهاه عن الكفر والمعاصي وهذا يبطل قول من يقول ان الله تعالى قد عصم الكافرين عن الايمان وعن الطاعات وبالله التوفيق

قوله تعالى ان الله بكل شيء عليم **قال الزجاجي** وفيه من الحجة على من زعم ان الله تعالى لا يعلم الاشياء قبل كونها ان قوله تعالى ان الله بكل شيء عليم يدل على ان الله تعالى لم يزل عالما بالاشياء قبل كونها وبعد كونها وان علمه بها لا يتغير ولا يتبدل وهذا يبطل قول من يقول ان الله تعالى لا يعلم الاشياء قبل كونها وانما يعلمها بعد كونها وبالله التوفيق

قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وانتم لا تعلمون **قال الزجاجي** وفيه من الحجة على من زعم ان الله تعالى قد عصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي ان قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة يدل على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي لان الله تعالى لو كان قد عصمهم عن الكفر والمعاصي لكان قد عصمهم عن الفاحشة ولكان قد عصمهم عن ان تشيع الفاحشة فيهم ولكان قد عصمهم عن ان يحبوا ان تشيع الفاحشة فيهم فلما اخبر الله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة دل ذلك على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي وبالله التوفيق

قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وانتم لا تعلمون **قال الزجاجي** وفيه من الحجة على من زعم ان الله تعالى قد عصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي ان قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة يدل على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي لان الله تعالى لو كان قد عصمهم عن الكفر والمعاصي لكان قد عصمهم عن الفاحشة ولكان قد عصمهم عن ان تشيع الفاحشة فيهم ولكان قد عصمهم عن ان يحبوا ان تشيع الفاحشة فيهم فلما اخبر الله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة دل ذلك على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي وبالله التوفيق

المعنى وهذا الكلام كله اعني الاوامر والاذكار للشفاعة وقد علم من شيء بعينه جواز الغفران من يعني شفاعة لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فاجرى بعض العفو ان وقع الشفاعة يكتب بذلك الى الله تعالى والحمد لله وقد ورد في احاديث كثيرة عن دعاء شفاعة نبينا عليه السلام في تحصيل الحساب وفي استنقاذ العصاة من النار وشفاعته الوسطى زيادة الثواب وكل ذلك لله تعالى الاستنقاذ في العباد ايضا وقول الزجاجي ويشفع في زيادة الفضل اعني بحمده دعوى بغير علم ودليل ورد لمتوانيه الاحاديث بما ذكرناه وكان كلامه باطلا **قوله تعالى** والكاظمين الغيظ **قال الزجاجي** وفيه اراد والتاركون الى تكوة فقالوا والكاظمون للتقليد كما قالوا في اخي سورة الحج ومن كفر فان الله غني عن العالمين ومن لم يحج قالوا انه جعل تاركا الى تكوة من صفات الاضمار في قوله تعالى وويل للكافرين من الذين لا يؤتون الى تكوة وكف الغيظ كله وتخريج معنى الغيظ بتكفين العصاة وقد مر منا ابطال ذلك ولم يقل الاجماع عاد الى ما ذكرناه فقال تعالى ان الله يعفو ان شاء به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ثم اصل الحكم موجود في سائر ما يعفو الله تعالى عنه وما دون ذلك معلوم الجملة مجتمع عليها تورد به وردت الاحاديث في ذلك وبالله التوفيق

قوله تعالى والعافين عن الناس **قال الزجاجي** وفيه من الحجة على من زعم ان الله تعالى قد عصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي ان قوله تعالى والعافين عن الناس يدل على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي لان الله تعالى لو كان قد عصمهم عن الكفر والمعاصي لكان قد عصمهم عن ان يعفوا عن الناس ولكان قد عصمهم عن ان يحبوا ان يعفوا عن الناس فلما اخبر الله تعالى ان العافين عن الناس لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة دل ذلك على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي وبالله التوفيق

قوله تعالى والعافين عن الناس **قال الزجاجي** وفيه من الحجة على من زعم ان الله تعالى قد عصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي ان قوله تعالى والعافين عن الناس يدل على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي لان الله تعالى لو كان قد عصمهم عن الكفر والمعاصي لكان قد عصمهم عن الفاحشة ولكان قد عصمهم عن ان تشيع الفاحشة فيهم ولكان قد عصمهم عن ان يحبوا ان تشيع الفاحشة فيهم فلما اخبر الله تعالى ان العافين عن الناس لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة دل ذلك على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي وبالله التوفيق

قوله تعالى والعافين عن الناس **قال الزجاجي** وفيه من الحجة على من زعم ان الله تعالى قد عصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي ان قوله تعالى والعافين عن الناس يدل على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي لان الله تعالى لو كان قد عصمهم عن الكفر والمعاصي لكان قد عصمهم عن الفاحشة ولكان قد عصمهم عن ان تشيع الفاحشة فيهم ولكان قد عصمهم عن ان يحبوا ان تشيع الفاحشة فيهم فلما اخبر الله تعالى ان العافين عن الناس لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة دل ذلك على ان الله تعالى لم يعصم المؤمنين عن الكفر والمعاصي وبالله التوفيق

وكونه ممنوعا بالاجماع **قوله تعالى** اعلم ان المنوع **قال الزمخشري** فيه
الحي البالغ وكونه حيا على الاول المعتزلة تنفي صفات الالهية وصفيقة الحي عند اهل الحق
ليس بموجود بعقاوة البالغ والكمال الجماد حيا والكمو موجود وباتفاق الجماد
يوجب ان يكون الحي كمو الموجود الموصوف بالحياة بلصفة يتمشى بها عن من ليس بحي
من الموجود انما يلزم ان يكون الحي بمعنى ما تقتضيه الاية من ثبوت الصفة وكونه يفعل
بها لا ان يشتق منه ما يدل بالتاويل على انه البالغ وكذا تاويل الحي بمعنى ضروري
للغة ان والحاديه الدهر ولو كان ما قاله حقا لكان ذكر اياه وحي فيلغو في كون الجماد انه البالغات
احياء وكونها كاملة بحي وراء الحصول **ثم قال الزمخشري** وكذا قال
وكونه على اصطلاح المتكلمين في شيعة المعتزلة من يصح ان يعلم ويقدر وهذا
فيه يجب بانه لا يلزم مبتدأ والمحمود يجب ان يكون فصولا محتاجا الى شيء
الحيز شيء ما دل عليه للغة بحي سواء الجماد فانه لا يحتاج الى شيء اذ الى
استعمل فعل المعتزلة الحي من يصح ان يعلم ويقدر فلا يشتق ان يقول لهم
ومن الذي يصح منه ذلك لم يقولوا له الحي يقول لهم سلمنا الى قلم تبين في الحقيقة
به فيطل تفي بعضه ثبوت ما ذكرتم الحي الموجود كمو الموجود الموصوف
بالحياة حصل المعلوم ثم الحياة في المعلوم ضرورة انما يشتق منه العلم والقدرة
وسائر الصفات التي تشتق منها الحياة **قوله تعالى** كاتخاذ سنة ولا نوم
قال الزمخشري فيه ومنه هو بين موسى انه سأل الملائكة
قال او كان ذلك من قومه فطلب الرؤية وهذا اعتزالي او جهل عظيم لانه جعل السؤال عن
المحال وهو هل يجاب الى طلبه قوله السؤال عما لا يمكن وهو خلو الرؤية لله تعالى وقد بينا
جواز الرؤية في نفسها وانما افتقر عليه بشبهة للصور وانما جعله بانه اعتقد عما ليس بقطع
عما نسب فيه قول السؤال الى موسى عليه السلام وفي الفظيع وقوله اجماع ان موسى
عليه السلام ما سأل الذي السؤال ولا يليق به بل يمتنع في حقه فوق المعتزلة تسأل اذا لم
ليليق لعوامهم منع ذلك فوجب عنه سؤال عليه السلام رؤية الله تعالى وقد ظهر
بوجب الحصر في القطعيات وما اي معنا ما ليس بقطعي **قوله تعالى**
وسع كرسيه السموات والارض **قال الزمخشري** فيه
وما قوله قصوى وخيل بفظ وما في سبع شداد وكونه اعتزالي او تكذيب بحق الله

تعالى وحق رسوله والاجماع عليه الامة وسبيل الزام التجوز فيما كون الكرسي
بالشيء يضعه من اجابي الحفظ وليس من اعمال ومنكر من اقتضى مذهب المعتزلة واهل الحق اجابي اذا
غاب عن الحس والضرورة بقاهم يقول العلم بثبوته او تعبيه الا الحي الصوفي وفي اجابي الله
ورسوله الموجود الحي انه عن وجود كرسي الله تعالى وما ضرورة تخرج الى تاويله فكذا تخرج به
يوجب الايمان بما اجابي به الشارع فحم يجب ان يتبعي عن الله استغنى والتمس
والمماثلة والاضافات الاحياز لا يجاز انه تعالى محال لحيثية الجسمية وتبقى دلالة الكرسي على
العلم والكبرياء وكذا لما المعتزلة العرش وفي اذكرت المعتزلة العرش وكذا لما باطل بل
على ما اجبي عنه الصادق اثبت ويتاول الاستواء خاصة يصح اجاز الله تعالى محال
والجابي جابي وخلو العرش والكرسي جابي والتجسيم محال يوجب ان يكون انكار
المعتزلة للجابيات الحبي عنها في شيعة باطلا وتاويلهم لتعين ضرورة كون الله
قوله تعالى مزة الذي يشفع عنده الا باذنه مما يتعلق بالاية المتعونة الزكي
قال الزمخشري فيه ما حاصله باحوال الخلق وعلمه بالمنتظم بنظم
المستوجبة للشفاعة وهو اعتزالي ايضا وتجب للغة ان الله تعالى يوجب الاية اذا تقتضي ان
الشفيع لا يشفع الا باذنه وان الشفوع فيه معلوم انه لو كان ظالما او تائبا لم يسمع عنه
المعتزلة بانه لا يحتاج عندهم الشفاعة لان التائب عندهم يجب قبول توبته بالحي
العقاب المحتاج الى الشفاعة ان يكون المرتب واذا المحتاج الى الاذن في الاية كمو
الشافع فقط حي فيه المعتزلة حذا المعنى وحملوا المحتاج الى الاذن كمو المشفوع فيه
فلا يشفع الا في من كان تائبا واشفع عندهم في عاص عندنا تائب ومن بيننا ان التحي بها
فيه الجاهم اليزوانما مقتضى كثرة الاية ان الشافع محتاج الى اذن الله تعالى ثم
يشفع في العصاة ثم فيما شاء لهما ومتى معلوم ومن ورد في الكتاب احاديث شفاعة
اهل الكبائر من امتي ومن تواتر الاحاديث بخروج طائفة من العصاة النار وخلودهم
فيها بالشفاعة ولو ورد ما يقتضي الاحتياج الى الاذن في المشفوع فيه لوجب
حمله على ما تصبا بالايمان وكمو المشفوع فيه حمو ذكاري لقوله تعالى ان الله لا يغفر
ان يشرك به الاية ونحن نرضية لهم الشفاعة عند الله تعالى للعصاة الذين لهم وكمو الايمان
في قول الزمخشري المستوجب للشفاعة كلام باطل لما بيناه من ان الشفاعة لا يجب

عليه شيء بالايمان التفضيت وقوله دفعا لما علم اهل الحق والتوحيد وقد فر مناع الضرر
تاهيم صرونه بالعدل والتوحيد وابطلنا عليهم ما ذهبوا اليه في ذلك وبينا ان العدل والتوحيد
هو ما عليه اهل الحق المتمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
ذلك يبني الصفوا وقوله الزمخشري في مدح شيعته المعتزلة ازالعي اين تلاقك
محسرة كللها بالعال انه شاء كفرهم في شيعتهم فلا سبيل الى امتناع شاء ته ارشاد لنفسه
فلا يلتفت الى قوله في ذلك والتحاكم في هذا كله الى الدلايل القطعية الدينية والعقلية
عما ما تقدم بيانه لا مجرد الدعاوي بغير دليل **قوله تعالى** كما الى ما مع الذي ذكرنا انشاء
الكلام عليه ولو شاء ربك لامن في من في الارض جميعا **قال البيضاوي** اي لو شاء لقسرهم
على الايمان ولم يكلفهم ليصلوا ونبي الامر على الاختيار وكفرهم اعتزالا وقد فرمنا الكلام على هذا
وانه متى دخل على الكفار اثبت في اللفظ كان منفيا في المعنى وادخل على ما منفي في المعنى للفظ كان
مثبتا في المعنى وقد دخل في هذه الاية على ما اثبت في اللفظ وهو قوله تعالى ولو شيئنا
لاقتضى الكلام انه تعالى ما شاء ايمان جميعهم وهو الذي عليه اهل الحق والمعتزلة تقول
ان الله في هو نفس الارادة وقد امى الكل بالايمان اجماعا فيلزمهم انه تعالى اراد الايمان من
جميعهم فصار قوله تعالى ولو شاء ربك لامن في من في الارض كلهم جميعا يبطل عليهم انه قد
شاء ايمان جميعهم لما كان الحاصل لم يدخل عليه حرف لو وايضا اذا سقط هذا من الكلام اخترنا في
هذا الموضع التحبيب والتلبيس والتمويه والتدليس بهذا الواجب ايضا دخل هذه الاية
على مشيئة منفية وهي مشيئة ايمانهم فشرحوا واضحى اراد ان يفهمهم من اعرق
شيء اولا ما يبطل عليهم ان هذا لو تناول الامر التكويني كان ممنوعا والثاني ان الله
تعالى لو شاء ايمانهم الكسبي عاما في كل المعنى لانه لو وقع لاستحالة تغير مشيئته
سبحانه والثالث الدليل العقلي فنقول اما انه تعالى ما شاء ايمانهم الكسبي لانه قد شاء ضده
الواقع وهو الكفر الكسبي فلو شاء ايمانهم لوقع تعلق ارادته تعالى بالجمع بين الضدين وهو محال
او تعلق ارادته بالجمع الى الواقع انا قد بينا ان هذا الكلام الذي قالوه يبطل
عليهم عا فرضهم ان مشيئته تعالى ايمانهم اضطرارا خارج عن قدرتهم وكسبهم
تصح نسبته الى الله تعالى بقولنا لو شاء مع استحالة انه لم يقع لو شاء الجمع
بين الضدين يبطل قولهم ايضا من وجه ايضا اذا بطل من قولهم تعلق ارادته

قوله بالايمان

تعالى بالايمان عما وجه الفصر والجواب اذا ما ذكرته فيه عذر لهم لم يبق لتعلقها وجه بقدرة الله ايمانهم
الكسبي وهو عذر لهم فتعلقت بزلة ولو تعلقت بزلة لدخل عليها ما دخل عليها اذا دخول الى عما
حاصل فيعلم بزلة انه تعالى ما اراد ايمان جميعهم الكسبي بل اراد منهم وقوع ايمانه وهو قول اهل
الحق ولم يبق لحرف لو عما من تحتهم معقولا وكما ذكرنا الى ابطال قولهم الذي ان هذا باطل
اجماعا وقد تقدمت كذلك المسئلة وتقدمت قواعد دفاع الضرر **قوله تعالى**
الله ولي الذين امنوا **قال الزمخشري في تفسيره** ولي الذين امنوا ان
اراد والذين هو منوا يلطف بهم وهو اعتزال ابناء الزمخشري وشيعته عما تو هم انهم
يخلصون افعالهم وقد تقدم ابطال ذلك عليهم بما لوا بنا عما لو كان تعالى ولي
ايمانهم في خلوا ايمانهم بزلة في كيفهم لكان خالقا فعالهم وهو ابطل الاعتزال مجموعا لان الاية
اجل ذلك لم يردوا الولاية من الله تعالى للمؤمنين لعينه ذلك ومن مواد ارادة المخلوق عن الطبع
فتعلى والى مجلاب ذلك بلطفه تعالى هو اسباب ارادتهم الايمان عن اسبلت المعتزلة
عزوه عن قدرة اللطف لم يجيبوا بشيء بيح ان يعول عليه بل وان يلتفت اليه ثم لم
قالوا خلق شيئا عاجزا عن ايمانهم واي اية للمؤمنين في ذلك المقارن ولم ما يعلمون فليس
فيهم فيه دلالة عما يشيء وما شعورهم به فكان وجود المؤمن بالنسبة كعدمه فمن الذي
فر بثبوت ذلك المقارن بل الدليل عما نفوه واما فوهم بزلة مجرد دعوى عن الحق
والتوحيد والحاج للاعتزال عزوا فعلتها وابطال المعنى الولاية ولمعنى له فحاج من الظلمات
الى النور وهو فعل ممن اكمله ما قاله اهل الحق والظلمات في كتاب الله هو الكفر
والنور هو الايمان وهو تعالى اخذ الوا ايمانهم بزلة من حمى هم وفعل المعنى وبطل فتحاقت
المعتزلة وقد اتضح عما ان كتاب الله حجة الولاية من الظلمات الى النور حاصل
مع الدنيا والله في ذلك وما لم يكن تعالى الفاعل في اجسهم من الظلمات الى النور فلا معنى للاخراج
فيبطل معقله اعني ان عما مذهب المعتزلة وهي الذي كتاب الله وهي اهل الحق اجماعا
وهي ما بيانا بطلان ان قول المعتزلة للطفا انه خلق شيء بقدرة ايمانهم من ضروب
العبث بان عن ذوي العقول اذ لا معنى له ولا دليل عليه ثم انا قد بينا بيانا تاما ان جواز
العالم وعلم بزلة ان ما جوز منها قابل لما يخصصه به الذي خصه بانه والعلم بالواجب
والجائز والمحال كواصل العلم بقدرة الخالق القادر الفاعل فيما يفعل عن ما خصتها

ب التسايل فيهوا لي تفاهم من شاء بعضه وبعاجي من شاء بعوله لا يتاني فاواحد من المخلوقين ازالة
كزانه والطاعة داع كيفي خجوفهم من النور الى الظلمات اي بالاعوجة والتفويق ووجيب
هذا التاويل لما تقدم متاخم كابله من ان المخلوقين لا مخلوقون شيئا وهم مخلوقون عما تقوله المقتالة
المخلوقون زهموا ولياء انفسهم كما تم يجي كوزان الاخراج من الظلمات الى النور بالنسبة لهم
وكزلة مولهم في صورة الحوت اخالف للغي ان والبي هان وبشوا الباطل قطعا **قوله**
تعالى اذ قال ابيه لابيه الملح **قال الزمخشري فيه** اتاه ما غلب
به وسلط عليه واما التقليب والتسليط فلا وهو اعتقال الامة اخراج للتقليب
والتسليط عن قدرة الله سبحانه وخلقه وهو شيء لم بالله تعالى اعلم الوحدانية
تنبهل عليهم ذلك عما تقدم بيانه في احضر ومن انه تعالى خالق لكل شيء من اكلوم نسواه
قوله تعالى قال اراغب اهيم وامه قال ابي اهيم بان الله ياتي بالشمس الاية
قال الزمخشري فيه وفي هذا دليل على جواز ان تنتقل اللجاجة دل
من حجة الى حجة وليس له ما توهمه اني محتج ولم ينتقل الخليل عليه السلام
قبل انقطاع نمرود وقوله انتقال الممنوع واما انتقل بعد انقطاع الخصم
في المناظرة الاولى فليس بانتقال ممنوع وليس بخروج عن تتميم الدليل وانما هو تشييد
للحجة وافامة دليل مستانف اقوى من الدليل الاول وبيانه في قوله الاية ان نمرود انما انقطع
في المناظرة الاولى لان الخليل عليه السلام استولى على ابطال دعواه الالوهية
لنفسه فان الاله الذي يحيي ويميت حقيقة هو الذي يخلق الحياة والموت في الاجسام
دون المجاز فعدل نمرود الى الايجاد ما خرج رجلين من السجن وقتل احدهما واطلق الاخر
وليس ذلك الوجه الذي هالبه الخليل عليه السلام اذ لا يدري انها هالبه بذلك حيا الحقيقي
والاماتة الحقيقة بخلق الحياة في الميت بدلا من الموت وخلق الموت في الحي بدلا من
الحياة فلما وضح هذا للقاهر بالقدرة الحقيقية مما احياه ومما يحيل الحقيقة قال
اما بيان يحيي عما هالبه به الخليل عليه السلام والقطاعه وتخلصه المناظرة
الاولى شرع الخليل عليه السلام في بيان حجة اخرى من حجج التوحيد فيها
ابطال دعوى اخي عما نمرود في دعواه الكاذبة فبين ايضا ان الاله الذي ياتي بالشمس
من المشرق وهما هو المتوفي باحياء الموتى وبات بها من المغرب وبهت الذي كفر والله

لا يهدي

العزم القاطع وقد بقيت اوكاوة اخرى اوكاوة اخرى من جهات المناظرة الاخرى ليس فيها مجال للبتة
بكانت في القاضية بعلم وجوده الظاهر والباطن وكانت الاولى قاضية عليه بنفس الكافي
وعن الحوكان ليس فيها بالجار على المخلوق وافامة حجة بعد حجة اخرى ليس بانتقال ممنوع
عن ادل على الخفاء بقوة الانتقال المحمود هو الانتقال عن حجة فيها مهة الهبوط الى الخفي
عن قبيلها واما ممنوع لعلا يوديه الى ان يتعذر عليه تمام الاخرى فيها نقل فيوديه
الى عدم ضبط الكلام وقراغ الذراع قبل علم ان محتشي ما هو فيه فانتقال مسببة
الخليل عليه السلام من عجز بصري وفي يلينا البطال ذلك **قوله تعالى** واذ قال
ابي اهيم ربي الذي يحيي ويميت **قال الزمخشري فيه** بيض فتاوا الاية عن قوله اني
بعض فيه وبعض فيه جمع الى العلم وله ضرورة
هذا التاويل بان تحي بها وفي فن منا ذكره اجماع على منعه وبطل قاله الزمخشري
من التاويل اجماع الامة على ان ابي اهيم عليه السلام يعلم ان عالما بان الله قادر على
احياء الموتى وهي البصري والحاصل لا يلتفت وهذا معلوم على الضرورة فلم يبق الا ان
الخليل عليه السلام اراد ان يحصل له بالضرورة والعيان ما حصل له بالدليل والبرهان
وقول الزمخشري على الاستدلال بالمحسوس على المشكل ليس بصحيح لان
العلم الحاصل بالبرهان المستدل الى الضرورة لا يبقى معه تشكيك لانه مستدل الى الضرورة
والعلم الضروري على قسمين ضروري قبل النظر وضروري بعد النظر والبرهان ذكب اتباع
الحس يرجع الى العيان والجامع بين القسمين على هذا المعنى ان مقال العلم الضروري الى يقبل
التشكيك يبطل قول الزمخشري في هذا الموضع متعول ومنقول ومن تضمن علما حاصل
له نظري عن علم ولو حاصل له ذلك لما تشكك **قوله تعالى** والله يضاعف لمن يشاء
قال الزمخشري فيه وفي يلينا اضعافها التي يستوجب ذلك وقد
يلينا من قبل انه لما يستوجب احد على الله شيئا بالبرهان ما فالتفاضل عنه
هنا مناقض لقوله تعالى من يشاء ومعنى اطلاقه من غير حد لبل ولا مناقض للحق
بمبول الباطل **قوله تعالى** ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى لهم اجرهم الاية ولم يقل
فلهم اجرهم بالفاء كما فيما قبل **قال الزمخشري فيه** والفرق بينهما من
جهة المعنى ان الفاء فيها دلالة على ان الانفاق فيه التحول اجر وهو عتيد او في يلينا

من قبل ان الرجل يدل انه سبحانه يستحق ان يعبد على انه يشاء ما تقتضيه المصلحة ولو قال انه يفعل
فيما لا يزال لم يحصل ان يعبد لانه يشاء ما يستحق ان يعبد عليه واما الجواب عن الكلام
قوله تعالى **ثم ذكر الزمخشري فيه** ما حكى ابن عباس ضربت مثلا لرجل
عنى بعمل الحسنات ثم بعث الله له الشيطان فجعل يأمره بالمعاصي حتى عمل بها كلها قال
ايه عليها يا رحمكم الله فكيف لنا نترك المعتزلة اخبار الآحاد في ايجاب الفحص بقصور بعضهم
عن بعض فلا يقبلون على شيء لو حكى نقل ذلك الحبر عن ابن عباس رضي الله عنهما وورد من
كل سوق ما يتعوذ به الحجة في الكتاب في مثل هذه المسئلة لوجب تأويله وحمله على ان ذلك الرجل المذكور
انما عمل بالمعاصي عملا بها مطلقا حتى جعل من جملتها استحلال تلك المعاصي والله اعلم وبعض
الله تعالى وهو بتة بلزم لو حبطت اعمالهم ان الذي هو الايمان يحبط العمل بقطع عام ما فرضنا
مما يلزم في الكبيرة لان الكل محبط وبطل قول المعتزلة بالاحباط بما دون الكفر
قوله تعالى **ليس عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فقال**
الزمخشري فيه يجب عليك ان تجعلهم مختارين شيئا الى مختلفين اذ ان يجب
له ان يختار ما يقتضي ان يكون مؤمنا في الكلام وما كان كذلك الله ان يجعلهم مختلفين وهذا
المعتزلة على انشاء المعنى الوجوب الذي بناء قوله تعالى ليس عليك من حسابهم فقال
الزمخشري هذا ولم يقل ليس بين خلق هدايتهم تنافي وكان يكون له ان يختار لهم ما شاء من
الوجه وما كونه سبحانه خلق ضدها يتهم واما يجب عليه ان يجعلهم مختلفين وهذا
الوجه الذي يجب عليه فلم يجعله ان خلق هدايتهم ليبطل المعنى الذي ذكرناه بان يقال
اذا كان يجب عليه فلم يجعله ان خلق هدايتهم فيبقى المعنى انه خلق شيئا يتعذر خلقهم ايمانهم
اذ الايمان انفسهم وهدايتهم لها فتأملوا حق التأمل في هذا التلبيس العظيم
وانتباع هذا الوهم البعيد عن الصواب بطلب الالحاد واشباهه بالكلية والله اعلم
مصنوعاته هي صنعه تعالى وخلقه وفي قوله تعالى ما كان لنا ان نشرك بالله من شيء
الله تعالى يجب عليه شيء وانه تعالى الذي يخلق ويسوي كل ما خلق وقدر كان الخلق واقعا
عصيانا او كفرا او ايمانا فوجب تأويل الآية بما ذكرنا لان الخلق تسلم بها
وهم لا يعلمون انفسها قابلة للتأويل بخلاف الآية التي ذكرتموها المعتزلة التمسك بها
رهن عينة القطعية ايضا فيكون معنى قوله قل ليس عليك من حسابهم فلا لم

فلو ظهر لهم انه ليس من مقدورات العباد الخلق والايجاد لكان الله جبرا من شاء الهدى
الخلق والايجاد بل الخلق والقلوب وهو الذي يجب عليه فقوله تعالى من شيء الهدى والعلم بمن
الدعوة والبيان فعل شامل الجميع من مؤمن وكافر وبذا الدليل ظهر ان المراد بالضلال المذكور في قوله تعالى
للنبيه عليه السلام وانما لتنبيه على ان ضلالهم مستغنى عنه في عدل الله تعالى بقوله
فقال انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء وقد احتج الله تعالى في غير موضع بهذا
معنى الكلام وفيها ليس عليك هديهم يعني الخلق لم تأمل ما بين الجملة ليس من مقدورات العباد
وان كان الله هو الخالق لهديهم ان يشاء اذ لم وقد من مناهج التصريح بما ذكرنا في الفوائد العشرين
كلها ووجب لزم التأويل ما يقابل ذلك ووجب بطلان مذهب المعتزلة **قوله تعالى**
يعني موزون لا يخفى لطف الشيطان من النفس **فقال الزمخشري فيه**
وتخبط الشيطان من زين عمى العين يعمون ان الشيطان يتخبط الانسان فيصرعه
والخبط الضرب على غير استواء تخبط العشواء فان يوردها عاما وانواع عمر ويقترفون
وهو اعتمال الشيء وخروج عن التمرن فيه ومن ثم قيل للفأس انها تكسب الحطب
عالة وعيال والى عمان من المتوهمين والكسبي الذي مقتضى ذلك الوجب من الله تعالى ان
يمنع من يجب المعتزلة احالة فاحمى النار ان عزوفت لحاجة وكيف لجاز وا تاحمى عمرا
البيان عن وقت الحاجة وكيف لم يقل تقطع الذي يتخبطه الشيطان من المس عازم ان اعمى
وتوهم المتوهمين ولو انفتحت اجازة مثل هذا الباب لاجاز ان الفاء ان يجاز لقائل ان
يقول الاجازات في الحي والنبي مسح والجنة والنار والثواب والعقاب اذ لم من
زعمات الحي وزلة الصراط والميزان ذو الحوض والشفاعة وغير ذلك فسلط
على الارض وخروج عن الله والمسائلين والاجماع رد عليهم واصل المسئلة هذا
ان نقول هذا اجماعي عقلي اجنبه انتفاء وواضحة ورة للتأويل بوجب الايمان بجميع
هذه الحيوانات واما التي ثبت المعتزلة وجوده الجن فلم يكن لهم باس تقف قتاله شارع
الله وقولهم فالوا لو كانوا موجودين لرأيناهم واشتهر ذلك منبعث في العيان
وما سمعنا بذلك ولا بلغنا فلم نعلم ذلك الدعاء هم وهذا كله باس مبني على اصول
باسرة وقد ابطلنا عليهم القول بالله شفة وبلغنا ان الرؤية ليست الا وفي فايجاب ان
الموجود ما يخلو له رائيه وان لم يخلو خلوا ضروريا وهو المانع فلم يرى الموصوف به شيئا

واول ما يلزم المعتزلة انكار وجود الحياة والملائكة ثم انكار ما ذكر بشيء من ذلك ومنكر ذلك لم
يحسن ان يقول المعقول والمنقول يجوزان اذا وجب الرجوع في شيء الى احدهما وان لم يتمكن من ذلك لم
يجز وجود اسود فلنا الضرورة قاضية بعدم ما فرضوه المسايل يجيء فيها وان امكن المعقول
يجوز ذلك حتى ان لو ان قليلا الجني نابوجود ذلك لجيء فيها الامكان ومثابة ان يجعل
الجني اصوا واصل الجواز العقلي وذلك انا الامكان نقطع بكون ميا انجار ملجا اجاها
بالضرورة حتى لو ان قليلا الجني نا انها صاحت عسلا او توانى الجني بذلك لوجب
الايمان بوجود ذلك الجني المعلوم صدقه واصل الجواز العقلي ولان الامة امي الصحابة
رضي الله عنهم ولحن الاعرابي مومن الى قيام الساعة بان يجيء على الشذوذ
كان يجيء من الصحابة ويجيء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة يرون
ويسمعون قوله تعالى يا رسول الله وكذا الاعمى يسمع جواز عماه ويراه وقوعه مومن
واصل الجواز العقلي والجني الصوا بما الجني الفي ان وجود الجواز اقتضى وجوده مشاهدة
واجمعت الامة على الايمان يقتضي ذلك من وجود هم وجب كونه في نفس الامر اذ اجماع الامة
لا يمكن ابطاله ازو خطاء في اجماع الامة يمنع من وجوه الجوز المعتزلة واجلها سبعة
وبعض الاطباء ينكر الجنون ورجل ممسوس قال الجني نا وكذا الصانع زعماتهم وان الجني يمسه فيختلط
عقله **قلنا** وكذا المس ايضا من الجايزات العقلية ورد النفي ان يذكر وجه
حمله على الظاهر اذ هو ضرورة لتاويله ووجب كون قوله لنفي ضرورة وجعله واردا على الذي ان
عاد عمات الوحي وتوطئاتهم تحي بها والحاد اجي الدين وتفي بخالف الكتاب الله تعالى الى حمل
الجني اياه عامدا ذلك لم يجز ما تقرر ذكره وبذلك لم يحاصل باجماع فبطل ما قالوه المعتزلة
قوله قسما من جاءه موعظة من ربه وانتهى فله ما سلف **قوم**
الزمخشري ان كنى الاية لم تنفع لدعاة المومنين لم قال الاية **قوله**
فيها فعل من عطيته تعسيرا وتعنى من المعسر انها نازلة للاخبار عن الكافرين
وهم اهل الجاهلية الاولى الخ قوله تعالى ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا
وكان في كنز العقول صدرها في كلام الله تحليل المحرم وتحريم المزاوجة بكانه عليهم فوجب
بيان حقيقة المسئلة فقال واحل الله البيع وحرم الربا فمن انتهى فله ما سلف وامره الى الله ومن عاد

من الجني ايجب وما ليس منها فمتعذر التساوي بجيء ذلك منه في المشي ايجب ومكن ليس وقوله
فكان كل ما بانبنا تمام حتى الاية على اولها وكان المعنى فمن جاءه موعظة من ربه بالكتاب
الجني على رسوله فانتهى عن كفره واتصاله الى قبائحه فاسلف له الى ما يتجب ما قبل رد
ومن عاد الى كفره واتصاله بمي يدته وكفره فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون واما
مسايل الصحة تمسك بها الجني من تعذر الكلام فيها مع الجني مخشي ومشيخة بما
فيها كفاية من قبل ومشغل الزمخشري اشتغاله بيث عن عنه واعتنى له وهذا
ما عماه عن النظر الى سبب نزول الاية وفيما تلت حتى يكاد من عماه يحمل كل اية على
عماه وهواه ولو فرضنا ان الاية نزلت في اهل الكتاب لم يكن المعتزلة فيها متمسك
اذ يصح حملها على انها كتاب مصورله ما سلف على احد القولين في ذلك ومن عاد
فاولئك اصحاب النار اي المتوعدون بها ان جاءهم سولهم ولم يعفهم بقوله
تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولو عوفوا بالنار فعندنا ان الخلود يقتضي
الدوام فلا يعفو ويقتضي الاية وان الاية لم تدع الشيء يقتضي الدوام الكافرين
وردت الاحاديث القطعية تواتي انه لا يبقى في النار من مات مومنا ولم
يجيء للمعتزلة ما تصلوه في تاييس عصاة المومنين في النار والاحاديث الشفاعة
فاضية عليهم في ذلك وقوله تعالى الخ لله من عفى اجراه عليه والخوف في بعضه
الوعد على المعتزلة اي واما الى الله فيما يعود لله من نوع ويوفر من الله تعالى او
خل الان او خلوص طاعة او عصيان فان تاب بعض تقوم بيان حكمه وان لم يتب
فامره الى الله فان كان عاصيا يجيء المشيئة وان كان كافرا بعض حكم الله تقدم
فيه في قوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك **قوله** والله لا يحب كل كفار اثيم
قال الزمخشري فيه تغليظ كما في قوله
لله اصدق الخ الغابين بالتكفي بالزفوه وفي ابطلنا على المعتزلة العقول
بقوله لم يجب على كذا الاية على ما ذكر الكافرين الغابين انما البيع مثل الربا
ومن بيناه لم **وقول الزمخشري** تغليظ على ما ذكر اي كبر
من تكلف ذلك تاويل لنفي ضرورة وكان نحي بها والحاد اي الذين ما بينا له من قبل

قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربوا ان كنتم مؤمنين
قال الزمخشري وفيه ان ترك
الايمان عاتم على المؤمن لان الذي يأتي بعض ما عاوجه الاستحال ايمانه فاذا لم يتركه لم يصح
ايمانه وهذا هو التكليف بالمحال وقد قدمنا ابطال القول بذلك بالدليل القطعي
فلم يبق الا ان يكون المعنى على ما قاله وكقوله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين
اي كما يلزم الايمان فان قلت كيف تأويل قلت الضرورة احوجت
الله وكقوله ما قام من الدليل على ان العاصي ليس بكافر على ما تقدم بيانه وعضدوه باجماع
اجماع الامة على ذلك موجب الثبات وبالجملة ما بين الادلة والعمل بجميعها ولو لم نعمل
ذلك لعملنا ببعضها من غير موجب وكقوله فمن جرى بعمل الشيء بعينه وكقوله تعالى
بالاجماع كما نبهنا عليه من قبل ووجه ذلك وكقوله ان يكونوا انهوا عن الغوا بالنهي
الربا مع انهم لم يفعلوا من قبلهم فيبقى قوله تعالى ان كنتم مؤمنين على اصله اي ان لم
تنتهوا لم تستحلوا مع الاخلال بما يكمل به ايمانكم فيصح ما قاله اهل الحق وبطل ما
قاله المعتزلة قوله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله

فائدة من الكلام على هذه الآية

هذا يتوهم المعتزلة ان من ذهب الى التكفير بالذنوب وقد بطلت من قبل فنقول
هذا انما يلزم على ما بقي من الربا على جهة الاستحلال واما الجواب فيه ظاهر على المذهبين
وكيف يقيد اقام من فعل الى على جهة التعصيب بالذنب اي حتى يتوفى به والله تعالى
حي ولا يخلد في النار كذلك من فعل الى على ما تقدم بيانه وذهاب الاموال بالربا كذلك
حي وهو عاص بذلك على وجه التعصيب من غير عذاب حتى يجمع الخوف
بعد ابو بكر رضي الله عنه على ما مضى الى كونه وقد اختلف قوله تعالى
ان تفضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى قال الزمخشري فيه
انتصابه على انه مفعول له اي ارادة ان تضل قال فان قلت كيف يكون
ضلالها مرادا لله قال قلت لما كان ضلالها سببا للاذكار وكان قال ارادة
ان تذكر احداهما الاخرى ان ضلت لما كان السبب يتناول المسبب عندهم
وهو احتمال من وجهين الاول قوله فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب كيف يكون ثم اجاب بانه لما كان سببا

للاذكار

للاذكار وهو في حكم الحاصل جاز ان يكون ضلالها مرادا لله تعالى في قولهم ولو وقع ضلالها لما
وقع الا بارادة الله تعالى فما يفعل عن احد الا لكلام ليتبين بذلك ان كتمه الى معنى الية
والله اعلم الثاني قوله فكانه قيل ارادة المتذكرة احداهما الاخرى ان ضلت
وقد ارادة هنا لله تعالى الوجهين منع ان تتعلق ارادته تعالى بضلالها لما وقع وجوز
ان تتعلق بالتذكير بناء على الحسن والتقبيح وقد تقدم ابطال قولهم بذلك ويحمل
ما قاله ما علم بيقين انه تعالى لو لم يرد ضلال ما وقع ولكان وقوعه محالا ولو
وجبت ارادة تعالى للتذكير لما وقع ضرورة لكنه كما تقدمت جملة له من انه ان
يقع تعالى ملكه مالا يريد ولما علم على الضرورة والمشاهدة وقوع الضلال
في الوجود وعلم وقوع التذكير بعد ان يكون تفسير الكلام على هذا ما قدرته
المعتزلة قال ابو الحسن الاخفش رحمه الله
وذكر الخليل بن احمد وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم وانتباعهم للسنة
ان المعنى استشهدوا امرأتين ان تذكر احداهما الاخرى اي من اجل ان تذكر احداهما
الاخرى قال فان قال انسان هلم جرا ان تفضل وانما عنى
هذا للاذكار والجواب عنه ما ذكرناه ان الاذكار سببه الضلال جاز ان تضل على ان
الضلال هو السبب الذي وجب به الاذكار قال ومثله اعددت هذا الحبل ان يميل الحائط
اي من ميله وانما اعددته للحائط على ان الميل اذا كان سببه الهدم جاز ان يقال انه سبب الهدم
لانه سبب الاذكار ومجاز ذلك ان الحائط ليس فيه من قدرة على ذلك ولا ارادة
لكنه قد جاء على ما جعله الله تعالى سببا لذلك فجاز ان يقال انه يريد ذلك ويحمل
ما قاله على تضمين ارادة الله تعالى المسألة من نهي بعضها للتعذر او وقوع الاضلال
وذلك انه لم يقع الاذكار وعلموا جواز وقوع الاضلال وجواز تعذر الاذكار
وارادة الله تعالى لما يجوز عليها التغير وباقي ضواحي ذلك مما لم يرد عند الحال الذي
ذكر ما ليس فيه شيء ومن الاعتزال نعم يجوز ان يتغير المفعول له ارادة اذا
تغيرت ارادة المخلوقين فيكون تعذر الكلام واستشهد والله اعلم ارادة منكم
اذا انتم الذين تتغير وزن ارادتكم الاذكار وهذا من خلل هذا الرجل ارادة الله تعالى
بل ارادة المستشهد

واما المحال الذي يفرض لا بد ذكر ارادة الله تعالى

لما يلزمه من الرذائل القبيحة في الصدر في الآخرة أن يدفع قطاع طريق ملكه ما يحل
قوله تعالى بما يسكر به الله فيدفع لمن شاء. **قال الزمخشري فيه**
لمن استوجب العقوبة بالتوبة وفي بنا أيضا أن يشتوجب أحدنا على الله قطعا
شيئا ووجب أيضا منع هذا الإطلاق مع وصف بعضنا وهو مذهب المعتزلة
ومع عدم وصف بعضنا بأنه موهم للحال الجائز على الله سبحانه فامتنع بالإجماع
على أن لو كان لمن يشاء لمن يستوجب عما ذهب إليه المعتزلة لتناقض الكلام
وأبطل آخره أوله لأن ما قبل من يجب عليه يقول إيجاب لمن شئت
وإنما يقال المن يشاء في غير الواجب أي لا يجب أن تقول لمن استوجب عليكم
أجره أعطيه إن شئت لأنه كلام يشعر بأن الوجوب بنا فاضه وهو بنا فض
الوجوب والتفضل لاجتماعهما فلما قال تعالى لمن يشاء علم بطلان الوجوب
فجمعت المعتزلة في هذا الموضع بين المتناقضين فجاز كلامهم باطلا
وإنما المعنى لا يجب فيفعل لمن يشاء. مطلقا فخص منه الدليل الشرعي من مات
على الكفر والعياذ بالله بأخبر من المشيئة بقوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك
به بني من علم أن عدم صحة المشيئة شرعا فإذا لم يبينا بقوله ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء أي إن يجب له بمشيئته وفضله بوجوب عليه
خلافا للمعتزلة وعلى ما في الآية فإما أن الدليل العقول والمنقول
قوله تعالى ويغفر من يشاء. **قال الزمخشري فيه**
من استوجب العقوبة بالإصرار **ومن كلام أهل الحق ترضى**
الله عنهم أنه لا يجب على الله تعالى أن يفعل كل ما يجب عليه أن
يفعل بأن ذلك فيه وبعضه وأن عدم يبعد له وقد تقدم ما يذكر له
في المقدمة ودليلنا الله تعالى الوجوب على الله تعالى وعدم ذلك الذي يلزم المعتزلة
أيضا في قوله تعالى ويغفر من يشاء أن لو حمل على الوجوب كما حملته المعتزلة من
تناقض الكلام ما لم يعلم في قوله تعالى يغفر لمن يشاء ولا يحتمل الوجوب في الطرفين
وجب أنه المن يشاء على الإطلاقة لما قيدته الأدلة الشرعية كما تقدم بيانه من
أن من مات كافرا فلا يغفر من مات يصر في النار وكفره أمن بالله وملائكته عالم الله ولم يقصد قطع

فلا عن أبي علي وهو موافق للتميم ومن عداهما من أهل السنة ذهبوا إلى أن المغفرة
وإرادتهم للفاسق **قوله تعالى** ما يكذب الله نفسه إلى وشهد **قال الزمخشري**
فيه الوسع ما يوسع الإنسان ولا يضيق عليه وكنهه ما يستقل المحتملة
مجيزة للآية عما إن تكليف ما لا يطاق عقلي جائز وأهل السنة يقولون بجواز عقلا
تقدم بيانه في المقدمة وعما أقتضاه قوله تعالى ولو شاء الله لأعنتكم فإن الآية
أهل السنة وليس للمعتزلة في هذه الآية دليل على ما ذهبوا إليه فإنا نقول بموجبها وهو
بمحل النزاع بيان ذلك أن لو الوسع هي جمع إلى متعلق لا راجعة إلى متعلق
الغفرة بما أراده العبد اكتسبت نفسه له بالقبول والمعنى عن ما فانا نفسه عنه
بالإزالة ومسئلة الطلاقة وهي المغفرة مسئلة الطلاقة أحق كما تقدم في الأولى
في خمسة أوجه خمسة وعشرين أن النفوس تضيق عن خمسين وتتوسع لخمس ووقوع بعضه
ما تتسع له النفوس وإن كان لم يقع معذورا للعباد كما خمسين صلاة في اليوم
والليلة ووقوع التكليف بما لخمسين صلاة يشبه بجواز تكليف ما لا يسع الوقوع
بعض وقوع والوقوع بل إنما الجواز هو وقوع ذلك على ما تقدم وعلى له وهي مخلقة
وربع دليل على ما أصل صحة المشيئة وفضله وهو ما قاله أهل الحق وقد للنافع المغفرة على
جواز تكليف ما لا يطاق ووقوعه بما سبق من شواهده له قوله وإن تبدوا ما في
نفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فطول لبوا في أن المسئلة بالخواطر الضرورية
عند المعتزلة عاد وقوعهم وقوع عنهم **وقول الزمخشري**
بعد ذلك في قوله تعالى يكلف الله نفسا إلا وسعها وسعها أنه أخبار عن عدله
أعفتني أبا ذلوا خبارا عن مفضله ما نه لو كان أخبارا عن عدله لكان نقضه
جوازا وفي قال تعالى ولو شاء الله لأعنتكم وفي تلميح وقوع ذلك لم
ما كان يكون فعل المعتزلة ولو شاء الله لجار عليه وكذا على حقه تعالى
بما يقال ولو شاء الله لهدى جميع خلقه سبحانه فليس بظلم وكما جور والذي يجمع بين
الآيات والآيات كموا زيقال الجبر عن فضله ولو شاء الله لأعنتكم
أخبار عن عدله جملت المعتزلة ذلك وفي تحقيق المغفرة في هذه المسئلة ما فيه
صفاء للصدور وزوال الخجل لمن **قوله تعالى** إن نسينا أو أخطأنا **قال الزمخشري فيه**

فان قلت النسيان والخطأ تجاوز عنهما بمعنى الدعاء بذلك فما وجه اخذ نبينا منه على المعنى الذي مر الغوا بوجوه فجاز ذلك لهم وفي المواخذة في باب التعذيب والتجويز للمذنبين عنوكم على التحسين والتقبيح وقد ابطلنا عليهم جميع ذلك بما مر منه وبطل جميع ما بنوا عليه ذلك والتاويلات التي ذكرها انما استعملها لتصحيح ما ذكرناه اي الذي واغا كان احتياجها اليها لو كان التكليف بالنسيان والخطأ والمواخذة بل الذهول ممكنا في محل العقل واما مع ما علم من جواز ذلك ووقوعه في صدر الاسلام في مواخذتهم بالخواطر المذمومة حتى جعلوا الكتب التي دونت على بطلان التعقيب من الله تعالى فرفع عنهم الفعل فذلك مما نقله المجبرة ومنهم من عقيته وهي ومن العلم بجواز ذلك انه يلزم فيه محال لعينه ومن ذلك الذي يدل على جواز ذلك تحمله سؤال الصحابة رضي الله عنهم التعقيب ورفعه عنهم وما سيأتي في رفع العقوبات الاخذ والقبول ورفعه والحصول وكذلك الواجب والمباح يستحق بهما او حصوله الجنة ورفعه

سورة آل عمران مدنية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله قطعا لعموم أول الكتاب وأخر متشابهات **قال الزمخشري** فيه
ام الكتاب الخ اصل الكتاب يحمل المتشابهات عليها ويرد اليها هم فال ومثال
ذلك ما تركه الابصار الى ربها فأخرجه مراي بالحدقة لم ذا متى فيها بقوله ومثال
ذلك ما تدركه الابصار جعلها محكمة وجعل قوله تعالى الى ربها ناظرة متشابهة من المتشا
به المردود بالتاويل الى قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو اعتزال اعكس به الا تليق من الحكم
متشابها والمتشابه محكما ذكره لسيعة المعتزلة الى انكار حكم رؤية الله تعالى الثابتة
بالقطعيات جواز الجواز الى المعقولات ووقوعها المنقولات بيما قامت عليها مقتضاه من
الايات التي هي قطعية الدلالة تحتمل التاويل وعضدته ايضا الدليل العقلي على ان الحكم
التاويل ايضا كالاجماع ونحوه من القطعيات وجب ايضا بانه من المحكمات **ووجب ان**
يتاول بالرؤية لله ما قابله او عارضه **بوجب** تاويل قوله تعالى لا تدركه الابصار الى قوله
تعالى الى ربها ناظرة لان الرؤية ثابتة الجواز المعقول على القطع عليها تقدم بيانه في
الصور ثابتة الوقوع من المنقول بالايات والاحاديث الخاصة على ذلك كقوله عليه
الصلاة والسلام ترون ربكم عيانا والاجماع القطعي فمن عضد ذلك بوجب تاويل لا تدركه
الابصار بهذا من وجهين اصول الدين واما من جهة اصول الفقه فمن علم هنا الى ان
المطلوق دلالة على المعنى بتاويله الله جمعا بين الادلة والا ابطلنا ما ذهب الى المطلوق على
قول المفسر المعنى موجب وابطلناه لانه التفسير اقتضينا عليه بالمطلوق المعنى موجب
ايضا مع صحة الجمع وذلك باطل اذ في الجمع اعمال الدليلين وعدم ابطالهما وابطال احدهما
من معنى موجب وهو ابطال الدليل شيء في من معنى موجب وهو باطل والاجماع **فوجب**
تاويل قوله تعالى لا تدركه الابصار انه مطلوق ورد الى قوله تعالى الى ربها ناظرة انه
معنى بهو من حيث تعلقت الرؤية بمعنى الابتهاج والتعاوه وبيقين لا تدركه الابصار جمعا
بما قبل ذلك من الادلة ومجازا دعا تعلم الوجوه الناظرة من الوجوه وهي وجوه الابصار

عن التكليف بما ليس في الشرافة وهذا نقض لكلامه ويرد الى انه هنا ذهب التكليف الشرافة
وفي كان اولا يرد الى الصعوبات وهذا نقض بين ثم اضطراب كلامه ما يحيه كان قلم
التكليف الشرافة او كانت تتفاوت هو منا فض لعمومهم اضافة لذا به وما نقض ما
ورد به القرآن وقال الحق به عن قول الصحابة رضوان الله عليهم هو الباطل وعلمنا
ان ما سالوا وقوعها يقا في نفس الامر عنهم وان قدرت تلك التكليف بما تتفاوت
هو قولنا فيمن سالوا وقوع ما لا يطاق لعلمهم بجوازه وانه مما يجوز من احكامه
تعالى في عباده **ثم قال** وقيل المراد به الشاق لان ما لا يزاد يستطاع
من التكاليف وهذا ايضا لا يسلم للمعتزلة فيه وان اذ هذا فرضه
والذي يبطله هو ان هذا الذي لا يزاد يستطاع ازاد انما يطاق فمن ناقض قولهم
ما لا طاقة لذا به والاصل في الكلام حمله على الحقيقة وما ناقض الفوا الحق
كان باطلا والتاويل الذي ضرورة تحتم يقبل واتحاد في الجواز ان كان لا يطاق
فهو لحق الله تعالى كتبتا لليه وهو انهم سالوا وقوعه من قبل لعلمهم بجوازه
وفي تفويض المعزلة وقوع التكليف بما لا يطاق من اوجه وذكرنا بعضه
انفسا ما قبلتموه من هذا لحق والله ولي التوفيق

كمل الجزء الثاني بحمد الله
وحسن عونه وفضله
وتسديده

اوتيتها اذا تركته الابصار بمعنى الاحاطة والتناهي كما قال تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون
اي محاطون فلم تنصب المعتزلة اصول الايمان واصول الطاعة بل اثبتوا الفعول المفعول
وعكسوا الحقائق فوا اسفا قوله تعالى في ذامتي فيها يقسمون فيها يحلفون عليها الفعول ويجب
تاويله ورد عليه في قوله تعالى قال ان الله يامر بالعدل والاحسان الاية قال الزمخشري فان قلت
الزمخشري قال ذلك بدل الدليل الذي ذكرناه تاصيلا للمحكمات ورد المتشابهات اليها وذلك الاصل وهو الدليل القطعي اقتضى ان الله تعالى يامر
بالخشاء بمعنى بفعل امر به هو نفس الخشاء وهو الامور به فلو امر بالخشاء
لوقع في اجتماع النقيضين وهو المحال الذي هو نفسه الخشاء فيكون احد الذاتين واجبا بصفة
نفسية قائما بالنفس الاخرى مع ان اجتماع المحال فرض باطل يوجب ما قلناه تاويل
امرنا فيها بمعنى امرناهم بالطاعة فيكون الفعول بالفعل في اية اقتضى اثبات التكوين
اي جعلناهم امراء واذ فيكون الامر من الناس بالبر وترك تعنيف المتقين
وذلك علامة على السلام على ذلك

قوله تعالى

ربنا اماتتنا فلوبنا **قال الزمخشري فيه** اي اماتتنا
سببا ياتي فيه فلوبنا فيها بعد اذ هي حية واحييتنا الرتبيع ولا يمتنع الطاف
بعد ان لعبت بنا قوة الاعمى الى فعل القبيح ومن قبل اثبت **وجه الاول**
مولاه بفسيح ان تبقى لنا سببا ياتي فيه فلوبنا خيرا منه ان يجعل الترتيب
من خلق الله تعالى بلا واسطة عن شوقهما جعل الله عقيب الاخر نحو الخفيف شيء
بالله تعالى لجي ما الغي ان محافظة منه الا يضيع شيء كم بالله تعالى فالمعتزلة
كما قال تعالى لجي موزون الكلم من بعد مواضعه **والاعتزال الثاني**
قوله تعسفي بعد ان ضرب تنا بعد ان ضرب تنا باخرج الضرائب بمعنى خلق
الايمان في القلوب عن خلق الشيء ان المعتزلة تنفي خلوقة الله بنفسها وهو شيء لم
بالله تعالى ايضا وليس عندهم انه يامر به عباده سوى الدعوة والارشاد
بمعنى هذا الوطن سوق الخير باصوات حادثة خلقها في جماد فيسمع منه الملك او الرسول
تلك الاصوات فيفهم منها للعباد ويفوا مع شيء من الكلام القديم فيفعوا صفاته
تعالى مع شيء منهم به قال تعالى ان الشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون

الثالث

الثالث من وجوه الاعتزال قولهم تنصل الطاعة بجعل الله يخ
المسئول منه هو ان يجمع الله الطاعة وفي جميعة ايضا في التوحيد لله تعالى واعماله
ثم لما سمعوا عن الله الطاعة ما قالوا فعلوا شيئا يفارق ايمانهم باجمعهم واعزمهم لم يفهم
عما سبق منه من قبل عقلي واما شيء على سبيل طوعي في الحين بان جميع اشياء كونوا بالله تعالى فسبوا ان ذكر
شيء بالله تعالى بليت وبين ايمان المومنين واقدرة واما يقتضي العقل بما قالوه عاقل
اذا تامل حوالته تامل ويبطل عليهم جميع ما ذكروه في شان البناء ما علم بالدليل
القطعي من اجماع امة نقابل فعلوه فعلوه وكان اوضاله او بطلانا او وقفا عما
ستقوم ببيانه في الحضور وقد بلينا ايضا الطف ما حفيفته واقللنا ايضا ما
لبست الحقيقة بمزق وسموه لطفا ولبسوا بالم **قوله تعالى** وهب لنا من
لدنك رحمة **قول اهل الحق في من الاية**
وهب لنا من لدنك رحمة بخلوا العلم والايمان بلوبنا والنباتا عاة الكل
وقالت المعتزلة كما قال الزمخشري لنا التوفيق والمعونة ثم بشروا
التوفيق ببيان الدعوة بلوا الدعوة وفسروا المعونة بخلوا القدرة للعبد فعله
واخي جوا خلوق الله عاني الفلوع والطوع والله اعلم ان نكون خلفا الله تعالى لنا
كلام باطل الله ان ذات الرحمة المطلوبة هي نفس الامة والمعونة ليست سوى
الدعوة والبيان فقط فعلى اعطى بان نفس المطلوب للكلامي ثم فدعوا
وبين تهم التسهيل وخالفت تهم الفعل فبين ثم المعتزلة ان يكونوا موفقين وهو باطل
باجماع الامة فلم يبق الا ان يكون نفس المطلوب مما يختص به الموفق دون الكافر وهي
وليس سوى خلوق العلم والايمان بالله سبحانه وتعالى الفلوع وعلوه على العمال الطاعة
في الجوارح وهو ما قاله اهل الحق وبقول ما قاله المعتزلة بان نفوا خوالله
سبحانه لان الله رحمة فاعلم بالبي الحقيقة الله تفهم ذي هذا الصدر **قوله**
تعالى زين للناس حب الشهوات **قال الزمخشري فيه** والوجه ان
يفصل تحسيسها بتشهيتها شهوات قال الله الشهوات مستلذة عند الحكماء وتنزه
كلمات تشهي الى التحسين والتقبيح العقلي ومن ابطلنا الفواية الكلام بالبراهين والحق
ان الشهوات لا يقبح بنفسها الا فيما نهى الله عنه لشيء عنه لعينها والا لنهيها وهو الى الله

تبعوا الناس تهاما فمن مناه من الرجال بالعاد ذلك وقوله عز اسمه
عبثا بالقياسة الى ان يليق بهذا الموضع بالوحي والتوحيد
والمعجزات والاخبار اوهم من دونه وابوابا الى تلقائه وجوههم مسودة قوله تعالى
قل اونبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جنات قال الزمخشري فيه
واختص المتقون كانهم هم المنتفعون به وهو اعتزالي وحسن وعند سيبويه المعنى
ان الجنات التي هي خير من تلك الجنات المذكورة هي التي يؤول امر اهلها
المتقين من النار وقد ابطلنا عليهم مذهبهم فيما تقدم بالدليل القطعي وبينا ان
المؤمن لو كان عاصيا قبله ضرب من التعذيب وليس فيه نص بانه مآله فلا تنفي فيه الخلود
في النار ويجب استعمال الآية على اللغوي هنا والمصير اليه بدليل الدليل الدال على ان الفعل
بقوله تعالى ونحوها دون ذلك لموجب ان الدليل الدال على خروج كل مذنب من النار من
المؤمنين بالشفاعة قوله تعالى والله بصير بالعباد قال الزمخشري
فيه يثيب ويعاقب فيه على الامر تخفا وهو اعتزالي الى ان المعتزلة تقول ان
استحقاقا عقليا وقد ابطلنا عليهم ذلك وبينا انه لا استحقاق على الله تعالى وقد
قاطعا دل عليه كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله عليه السلام في
الحديث وما حق العباد على الله فواجب لي انه من كرمه وفضله ان من علم منهم بالثواب
بفضله وسماه حقا فضلا اراد فضلا لهم وبينا ان من يثيبه تعالى ذلك فيه
قراءة اخرى كقوله تعالى للذين احسنوا الحسنى الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله وقد بينا عاد ذلك
بمراعاة المعقول كذا انه تعالى خالق اعمالهم مكتسبها وقد ان يستحق عليه شيء وهو
خلقه وصنعه فان قلت انس تعالى من استحق الاعفاء
قلت ان اردت ان تستحق عقلا كما تقوله المعتزلة قلنا وان اردت انه
استحقه شرعا اي بالتوقيف قال الشرع عليه فنعم وهو ما تقوله اهل الحق
شم قال وبصير بالذين اتقوا وباحوالهم فاولى لهم اعلم لهم الجنة بدخول المتقين
الجنات لهم اللصاقة وهو اعتزالي او عنى اهل الجنة انهم اهل لها لو شاء ذلك من غير ان
يزيله شيء من التعذيب بالعاقبة كالذين اعدت لهم الجنات على الاطلاق منهم من يدخلها
ابتداء ومنهم من يدخلها ويخلد فيها ابدا بعد عفوه عما جنى من

من السيئات او لم يعف له والحاكم في ذلك كله الى الدليل الدال على المغفرة الذكر في المغفرة
الذي تقدم ذكرها قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو قال الزمخشري فيه شهادة الله تعالى وحسبك بالله
الذي لا يقدر على شهادته احد وما اوحى من شهادته تعالى وحسبك بانزاله الخاصة
البيان والكشف والله تعالى وجل عنهما قال فيه للكلام التعظيم وصورة شهادة الله
الله تعالى بالوحدانية لنفسه بكلامه القديم وفي الشهادة الحقيقة الحادثة
الله تعالى عاد ذلك وفي الشهادة اجازية تاويل المعنى صورة تاويل الاتباع الهوى والمذهب
الله تعالى الى العباس في اذكار الكلام القديم وكذا له في بعا المعنى ان والحاصل
وفي حقيقة الصفة بل ثبوت ذلك بما فيه شعا المصور والحمل الله وبينا
انه متعلق كل شيء عنه بوجه تعلقه بوجه انه الى قط مع جملة المعنى
وفي حقيقة الشهادة الحقيقة كان شهادة الشاهد في شيء عن معلومه
ما ضرورة تاويل في الشهادة وصرفها الى المجاز بعد العلم بوجوه تعلق علم
الله سبحانه وشيء بوحدانيته وكاشفة ان افعاله تعالى كالشاهد له شاهد
بالسنة المقال ومنها بالسنة الاحوال الكون عن تقوم شهادته تعالى لنفسه في
الازل بوحدانيته الواجبة له ازلا وابدا وعلم شيء ايضا عالم بذاته من وجوه تعلق
حي تعالى بكل شيء وعالم بكل معلوم الا عتزال الثاني من الزمخشري
كما الله عالم الخاصة به مجعل الله تعالى افعاله خاصة به وزا بعال خلقه والكل
خلق الله تعالى وصنعه وليس لغيره بعال الا وافعال كلها خلقه عاما تخفت بها
القطعية في المعتزلة خلقا بالمعتزلة حيث نفوا الا وافعال مجعلوا منشا الله
تعالى ومنشا الا بنفسهم تعالى الله عن قولهم قال الله تعالى وخلقوا الله شيء فهو
خالقه فتشابه الخلق عليهم قال الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار والبين
العقلية من عضرت ذلك كله قوله تعالى واولوا العلم قال
الزمخشري فيه بان قلت ما المراد بذي العلم قال قلت
هم الذين يشتون وتحرا بانيته وعدله بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة
قال وهم علماء العدل والتوحيد وشيء المعتزلة كله وقصره بالذين اثنا عليهم

شيعته المعتزلة ومن وافقهم في المعنى بيان أنهم يريدون بذلك العدل خالقهم
وخالقهم دون الله تعالى وهو يسمى كلامه في الحقيقة بالله تعالى ويريدون بالتوحيد الزهد في
أن الله تعالى يرى في الدنيا وفي الآخرة والله تعالى يخلق ذلك وهو في الحقيقة تكذيب
لله ورسوله وتسمية الله بما ليس هو والتلبيس وفي الجملة لغو طرح الباء وسوء طبع الإنسان
بالحض والحذر من مذاهبه والاستعاذة والتعويل في الحفظ منه والعلم بأن الله تعالى واحد
في ذاته وصفاته وأفعاله عما تخيلته بنو المعتزلة **قوله تعالى**

قال الزمخشري فيه

كلام العدل والتوحيد وما ذهب إليه المعتزلة في سائر كتبهم أو نحو ذلك
العلماء الذين قبلوه كذلك إن شاء الله أن يكون الله تعالى الهدى إلى العلم
بل عالجه الله تعالى أن يجعل من جملة ما أنزل سلاه وقد قال عليه السلام
في بيانه في صحيح مسلم في حديث جبريل عليه السلام وتؤمن بالقدر خيره وشره
والمعتزلة تأبى ذلك وتكذب به والعياذ بالله تعالى من تخطئه وقاتلوا الله
علمنا من مذاهبهم عنهم في مقصدكم بذكر العدل والتوحيد وإن قصدكم بذلك
أن يعلم بأن معاصيهم خلق لهم والتكذيب بأن الله تعالى هو الذي أجرى الكفر
على ألسنتهم أن الله سلاه وسلانا هو العدل والتوحيد ثم قال الزمخشري في
الموضع الثاني وفيه أن من ذهب إلى تشبيه وما يجوز على الله كإجازة الرؤية
أو ذهب إلى الجبر الذي هو محض الجور لم يكن مؤمنا بالله الذي هو سلاه
وعندهم أن من اعتقد أن الله تعالى خلق أعمال العباد وهو جبري وجور وأن
الميت فاقد للعين يكتسب بها وليس بما تقوله بل الجبري هو الذي ينفي القدرة أصلا
وزعم أنه في كسبه كالمضطر والمجبور وهو باطل أيضا بالضرورة كما بطل الشيء
ما ثبت قطعا بالبديهة وليس لأهل الحق من مذهب القدرية والجبرية في شيء والحمد لله
على ما فقهنا به في المعتزلة من إثبات مذهب حادث للعين على محتدثة بلثغ
مبالغة مع الشيء بعيب في انتقاء الهوى والتواني مع ثبوت الحق فيه فإنما
وإنما أتى الكلام على سلاه وقصره وشيعته المعتزلة أن يحيى جواجيع أهل الملة
والله سلاه عزوجل من الهموم التي تعظم على القلوب وتعيي الأحشاء غما وحسرة الزمخشري

(يعني عليه)

الشيعة والبراهيز القطعية وكذلك بقولهم إن الله يجانبه خالق الخلق وهذا الزعم كما قال
تعالى والله خلقكم وما تعملون وما فيه من البراهين القطعية في ذلك ما تخفق ببيانه في
المعتزلة في ذلك كله واعلم أن المغفلة في هذه المسألة عما غلط عليهم هي نفي القول
به من لم يسكت عن عقل بأن الإثبات رؤية الله تعالى من غير الوجه الذي وأن مراد الله تعالى
بخلق جميع المخلوقات وإثباته ملائكة عليهم عما هم كلاوة من نسبة الظلم والجور إليه
لكن أنه حكم في إبعاد بعض العباد ومن يضلل الله عما له من هداه **قوله تعالى**

قال الزمخشري فيه

ذلك بأنهم قالوا لن تمسنا النار إلا أياما نسبتهم عن أنفسهم أمن العقاب وطمعهم في الخروج
من النار بعد أيام قلائل عن قال الجهنية والمشبهة يعني أهل السنة والجماعة
قال وغرهم في ذلك بأنهم ماكانوا يعتقدون من قرابتهم يشفعون لهم كما تعتقد أولاد يعلم
شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كبائر أمته فأولئك بتخليد
عصاة المؤمنين في النار وتشبيههم وتعالى الله سلاه عما يقول الشانئ علينا
بالشناعة بالكذب علينا ونستدل أهل السنة على الجبري بأن الكسب فيه إثبات القدرة الحادثة
يقولون بالكسب والكسب بناء على الجبري والكسب فيه إثبات القدرة الحادثة
للكسب والجبري هو نفي تلك القدرة بأن الذي يقوله إثبات لا معنى له
عليهم فوائد تخليد العصاة في النار بما دفع الشناعة المتواترة المشتهرة
لكونهم من النار الواردة في المؤمنين دون الكافرين من جمع بين الحكم بين المؤمن
والكافر والله تعالى فرق بينهم فجعل فيس ما استغفروا وفعل يسوي بين
متضادين واختلفوا هل من خذل الله عقله **قوله تعالى** قوة الملك من
قساه **قال الزمخشري فيه** تعالى من تشاء النصب الذي
فسمته واقتضته حكمته من الملك والعقل كما تقتضي الحكمة رعاية المصلحة
في يقولون مع ذلك بالوجوب في ذلك وقد أبطلنا عليهم جميع ذلك في المعتزلة
وإنما يعني قول الملك من يشاء مما قال من معنى التخفيف عليه وما وجوب في قال الله
وما وجوب رعاية الأصلح وما مصلحة بل لو شاء الملك لمن يهلكه به كيف يجوز ويتصور
الملك لمن يجعله رحمة له والخلق كسليمان وداود عليهما السلام وحكمة في ذلك

كله علة واحكامه بارادته تخصيص مقدوراته بالوقوع على صفة دون صفة
ثم اعلم ان هذه المسئلة ظاهرة وانما وقع ما قاله اهل الخوض بعد ما قاله اهل
قوله ثم قال الحق

الآية **قول اهل الحق في هذه**

ان الله سبحانه علم الخلق الادب معه وعلمهم توحيده وعلمهم
الاحكام باضافة الخير اليه فكانه تعالى قال قولوا اذا فعل بي الخير ما يمدح
به قولوا انه على كل شيء قدير وانا لله وانا اليه راجعون وانا نثني
بما اثنى به على نفسه فاني اريد ان اخلقه وانه يريد ان يكتسبه عبده فانا
اريد ما يريد وانه يحب ان يحمد على ما خلقه من الخير فانا احب ان احمد
بالهي الهين القطعية الدالة على ان كل ما يخلقه فانه يخلقه لحكمة فتبين
ان الكلام الذي نوى صحيح وبهذا فاعلم وتذكر ما مقتضاه انه تعالى انما خلق الخير
دون الشر لان الكلام انما وقع في الخير ثم رأى ان في الكلام المنفعة قوله تعالى وتنزع
الملك ممن تشاء وفيه وتذل من تشاء باحتراز ان يجيب عن هذا بقوله ان كل
افعال الله تعالى فانها وقعت وصار صادرة عن الحكمة والمصلحة بقوله كل افعال الله تعالى
فصدرت به ما على اكتساب العباد على ما قابلت مفاصل المعتزلة في ذلك وقولهم
خلق اعمالهم ومن رحمنا عليهم ذلك وقوله صادرة عن الحكمة والمصلحة بناء على
ان الله تعالى الخ ذلك ان الحكمة رعاية المصلحة للخلق وقد ابطلناه عليهم من قبل بفعل
المعتزلة من قال انه الله تعالى اولى منه فكانه يستحق الله تعالى اثابته وصفاته
وهو باسرها ذوات الخلق في جواهر متماثلة وصفاتهم عوارض موجودة من خالقهم
بخلقه تعالى في محالهم وبالعلم بالواجب واجبا وبالمستحيل مستحيلا وهو حق ضروري
لم يقبل ابطال الضروريات الاول الذي عليها تبتني العلوم جميعا اول علوم الخلق
ولو كان الامر كما قاله المعتزلة من استحقاق الخلق لله ورعاية المصلحة
وكما اصلح لهم في ذلك لفعل معنى قوله تعالى من تشاء وكان المعنى لها من تشاء بل لمن
يستحقه لذاته وكما كان لله عاد على ابطال قاعدة الغرض ازوفواطع الى هذا بمعنى
الباطل وذلك الغرض ازوالى هذا بمعنى ولوضح ما قاله المعتزلة لما وجب تعالى الله عن ذلك
ولما لم يجب ذلك تعالى علم ان كون منهما من الطفيان والكبر عن قليلهما
ما عطاهما لله وكان نصيبها لما علم من الكبر والضلال وكان يجب عما قاله المعتزلة

لا يجب تعالى الله عما يقول الاشرار علوا كبيرا فثبت ان يكون الله تعالى لهم وللنابين وكذا معلوم
على الضرورة فعلم بذلك انه ليس الى الجوع لمشيئة الله سبحانه في كل الامور كما
تقدم بيانه وبهذا فاعلم **قوله ثم قال** ان الله تعالى يتحمد الموصوف الكامل ان يكون اولياء من دون المؤمنين

قال الزمخشري وفيه ما مقتضاه التكفير بالذنوب

وهو عند اهل السنة تكفير بحق وما يصرف عليه انه موالاة والتكفير مجرد الذنب
كمذهب المعتزلة والخوارج ومن قامت الدلائل على انه مات ولم تقم بيانه
وبانه كان يلزم منه تكفيرها جميعا بل بالنسبة الى القصة المشهورة ولم ينقل بدليل
آخر من الصحابة وبانه الواقعة واعلم انه ما وقع منه ردة بل صح عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما يثبت له عذرا ولم يعذر من قتل او سب منا فعلم ان يستثنى
في التكفير بالموالاة ما يشبه طه اهل الخوض ان يكون الموالي مستحقا للذم كما قابل
في قوله عليه السلام ثم ذكر الزنا في حق آخر وهو مؤمن اذا والى اهل الخير وهو مؤمن
كفى بهم ونصوبا للذم ورضي به فيكون بذلك الذكر اولى وهو الذي سبق فرض موالاة الله تعالى
اعتقاد اباحتها والتغيض ان الجنة حق ما فعل الذي يحتمل ذنبا والعفو والشفاعة
حق اعتقاد اباحتها من العفو بالتكفير بالذنوب ومن قامت الدلائل القطعية على انه لا يكفي
سوى من يذنب عما يخفى بيانه في المغفرة **قوله ثم قال** والله على كل شيء قدير

قال الزمخشري وفيه ان نفسه وذي الجنة من

سائر الذوات متصفة بعلم ذاتي يختص بمعلوم دون معلوم وبقدرة ذاتية
لا تختص بمقدور دون مقدور وبحي فاد تعالى المقدورات كلها فكان حقها ان تحذر
وتتقي **قلت** المعتزلة منكرون صفات الله المعنوية ان تكون
وجود ثبوتا وهو الحق ومن تخفى ادراك المعتزلة في ذلك المغفرة ثم اتضحت
المعتزلة بعد انكارها لوجودها فسمين مقالتها بما يتبين منهم انها صفة نفس
وسمهم الى مخشري وذي الجنة عبر عنها بقوله بعلم ذاتي وبقدرة ذاتية وصفة
النفس عندهم يجب ان تعلم انها متعلق بالنسبة اليها اولى من متعلق وقال بعضهم
في راجعة الى سلوب كقول اكثر العقلاء وهو الحق انها صفات وجودية
عما تخفى بيانه في اشارة الى ان المغفرة وابطال ان يكون من العفو بترك المحال وبلغنا

وجود تعلق ذكر كل صفة منها تختص عن الله في صفة نفسيه لتعلقها الخاص بذكر
من الله في من الصفة التي تعلق لها وصفة النفس تكون لله لشيء موجود اذ لا
تثبت صفة نفس لصفة نفسي والله تنبع التسلسل وهو محال فبطلت كم نفة الحشوية
في ذلك الحكم واما بطلان كم نفة من زعم منهم ان الله تعالى قد اعلم الناس
اولي من زعم منهم ان الله تعالى قد اعلم الناس انه يجوز ان يسمي الله تعالى
عما يقول الظالمون علوا كبيرا وهو محال على ما تحقق بيانه وبين ذلك في المقدمة
والقول بالتسلسل في احد الطرفين دون الآخر تحكم من غير مرجح وبيان ذلك بالكلام
في من التفتيش الخاص سوى اثبات الصفتين وجوده يتبين في الطرفين وهو الحق

قوله تعالى يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا الآية **ذكر**
الزمخشري فيه صحة عود الضمير الذي في قوله تعالى ويلفته الى
اليوم يكون الوقف عليها وما عملت من سوء ويكون المعنى تحب ايضا محضرا على اطلاق
العقل الاتمام وهو اعتزالي لانه تنفير للعاصي بما من تغيير الكلام لوفرض كما قاله
بان يكون ان جازاه او ان كان مستحقا لزلة وما قاله عاكسي وعند اهل الحق الوقف على
قوله تعالى محضرا والآية بتمامها وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا
الى ويلفته ما عملت من سوء ويكون تعالى في يوم مفرد انتصر يوم اذ كروا ونحوه كثير

قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله **قال**
الزمخشري فيه ان من يصفو ويصفق عن ذكر ذلك
بلا شك انه يعني قال الله ولا محبة لله بقوله قال الله لم يجوز الطاف وما عند
اهل الحق انها من جملة العادات الغالبة السببية كما وهو سوال عن الوجوه ولم
وهو سوال عن السبب وتي عن الجائز وايز عن المكان وكيف عن الكيفية وانى
عن النوع والقلبة بما عن الجنس وايوب تعالى ليس من الاجناس ولذا غلط
يونس لما سال عن الله تعالى بما وما جاب العلماء ولذا لم اجابه موسى عليه السلام
بقوله رب السماوات والارض وما بينهما اذ اجابه سالته عن جنسه بكان
سوال الجاهل باسم الجنس الجامع لجميع الاكوان بناء وما ان يجمعها في المفهوم
وان فاتت البال الغير عن الخالق تعالى ليس المخلوق ثم ذكر الزمخشري نفسه

حكايته ونسبها الى المتصوفة تنبيه هو راوه الله سبحانه عن ذكر ما لا يليق ذكره
وان تخلوفا نسبها فاتا الى خالقه تعالى وتقدس منزله مسكته عقل ولو فرض ان ذكره نقلا
عن احد فليس كلام اهل الحق بان ما ينعل وما يقال ونقله اسهل على نفسي
الغوي ان سوء ادب مع الله سبحانه ومع كتابه ورسوله وانما يقال ويسمى فاعل مثل ما
حكاه انه مجسم ومشبه كافر ومن تسفظ مذاهب غيره وكلامه ويقتل كفرا ان لم
يعلم ان به عنونا وكيف يصح نقول الزمخشري في نسبتها الى المتصوفة صحيحا
الامة واولياء الله الصالحين وفي علم ان ذكر العاقل مع خالقه ومنشئه له عن
مثل ما ذكره في كتبه الحكايات فضلا عن صحيحا. الموفق والله يحكم بين عباده
وهو احكم الحاكمين العليم **قوله تعالى** ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم
قال الزمخشري فيه علم من يصلح للاصطفاء
وهو اعتزالي الذي المخلوق عنده المتقي الذي منهم من يصلح لزلة الزلة ومنهم
من لا يصلح لزلة الزلة وقد ابطلنا هذا القول وبينا ان الصالح منهم انما صلح لان
الله تعالى خصه بتعلم الصلاحية منه ازلة لزلة ان الممكنات كلها قابلة
لما يوضع فيها والله على كل شيء قدير ان شاء ان يزلها وقلب الخفاء هو محال **قوله تعالى**
والله اعلم بما وضعت **قال الزمخشري فيه** تعظيما لموضوع
وتحقيرا لمتمة وكنى الاطلاق ممنوع في حق من يعلم علمها ان جعل الله سوء
ادب مع بعض الناس بكيف مع ام مريم الى انثى الله تعالى عليها في الغيب ان
يسمي فاعل ذرية بعضها من بعض وانما قال هذا والله اعلم بما وضعت
ليتم تعالى خلف ما انعم به من علم الغيب وفهم حيث كلمت ولم التحقيرة
لحرمة بيت المقدس واعطيت بدلها جعلت وابدلت قابلة للقلم بجنس الكلام على
ما قاله بعض اهل العلم وليس الذكر كالانثى الآية عصمنا الله والله
اعلم بما اعصمنا الله وكفوا ما يكون منها في العالم من عجائب الحاكم وهو وصف احد من
ان يصر بعض بصحيح وصف الجهل وكل الجهل منع قول الزمخشري بعد ذا الخطا
وفي جاهلة بل الجهل فمن منا بيانه في وجوب الاذن مع مزائن الله عليه
وكل الجهل تعظيم كل ما كونه من شعائر الله تعالى قال ذاك الله ومن يعظم

سبحانه وتعالى انها من تسويل الشيطان الرجيم **قوله تعالى** وانى اعيذها بك وذريتها
من الشيطان الرجيم **قال الزمخشري فيه** وما يروى من الحديث
ما من مولود يولد الا والشيطان يمسه حين يولد فيستهل صارخا من مس الشيطان
اياه الا مريم وابنها ثم قال ان صح معناه ان كل مولود يطمع الشيطان في
اغوائه الا مريم وابنها قال وكذلك كل من كان في صفتها قال واستهلالها صارخا
من مسه تخييل وتصوير لمسه فيه كانه يمسه وهي بين عليه قال
واما حفيفة المس والحس كما يتوهم اهل الحشو فكلا ولو سلط ابليس
على الناس يخبطهم ويتصرف في ابدانهم كيف شاء وعياذا بالله من تمكنه
وهذا كله مما ينافي محاسن الشريعة المحتوية على كل خير والمستهدية الى كل
الصواب ولا يليق بشيء مما تواعد عليه الانبياء عليهم السلام ورد في ذلك احاديث
احاد يجب بها الظن الذي لا يغني من الحق شيئا ورد على ان صح ورودها
وجب تأويلها فوجب الايمان بذلك والتأويل الصحيح وردها
الى الدين وتحتيم الكذب بها من قوله الا مريم وابنها وعياذا
بجملة منه على الخلق اولهم الى الحين الذي اعاذ منه وذريتها
وما يلزم من صحة الحديث ان كل مولود حال ولادته امتلأ الرباعي اخا وعياذا
بها قول الكلابي يعني عليه السلام وابنها وكذلك كل من كان في صفتها مثلا ما وهو زيادة
على الاستثناء الذي يفيده ليس محمودا وهو يحتمل ان اشار به الى نكتة
اخرى اليه وذلك ان المعتزلة تعتقد ان بعض الناس لزوا تهم يستحق الشيطان
الشيطان وكل من كان مستحقا لم يتسن له ما توهموه بل كل كان قابلا وافعاله يفيد
الشيطان بعضهم لوفاته الله اياهم بالزواجر وذلك راجع الى فضل الله تعالى
يؤتيه من يشاء ونفى فيما حكاه عنه السائل بيانا وردعا عن ان في من
المعتزلة الجبر وتسميهم فتحكمهم المصروع بما فيه كفاية **قوله تعالى**
ان الذين ظلموا منهم سيصيبهم بعض ما كسبوا **قال الزمخشري فيه**
سيصيبهم نقمة لكفرهم او بعضها في الحياة وعجل حسابهم بالقتل والسبي
فلما اتى بمن او المعتزلة اقتضى كلامه ان الكبيرة الملية فمن تمذكر يكون بالكفر
وهو اعتزال ونفى حقيقة الخدمة بالذبول انقطعت ان اصل الله يستحق على

الله

الله سبحانه ما شاء من نعم الدنيا والدين فقال تعالى للذين آمنوا وعملوا
الصالحات من فضله فان نعمائكم تعاشتجزيها وبعضا منه تعالى التسمية ايضا
قوله تعالى انه لما من ابنائها الخيب **قال فيه** في انشاء ذلك على سبيل
التحكم وقد مر منا ذكر الاجماع على منع ذلك الا ضلالا على الله تعالى وعلى انبيائه ورسله
قوله تعالى ومن الخاسرين **قال الزمخشري فيه** رجع الى اصحاب
وصحبته الملائكة والتعريف عن اهل الحق نسوجهم الله تعالى دون النظر الى عصمان
وما الى عصمهم الله تعالى وفي كلامه اشارة الى تفضيل الملائكة على الانبياء عليهم
السلام جميعا وكسوء مذهب المعتزلة وقد مر منا ما هو الراجح في العقول في ذلك
من قبل وانه نمو بفضل الله تعالى عليهم السلام **قوله تعالى** والله حسبي
ونعم الوكيل **قال الزمخشري فيه** انواعهم مما واعجلهم نكيلا وذلك
لان الملائكة قالت على الله تعالى ممنوعة بالاجماع وانما يتلى قارئ ذلك في الشيء من
غير بانة وانفصال في لفظه ولا تصرف فيه فيتصرف الى محشي في ذلك فيحمله
للاجماع على ما تقدم بيانه **قوله تعالى** ان متوفيك ورافعك الي **قال**
الزمخشري فيه انه مستوفي اجله ومعناه انه عاصمه من
ان يقتله الكفار وموفيه اجله الذي كتبته له وممتله حتف انفه لا قتلا
وهو اعتزال الا انه قال مستوفي اجله انه عاصمه من ان يقتله الكفار ومعنى
وعند شيعته المعتزلة ان القاتل يقطع اجل المقتول والعصمة دفع الامن
جاي ما من مستحيل فمعنى كانه اذا جاز ان يقطع الكفار على عيسى عليه
السلام اجله لولا ان عصمه الله وعند اهل الحق قطع به الاجال واجل
المقتول هو الذي وقع فيه وهو اجله عند الله تعالى العالم فلا مدافعة من
وجوب تعلق ارادة الله تعالى بالزلل المعذور والاجال من جملة المقدورات
وعلمه وحيث عن ذلك ومحال تبدل شيء من ذلك لما قال تعالى ما يبدل القول لدي
فكيف يجوز ان يقطع القاتل شيئا لم يقدر للمقتول وفي تحقيق العصمة
بسط هذه المسئلة وقوله في حق عيسى عليه السلام حتف انفه ظاهر
انه ظاهر به انه زهق عيسى عليه السلام وهو خلاف الكريم يوجب منعه ان يجري

لم يجد سوء ادب مع الانبياء عليهم السلام ولا يجوز ان يطلق في عوض موجب
قتل يعبر الا باذى واما ما ذكر انه قتل او يقتل فانما يقتل او يقتل بسبب اذى كان منه
شيء من ذلك ع تقريرا الى مخشي كذا الغول ان عيسى عليه السلام مات
فالبته لما عليه اهل الحق من انه رفع حقيقة الى السماء لقوله تعالى وراوه
التي وقوله تعالى بل رفعه الله اليه والهاء عائد الى الخاطب الحقيقة وقيل الى
محل تشبيه وتركي يصح ان يجاز المكان على الله تعالى او موجب لتاويل رفع
عيسى عليه السلام الى السماء بل تاويله لغير ضرورة الحاد وتحريف
موجب حمل الرفع على ظاهره وقوله ايضا عن ابن عباس انه قال لشبهة كما ورد به
سؤال ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم **قال**
الزمخشري في قوله باز فلق كيف يشبه به وقد وجد عيسى
بغير اب ووجود آدم بغير اب واو ثم قال فلق كونه مثله من احد الوجهين
فلا يمنع اختصاصه دونه بالتي هي اقوى من تشبيهه له قال الا ترى الى تمثيل
مشاركة في بعض الاوصاف وكذا الكلام عند محقق ثم عن قوله لان كشيء
الى قول المعتزلة الا شيء الذي لا يوجب الا شيء اجمع الاعم والى قول بعض
الناس المشبه به يقوى قوة المشبه به باطلاق القول انه المشابهة تكون
في بعض الصفات دون بعض وليس كذا الا عما انتفاع ادعي في كل منها
فتشبيه الكريم بالسحاب والشجاع بالاسد ومراده ان سجاعة تشبه سجاعة
الاسد فيجوز وان يذكر الشجاع والاسد وكذا السحاب شبكوا كثرة ما يخرج من
يده للمحتاجين وعني بهم بكثرة ما يخرج من السحاب وراشد ان شجاعة
الاخفش وحقيقة الكثرة متماثلة في معقولية الكثرة والخروج للعين
ما خرج منه من ذلك لم يغير الخفاجي في المثلين والمختلفين في علم الخفاجي
ان المثلين عند علماء التوحيد هما المتساويان في جميع صفات النفس
ان الحق ان المثلين هما المتماثلة ومرادهما المساوات والمساوات لا تكون على
الخفيفة من الوجوه حتى لا من جميع اوجه تلك الحقيقة والا فليس

الحق

مساو

مساويا على الحقيقة لكن الحق تجوز بعد استشعارها حقيقة المماثلة فتذكر
الشجاع والاسد ويراد بهما المماثلة بين الشجاع والاسد من مماثلة الصفة
للصفة وورد في الاية على منهاج لسان العرب اذ به ورد القرآن فشبه
رفع عيسى بادي عليهما السلام والاية تشير الى تحقيق السماء بين طرفي
العادة في عيسى عليه السلام ع ضرورة التكوين من غير مني والى كما ان عيسى
عليه السلام خرق العادة فيه فكذا في عيسى عليه السلام ع وقوله
الخرق والا تحدى العفاف باز جوذي الى ع مماثل الحوادث الا في وقد تتصل باحد
الخوارق من الجواهر التي اكثر مما اتصل بالله في وا بفرض ذلك ع مماثلة الحقيقتين
مجرد في عبارة التحقيق ان النصارى معتمل ذلك في عبارة عيسى عليه السلام
من دون الله تعالى في خرق العادة في ولادته وتكوينه ولهذا ما سال البيضاوي عليه
السلام فصار نجد ان عزم ليلهم على الوقيعة عيسى عليه السلام قالوا
له هل رأيت ولدا من غير اب قط فنزلت لهم على الفور جوابا لهم على غاية التحقيق
ع حقايق الاصول ومعناها اذا كان ع ليلكم عما ذا تحتجون من الغيبة
خرق العادة بالدليل من حكمه انه يعمد وكل من كذا كس باز انعكس فليس بدليل وما
اعتبرتم انه دليل كسوف وكوس فليس بدليل باز وقوله ذلك الخارق للعادة
فرحصلت ع ادم عليه السلام بغير اب وام تر على الله تعالى بنسبته انعاقا
وحقيقا فليس الامر كما زعمتم فانقطعوا المعقول فزاد ثم عليه الدلالة
قطعا اخرى الحس والمشاهدة بالمماثلة تماما فطعهم ع المعنى وذلك الحال
باذن الله سبحانه وتعليمه لنبيه الخفاجي المنيسة فقلبوا عقالهم
وانقلبوا صاغرين واذعنوا له عطاء الجزية عن يد ع قاعدة الفصل المشهورة
ليلم تمثل المماثلة ع الله على حقيقتها والعين تتوسع بذكر ما ذكر الوصف
المقصود تشبيه مع تماما في اشجاع وراشد والمقصود مماثلة وصف
اشجاعة فذكر شجاعة وراد عليهما السلام والمقصود مماثلة الكارف
للعادة وحرف الخفاجي على الحقيقة ما من عمى ان تختلف المثل في الاوصاف
الخفاجي تنسل ولم تختلف تماما اختلفت ع المعقولة والسبب ما ذكر من

قوله تعالى من حاصل فيه من بعض ما جاز أن من العلم **قال الزمخشري فيه** أي من التكليفات الموجبة للعلم وتواخيها الى آخر النظر في الدليل عند بعض المعتزلة يوجب العلم ومنهم من يقول يولد ومنهم من يقول يوجب كما يقول بعض العقلاء وفي تخصيص المعتزلة ابطال التولد وتكلفا وتقدم أنه موجه لشيء الى الله تعالى بالى أمين القطعية له والموجود وما يكون الله عباده عالما قادرا مريدا وتسمى وما الافعال وأضدادها تتصف بعلم وقدرة وصفات من الصفات المتنوعة واما ايطال الايجاب بالايجاب العلة معلولة لانه لو كان الله موجبا لكان العالم لزم اجتماع العلم مع النظر لم يشتغل تخالف العلة عن معلولها والعلم والنظر ضدان والضدان يستحيل اجتماعهما ولو قال الزمخشري فصرت بما يجاب الارتباط العقلي الذي بين حصول العلم بالدليل وحصول العلم بالعلم لو مع بقاء العقل عن تقديم النظر متنع لطلقة لو قال الايجاب بما يقتضيه فان من اثبات ايجاب العلة وعلى له وكل لفظ موضع لبيان فاسد وانما خلق الله تعالى العلم بالدليل والعلم لو اعقب النظر عادة من غير قال العلم وفي خلوه عن العلم من غير نظر وفي خلق النظر في نوبي سل قاطع على الايجاب **نعم** اذا علم العالم ان كل متغير حادث وعلم ان العالم متغير واعتبر عادة العلم فان كل متغير حادث فيستحيل العلم ان العالم حادث علم استحالة اجتماع النقيضين من ان العالم حادث لم هو الحق في كل متغير الحدوث ومنع ان يكون مقتضيا لحدوثه في الطلوع بالدليل وهو المعبر عنه بالعلم لو وخلق حيث يعني عنها بارتباط عقلي دون ايجاب والايجاب وما قول **قوله تعالى** قال ان الهدى هدى الله **قال الزمخشري فيه** من شاء ان يلطف به حتى يسلم ولم يفعل لجواز اسلامه وتبانه عادة لعلم فان الالطاف الى شلاء عن المتعلقة خلق شيء يفي زيادة سلام من يسلم وقد ابطلنا ما قالوه ويلنا حقيقة في اللطف عالم بغية افعل الخوف ويلنا ان مادة كونه المعقولة له اللطف ليس الا تليين وعين عن الفواعل التو حيث ويلنا انه خالق للاسلام والايمان والشيء من افعاله وفات

قوله تعالى قال ان الفضل بيد الله **قال الزمخشري فيه** بيد الهداية والتوفيق من فسر الهداية والتوفيق من فسر الهداية بالبيان والارشاد والالطاف والبيان فرحصل للكفرة وكذلك الدعوة فيلزمهم ان يكون الكفرة من اهل الهداية والتوفيق وهو باطل بالاجماع وخرج عن نظم اللطف عن ان تكون له حقيقة معقولة او ما فيه فايدة للمطلوب به فتبين كلامهم في ذلك وكل ذلك تحي بعيان وحيرات عن التوحيد والهدى والتبيين عن اهل الحق هو خلق الله القدرة على الايمان والغفران وقعا والتوفيق خلق القدرة على الطاعة والغفران وقولنا خلق القدرة فيه الى جمع الحيثية وقولنا وخلق الغفران فيه الى محل القدرة الذين يدعون قولهم تعالى الله عن قولهم وفي حقيقة الغفران ما قبل عن اكله **قوله تعالى** ولا ينظر اليهم **قال الزمخشري فيه** في اثناء كلامه ثم جاء بما يجوز عليه النظر في مخلوق اعز الى جملة الامر وليس النظر يطلق على الرؤية نفسها ومنه قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة اي رائية ثم عبارة النظر الى الجملة في حقه تعالى بمستحالة الجسمية في حقه تعالى **وليس** كما قاله النظر المقترنة من خصائص لفظ النظر المضاف الى الوجوه التي يوصف بل يطلق النظر في اللسان على الوجه متعددة يجمعها الاشتراك الى وجوه المجاز في بعضها مقابل لدعوى الايجاز في الوجه الذي يستشرفها ومخرج الاشتراك في الحقيقة وهي الوصل يطلق النظر ايضا وعادية الرؤية فانظروا وجوه يومئذ ناضرة اي رائية فانظرة اي رائية ما تقرر ذكره ان التعبير في الجملة في حق من يستحيل في حقه الجسمية محال وبالاجماع الاية واتية في تعداد النعمة عليهم ولو ارتبل التعبير عن هذا النظر الى ما كان تعداد نعمة من كان ينظر وما يجري فالجزء الله محمولة العقاب اما في حق المنتظر الى النعيم فكما قاله اهل الحق ويطلق النظر ايضا على الرحيم وعلى الانتظار وعلى الاستدلال وعلى الوكالة وعلى المقابلة كقولهم دار فلانة تنظر دار فلان وقد ذكرنا ستة اقسام كذلك الى وجه من قبل والله اعلم يجل عليه النظر في كذلك الاية لوجه اي ليس لهم من خير حكمهم عاد ذي يستحق الهم واجبة

والكل موجود وكاستحالة ما سيوجد لم مزالم وجه في حقه قوله عن تقدير وهو ان يقول
معنى الاية سنوفر ارحمة قوله قطعا وكان كونه قرانا بينا لاية قال الزمخشري
في قوله ان من علم ودرس العلم ولم يعمل به فليس من النجح بشيء وبان السبب بينه وبين
ما به منقطع ويتوقع به التعيير بالرذيلة والخزي عاجلا بالتخليد في النار وغير
ذلك اعتزالا وفرارا بظاهر ذلك عن العقوبة العاجلة الغير الدنيوية مما لم من قبل واما في
وكالذي من عدم الوصول الى ذلك المقام المخوف عنى لم يشملهم واذا اثبت ظهر الاحتمال
سقط من اين لهم ذلك الاستدلال وبقيت ما يدلنا على ان التقيد مسألة من المعارض بوجب
اعتقاده مقتضاها قوله قطعا وله اسلم من في السموت والارض طوعا وكرها قال الزمخشري في قوله
طوعا بالنظر الى الادلة
بعد المعتزلة ان من لم ينظر في الادلة فليس بمسلم وليس كذلك فمن تدبر
بل فزاد الدليل بما ستوقفا على انه يثبت الايمان والاسلام لادلة اعتقادية الجي من
الجواز الى الجواز المستفاد من اهله وعليه اذ في عوام المسلمين فما كان من علم بالادلة
الجلية ايمانا واربع منزلة من يحمي في خواص المعتقد الجواز الى الكعبي ما ذكر
لسبقه والتكذيب ايضا لسوله والتسليم في ذلك والجزم بالتبرئ واعتقاد فاسد
في الوضعية والى الصوفية والرسالة والمعتقد الجوازي ما ليس معه شيء من انواع
الكعبي الى جمهور التكذيب لله قطعا بلا بداهة ثم قال الى مخشري وتركها عند
نفوذ الجبل وغوص عروق واعمل شفاه اخوان الشيطان الكاذبين وان كانوا اكثر عددا
الانسان هو الذي شاهدته من الموحدين قوله قطعا كيف يتأتى الله وقوله
كفروا بعد ايمانهم قال الزمخشري في قوله كيف يلطف بهم
وليسوا من اهل اللطف وقد تكلف عن ان يعود كيف الى كفروا بعد ايمانهم
تعتقد انها قيد في انفسها وتفضل انفسها وانما الله تعالى في الحقيقة باللطف فقط
دون الخلق والايجاد لذلك وتعالى الله عن قولهم وقد بينا ما في المعتقلة باللطف
وانما قال الزمخشري ذلك مجرد تلبيس والحاد وقوله ليسوا من اهل اللطف فالله عز وجل
لم يخص جميع الممكنات قابلة لكل ما يخصها به من الاكوان بل كل مخلوق من اهل اللطف
لو خصه بذلك خالقه كما انه بالنسبة الى جمع الاكوان كله ولو كان ذلك لم يجز ان الزواج

بل لم نفسها لما كانت الحرارة فضلا وهو باطل بالاجماع وكان يلزم انقلاب الممكنات واجبة
او مستحيلة وذلك محال لبداية العقول كما تقدم بيانه قوله قطعا والله يهدي
القوم الظلمين قال الزمخشري في قوله
المعتزلة ان الذي علم ان الكفار لا ينفعهم وهو اعتقال وفرار تقدم ابطاله ويقال له قد
لم من قسم لهم ذلك انه من الظلم لم سبق وجوده وحدوثه ان اللهي فيه قائم
للسابقة وظلمهم علمه في الوجود علامات ما سبق لهم فيه بين لهم والعذاب
تبين لله تعالى تبين العذاب على الذنب الموصوف بالقدم حتى تحمل اتصافه بما يدل على
حدوثه قوله قطعا ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه ومن كفر
قال الزمخشري في قوله ومن كفر عكاظ ومن لم يحج تغليظا
على تارك الحج قال ولئن لم قال الحكيم لتشملن من ماتا ولم يحج فليمتن ان شاء
يهودية او نصرانيا قال ونحو من التغليظ من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر ولم
يليق لهذا التغليظ وجها من التأويل بل ما وقع في كلام الله تعالى التعيير بالرذيلة
وهو في حب المعتزلة والخوارج على تفصيل قد منا ذكره وبان عند اهل الحق
من تأويل الظواهر الى اوجه صحيحة لغة لزم التأويل على ان من لم ذلك غيبي
يستحيل ان لا يكون من المصمم الى الجمع بين الرؤية بل يجب حمل ذلك على ان
شيء كوانه الى ابعض مستحيلا او مستحيلا وفيه الى عدم ذلك من اوجه التأويل
قوله قطعا كما لم يليق الله لكم اياته لعلكم تهتدون
قال الزمخشري في قوله اراد ان من حق الهدى ان يتم الهدى وشرط
اعتقال ولو اراد ما ذكر من قوله لما بقي كافر في الوجود على ما تقدم
بيانه فلا بد من مرضي يعلم بالتأويل الى من صح في حقه التجلي باذا ابتلاه
قتله فاولياؤه او يعفو من يشاء له الايات لعلهم ان تقدم تمام
قوله قطعا ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
قال الزمخشري في قوله ثم الله حقا بالفلاح دون غيرهم
مفعوله الله حقا ولم يقل خصهم الله بانه بالفلاح لان المعتقلة تقول
ان المفلحين فلاحهم بأيمانهم وما يصلحون لغيرهم وهو جهل منهم بالحقايق

بجمايز الممكنات ﴿ امن منا بما انه حق وان ما قالوه من المنع من خلق افعالهم اذ لا
خالق سواه ﴿ ثم قال في النهي عن المنكر
ان جميع المشتى تركه واجب كما يتصف به القبح بمعنى المعتزلة انه قبيح لعينه وعند اهل
الحق انه قبيح لانه نهى الشرع فتركه وفي نفل متقدم بالنهي اكله والزجر عليهم ثم قال فان
قلت بماطوق الوجوب قال قلت لما اختاره فيه الشيخان ثم تحم عليهما وهما
شيخا العقل قال ابو علي لما علم الشرع والعقل وعند ابي هاشم الشرع وحده وابو علي
هو الجبائي راس المعتزلة ابو هاشم هو ابنه واسمه عبد السلام وهما شيخا المعتزلة
ومن فروع العقل باوجابه المعقول مسئلة ابطال القول بالتحسين والتقبيح العقليين
العقليين عاباته عبه المعتزلة **قوله قال** وان تكونوا كالذين نهى عنهم قوله الاية
قال الزمخشري وفيه البلغاء الموجبة لا تجاوزونه
منه اشارة الى اصل المعتزلة في ان النطق موجب العلم وفي ابطال القول
بل الم عليهم ثم قال قلت وهم فيل مستعوا عنه الاية وهم المشبهة والجبرة
والحشوية وفي القول بان الله نص عليه لشلا يعاند هم وليعنهم باحاديث
كثيرة بل ورد العقل ان يلم فيهم كانهم خني به وعني بمن سمى اهل السنة والجماعة
لانهم عنه وعن شيعته مشبهون يقولهم ان الله شيء لا كالاشياء حي عالما
لا ثلثة الشيء وسمعي بجواز العفو ولم عنه ايضا مجبرة يقولهم ان الله
سبحانه هو الخالق لجميع المخلوقات من افعال العباد وعني بهم متوحيين لهم سمتهم
المعتزلة مجبرة وينتصل بهم بحمل الله وحمل رسوله عن ورثته تدوين الاحاد
بحولهم مشبهة وفي بلغاء الزمخ عليهم في ذلك كله من قبل فمثل العالم رحمه
الله من الزمخ فسوء وجوههم في القيامة قال الاهل الهوا المعتزلة تنوعني هم
بفعل الله في ذلك او شيء ابين من ان الله تعالى حتى هوا مز الله بعد ان شعروا ما معنى
الشهادة تميز وعليه اكثر المفسرين بخلاف الزمخشري في ذلك الا تفسير ورد به في
اهل السنة والجماعة وذكر جزء عالم من الله عظيمة والحاكم الترجمي في
المغني ان خوض وارد ونصوص الشيء يعتبر في ثم الحكم **قوله قال**
قال الزمخشري وفيه

ملتبسة

ملتبسة بالحق والعدل من جزاء الخشن والمسيء بما يستوجبانه وفي بلغاء الحق من قبل انه
لا يستوجب احد على الله شيئا بالعقول كما تقتضيه المعتزلة وعضد ناده له بالاية بل
الفحشية ولم يجعل الزمخشري في كلامه للشفعا ان يسبكا وهو من مذهب المعتزلة وفي بلغاء
من عصمة الشفعا ان عفا واثبوته شيئا وفي وجه عصمة الموفين من النار **قوله**
قل وما الذي بين ظلما للعلمين **قال الزمخشري وفيه**
بياخل احد ابغي جرم او ذنب بغي عقاب بجرم او ينقص في ثواب محسن قال او ان ظلما
وقال للعلمين عام في اي بين شيئا من الظلم احد من خلقه ثم قال وسبحان من
يحكي عن نفسه بارادة القبايح والرضى بها **ومن** اكله الغني الوغلط
عظيم في الخفا يؤمنه ومن شهقته المعتزلة وغابا عنهم معنى الاية **قال**
الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه الله معنى الاية
انه كما يبين ظلمهم ان يظلمهم وان كان اراد ان يتظالموا فان الله تعالى لم يرد لهم
على الله يكون في العالم شيء الا وقد اراده الله ممن الكلام الشيخ رحمه الله تعالى الاية
والظلم هو النقص في الحق بغير اذنه ولما علم ان الظلم كله لله تعالى استحال
ان يصادف تصرفه ملتبسا بغير ما استحال الظلم في حقه ما استحال ان يريده لان
ارادته تتعلق بالمحال وهذا هو المعقول وانه تعالى لم يفعل ما يعلم انه يظلم
العباد وان يظلم بعضهم بعضا واذا معنى الاية بين ان يظلمهم بان يفعل المحال
في حقه فطعانه عاد وعقابا فان قالوا اذا المحال ذلك في وصفه تقابلا معنى
لنفسه اجابوا له قال العقل اجاب تفسيه قلنا لا يمتنع ان يرد السمع بمنع ما
سماه العقل بجوزه وعليه ورد قوله تعالى وقال الله بفاعل عما تعملون ما الخزي
الله من الزنى فسوء وجوههم في القيامة وليس كمثله شيء ولم يكن له كفوا احد ناخذه سنة ونحوه قال
فان قالوا لم تاكيد العقل قلنا وكذلك جوابنا فان قالوا انما كان ينفي
لو قال ابه فاول قلنا هذا شيء ط ذلك بل قد يرد فيقع في المحال البيان جلاله تعالى وتقدس
عنه ولو اشتط ما قلتم وافقتم ابا المعتزلة فلتم بجواز وقوع الظلم منه
تعالى عن قولكم علوا كبيرا ان الاية رد عليكم جاز قالوا فيقال اي رجل وهي في
الاية ممكن قلنا قال اي بين فنعم وانما الاية بين في نفي ارادته المحال قال فان الخطا

فان قيل لو اراد الله ان يتخذ ولدا لاصطفى مما خلق ما يشاء كما قلتم هو الله الواحد القهار ولو اتخذ
ولدا لخلق ما يتبنى به المعنى ومن تقدم بيانه فلم قلتم ارادة الولد مع
استحالة ذلك فيه بما اراد ذلك استحالة تعلق ارادته تعالى بالمحال ولو اراد ذلك لما تخلفت لانه يمكن
وهو ان يخلق مخلوقا فيصطفيه اي يتبناه ويسميه عادة التكريم ابنا اجيب بمنع كون
ذلك عادة لان اتصال الولد بفصال الوالد عليه تعالى محال لكنه لم يفعل ذلك لما فيه من ايهام
بالمحال او اثبت ذلك له في امة الحكمة واغبة كنبينا وابراهيم عليهما السلام ثم يفعل الله تعالى
وان كان يشتهي لما في ارادته عن امر ما جواز ما فهو اولى ان لا يريده فيجوز ان يريد الله تعالى
ذلك الجماد بيانا بينهم بانه هو المنع بها عاجز عنه وانتم تارون جوازه وتقولون
باستحالته بيان تناقض كلامهم وتلك ما قاله اهل الحق في الاية من انه تعالى انما نبى
انه يريد ظلما يكون به ظالما لهم تعالى الله عما نقالهم بليهم مراد الله تعالى انه
خلقه اذ ما خالق لشيء من المخلوقات سواه والخلق شيء وكل شيء عرضا اراد تعالى لفهم
كما هو شيء وكل بعلمه وقدرته وعلم ايضا بالتواتر القطعية ان جميع ما في الغير ملكه
وانه ان لم يعلم انه تعالى له يجوز ملكه عليهم ان يولهم من يشاء فنهم ان قاعدة علامة المقدر
نصبها تعالى عاكسة فالمرئي كسب عن محل البقعة اي الشيء او عينه وهو المنبئ
عنه بالنسبة اولا عن علامة وهو المعبر عنه بالعلم الهوى فاذا قال تعالى اذا اراد ان
يقول له كن فيكون فالمراد منه تعالى جميع ما اخفاه في بيان انه قال لشيء
فليكن اراده فكان ذلك الشيء اذا تقولون انما وقعت هذه
وقعت باراده تعالى عادة تخلفت ذلك بله عنها تسمى ارادته انه تعلقت بالوقوع رضى
وانما تسمى رضى اذا تعلقت بالطاعة بالتسمية له ارادته هي المنقسمة والى ارادة
الحتم وتسمى مشيئته وارادته ورضى ومحبته لتعلقها بالطاعة وسخطا وغضبا لما
تعلقها بالمعصية وقال بعض علمائنا انه تعالى رضي عن معصية لم يخصصها
ولم يرضها لعلمه بانها تقع في الوجود منه تعالى ولا يرضى لعباده الكفر في العباد
المختص بالارادة فان قالوا ما معنى قول الظالم وكذلك جعلنا بعضهم لبعض فتنة ليقولوا
اهؤلاء من الله عليهم من بيننا اليس الله بأعلم بالشاكرين اجيب بان المراد
وعن

وقضاء وليس المراد ان يكون مرضيا لهم وفاعله مثابا وهو باطل قطعا ولان ذلك امر بين
الظلم وفاعله منهيا عنه كان عاصيا لما نهاه عنه والا لم يكن عاصيا وكان مطيعا لانه اما ان
عاصيا لوجه تعلق الامر والنهي به لوجه وجله والا لزم ان يكون الفعل واحدا كونه ظالما مبين
اذا وقع منهما ذلك وليس كذلك لما تباينا فانهما ليسا متباينين عند الله ولما استحال ان يقع
تعالى ان يخالف امره تعالى مع علمه بانه سيخالفه استحال ان يكون شيء من افعاله
ظلما او جورا فبطل ما قاله المعتزلة **قوله تعالى** كنتم خير امة اخرجت للناس
قال الزمخشري وفيه كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض
وليس فيه دليل على عدم سابقة ولا انقطاع كما في قوله ومنه قوله تعالى وكان الله
غفورا رحيما بحمل قوله تعالى وكان الله من جنسها فلم يزل ولا يزال موجودا في
زمان ماض وهو قوله تعالى منذ ازل العزيز تعالى العزيز تعالى يتصف بالزمان مطلقا واما
هنا في قوله تعالى وكان الله كذلك في الآية لثبوت غير متغير من زمان ما فاخبر عما يدل
لديه العبارة مقتضية من حيث صلاحيتها لاستحالة مقتضاها من تغيير العزيز تعالى
بالزمان **قوله تعالى** ولو امن اهل الكتاب لكان خيرا لهم **ذكر فيه**
قال يقتضي ان اهل الكتاب مؤمنون بالله واليوم الآخر وليس
كذلك لانهم اهل تشبيه ومن اقتضى توحيد الله من وجه ما اخرجه ليس
الموحدين فكل من شبه الله تعالى وعدد جماعي به وما امن به فلم افعل الحق
من قال آمنت بالله واعتقد في قلبه ما وصفناه تكيل
في حقه تعالى ما امن بالله واما انه مؤمن فاني ووضع له اسم وبه الذي اتى
الموصوف عاما تخففت وكما قيل في الآية **قوله تعالى** فظلم ما عصوا
وكانوا يعتدون **قال الزمخشري وفيه** ليعلم ان الكفر
وهي ليس بسبب الكفر او كفر الله وان كفر الله يستحق به توبيخ العقاب مما
يستحق به الكفر وهو اعني الله انه تكفي بالزنوج ومن ذلك ابطال القول به عليهم
وما يطلق به الشيء اهل كفر الله الى ما الكفر بعضها واما الهفوات مرجوة
منهم الصغير ان لم يقلع منهم بالكفر لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان ما قضى
الله الذين زلت بهم عصوا بالكفر وكانوا يعتدون وان يغفل الله قليلا عليهم السلام

قوله تعالى من اهل الكتاب امة قائمة **قال الزمخشري** من جملة الضاحكين الى قوله واتقوا الشباة وفيه ان الامة تتحقق في غير المعتزلة لان ذوات الضاحكين وصفاتهم وان العقول الوحيت لهم ذلك لم تحقق في فرق منا ايجاب عذاب العقول وان سماعهم لشيء مستحسن لم يدل على جملة اسباغ النعم والافضال في الحقيقة لما سماعهم ناشيء وبايجاد اوراحهم منه ومفوض له مع ان التمكين لهم في الحقيقة منه وبارواح ملكه والاموال التي هي اعز البهم تشبيه يدل له على ما تحقق بيانه **قوله تعالى** والله عليم بالمتقين **قال الزمخشري** وفيه دليل الله على انه لا يجوز عند الله الا اهل التقوى وفيه اشارة الى ان العصاة من الامة لا يجوز لهم وفيه وجوب تبعيد الوعيد ومنع جواز العفو وفوع شيء منه وشواعتنا وفي تحقق العفو بايجاب ذلك على المعتزلة **قوله تعالى** وما ظلمهم الله ولكن انفسهم يظلمون **قال فيه** حيث لم يأتوا بما يستحقه للعفو عنه فان ولكن ظلموا انفسهم بارتكاب ما استحقوا به العقوبة وقد تكلمنا على ما تقتضيه المعتزلة بلفظهم الاستحقاق ورددناه عليهم **قوله تعالى** ان الذين كفروا تعلموا عليهم اموالهم الى قوله لن تغني **قال فيه** محيط بما عليهم ما انتم اهله ولم يذكر جواز العفو حتى الحاتي لهم وشواعتنا او لعظمة التأهل عند المعتزلة بلفظة الاستحقاق وقد ذكرنا على ذلك **قوله تعالى** اذ همت طائفتان منكم ان تفشلا **قال فيه** اشارة الى ان الكلام عند الله يفشل ولا يفوت كلامان ما وقع كلامه ان فيهم حصل وقوعه بعض ليس كل ما توهمه واقعا ووقعت الهمة بعض والهم معفو عنه بنص الحديث المشهور والبعض الموهم يجب رده وان كان في قبله نفيضه ما وقع اخي كلامه نقض اول ما قبله وهو يوجب رد الكل اخي الخالي للحق **ومنا سؤال وجواب** وهو ان الفشل ضروري عني مكتسب فكيف يوم بهما فوقوع الهم ليس عني مكتسب وعني ما هو من فوقوع عنهم بفضله الفشل الضروري ورفع عنهم العقوبة ان النسيان ليس بشيء محضور والحمل لله فيتولى الله قوله والله وليهما **قوله تعالى** ولقد نصركم الله ببدر الى المؤمنين **قال الزمخشري فيه**

اذ اقام في النصر عما ان يقولهم ذلك يوم بدر او بدل من اذ غدوت عما ان يقوله لهم يوم احد فان قلت بكيف يصح ان يقوله لهم يوم احد ولم تنزل فيه الملائكة قال قلت قاله لهم على اسقاط الصبر والتقوى عليهم فلم يصبروا على الفداء ثم قال ولم يتقوا حيث خالفوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا على ان الشفاء ذكرهم وعظم شأنهم في الغزو في مواضع كثيرة ولله تعالى ان يسمي عبيده بما شاء وليس لنا ان نؤول على علمنا التأويل المذموم بل نحسن بهم والتأويل الحسن بجميعهم ونقول للذين نصبهم ولم يبالوا في امتثال مواضعهم حتى تخطفت المشركة على المشي كيف شاؤوا ولو انهم ثبتوا حتى نصح المشي على المشي كيف شاؤوا لكان الوضع الغزو ربما اتى بما شئتم كما قد منا ذكره فلم يبالوا في امتثال مواضعهم تعلم المخالفة **فان قلت** ما معنى قوله تعالى وعصيتم من بعد ما اراكم ما تحبون **قلت** من بليا مزوبل وجوه عني الذي تعالى وانه ان يقولهم اخر بالنصر وزيادة ما بليناه مع قوله وعصيتم وادمج ذلك مفتوح ومن بلغ تعالى الله في الحب انه اذا نسيانا قال تعالى ما نسي وقيل الحال من الضمير في جنسا مقتولا وكان الذي ذاق عما الغني ما كان من جنسهما وكان لهم بحق في حوز الغنيمة رضوان الله عليهم اجمعين والوضع الغزو بقال الله لم نسيت انت عما رتبتهم عنه ولم تاولت وضعت عن الله عليهم السلام وحق الغنيمة بضم الشعب تعلم الغالبة وقد بلينا بالفشل من ذكر جواز تكليف ما لا يطاق وقد شهد الله سبحانه لهم بقوله والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون ولقد نصركم الله ببدر اذ انتم اذلة فاتقوا الله لعلكم تشكرون اذ تقول للمؤمنين الا يكفيكم ان يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين بلى ان تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين وما جعله الله الا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم **قال الزمخشري فيه** الحكيم الذي يعطي النصر وليف كما يرى من المصلحة معقولا لما يرى فيه من انه اطلاق عنان جاز في حق الله تعالى ان يعلم فيه ما لا يجوز ان يعلم وهو ما ورد به الوحي الى حضرة قاهر من وما رأى في كتب المعتزلة العالم فيه قوله في المصلحة اعتقاد المعتزلة الوجوب على الله تعالى وشواعتنا او فيه من ابطاله لما ذكر

قوله تعالى أو يتوب عليهم **قال الزمخشري** فيه أن أسلموا أو يتوب
أعتى أو عن أهل الحتوبة التي هي أن يقتلوا أنفسهم أو عن توبة العباد خلافا للمعتزلة لقوله تعالى
شيء تاب عليهم ليتوبوا إذ خلو التوبة لهم بل يكتسبوها وتوبته تعالى خلو التوبة للعبد
بدل من المخالفة بوجوب العبد عنه ذلك عما أعتى أعتى الطاعة أبدا يكتسب العبد إلا ما
خلقه الله تعالى عاما تقول تبت بل أكتسبته وسواء في ذلك التوبة من الكبائر وما دونها

قوله تعالى يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء **قال الزمخشري** فيه
يغفر لمن يشاء ولما يشاء أن يغفر له للتائب ويعذب من يشاء ولما يشاء أن يعذبه
لأن المستوجبين للعقاب وهو أعتى الله تعالى لا حكم عليه في ملكه فيتوسوه
إذ هو مع الله سبحانه ونفض لقوله من يشاء وما نافض الحكم بمعنى الباطل بقوله تعالى
لمن يشاء وورد مطلقا والمطلق الشيء على ما يتبين به عن غيره ما أعلم
أعتى أن إطلاق حكم يتبين ذلك لما بقوله تعالى أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما
دون ذلك لمن يشاء ويتبين من عدم الحتى كثير من المعتزلة عن الأصل فإنه بالجواز أن يعفو
خاص من وجه من ليس بكافر والحتى أعتى عم ورد بل الآية أيضا توجب الإجازة فإن قيل
أعتى هو من الإلهام ما يتبين فاعلوا ذلك عن الأصل وتركوا قبل هذا نسبة كثير المعتزلة

ثم قال الزمخشري وقيل ثمن الآية عن عطاء
يعني لمن يتوب إليه ويعذب من لعنه كما قال الزمخشري وإنما عذبه مولاه ويتوب
عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون فيستحقون العذاب وإنهم المتوب عليهم أو الظالمون
فإنهم أهل الله تعالى وأولياؤه والبدع في أهل السنة والجماعة يتعاورون ويتقاسمون
عن أيمان الأئمة ويخبطون خبط عشواء ويقيسون الله تعالى بما يعقلون وروي عن ابن عباس
من قولهم يذنب الذنب الكبير لمن يشاء ويعذب من يشاء على الذنب الصغير
كله أعتى أو ضلال ويرجع في القاء ليغفر بحكمة العفو أن يعلم الأنبياء عليهم السلام
والصحابة رضي الله عنهم وبالغ الأمة وما يعلم أنه يستحل به ليس له بيان دليل
إلا ما ذكروه عن عطاء فينقل المعتزلة وهو نقل عن موثوق به بل يجب وكيف أما
تتعول المعتزلة على الحسن وعطاء ولو جاء الحق عن عطاء لوجب حمله على أنه وصل
أن الله تعالى أو المتاب الذي لا يرجع أو قطع بعد وقوعه أن لغير هم إذ ليس في كلام عطاء

ما يدل على أن الله تعالى لا يغفر لمن يتوب من ذنب تاب منه ظالما أو يحمل على أن الظلم هنا
المراد به الكبائر كما قال تعالى والكافرون هم الظالمون وهذا أقصر لأنه لو بقي بعطاء
لتعلقه بقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء يوجب حمل كلامه على ما قلنا وكان
فيه الجمع بين الأدلة أذ في علم جواز الغفران للعصاة بما دون الكبائر من غير تفسير
بخروج الكبائر من غير الغفران وهذا مجمع عليه قبل حلول الفترة بل يرجح لدليل
في كلام عطاء على الفتى المروي وكلام عطاء ورد بصيغة الماضي فلا يقتضي
حصرا وإنما تقتضي الحصر صيغة النفي نحو إن لو قال لا يغفر إلا للتائب وأما
جعل الزمخشري قوله تعالى أو يتوب عليهم أو يعذبهم تفسيرا لقوله تعالى
يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء وفي يجيء للتفاوت أن عن مواردها لم يرد قوله تعالى
أو يتوب عليهم إنما ورد بعد قوله تعالى ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكبتهم فقال تعالى
ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أي يحلو التوبة فلو يتوب على الكل فيكتسبون
كما قال تعالى تاب الله عليهم ليتوبوا أو يعذبهم إما بالقتل أو بعذاب الآخرة

قوله تعالى وانتقوا النار التي وعدت للكافرين **قال الزمخشري** فيه
كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول في هذه الآية دليل على أن من أحدث أو عمل ما
يكون به كافرا فإنه يخلد في النار التي أعدت للكافرين لأنه تعالى إنما توعد بالنار التي
أعدت للكافرين ومن لم يستحل ذنبه لا يكفر فلا يدخل النار التي أعدت للكافرين
وقد أجاب أصحابنا بأن الآية إنما سيقت للوعيد والتهديد لا لبيان من يدخل النار
ومن لا يدخلها وقد ذكر الله تعالى وعيد كثير من العصاة ولم يدخلهم النار
كما ذكر في القاتل عمدا وغيره وإنما يدخل النار من علم الله تعالى أنه يموت
على الكفر والعياذ بالله تعالى ومسألة التخليد وصعوبة إجابة رضي الله تعالى عنه
للتوصل إلى حجته ويؤيده

وقال الزمخشري فيه
من رحمة الله وقال تعالى إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون
جاء ما تمسك به في ذلك من قول ابن حنيفة يفعل المعتزلة وهو عنهم موثوق
به كما في المعتزلة قولهم إما كبار وإما صغائر وإما كان ينقلهم عن مقول
عنهم لوضوح ذلك في مذهب ابن حنيفة فمن نقول الموجبة ولا يسلم لذا على الذي عم وإنما سلم
أن الله تعالى أو عد المؤمنين بالنار المعدة للكافرين مع أن الباء والتاء للمقابلة

غلب عليه عند الاطلاق ويجوز ورودها اصلا للجنس حتى يدخل الليل من في بنية او نحوها على انها
للعموم بدخول الكلام دخولا على جنس الدار فان من في الدار في ضيافتهم وهو دليل
واضح على الطبيعة فيجوز ان يكون من الوعيد الحاصل ما فوق ما دليله من جواز التجاوز ولو
حصل الدخول فيجوز ان يكون المشار اليه بالاداء والله تعالى كونه الواصل الى عذاب النار
بقدرته ويجوز ان الذار تشمل الكفرة عند خروجهم او جوازهم جنى يا موقن بعفو
الصغائر لتقيد وحمل بعدة الدعاء ما بعد الفضاء واخذ الكفرة وحصول العفو بانه
لما انه معلوم من الدين فحصل صحيح التعاون على الاداء سيما مع من علم بدليل التوحيد
من ان الذار تخرجوا منها الى الجنة بعد ان عذبوا بقدر ما تستحقه ذنوبهم ثم بعد ذلك
كله من ان يكون في الخلود ثم من ان يكون التابيد فلو تحمل المعتزلة ذكر الخواتيم
لما ذكروا بتلك الفضائح ثم ما ذكر بعد ذلك ونسبه الى حسنة وفي امر
ذلك بما ابتدعه من تعليق جزاء الكفرة بمشيئة الله تعالى وان ذلك لم يقع قط ولا يقع
مخبر مفعول لوجوبه ايضا وليس فيه قطع جزاء العاصين ومن بدليل ان صيغة
الاثبات لا تقتضي الجزم بان قال المعصوم يقتضيه فلئن المعتزلة لا تقول
بمعصوم اذ الفرق بلا بين المحتمل متمسك النصرة الى معنى الوعد ذكر بعد ذلك
من مولد الاختراع البادهة مجالهم متخاوفة لتسع تحته علم والله استناده
الى دليل بل الجزم فتوى من رحمة الله ومجرد الحكم غني مقبول الخوف العلم
وانشاء الخوف على العباد واجب لحكمة الغزالي ايضا فاذا قالوا تلك عبارتي
اتى فاذا المعصوم الرحيم وان عنى الجزاء الاليم بدليل التراخي الكوفي والى جانبه
من هنى وصول الى الغفور من رحمة الله تعالى والى ما تقوله الرحمة ايضا من
انه ثناء على ما من تحصن بالشهادة فقط والا عنى اصلا والا جاء ظليل
تاخي ومن كسب اهل الحق فاذا تعاونا ان ذلك لم يقع قط ولا يقع ابدا وظا
من صنع ودع وما ذكره الزمخشري في حتى يفعل وعسى فلا دعي ورودها من
الشفاعة وجبل الحضيض بل بل من تاويلها اذ لا تعقل التي حقيقة
فقوع ذكره الحامل على تعلم ظل يكون الى جوكونه اوما يكون ويكون الى ايضا عنى
عاد وعليه والا فالفاء على الشيء بفعله من عسى ان شيء جاء وكل ذلك على الله

تعالى بالى الكبرى المتعزلة الذكرى ملابس من التاويل باقيا ان يجعل على ان المتعزلة من هم
ويقول الامة يعلم من المخلوق اولا بنبيا والى الذين تعلم كفرهم يعلمون ويعلمون ويتخذ ابدا
اهل الحق عليهم كما هو كلمة المعتزلة الا ان تعلو وعسى يدل ان عن الله تعالى غنى من له
ملكه ان يعمل ما يشاء مع التفويض بل من الرجاء اهل الله انهم يعلمون بما يجتنبون
نهاه كما يجب على الله تعالى شيء بالذي تمسكت به المعتزلة عليهم لهم وليس جميع
ما ذكروه مأمول على قطع رجاء العاصين من اهل الايمان من رحمة الله سبحانه **فتوى**
تعلى ساعوا الى مفعوله من وحكم الاية **قال فيه**
ومعنى المسارعة الى المغفرة والجنة الا ترى الى ما يستحقان به ومن بدليل ان المعتزلة
تفسر بها هذا اللفظ الله سبحانه والعطف على الله سبحانه وابطلنا عليهم وبدليل انه
تعالى بفضله خلق الطاعات وبفضله سماهم مستحقين متى ورد هذا اللفظ
او ما في معناه في الشريعة ومن بدليناه لما بالاية بال العطف **فوائد**
اعوت للمتقين **ثم ذكر الزمخشري** يعني فوله تعالى والذين
اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم فقال
فيه والذين عطف على المتقين اي اعدت للمتقين والتاويلين فيقتضيان ان قوله الذين
المصرين فيها نصب ومن امنا من قبل احد بل جواز العفو ان لهم ثم ليس جميع طوى الاية
ما يدل على منع المصرين من الغفران دخول الجنة وما يدل على انهم ان عفي جوا
الى قوله اذ هم خلودهم النار الا للذين من نصب انهم الجنة بما فاق من الاية بل
على ذلك واحاديث الشفاعة فطفتم في ذلك وانما فلنا ليس للمعتزلة في الاية
دليل لان صيغتها صيغة اثبات فلا تقتضي الحكم كما قدمنا بيانه **فان**
قلت المعتزلة تقول المفهوم بها يقتضي ذلك المنع اعداد الجنة
للمصرين **قلت** انتم كما تقولون بخلق المعصوم وتقولون معصوم
الصغيرة من انواع دليل الخطاب بل حجة لكم شيء لو قلتم به فمن شرطه التمسك
به الا يعارضه دليل اقوى منه ومقتضاه وقد وافقنا الا بال العطف على
جواز الغفران للمصرين فعلا وشرعا ووجب اعتقاده في وجه من دخل النار منهم
سلم بالشفاعة ودخولهم الجنة وانما فلنا بالا بال العطف لان ما يدل

الشفاعة عنه متواترة كما تقدم ذكره ثم لو فرضنا ورود نص محتمل للتاويل يقتضي ان الجنة
الشفاعة اعدت للتائبين والمتقين فانا نقول الموجب ذلك النص وليل العقل خلافا
عني من اعتزلة وتكون اعدت ثوابا للمتقين والتائبين على عملهم ولم يمتنع ذلك
بل خلقه من ليس منهم من محض الفضل والرحمة كيف وللمصر عمل يراعى وشوق
الى عفو الله بياس من روح الله الغفور الكريم وزوال العصاة ليس ابتداء من غير سبب
منهم من رحمة الله وفضله وقد ذكرنا ان الله تعالى تفضل بهم وبكم اهل القبلة حتى يخرج
كل من في قلبه مثقال حبة خردل من الايمان ولا يخلد في النار احد من اهل القبلة

قوله قيل ومن تبعض التوبة الى قوله **قال الزمخشري قيل** وان عدله يوجب المقطع للتائب لانه اذا
اداه اجتنابه الاعتزال واتصل بالقصد ما يقدر عليه وجب العفو والتجاوز وشوق
الاعتزال ودعوى من غير دليل لا يقتضي التسليم بها وتحصيل واقول اما فيما سوى
الله تعالى فذكرنا وجوه الوجوه عليه ثم اذا ثبت ان العفو عما جنى فعن
ان يقتضي عفو عاقل وهو بتركه مواخذته بما فرقت بينه وبين ما جناه والقادر بالعقل
بوجوه ذلك وليس الا من كذلك فثبت ان العفو واجب ذلك الوجه في جنايات
الدنيا وفيه تفصيل الشيء يعتبر ومحل البحث وما ذكرناه محض الخير وكله باطل **قال قوله**
فان جعلت عقوبات الدنيا للتائبين **قلنا** وكذلك عقوبات
الاخرة **باقي** قوله واستظهر بورود آيات الدنيا وعقوباتها ولو تابوا بعد ذلك نعلم صرف توبته
قلنا لم نجد ولو قدرنا لو علمنا صرف توبته تعذر ابتداء ومن محض
ذلك فلا يتوقع حل وعقوبته ولا يجب ارتفاع ذلك عنه فيطل ما قاله من
الوجوب بالعفو اجابة لدعوته فان فاتت الدنيا بالقطعية عما الاجابة العفو
للاحكام التكليفية على ما تقدم بيانه فلم يبق الا الوجوع الى الشرع فما ذا ابطل
ان يكون العفو في الآخرة اجيب من اجله ان تقدم بيانه وبطل بان يكون عما
لم يبق الا جواز موجب فيه الرجوع الى الخبر الشرعي واما التائب في الدنيا
علم قطعا ان جميع ما جنى عما القطع فصار واجبا عفوا ان ما تاب عنه واما انا نقل عذاب
على الشابين والاحوال واما التائب من المؤمنين فيه غفران ما تقدم من ذنوبه

الغفار عما انه عما الرجاء والعفو عما القطع قال الغفار الله تعالى غفر ما جنى
الغافر وود تعالى بقوله حاه وما ورد في الغفران لمن اسلم من الكفر فصغيراته ولهذا
قطعت بهذا ولم اقطع كذلك وقد تقدم في كتاب المسألة بيان ضبط ما قاله المعتزلة

قوله قيل ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون **قال الزمخشري** فيه
وفي كتابه الآية بيان قاطع على ان الذنوب انواع على ثلاث طبقات متغفور وتابيون
ومصرون وان الجنة للمتقين والتائبين منهم دون المصرين **قال** وفي خالب
هذا لم يقدر اي عفله وعاقبه وكذا اعتزال وتحكم على الله تعالى ولكنه يغفر ليمن
وقنوط من رحمته ونحن نعلم ان المؤمنين مرجون بين اعلى ثلاث طبقات كما ذكره
وان الجنة اعدت للمتقين والتائبين عن الفعل جائز ان يعفو عنهم عن القطع لما كان لهذا
كذلك فيقع عفلت عنه المعتزلة وفي ان صيغة الآية بانها تقتضي ان من خلا
عام مغفور له بالمعلوم وهو ضعيف مع ان المعتزلة لا تقول بهذا المعلوم
من قتا فقض كلامهم وخالفوا اصلهم فسقط تمسكهم ثم لو كانت الصيغة هنا
تقتضي الخصوص لحاصل لهم مع ذلك معلوم من قواطع رجاء العاصين من الجنة الله
اذا تقول لبيتم ان الجنة لم تعد الا للمتقين والتائبين اذا لم يمتنع الخطاب
الخاص بهم والتقوية الذي بعدهم فلا يمتنع ذلك ان يلحق بهم من لم يعد له من يقع منه
محض الفضل والكرم ولكذا من الملوك ولله المثل الاعلى لو اعد نعيما لقوم
اذا اقوامهم بعض ما يخل العقل يقتضي بانهم لا يمتنع ان يلحق بهم من لم يذكروا اعدادا
لبستان له ويكون ذلك الا في محض الفضل ومنكوم كان ذلك فسقط
ما تمسكوا به ثم قد ورد الآية بل الشفاعة القطعية بتصحيح قوله الذي ذكرناه
قال تعالى وعظيمها وذلك لمن يشاء وما ورد من احاديث الشفاعة فيمن
اخرجوا من النار من في قلبه ادنى ادنى من مثقال حبة خردل من ايمان
حتى يبقى في النار من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه قال علماؤنا واحاديث
الشفاعة متواترة وقد قال بعض علمائنا رحمهم الله ان عصاة المؤمنين وهم ضربان من
التقوى لهم اقروا بايمانهم خلود الابد في النار فلا يمتنع على هذا الوجه خروجهم
من التغير فيدخلون غيرا قد تعلم الجنة ثم ذكر تعليم اهل الايمان الخالصا المؤمنين

بالله تعالى. الثالثة قوله وهي المسئلة التي نحن بصددها فيقول تخبيس من دخل النار من العصاة
وافاتهم فيها فاستدلت الكعبي بأن من خوفه الله بسبب الجنة بقوله الى تجعلها الشيء على
عادة الله التفضل والجنة هو الثواب والنار هو العقاب فهو اذا خوف المعتزلي
الله ايتم لتسووا من بني ادم فمعلوم في العقول بهم انهم كبار لما تقدم بيانه **قوله تع**
ولنعم اجر العاملين **الكلام على مزية الكلمة** دال الكلام على قبلها
وقوله تعالى اجر العاملين اي كسبا لما قال تعالى بما كنتم تكسبون مع انه تعالى قال في الوعد لعمل لقوله
تعالى والله خلقكم وما تعملون وقد قامت البراهين القطعية على ان كل ما سوى الله تعالى
مما ان تعالى هو الخالق لعملهم فهو خلقهم الجنة بفضله كما انه اذا قال ليجزي الذين اساؤا
وعملوا السيئات من فضله شيء مما لهم ثوابا عاملين وجعل لهم اجرا وذلك لما يتفضل من فضله
فنعم اجر العاملين كشبا وسمي بعض ومن فضله جميع ذلك لما حقيقة والنعمة الجمع
بين الحقيقة والشيء دقة والايات والاحاديث تعضد ما قلناه وقول شيخ خوجته
طلب الجنة بلا عمل ذنب من الذنوب على ايضا من الشناعة بمكان لانتظام الاسباب
بلا سبب نوع من الغرور على ايضا من الشناعة بمكان لانتظام الاسباب بلا سبب نوع من الغرور على ايضا
ولو جعل السبب العمل والغرور لم يتضح له الوجه. من الرحمة هذا الكلام عافوا شيء من خوفه
عاقبة عقل النفس شيء عند ذلك وذلك انه في فضله على الحسن بعقل الشقوة
مع القدرة جوزنا الصراط بدعوى واد خلوا الجنة بي حمتي وافتسموها باعمالكم
ميز انما قبل العمل المعتزلة انهم كانوا فيه اثبات العجز وهم يأبون ذلك وفيه خلوا
الجنة بي حمة الله تعالى وهم يأبون ذلك ايضا فهم في اعادتي الى الباقي في حقه
بظلمه وفيه اذ خلوا الجنة بي حمتي رد اعمال المعتزلة ايضا في القسمة بالعمل
معناها ان العمل جعل علامة على قدر الدرجات في علم بالهي كما ان الخوف علامة
ان العمل خلق الله تعالى فوجب الوجوب في الخفيفة بالقسمة الى البعض والرحمة
مع ثبوت التفاوت والعمل شيء **قوله تعالى قال الزمخشري** وعن واصلة
المعصية انها كانت فتسلل

• تجوا النجاة ولم تسلكوا مسالكها ان السفينة لا تجري على اليبس
ومن ضمون الجواب كذا الكلام وليس فيه ما يقتضي منع العجوز عن ركوبه

وكل احالة

والاحالة التعجب والضمان الذي عليه وكونه الذي اراد ونفعه فيه الى امر
وخروجه الى الجنة والايمان علامة ذلك بنوا على الحادث **قوله تعالى قال الزمخشري**
والخصي بالمرح محذوف فالتقدير ونعم اجر العاملين ذلك لما يفي المغفرة والجنات وانشأ
وتنه الله عنى النية الى ان عنى العامل وهو العامل لسبر له مغفرة والجنة وذلك انا
المعتزلة انما تقول بالمعدوم في مثل هذه الآية وهو معدوم الى الآن لغة فلا تنسلم لهم
فيما عارضوا به من عنى النية فاصل من كلامهم يقتضي ان عنى العامل له يلزم ان تتبعني
عنى حمة المغفرة ودخول الجنة وقد قضوا كثيرا من كلامهم لاجل اتباع الهوى ولو صح
العقل اثنا بالمعدوم فلنا ان نقول العامل من العاملين لهم منهم من العمل الايمان وهو عمل
القلب وهو يكفي لهم في حمة سابقا على الايمان يمنع ان يكون الجنة والمغفرة ثم اجر العاملين
المجتهدين فذلك لا يمنع ان يلحق بهم من عداهم عنه لما قدمنا بيانه **قوله تع**
وهدى وموعظة للمتقين **قال الزمخشري** فيه وموعظة
للذين اتقوا من المؤمنين واهل الحق يقولون الغي ان موعظة للمؤمنين لانهم قد
انتفعوا به واتقوا باعانهم الخلود ابدا بدليل ما من نصيبه من التقوى والغي ان لهم
هدى وموعظة مع ان قدمنا ان المراد بالآية من كان قد اهل الايمان والتقوى ويكون المعنى
اهل الهدى واهل درجات الموعظة وهذا يمنع ذلك من حصول مزيد من الهدى والموعظة
بالغير ان نزد وضم عارضتهم وان الواقع في الوجود يزيله وكم لهم مشاكر بالضرورة
قال الزمخشري في الغي ان له بنية زيادة قلبت
الى الجملة سوى ما يجعله سوى زيادة وهذا عقوق الامر المعتزلة فتعقبني ان هذا ليس قضا
تعالى الله عن قولهم وافترائهم وزوجها عن الملائكة بنات الله عز وجل فالواجب ان نكذبهم بانفسهم
والغي ان زيادة في الخاصة وقولنا اهل وهو من مشاهير الصرايا قال الله تعالى عليهم
بالزوال العقوبات الشرعية والعقلية وقيل ان الهدى كله بيد الله **قوله**
قتل ولا تكتموا ما نحن فوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين **جمل**
الزمخشري كل مد عال الوتد والضد باجتماع اللام فصار
المعتزلة من الالة تعني بالزنوج ملابسة من التفصيل ذلك وكذا ان كان الوتد في
والضعف في الغلبة بمجال الذل او عدم الوقوف بالغم بي الله وعن ضعف ايمانه

انه ادركه ريب في علوه بنه ومن تضعضع ايمانه فمن كفروا ذ ثبتت ايمانه بقي لهم ذ
بالله لم يمل ايمانه جاز ولي عنر الى جهة الذ يجب عليه الوقوف فيه لوقوع القلب
ولا لتعب في الذ يمنعوا عن تكبيره وعني ذ امي وما يكون ذ ابرا الهم بما ذ افضى الى ايمانهم في
الغالب ومن قتل منا بالكفار مال التقصير ايمال التكبير بالذنوب **قوله فما**
ان لمسيلمة فح معنى مس الغوص فح مثله **قال قيل** نزل يوم بدر
ومن اسلم احل وعرفوا لوا منهم قبل ان يخ العوا الى رسول الله صال الله عليه وسلم
ومن قتل منا غير مسلم ذ ان قتل الكفار لا يكون في حقنا ظلما بتمرضي الله عنهم وانما تقتل
كما وردت من عني تخيير المقاتلة وتشاور عا ما قتل منا ذ كروه من انهم لم يقصدوا
اعمالهم الا قتال ولو انهم امي وا بالوقوف حتى تقع حتى يخ الكفار من عني سلم
ووجب كف الثناء وبل الحسن لهم لان الله تعالى ذ كرهم في الغنائم مواضع كثيرة
وشكر لهم بالتقوى واحسن عا الكفار **قال فان قلت** لم قال تقاتلونهم
وعصيتم **قلت** المعنى له ان يكلفكم حتى عبيد ما يشاء وله ان يواخذكم
بالتاويل بالضرورة والكسب وتسميته ما يشاء وليس له ان يواخذ لهم ومن تقوى في
ذ المسئلة مباني وجب اعتقاد ما عرفنا البيخ ذ من المسئلة جماعة من اهل السنة
في ذ كمة الله تعالى لهم وحبني عنهم **قوله قيل**
ويعلم الله الذين امنوا **قال الزمخشري** فيه اي يعلم علم
الصبر فاوقع الفعل على ذ لهم من المصالح ما كنوا غافلين عنه فلا تكرهوا ذ اعتقاد
الوجوه في رعاية المصالح بانه الذي تقصر عن المختلة بل كرهوا ذ كرا اللبيب ومن تقوم
ابطال ذ لا عليهم **قوله قيل** ولئن كنتم تمتون الموت من قبل ان تلقوه الاية
قال الزمخشري سدا توبيخ لهم عا تمنيهم الموت وعا
ما نسبوا له من وجح رسول الله صال الله عليه وسلم باخبارهم عليه بانهم انما تمنوا
وغلبة ظنهم عنر وعنر كلها اطلاقات عن جاهلية تنقض تنقيض لعبادة
رضوان الله عليهم مع شهادة الله تعالى لهم بكبيتهم وتدويلهم بلاد فال توبيخ
لهم بل ليعلمهم وتحبيبهم في الجهاد وتسكينهم الفشل الذي هو سبب الفتل ذ كره ابو
الحاق الزجاج رحمه الله وغفر انتهى وانتم تنتظرون ذ نفر اعظيم ما طلبتموه

مع كونه قطعا تعداد نعمته كما قال تعالى ويخلق ما لا تعلمون وكثيرة من عظيمة لا تحصى
مقادير ها وما يعلمها الا العلمون وقول الزمخشري بعيد ذ لم يا فحهم عليه سوء ادبا ايضا
مع انتفائه وانما يقال ذ ان ذ لم منهم عيب في الجهاد واعلاء كلمة الاسلام وقول فهم
رسول الله صال الله عليه وسلم قبل انا انه الهزم وقول الزمخشري بعيد ذ لم ينبئ انهم
وقلة نباتهم عنر وسوء ادب ايضا عليهم رضي الله عنهم لانه يوهم ان ذ لم كان من
عني وجه من الثناء ول يكن الامر كذ لم مجملا كما ذ كرنا بل فيه تفصيل فقيل عموم
الخطاب لمشي عني وبمادته الخصوص وتبعيض الفضة كوان المسلمين كلهم
الكفار عنر اللغنا وقتل عثمان رضي الله عنه صاحب راية المشي كبير ما زاد فا
معنواج فتل الكفار وهو قوله تعالى فضربوا فوق الاعناق وكان من قتال حمزة وعلي
رضي الله عنهما ما اشتهى ذ كره وكان لهما اجلى من قتال ابي دجانة انه صال الله
عنه وقاتلوا حتى قتلوا المشي كبير حتى كشفوهم عن العسكر وولى المشي كون مدبرين هاربين
ذ الوجهات ذ لم اعتذروا ان ذ لم كان المقلوب من امرهم قبل سوا موضعهم ومن حصلوا
ولم تعلموا ما يكون بعد ذ لم ما قبلوا مع الناس في تبع الكفار واما بتفضيل المشي كبير
لكثور المؤنس موضع الرماة وليس كل الرماة مقلوبة لها وقاذ بل ثبت منهم
عبد الله بن جبير الذي امره رسول الله صال الله عليه وسلم عليهم فثبت كوفي نفر
منهم معه وقاتلوا حتى استشهدوا وقاتل الناس حتى جرح من قرح الله ما جرح
شج فاقتل جميعهم حتى قتل منهم من قرن له الشهادة وراي مه الله سبحانه بن لطفه
اليوم العظيم ثم اوى الناس يقلبون رسول الله صال الله عليه وسلم فل قتل
فانكب الناس يقلبون وهو قوله تعالى ثم صرفكم عنهم ليبتليكم عفى تمام حتى لمينهم
ليتسلمكم وقوله تعالى ايضا انما الذي استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد
عفا عنهم وقيل ان الحامل لهم عا ترك مواضعهم وثم الرماة عا ما تقدم بيانه وقيل لم
ولقد عفا الله عنهم وقيل ولقد عفا عنكم وكان اول من فر ابو سفيان صخر بن حرب
الله عليه وسلم كعب بن مالك الذي توفي عليه تبكي ان من كعب المغني فيا ديته
باعلى صوته يا معشر المسلمين ابشروا هذا رسول الله صال الله عليه وسلم بين ظهرانيكم
معهم الى الشعب ومنه كان رسول الله صال الله عليه وسلم تكبيه الفشل بعاد كمو

هو وعلي رضي الله عنهم من حيث بر والحي وليست كذي بحيث الا لو خلعوا الشبا
باد يوم الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فظ وكره بحمل المختلة كلاهما ويحملوا
الاخبار عن جميع الصحابة بالمنية وعلى البنات والعصيان من غير شرح للقضية وما ذكروه
من التاويل اللا يوهم وهو انا نحو وقد يحمل الباطل الغير ان من التاويل ما يحتمله الباطل المختلة
الحصي نصبوا ١٢ مع مزكيه الله كافة ومن اصروه من الله فيما يبان خطا المختلة في ذلك
وقد تحقق في المعزة ان للشارع ان يطلق اسم الشيء على اضافة جملة ان يطلق الكل والمراد به
الخاص وبواخذه الضروري والتسبب بالتسبيب وبواخذ من قاوا وعمل ونسي وقد قد مت
بما يكفي اكله بمن اسند جسده على الشيء في اطاول المستشار بها قاوا لعمومات وحملها من الخلق
تاويل له فيقبل خطا وليس له ذلك وانما اقتلي الاية لما ورد ت وتناول الحاجبي وجمع بالتاويل
بينهما لما تقدم بيانه **فوله تعالى** وما اذن لنفس ان تموت الا باذن الله **قال**
فيه ان موت الانفس عما الذي تكون الا بمشيئة الله فجيء الاذن في هذا الكلام
وتداوله لما المشيئة وفي الارادة ان المختلة تخبط الكلام العظيم وفي فضاع الهذيان الفظيع
على انه ما يقع في الوجود شيء من حركة وما موصوف الا بقوله تعالى كن فيكون بكلام
قديم ليس بصوت وما هو في الصحابة عنه كن وبالعزة اختماعا وبالارادة تخصيصا وبالعلم
اذجاها وما بين موجبات الموصوف بكن في الصفات عما تقدم بيان جميع ذلك
البلة الى مختلي اذ ذاك للكلام فيض الارواح ثم قسي وهو شيعته المختلة الاذن للكلام
بخلوا صوات في الحسيات يسمعها الملك فيفهم عنها الاذن وكذا كلامه خروج عن الحق
وقوله تعالى الا بال القطعية المتقدمة التي هي ان الله تعالى كلما فريا متعلق بجميع متخلف
الكلام من الازلي والحق فيسمعه الملك او نبيا اختصا من خلقه فيفهم عنه سماعه
اسناده تقاس من متخلفات الكلام وبخلوله مع ذلك العلوم الدينية والمتعلقة
التي هي الصدر **فوله تعالى** جاوشوا ما اصابهم في سبيل الله **قال الزمخشري**
فيه وكذا تعني بما اصابهم من الوهن والانكسار عند الارجاف بقتل رسول الله صلى
الله عليه وسلم وتضعيفهم عن ذلك عن مجاهدة العدو كثرة واستكانتهم لهم حين اراد وان
يقضوا بالمنا فيغيروا كذا كلاما يخالف صوابا وسوء ادبا مع الصحابة رضي الله عنهم لانه
اورد الكلام مطلقا فيتوهم سامعها ومطالعها كلاما ان ذلك ان جبنا منهم عاد حقيقة

او وهنا وضعفا في الدين وما يكون شيء من ذلك بل من ذكر شيئا من ذلك لما لوجه من التاويل
مع كون بعضهم لله تستغرق بما احلفنا من اليهود فقال عليه السلام لما جاءه لنا فيهم وانما
قال ذلك من قال رغبته اعني ان السلام وفضيحة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل وجه ممكن
وما نقل جبنا ولا خوفا لانهم كانوا اشجع الناس وافواهم جياشة بسبيل الله شهيرة بذلك
الله اعلم العوضاء بما جعل الزمخشري الكلام واساءة الادب مع الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
وذلك لما خاصا بي والله تعالى فانهم بهم بالتي هي احسن والتقوى وانهم اشداء على الكفار ولا نقاما
اذ سوء اختيارهم لعلو مقامهم بما قال الاسماء ولو كان له تاويل حسن الا ترى الى قاعدي ذلك
السوء لما حرج الصارخ فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فعل فوم في الارض خوفا
لما جبنا لما اقتضى رسوم مونة عليه السلام من الحزن اذ ضاق من الجبن فقال الحسن بن الفضل
لما اقتضى رسوم احزنا اقترفوا فعالوا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم او كلا ما فذ معناه
فقال لهم فوموا فموتوا على ما مات عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استقبل القوم
فقاتل حتى قتل فانما جعلت المختلة الاية الموضوع للعتاب انه رضي الله عنهم والتشفيع
بجانبهم الكريم ولم يصدر عن جميعهم الا الامر الجميل وانما قاله تاويل وللعتاب فاذ يجب عبيد
وبكلامهم وجواخذهم بما شاء من ضروري او تسبيبي وقد مثلنا لما يجوز تكليفه ما لا
يطاق وقد ورد ان جمعي بزاي طالبا ما قطعت يداه على الاية بمعنى وقد الامر ما اقتضى
الرواية بساعديه واحتضنها حتى قتل فاخذها عبد الله بن رواحة الجنة عليه
السلام عن جعفر انه عوضه الله عن يديه جناحين يطير بهما في الجنة فلذا وزايته
بعنقه صوابا فقلت بحيل ما ذا لها الجيل الذي بعنقه قال الانه لما اجتمعت الشهود
عاد جثته والرواية بين ساعديه مال بوجهه عن الشهود ما يسوا بوله الذي قرأه
فوله تعالى حتى اذا فشلتم **قال الزمخشري** فيه
والفشل الجبن وضعف الراي وقد فشل فشلا وقال الطاق فيه سوء ادب مع الصحابة رضي
الله عنهم واخراج للبقية الاية عن طاهريه وهو تحي بعيد الله ان ذهب الى ان الجبن والفشل
المذكور محمول على الخاطري من الفشل الضروري الذي لا يخلو البشر عن مثله ولذا
ذكره ابن العاص في النسبي وهو الذي عفا الله عنهم ولذا قال ان مطالب
عباده بما فيها تحاشى بيانه رأسيا من اعلى اشفاء قدره وكذا طولبوا اقول الله سبحانه

بالخواطر الضرورية حتى فالوا بنا وا تحملنا ما لا طاقة لنا به وهو ظن ذلك لم عنهم
بفضله عاما ذكره بن عطية بمعناه وعفى من المعصية عاما ذكره التنبيه
عليه وقول الله التنازع المذكور بجتمل أن يكون مبتدأ بينهم عما وقع الاجتهاد والرأي فيه أحرى
من عفي في خدمة الدين وأجيز وضعه بغير واو أما قوله تعالى وعصيتم فالرواية بخصوصها
بهذا الذكر عن المعصية وقد تقدم ما في ذلك بيان التأويل لهم وأنكم لم يقصدوا
عصيان المخالفة بل تأولوا فعفى لهم ولم تأولتم عاما ذكره في صدر قوله تعالى
ولقد عفا عنكم قال الزمخشري في قوله لما علم من توبتكم عما وقع منكم من عصيانه أي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه أيضا سوء أدب ومدح للمحارب في حق
الله عنهم وقد تقدم حسن التأويل لهم لأنهم وأن الله تعالى أجل أن يطلق على غيره ما ليس
للمخلوق أن يطلقه بل قتلوا وانهزموا من غير تغيير ولا نقصوا ولا زادوا وتتأول له في كلامه
مع ذلك لأنه على أحد أنه رويا العفو الذي عما صدر لهم المقتولة من أنه لا يصح
العفو إلا من تائب وقد رددنا عليهم ذلك من قبل قوله تعالى ولقد عفا الله
عنهم قال في قوله أو يفعل ذلك الصالح جملة ولا يتطلب والتحقيق ومن بليتنا أن يراد
المقتولة بدر أو المصابح الوجوب فليتحرر من ذلك قوله تعالى ولقد عفا الله
عنهم قال الزمخشري فيه حتى توبتهم واعتذارهم ومن بليتنا أن المقتولة التي يطلق
العفو بالتوبة حتما وأجوز عفو لهم عفو عن قاتليهم وفي قوله تعالى ويذوق بأس
ذوق للمذوق أي عما ستقع بيانه بجعلهم ذائقين له وعفا عنهم بفضله والله أعلم
في ذلك الموضوع عما أذنه قوله تعالى ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم
قال الزمخشري وفيه بأن قلت ما معنى إسناد الجعل إلى الله تعالى قلت
معناه أن السعي وجعل عنوا اعتقادهم لما علم المعتقد لتأسيس بضع الغم والحسرة
في قلوبهم وبضعوا وهم عونة وهو عن المقتولة أن اعتقاداتهم أن العباد
من خلقهم تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فيجعل ذلك اعتقادهم في قلوبهم الحسرة بعقاب
ذلك وفي بليتنا أن الصواب أن الكلام قولهم وعلم أنه مما قالوه لشيء من جميع الخلق فإن
الله يقابل بالرد كل الفاسد ويحقق ذلك المعتقد اتهم في قلوبهم ثم يخلق الحسرة
في قلوبهم عقوبة على كسبهم لذلك المعتقد اتهم والكل خلقه ومسمى المعتقد الباطل

حسنة تحمله سبب الحسنة فكأنه عين الحسنة أو يكون التقدير ليجعل ذلك الظن عقوبة
حسرة على ما فرط من جنب الله وإضافة الجناب إليه مقامه قوله فعفى
عنكم رحمة من الله لئن لهم حرف الزمخشري فيه معنى الرحمة إلى التوفيق للتوبة
ولم يقل إرادة ذلك لأن المعتقد لتوبتهم إرادة الله لها معلوم عند بعضهم ففي الإرادة وردها
إلى سلب وبعضهم إثباتها إرادة وأعتقد أن الرحمة وقعت بحالة على التي تقاولوها وما
معنى الرحمة ليس إلا مثل التوفيق وقد تم لهم ما سألوا عنه
في جواب التوفيق لما سألوا عنه
في حقيقته مفعولة بل ما التوائم خلق القدرة على الفعل ما هم أن يكونوا أكبر من
ذلك والقدرة من خلقتهم وفي معنى المقتولة صالحة للضرر وكونوا الكفار موصوفين
بالاجتماع وتأويلهم التوفيق إلى خلق اللطف وهي جواب اللطف الذي سألوا
أيضا لما تقدم بيانه من مثل وقد مضى الرد على أبي علي الجبائي ما قاله في ذلك ثم
قال الزمخشري بعده لما خالفوا أمري وعصوا وانهزموا وفي كونه ومن تكلم على هذه
الطائفة جعل الفعل خالفوا ومعنى انهزموا وفي قولهم من معنى بين لهم وتبين
على ما يليق بمعتقدي كتب الله تعالى بهم والجمع بالتأويل بين هذه الدلائل قوله تعالى
أن ينصركم الله فلا غالب لكم الزمخشري فيه لما نصركم يوم بدر وأنجز لكم ما وعدكم
يوم أحد ونزل الملائكة على جاري في جواب عائبة رضي الله عنهم لم نر في الشيء
الطلق فانهزمنا حتى نهبكم هكذا أن تعصوا الموعود وإنما وقع بحق الشرط وأن يخذلكم ليس
فيه تعصوا وقوع الخذلان ويمتنع الخذلان وجود أحدهما وقوع من عدمي حتى يجب وجود
أن يحال وقوع الخذلان ومنه تعالى الموفق فيه أنه وليه قال تعالى إذ همت طائفتان منكم
أن تفشلا والله وليهما وقال الزمخشري يسوءهم ذلك وقع الصحابة رضي الله عنهم
وتحاماه من التأويل الحسن لم يشاء الله تعالى عليهم بها آيات كثيرة من القرآن
وقوله ليميز الله الخبيث من الطيب أحوال الناس بأحسن التأويل لهم قال بعض أهل البدع ليميز

وكلهم أحوال الناس بالظن الحسن وحمل الذي لهم على أحسن محمل

أذكر أصحابي رسول الله عن أبغضهم عن أحدث في كتبه الله

وما أحداث عني إلى رسول وما أتى عنهم من جميل

والكل منهم لنا أعلام عليهم من ربنا السلام

ثم قال الزمخشري بعد ذلك وفيه تنبيه على الطاعة وفيما يستحقون به الثواب ثم قال
وتحذير من المعصية وما يستوجبون به العقوبة مجمع في الباطن واضلافانه بين
له عقال أي العقوبة وسوء الدار مع الجملة التي هي وعيد ومن ديننا ان الله تعالى
لم يستوجب عليه شيئا وانما يستوجبه وردنا عليه اضلافانه لا يسئل عما يفعل
الصحابة رضي الله عنهم بالحسن التأويل والجمع بين الدلائل قوله تعالى
والله بصير بما يعملون قال الزمخشري فيه عالم بالحالم ليجازيهم على حسبها
ولم يذكر فضل الله تعالى خيرا وفضل الله تعالى ثابت في نفس الجزاء على العمل لانه تعالى
خالق العمل شيء وزيادة الثواب على الاستحقاق وهو الذي سوغت وخصص
على فعله شيء والمعتزلة تنكر فضله تعالى ذلك كله وقد تقدمت الدلائل على منع ايجاب علينا
في ذلك ومن قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا وجعل الشر تعالى
اعمال العباد وخلقها علامات على اقسامهم الى الجنة قوله تعالى
وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله قال الزمخشري فيه اي بتخليته بينكم
منهم ليبتليهم وهو الاذن المحيل بين الاذن له ومن اراده وكانوا اعني الذين اخرج الاذن
الذي هو اذن التكوين عنوانا وكونه صفة لله تعالى يقابل ما ذهب اليه في التخلية وهو باطل بل
كلامه تعالى صفة له وهو قوله تعالى للمكون كن فيكون وكلامه القديم الذي هو عين ذاته يكون
صوتا او حروفا والعبارة عند كرامية وهو شامل للكل اذا ثبت بالدليل القطعي عدم التجزي في ذاته
فانه يتوقف على الدليل القطعي على عدم التجزي في الصفات الكلامية صفة لله تعالى وما
اصابهم يوم التقى الجمعان بخلق الله تعالى بقدرته وباذنه اذن التكوين والمعتزلة
تابى ان يخلق الله تعالى الاذن المنهي عنه لعلمه بقبح خلقه بمن هو خلوق له
الى غير الله تعالى ولم يجعلوا الله تعالى موجدا لكل سوى القبائح وهو التخلية بما شرحوا
بها الخلق وخلوا بين العباد وبين المعصوا والمنعوا وهي هواء قوله تعالى باذن الله اي
بعلمه انه تعالى ما خلق الكافرين يفعلون بالمؤمنين ما يريدون الا لما يريده هو تعالى منه
من اذنهم في ذلك وقضائه اياه لحكمة اوشى بالله تعالى اذ ما يشاء الا ان يشاء الله تعالى
الله تعالى شيئا ما تقدم لاستحالة التخلية من الله تعالى لانه كيف يتصور ان يخلي
العبد بين خلقه وبين وقوع الفعل من غير ان يفعل هو بعد ان خلقه وكيف يليق

قتل المؤمنين فلنا انهم ملكه فيفعل بهم ما يشاء ويتخير منهم شهداء اذا قاتلوا وفعل
بعوض ملكه عليهم او ليس لهم ايضا ميتتهم ولو لم يقتلوا وذلك بحق الله ايضا عليهم وكذلك
مسئلة اسلام الصبي ومن تقدم بيان ذلك كله بدلائله القطعية ثم قال الزمخشري
اشي كنتم له الجاهلية انسبوا الذي هو خير منه الى ان الذي هو شر منه خلقه تعالى
وبه عينه وفعلتم ومن قدر ان يمنع الكافر من قتل المؤمن بجعل الله حتى قتلوهم قبيح ايضا
عاصيا سكم بان يعطي سكينا من علم انه يقتل به شخصا وهو يمكنه من قتله مع قدرته على ان يمنعه
بلا عنه ويكون كقاتله من غير توقف في باب التعذيب والتجويز وان لم يقبح هذا التفكير
لم يقبح خلق الله تعالى بقدرته تعالى وهو الذي بان من المؤمن به لعنهم البهتان عليه
وانما اصل غلط المعتزلة من حيث اعتقدوا ان الله شيء يقبح ويحسن عيانا
وهذا بعلمه على عليهم وانما ذلك لتقلوا خطاب الشرع بها والشارع مع الله تعالى في
ملكه بل هو الواحد بلا يقبح من صنع تعالى بل الله الحكم في خلقه عالم الحال وهو موضع
هذه الحكاية في الوجود شاهد حسي مع العلم الحاصل بقواطع البراهين معا وهو انه
تعالى وانه اخبر انهم لو سمعوا منهم للمعتزلة قوله تعالى جاهدوا واعزا نفسكم
الموت ان كنتم صادقين قال الزمخشري فيه بان قلت فقد كانوا صادقين فما
معنى الامر لهم بدفع الموت عن انفسهم بالقعود عما معنى قوله ان كنتم صادقين قلت معناه ان
الجبناء من القتل يجوز ان تكون سببا لقعودهم عن القتال وان يكون لهم عذرا فاسباب
الجبناء كثيرة ومن يكون قتال الاجل سببا لجبانه ولو لم يقاتل لقتل وشوقتل الاعلى
كثير من المعتزلة في هذه المسئلة وفي مسئلة الاجال موافقون لاصل الزمخشري
معنى الاية يا معتزلي اله وبيان ذلك انه اورد علينا سؤال المعتزلي وجاء عن جوابه من جهة
السنة والمعقول واجاب جوابا اعتزليا واما في الاية عن بعض ما ورد عليه من فواعد
التوحيد فانتضى سؤاله وجوابه ان اسباب الجبانة من القتال او من الموت متعددة وهو باطل
واصل هذه المسئلة التي ابتلت عليها هذه الاية ثبوت الفعل المكتسب بين الوجائي الذي لا يتأول
له والمعتزلة لما توهموا به ومن اوهمنا بي امسينه القطعية في الصور منا فيه شبهة المصور
وما لم تومن المعتزلة به من نواقض ذلك ان الانسان يتحرز من الموت بطول العمر وبالقطعية
له فالمتوقع والخائف ينبسط في نفسه في عمره حتى ان لم يقطع هو عليه قالوا ومن قطع الانسان

والوجوه عليه في شيء من ذلك كله ودعا المعتزلة ولم يركنوا الى محتشي وهو المعتزلة
في هذه النعم من الله تعالى من السلامة والايمان والعلم بالله تعالى عندكم من خلق العباد وهو الله
تعالى وهو كوجه فعله تعالى شواب الى حي لانه عندكم بنيا الوجوب على الله تعالى بالتفضل
قال الله تعالى من فعل علوا كبيرا وقد تخفوف المغفرة بالرحمة بل الفضيحة في ذلك كله عليهم
وكذلك العلم بانه لا خالق الا الله والنعم كلها منه خلقا وفضلا وسواء المنفول
والمعقول **قوله فتح** يريد الله تعالى يجعل لهم حظا في الاخرة قال الزمخشري وفيه
بادرة الاشعار بان الداعي الى حي مانهم وتعريضهم فرط خلوهم لم يوقعه صارفي حق
سائر دواعي الكفرة قال قلبيط عاتبهم في الغضب وبلوغهم الغاية فيه حتى ان ارحم
الراحمين يريد الى حي مهم وهو فتال كله يعني ان الله تعالى قد عرف الدواعي الى الافعال
وتصويرها على ما هو واهل ان الداعي عندهم هو رعاية المصالح وما يجوز له
من الرعاية في الدواعي على ما تقدم ذكره ومن ابطلنا عليهم جميع ذلك من فعل وقول فتقول
دعاه الداعي الى حي مانهم لتمادهم في الغضب وهو الذي من شانه ان يزيل غلط المعتزلة فيه
انهم جعلوا محتشي المسئلة الوسيطة قابلة للخصوصية والواجب تابع للمكون وهو
عكس للحقائق وقلب لها عن وجهها في ذلك كل ذلك من الممكنات ومن الله
في ذلك سدفطت مكانته والممكن مفتقر الى المخصص فاذا خالوصوله عاما
فاتت الحاجة الى المسئلة الى حقيقتها امن افتقار الممكن الى الواجب
بكل اعتباراته الى حي من قبل الخلق ورجع الامر الى مشيئته من حيث هو كما ان الممكنات
كلها فاقرة الى المخصص بها وهذه نكتة المسئلة وما ذكروه من المصالحة من ارادتهم
انه تعالى لو ضره لما لم يصلحه فيه على المخلوق فيرد عليهم ابقاء الكافر حتى ماتوا على
كفرهم مع قدرته تعالى على اماتتهم قبل بلوغهم وكيفيتهم واقتضاء عادته بما
يكون من كفرهم ما يوجب حصول المصلحة وايثار الداعي فلم يبق الا ان يكون معنى الاية
على مقتضاها من غير اعتبار الى حي بل الله تعالى يجعل لهم حظا في الاخرة بمشيئته وتخصيصه
ابراءه وعامل وهو موجب استحالة ذلك كله في حقه تعالى فلم يخص
برحمته من يشاء من عباده وقول المحتشي عاد الى كلامه حتى ان ارحم الراحمين
يريد الى حي مهم كلام جاسل ان الرحمة هي الارادة وكانه يقول الى حي من هو اهل ان يريد
ان يرحمه ايضا

والا بقاتل وبانه من يقع عليه اجله من قاتل يقتله انهم راوا وقوع ذلك مشاهدة وا
ذلك كله الى وضع القاتل اجل المقتول بسبب وبغير سبب واذا تامل الموحد العارف بالله
المومن بقدره خيره والايمان وجد بعضها في غاية البيان فواعجبا لكون من ينتسب الى تحقيق
المعتزلة والخادم كان الله تعالى يلين قلبه الغاسق عن اجماعه ان يعوا ان وقوعهم في الموت
الثابت بالمشاهدة الواقع بغير الشتى عن دواعي اجالهم المعلومة عند الله تعالى التي
تستحيل الزيادة فيها والنقصان في استحالة قتل العالم القديم وقتل لم فاد وقوعا على نفسه
الموت ايضا اذ اوصلته اجاله الى الفاد عن شيء فاد عن شيء لكنهم لم تزيدوه وا
تعذروا على ذلك وكيف لم تزيدوا بقتلهم كم الموت لو كان مقدرا عليهم واما الذي وقعه
عنهم دون الله فسم لكم هو في الحقيقة السعاة او الشقاوة او السعادة ايضا عند تعالى
للعباد وكل شيء عنده بمقدار فاي دعاء دعا الى الله ولم يقض لهم بالشهادة
فضل من الله يوتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **قوله قتلى**
مرجحين بما امتنع الله من فعله قال الزمخشري فيه وكيف التوفيق بين استشهادهم
وكونهم احياء عند الله اذا ابسوا التوفيق الا البناء للمفعول وخلو العبارة عن ذكر
وما يجوز معذورا لغير من الصالحة لانهم ينسبون ذلك الى انفسهم وقد ابطلنا عليهم ما
قالوه في ذلك كله بالمعقول مذكورا ما في ذلك وانما التوفيق والخذلان في حقيقته
من كلام اهل التوفيق وبيانه انهم انما لوا الله تعالى بالقاهر الغضب يتحقق ان اشتهاء
والايمان وجميع الاعمال الصالحة والحسنات كلها من فضل الله تعالى **قوله منه**
بشيء وفي نعمة من الله وفضل قال في وان ذلك اجلهم على ايمانهم يجب
على الله تعالى وحكمته ان يحصل لهم لما رآه الزمخشري ان هذه الاية مصرحة ببطلان الله تعالى
وانها مبطلة للمعنى الذي معناها الى المعنى الذي ادخل ذكر الوجوب وعقل عن ان ذكر
الوجوب يبطل الفضل المنصوص عليه في كتابه ويمسخها بما يبطل معناها ويجعل المعنى اليه
واضعا يبطلان ما ذهب اليه اذا تبعه اخوه الجهال **قوله قتلى**
ما فقلبوا بنعمة من الله وفضل قال الزمخشري النعمة السلامة والفضل التجارة
بيع الصفي وغنما كونها اعظم من الكم وكونها بالايمان باطنا وما اسبغ عليهم من النعم
الدينية ظاهرا واباحنا لما تقدم ذكره وما عدهم من ثوابا الاخرة من غير استحقاق وهو

ايجاد ارادة تعالى سبحانه وهو معنى قوله ان ارادته تعالى تتعلق بها الارادة وارادته تعالى
تعالى من ايجاد بالبرهان القطعي والعقل يحكم بتعلق الارادة بها اذ تعلق الارادة بالممكن
لما يوجب وبالمحال وكذلك تعلق القدرة **قوله تعالى** ولا تحسبن الذين كفروا انما
نملي لهم خير لانفسهم **قال الزمخشري** وفيه وجوه احدها ولا تحسبن املاءنا لهم
ولا تحسبن املاءنا لهم خيرا لانفسهم او نقدم اجالهم وهذا اعتراض او فيه بيان من قبل ان املاءه
الاجال انما هو معلومة عند الله تعالى ومقدرة بارادته فحالها قبل ان علمها والاما كان علمه
تعالى علما بل ضد العلم وهو محال الى ان قال ويجوز ان تكون ما الموصولة بالفعل
بتأويل املاءنا لهم لانهم احدوا انما **قال الزمخشري** في قوله
جاز فلت كيف جاز ان يكون زيادة الاثم غرضا لله تعالى اجابهم قال فلت هو علة
للاملاء وما اكل علة لقولي الا ترى تقول قعدت عن الحج للعجز وخرجت من البلد لمخافة الشر
وليس شيء منها سببا في الفعل وانما هي علل واسباب وكذلك الجاز زيادة الاثم جعل علة للاملاء
وسببا فيه ثم قال الكيف جاز فلت كيف يكون زيادة الاثم علة للاملاء كما ان
الحج علة للقعود عن الحج قال فلت اما ذا في علم الله المحيط بكل شيء انهم مخادون
انما وكما ان الاملاء وقع من اجله وبسببه عاص سوى الجاز وهذا كله اعني ما سبق
على الوجهين والاعني ليست تعالى افعاله لغرض اذ الغرض من فعل ما انما يتصور
داعيا الى الفعل وذلك الوجه على الوجهين اما قديم واما حادث كان في محل يلزم منه قدم العالم وهو محال
اما الوجه الاول فلان تخلف العلة عن معلولها واذكان حادثا لزم ان يحدث في محله واحد اثم
داع اخر ولزم التسلسل وهو محال ايضا فبطل القول بالوجهين والقسم الثاني اعني ما هو ارادة
لاجل الوجه الثاني فبطل ايضا بعض القول بالوجه الثاني والقسم الثالث اعني ما هو ارادة
تعالى الارادة فهو لست من غرض في شيء من افعاله تعالى بل يفعل ما يفعل لا لغرض
تعالوا يصلح حال من شاء ويعلم من شاء كذا معاوية بفضله وكذا مبتلا
بفعل الله ملكه كذا هو اصل كذا المسئلة وكل ما قاله الزمخشري هنا من
قبيل الهذيان مما لا يتعلق بالحكمة والله تعالى وشبهها بحجر الطاغوت والطاغوت
كهو تنفعت عن العرب والمجوس واضرابهم وكنى عن ارواح الخفافيش والعقاب والعلم

بان الممكنات قابلة لما يجب عليها من المخصص تعالوا انها يكون منها شيء بل ما من شيء
بارادته تعالى وتخصيصه اياه لوقوعه ولا لوقوع المحال المتقدم الذكر وما بطلت الروايتين والوجه الثاني
في حقه تعالى وتخصيصه اياه لوقوعه ولا لوقوع المحال المتقدم الذكر وما بطلت الروايتين والوجه الثاني
في حقه تعالى وكذلك بطل وجوه رعاية الاصلح وعلم انه لا خالق الا شيء وسواه تعالى
علم ان لا ان ارادته بارادتهم ولا محال الاجلها انما حصل بخلقه تعالى لا لذاته وكذا مشيئته
وصار ما قال الزمخشري هنا ان ارادته بارادتهم الا ثم لما كان معلوما لله تعالى ولم يفعل
مراده او مخلوفا له وهو الخوف ونكب عن ذلك اعني اليه ولم يفعل سوى معلوما
قال فكان الاملاء وقع من اجله وبسببه عاص سوى المجاز وتعالى الله عن قوله وعن
كل ما يبعد لكتابه سبحانه بعيدا بانا عتى الى ملخوف من اجل عاص ما ستحالة دفوع لشيء
منها ركونا على شيء منها لبيت ولا حاصل فحته اذا تؤمل بل كلامه تعالى يقضيه
محل بصرفه للمجاز والتاويل غير ما هو خلق لله حقيقة وما ورد في كتاب
الله تعالى والحاد وخروج عن المعقول والمنقول ما يلتفت اليه وفي تخفيف
الجهل المعونة لما مل السبيل اليه تعالى بالخلق والايجاد وارادته تعالى لجميع الكائنات
وتصرفه في ملكه كيف شاء وابطال التحسين العقلي والتقبيح وابطال
وجوب رعاية الاصلح وعلى قلب القواعد بلتئي الكلام في هذه المسئلة المتفرعة
الذكر وعلى ما بلتئما ما له فلما علمت قلة الفواعل وعلم ان الله تعالى يشاء تحيل
تعليل افعاله بعلل اوجه واعم عقلية علم انه متى ورد في شيء من ذلك تعليل
فلا يكون الا تعليلا وربطا اختياريا يخلقه في العباد والنهار وللاعتبار وخلقه
الجوع والانس لبعادهم بعبادته فيكون الكلام كذلك هذه الاية فلما اراد تعالى صدور
ايمان الكفار ثم اراد امانتهم بالاملاء لاجل ذلك وقع بالاملاء
بالبعض مع جواز ان يفعل كل واحد منهما عن مرتبة بالله في جعل الايمان في
الاثم سببا والاول مستبعا عشيته كما تقدم بيانه **قوله تعالى**
لقد سمع الله قول الذين قالوا **قال الزمخشري** في قوله
ومعنى سماع الله له انه لم يخف عليه وانه اعد له كجزاء من الاعزاء وهو اعتزال انه
حي بما قوله تعالى لقد سمع الله انما اثبات لسمعه تعالى الغير المتصف بصفة
فوق سمعه تعالى سمع فيما تقدم بي الهيئة المعروفة مجيء اللام في الشيء

بقوله لم يجب عليه شيء، وهو مذهب بعض المعتزلة ﴿ وذهب الصفاتية الثابتة ﴾ في حقه تعالى إلى السلوب ومنهم من سماه تعالى إلى الصفات النفسية وفر تقدم الرد عليهم في ذلك كله وعلم بالبراهين والدلائل النقلية والعقلية أن صفاته تعالى القديمة وجودية قائمة بذاته تعالى وكل ما ورد مما مع ذلك إلى الإيهام قال بالتجاء إلى المجموعة العقل الإيضاح وتحقيق وإنما يجب إثبات صفة وجودية ثم مذاهب في ذكرها تنبيه على المجاز في المسموع وفي بيانها من قبل أن الموجود لم يكن سميعا لموجود والدليل أن يكون كل موجود سميعا وليس كذلك لم وقلم أنه إنما كان سميعا لصفة زائدة على الوجود وهو المطلوب ﴿ حيث قال ﴾ فإن قيل قلتم على وجه التحقيق وقبل تحقيق وجود سمعه تعالى إلى آخر المسموعات وإذا اعتبر فيها ما تقدم زمان على بعض أوجهها فيكون الزمان على التناول وإلى هذا الحد فإن فيكون المعنى في قولنا سمع ﴿ قوله تعالى ﴾ وإن الله لسميع عليم للتعليل قال الزمخشري فيه إذ قلتم علم بما فرطت أيديكم وكيف يجعل كونه عالما علة لكونه عالما حتى احتاج إلى أن يستحفوا التعزيز بعم قال قلت معنى كونه عالما للتعليل أنه عادل عليهم قال ومن العدل أن يعاقب المسيء منهم ويثيب المحسن وفي كلامه نوع من الدعوى الإطلاق مع الشيء تقابله لأن كونه تعالى عالما شيء والعلم حتى احتاج المعتزلة العصاة منهم إلى أمر مطلوب عليه إلهي ذلك لم يقع حق المخلوقين وأعمالهم فاتهم بعضهم على بعض فإذا وصلنا إلى الإطلاق في حق الله تعالى قلنا بنا على ذلك لعبة الشبكة وقلنا منا سبحانه قوله تعالى وإن الشمس بظلام للتعليل لقوله تعالى ما فرطت أيديكم وطلبنا المحقق ذلك لم قال إلى معنى المناسبة معنى كونه عالما للتعليل أنه عادل عليهم قال ومن العدل أن يعاقب المسيء منهم ويثيب المحسن منهم فيناسب كلامه الآية على ما قبل إلى آخر المعتزلة من أن المعنى في قوله تعالى ليجزي الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى أن الإساءة تقابل بالعقاب والإحسان بالثواب من العدل كما جعله الزمخشري. وجعلهم الثواب من العدل ولم يجعلوه من الفضل لما جعله أهل الحق منهم فالواجب للعاصي ثوابه بما أنه استحق بفعله ولو لم ينله ثوابه لكان ظلما ولم يكن عدلا قال أهل الحق الذي نقاه هو أن لا يعمل العامل من ثواب به لهم على ما خلقه فيهم وفضل منه ومن لم يفضل لم يكن ظالما بالثواب بفضل والعقاب بعدل

ووعده تعالى بثواب الله على فضله ووعيده صرف موفقت الظلم فلنا نحن للعاصي بوعده الصادق فلم من جهة أنهم يثيب لهم على الله تعالى شيء فلذا والمعتزلة ويكون العقاب أيضا عن منه تعالى فتندفع المعتزلة لا يتوقع كل عاص والما كان عدلا واجبا تنبيه الوعيد والعقاب وعند أهل الحق أنه تعالى عن شيء تنبيه ولله أن يعفو والعفو عمل صالح وليس بخروج عن العدل إلى الجور بل إلى الفضل وهذا كان مدحا وذم ضحى الشيء صحة الفعل عمادونا الكعبي ثم أن كلام أهل الحق على هذه الآية مناسبة أخرى لها وهما ليس قائما إشارة إلى الله المعتزلة بل سعى تقاعي أخرى الآية أن يكون خبرا ولعباده خبرا لهم مكتسبون عن قالوا الآية تعالى عليها وفرضها علينا قال لهم وأنتم أيضا ملكتم فيجوز علي عليكم فضيت عليكم بما شئت فلست ظلم لكم فهذا الموجب حصول الآية على التحقيق وفي تعزز ذكر العالم الشاهد العاضر تميز الكلام المعتزلة ﴿ قوله تعالى ﴾ وبنا ما خلفت فهذا باطل بي قال الزمخشري فيه بل خلقته لحكمة عظيمة وهو أن تجعلها أسبابا للمكلفين بقوله لحكمة أعني حكمة أعني وفي بيانها من قبل التحالة أن يفعل فعلا شيئا لغرض أو موجب أو مسبب أو على وفي بيانها أيضا أنه إذا كان الرأي على واجبا النوع فوق العالم ووجوه المذكور وهو عالم وقلب الكعبي أنه إذا كان ممكنا احتاج تخصيصه لإيجاد تاخي ولزوم التسلسل على تقدير أن يكون الداعي على الفاعل حادثا وهو المطلوب وبيانها بطل القول بالداعي علم أنه تعالى المختار وجعل تعالى فعلوا أصلا واحدا للاعتبار ولمتابعة المخلوقين لمشيئته يفعل الداعي كما تقوله المعتزلة ﴿ قوله تعالى ﴾ وما للظالمين من أنصار قال الزمخشري فيه اللام إشارة إلى من يدخل النار واعلم بأن من يدخل النار بلا ناصر له شفاعة وله عنها وهو على الإطلاق المعتزلة أفكار الشفاعة للعصاة يجعل من يدخل النار ما له من نصيبها شفاعة وله عنها وليس الأمر كما قال بل يجب على ما قال من وجه الأحاديث الشفاعة المتواترة وخروج عصاة الموحدين من النار وبعد أن تقاول الإلهية واللام إنما إشارة إلى من يدخل النار كما قال تقاعا الكافرون هم الظلمون ويجوز في قوله من يدخل النار وفي أخرى تقدير أي تقوله تعالى يبين لخوف الكافرين هم الآية الأخرى بما يجيء الله الخ. والزيادة أمنوا وهم بما قضت شيء على ظاهرها أن عاصيا من الموحدين لا يدخل النار ومن تعاقوت الحديث خروج عصاة الموحدين من النار

ولو اراد انهم ناجون جوابه انه اولى يقتضي ان من دخل النار يخزى ويخيب العاصي المومن والثانية
تقتضي انه يخزى لانه مومن والخزي الخسي والذين امنوا واذ يخزى الشخص واخزى جمع بين المتضي
وهو عدم الفوز ان مشى عن الاثنين يزيل الجمع واجابا بوجب الجمع وحمل كل اية منهما على وجه عجيب
من التاويل للضرورة المذكورة ويحمل من تدخل النار فقد اخزيته اي من تدخله اياها خزي
تاثيم وهو اخزى العظيم واما من يدخلها وهو يعلم انه يخرج بشفاعة المكرم عند الله سبحانه
فليس بخزي انه راجع للجنس ويحمل يوم يخزي الله النبي والذين امنوا معه على انه
لا يدخل من يدخل النار منهم في حول التاثيم وهو حول اخزى وفي الجمع بين الايتين
وجهان الجمع بين الوجهين بل منهما اذ كل واحد منهما مطلق يجب تقييده او تخصيصه لموجب وهو باطل
بالاجماع وعائد ليكون في قوله تعالى وما للظالمين من انصار وجهان عما ذكره الامام ابو بكر
بن مورك في تفسيره المعنى ان الوجه الاول انه تعالى اراد به الكافرين وذكر ابو طالم والثاني
اراد امة العصاة الذين سبق في علمه تعالى تعذيبهم وهم الخارجون من النار بالشفاعة
ممن يشاء الله ان يشفع له من اهل توحيده بالله يعني بهم عصاة امة محمد صلى الله عليه وسلم
دون فوز من العذاب يصل اليهم وفي قوله تعالى الذين امنوا واذ يخزى الشخص واخزى جمع بين المتضي
ثوابا من عند الله قال الزمخشري فيه وقد مر بنا من جواب اهل الاعتزال والاعتذار
بما يوجب حسن الاجابة وحسن الاثابة من احتمال المشاق في دين الله والصبر على صعوبة
تكاليفه قال وقطع اطماع الكسالى المتمنين عليه وتشجيعا على مزاحمي الثواب
موصول الى العمل الى الفتوة وهو اعتقال من وجهين الاول قوله يوجب وقد بينا
من قبل انه لا يجب على الله تعالى شيء بالادلة القطعية الثالث قوله وقطع اطماع
الكسالى يقتضي عصمة المومنين وقد بينا انه قطع اطماع كل من طمع برحمة الله
تعالى من كل موحد لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله تعالى انه لا ييأس من روح
الله الا القوم الكافرون والثالث قوله وتشجيعا على مزاحمي الثواب موصول اليه
بالعمل وقد مر ما يخرج بيانا انه تعالى انما فتح الباب على العباد بالمن الفضلي القطعية والسمعية
كقوله تعالى اروني ماذا خلقوا من الارض ام لهم شرك في السموات وقوله تعالى والله
خلقكم وما تعملون وقد مر بنا ان الله تعالى لما خلق فينا اعمالنا خلق فينا منها ما شاء
كما قال تعالى
يعني الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله بعد ان من فضله حقيقة وامنوا

وعملوا

وعملوا الصالحات شيء بعينه وغيره الامر الجمع بين الشيء بعينه والخفيفة كما مر ذكره وذلك لانهم
الكسب والخلق والخلق ليس بالكسب للعبد من عنى خلق فانتفاء الله خلقكم وما تعملون وقد
حقيقة المغفرة هنا بل المغفور والمتفضل عنه بغفرانه تفاديا لخلق ما يحل بفضله تعالى العباد من الثواب
مفعولا ومتفضلا فيبان قوله عز وجل الله منكس عليه كيف يوفق على التطابق
في التعبير ان الجنة لا يدخلها احد بعمله فالوا يا رسول الله فلا انا الا ان يتغمدني الله
برحمته عم نفوا دخول العمل بمنوا الغواعد الاية ما المانع ان يكون التغمد المخصوص لحال
الله وبيان لنوع الاستغفار الله في الصلاة والغفران وجميع المطالب والتوسل اليه بما
عدى اليه من اكتساب العمل واعانته تعالى عليه تخلوا لعزته الحاقة والمغفور ولذلك
فالوا فما اعنى ان النار واذ ذلك لما بعد اجانهم واكتسابهم الوفاية من النار ودخول الجنة
حقيقة اعنى ان امنوا بالله سبحانه ولذلك عوضهم اذ يغفرهم ولو عملوا على الاصل حقيقة
كما تقتضيه المعتزلة واوجبوا العبوا والاجر عليه لما طلبوا الوفاية منه فعلى
الواجب بما يقتضي عن طلبه انما اصل يلتغي ومعنى قوله تعالى وانا شاء وعز تعالى
رسله اي على السنتهم وكل على حذف المضاف اقامة المضاف اليه مقامه ومعناه على
السنتهم لما بفضله مع ذلك الوعد انما قلت فيما اتيت على السنتهم لكني الوحي
امنوا وعملوا الصالحات من فضله وهذا الوجه الذي قامت عليه الدقول والنقول ويكون
كلبدتم على ما تقوله المعتزلة ان ما فيه صنوه الله بجانه ومحال العبد الغني بالله والى كمال
واهل الحق يقولون ما نعني الثواب والمكلفين من الاعمال الا كون من عنى او وجه ذلك الى تفضل
بفضل الله سبحانه بالكل راجع في الحقيقة الى فضله ورحمته قال تعالى ولولا فضل الله
عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا والقدرية امي كفت وغلت في النظر الى الاعمال والجزاء
حتى نسبت الى انفسها الخلق والايجاد ففي حقيقة التوحيد وامني كفت والجبرية بعكسها
الاعمال ونفت الكسب تقولهم في التي دعى الاعمال مطلقا حتى عن الكسب هو الذي الله الى
الفوز في الشيء ايجاد والتجلي الله والامور والنواهي التي جاءت بها الرسل عليهم السلام من عند
الله تعالى والجزاء عليها ملك الموفقة منهم عيني عورا ما شهدت الرحمان من نظم وفوق الله
اهل الحق منظورا بالعينين تعاضين التوحيد ففازوا بالله الا الله بجميع المخلوقات
وعيني الشيخ ففازوا العباد مكتسبون وموقع منهم التصريح والله اعلم

والتوحيد لدوام العلمين **قوله تعالى** قول الشمس مع الحساب قال الزمخشري وفيه
لتعلق علمه بكل شيء وهو عالم بما يستوجبه كل عالم من الاجر وقوله لتعلق علمه بكل شيء
والمعروف والمعلوم ويسمى عندهم شيئا وقال تقدم ابطاله لما عليهم ملوفال لتعلق علمه بكل
معلوم كان عالما وقوله تعالى بكل شيء يخلق خصه الدليل العقلي ذو قال القاضي ابو بكر
في الصواعق له فان قال الزمخشري هل الملائكة في كلام فلسفة الشارع اطلق العالم وهي
الخاص والخاص وهي العالم ويتعين الخلوص وهم وتاويله وتخفيفه عاما وهو علمه الشيء بالشيء
والشيء المخلوق فيه لعلمه تعالى وذلهم وربوبيته وعبوديتهم وقوله وهو عالم بما
يستوجبه كل عالم المقتضاة تدخل في اجاب العفو الخ اعلم ان باب الدعاء اعم من ان يكون
في المغفرة بيان الوجه الاول الفاظ تدل على ان الله تعالى شيء بوجه من الوجوه
لا محالة فقوله تعالى للمجاب وان قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وكل ما ورد في
الشرع يعني هذا المعنى بهذه الحنيفة لتعلق الفضل ولتضمن قلوب العاملين بالثواب
فيجب لله تعالى على عباده الواجبات وله يجب عليه تعالى شيء ما فعلوا وما شيء عا وتلبين الى
كلد معفوا وتعفوا والحمد لله رب العلمين

سورة الناس

بسم الله الرحمن الرحيم **قوله تعالى** انه كان هو باكيا قال الزمخشري فيه
انه انما وجب ان يتخرج من الارض ويتباه فلنه تحمد والفتح فاتم في كل ذلك فيه تليين
وجه الفتح عند اهل الحق كونه منهيا عنه شرعا لزانه والصفة نفسية لما تقوله
المعتزلة وقد تحقق الوعد عليهم في ذلك الحق المغفرة فانا نقول اذا لم ان التخرج من الارض
والتوبة انما هو لتعظيم الله سبحانه وتعالى عما قولهما بيانه من ان الحسن
والتقبيح للشيء وفقا الصفات انفسية افعال العباد **قوله تعالى** واذا كان وصل يوزن
كلالة او امرأة قال فيه وعوام بكر الصرف رضي الله عنه انه سيل عن الكلالة
فقال اقول فيها برايي فان كان صوابا فمن الله وان كان خطا فمني ومن الشيطان والله بريء
من الكلالة ما خلا الولد والوالد وما ورد الزمخشري كلام ابي بكر الصرف رضي الله عنه ولم
يذكر وجه تاويله وهو محمول عند اهل الحق على وجه يصح التوجيه لما عا تقتضي المعتزلة

من ان الله تعالى يريد من افعال العباد عندهم ما يستقبحون من افعالهم ولا يرضى الله تعالى عن فعلهم لانه تعالى
منفال عن الشيء يلزم عليه ما تقتضيه هي لانه فلا بد من حمل كلام البصري رضي الله عنه على ان
قوله تعالى ان كان صوابا فمن الله اي خلقا واختراعا واما ان وصفه بالاية وان كان خطا فمني
اي الشيطان اي تزيينا ومن العبد اكتسابا لما خلقا وايجادا والله منه بريء اي اني ارتكب قبيحا
لانه تعالى يامر بالحسن اما من تكليفه كان فعل الله تعالى كونه مامورا منكونا من قال تعالى تحمل
ندرة الا باذنه وقال تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون والبصري رضي الله
عنه يعلم الناس ان الله خالق افعال الله وبقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فينتسب
الفعل وان كان خطا الى العبد كسبا والى الله تعالى خلقا وانما ينفي نسبته تعالى الله امرا
تكليفيا فعلى هذا يحمل كلام البصري رضي الله عنه وكعوا الذي قامت عليه الادلة القطعية
العقلية والنقلية وانى عيب عاما تحقق بيانه في المغفرة **قوله تعالى** والآتي يانين الفاحشة
ذكر الزمخشري فيه الفاحشة وفيهما ولم يلتزم وجه الخوف ذلك وقوله الحق
ان فيهما انما لو نهى الشيء عنهما وقعا **قوله تعالى** فان تابا واصلحا قال فيه فان التوبة
تمنع استحقاق العقاب والعفو واحمل الغوارين من تفصيله بعض المعتزلة انما تمنع
ذلك عقلا وعند اهل الحق انما تمنع ذلك شرعا على احد القولين فان التائب محبوب الله عاما
تعلق ذوي **قوله تعالى** انما التوبة على الله تحمل المعتزلة تحتوي عاما في هذه الاية وحيث
ورد من الشيء يعني على الوجوب وهو باطل هنا انما الدليل القطعي في المغفرة على المتحالة
الوجوب ووجوب صفات الكمال ويحيث عا خلفه الطاعة والله يجازي والله سلام والله يغفر والله
ولما فامت الى ان شيء على المتحالة الوجوب على الله تعالى وجب تاويل ما في عاما في قوله تعالى الآل في
يكون معناها وعلى اعلى كما قال تعالى وعلى اعلينا ومعنى الكلام وعلى اعلى بعض الموعود به
وبعض فلنا لكم وعلى اعلى والبا شيء القطعية تقتضي الحظر التاويل الحاقدين بيانه قبل
قوله تعالى ما وكليما يتوب الله عليهم قال فيه بان قلنا بما بانة فوجب ولما يتوب
الله عليهم بعد قوله انما التوبة على الله قال قلنا انما التوبة على الله اعلام بوجوبها
عليه كما يجب على العبد بعض الطاعات وقوله ولما يتوب الله عليهم لعلي بنفي ما وجب
عليه واعلم بان الغفران كان نظم المحالة كما يعد العبد الوفاء بالواجب وهل الله اعتمال
مع سوء الادب مع الله تعالى بالبا شيء القطعية انصر وانا قوله واعلم بان الغفران

كابن ملجم كما قال ع القطع بل ع الظن ندفع ع ذلك بالاية ع ان يتوب عليهم يقبل توبتهم
قال القاضي ابو بكر يجب ان يكون قبوله التوبة انها عمل من اعمال الواجبات ع العباد وقبول العمل
كتب اجي عليها وانما عنى ان التوبة المتقدم بيانها نحن عليه اصلا وانما قطع الاية حتى من ذا من بعد
كبره يعيد الاجماع والقطع ع العفو ان ولفظ احسن ان يجعل التائب بالعفو انما سلب
بالاجماع ولم يحسن ذلك من المؤمن فعل كبيرة ان كذا صافقد لم قطعهم وانما اطلقا فانه المشيئة
مقولة يجب عليه كما يجب ع العبد وتكونه لم يستحق معلوم مثل ذلك لم خلع لسانه اوجب
اليه من يشيح اليه وما يستحق وميز وما يأتي قلبه نور العلم بعظمة الله ان يطلق
مثل ذلك ولو قال فصرت ما عسى ان يفصل لم يقبل فانه ان اللفظ شنيع والاجماع منعقد
عامتهم الالباء الموهمة للمنع فكيف بمن يصرح بمثل هذه الشناعات نعوذ بالله من
الغفلة عن عظمته وبالله المعونة واصاب والله اعلم وصلى الله ع محمد وآله

وما الذين يموتون وهم كفار قال الزمخشري فيه سواء بين الذين سوفوا التوبة بهم الى حضور
الموت وبين الذين ماتوا ع الكفر انه لا توبة لهم وهو اعتزالي ومن نفوذ بوعيد هذا
وانه توبة لهم ما كونها يقتضي بذلك التسوية من كل وجه ولا يلزم من كون الحضور في توبة له
انه مقبول لذاته او خروج له من النار كالمبتدأ فهو ذلك هو مقصود المعتزلة وما
دليل لهم عليه والمعتمد في ذلك ما دفعته ان الدليل الشرعي قطعية الدلالة من دفي القبول ان
لم نقل بوجوبه صحة العفو ان والشفاعة في الخروج من النار ان دخلها المؤمنات مصرا عا
ما دون الكبير مع اشتمالها ع عدم التوبة قال الله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فعلق الغفران بالمشيئة من كل وجه بين من مات مصرا عا
ما دون الكبير وبين من مات تائبا فرا اولم يعلم عنا بهما قال الزمخشري
فيه انه الوعيد فكيف قوله فاولئك يتوب الله عليهم الوعد لمليتين اتى
الموبق كابن ملجم عالة تأجيل ذكر الوعيد بين المصر والتائب كما اجرى الوعد للتائبين
فقط وقطع بان الوعيد عا اجماله كأمر ما عالة وهو قول بتنفيذ الوعيد ع عصاة
المؤمنين وهو اعتزالي ولا يصح قاصروا اني مختلف ع الحاد قوله تعالى اولئك يتوب الله
لا شارة به الى الاقرب خاصة لانه اذا ما ذكر وبقي المصر ع المشيئة لقوله تعالى ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء ولو قدرنا الاشارة ما ولم يلجأ الى المصر والتائب لم يلزم من ذلك التساوي بينهما

انه ليس كل من اعتزل الاعزاب بنا له بقوله ذبح او بيع عنه كوما الصحة ذلك في المصر
دون التائب ووجه الخروج من الكلام من ذهب الحكم بتنفيذ الوعيد عليه لقوله ان الله لا يغفر ان يشرك
به وثبت بقاء المصر ع المشيئة ثم قال ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فدخول المصر النار مما لا يتناهى بينما ما ورد
من احاديث الشفاعة القطعية في خروج العصاة بها من النار حتى لا يبقى في النار من قال
لا اله الا الله من مؤمن واعترض في عمر مخلصا من قلبه بشيء مونته عاذ لم قوله
قل والتي يدل انتيوب عليكم قال الزمخشري فيه ان تقبلوا ما استوجبوه به
ان يتوب عليكم وهو اعتزالي وتحميل الكلام عن مقتضاها الذي دل عليه البرهان من انه
يستحيل ع حقه تعالى ان يريد ما لا يكون وما لا يلزم منه الا من العجز والحدوث في حق من
وجب له العز وهو محال وفي هذه المسئلة قال العلماء من اصل رحمه الله تعالى لو كان
تعالى يريد ما علم انه لا يكون لكان جاهلا بما يكون لكان جاهلا اجي رحمه الله تعالى ما ينبغي عليه اعتقاده
ع الله من نعوت العز وهو علم الله تعالى بحال الاستحالة تعلقها بالمحال وذلك حقائق اصول
الدين جارية ع لسان هذا الامام رحمه الله وكلامه من مثل هذا كثير ومعلوم ان المراد بهذه الاية
الخصوص دون العموم وما دام الشرع قد اثبت التوبة لمن خالفها في محله ولم يرد بها نفي التائبين
بنعوت مشيئته تعالى الكل ولو كان لفظ الاية عاما لوجب تخصيصه بالدليل الموجب
للتخصيص عما تقدم بيانه وقول الزمخشري ما يستوجبوه به لعنى ان اخروي ابطلنا
الوجوه ع الله تعالى وما قلناه في الاية من حملها ع الخصوص هو الذي ذكره القاضي ابو
بكر رحمه الله في المعتمد في الاية وقال ابو المعالي والزجاج رحمهما الله والنبي يدل ان
يتوب عليكم اي يدل لكم مما عنتم عاما يكون سببا للتوبة التي رفعي لكم بها ما سلف من
ذنوبكم وهذا موافق لمذهبنا في ان توبة الله تعالى على العبد هي المتعلقة بالمعنى بها الله ان ضلوا لكم
التوبة لتكتسبوها والاية عا هذا محمولة تعالى الخصوص كما ذكره ابو بكر رحمه الله
قوله تعالى ومن يفعل ذلك العدوانا وظلما فسوف نصليه نارا قال الزمخشري فيه
ان الحكمة تنفوا الله واصاري عنه من ظلم او عبث وهو اعتزالي الاية مبنية ع ان الله حكم
الدنيا بانية والافعال المكلفة مبنية ع الدواعي والصوارف والدواعي الحكمة وفي رعاية
المصلحة والصوارف القبح وهو ضرر لم يجر ع الله تعالى احكامه وبنوا جميع هذا ع

اذ ليس

التحسين والتقبيح وان المشيء تحسن وتقبح لذواتها ونزل حذفنا بيان بطلان ذلك عليهم
في المعتزلة بما فيه كفاية والحمد لله **قوله تعالى** ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر
قال الزمخشري فيه ما فقتضاه نكفر عنكم الصغائر وتجعلها كان لم
تكن فان الزيادة الثواب المستحق على اجتناب الكبائر وصفهم عنها بعقاب السيئات
فان الكبيرة والصغيرة انما وصفتا بالكبر والصغر باضافتهما الى طاعة او معصية او ثواب
او عقاب فاما التكفير اماطة المستحق من العقاب فيثاب ازيل او تبويت فان الاحباط
نقيضه وهو اماطة الثواب المستحق بعقاب ازيل او بندم على الطاعة وهذا كله اعتمال
انما أوجبه ما بينه وبين عجمان الصغائر بزيادة الثواب المستحق باجتناب الكبائر عقلا
وذهب الى ايجابه المعتزلة رعاية المصلحة وليس كذلك لبطلان هذه القاعدة على ما
بينوه بيانه بل انما عجمان الصغائر بزيادة الثواب متوقف على مشيئة الله تعالى وقد قال
سبحانه علامة على عجمانها اجتناب الكبائر وعلى التخصيص هذا الوجه ان شئت قال
الخضرمي رحمه الله من علماء اهل الحق ان المطلق يقضى عليه بالمقيد
وقد تقيد الغفران بقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قال الخضرمي رحمه الله ولو كان
هذا الغفران على القطع لكانت الصغائر مباحة لمن اجتنب الكبائر وقطع بفحوى الخطاب
لانه تساوى فعلها وتركها وهو خلاف المباح **قلت** وقلب الحكم مباح باطل بالاجماع
والاجماع ايضا منعقد على ان مواقعة الصغيرة ذنب من عنها مطلقا عصية ما من عن ارتكابها
معلم بذلك ان اطلاق عجمانها بالحديث مقيد بقوله تعالى لمن يشاء فبقي الخطاب على كونه مطلقا
لوجاءه من غير قطع وهذه النكتة هي الجامعة بين الحديث والآية وقال تعالى او غفر
لمستجب لهم وقال بعضهم آية اخرى فيكتسب ما تدعوه اليه ان شاء فورد الخطاب فيهما الى
المشيئة فكان الحكم فيهما من مذاكرة ولو قال رضا اجتنبا الكبائر فبلاوروده في الحديث وانما قلنا
سواء تقيد بالصغائر لصحة والمعتزلة قائلة اذا ذلك لم تكن حينئذ الصغائر زلة من الاحكام الفعلية
مستلزمة عقابا وجوب رعاية المصلحة وقد تقدم بيان بطلان قولهم في ذلك **ثم قوله**
في الكبيرة والصغيرة ان الوصف انما يتأثر الحكم باضافة او بالنظر الى الثواب والعقاب
والثواب عندهم مستحق عقلا وكذا العقاب بل الصغيرة والكبيرة بحسب توقيف المشيئة
وان التخصيص والتقبيح في المسائل الدينية راجعان الى الشرع دون العقل وكذا الحكم ترتب

التحسين والتقبيح وان توقف اطلاق الحكم العقلي الشرعي توقف على ورود الشرع بذلك
من صحف او كتب او جنسه شرع قوله وقال التكفير اماطة المستحق من العقاب بثواب ازيد
او تبويته وذكر المعتزلة حرفا واحدا مما وجب من رجوع الهاء في ذلك الحديث الى الله تعالى
وحكمه وانه يجوز ان يعاقب على الصغائر ولو بعمل من الحسنات ما عسى ان يعمل احدهم ارباطة عين
الفصول من المسئلتين نفيا واثباتا بل يجمع الغفران مع عدم التوبة والعقاب للعاصي بما دون
الكبر مع التوبة مما انفرد من البيان في هذا الكتاب وكان يجوز الغفران للكبائر او بترجوا ان عفلنا
لولا التوقيف الشرعي على عدم ذلك بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء بشيء قوله والاحباط نقيضه وهو اماطة الثواب المستحق بعقاب ازيل باطل او نقيض
ما تقدم من عجمان الصغائر باجتناب الكبائر فيحبط العقاب الكبير الثواب الصغير والغول
بكونه ابطاله باطل وحكم وتلويفات اعتزالية مبلغة على ما توهمات دليل على ما بينا
وفي بيننا على المسئلة الاولى وفي مسئلة الغفران مع عدم القطع واللزوم وانهما على
ارجائهم انه لو صح انها على القطع لم يلزم من ذلك المكون العقاب به احباطا للثواب لكونه
مؤدا رابطته في ذلك عقلية وهاهنا شرعية فلم يتوقف النظر الى الشرع وقال تعالى
ان الحسنات يذهبن السيئات ولم يعكس فلم يوجب الوقوف عند ذلك وجعل المعتزلة
الندم على الطاعة نقيضا للاحباط في مقابلة التوبة بناء على ان الندم على المعصية كذلك ايضا
من تلبيغاتهم من غير نظر للدليل القطعية واوجبوا الخمسة فيه اذا من لم يشيء
كفاما من ذي الاحكام الا بالنظر الشرعي فيه لا بالنظر الى حسنة ولا اضافة ولا مقابلات
ولا مقابلات وقد تقدم في علم اصول الفقه انه يجوز القياس بالاسباب التي نصب الشرع
ولا يجوز القياس مع الاسباب لم ذلك الحكم على الله تعالى فيما يشيء عنه فلله تعالى ان يثيب
عن الكبيرة ويواخذ عن الصغيرة اذا استغفر عليه ووجب وجوع جميع ذي الاحكام
الله وقد حققنا في المقدمة ابطال القول بالاحباط بما فيه كفاية والندم على الطاعة
ازكاها انه استغفر الله تعالى ليس لها ان يطاع بهو كبر والكبر محبط العمل قال تعالى
اني كنت ليحبط عملك وان كان من سنة الله تعالى ان يثيب على العبادة ثقب او بضعفه ما ابزل الله
الندم على معصية وليس بتوبة ما يحبط العمل **قوله تعالى** ولا تتمنوا ما فضل الله

قال الزمخشري وقد
صادرة عن حكمة وتدبير وعلم بأحوال العبيد وما يصلح لهم وما يفسدهم لو بسط لهم في الرزق
او بسط ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض وعاكل احد اتيه ضيعا فسمح
له علما بان الذي قسم له هو مصلحة له ولو كان خلافه لكان مفسدة له وكفرا
الا للام خلط فيه الزمخشري عما يجب فيهم وقابل المستقيم بقوله لانه لم
التفضيل فسمة من الله تعالى صادرة عن حكمة وتدبير وعلم بأحوال العبيد
عليه مع ان الممتزلة في هذا الكلام الصحيح لاعتقادهم باسلا وتحي بعاعن ساحتي
اللبط لم ينكروا بتعذيب بالحكمة وجوب رعاية المصلحة عقلا وقد اطلنا عليهم
ويلينا ان حكمته تعالى علمه واحداده بارادته **وقول الزمخشري**
وعلم بأحوال العبيد فيه بل لهم ان احوال العبيد هي كذلك لزوا تهم له بتخصيص
الله تعالى لهم وهي غفلة منه ومن شيعته عن العلم بالحقائق لان المعلومة
صور وهي الواجب والجائز والمحال كما تقدم بيانه وكل معلوم قابل لان يصدر
به المخصص من الارادة دفع العارضة والجوائز في حدات انفسها متماثلة بالنسبة الى
الفاعلية فيحتاج من ذهب الى ان الله موجب ذاته راجع الى الله تعالى الى خواص
المصنوعات والا كانت الربوبية تابعة للمربوبية والواجب تابع للممكن
وكلاهما فمن كان فقيرا جاز ان يكون غنيا ومن كان غنيا جاز ان يكون فقيرا
وكذا معلوم بعض وراثات الفقر واحد منهم فحاله بقدرة خالق الفقر على
ما علم فظهر من كذب المستدل يكون من قوله تعالى ولو بسط الله الرزق لعباده
لبغوا في الارض متساوا لمعنى ان الله تعالى خصص ما اراده من الممكنات القابلة
لوجود الامكان ان الله تعالى ان بسط الرزق لجميعهم خلوا البغي عن ذلك فيهم
وجد البغي بسط الرزق بعض النعمة والمنافسة مع التكبر **قلت**
ومع ذلك فبسط احوالهم عن ذلك لم يمنعهم احد من احد منهم ولا يطيع
ولا يصنع صانع مصنوعا ولا يجتني شيئا به مئونة ورفقة ولا كان يعيش
على بعض ليشتغل ثم قوم متاخرون رفعا بالجميع حتى لا يمتنع بعضهم عن

حرمة البعض فبسطه فيهم المنافع والاسباب كما قال تعالى ليتخذ بعضهم بعضا سخريا وليشتهر فيهم
سبحانه بزلة عظيم افتقارهم الى لطفه ورحمته وهو ارتباط عادي لا اختيار منه فقط وليس
بفعلي كما تقول المعتزلة هذه نكتة هذه المسئلة ولو شاء تعالى لجعل الفقر في عادة العباد
وبسط لهم الرزق ومنعهم البغي وجعلهم مجبولين في العادة كالملائكة ويجعل رزقهم في ذكره واطاعته
ايرانهم من عنى تقوى الطعام هو الشيء الذي اعتاد ان يقوى اكله من الحيوانات وهو تعالى عاكل
شيء. **وقد وقع في بعض الاخبار** ما يلين هذه
المسئلة فورد ان نبي اسرائيل سالوا موسى عليه السلام ان يسئل الله عز وجل ان يجعلهم
سواء حتى لا يكون فيهم غني طلبا لما لا يفعلوا في حكمة الله تعالى الخلوا في علمه بما
ربط من عادة عباده كما اراده بالحوائج طلبه ذلك الى موسى الله تعالى ما صح واستواء فلم يسئل
احد احر شيئا الا سالته اياه فتطلت عليهم الاسباب والصنايع وانقطعت بهم
العلم فوقع بصاروف الظلم حتى وكرت الطمع وانتظر كل واحد منهم ريثما ان يصنع له
معيشته وما به فواعجا له بلم يصنع ما در بهم الجوع والعطش والطلا فجاؤا موسى
يدعو الله لهم ان يحيل ما كانوا اولوه فهي حكمة الله تعالى فاراد الله ان يرفع عنهم
تعالى عادتهم كما كانوا عليه من حكم الله المتعالي في الخلق وهو الذي يحمل عليه الآية بالتاويل
لصناع الزوائل على التوحيد وقدرته تعالى على كل شيء. وبان حمل المعقول بيان منزه الحق
سبحانه وتوحيده وانه ان يجري في الممكنات بما شاء وفي قابلة لان لله وهو على ذلك
قدير الا ترى ان الله تعالى بسط الرزق لسليمان عليه السلام ووقفه عن ذلك وهي معنه
البغي وبسط لبني عون ونمرود وبنحاما شاء لهما وعنهم مع ذلك واهلكهم وقبض الرزق
عما فوق من عباده الصالحين ووقفهم مع ذلك وقبضها عما شاء الى عز وجل لهم ولم يزل
الرض امر فضاء مبدلوا فيفعل تعالى من ذلك ما يشاء ويفعل من يشاء ويصح من يشاء
كذا اقوال المسلمة في التوحيد والمعقول في مجيء الله تعالى عادته خلفه او الكي لهم
بما شاء لو شاء مجموع ذلك العادة وعلى الحكم الذي يجيء معنى الآية عما ما تقدم بيانه
وقوله تعالى انه بعباده خبير بصير اي علم بهم فعلم فيهم فلا يجري عليه حكمهم
في المعقول وحكمهم في المنقول وقد اجرى به عادتهم سبحانه وتعالى وما يستحق
عليه احد شيئا فيجب على العباد الرضى بجميع مواقع القضاء وقول الزمخشري

وقول الزمخشري وسيجيء ولو كان خلقا فذلك لكان مكتسبا ومعمولا منهم
لهذكر نبوتها لان الحكم في ذلك للصفوان وما حكم في ذلك للصفوان وما ذكروا ايضا من الحكم المنقول
بل من الحكم المعتاد عاما تقدم بيانه ولو شاء تعالى الصلاح والتوفيق مع خرق له العادة لفعل
تعالى للعادة وبنت الحنفية ايضا لما ابتهج بذكر المسئلة عاد وجوه رعاية الاصلح وقد
تقدم ادخال له عليهم ومما يبطل ذلك ايضا ما وقع في الوجود من كافر من كان بما بسط تعالى
لهم من الرزق كعوعوز وفارون ونمرود مع علمه تعالى بما يكون منهم فما يزوجوه رعاية الاصلح في
حقه لو كان له من فتى رزقه وكان ذلك لما سبب فسخه وكبر فشا معدا ما وقع في الوجود
يبطل على المعتزلة من بهم وجوه من خصائص الحنفية فولهم لو فعل ضرة لما كان بعيدا
لما ذكر ان الطاوس فاسد بل لو فعل تعالى ذلك بعيدا وما يجوز ذكر الله كطاوس عاد فعله ما وقوعا
وما تعلق به الله تعالى اعلم. فعله ملة تعالى فعله اذا اعتراض عليه فلا بد من كونه حسنا
جميلا اذ لا قبيح للافعال الا من جهة المنع الشرعي ولا اله الا الله
فلا شارع معه وكذا امر والتعال القبيح في ابعد الدقائق عن الاطلاق فاذا تعالى ان اراد ان
يهلك المسيح ابن مريم وامه ومن في الارض جميعا ولبثه ملك السموات والارض وما بينهما
كما تقدم ذكره واخطأت المعتزلة في المعنى في الاطلاق وبالقياس المعبرة الى فعله تعالى
عما يوجب وقوع قال عليه السلام الحق لزيد والشيء ليس للشيء لم ينسب فعله الشيء
شيء اما شار عليه السلام الى ان الافعال انما تنقسم الى الخير وشر وما يليهما
واما بالاضافة الى الله تعالى فكلها خير وتمامها افاض الوعر فولهم قبيح
للحال اذ صح ان لا تكتسبوا قال الزمخشري وفيه حمل ما قسم اذا ان
ادخلوا احسنا على حسب ما في الله من حالة الموجبة للبسط والقبض كسبا له
وهو اعتزالي المعتزلة يعنون بالكسب الخلق والايجاد مضافا للعباد ومن ادخلنا
ذلك عليهم في المعرفة وبلينا حقيقة الكسب وغاية الزمخشري ان خرج بمزكسبه
المعتزلي ومن من ضاهوه والى عليه دائما وزاد في كتابه الموضح من الفساد اعلاقه
في حق الله تعالى انه قال عن وجل فاعلم انه ما تنفق في حق الله من حالة ومن احمقة الامة عاد منع عاد
في حق الله تعالى وعاقل ويطيق وفيهم وكذلك ما تنفق في حق الله من حالة الا ابا طل وزور من ذلك
في الشيء تتوول الى معنى الجزاء على العمل الى المعرفة التي تلي العلم انه ممنوع بالاجماع ولينع تصرف

انه يعلم جواز نقارب ومنع ايضا العطف بواو لم المنوع بالاجماع ايضا فوله تعالى
ان الله لا يظلم مثقال ذرة قال الزمخشري فيه وفيه دليل على انه لو
نقص من الله جزاء ذي مثقال ذرة واضعف او زاد في العقاب لكان ظلما وانه لا يفعله استحالة
في الكلمة لاستحالة النقص العزة وكمال الغنى كله وتخليط في الكفر بوقوع العلم
وهو سيجيء ما حقيقة العلم ومن كناطي اعلمهم غلا عظيم والعلم اذا اجتمع حقيقته
لم يوجب الله من المعقول المضاف الى مظلوم ومالم يثبت مظلوم فلا ظلم كما اذا لم يثبت
مضروب فلا ضرب واذا اجتمع عن المظلوم وهو يوجب الله من نقص في غير ملكه او فيه بعض
اذن الشارع وتعرض عليه في حقه سبحانه يخرج موته لم انه تعالى لو نقص الحلو من ملكه
عليهم لم يستحقوا عليه شيئا باوله تعالى اذ لم يعلم فلا يعلم شيئا فلم يثبت احدا
فيصح ما جوزا ان لو نقص البعض لعم الجميع عن الثواب يجب صرفه عن علم العظم بوقوعه
وعن جزاء ان وقع الجنس عن ذلك لم يوجب عقلي وكذلك لو زاد في عذاب العاصي لم يكن
ملكه فله تعالى تقدير بينهم ابتداء كما تقدم في مسئلة اطلاع النبي فاجرى محمد زيادة الاجرام
بالاستدراج ثم قول الزمخشري عن العلم انه من حيث التبع العزة وهو
رعاية الاصلح وقد اجتلبناه من قبل في قال الله تعالى التبع العزة وهو من المعقولة جعل
عكسهم وتخليط في الخفاء وذلك العلم من قبلنا انه محال على الله تعالى وما كان مستحيلا التعال
تعلق العزة به وهو أعلم بالضرورة الا وقوع له محال البتة وما بيناه حقيقة العلم
علم بالله انه من المستحيل المعقولية وموقعه في حق الله تعالى من المستحيل الاجل وجوه
رعاية الصحة التي ابطلنا العقول بها اصلها غلط المعتزلة في التوهم اجل غلطهم الخلق
وقوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها قال الزمخشري فيه
يضاعفه على ابناء الاستفعال عما عن الثواب في كل وقت من الله وفات المستقبلة عن المشاهدة
وهو اعتزالي ومن تعلق بيان الاستحالة الى التخلف وعلى الله تعالى وما في زمان واحد منه تعالى العلم
العمل وخالق العمل بما تقدم من الدليل القطعية على ذلك ما تعالى ان يستحق عليه شيء
بالله الخلق على ما تبين ما وجعل الله تعالى اجلا وعمله مستحقا بفضله في الجنة ويضعفهم
الثواب فتحصل لهم الثمانية بذلك الكثير ركونهم للعتاد لضعف الخلوقية الا من قواه
ما تخلق فيه العلم في قلبه فيعمل على حجة العبودية والوجوب بلا علم بطلان الاستحقاق على الله تعالى

مطلقا عما يطلق ذلك الشيء كان زمانا ماضيا كان او حالا او مستقبلا منقطعا او دائما كما مر

قوله تعالى ويثبت مثل ذلك لربنا اجماعا قطعيا **قال فيه** ويعطف عليها ما عن عاصم بن عمر العجلي عطفا على الجملة السابقة لانه تابع للاجماع الذي يثبت به الانبائة وكواعتزال لانه لما دلت الاية على ان الاجر على الحسنات اعني العمل الذي يستحق به الثواب تفضل من الله تعالى بدأ من بفضله ثم قال فلا تخشوهم اي الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله كما ان اهل الخذلان يخشونهم على ما هو مقتضى حال الجبل والاسف من خذلانهم اياه عليهم ولا تخافوهم محاربين لله على اعتقاد المقابلة بينهم وبين الله تعالى في ان عليه ولا عتقادهم ان تفضيل بعض الانبياء على بعض من فعل الانبياء وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقال ابو مسلم الاصفهاني ان الخشية بمعنى الخوف من المضار والخشية بمعنى الخوف من الله تعالى هي الخوف من عقابه والخشية بمعنى الخوف من الناس هي الخوف من ان يحملهم على ما لا يجوز من الظلم والفواحش والخشية بمعنى الخوف من الشيطان هي الخوف من ان يحمل على الاغواء بالوسوسة والاول هو الوجه لان الخشية بمعنى الخوف من الشيطان لا تليق بالمؤمن الذي يعلم ان الشيطان لا يقدر على ان يحمل احدا على شيء من المعاصي الا بتخويفه وتهديده فلا يليق بالمؤمن ان يخافه ولا ان يخاف من الناس ان يحملوه على الظلم لان الله تعالى قادر على ان يعصمه من ظلمهم ويدفع شرهم عنه فلا يليق به ان يخاف احدا الا الله تعالى وقوله ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا اي لا تستبدلوا بالدين الذي امرتكم به عرضا من اعراض الدنيا فتكتموا نعتي ومبعثي لاجل ذلك العرض الدنيوي والثمن القليل هو الدنيا بحذافيرها وقوله ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون قال ابن عباس هو كافر به وليس بكفر ينقل عن الملة وقال عطاء هو كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق دون فسق وقال الضحاك ان جحد ما انزل الله فقد كفر وان اقر به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق وقال الاصم ومن لم يحكم بما انزل الله في هذه السورة من الحدود فاولئك هم الكافرون وقال قوم هذا في اليهود خاصة لانه عقيب ذكرهم وقال قوم هذا في المسلمين لان الكلام معهم وقال قوم هذا في الفريقين جميعا لان اللفظ يعمهما

قوله تعالى

قال الزمخشري فيه ما يقتضي ان مقصوده به ان يتعلق ويقابل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به لما لم يتعلق به من حيث انه اجنبي عنه وان يغفر له ان تاب منه على القطع وشك اشار الى انه يغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي لمن تاب ايضا على القطع فان لم يتب لم يغفر له اصلا بناء منه على مقابلة ما الى الكلام الاول ويخرج له من ذلك على زعمه انه لا يغفر لمن قتل مؤمنا متعمدا من عصاة المؤمنين وهو احتمال ملفق من اللفظ الى مواضع الدلال وتخطئ وتخريجه ووجه دلياه على تخطئته ولو سلمنا له هذه المقابلة لكن الاجماع على انه لا يجب على الله تعالى شيء وان سلم فالمشيئة هنا انما تتعلق بالغفران لا بالعقاب فيتعلق هذا او محال لانه لا يجوز ان يقابل الكلام الاول الذي هو عبارة عن تجويز ان يجعل الله مع الشرك بعض الذنوب التي لا يغفرها بالتوبة بالكلام الثاني الذي هو عبارة عن تجويز ان يغفر الله الشرك بالتوبة ولا يغفر بعض الذنوب التي لا يغفرها بالتوبة لان هذا يوجب ان يكون الشرك بالتوبة مما لا يغفر ولا يكون بعض الذنوب التي لا يغفرها بالتوبة مما لا يغفر وهو محال

قال الزمخشري فيه اعلام بان من تاب عن كبيرة الله تعالى ان يقبل توبته لا محالة وان من لم يتب فهو الهالك من اهل الكبائر فاما ومن يشاء فهو من لم يتب عن كبيرة الله تعالى قد يقتضي من عباده الذين يحق عليهم الوعيد بسوء صنيعهم وهو اعتزال منه لقول اهل السنة ان الله تعالى قد يغفر الكبائر بغير توبة ولا يغفر الصغائر لمن اصر عليها وقد يغفرها لمن اجتنب الكبائر وهذا مذهب ابي هاشم ومن تابعه من المعتزلة وقد بينا فساده في مواضع كثيرة من هذا الكتاب وقوله ومن يشرك بالله فقد افترى اثما عظيما يدل على ان الشرك اعظم الكبائر وقوله ولا يزكيهم اي لا يثني عليهم ولا يمدحهم بل يذمهم ويعذبهم وقوله ولهم عذاب اليم اي مؤلم وقوله ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم قال ابو علي الجبائي هذا يدل على ان الفساق لا يكلمهم الله بشيء يسرهم ولا ينظر اليهم بالرحمة ولا يمدحهم ولا يثني عليهم بل يذمهم ويعذبهم وقال ابو هاشم لا يكلمهم كلاما يسرهم ولا ينظر اليهم نظر رحمة ولا يمدحهم ولا يثني عليهم بل يذمهم ويعذبهم وقال ابو بكر الاصم لا يكلمهم بما ينفعهم من الثواب العظيم والشرف العظيم ولا ينظر اليهم نظر رحمة ولا يزكيهم بل يتركهم في الضلالة والجهالة وقال الكعبي لا يكلمهم بما يسرهم ولا ينظر اليهم نظر رحمة ولا يزكيهم بل يتركهم في الضلالة والجهالة وقال الكعبي لا يكلمهم بما يسرهم ولا ينظر اليهم نظر رحمة ولا يزكيهم بل يتركهم في الضلالة والجهالة

قوله تعالى

قال الزمخشري فيه اعلام بان من تاب عن كبيرة الله تعالى ان يقبل توبته لا محالة وان من لم يتب فهو الهالك من اهل الكبائر فاما ومن يشاء فهو من لم يتب عن كبيرة الله تعالى قد يقتضي من عباده الذين يحق عليهم الوعيد بسوء صنيعهم وهو اعتزال منه لقول اهل السنة ان الله تعالى قد يغفر الكبائر بغير توبة ولا يغفر الصغائر لمن اصر عليها وقد يغفرها لمن اجتنب الكبائر وهذا مذهب ابي هاشم ومن تابعه من المعتزلة وقد بينا فساده في مواضع كثيرة من هذا الكتاب وقوله ولهم عذاب اليم اي مؤلم وقوله ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم قال ابو علي الجبائي هذا يدل على ان الفساق لا يكلمهم الله بشيء يسرهم ولا ينظر اليهم بالرحمة ولا يمدحهم ولا يثني عليهم بل يذمهم ويعذبهم وقال ابو هاشم لا يكلمهم كلاما ينفعهم ولا ينظر اليهم نظر رحمة ولا يمدحهم ولا يثني عليهم بل يذمهم ويعذبهم وقال ابو بكر الاصم لا يكلمهم بما ينفعهم من الثواب العظيم والشرف العظيم ولا ينظر اليهم نظر رحمة ولا يزكيهم بل يتركهم في الضلالة والجهالة وقال الكعبي لا يكلمهم بما يسرهم ولا ينظر اليهم نظر رحمة ولا يزكيهم بل يتركهم في الضلالة والجهالة

قوله

قال الزمخشري فيه بان قلت كيف يجوز ان يكون الجلود الفاصية جلود الم تقص

قال قلت الاول اما بحاجة الى التنبيه على ان عصمة الملائكة فالوجوب وعدم وصول النقيض
عنى النقيض فبينا ان مخشي هنا كلامه عام منع ايلام البهيمي وهو اعني الوعيد
وضعفنا حجة ايلام البهيمي باحكامه تعالى في خلقه في المعرفة وانه عدل منه تعالى ان يخلق
ملكه فيه ليتصوب فيهم مطلقا فخرج من ذلك حصول العلم بحجة حمل ذكر الآية عاما فيها
باز يخلق الله تعالى للكافر علوما ضرورية في اخبارهم ما شاء. وان يخلق الالم على اي حي شاء متدرجا
مختلفا لصحة اجتماع الصفات المختلفة في المحل الواحد وفي ان يخلق في الارواح ادراكات
لتلك الالام التي في اجزاء الجسم الكثيفة ويخلق عند ذلك الالم من جنسها في الروح ويخلق
للروح ايضا ادراكات لتلك الآلام التي في اجزاء الجسم لذلك الالم فيه وكذلك الادراك اللذات وتضاعف
تعالى العذاب على من شاء كما يضاعف الثواب لمن شاء اما يفعلون ويسئلون وهم يسئلون وتشكر لما قاله
من الادلة التي كتبه او من ارتكب في الشاذ مخالفة فيه اي شيء لحي مثل او نحو ضعف البدن
من الحمى والوقفة ثم فتر فاحي الحمى عنه حتى سمن وعظم جسمه وعاد اجماع منفعل عاد بعوده حي يحصل
قائم الحياة التي هي جسم وبعد مخالفته ولم تكن موجودة حال عصيانه وذلك الالم عدل من الله
سبحانه فليكن الخارج الى حي كذلك واذا ماذكره عن البصري فليس بقادح عنه ذلك الا ترى قاضيا
يعني ضمنه وكيف اما تنقول المعتزلة على الامامية فلا يقبل نعلمهم انهم عنى عدول واذا لم نقض عن
البصري انه تاويل لعين ضمنه ومعنى البصري ان وقوع من ازاء ذلك الالم **قوله قلت**
قال فيه ما يجوز ان لا يعدل من يستحقه واما قوله من يستحقه فاعني الالم فيه منع ايلام البهيمي
وتدليلنا وقوع ذلك الالم المعذبة والوقوع دليل الجواز والا تخلف الخبر عن المخبر
يعني به تخلف الاعمال الصالحة بانفسها والداخلين لاوانهم بتخصيص الوعيد
وتسمية ذلك اعذابا وحشر عاما فمن مناباته واوعدنا ان عذبنا انما كنا ما حكم ثوابه للاعمال
وللعاملين انما علم ضرورة من اصل حكم الجواز العقلي الملازم في المعقولية لذاتي **قوله**
قلت ما حكي عنه **قال فيه** لصحته في استيفائهم وتعاونهم
يتحرز منه اذ لو كان ابقاء لم يصح لمنافاة الوجوب في ذلك وهو مقصود المعتزلة
ونقل ابقبلة عليهم **قوله قلت** واذا لم يتبين لنا اجماعهم فلا يصح عنه ذلك الا ترى
في ذلك وقول الزمخشري ما يثبت الا بنباته لي ما يثبت زيادة الافضل الا بثبوت تفضل الباقي

وبه تفضل وفضل الله سبحانه وتعالى التبرة وثوابا على وفق ابتداء سبحانه الفضل الخلق بفضله
وفسم السعادة لمن شاء بفضله ولم يوجب الجزاء على العامل والعامل استحالة منع الخواص فيطل
قوله شيء ذلك وقول شيخنا **قوله قلت** وتمسكنا في صحاحا مشتبها **قال**
الزمخشري فيه وللطفنا بهم ومفسدتهم في زيادة الحسنات ولم يفعل
ولم يفعل ولكونهم كفارا وخلفنا لهم الموانع عما لهم كما قالوا الخوف انما لم يفعل
لاجله عاد المعتزلة خلق العلم وذلك انهم نفى الله عز قولهم محى قوا القدرة الى اللطف
وحي قوا اللطف الى خلق شيء ذاتي عني ان زواله ضلال بل يفاز خلقه منها قف
كلامهم ولي حجوابه ذلك لانه لا يحصل باضلوا فيه عن سواء السبيل وفي قولنا
الا بطال العلم في ذلك كله وبينا ان قدرة الله تعالى الخاص كخلق الايمان في القلوب والطا
عات في الجوارح والقدرة العلم كقوله الدعوة والبيان **قوله قلت** ما وكيله مع الذي
انعم الله عليهم لذلك الا بعض من الله **قال الزمخشري فيه**
والمعنى انما اعصى المطيعون في الحي العظيم في قاله قوله ذلك الحي العضل من الله
بقاله انه تفضل به عليهم بتعالى ثوابهم فاخرج الثواب والعضل عن الثواب والعاد فلوا
العضل التابع خاصة وكواعني او فزيد ناعليهم قبل هذا وحي الآية كنا في
عليهم انه يقتضي ان الامارة بقوله تعالى انما هي الى كما تقدم ذكره من تعني تفسير
عاد الى الاول واذا التفسير ببعض ومن بعض يستدل على دليلا والاحال عدم فاقتضى
ذلك ان الدال من فضله تعالى والى اشيء العقلية فقد لت عاد لم عاما تقدم بيانه
قوله تعالى وكي بالله عليها **قال فيه** بعباده بموجود فهم عاحب
اهوالهم وكواعني الم فالعصاة عند المعتزلة اهواء مختلفة لاهوائهم والحاجهم الخصيص
خالقهم بهم عليهم وقد ابطلنا عليهم ذلك وبينا انهم لا يكونوا بتلك الاهواء الا ولى من
اضدادها ونقايضها الا بتخصيص الله سبحانه لهم بذلك ويكون معنى قوله تعالى وكي بالله
عليها التنبيه على ان علمه تعالى بسائر اعمالهم لثوابهم وعقابهم ليعلموا انهم
لا يفوتهم شيء من ثوابه وعقابه فيفتت وجليلة عاما تقدم ذكره من اكرامه وبيانه
مع احصاء الله لها بما يعاينه الملائكة الكرام الكاتبون وكتبه في اللوح المحفوظ فيكون انه
من احاطة علم الله وعلمه في الاذل **قوله تعالى** كان ربك بالمرصاد **قال فيه**

والدليل عليه انه تعالى وصف نفسه بانه يمنع كفرا على الاطلاق وبالاجماع لم يحل الله تعالى كفرا به
ورسوله وانما المعنى كما لم يظهر الايمان فاله الاجماع فلا لفظ التعليل كونه حاجة لتعذر
اذ المعنى يصح بدونه وما معناه يصح اتصاف الباري تعالى به وما ورد ذكره في القرآن من مثله
محتاول كقوله تعالى يمنع الله منهم اي يحاول عاصمتي يتهم واستثنى ايم يحل بسبب باسم تعليمه
عاصمة المقابلة **قوله تعالى** قال كل من عند الله **قال فيه** بفتح الراء
ويسكنها حاسب الصالح واعلم ان ذكر الحسنات والسيئات والهداية يحيى ان
جميعها خلق الله تعالى وفعل عز وجل اعتنى الله وصف الهداية في الآية بالزاي واللعلة الشيخ
يصح حمله على جميع محامله اذا افتضت الآية ذلك لم يصح اقتضاء ذكر الهداية للزاي
والاجمال المعناه زيادة لله المفعلية والشيخ عادته ثم قال تعالى ما انتوا. العقوبة يكادون
يفهمون حريتهم على المعتزلة في ان عليهم ان الحسنة من الله والسيئة من العبد
وتسوء ذلك المجوس اذ ظاهره تعالى عليهم اجمعين بقوله فاي من عند الله **قال**
القاضي ابو بكر في المرابية في الكلام على هذه
الآية انه لا يلزم قولي فيها اجماع لما في ذلك وقد صرح بانه اظهر وامنت على انه
اخذ الوسواس تعالى مجتبى الكلام لا يكادون يفهمون حريتهم اي يعقلون ما اصابك من حسنة
من الله وما اصابك من سيئة فبمن نفسك وقد يكون الكلام ورد للتعليم التوحيد في اولها
فقال اي من عند الله اي خلقا وتقديرا وابداعا اولا في آخره فتطلق الحسنة
فتضيفها الى الله تعالى واذا اطلقت لفظة السيئة اضفتها الى نفسك كما قال تعالى الخبيث
لا يجلب الا الخبث عادة اشيء. فذي توحيد الحقيقة وفعل الكلام تقدير استنبطها في قوله
تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وجه او بعضها الفضل الذي اشعر على انه لا
خالق غير الله تعالى **وقول الزمخشري** فاحسب الرماح
تحرز من اعتقاده كان قد الله واجبا لا فرق فرضا ان جعل العقل ايجاب ذلك على المعتزلة تعقل
قوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا **قال**
الزمخشري فيه اذا الكثير منه مختلفا متناقضا او كان بعضه
بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه ممكن معارضته وبعضه اخبارا بالغيب مزوا بها لمخبر
عنه وبعضه اخبارا بما في حال المخبر عنه وكل ذلك ليس بصحيح بل الجمع فيه بين

المعتزال ومصانعة من الكلام واما قوله ولو كان من عند غير الله لكان بعضه بالغا حد
الاعجاز وبعضه قاصرا عنه ممكن معارضته وبعضه اخبارا بالغيب عظيمة وتقرير
لمعارضة القرآن في ذلك البعض وفي ذلك اجماع الامة ومناقض لحكم الله ورسوله
على امتناع ذلك على الخلق بقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله وسورة قصيرة فعرف بسورة
وهي اذا اعطيناك الكوثر **قال القاضي رحمه الله** بعد ان ذكر ذلك كلمات
من القرآن ان هذه معجزة وكلام الله تعالى ظاهر في صحة الآية ان من الخلق لمثل ذلك وهو
باطل وفي فرض منع صدر هذا الكتاب ببيان استحالة ذلك على جميع الخلق لانه كل آية منه عبارة
عن كلام وعلم الله تعالى هو الذي الخلق الى الوصول الى شيء من ذلك الكلام حي تعالى انه غيب فما
علموا حكم الله تعالى ذكره التكذيب فالحق ان هذه المسألة شيء قوله وبعضه اخبارا
بالغيب جملة اي فيه شيء من الغيب الذي هو الخلق من كفر وعلوم الله تعالى على ما الخلق فيها فيه المعجزة
وليس لله تعالى هو ايضا سوى حي انه فاستحال الوصول لجميع الخلق ايضا الى شيء من ذلك
الا يجعل الله تعالى وهي الشهوة التي ختمت لنبينا عليه الصلاة والسلام اجماعا وعلم ذلك
من الدين ضرورة والسنة الجارية الى اوان شيء عند الوصول اليه بعدي عليه السلام كما في اجماع
الامة **قوله تعالى** ولولا فضل الله عليكم ورحمته **قال فيه**
وصول ارسال الرسل وانزال الكتب والتوفيق وعند المعتزلة التوفيق هو البيان فقط
لما خلق الهداية والايمان في قلوب العباد والطاعات في جوارحهم وخلق الاثم عاد لله
وانما فالواذ الله تعالى ذكره العباد عند هم وضلالهم بالاثم عاد الى المشيء عن الخوف الشلة
لجل اعتنى الله وعند اهل الحق فضل الله سبحانه ورحمته شاملة في كل ما انعم به ومن
جملة ذلك خلقه اعمال المؤمنين وطاعتهم وفرضهم عاد لله والتذاكر في ذلك الى بني ايمن
الوحي اشية المخففة الذكوي المعرفة **قوله تعالى** من شيطان شيعا عنه حسنة
قال فيه في الكشاف روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه مسلم الى قوله وراثته اي جاءه
لما حل من محرمات الله وهي حوف الخوف فالواو السيئة ما كان بخلاف ذلك الما طافة
القول في هذا الكلام اعتنى الاول فيه اذكار شيطانه الى حتى الا تتبع في قوله في حوف الخوف
وهو اعظم من خوف الله تعالى والشيطانة في المعاد انما تكون مع خوف تعالى في المخرج
من النار وراحة في الشيطانة في المعاد تبلينا عليه السلام معلومة على القطع

فيطلت اشارته للمعتزلة الى اطلاقه الفواحش اذكارها فلم يتوالها ما قالته اهل الحق من ان الآية
من ان الشفاعة الحسنة ما اذن فيها الشرع والسيئة ما لم يأذن فيها فالحسنة الشرع
قوله تعالى ومزاصروه من الله حوبتا **قال فيه** وذلك لان الكره مستعمل
لصاحبه عن الفعل اليه وهو قبيح ووجه قبحه هو كونه كذبا واخبارا عن الشيء بخلاف ما
هو عليه وكونه اغراء للمبلغ على الخشونة والتقبيح وقد ابطلنا لهم المعتزلة وبينا ان وجه قبح
الكذب ليس لكونه منهيا عنه شرعا اذ الحسن والتقبيح في الافعال التي لا يعقل شيء منها
هو مجال للفعل فيهما بالوجوه الفعلية المتقدمة الذكر وهو في حق الله تعالى محال للعقول
هو اجل الثناء والاداء اللذين يحمد بهم المعتزلة وقد ابطلنا اتما وبينا استحالة هو ما علم
من وجوه تعلق علمه تعالى بالمعلومات التي لا نهاية لها بوجه تعلق جنس الاصوات بكل
معلوم على حسب تعلق العلم والكره ضد الصبر وهو ارادة ما يجتنبه والعزيمة من ذلك
انتصابه نعتا بضد الصبر على ما تحقق سبيله في الفعل فيه مع العزيمة وما هنا يقبح من
الله تعالى الكره او يتصعب له فيحمد الله معتزلي جاهل بالحقائق وقد علمت ان القبيح حكم
شرعي والعزيم يجانبه شرعا كما علمه الله تعالى عباده في الجهاد عن نفسه استحالة ذلك واما يقال لصاحل
ذلك الجمع حقيقة تعالوا وتعليل استحالة ذلك بالاقتضاءات كما اقل منا **قال فلنا**
اذا علم المكلف ان عليه حقا ان حوفا اذا ذكره فزع فغلبه انه ليس له عزم على شيء. وعنى
عزم الله التقوى كما والكره يجامع الغلبة ممكن حصوله مع العلم اذ فيه اجتماع الضدين وهو محال
محال مبلغ وجه استحالة التفويض في حق العزيم جانبه **قلنا**
اما الآية فالمعنى الله تعالى اوضح شيء بما ان الله تعالى واحد فاتى الاجتماع الضدين والنقيضين
والافتقار على الله تعالى او كذلك الاصوات والحروف بما لو اجب الوجود امتنع تعلق علم الله تعالى
بتحالة الكره عليه مع وجوب العلم في حقه باستحالة اجتماع الضدين للعلم بوجوب
ملازمة الجنس للعلم ووجه الخروج اما لة التقوى اتى في حق الله تعالى واذ ليس
التقوى الخاص كما تقدم في المعلومات ليس من الواجبات ان ما يقع في محال التقوى تقديره واتما
وجب العلم والجنس الصدق اللازم له اذ لو سبق شيء من ذلك لنفى العلم او نفى العلم ان يقع
شيء من ذلك فانه ان وقوعهما مستحيل بعلم العزيم تعالى علما لم يكن التقوى واجبا اذا ما جاز
وفيه حرج ان التصعب به بالنسبة الى العالم العزيم تعالى او عدمه وهو المطلوب فلم يبق في دفعه الا وجوه

الصدق **قوله تعالى** اي يرون ان تقتلوا من اضل الله **قال فيه** من جملة
الضلال وهو كل عليه بل الحق ضل وهو اعتقاد الملحد حاد ان يقول من اضل الله اي خلق ضلاله
الملحد اخذا للوسواس وهو الخفيف في ذلك لقة والتخفيف بها فاعا ما تقدم بيانه والخذلان
عند المعتزلة كونه تعالى اللطف الذي هو مقدور في حقه تعالى حتى يقول كما تقدم ذكره وهو
عليهم لانهم حاد واعن الحق في ذلك فاتتهم كلامهم فيها وقول الله الحق بكلمانه ولوشاء لهداكم اجمعين
مجبور تعالى الله عن شاء حقيقة لا مجازا وكذلك قوله الذي يضل من يشاء حقيقة ايضا مجازا الآية انما
يفعل وهم يسئلون عما يكتسبون وقول المعتزلة حكم عليهم بالنار يوم القيامة فعلم عليهم فظلم ينكر الغرر
لسانوا وانما يعنون به سمعا خاصة وقد تقدم ذكر الادلة العقلية على ابطال جميع ما ذهبوا اليه
من ذلك **قوله تعالى** ولوشاء الله لسلطهم عليكم **قال فيه** بان قلت كيف يجوز ان يسلط الله
الكفرة على المؤمنين قال قلت عند ذكر كلام مقتضاه ان الشر قد اتى الكافر من عند المؤمنين بقدرة
الرحيم فلو جهم قال ولوشاء لصلحة يراها من ابتلاء ونحوه مما تقدم بيانه وكانوا متسلطين مقاتلين
وهو اعتقاد الملحد جهل التسليط سلبا ونفيا اي لم يخلق الرحيم فلو اتى الكافر من عند المؤمنين لم يقدروا القتال
بخلقهم لها عالم والقوابض ذلك عزم القادر في محال المقدور ولم يجعل المعتزلة لله تعالى موجدة لما
علمه شيئا وهو ضلال وشيء مما بالله كانه وما تقدم بيانه الى هاهنا من الله تعالى اعتماد الله كافيا بالخلق
علما انه حكمة الحافظين وما صار في محال المقدور ليس عنهم من جميع المخلوقين ليس المخلوق
قط وصفه كما قال اقتلوهم يعذبهم الله بايديكم ونحو الله فتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
لا وما رميت خلقا اذ رميت كسبا ولكن الله رمى اي خلقا واختراعا **قوله تعالى**
توبة من الله **قال فيه** قبولا من الله ورحمة من تاب عليه اذا قبل توبته
ولم يفضح قول التوبة في قلوبهم كما قاله اهل الحق وانما حاد عن ذلك المعتزلة وهو انها عاد
المعتزلة ان التائب يخلق توبة نفسه وقد تقدم بيان جهل ذلك الى هاهنا من الآية وكذلك قول اهل الحق في قوله تعالى تاب عليهم ليتوبوا اي خلق لهم التوبة ليكسبوها
مجيء رجوع من الله قبولا لمخلوق من المخلوقين بما كسبوه من الحرام فتشكل
قوله تعالى ومن يقتل مومنا متعمدا **قال فيه** كفر الآية وبيانه
من التقسيم وزر يعاد وزر يبادا وزر يعاده اي عظيم قال ومنه روي عن ابن عباس ما روي من
ان توبة قاتل المومن عمدا عني مقبولة ولم يذكر الى هنا شيء عن الكوفة المنقول عن ابن عباس

واغا قال ابن عباس توبة له ولم يقل عنى مقبولة لجواز ان المحتمل ان اللفظ المحتمل الى معنى
محتمل بعض منابع قول ابن عباس توبة له اى توبة للقاتل عمدا كما هى للقاتل خطأ او نحو
صوب سهمى منتابعين عن معنى ما يعطى ان التوبة كانت قائمة مزيلة لحكم القتل عمدا
توبة من الله ولم تجعل كذلك التوبة للقاتل عمدا المذكور اشرنا الى ذلك والله اعلم
تتاول الكلام معنى رجع عنا لقول بان لله تعالى ذكره الى محتمل ما ذكرت عاقل مؤمن بمقطع
يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله ولم يتناوله واكرث عن اهل الكوفة متاول
بمعنى انه ازكاه مستحلا لذلك واما ان لفظ الكرث مطلق فنى وقوله تعالى انه بيأس
من روح الله الا القوم الكافرون وعلم ان قتل المحصن كان مستحلا فالحكم بالكافر ظاهر
رعاية وكان الاية متوانيتهم وكذلك الكرث ذا احاد موجب الفضاء بالعفو عن القتل
ورد القضى بالتأويل الى العفو لما فيه من الرد بل عما جواز العفو ان لم ليس بكافر
ولقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فالعفو ان له جائز وكوع المشيئة مع ان الخوف
عليه شرين ما ذكر فلا بد من خروجه من النار ولو بعد حين كاحاديث الشفاعة عند القصة

ثم ذكر الزمخشرى ومنها من سنة اهل السنة وخصهم وتفضيلهم بانهم
اهله ولشرف النسب ما ينتضيه باصل واعاقل وهو مما يشكل بضوء عطر المناظر وقلة
حيلته واتحاده الى المضاهاة ثم اشار الى الدرايل المخترعة له الى استنواج الى الاستبشاع

قال الزمخشرى واتباعهم شرائعهم يعنى اهل الكوفة اقامة الحجة بالدليل المعقول
والمنقول من الكتاب والسنة واجماع الامة ليس بهذا الدليل المعنوى ما ذكر البتة لما
تمذهب المعتزلة ثم قال ان رطم هواى الجمهور عن قائل المؤمن بعض توبة ثم قال اقبل
يتلوى وذلك الفى ان ما عاقلوه اقتباسها وما احوج الى محشى يدلى ليتمم الفى ان وتسوق
يصح عليه بقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقول المعتزلة ان الله تعالى
لا يتاب كفر ما يسمونه مجرما تحكم على الله تعالى وتحجير يضيق له المجال بالجرة عن مكنة
عن سواء السبيل وفرزدقه فانه لحم عليهم من فنار وقوله تعالى وجيئ يومئذ بجهنم
المعتزلة به بانا نقول الموجب فيه لحم الجناة وكانوا رجاءه ونحو ملحوظ ومغضوب
عليه وقوله العقاب وموكل المحوب عليه من العذاب والعذاب اتى به من الذنوب ان
لم يصح مع ذلك العفو عنه بارادة الله وشيئه تكذبه المسئلة وليس بآية

نفى عن منع ذلك وما انصب على صحة ما قالته ابا وكانه وعمدة المسئلة قوله تعالى ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء معنى ما المشيئة وقلنا جواز الغفران فيما دون الشرك فوجب ان يخرج عما دون الشرك
عن صحة الغفران لا بنوع من قاطع ولا حاصر عرفه ثم ذكر المعتزلة ادلة توجب المغفرة على
جاهة الله اهل الحق وكاى جمع تخصيص ذلك الى ثم ذكر المعتزلة وتداعيهم الباسرة مع انه
بما قاله اهل الحق يجمع بين الادلة بما قالته المعتزلة ابطال بعضها الموجب بمثلهم ابطال
كلها وكونها باطلا باجماع الامة بل كونها وجه الدلالة

ثم قال الزمخشرى وان قلت هل فيها دليل على خلود من يلج من الكبائر قلت ما ابين الدليل فيها وكونها قوله
ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وكونها قوله
ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وكونها قوله ان الذين
يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا وكونها قوله
ان الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين فى نار جهنم خالدين فيها اولئك هم شر البرية
وكونها قوله ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون وكونها قوله ان الذين كفروا
لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا واولئك هم وقود النار وكونها قوله
ان الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم نارا كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها
ليذوقوا العذاب وكونها قوله ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله قد ضلوا ضلالا بعيدا
ان الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقا الا طريق جهنم
خالدين فيها ابدا وكونها قوله ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار
فلن يغفر الله لهم وكونها قوله ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل
توبتهم وكونها قوله ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله
ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا وكونها قوله ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل
من احدهم ملء الارض ذهبا ولو افتدى به وكونها قوله ان الذين كفروا بعد ايمانهم
ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم وكونها قوله ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب
ولا هم ينظرون وكونها قوله ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل
توبتهم وكونها قوله ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا
ولو افتدى به اولئك لهم عذاب اليم وما لهم من ناصرين فهذه احد عشر دليلا

ثم قال الزمخشرى فان قلت ما تصنع بقوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء اليس ظاهره ان الشرك مغفور لمن شاء قلت ما اصنع بقوله ان الله لا يظلم
مثقال ذرة وان تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه اجرا عظيما وبقوله فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره وبقوله ولا يظلمون فتيلا وبقوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء اليس ظاهره ان الظلم والشر مغفوران لمن شاء فان قلت ما الفرق بين الآيتين
قلت الفرق بينهما ان الآية الاولى سيقت لتعظيم امر الظلم وتهويله وتوهمت ان اهل الحق يقولون
منهم ستوهم وتحكم وذلك غلط كبير ثم لو فرض حمل على التأبيد النار ملابين من خرج وجه
بالشفاعة الواردة احاد بها عاطى فوق القطع لما تقدم بيانه ويجوز ذكر الخلود لا يقتضى
الابدية كما تقدم بيانه ايضا ولو اقتضى الابدية لكان معوله تعارض الرى فيها ابدا حيث ورد
في الكافر بنصوص كثيرة ولكونه مناقضا لجواز الفى ان وهو ايضا معارض بالاصل في التائب
فعلم بذلك ان مجرد لفظ الخلود متعارض فى اقتضاء الابدية بل فيه بقاء

ثم قال الزمخشرى وما قد الى تكوادى الله واسعة فتهاجروا فيها

ذكر

الزمخشرى انشاء الكلام على الآية عن نفسه انه فهاجر فوارا بدينه
جنس على الهجرة الى حيث يتمكن من عبادة الله وهذا الحسن الفائق لو ساعدته السعادة

باتباع السنة والخروج عن الهوى والبدع كما ان عمدة بل اخي جنة عن الافضاء والمدارس سبوب حراد
محلها فتبا واي اتجاد من اهل السنة وهي سبوب الباطنية الفظيعة والقطع للمعتزلة في المناظرات
المرة بعد المرة والتجارح في الدعاوي كلها الى الفي انواع اتباع السنة والبعد عن البدع وهو يجمع المعنى المحمود
سلكنا المواضع المشي فيه وذا اتباع السنة النبس فذكر انه موضعا ذكر شيء مما ابدا ابو جعفر واما الله
بلا قيد في المسايل وانما سمي بما هذه صفته لشرفه **قوله تعالى** معذور وضع اجري على الله
قال فيه بمعذور جب ثوابه وحقيقة الوجوب الوقوع والسقوط فاذا وقع ذا وجبت عنوبه بما شيء **قال الزمخشري** والمعنى معذور على الله كيف يثيبه فاذا لم يكن للواجب عليه
فذكر الوجوب على الله تعالى ذلك بالطريق المعنى ومحال وصوابه مع الله تعالى لا طاوق
شيء بيان الحكمة التي الوجوب على الله تعالى لا يعقل وجوده الوجوب الا على موصوف
بالصمودية اذ معنى الواجب اطاع والله يتعالى عصوذ المعنى هو العليم تعالى عما ازورته
في الشعر حيث شيء . مزذ لم معاوجه عما العضل وتمام النعمة حتى لا طاوق اذا فاذا انه
تمضى الله واذ الله اشتهى واذ تنصروا الله والدا ملكم وخلفه فيه اما الدين
الاطلاق فانا لتخصيص الثواب العامل وكذا الى بفضل منه فقاله نه خلق الاعمال والعاملين
كما تقدم بيانه **قوله تعالى** وتحقيق من الله ما يجوز وكذا الله على ما خلقها
قال الزمخشري فيه كما يكن بحكم شيء وما يأمر به وهو بيان الاية بما
هو عالم به مما يصلحهم يحتمل ذهبه من اعتقاد المعتزلة في هذا الاصل ومن وجوب رعاية
المصلحة وقد مر منا ابطال الامرين لم ويلنا ان كل ما فيه مصلحة بفضل منه تعالى وكل
ما فيه ضرر لم يفعل منه تعالى ما تقدمت له بالة **قوله تعالى** وهو اتجاه اعن الذين
يختانون انفسهم **قال فيه** وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعفوا عن اليهودي وقيل كان ان يقطع يد وليس في هذه الاية ما يدل على ذلك وهذا الزمخشري ذكر الى يشيء
لم يطلع عليه الا بوحي وتوفيق شيء هي ما بتخمين وحدس وما حمل المسلم ان يعزم عليه الا بحجة
شيء هي بعينه فسبب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هم به اي ينسب الذنب بالتجب عصمته
ظاهرا وباطنا عن هذه الامور وما اشبهها واغتنى المعتزلة بالنبي وقد ذكرنا بوقع الله عز وجل افعاله
او يمكن ان اصل مذهبهم منع تكليف ما لا يطاق وقبل يوم وما نهى الله عز وجل واقع او يمكن
وقد ابطلنا قولهم في ذلك وفي هذه الاية والمراد عن المنهي لقوله تعالى ما تكون في شان من

والتجلي

والاجماع منعقد على ان الله صلى الله عليه وسلم ما كان من اجل الخلق وكل الحاوه من مثل هذا الحكم وجب
حمله على تاويل يجوز به ويكون وجه مواجهته عليه السلام بالنهي تنبيها على ان هذا الوصف
واذا لم يكن عليه السلام موصوفا بوجوه المعصية في حقه **قوله تعالى** وهو مهيمن
اذ يلتبسون ما يضمر من القول **قال الزمخشري فيه** ما قلت كيف سمي
التدبير قولا وانما هو معنى في النفس ثم قال لما هو ثابت في نفسه سمي قولا على المجاز
وهذا اعتزال المذهب المعتزلة انذكار الكلام النفسي وان سمي عندهم العلم بالنفس
المعلوم وجودة ضرورة كلاما وقولا بما لجاز كما قوى من الى مخشي في قيه وليس عندهم
ما سمي كلاما حقيقة سوى الاصوات والحروف المنقطعة وبنوا عاة لم انذكار الكلام
العظيم مسببة المجي ضرورة مرار الحاه والصلاة وقد تقضى بيان ذلك في المسئلة في صدر
هذا الكتاب بما فيه مشفيا للصدور والحمد لله وتحقيق ما عليه اهل الحق من اثبات الكلام
العظيم وان الكلام المعنى لا يشترط فيه ان يكون صوتا ولا حرفا بالادلة القطعية
قوله تعالى ويتبع غير سبيل المومنين نوله ما تولى **قال فيه**
فالجعل والهاء ما تولى من الضلال بان نخذله ونوكله الى يلته ونيز ما اختار وهو احتمال
لان المعتزلة قد مر ان العباد يخلقون افعالهم ويختارون كفرهم او ضلالهم والله تعالى عن
قولهم علوا كبيرا وقد تقدم ذكر الدليل القطعية على ان الله تعالى هو الخالق لجميع افعال العباد
اذ هذا الوصف يبطل قولهم بالتخلية وصار ذكرهم لذلك من قبيل الهذيان وان الخذلان
ايضا قد فسر المعتزلة لا يذكرون ولا نخذلهم عن الحسنة لا بقولهم الحق من خلق فيه
العبد عاما يخالف الامر الشرعي والتوفيق ضده والله تعالى خلق فيه ضلاوعدل وتخلى المعتزلة
الخذلان الى التخلي ايضا لم يتم اللطف ثم ما هو جوز عندهم اللطف الى حقيقة معقولية
عما تقدم بيانه متفاوتة كلا بحسب ما اقتضاه العوا الحق وصلاحها والذي هو متمسكنا
وقد تقدم الرد عليه في جميع ما ذكره **قوله تعالى** ويقتلون الانبياء بغير حق
ذكر فيه قصة الرجل الذي قتلته
قومه بما تعمد رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتنبه وقاما فيه لتنع قال وهذا الحديث
منكر فيه

عون الضعفاء ومع ذلك فالحكم الشرعي إيضا قد يثبت بالسبب الخاص وهي بعموم من مثله كما سيأتي
عليه السلام من اتى بهذا الحوا الطهور ماء فاحال ميتته فكذلك ورد في هذه الاية بصيغة الماضية
للجمع وان كان السبب الخصوص يدخل هذا التاويل في عموم من اتى بضعة من الثقلين فله الجنة
بجعله وكذا الذي يقوله محي في اهل السنة كالقاضي ابو بكر رحمه الله ومن سلك مسلكه
تخفيف فيقال متمسك الزمخشري بجاء وجوب التخصيص بالتاييد والقطع بالموفين لهم
سمع يقطع بالمجيء تمسك به من الكرامية قوله تعالى للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
والاجماع عاذ الحدود كانت الزنا بل خبا فقطعت وقطعنا بخلافها من قوله فله عشرة امثالها
له تعالى الجنة ومن تقرب بباقي هذا كذلك قوله تعالى وما الله يخزون من جباه لم تنصيا بموضا
ولا خلتهم ولا منيتهم قال الزمخشري فيه الامن الباطلة من
طول الاعمار وبلوغ الامال ورحمة الله لا تجري من معنى توبة والخروج من النار بعد دخولها
بالشفاعة ونحو ذلك وهذا الاعتقاد الكليل ضلال واحاد لانه ادخل في الامن الكاذبة ما انتفت
الشرع على القطع وفي الشفاعة بقول كذب الشرع ومن كذب الشرع بقول كفر وقد مضى بيان
صحة العفو الله من معنى معارض صالح للمعارضة وانتفت وقوع الشفاعة في اهل
في خروج عصاة الموحدين من النار بالاحاديث المتواترة المجمع على اعتقاده مقتضاها ومكذب
الاجماع مجابر واختص الامن الشيطانية لزكاذ بالله وعاء بينا وبليه ومن
ما اذا صر فاوفي جاء ل الشرع قوله تعالى ومن اصدق من الله قيلا قال فيه
تعجيب للعباد في ايثار ما يستخفون به تنجوا عن الله ما خرج الكلام عن حقيقته الى
التعجب ولم يذكر الحقيقة في ذلك وهو ثبوت كلام الله تعالى القديم الذي يوجب له
حكم المتكلم صفة موصوفا ذاته قائمة له تعالى زائدا على الصفات الاضافية القديم بما
يدل على حدوثه ويجب صرفه وتعالى ملازم للعلم القديم بجميع المعلومات ماضي ومستقبل
الاية من الادلة على اعتقاد الامن منه ولا اهل الحق بثبوت الكلام القديم ووجوب
صرفه بالي امنوا يبلغ عاذ الى العلم بحجة التي عينها وقوله دون ذلك ما يستخفون به اعتقال
واحتمال المقولة يعتقدون ذلك استخفاف وعقلي لان الله تعالى الشرع موثوق وعند اهل الحق
انه الشرع اجمع ان الثواب وافع قطعا وجب الوعيد جايز الامر والجنة للوجوب
على الله قطعا ولكن ابلغ تعالى الاية بقوله من اصدق من الله قيلا على ان الله يجب عليه

وفي تخفيفات عما يل كذا الكلام في الحقيقة فوله تعالى ليس بامانيكم ولا امانى اهل الكتاب
فتح عبد ان الخطاب للمسلمين اجل ميادرته للاعتقال ولو فرض خطاب كل المشركين لكان ذلك
لان قطع الرجا من الرحمة انما هو للمشركين ومن مات منهم من اهل الكتاب وعن مجاهد ان الخطاب هنا
للمشركين وما ذكره الزمخشري عن الحسن من انه هو ما المتهم امانى المعتزلة حتى خرجوا من الدنيا
ولا حسنة لهم وقالوا الحسن الظن بالله وكذبوا لو حسنوا الظن به لحسنوا العمل فاعلم
ان سلام المعتزلة كما ما يكذبون عن الحسن رحمه الله مع كذا الجنى عن الحسن انها ولا تبنا عليه
فواعلم العقاب يوم لو تواتيهم يكون المعتزلة وبيد ليل الله يوجب حمل هذا الكلام من الحسن رحمه
الله على ما فصرنا كيل العمل بالطاعة وفي الاية الذي يطمع عما قطع الرجا والايا من رحمة الله تعالى
ويكون قوله في جوا من الدنيا ولا حسنة لهم اي مما زاد على الايمان ونحو فضول يوجب ذلك بانه
مع حسن الظن حسن العمل وحسن الادب مع الله تعالى ومع وجوب ذلك لا يلزم منه قطع الرجا
في المغفرة والشفاعة المعلومة قطعا وقوله تعالى ويغفرها دون ذلك لمن يشاء ايضا ومع
قطع ايضا معارض لشيء من ادلة المعتزلة على ابطال الشفاعة لاهل الكبائر ولو كان لهم
لزم الحكم وتكوارهم كما بعده الزمخشري فوله تعالى من يعمل سوءا يجز به قال
الزمخشري فيه واذا ابطل الله الامانى وابلت ان الامر كله معقود بالعمل
وان من اصلح عمله نجا ومن اساء عمله هلك لا تبلين الامر ووجب قطع الامانى
وحسم المطامع ولا مبالاة في العمل الصالح وهذا كلام معتزلي ما لا يلزم منه قطع
الرجا من رحمة الله تعالى وعفوه وقوله بتبعيض الوعيد واذكار الشفاعة وابطال الله
قطع وذلك كله من اصول المعتزلة ونحو فضول يوجب الامر بالعمل الصالح وما يلزم من ذلك لم
قطع الرجا من رحمة الله بما ذكر وقطع الايا من رحمة الله وليس المعتزلة متمسك في ذلك
الاية على اعتقاد الامن قوله من يعمل سوءا يجز به مطلوب جنس السوء وقوله تعالى ويغفرها
دون ذلك لمن يشاء معين بما دون الشرك والمطلوب هو المعين ويقضي عليه بتعين
بناء مقتضى ذلك الاية على الاكراه في خروج ما دون الكبائر بالمشيئة وقد تكلمنا على
قول المعتزلة ولا يشاء ان يغفرها لتائب ويلزمنا انه تحكم لمجيء ذا راي المعتزلة وهو اعيهم
من عين ليل واحكم المعتزلة قطع الرجا من المؤمنات قسما والقنوط والايا س من رحمة الله
لمؤمنات مسلما ابلغ الشيء بعينه والمعفو ولو اتعبوا انفسهم في طلب الايا س من رحمة الله

تعالى ما عسى يفرس الله عليهم الابواب في ذلك ويفتح ببعضها باطل الايمان ابواب الرحمة

قوله تعالى ويكاد يظلمون فيه **قال فيه** واجمع الواجبين معلوم انه لما تبين في عقاب المجرم ثم قال واما المحسن فله ثواب وتوابع للثواب من فضل هي بحكم الثواب قال فيجوز ان يتفضل عن البعض لانه ليس بواجب وكان في الظلم الذي انه يقع ناقصا في البعض وهذا كله اعتزال وتكلفات من اصول لم تثبت بالي اشير القاطعة ان الكل فضل منه تعالى الخبيث في الاية عن نفي الظلم حقه قولنا في هذه الاية وهي تفاوح من وجهين الاول ان يكون في الاية انه لا يفعل نقصانا في البعض او في الكل لانه تعالى لا يجوز عليه الحاجة والثاني ان يكون في الاية انه لا يفعل نقصانا في البعض الواجب عليه والاول باطل بالادلة العقلية والنقلية على ما تقدم بيانه في المقدمة واما الثاني فهو الذي نتكلم عليه في الاية انه لو وقع لكان ظلما لان هذا الوجه الذي بينا من تكميل فضله تعالى لقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله لا يفيد رد السلام والعفو ايضا يظلمون على اي وجه كان عدلهم من خلود ابد يكاد يجيز او منقطع كالعقاب من المؤمنين فلا يظلمون ايضا اذ الظلم المنتفي في حقه تعالى بمعنى اذ ذو الكمال والعظمة تعالى فلا يظلم كقوله وما ربك بظلام للعبيد وفي الاية الكلام بعود الى ان تكليف ما لا يطاق وتستطاع داخل في حيز الظلم وما ارتفع بفضل الله تعالى جعلنا من اهل الجنة المتقدمة الذكر المعهودة بالدليل القطعية **قوله تعالى** وكان الله على كل شيء محيطا **قال فيه** كما ان عالما بما لهم فجازيهم ثم قال بعلمه اي بحفظه اراد ان بعضهم ما كانوا صالحا لها وعدل المعتزلة ان العباد مستبدون بكسبهم الاختياري وان خالقهم تعالى الله عن قولهم وهم في ذلك على قولين احدهما ان الله تعالى ما شاء منهم شيئا ولا اراده بل استبد العباد بالكل والثاني ان الله تعالى شاء منهم الايمان واراده ولكن ما شاء منهم الكفر ولا اراده ولا خلقه فيهم ثم ان الله تعالى قال ان العباد مستبدون بالكل فقد اثبتوا لله شريكا في الملك والخلق وهو كفر صريح وان قالوا ما شاء منهم الكفر ولا اراده ولكن خلقه فيهم فقد اثبتوا لله تعالى ما لا يريده ولا يشاؤه وهو ايضا كفر صريح وان قالوا ما شاء منهم الكفر ولا اراده ولا خلقه فيهم فقد اثبتوا خالقا غير الله تعالى وهو ايضا كفر صريح وان قالوا شاء منهم الكفر واراده وخلقه فيهم فقد اثبتوا لله تعالى ما لا يشاؤه ولا يريده ولا يخلقه وهو ايضا كفر صريح فثبت بهذا ان كل واحد من هذه الاقسام الاربعة كفر صريح وان الحق ما ذكرناه من ان الكل بمشيئة الله تعالى وارادته وخلقه وتكوينه وايجاده وتقديره وتدبيره وان الله تعالى على كل شيء محيط بعلمه وقدرته وارادته ومشيئته وايجاده وتكوينه وتقديره وتدبيره وان الله تعالى ما شاء من الكفار الكفر ولا اراده ولا خلقه فيهم ولا كونه منهم ولا ايجاده ولا تكوينه ولا تقديره ولا تدبيره ولا علمه بل هو تعالى شاء منهم الايمان واراده وخلقه فيهم وكونه منهم وايجاده وتكوينه وتقديره وتدبيره وعلمه بل هو تعالى شاء منهم الكفر واراده وخلقه فيهم وكونه منهم وايجاده وتكوينه وتقديره وتدبيره وعل

قال الزمخشري قوله الخ يأبى النظم لما وراءه مصلحتهما
ولوه ان الشهاء عليهما مصلحة لهما ما شاء فما قال انه انظم لعباده من كل ناظم ويتجوز
في كلامه كثير من اعتقاده وجوه المصلحة كما تقدم في المتن انه وقد ابطلنا عليهم القول
بذلك وبينا ان المصلحة ببعضه والمهلكة ببعوله والكل صنيعه اذ هذا الوعيد عاما
مخصوص في المعتزلة بدليله وقوله انه انظم لعباده اعلاه وممنوع في حق الله تعالى
بالاجماع انه فصل به هنا علم الله تعالى وعلم الله تعالى يطلق عليه نظم ويطلق عليه تعالى
ايضا فالظم الحاصل في حقه تعالى معلوم الله تعالى به توقيفي بلا ورد التوقيف لحنه ولان
النظم يوهم الخلافة في حق الله تعالى البتة وهو على الله تعالى محال وكل ما اوهم المحال
امتنع اطلاقه بالاجماع **قوله تعالى** **قال في اثناء الكلام على منزع الآية** ما ظاهره ان الاعتزال
طريقة المحققة واشارته مطلقة وفي على عادة اهل التقليد ليسوا بمنزع هو من
مذهب المعتزلة بالعوام عنهم كما انهم انظم لهم في محققة وما تعالى وقد قدمنا
ذكر التعنيف في هذه المسئلة وبينا بالدليل الذي لا يقبل ان اهل الحق المعتقدين للكون اعتقادا
جزميا ليس متصفا بشيء مما يعد كبيرا في الشريعة فليس بكبير وبارطة عند اهل
الحق بين الجائز والكبير فلم يثبوا انه مومن على القطع الا انه عاص يتجه يظم في النظم
فيكون في كبيرته هذه في المشيئة **قوله تعالى** ان شاء وان شاء قبل توبتهم
لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا **قال الزمخشري قوله**
نعي للغيوب ازلا والهداية وفي اللطف على سبيل المبالغة وهو اعتقال الكلام عن التوله
ان العباد يعرون انفسهم وان الله تعالى في ذلك اللطف بقدر ما انه نفى ان يهديهم انه نافع بعد له
وهو اللطف بما هذا قال الزمخشري هنا وفي اللطف وفي بيانه في الاصل هذه الآية على توجيه
قالوا انه تعالى الوفي بعباده عهده وما فضل لهم سواه فيتجوز هنا حمل الآية على ما قتضاه
من عهد فتى يفي وما تنزيل وفي بيانه ايضا ان المعتزلة اي محجوجون في ذكر اللطف الى حقيقته
وان ابى كرونه لم تلبيسا فوجب بطلان قولهم وقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم
انه تعالى قد علم عليهم ضرورة لم اذ لم لزوالهم او لصفات انفسهم وقد قدمنا بيان هذا من قبل
ثم قال الزمخشري بعد ذلك ولو فعلت توبتهم لم تقبل منهم معرفة الله

مقبول

مقبول حيث هو بزل اللطافة واستبراغ للوسع قال وما كنه استبعاده لتوبته وانه امر بكذا
بكذا وذكر اتى بالعاسوا الذي تاب يتوب ثم يرجع ثم يتوب ثم يرجع مقبوله مع ان
ذلك مقبول من حيث هو بزل اللطافة اعني الوسع وخطاه انه كما يلزم اذا كان بزل اللطافة
ان يقبل اذا حاصل لزوم قبوله كما عقلا وكما شرعا ويدل عليها ايضا انه لو قتل احد في
الدنيا اخرى جاء اولياء المقتول وبذل جهدهم في خذلانهم كما يلزمهم العفو عنه
كما عقلا وكما شرعا وقد اجمع عليه فان قلت المعتزلة انما يلزمهم قبوله في الدنيا
لبيان يتجلى الناس على مثله في المجاذاة لهم زجرا فانا وكذلك لا يجب قبوله
للتائب ايضا لبيان يتجلى الناس على مثل توبته الجرائم فيكون وجوه القبول اعتمادا
بالوجوب وفي بيانه في كتب المسئلة بيانا شافيا وعلما وافيا والمراد في ذلك انما يجري في المتنع
كما قال تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وقوله بعد ذلك وكذلك الذي يتوب ثم
يرجع هذا المعتقد اذ في بعض المعتزلة ان الله يتفضل التوبة اسوأ حالا من الاصرار
على الذنوب وهو خطأ فاحش من المعتزلة لانه لا امن في ذلك الضرر وبيانه الاصرار
عصيانه متوالي وهو منقطع والتائب منقطع عصيانه في بعض الاوقات وبعض
وكيف احسن حالا من يموت مصرا **قوله تعالى** وكذا حاله عم **قال في**
بشر وضع لذا ان اخفى تمامهم وفي من ما بيان ان هذا الاطلاق وما التشبيه لا يجوز في
حق الله تعالى بالاجماع وبيانا ما مضى بشر في بعض المواضع **قوله تعالى** وموخاه عم
قال في وهو اعلى بهم ما يفعل في الخراج حشتهم معصومين الزلل
والاموال في الدنيا واعلم ان الزلل السبيل من النار في الاخرة فاقتضى كلام الزمخشري
منا ان الله يخادع حقيقة وليس كما توهمه ان الخادع حقيقة من يفعل بعض ما يصنع
بالمخدوع وانما من بيانه ان معناه له من معنى خداع حقيقي وفي بيان الله تعالى للمنافقين
انهم ان ما تواعلى ما فهم فلم الزلل السبيل من النار وما وقع البيان من الشيء ارتفع الخداع
حقيقة فلم يبق الا ذكره على جادة المجاز وكما انه تعالى يجازيهم على خداعهم بخداع بسم خداعا
على جادة المجاز بمقابلة ما فعل انما عهم الا يجعلنا ممن يجعل الله يجازيهم وفي بيانه

بشر المنافقين

ليجاز به على جهله بحيث إذا ضمنه جملا وان لم يكن الجماد جسما على الحقيقة فيجاز عند المعتزلة
في كثير المسئلة وامثالها **قوله تعالى** ما يقال الله بعذابكم ان شكرتم وآمنتم **قال**
في يستجلب به نفعا او يستدفع ضرا وهو الغني فاذا اتوا بما تتوام اوجبته الحكمة ان
يجازيهم المسمى وهو اعتقال انه قول بموجب العلة غير مبالغ للمسمى وانه عندهم ينافي الحكمة
وقد ادخلنا عليهم هذا القول من ضروب واجب على الله بحيث يشق ولا يدين به وان يضر وانما يفعل
مرة لما مايته او من قبلنا ايضا امتناع وجوه رعاية المصالح عليه تعالى وهي الحكمة عند المعتزلة
وقبلنا ان حقيقة الحكمة هو العلم واحكام العلوم بالارادة وارينا هم وقوع خلق مصلحة
كثيرة من العباد مثل ابقاء من علم تعالى انه يكبر الخ ابليس ويموت على ذلك فيخلد في النار ابدا
مع قدرته على امانته صبيا صغيرا مع وجوه انتصابه تعالى بالحكمة مطلقا فليس له ما قلناه
من العلم والاحكام وبارادته تعالى من عنا ان يتفضل عليه الى من ذلك **قوله تعالى** وكان الله
شاكرا عليما **قال في** شاكرا مثيبا موفيا اجورهم عليما بجزئ شكرهم واعانهم
بجعل شاكرا عاطفا على من عنى تاوبا وهو اعتقال الزامهم المعتزلة يوجوب العباد على الله فوق
اعلمهم بمن يحمل طاعتهم فيثيبهم بمعاداة الله تعالى فيكون شكرا لله تعالى حقيقة كان المقابلة
فيه مصونة عن هم عن غلطهم وتوهمهم الامر على خلاف ما هو عليه الحقيقة فيلزم الم تناقض
المعتزلة لبقاء الشكور والشاكر مع حقيقة تعالى وعلم اهل الحق ان الشكر تعالى هو ارادة الله تعالى
وطاعاتهم من جملة ذلك الامر ان شكرهم اسم راجع مقابلة بتشبيهه تعالى بين بهم عاد وثوابهم
عليه شكر البسيط المحض البعض لكما قلناه مع قوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون وان تنصروا
الله ومن هذا القبيل يخبر الله وان الله لشكور وكتب ربكم على نفسه الرحمة وانما شكر العباد
لله تعالى مجعولة حقيقة كانه سبحانه انعم عليهم بما نهاية له من النعم وادى بهم الى شكر المرء شكرا
الهاذا كان في مقابلة نعمة او عقيبة او منفعة فانما المنعم عليه مع ما قاله اهل الحق
في كل ما يتوسل فانما المعتزلة ومعنى عليما بما هي عليها بما يجب لكماله وكماله من غناه
عن خلقه واستحالة بمخالفتهم وخلوا عن علمهم وانقالة التضرر والانتفاع بحقيقة وعلم
ان شكرهم الم يسير الا بحق البعض الم عاجلة مقابلة وامنفعة له تعالى بعباده تكرما وشكرهم
بمنبئة الخلوبانه موضع علم تبلا يخفى عليه هم ذلك الله فان يخفض عليها بعض الناس لا خفي

عن المعتزلة فتوهموا الامر على خلاف ما هو عليه وتقديم ذكر الشكر في الاية على ذكر العلم
لما ان الكلام ورد بعد ذكر اعمال العباد من شكرهم واعانهم المكتسبة لهم وهو خلق الله تعالى
ذكر فواصلها ذكر اسبابه ذلك متصلا به من شكرهم ذلك الامر الوجه الذي ذكرناه مع ذلك الم
ذكر علمه المتعلق بزلة الكلية على الوجه الصحيح في حقه تعالى ونبلة الخلوبانه موضع علم
هلا يضع العقلاء منهم في ذلك ولو عقلت المعتزلة وعلمة حقيقة الامر في ذلك لما وقعوا
بما توهموه ولا يلتفت الى ما قالته المعتزلة في التقديم والتاخير في نظم الاية بل يلزم ذلك
على وجوب شكر الله تعالى عقلا وفيه شيء من التشبيه المستحيل في حق الله تعالى في حق
ذاته تعالى وصفاته وفي ابعاله وفي احكامه وفي اسمائه فليحترز من كلامهم وقد ابطلنا
جميع ذلك على من قبل **قوله تعالى** فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى **قال الزمخشري في** قيل
سوالهم الرؤية فاذا ولو طلبوا امرا جائزا لما سموا ظالمين وبالغوا في تعنتهم الصاعقة بظلمهم
كما سال موسى عليه السلام الذي يحيي الموتى لم يسم طالبا وما رماه بالصاعقة
ثم قال فتبا للمشبهة ورميا بالصواعق في اصله اعتقال وفيه ان الحق
مع مجيء الباطنية فانجيب بانا نعني سواء السبيل وابو جهل كان ابعد منه الفاظا واكثر شتما
خالف الجهل بوصلة الم يسع ولم يعلم ان يخشى ان الذي يحيي بالصواعق شديد
انما يستحقه من خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة ومنهم المعتزلة
وليس في المعتزلة محل ان يتوهموا ان يكون عليه السلام في سوال الرؤية مبطلا الصواعق
وان يكون متشبها وفي التي هم الله يخشى الصواعق حق موسى عليه السلام بمن احمق قال
وفي موسى ضعفا قال ضعف بشريته طلب الى ربه كما يعرفه بعد ما طلبوا ذلك والقول
بمن احمق حق بنبي مرسل ينبغي ان يكتب بموسى عليه السلام ومعاذ من ذلك وكبر
صواعق اجماع رسالة وقد ضعفناه الجزمة الادلة القطعية العقلية والنقلية عليه
عصمة ربنا الله سبحانه في انبيائه وجوبا ووقوع ذلك الجائز لوجوب ضرر الخبيث
عزة الله تعالى وقد ادلة الله ورسوله واجماع امته عليه الموسى ام جميع الانبياء عليهم
السلام كلهم محجوون عن ذلك بمجرد كون القائل يقول الله وقد عقل كون جميع من تقدم
ذكره عقل انتهى من الكبرى لعلم ينتهي الى احد من الكرامية وقد بلغنا من قبل ان

ان اصل الغنا سالوا جابز او نبي وبه ان الله تعالى كونها كانت وديته تعالى عنهم كرامة عظيمة
لهم اعطاهم اياها ولم يكونوا افعالهم الا لم يعارضوا بكم حتى يعطوا الحق والعين
لم تمنع عليه اعطاها وانما ليس من فضله ومنته ولا يشتط عليه ملازمة الكبير
وبين سلبه حتى يعطي ما سبل بيبع ذلك الحي عليه تعالى نحيي خفي عاقل واذهم تعالى
بالكف عنها تكبروا وطلبوا العلو بالعتو في موا بالصواعق وعوقبوا بنقيض قصدهم
وتكبيرهم حيث قالوا ولهذا قال تعالى الاية الى اخرها في هذه المسئلة لغز استكبروا
وعتوا عتوا كبيرا ولم يقل تعالى طلبوا العلو الله تعالى لجواز ما طلبوا الكونية لهم مندوحة
واما بواحدة حقيقة المسئلة وجيبت المعتزلة عن هذه الآية تعارض من سبيل
من صيغة امر لم يكن الا مكان ما قالوه لان الخزي مما ذكروناه لكان مبطلا ما ذكرته المعتزلة
في ذلك وتوهمت انه استدلال الله عند الله حقا ايسقط مرجيل الخصم ما توهم انه من قبيل
الاستدلال وقولهم في اهل الخوف ربهم بالصواعق قلنا هذا الذي وقع عن صنيع الاسئلة
والمسلمين واما ذكر سوء الابي اسم عليه السلام نبي معظم عند الله تعالى سال عاجزا
ولم يتصف بسوء ادب مع الله تعالى وبنو ابي اسرائيل سالوا اجابة الكوفين يزيل السؤال
سوء الادب مع الله تعالى والتمسوا الكبير المقصود بقولهم الخوف من الله حتى قول الله
جل ثناؤه فان السؤال من السؤال الذي هو من الادب بمكان سوء وتنطوي الى مخشوشن
وشيعته مجوسية ابي اسرائيل على سوء ادبهم كما على تحالة مسئولهم كما قال تعالى
لقد استكبروا في انفسهم وهذا هو موضع غلط المعتزلة الله تعالى انما ذكر انهم
من الملوك ولم يذكر الله تعالى انهم اوتوا اصر قبلنا وما رسلوه الا الكبر بجميع انواعه ونواعه
حتى تجعلني وذي الدو وهو ليس من اهل الزلفى ما ذكر عاقل يعلم سوء ادب هذا السؤال
على السؤال وانما خافه للعقاب اياه اليهم مع ازورارته لزلفى الملك من مجوزات العقول
في نفس الامر وما تقدم من البيان في هذه المسئلة شفاء لمن الصدور **قوله تعالى**
فلما اخذتهم الرجفة قال الذين يخشون فيه
وذلك انهم اذا دوا بقولهم فلو شاء الله خلق فلو شاء اعداء اكثر منهم تتوصل
اليها شيء من الزكوة والموعظة ثم قال الله عز وشكر قالوا ولو شاء الله
ما عبدنا من دونه نحن ولا آباؤنا ولحرمنا من دونه شيء ثم قال بعد ذلك
فهل على الرسل

الا البلاغ المبين فكم وصارت كالمطبوع عليها فما الذي فعلوا عن غلبا عن قابلية للزكوة
وامكنة من قبولها وهذا كله اعني وتقدمت من الغفلة الكونية لما مد هذا انها كونية
على ان الله تعالى يسر في الوجود اعمال العباد والكبير منهم واكثرها قلوبهم لما اقتضت
بيان ان الله تعالى لم يكن الغفلة الرانة على وجه تعالى الالهية وخلق جميع افعالهم
وعلم يزل لم يخلقه تعالى الاكنة والطبع الذي في قلوبهم من عنى يحجبه لشيء من الحق ولما
اشتكت المعتزلة بها وتوهموا ان الاكنة والكبر من خلق الكافرين حتى جعلوا نسبة الحق
الى الله تعالى ولم يجعلوا له من الحق الا يسوء لم يجز لها ومنع الحق ولم يجعلوا ذكره الا في
حقيقة بل الكبر تلبيس لا يتضمنه موصوف فتقوم بها ذلك الوزر عليهم من قبل
ورد ذلك عليهم ايضا ما تعلق بهذه المسئلة من باب التقبيل والتجويز باوضح رد والحكم
موجب حمل الاية المذكورة فيها الطبع على ان الله قضى وقدر بعلمه الاقدم الكبر على
قلوبهم اذ رؤيا تهم عاد لهم وجعلهم مكتسبين لما نزل عليهم من ذلك الكلام المشتمل
في تحقيقه على الوحدانية المتضمنة الزكوة فبعد لما قال المعتزلة وتجيبهم
الايات وروغانهم عن الكفايز في الموبقات اتباعا للاهواء والضلالات وكون معنى تمام هذه
الاية عاما تقتضيه الى الكبر ان الكبار اعتقدوا بسوء قلوبهم فلو شاء غلبهم اي فالواجب
عنى قابلية لما يقوله الا بنباء عليهم المشتمل من الحكمة والموعظة لزوالها كما تقوله
المعتزلة وتحيل المعتزلة من افضال الله تعالى بجهلها انه افترى الله تعالى عادوا هم تعالى
الله عن قولهم والتوا عاقولهم بقوله ما اعاد الله الا الراشد يدعوه الى فعله فعلل لهم ذلك الراشد
اذا كان من فعل العبد لجز ان يكون له داع آخر وتتسلسل فيتصف الله تعالى بفعل العبد
بل من فعل الله تعالى فوجب بقولهم تعلق ارادة الله تعالى بزلة العقل انه خالق الزلل
الله مفترض صدقه بالشفقة ولم يرد عاد الراشد الله ولم يخالفه فيكون
مخصصا لها العدم دون الوجود فلما ثبتت بزلة ارادة الله تعالى الفعل يحصل
الا عنى الراشد وحمل الاية بطال على المعتزلة من قولهم بالزوايا للافعال واما الابطال
عليهم عاطر في اهل الخوف فبيان الله تعالى علم بالبين انه منشيء خلق جميع المخلوقات
فلا بين من اراده تعالى الى الخلق مشروطا بالعلم والقدرة وارادته بلين تعالى فهو الذي

ازمراومتهم للكبر وهو المعنى عنه بالفجع معوبة على التشابهم وانه
خلقه تعالى وهم متشبثون على ما تقدم بيانه في جعل تعالى بعض مخلوقاته علامة على بعض مخلوق
تعالى كجعلهم الاول وكسبهم لان الله لم يجعله علامة على ما خلق بعد ذلك مع علمهم من مولاه قبل هم
وذلك لمن شاء تعالى من خلقه وفي بعضهم من شاء بعد ذلك لما كان واعلم ان الكافرون
الغالبون فلو بنا غلبهم هم من فرض عليهم بموالاة خلق الكفر على عليهم والجنى انصرف عنهم
بذلك الخطاب عنهم من الكافرين وجدانوا من غلقت عليهم الجنة اي لفتح ابواب القصة المشكورة
والكافر بقضاء الله وقدره على ما تقدم ذكره بل لفظ الجنة **قوله تعالى** وما قتلوه
وما صلبوه **قال فيه** وفيه تهكم وفي الكلام وفي بيننا الاجماع على منع
جواز الله تعالى وجوز رسوله وجوز كتابه وكل الحمل ما هو من جنس هذا الاخلاق
قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل **قال الزمخشري فيه**
فان قلت كيف يكون للناس على الله حجة قبل الرسل وهم محجوبون بما نصبه الله تعالى
من الادلة التي لو نظر فيها موصل الى المعرفة وهو اعتنى الحق فذهب المعتزلة الى ان خلق
محجوبون في التوحيد بفعلهم وما نصب لهم من الادلة على ذلك وانهم قادرون الاصل بقلب
ذلك منهم عز الله تعالى وهم في التكليف الشيء عندهم القدرة والاصلاح تفصيل مجمل
وطلب العقول عندهم الى العلم بحسنه العقلي وقبحها اما بضرورتها او بنظر تعالى
وهو التوجيه وما لم تصل اليه بعد بعثة الانبياء وقبح عندهم ان العقول لم تصل
الى العلم به فتستريح لهم الرسل عليهم الصلاة والسلام على قبضه ان كونه
اختصارا لكتاب البيضاوي حيث ما وافق الجبري مستوجبوا فهم بعض اهل الحق في التوجيه
بعضا كما في الحجاج يوجبني موسى الضرير صاحب الجمل البديع في اصول الدين بعضا ابعضها
وليس في التوجيه عز للبشر وكل افتراض لهم بالله كفر
وما كونه ذهب اليه في هذه المسئلة عن علي وعن جمهور اهل الحق فانما يرجع الى
التكليف وطلقهم في التوجيه وكما في عنى الا الحجة التي عنى سيلوغ عن الرسل
عليهم الصلاة والسلام على مقتضى هذه الاية فهم يقضي الى العقول حصول
النظر في المصنوعات بدليل العقل لكن كل عالم معزو فعاتي له ذلك ان شاء تعالى
او عنى من شاء من هذا الجانبين واحد الجانبين راجعا بليين عن الحس والضرورة كما في

من كون العلوم التي العلم به الا الحي على ما تقدم بيانه واذعت المعتزلة ان له علوم في
صفات النفس راجعا الى التحسين والتقبيح العقليين وقد تقدم ابطال ذلك عليهم بما فيه
كفاية والحمد لله فبطل ما قوله تعالى منه المعتزلة من ذلك وعلى ما قاله اهل الحق جميع الاشياء في
هذه المسئلة يكون حكم من تبلغه دعوة كونه في المشيئة بفعل الله فيه ما شاء بلا تعليل
له بشيء ثوابا او تعذيبا كما شاء عفوا بابا المشيئة اما ارجو في للنعيم بالفضل والمعذب
بالعدل وفي الجملة مسئلة ابلاغ البيضاوي وبيننا وموعدها العالم وانه على ما ذكره
تعالى خلقه ثم تهافت كلام الزمخشري في كثير من آياته تهافتا فاحشا فيه تنقض
الانبياء عليهم السلام بشيعته المعتزلة مقالا وكون الانبياء عليهم السلام باعثين
على النظر قال الكعبي قول علماء العدل والتوحيد في المعتزلة ومثل هذا الكلام **قوله تعالى**
موقوف ملوف قال الزمخشري معنى وذلك ان الله عليهم السلام لكذا يعني عاد وفي
المعنى لما كونهم الادعاء اللبقا واتماجاء بالكلام لما صدر في المعنوف اذ جاء اللفظ
قوله تعالى ما كون الله يستغفر لعمه الا عن موعدة **قال فيه** ومعنى شهادة
الله بما انزل الله بصحته باظهار المعجزات وهو اعتزال ان المعتزلة ينكرون
الكلام القديم فلذلك المعنى الاستغفاء وقالوا لما لم يجز ان يكون كلام الله
جماع بل الحاء اي الذي واتما شهادة الله سبحانه محمولة على الصفة فتقتضي الغنى ان
والبيان ونحن نجاريهم في اخبارهم فيما يعقلون كلامه القديم وعلمه القديم بما استغل من بحث
رسالة **محمد** صلى الله عليه وسلم وصحة نزول الكتاب عليه ونزلت
الزلزال القطعية على ثبوت هذا كله فلا نطول باعادته **قوله تعالى** انزله بعلمه
قال فيه معناه انزله متلبسا بعلمه اذ ما في وصوته الذي عاض واسلوبه
يعجز عنده كل بليغ وعلى هذا الوجه في تفسير الاية وهو غرض من اغراض ذكر العلم
المعجزات المعجز من متعلقات العلم القديم الذي هو صفة لذات الباري
سبحانه وليس فضم العبارات ولا نفس العبارات التي نفس العلم القديم بل هو علمه عليه
وانما فرع ذكر الجائزين عنه اثبات العلم القديم الذي صرحت به هذه الاية وهو
صفة لله تعالى عالما متصفة بها لكنه في الحسنى المعتزلة ولا ضرورة توجب الى حمل الاية على
الجائز مع صحة حملها على الحقيقة التي هي الاخبار عن علم الله تعالى الذي هو صفة

وفي جعلت المعتزلة هنا للخلو الخفي وهو خلو الباري تعالى عن القلوب بأيدي الغلو فيهن
وتعالى الله عز وجل عن علوا كبيرا وفي الهمزة التوبيخ المتضمنة للذكر فاضية عليهم
قوله تعالى وكان ذلك على الله يسيرا **قال فيه** أي ما قاله عنه وهو
اعتزالي وعند المعتزلة ما يفعله الله تعالى فلا يراعى عاقبة لأن ذلك واجب عليه
صونه عنه وهو اعتزالي وهذا كحكم المعصوم المغلوب عليه ما فرروا الكسوف فإن يقبح
الحكم الذي هو حاكم عليه وما فهموا حاصل وما صار في حكمة ما يعقب له والحكمة رابعة له
كيف ما حكم كان حكمة تابع لشيء وفي الكسوف صفة العبودية ويتعالى الحكم الربوبية
على أن يجري مجراه أو صاف العبودية وفي تفريع كلا منا على العلم الضار وهو الراجح وأن
على المعتزلة بما فيه كفاية **قوله تعالى** لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله
ولا الملائكة المقربون **قال الزمخشري فيه** لو يأنف ولن يزدهم
ولا الملائكة المقربون فإن أو من أعلا منه قدرا وأعظم منه خطرا وهم الملائكة
الكروبيون والذين حول العرش حملة العرش وميكائيل وإسرافيل ومن في طبقتهم ثم قال
ما مقتضاه أن الكلام سبق لوفد نجران النصارى وغلوهم في رفع المسيح عن منزلة
العبودية فإن وجب أن يقال لهم لن يترفع عيسى عن العبودية ولا أرفع منه جاء
وأنعم الزمخشري هنا أن علم المعاني مقتض عند له واحد ليل له فيما استدل به وما
على ما ادعاه والقول بتفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام هو الذي ذهبت
إليه المعتزلة ومن وافقهم من أهل السنة والشيعة وذهب بعض أهل السنة وذهب
المحققون من أهل السنة كأبي الحسن الأشعري رحمه الله ومن أخذ بأدلته إلى تفضيل
الأنبياء على الملائكة عليهم السلام وأصل المسألة العلم بأن فضل المخلوقين والحكم
بتفضيل بعضهم على بعض ليس من ذواتهم وما من صفاتهم بل الحكم فيهم لمن شاء منهم بما شاء
من الجواهر في العالم متماثلة في الكل والخفيفة وما عرض فيها فضل لها من ذواتها كالأعراض
والسكنات وأمثال ذلك مما تقوم بها فالحقيقة في المسألة ما جاء في آيات أخر
السبكي في طوفانه مواجهة أن يكون طريق العلم بها صار من ذلك الحكم الذي عبر عنه
به المعتزلة ومرادهم به في هذه المسألة بهذه الآية وهي قوله تعالى لن يستنكف المسيح أن يكون
عبدا لله ولا الملائكة المقربون عما تقرر في كونهم لا شك أن الاحتمال الذي عليها من أوجه وهما

لذاته تعالى وما أنه الزمخشري في ذكر هذا الوجه الزيغ أنه كما يدل له من ذكر عيسى عن
حقيقته أيضا بغلو وتحقق أنه آلهة وهو عالم به يجب ذكر علمه تعالى أنه عالم لما في
المعتزلة مفعولون بجاريا لحكم وهو أنه تعالى عالم ويجوز الصفة الموجبة لكفرا
الحكم وهي التعليل وفي حقنا في المعرفة بيان أن تفعل عالم بالعلم محال وتعالى الحكم
تفعل ضار بالغير بما يشتحيل أيضا تفعل ضار أيضا ما مضمونه كما في هذه الأفعال الآتية
مقارنة في المعقول كتلازم عالم وعلم ومعلوم وتليين في المعرفة أيضا ذكر الله الخصم
لله تعالى بإثبات الإرادات الآتية بيطل أن ذكر المعتزلة لها وتحيرهم الآيات الدالة
على إثباتها **قوله تعالى** إن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم **قال فيه**
جمعوا بين الكفر والمعاصي أو كان بعضهم كافرا وبعضهم ظالما لمن عاب كبائي قال الله تعالى فرق بين
الفريقين في أنه لا يغفرهما إلا بالتوبة وهو اعتزالي الآية جمع بين الكبائر والإصرار والإصرار
وليس كفرا بالإجماع كالآية وفي اقتضى أن المخشري في هذا الجمع على مجمعه الذي بني عليه دليل
كما تراه ومن أصل بين أتبع هواه بغير هدى من الله وفي الفعل والقوة إن والإجماع على عاصية
الكبيرة إن الإصرار هو مقتضى قوله تعالى ويصروا وذلك لم يشأه وفي حقنا في المعرفة
بيان هذه المسألة ما فيه كفاية يوجب حمل الآية على الذين كفروا وجمعوا بين كفرهم وظلمهم
فظلموا أنفسهم وعصوا فهم وذلك لم يجمع بين الآيتين وما قلناه هو ظاهر الآية من الخبر عن
جمع بين الكبائر والإصرار وما موجب التأويل وجوبا إن التأويل لنفاتي بها للذي ممنوع بإجماع المسلمين
وفي قامت الآية بل الأشعرية الفلانية على منع إخراج هذه الآية عن ظاهرها **قوله**
تعالى ولا ليهديهم طريقا **قال فيه** على ما يطابق بهم فيسلكون الذي هو الوصول
إلى جهنم يجعل الله يهديهم تهكما بإرشادهم بفقه وهو اعتزالي الآية صريح في نفي الغرض عن فعل الله
والذي عند المعتزلة هو الدعوة والبيان بفقه وفي تتابعت كلماتهم في الإطباع حتى جعلوه
خلوقة فقارن إيمانهم ولبث شيء ما لم يلم المقارن من أشياء إيمانهم نفيا وإثباتا وليس
وبين إيمانهم رابطة عقلية اتفاقا وفي قامت البينة على أن إيمانهم وكل كفر مخصص
بتخصص الله سبحانه له إذ هو الفاعل المختار وهذا عما تخفت به المعتزلة مع المعزلة
بالحجاج في اختياره وتخصيصه ما شاء لما شاء مقارنا بالحكمة إذ هو بمشيئته
من غير وجوب عليه وبالارتباط عقلي بين ما هو رابطة بينه وبين الإيمان من غير المعقول

ومما يليق بالاحتمال السقط لا يستدل الوجه الاول من الوجه الاحتمال الجواز بقال لم يجز ان
يكون المقصود من هذه الاية اصناف الخلق اجمعين حتى يكون الجواب بالاية انهم من ان يفضل الله على
النصارى لكونهم قتلوا المسيح عليه السلام وصلبوا المناكرة فيه بل يكون متوجها نحو
بالرد عليهم لافترائهم فاقتضى عدم الجواب الذي عما يليق الخ من الكاهن عبدوا الملائكة
وتم بنوا ملح من الذي بقال تقاعس فضل الذي عما يليق الخ من الملائكة الذين بون حتى لو طلبوا المنا
كرة عباد الملائكة لم يستنكف الملائكة ان يكونوا عبيد الله وان المسيح لم يمنعه ذلك على
الطايبة الاخرى وعلى تقدير هذا التعميم يكون الذي عما يليق الجواب بالمعنى فيه انه متسلم للمورد
ثم على وجه الرد على النصارى بمقابل القصر بها الذي عما يليق النصارى وعلى هذا الوجه الفاتح
لم يجوز ان يكون المعنى وان الملائكة الذين بون على اعتقادكم انهم النصارى انهم افضل من
الله بنبيا على جميعهم السلام بل ان اصحاب النصارى ومن افترى وبهم متقلسبون الى الجانب
يعتقدون ان الاجسام اللطيفة افضل من الاجسام الكثيفة لان كيفية الشيء شيئة
وانما يدل اعتقادهم لان الملائكة الذين هم اجسام لطيفة ومن هذا الوجه مثل
الجواب ورد قوله تعالى والسلام الى قوله ما يتوبون في اعتقادكم وكذا الجواب قوله
تعالى ولا يستكبرون عليه الى عندكم والكاهن نجس الاصل من الوجه الثالث انا اذا لم
نفتقر التعميم في الذي عما يليق الطوايف من الكاهن عبدوا الملائكة الذين بون
في اعتقادكم بانهم ما قالوا انه يليق الكلام عن الدعوى عما ذكرتموه بل لعلة
قول القايل من الذي عما يليق انه ضال مفتر على الله بان ما وقعه السلطان والاموي
والعامل والي عيبة والصغير والكبير يعدونه من ضلاله وان لم يكن الوزير اعظم من الرئيس
وانما المراد بذلك الكبيرة الذي لا يكون الحق في الرئاسة عنده الفضيلة ومن هذا الوجه
يكون ما ذكرتم وكذا الجواب قولهم ايضا على ما يستدل به على ما الوزير والباكستا به
وانما يدل اذا على ان المذكورة التي اربع من ذرا من المذكور ذراوه وكذا الجواب وكذا الجواب قولهم ان
لم يكن عبدوا الا من فوادا وهي في الجواب من سلطانه وعيبة وان حتى ان وان لم
يدل اذا على ان المذكورة التي الفضل ويقول فايلهم الفاتح في حرف وفوق والسلطان
والي عيبة والصغير والكبير والعلماء والجهال وان لم يدل اذا على ان فضل من ذكره والتي
وعلى الجواب قوله تعالى ان الله يقول مولاه وجبريل وصالح المؤمنين وقوله تعالى

لا يكن الله يستكبر بما قال البيع انه بعلمه والملائكة يستكبرون وان لم تكن الملائكة افضل ذكره
القاضي ابو بكر في التمهيد في هذه الاية في هذه المسئلة ثم قال واما يدل على بطلان الدعوى الثانية فبنوا الاستدلال
عليها وقد ابطلت هذه الاحتمالات سقط استدلال الخصم وتمسك الاية باجماع الملائكة
لم وقع عليهم السلام وبقوله قطعا ان الله اصطفى ادم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين
على ما تقدم التنبيه عليه ولم يوجد ما يصلح ان يختص عن العموم وباحاديث ليلة المعراج واخذ
جبريل عليه السلام بيد النبي صلى الله عليه وسلم وصعوده الى السماء وصلاته عليه السلام بالملائكة
في السماء وبقوله بعوتكم افضل وفوق الحلم لا محالة افضل منه من موضع سمع فيه الكلام
العظيم وناجى ربه وبقوله تعالى واوحى عبده ما اوحى فقال له الملك فضلا الى **يا محمد**
فلغفر في الحديث الذي لا يدفع به ان الانبياء عليهم السلام اعلم من العلماء ولا ملك افضل من نبينا ولا ما قال عليه
السلام والشواهد والادلة على ذلك اكثر من ان تختص ومنها اجماع الامة على ان نبينا عليه
السلام هو افضل الخلق والخليفة وحتى الخلق والخليفة ذكره القاضي ابو بكر في السراية
وكذا التعميم في جميع الخلق والملائكة عليهم السلام منهم ووقع الاتفاق ايضا على ان الاشياء
التي كان يفضله منها ما وانه تعالى بلغ من العلو الحسي المعنى به عن العلو المعنوي بان الله
تعالى منزه عن المكان والجهة الى حيث يبلغ اليه فاين يسل والملك منه الا ترى الى قول
جبريل عليه السلام وما منا الا له مقام معلوم الى ما يتعداه وورد انه قال له ما انت
وربك ووقف والاحاديث التي تورث بعضها اسما وان كان في بعضها احاد الا انه يجتمع منها ما يفيد
القواعد المعنوية وهو القواعد التي عما خص به عليه السلام من الكرامات وخوارق العادات ان
والمزيد الى التخصيص بها وزيادة المخلوقات والله تعالى ان بعضا وما منا من المخلوق في عما من
شاء كما تقدم في اصل المسئلة من عني فظي الى الذات والى عما من الى عما من بدليل جواز الملك
لم وقع عليهم السلام قبل ان يعمل عملا قال القاضي اسوته ونجت به من زوجه مفعوله
بتاجلين **قوله قيل** فسيل خلهم رحمة منه وفضل **قال الزمخشري** فيه
بقوله مستحقون بفضل وهو اعتزالي وقد قدمنا ان الله تعالى الذي عما العباد بما يستحق
لهم عليه شيئا من ثواب وانه تعالى بلغ من العلو الحسي المعنى به عن العلو المعنوي بان الله
كما ان تفضيل الله جعل بعضه فضلا وبعضه مستحقا فخصائص محمد بما تفضل به بل

ذلك الفاطعة المذكورة في العزمة **قوله تعالى** وحدهم الله **قال في** توفيقهم
وتثبيتهم بوا رانه لم يقبل لهم الايمان في قلوبهم ولو اجتلوذ لك عافلوبهم انما ابرمتهم
ذلك الحقولة يقتفرون ان العباد مخلوقون افعالهم فيخلقون كفرهم وضلالهم وقل
حققنا الرد عليهم في ذلك في العزمة وبينا تمافت كلامهم في التوفيق وتحقيقه
وانكم لا ترجعون في ذلك الى محصول ولا معقول **قوله تعالى** يبين الله لكم ان تضلوا
قال في كراهية ان تضلوا ولم يبين الوجه في ذلك بل احمله وحمل
الكلام على ظاهره في مثل هذا المعنى اولوى تعالى وقوع غلطهم على ما يقتضيه
اللفظ لما وقع منه شيء واصلا اذ لم يقع في ملكه تعالى الا ما يريد وقوعه ويعلم ان
الله تعالى اراد ضلالهم اذ هذا خلف الوعد سواء علما بانتفاء ذلك
والصحيح في معنى الاية ان يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا تضلوا بانكسابكم
وفعل التوفيق بالشيء يعني والله اعلم وما تعملون توفيقه بالتوضيح والتحقيق
في البيان لكم لئلا تضلوا لا يخفى عليكم شيء ان كان الشيء مما ان تعلموه فيكم هو
فيكم اي ما لكم علم فيكم بما شاء يجوز فلم اجرى على العباد ثم لو قدرنا الكلام
في الاية على ما قال لم يتضح فيكم بما شاء يجوز فلم اجرى على العباد ثم لو قدرنا الكلام
وحذفت كراهة للمراد عليها كقوله ومثل الغوية اي اهلها فحذف ذكر اجعل من المعنى
يدل عليه ايضا لوجب ان تحمل هذه الاية الكريمة على المعنى الذي حمل عليه قولهم
هذا الفعل على كذا لشيء وليس المعنى فيه لما علم ان الله تعالى كره وجود
ذلك الفعل منه تعالى هو اخذ القوله فلا بد ان يكون مريدا له ضرورة استحالة ثبوت
المسبوط بدون شيء لحصوله كما تقرر عندهم انه يقتضي اجيء ما علله فيسمى مكروها لجعل ذلك
او كره تعالى ان يكون هذا الفعل المذكور شيء ما وان الضلال الحاصل منهم شيء ما ينتفي به وعبادة
وطاعة يطاع الله تعالى بها وانه اكره لهم وهذا الوجه الذي ذكرنا لم يكرهها بل كرهها
لانه حاصل في علمه تعالى ووجودها ليس هو الوجه الذي اخبرنا انه كرهه هنا واذا تقرر
ان وجه العلوم قد يكون من وجه دون وجه او يكون المعنى في الاية كراهة ان تضلوا اي كره
الله تعالى ان يضل اولياءه الخاصين وهم الذين ادبهم بالتقوى والخضوع ونحو ذلك
كقوله ممن خلفه لطاعته واختصه بكرامته وما مانع من هذا التغاير او يكون المعنى كره ذلك لهم

لجميع منكم انبيا ونا واولياءنا وازل ان الله تعالى انما اراد ضلالهم وخلقه في محالهم
لما حققناه في هذا الباب في العزمة انه كما اخذ الوعد لنفسه تعالى وفي بحق تعالى مواضع عن نفسه
ويعبر عنه كما قال تعالى مرضت فلم تعدني اي مرض عبدي فلان فلم تعده اي لوعدته لكنت
كمن عاده تكرما لان لم العبد وما يؤول اليه امره معلوم عنده تعالى وجه مما قدمناه من التاويلات
لما علم قطعا بالبراهين العقلية والقطعيات ان شيئا من ذلك لم يقع في الوجود من
الخلوقات فيقدر انه وقع وباراده تخصص بما تقرر تاخره بالله فيقع في الله تعالى
في وقوع مواقع التوحيد وهو انه تعالى يبين لهم لئلا يضلوا اي من ذلك اي بيان
ليلا يضل ضال ايضا بوجه من الضلال اي يفعل الوبين لكم لئلا تضلوا فلم اوقع بين نسب ضلالهم ان
وقع تعريف البيان وليس كذلك بل ضلالهم قد وقع بعد البيان وارتفع
هذا الوهم وتميز تاخره بل التوحيد بعد البيان المشتمل على هداية الله والضلال
من خذله الله واغواه لتعلموا ان الله تعالى لم يشأ شيئا في خلقه وان الله قد احاط بكل شيء علما

سورة المائدة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما
قوله تعالى ان الله يحكم ما يريد **قال الزمخشري** فيه دليل على ان من
الاحكام ما يحسن لا لوجه ومصلحة وهو اعتقاد اوعمل عن خلافه المسئلة من وجهين
احدهما ان الحسن والقبح عقليان والثاني ان الله تعالى واجب الى الكلابية المنكرين
تعليل افعاله بالاغراض والحكم والمصالح فنقول لهم ان الله تعالى اما ان يريد
الفعل لغرض او لا لغرض فان اراده لغرض فهو المطلوب وان اراده لا لغرض فهو
ترجيح احد طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح وهو محال وان اراده لا لغرض
فهو ما يريد ان يحكم به وفيه وعليه وفي الحديث ان الله تعالى يحكم ما يريد
فرس والفرس لا تعلق للارادة بذاته واجيب بان التعلق للارادة بالحكم الايضا اما
فعل عن ذكر الخصم او تغافل والاجمل مذهب المعتزلة لان العباس بن نعيم الكلام
الفرس وزعم انه ما كلم الا الاصوات والحروف المحلوقات وقد تقرر ايضا عليهم
في ذلك واثبات الكلام القائم بالنفس الفاضلة والموضع الذي من اعتنى الدوغيثه
من الخصام وقد اطلناه في العزمة ايضا وصححنا ثم ايضا الى ان الاحكام التي بانيه
المصالح وقد اطلناه في العزمة ايضا وصححنا ثم ايضا الى ان الاحكام التي بانيه

تابعة للممكنات وان الحوادث والممكنات تحكم على الله تعالى وتكسب بحكمهم حتى يصير والحكم محكوما عليه
والمحكوم عليه او في الممكنات تكاكمة على واجب الوجود تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا بل
عن ما حكم به سبحانه في الحكمة حتى لو احال ما حكم به وحتى ما احاله لم يجز ذلك لكونه كذبا في مسئلة
التسخ من علم اصول الفقه ولكن ان ذكر ذلك لكونه اجماعيا يمكنه له وفرق فرق بين
هذا الكلام من قبل وهو معنى قوله تعالى ان الله يحكم ما يريد **قوله تعالى** فبم يكون معروفا لكم منكم

قال فيه بان قلت بم يكون فيقال لم ايضا بفضل قال قلت اجل وانا كنا اطلنا الكلام
اطلنا واعظم ان النعماء اعظم فحبه لعظم النعمة المشكورة وهو اعتقال ابتداء عاقول المعتزلة
ان شكر المنعم يجب عقلا وعلى انا نقول ايضا توجب الواجبات ولولم تات الشكر اجماع وتحلل وحتى
وهيهات توهموه وقد قدمنا ذكر الدليل اليقيني على بطلان جميع ما اعتمدوه من المعتزلة في هذا
الباب فتبين بذلك انه لا يعقل كفروا ايجاز وا شكروا هيهات ان الله يعذب بعد ارسال وبلوغ الخطاب
الشرعي لكل عبد ان وجه فتح الكفر كيف قاما ان ليس الله الغني الذي عن عشور جرم وتعظيم انبيائه
وكل المساعي المنهيات عما ابتهاما تعزمتا له ايضا **قوله تعالى** وجعلنا قلوبهم قاسية

قال فيه خذلناهم ومقتناهم الاطاب حتى قست قلوبهم واملينا لهم ولم نعاجلهم كما
بالعقوبة حتى قست وهو اعتى الوجوه التي يحتمل اللفظ ان عزموا عليه بل الاية جارية عاما فتضلنا من
ان الله تعالى جعل قلوبهم قاسية بما خلق فيها من القسوة اذ هو الموعز على ما خففت ما يليه
من مبدا ومن بيننا بطلان مذهب المعتزلة اذ عابهم ان العباد يخلقون افعالهم وخلقهم وكسبهم
وعلمنا لهم وبيننا ايضا ما يجوز فيما يتوهمون به من منع الاطاب وباب الجواز الى حصول
ما حصل ابلبيس وذكره لهم ويلبسون عليهم دعوتهم ذلك ليس يخفى عليهم وانشد انه
لا يزعم لهم الا تعوان من اعان على شيء . معهم كما علم بان كان ذلك ظلما لهم وكبعدهم ظلما وجورا وفيه
مصلحة وكيف يجب ان يبقى عليه والمبقى عليه كما علمه اذ لولا تلك العناية لم يقع ذلك الفعل
وهيهات اعان عليه وتعالى يعينوا عما يقولون علوا كبيرا ولم يظلم فليس بباطل ولا ظلم ولا جور واذا ان ليس
بظلم صح ان يخلقه ويطبع عليه من شاء لما شاء كيف شاء ما جله ووجب ايجاد الله تعالى كل جميعه لم
مع جميع المخلوقات تبعا لما خففت ما يليه من العزمة **قوله تعالى** ويعفوا عن كثير

قال فيه مما تخبونه ببيانه اذ لم تقضي الله مصلحة دينه ولم
تكن فيه بواين وتعوا عني الا يعفو عن اهل الجرم عما هو فعله من حق الله سبحانه

يعفوا عن من يشاء لا يعفوا الزنوب حتى كبيرة تعالى للعقاب عليها مع الخفاف الزنوب شيء عما
للعقاب عليها من قول الدعوة عجبت الرياح والمضارة اثار الرياح ان يحتملها والمعتزلة قائما
ورد به النص ان من زنى لم يفاسق من كبيرة فلا معفو للمعفو عنهم كما ان المزني ان زنى الغفاة
عنهم تائبا وجب عنهم لا يعفو فلا يعفى للمعفو عنهم شيء به ونعني تعذيبه واجب عنهم
واذ ولي مصرا وجب عقابه عنهم ولم يجز العفو عنه عنهم فلم يعف عنهم للمعفو عنهم
فلذلك جاز ان يعفوا كما الوارد في الشرع وصح موجبا بالنص يعني ان ما يتبين الزنوب الزنا يتم فالوا
اذا لم يضطر الينا الى بيانه مصلحة يعفو كافة الخلق وبنا منهم عاوجوه رعاية
الصلحة وقد ابطلناه عليهم بما تقدم بالادلة القطعية وبينا انه لا يجب على الله شيء ولا
وانه لا ينتفع ولا يتضرر لطاعة العباد ولا لمعاصيهم بله بحكم ربوبيته ان يكلف
عباده وله الا يكلفهم ومع ذلك يعلم بله ان يعفو فيهم وله ان يعفو عنهم كل ذلك لم من مجوزات
العقول ومن قال بجواز ذلك لم عقلا سقطت مذكلته انه فرح في الضروريات والحجاج
العقل اذا ورد به الخبر الشرعي وجب علينا ما ورد به والتاويل الذي معارض واضرورة حتى يجب
لكتاب الله سبحانه واجماع الامة والمعتزلة وما نبنوه عليه منع العفو عن
الفاسق العقلي والتقبيح فقد ابطلناه وما ادعوه من ان العفو انما يتاتى بالزنوب الذي
عنه شيء عما وجوب تاويله على ما قدمنا كونه كذلك باطل ان العفو المذكور لا يحتمل لم يجز
شيء من الوجوه فبقي العفو محتملا الا يكون تلك الزنوب ممن يقع عنه
فلم يجز العفو وارتفع الاحتمال وصار الشيء عنه كالشيء تم واهل بدر ثبتت لهم الجنة
على الاستقامة كرامة من الله سبحانه لنبيه ولهم باتباعه وذلك لم من خوارق العادات
له عليه السلام وانه انبا بالغيب وكل الجمع مقابلة ذلك العمل من شيء بالنار وجوب الكبوة
الجبار وموجب لما قد منا له حمل الاية على ما ذكرناه لما من شيء تاويل لما الا ما موجب ان الله والما
ما بين العباد من المظالم التي تقع من بعضهم لبعض فلا يمنع عاقل التناصف بينهم
قال الله اوكني بما فعلوا الله سبحانه شيء القلوب من الكبوة اضاوا الله انتصاف والا انتصاف عما
ما تقدم بيانه من قبل **قوله تعالى** وقالت اليهود والنصارى نحن ابنوا
الله واحباؤه

قال فيه قل فلم يعذبكم بذنوبكم ولو كنتم ابناء الله
لكنتم من جنس الماء عنيا عليه للعقاب وما ستوجبين للعقاب وهو اعتى الوجوه ان

وقد خالفت في الكلام من قوله لكنه من جنس إلخ يعني أن الله سبحانه وتعالى وتقدس جنس
وهو على العام المخصوص بيانه في المعونة فارجع إليه إن أردت ثم إن الكلام على هذه الجملة
يكتفي بمجازه إذ يكفينا منه أن له ما يمتنع به قلت كل كلام يمتنع ظاهره ويحتاج فيه إلى تأويل
لا سيما إذا كان تأويلا بعيدا وهو ممنوع منه على ومن منع الإرادة عاد الكلام جميعه وقوله يعني
على العلم للمباينة أشار به إلى أن الله تعالى يعلم المعاصي وهو باطل بما قام منا البرهان القاطع
على وجوب اتصافه تعالى بالعلوم كلها ومجموع المعلوم فإنه على ما اخترناه في المعرفة أيضا ولا
تنسب الله تعالى خذلانه فيما خذلهم وجعلها إجابة على إرادة من شاء الله سبحانه
ذليل يحوج ملكم على العلم ومنع وجه التصريح فيهم مطلقا وإنما تسمى قبيحا بالنسبة إلى العبد من
حيث هو خالف به باكتسابه لها على إشارة إلى العالم له والذي تعالى جل ذلك إذ هو إجراء ما إلى
سعة في ملكه بخلاف الحكم الذي هو بليته في ذلك الحكم الخبيثة **قوله تعالى**
يخبر لمن يشاء **قال فيه** وهم أهل الطاعة ويعني من يشاء وهم الموحدة وهو اعتزال
أيضا وتقدمت من القول أن أهل الطاعة واجب عنهم وإنما يجوز بعقل العفو عن جميعهم
والعفو إنما هو في المعفو المضاف إلى فاعلي ومقدور له ومقدور عليه وقوله ويعني
من يشاء وهم الموحدة كلام باطل أيضا على أصل من ذهب إلى أن عذاب الكل عنهم واجب
والواجب ليس فيه مشيئة عنهم وقد أثبتت الآية المشيئة فيه تعالى في المغفرة
لهم فلم يجب عنهم ولم يمتنع مخرج من في الجملة بالدليل ومقتضى النقل والآثار صحة
مذهب أهل الحق وصوابه من أن المعصية يغفرها الله من شاء منهم ويعني من شاء وهو الدليل
الشرعي على ما مقتضى الجواز العقلي وبطل مذهب المعتزلة **قوله تعالى** أن يقولوا ما
جاءنا من بشير ولا نذير **قال فيه** كراهة أن يقولوا ولم يليق وجه تذكير
الكراهة وتأنيثه وهو اعتزالي الله تعالى أخبار الشيء عن وقوعه أنهم يقولون ذلك يوم القيامة
فيقع عليهم الحجة على وجه الاستشهاد بشهادة تذكير الآية للآيات عليهم السلام
أنكم بلغتهم فلو كان المعنى على ما ذهبتم في الكلام من أن كراهة أن يقولوا فلم يصح صدور ذلك
القول منهم لما علم من استحالة أن يصدر في ملكه تعالى ما يعلم أنه لا يقع فيما تضمنه المعرفة
فلم يسؤه أن يكون معنى الآية تضمنه فإن كتب الله المعتزلة وهو أن يكون معناه كما بعث النبي على
الله عليه وسلم رسلا يقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير على ما تقرر في الكلام في قوله تعالى ليبين

الله لكم أن تضلوا معناه لئلا تضلوا وهذا المعنى هو الذي من أبواه الزيغ والجور ولو فرضناه
على القول من قال الكراهة أن تضلوا فلا يرجع ذلك المعنى إلى وجه أيضا يتصف المعفو والمغفور
بأنه معنى كراهية أو ليبينا لزم القول منكر معنى يعني تعالى عن قبيح سوى بين شيئين كما قال موضع
يلم تقدم إلى من عبد غير الله أن يقول تعالى أو يكون المعنى على كراهة كونه قد كان قولهم هذا طاعة أو
عبادة بل الإرادة موجودة وكونها وكبرا كما قال الناظم في ذلك

وليس من كراهة الوجود ... أن هو مريد الكائن الموجود

بإرادة كونه معصية لو كبر أن يعني كراهة كونه طاعة وفي بنية ووجب التأويل لما علم
من استحالة أن يدفع في ملكه تعالى ما يعلم أنه لا يقع إذ هذا الواقع إذ هذا خلاف المرسوم وقد علم استحالة
ثبوت المشروط بدون شيء طبه فلا يقع فعل وإرادته تقع وكذلك لما العقول بعضها وكراهته
الملائكة من خلقهم بما ذكر الهم راجع إلى إرادته تعالى عذابهم وتعذيبهم
وكذلك الإرادة التي عبر عن كراهتهم إلى ليغرقهم دون إيجادهم وإيجادهم فاقتضاهم
على ما ذهب من مقتضى كسبه **قوله تعالى** الواو هو سواء أنا لم نزخلهما بل أماتوا بها
قال فيه هي واو لن يعني لو هو لم يعني المستقبل على وجه التأكيد للتوبيخ وإبدال
تعليق للنفي المؤكد بالآتي المتطاول وتسوا عنى الآن المحتملة فترجح أن لن لنفي المستقبل من
لا مجال على التأبيد وبنوا على ما توهموه من أن لم نفي وقتية موسى لله تعالى التأبيد
لقوله تعالى لن ترني وقد بينا بطلان ذلك عليهم بأنا ما ضاعة الخوارج رحمه الله سيبويه قال
لن نفي المستقبل قبل سيفعل وسيفعل سيخرج في عمرته بالمرة الواحدة فنفي سيفعل نفي
للمرة الواحدة فقط وضلا عن اقتضاء التأبيد موجبا أن تكون لن لنفي تقتضيه
تأبيدا وهو المطلوب **قوله تعالى** إذ كنتم أنتم ورجع الآية **قال فيه**
تجلدهم وقسوة قلوبهم إلى قتل عبدوا بعد المجاوسالوا بعد الآية وتسوا عنى الآن حيث جعل سؤال
الرؤية من جنس الكفر وإن من ذهب إلى تكفيرهم للمعاصي ذلك جماعهم على طلب الآية من الله
تعالى جدا المقامة نعم وبلى منهم تكفيرهم جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام وإنما منهم فالقول
بذلك وكذلك الملائكة المغفور وكل من قال بذلك ومن بلغ إلى هذا المقام بعقل انتهى من الكبير إلى
حقل يوفق الله أهل العلم والعمل وإنما رددنا على أصل مذهب سوالهم الآية لتقدمتهم على الإيمان
عليهم السلام وافتى أجمع عليهم مالم يجعلوا الهدى له من التقوى ولم يكن سوالهم الآية المستثنية

الواجبة في هذه الصورة بتة مع إلى موبلة عما استقر بيانه في تلك المسائل من قبل **فوله**
تعالى وابرزوا لبنا الآية **قال فيه** واصل بلينا وبليهم بان يحكم لنا بما نشتهي
ونحكم عليهم بما يشتهون وهو اعتزالي المذاهب المعتزلة قد يجيء في هذا الفعل
التخاوف عقلي واجب على الله تعالى تبليغه لهم وهو باطل لما قدمناه من ان الله
سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء وهو خبير تعالى عز ذكره بما عزم لهم عليه وجهلوه
ايضا فيه بمعنى العلم بفضله وخبير تعالى عز ذكره بما عزم لهم عليه وجهلوه تخويفه وفضل
وخلوا عليهم عما تقدم بيانه **قوله تعالى** وانما محمدة عليهم **قال فيه**
بان قلت كيف تتوهم بين قوله الذي كتب الله لكم وبين هذا فالفت فيه وجهان احدهما
كتبها لكم بشرط ان تجاهدوا والثاني بلى انما محمدة عليهم وانجاز هذا
الكلام وليس وجهه من ظن بعض الكلام اي كلامه تبدل العلم الجزم وتبدل
الواو تم الجزئية وذلك لما علم الله تعالى ان المعتزلة تتعقل حروف ارادته تعالى فتفتوى
اسباب كلامهم باجازة الله وذلك لما علم الله تعالى ووجه الآية ما كتبها لهم ولم يليق وقت
كونها لهم والمراد بعد الاربعين سنة وذلك لما علم من جحدهم المعروف والمنفور وكتبها
لكم في اللوح المحفوظ بشرط ان تجاهدوا الظلمة فان لم تجاهدوا فليست لكم وقد سبق في
تعلق ارادته تعالى وعلمه من ذلك كله ما هو كائن والبيت جمع الامي كله وما تبدل ارادته
تعالى والعلم به لمقالة علوم الجزم عما ما تقدم في قتال المشركين من قبل وطمس معالم الآية
على طمس الوجوه ليس الخ **قوله تعالى** انما يتقبل الله من المتقين
قال فيه دليل على ان الله تعالى لا يتقبل طاعة الا من مؤمن متقي
مع فان اجمعوا على ان الله تعالى لا يعلم واجمالا لهذا الاول اعتزالي الآية حشوية في الاحباط
بالردة والتقوى لها اطلاق التقوى وهي بمعنى جنبي بالتقوى العافية وبيني اذ وقال
فلا يمنع المتقين واللقوى يصل الاسم بأي وجه كان من التقوى بما يشهد ان الله اطلاق التقوى
مقرون بالتقوى في اصول الوقاية ان مالم يقم دليل على الاطلاق التقوى ويليق ان
المقصود بالآية تلك الآية انما من قدر مناقي الآية بل الوظيفة على ان المؤمن الذي
ليس يخلو النار ان خلا منه لا بد من قبيله ثواب ايمانه وما قدم من عمل صالح مع ايمانه
فلا بد من قبول ايمانه وعمله وان ظل الذي في فيقة القبول للعمل كتب الحج عليه وكذا

الحاج ستة فوق سوته موشا وكسوا جورعلى ايمانه قطعا بالآية على الشيء عينه المتقدمة الذكر
محبوس المتقين بايمانه قطعا وما عبد من محمد ليوشع الذي تفتقد الله محج من ذلك ان من
اشتهى الله تعالى بعمل من اعمال البر واخلص فيه نيته لما قبل الحرية ادم صرف انه متوجه الى العمل
الخالص بشرط ايمانه وسواياته بل لم يكن بعض الله سبحانه وتعالى وهو مقتضى الآية عاما
اقتضته الدلايل **قوله تعالى** وذلك جزاء الظالمين **قال فيه**
واذا جاز ان يريد الله جل ذكره بالعبد فالآية ما هو حسن وهو اختيار الجبائي المعتزلة من
الكلام اخراج جميع افعال العباد ومعالجة الخلق عن ان تقع بارادة الله تعالى ومن
اراده بل لفظ الشيء حال الحالة ومتوجه مع ملكه تعالى بقي اراده يوجب تعلق ارادته تعالى بوقوع
جميع الكائنات حتى هاوشي عاطاعته ومعصيته ما تنسط به الى حتى وشي وطاعته ومعصية انما هو
بالنظر الى اضافتها بظهورها كسبا على محال المكلفين يجري باز الاحكام التي عليهم
ومن نفس بنيانه تفتيشه واما من وجه صدورها بالعزيمة الجزئية يجعلها تعالى علما ما تكلم
من تحي يجي من شاء وابعاد من شاء بله تعالى ذلك الجمع ملكه من عين احتاج عليهم بحالة وجود
المعتزلي في المحاج عليه في صنع لوجوب وجوه انتهى الى تمييزه الى تمييزه وكلما من ذلك الوجه حسنة
جميلة ان لله سبحانه فعلها **قوله تعالى** يريدون ان يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها
قال فيه وما روى عن عكرمة ان قائما يعني الازرق قال الابن عباس يا عم البصي
اعمى القلب تبين لهم ان من ما يخرجون من النار ومن قال تعالى وما هم بخارجين منها فقال ويحك انى اما ابو فؤاد
هذا الكبائر قال الى يخشى بما بعثت الجبيرة وتبين ما وقد اذ بهم وبين بعض اهل السنة
والجماعة رضي الله عنهم ورجوع الى يخشى في هذه المسئلة لا يجوز التكذيب به وذلك لما ضعف
صبغة في العلوم وقلة حيلة في تسلط ذهبة اعتقاد الدبطم يعني او كمن مزيت العنكبوت
الاول فان اصبهاذ ان نافع بن الازرق ممكن ان يواجه بن عباس بمثل هذا او نحو من الظمياء ضاء من
الطير في الثاني من نوشيه لهذا النفار مع له عكرمة والجواب اما على الاول فان نافع بن الازرق
كان فظا غليظا جبانا وسوء ادب مع اية علماء الاسلام ومن علم اذ ابا لم يزل الكل الجمع النسر البصري
رضي الله عنه ما يتساءلون به هذا النفاق كان السلف رضي الله عنهم اذا صبر على الشبهات يلين وكان
سفيه ذلك اقتراحي سول الله صلى الله عليه وسلم حين قال له انفاق اعدل يا محمد اذ فسمة ما
اريد بها وجه الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلك من يعدل ان لم اعدل اخبت وخسرت

انه اعمى الوكما قال عليه السلام ولم يقل انه اعمى بفتحة وما يتشكل به وكان اجنبي عليه السلام
بما يكون من امامه وخلفه وينتهي الكريم المشكور موقع ذلك الحكم اجنبي عنه عليه السلام فكان
عليه السلام حينئذ عالما بشيء متعلم بشيء الصحيح والعجوز عن اجاهلين باعتبار ابن عباس من
هذا الجنس العظيم بعجوز وصبي وعلم الحسن تعليم وتوجوه العلماء في كتبهم بابعسر الادب
مع السائل الجاهل الذي اسمه بزشك رحمه الله في جامع البيان والتحصيل له ولو شاء ابن عباس
لما ذهب اليه ادبا يليق به ان يأتي الكل والجواب عن الذاهب ان عكرمة من المعلوم انه روى عن ابن عباس كثيرا
ومن طالع تفاسيرهم علم ذلك بل ليس لمنكر ان يقول انه روى عنه شيئا ما ذكر في هذه المسئلة وقد روى عن
عكرمة انه كان يفسر من غير ان يسمع فضلا عن ان يكون مقبولا ومقامه من العلم والفضل والعدالة معلوم واما
اهل السنة والجماعة فجعل الله تعالى بفضله معلوم ومن عداهم عليه السلام بقوله عليه السلام مجمل اعني
العلم مزل اخطأ عز وجل به شيء علمه السلام الى علم التوحيد بدليل قوله في اخر الحديث
سيجيء عنه تحقيق الفائز واتخاذ المبطلين وتأويل الجاهلين في ايتهم مقبولة وعدالتهم
معلومة والمحمول عليه واما المعتزلة فقد قال عليه السلام فيهم مجوس هذه الامة وبناء
مناد يوم القيامة اين خصماء الله فتقوم القدرية وقال عليه السلام لعنت القدرية على
لسان سبعين نبيا اذا اخي لهم وفيهم العلماء عليه السلام فوجب حفظ اعراضهم واما فسقهم والبراءة
منهم فلا تقبلوا ايتهم وما يلتفت اليه قولهم لو فرضنا عدم نقل عصمة هذه المناظرة الى قطع
ببراءة ابن عباس عما تابع به الزمخشري والخازن فما يمنع ذلك ان توفيق الحنفية الاكابر الفطنة
شاهدة بعصمتها شهادة المعتزلة اوابت ويتصل فيه مذهب المعتزلة بما قال الدين جماس رحمه الله
اولها ان الذي يكبو والوالهم ما جاء الا رضي جميعا الآية ببيان ما استدل ابن عباس رحمه الله ورضي
عنه وبادلة اهل السنة والجماعة بحجوز من النار وبالاحاديث المتواترة في احاديث الشفاعة
بها حتى لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من ايمان وخير وحق وعند المعتزلة
لا يخرج احد من النار من دخلها لان الكبائر عندهم وخلود دائم مغلوب والعصاة تابوا او
ماتوا بالتابيد وجب عند المعتزلة فبوا توبتهم والعفو عنهم فلا يدخلون النار والعصاة لا يخرج
احد منها النار عندهم بخلاف ما تواتر به الاحاديث الصحيحة واجماع الامة والعقل اذ لو استند
تكذيب صحيح احاديث الشفاعة المتواترة بخروج العصاة كلهم من النار حتى لا يبقى في
النار احد من حبة من خير اذ هو مقتضى قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
والاجماع من ورائه ذلك

والعزو رقما وكراهته كراهة التوقيف بواوفتح الواو للام الا الجر الا انه الخلوص وامر
وموافقة امر التكوين ظاهر التكليف والالطاف هو سوق الخير للعبد من حيث يعلم وانسياق امر الغير
من حيث يعلم سمي تطاوعا بها وسمي ذلك كرها والقبائح والكراهة ضامنة تقلي كما تقدم بيانه
قوله قط اولئك الذين لم يرد الله ان يطهر قلوبهم **قال الزمخشري فيه**
لم يرد الله ان يطهرهم من الخباثة وما يطهر به قلوبهم من ترك ليسوا من اهلها العلم بانها لا تنفع
فيهم وما تجمع منه قال انا الذين هو مشروح بآيات الله كما يعلم الله تكذيبهم بآيات الله فوقعا
كعبوا بعد ايمانهم واعلم ان تجلي بهذه الجملة الآيات وابطاله دعاوي من ادعى ذلك اذ لم
اعني الوصل او قرب بيننا تنافت كلامهم في ذكر الطاهر ولم تعلق الى الخفيفة حفيفة الطاهر
فانهي وتأوله عن الكاهن انهم ليسوا من اهلها فمن بيننا من قبل ايضا قال المعتزلة لما في ذلك
وعلم ان ذكر الكاهن الزاني وقابل لم لو خصه به ثم الفه وان لم تقع المعتزلة بأكبر والله كان
به ذلك الوصل سقطت مكالمتهم وتبين عناد لهم وضلالهم وقوله تعالى ان الذين هم الذين هم
بآيات الله يعلم الله ليس للمعتزلة فيه ادعاء اعتزالهم وانما محل الآية اثبات انهما
عموم ادين بها الخصوص على ما لحاظ العموم قابلة للتخصيص والخصوص على ما تقدم ورد العقل
وبهذا تعلم ان قوله تعالى ان الذين هم بآيات الله ثم ذكر الآية بعموم وزوم
وعدم الذين اراد الله تعالى بهم الضلالة المتصلة والشقاوة الدائمة وبكون المخصوص
بالآية منطوقها ومفهومها وقوله ان الذين هم بآيات الله تعالى بهم الله وجيبين
قد منوا فيه بعد بقية بحيث انه قال الذين في اهل الاسلام والظالمون في اليهود والباقون في النصارى
وفي احمال الزمخشري شيء من ذلك الكلام وتأويله لما تقدم منه لك الا عتى او هو التكفير
بالذنوب ومحل هذا الكلام عند اهل السنة أن يقع عن الشقي على ان يكون المراد ان كان
الحال بعني ما ان الله مستحيل ان لم او منها وتأبى الدين وكذا بالحكم الى بانه تعالى
من معاد له المجوز عقلا مع اعتقاد ان الايمان بما يبلغ ذلك الى الكفر في حقيقة الكفر
معلومة وحقيقة الايمان معلومة على ما تقدم بيانه في الخاتمة
قوله قط وما كان ليضلهم بيانا قبل **قال فيه** بيانا قائم من الاسماء التي لا تستعمل الا

بعامر عشر مقتضين انها مصالح معتبرة بجواز الله تعالى لم يقصر باختلافها الا لما اقتضته
الحكمة وهذه اشارة منه الى ان معنى الخ وجوه رعاية المصالح عما تقتضيه شيعته المعتزلة
وفي ابطالها كلامهم من قبل وعند اهل الحق ان مصالح العباد فضل من الله تعالى وليست
بواجبة عما تقوم برهانه وبيانه والحكمة ايضا ليست رعاية المصلحة في احكامه ذهابا
واليه بل الحكمة على تعلق احكامه بارادته كما شاء من غير ان يمنع منع عن الله بل دقق
تعالى مانع لكل مانع وكان منعه تعالى عن مراده عما تخففت دلائله في المعزلة واصل النفاق
الحكمة في اللغة المنع كما قال الشاعر لبني حنيفة احكموا سفهاءكم اي امنعوهم وفي الحديث
ان ثابت رضي الله عنه فتحكم بالعواجم من هجانا اي يمنع كما تقدم ذكره **قوله تقا**
ان الله تعالى يعلم العوم الفاسق **قال فيه** يمنعهم الله الطاعة ويخذلهم معاقبة لهم
وشواعتنا وفي قوله تعالى بيان ان بقاء الله عليهم وانما معنى قوله تعالى يعلم بهم لانهم خلقوا انهم
وان قدرتهم عاد الله وانما يخلق تعالى من الكبر في قلوبهم من الكبر في ما تقدم بيانه
من ان هذا الوليد من المخلوقات سواه وفي بيانها ما تقصر عنه المعتزلة بذكرهم منع الله الطاعة
وانهم لا يجوز في ذلك الى حقيقته واما ذكر وذلك تلبيسا وبيانا بيان معنى الآية بما فيه
كفاية **قوله تقا** يحبهم ويحبونه **فصل الزمخشري في**
كلامه على من الآية في ذكر المتصوفة رضي الله عنهم ويقول
بهم وقال المبتغله والمتفعله من الصوف وهذا منه تلاعب الدين وتنقاوزا ولعباء
الله المتقين ومن علمت مقامات اولياء الله الشاذلي رحمه الله تعالى وعلماء العاملين رحمهم الله
اي القاسم بن قسي وزاد الشيخ واما تلبيسهم رضي الله عنهم وكلام الزمخشري فيهم مجرد
تهافت وتلاعب الذي يجني ليلا واجمل القول فيه وهو باطل وكون بعض من يسمى
بين الجاهلين من الصوفية الذين وغلب عليه اهل الجهل مشتملة الصباغية او كمن
انتمى اليهم من المتأخرين الغافلين بغير زاد واح او باطل او بالله تعالى وبخالفته
كصوف الثياب والحلي فلا يلزم ان يضاف شذاذ الجاهلين او اولياء الصوفية الاول من الصالحين ومن
تبعهم وفيما ذكرهم وما تقل المعتزلة اعراضا ولياء الله تعالى وعما اذكاركم ايتهم ورفيع مقاماتهم
باجمال الزمخشري في الكلام تهافت يسير منه وثبت بذلك سوء معتقده في صلحاء الامة
عما عليه شيعته المعتزلة **قوله تقا** ذلك بفضل الله هو تتبعه من يشاء

قال الزمخشري في قبل هو قوله من يشاء وهو اعتزال الان
التوفيق عند المعتزلة يعني وبه عني الزعوة والبيان بعقد وفي خلق الطاعات في محال عباده
وفي بيانا من قبل ما يأول وجوب ايمانه بجانه خلق الله مع جميع المخلوقات ثم قال ان يعلم انه
لصبيا وفي بيانا انهم ما يهجون في ذكرهم للطف الى حقيقته وهو قوله وانه ذكرهم ذلك
انما تلبيسا بينهم واوسع شيء اهواضا والله الطاف عليهم بمن هو من اهلها وشواعتنا الان
المعتزلة تقتضي ان الخلوق من تاهلوا الالطاف من خواتيمهم وفي تخصيص خذلانهم بين الحق
واعتزالهم ان الاولى تقول الخلوق في حكمه والعبث عمن تاهل الالطاف من يسير انه حكمة
له بما تاهل اليه وهو غلط باحش من المعتزلة وضلال بعيد وعند اهل الحق انه ما تاهل
احد من الخلوق لشيء من ذلك من قبل نفسه بل بخلق الله فيه بجانه وهو دليل ذلك لما علم من
حكم الله ممكنا والجواز التابع الملازم لجميع الممكنات يعني قابلة والعزيز الغالب حاكم
للاشياء دون ارادة الغير في تخصيص اختصاصا وليس للممكنات من معقولية سوى الامكان
والقبول ومن خذل الفعل في الفاعل تسفط ما لمتة الله تعالى عما تقدم **قوله تقا**
الا شاء الله **قوله تقا** انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون
الصلاة **قال الزمخشري في قبل** تميز الخاصين من الذين
امنوا انتقالا او واطأ قلوبهم لسنتهم رسالة من يعني تصور في العمل وشواعتنا الان
وتفاعيت من الكلام ومعقوله من الذين امنوا خطاب منه ليصلح ايمانهم فاعلم ان الايمان وهو
التصديق القائم بالقلب وكيف يجتمع معه النفاق وما جمع بين التصديق وهو عمل القلب
فالعقيلة التصديق القائم عما لسنتهم قيل له انما سمى ايمانا مخففة فيما والاصل
في الخبر اصبح فقيرا بحذف منه ولان الله قال قالت الاعراب امنا قل لم تؤمنوا ولكن
قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم فلو قال اسلموا نفاقا لصح ان الاسلام هو القائم
اي صحيح اجتماعه مع النفاق في الباطن وهو يصح اجتماع الايمان مع النفاق وما المعتزلة له
بلا ان جعل المخصص في العموم الايمان موالاتهم وبين الموسوس وهو تلبيس والزنوع
والغواية باطل الحكم المعتقد بها ضع الازمة **قوله تقا** وجعل منهم القردة والخنازير
وعبد الطاغوت **ثم قال الزمخشري** فيه وجهان احدهما انه خذلهم حتى عبدوها
والثانية انه حكم عليهم بذلك ووصفهم به كقوله وجعلوا الملائكة الذين هم عبد الرحمن اناثا

وكواعتنى الكلام كما نه حي بقوله تعالى وعبر الظاهر عن ضميره ومقتضاه من أزله لم يجعل
الله تعالى له اي يخلقه لان الجمع قلوبهم وهما لم يرعا ما اقتضته رعاية وهي اتين التوحيد فقوله
هو لعني ضرورة الى وجعلين الاول قوله خلقهم وثم لم يجز وجوزه الكسائي الى حيث قلت تفعل
كما بينا من قبل من واسر من انهم الثاني قوله جعلهم اي حكم عليهم بذلك ووصفهم به اي
شائم وكل شيء الذي هو ذو تاويل لعني ضرورة بدار تحي بها للفي از واحد مع الدهر وهي ما جماع
المسلمين وباطلا بما تقدم من بيان ذلك بالدلالة القطعية وانه لا خذ الولد شيء من خلوقات
وما وجعل الله تعالى موجب ان تكون عبادتهم للطواغيت لشتت وانعقد الاجماع على خلافه ذوا
واجماع موجب لزم الحمل الاية عما مقتضى ظاهرها من تعمي تبديل وهي تاتي بهذا
قوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم **قال فيه**
وان قلت كيف جاز ان يدعوا الله عليهم بما هو قبيح وهو البخل ثم قال قلت
الى اديد الدعاء بما كان ازالة تفسوا به قلوبهم فيبقى دون بخلا الى بخلهم او عاد وسبب
عن البخل من القصور العارة بهم وشهرة احدوثة الى تحقيق بهم وهذا كله اعتنى الى مبني على القول
بتحسين العقل وتقبيحه وقد تقدم ابطاله في الجملة وفي غاية تحي الى تحشي يعني قيد الاية
بتلك الحالة فيها كلامه باعتنى قاورد من الدعاء المنسوب الى الله تعالى ظاهرها وتقوى
محال الملزوم فيسر جميع ما قاله المعتنى الذي في قيد الاية من التحي يعاني الى التشمية وقد
التشمية وكان لم يا صل واذا معنى هذه الاية وعني بها ما ظاهرها في الدعاء هو من الله تعالى يعني
ما ابن مزوفوعه ونسوب الغتح البلاغة والفصاحة ومجموعهما هو الاوفق اللايق
للمعنى البليغ فاذا علم انه عوتل البنية كما بين من كون ما الدعرابيه وموافقته الى حد
ما حرى واولى ما ظاهرها من الدعاء من قبل الله تعالى فيعلم انه ابلغ من قيد الدعاء التاكيل ونفي
الكل من انجبهم الاعلام بوقوع ذلك وان كان كما بين من وقوع التحني عز وقوعه وما ظاهرها
الدعاء فيه وكن الكلمة عسى متى وردت في القرآن عبارة عن كلام الله تعالى
مبني واجبة لما تقرر من ان الله سبحانه يشا تحيل في كفه التي يجي عما ظاهرها لاجل الدليل
ووجب حملة بالتاويل على انه كما بين من وقوع ذلك الحتمي الذي ضاهى الكلام الدعاء فيه
اوتي جيء لوجوب الغني في حق الله تعالى واستحالة التعذر عليه فيعلم بذلك التحقيق
لعنة اليهود وعابهم بما لعنتهم وطردهم وبعدهم عن الرحمة وذلك حاصل لمحقوق فيهم

واذا غل

واذا غل ايديهم مجاصل ووافع ايضا بعض غلت في الجود وذمه انفسهم بما يكون منهم ظلما وبغيا
جيش الى منهاج الشناعة بل يترتب عليهم الزلة والمسكنة وباء وبغضب من الله وبابين من غلبهم
ايضا جهنم باغلال السعي او معنى اول الكلام ان بعض ذوي الحاجة حوالله تعالى خطابه انه اطلق
لهم يده حقه تعالى شانه وايضا بان الامة قد اجمعت على منع اطلاق وصفي يد الله تعالى
واطلاق الحصر وهو الشيء هو لهم جواز اطلاق الصفتي يد حقه تعالى وما وهم الباطل بهو
باطل بالاجماع على ان المقول جمع بان الطائفتين لخلافا بشيء من ذلك الجمع الشيء بعينه
وانه يطلق ان الشارع الطلقه وبتاو الحاد وكذلك حكم جميع المتشابهات مثل الاستواء
استوى ويجعل ذلك **قوله تعالى** بنعوت كيف شاء **قال فيه** تاكيل
للوصف بالسخاء وذلك لان الله تعالى انما ينعوت له على مقتضى الحكمة والمصلحة وكواعتنى او فق
تفرد بيان منع الطلاق الصفتي على الله تعالى وقوله على مقتضى الحكمة تنبيه على المعتزلة بهذا
الاطلاق فوجوه رعاية المصلحة وقد ابطلنا ذلك عليهم وبينا بالادلة القطعية
انه لا يجب على الله تعالى شيء لان من صلحة وان من حتى فانه يفعل جميع ما قاله الله المعتنى لمتقة
قوله تعالى ولو ان اهل الكتاب امنوا واتقوا **قال فيه** امنوا بالرسول
الله وما جاء به ووفوا ايمانهم بالتقوى التي هي اجتناب المعاصي بعد الايمان لكفرنا عنهم
تلك السيئات ثم قال وفيه اعلام بعظيم مساعي اليهود والنصارى وفتح باب
التوبة على العام وان عظمت وقاحته فاوان الايمان يمحي وما سعد الله مسعوفا
بالتقوى الى قال الحسن كذب اليهود بما ينى الجماعة وقوله ان التقوى هي الصفة الايمان
اعتنى الامة تكفير بالذنوب وفي يلنا ايضا على الاية مزمة وكذلك قوله وما سعد الله مسعوفا
بالتقوى باطلوق العوام ذليل وفيه ان الاصافة بيتقعون بها نهم وهو تكفير
بالذنوب ايضا وان باطلا على ما تقرر بيانه وفي قال فقا وبقوله ما دون ذلك لمن شاء
وقوله كما قال الحسن قال الامية والمعتنى له كثيرا ما يكذبون على الحسن ولو صح هذا النقل
عنه لوجب حمله على اعتقاد الجمهور والسنة وهو ان يطلب الاصناب المعهود على جهة
الكمال الاعاجلة بطلان الايمان ان لم يكن العمل الى ابن على الايمان **قوله تعالى**
اذ الذين امنوا والذين هادوا والاية **قال فيه** اما التقوى والتاخي الاية
ما هو تنبيه على الحابين بما يجب عليهم ان صح منهم ريا ذو العمل الصالح مما الفريقين هم

وفيه الاعتناء امر مهم شرعي في المنع من الاقدام على العمل القبيح ومن فتن هذا الزمان بل ما اتاه يكبس
امور اهل الغفلة والاماني ومن ثم قوله تعالى **قوله تعالى** وحسبوا الا تكون فتنة الاية **قال فيه** هذا
الوقف حسن عند بعضهم والاجمل ثم تابوا قبل الله عليهم قال ثم عموا وصموا اثابة بطلبهم
بطلبهم المحال عند المتصوفة بصفاتية الله وهو الرؤية وهو اعتقاد ومن فتن هذه الامة الله يجاب
ووجوب وقوع ذلك لما وجوب صدق الخبر الذي لا يقع والخبر النبوي عن ذلك لم يبطل قول
المعتزلة بل ذكر انها لم يقع الا حمل الاية على ما توهمته المعتزلة ويكون ذلك لم تتكرر
كبوهم المرة بعد المرة شيء في قولهم اجعل لنا الها كما لهم الهة وفي اتخاذهم العجل معبودا
من جوز الله تعالى وفي عصيانهم وتخلفهم عن قتال الجبارين حتى قالوا اذهب انت وربك
فقاتلا وعلى ذلك ومن تخلفوا المعتزلة ببيان مسئلة محنة الرؤية بما فيه كفاية وورود
الشرع بوقوع ذلك في الجملة المعاد **قوله تعالى** الا يابتوبون الى الله **قال فيه**
بغير الفاء اي انه تابوا فيشترط التوبة في المغفرة وفيه قطع رجاء المصرين من العفو ان وهو
المعتمل او فيه ان بطلانه بقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وفي تحقق تفخيم الاية
يدل على ان في المغفرة **قوله تعالى** بأفعال الكتاب انتقلوا الى خديعة عن الخوف **قال فيه**
الفلوج الذي غلوا نحو ذهوا ان يجمع عن حفاية فقد وجمعه في تحصيل الحجة قال الحمار
يعدل المتكلمون من اهل العدل والتوحيد رضي عنهم وعنا بهم شبيهة المعتزلة عليهم
فلا يخفى سامع بقوله ما قال بقول باطلهم وعنادهم ومحالهم **قوله تعالى** وكلوا مما
رزقكم الله **قال فيه** الخ من الوجوه الطيبة التي تستلذ ارزاقهم قال الحلال
حال لما رزقكم الله بقوله الذي تستلذ رزقا اعتنى الرازق الحقيقي عند المعتزلة ثم يشكر رزقا الله به
ولا يعتقد ان الله رزقه لئلا يتبع به وهو باطل اهل الرزق الذي هو فعل الله تعالى على
وجه اسنده الى الله تعالى خلق جميع الحلوقات ومنها الارزاق والله انتفاع بها عاما لخلق
بها نفع الرزقة في مسئلة الارزاق **قوله تعالى** غفور رحيم **قال فيه** لما جاء
عليها الى عادة الكرام ثم قال ليبين ان من لم يجابوا فلا يغفر له ورحمة وكلوا عنى الرزق
فيه تنبيه الى عيب العجلة وقطع رجائهم من جملة الرحمة كأنه وتقلي وهو ما حمل
بما تضمن بيانه من الرد على المعتزلة في ان للعباد صنع وهو ذاك مرموز من ذلك لم قوله تعالى
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء **قوله تعالى** قال لم يستووا الخبيث والطيب ولو اعجبك

سترة الجنيك **قال فيه** ومن هذه الاية تكبح بها وجوه العجيرة يعني
اهل السنة والجماعة رضي الله عنهم واعاد سمتهم المعتزلة عجيرة خالوا الله الذي
تعالوا العبد مكتسب بقدرة حادثة وليس هذا الوقت في المعتزلة عليهم في المعنى وبحث
في اللفظ اما الاول في المعنى فلان اهل السنة يقولون بكسبية قدرة العبد فتعلقه بقدرة
ثم بامر التعلق ومن تعلق الخلق وهو في حالة العجز والعجيرة لا يتسمون للعبد قدرة البتة
بامتنع فالمراد بكبحوا ان الحق بالعجز اللائق بهم يقولون عجيرة بكسر الباء وليس كذلك
والصحيح المعنى الذي اعتمدوا به نسبته فعل الحق كان اللائق في ذلك العجيرة بفتح الباء
ذكره اما الحبي حسين في الشمائل وكان كلام المعتزلة باطلا باللفظ والمعنى ومعنى قول الزمخشري
في تفسير الاية ان تكبح بها وجوه العجيرة اي اذا افتخروا بكثرتهم وكاثروا انهم ملوا الا فاق
وعموا الانظار وسدوا الافاطار علت عليه الشمس والاغبار والحمل لله عاكفة الاجناد واشباه
الانفار وقلة الهاشمي رغم **قال الزمخشري** ها جنيا الاقبال الشمائل
رضي الله عنهم

• بل كثرتهم كثرة غثائية عدد جاف بل كلهم يغثر

وجوابه

• بل هو بحر الهادي والبحر يحسب من يعاليم تغرق البشر
• صار وراثة حتى الخلق اضربهم لوى وقلة التحقيق والنظر
• الله كثرهم بفضل وقلكم والفضل اولى لكم يهم ورحم
• بل انتم في الورى احدى وثيقتكم اقل جاء بعد الذكر والاثر

قوله تعالى ما تشابهوا عن اشياء ان تبد لكم تسؤكم الاية **قال فيه**
ما روي عن عمر رضي الله عنه في هذا الحديث قوله انجح علينا كما اعلم ما مضى عنه على السلام الحديث
فيه والله لو قلتا نعم لوجبت ولو وجبت ما استطعتم ولو تركتم لكفرتم ما تركوني فما
تركتكم ومقصوده الى محشي عن ايراد هذا الحديث قوله عليه السلام ولو تركتم لكفرتم
هذا المعتزلة تركوا بالذنوب فاورده الحديث ولم يتكلم عما قاويله ثم ذكر قوله تعالى فسئلوا
قوم من قبلكم ثم اصبحوا بها كافرين من زلة ان بني اسرائيل كانوا يستفتون انبياءهم عن اشياء
فاذا امروا بها تركوها فبدلوا وجعل الله محشي عن تركهم المامورات كقول المعتمد لقوله تعالى ثم

ثم اصحوا بها كافرين ولم يفسروا شيئا يعني كفرا ونحوه ومعنى كونه تلك الاوصاف التي هي انه تعالى
كما اذكرناه من ذهبه شيعته المعتزلة والخوارج وكما تمسك به كثير من الامة على مقصودهم
لوجوه تاولوا كلا منها ولم الجأهم الى ذلك الا القطع على الله تعالى بانه متى اوعد على ذنب لم يجز ان
من علم الله انه يتوب يجوز ان يعاقبه بل يجب ان يقبح منه ذلك ايضا وعلى هذا
وهو التكذيب فلا يكون تكذيبا ايضا بل هو راجع الى عدم الايمان الى عدم الاذعان ثم
رجع الى الصلب على معاملة الله تعالى كما عاملة اهل الايمان فلذلك لم يجب على الكافر عقوبة وما كان
بعضها اقل على الموتى كما تقدم في العبادة مشتركين او متباينين للامر بها الكفر وكذلك من اذى
عنهم من اشياء لم يكفروا بها لكن بينها وبينهم تلازم بها او تكذيب للامر نفسهم بها ومعنى
ان نبيا علم اصرار قومه وباكثارهم منهم بها وان بعضهم يحمل على قتله وان جمعا من الرجال
ممن الى اذا وجوه بقوله تعالى وتعزروه وتنصروه ولم يشأ ويجعل على الكافر بعضهم
العقوبات **قوله تعالى** انك انت على العزيز **قال فيه** انه الموصوف
باوصاف لم يعرفه من العلم وعيسى وفيه لا يعني ان وجد فيه قال فيه انه الموصوف
باوصاف لم ينل بصفاتهم لان المعتزلة تتبع الصفات ويقولون هو عالم بنفسه
موعي صفة كي العلم انه صفاته تعالى عن ذلك وصاحب الحلولية تعالى يقولهم انه تعالى عالم
وكذلك قولهم في العزيز الموضح الذي انه من اعتنى اليه قوله من الظلم وعيسى وما بقي اعتنى
اهل الحق وجعله من صفاته تعالى عن ذلك **والصفد** اخي وهو من صفاته لان الغني من
ما جاز ان معاونة احدهما الاخر في ما زاد مكانا او وجودا او عدم وكذلك الكلام يقول في حق
الله تعالى وكذلك في حق صفاته اذ كل يفعل الذي تعالى وروى صفات الله الحقيقية وما تقول صفاته
الله الموصوف بها ومن تفهم امعان الذي تعالى في المعتزلة في تنزيه الوجسم في
المعزة وثبتت الصفات الحقيقية الله الحكيمة لتكوانه قبل وجود الخلق في
والحكمة الغني ته بالرجل الفاجعة والى اصول الشاطحة **قوله**
تعالى وما توفيقك كنت انت الرقيب عليهم **قال فيه**
تمنعهم من الغوايه بما فضيتهم من الهداية وانت الله عليهم من البينات والرحمة
اليهم من الكل وقوله تمنعهم انما يحل الرقيب وهي نسوي نفسه الهداية والبيان
بفعله وكذا اعتنى الى الرقيب عن افعل الخوف معنى واحد وهو المشارك الحافظ

على الخلق بالرؤية الذاتية التي زعم اكثر المعتزلة ولم يجيز العلم عزة الله عن ادراك الحواس
انتفاء تعالى بالكمال وضد الادراك المنفصل والنقائص عليه تعالى لما اوجبت ان تعالى ادراكات
للمدركات وكونه ايضا يحل المنفصل تعالى عن كفرهم معنى سوى البيان عن الايضاح ان المنع منهم
عن اهل الخوض في ذلك لو تعالى الله عما يزيغ قلوبهم بكفرهم من الكفر لو شاء تعالى الله عن ذلك
عليه كبيرا لما شاء اذ لم يكن منهم فعلوا بما منهم فعلوا الكفر بعد ايمانهم
وثبت تحقق ما قاله اهل الحق بما قام من البراهين على ان الله تعالى خلق جميع الخلق فان فيكون
قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم على ما هو الكائن انت الرقيب عليهم ادراكا وعلما فيجازيهم
باكتسابهم وتقديرا من تشاء منهم وتفضل من تشاء بان تقدرهم باكتسابهم وانهم عبادك ايها المخلوقون
لك وان تفعل بهم ما انت الغني الحكيم ايها الغني عن ان يكون عصيانهم فيضرك
لك وان تفعل بهم ما تتوهمه المعتزلة فان الغني هو الموصوف والحكيم ايضا كما بينت مرارا
لو جبر على ما وصفه المبالغة يجد لك بل لك الملك فيهم متصلفا من غير تعقب كما ذا الفقار والله
يحكم لا معقب لحكمه **قوله تعالى** ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت الغني
الحكيم **قال فيه** العزيز الغوي القادر على الثواب والعقاب الحكيم الذي
يثيب ويعاقب لما عزحكمة وصوابا واعمل معنى معاملة الغني وكما ان غير ان يفهم
في ملكه ما لا يريد كذلك الوجه يبطل مذهب المعتزلة وقوله في الحكيم الذي يثيب
يعاقب الا عن حكمة وصواب يعني المعتزلة بهذا الكلام ويعاقب المصلحة على وجه الوجوه
وقد ابطلنا عليهم وجوب ذلك في المغفرة بالرجل القاطعة ثم قال فان قلت المغفور لهم تكون
لكبائر مكبرة قال او ان تغفر لهم ثم قال قلت ما قال انك ان تغفر لهم وما كنه مبني الكلام على
ان يقال ان عذبتهم فانهم احقاء بالعذاب وان تغفر لهم مع كبرهم لم تغفر في المغفرة
وجه حكمة كان المغفرة حسنة لكل مجرم في المعصوا بل متى اذا كان المجرم اعظم جرما كان
العفو عنه احسن مبني الى ان يخشى في الكلام في هذا الموضع على التحسين العقل والتقبيح
ونزه فضاء المغفرة ابقاء اذ لم يأت بالرجل القاطعة بل بيقوله ان يكون معنى الآية عني
فصرته المعتزلة فجوز لم ان يكون في تضمنها الاخبار عن الخفيفة في اصل الامر واثبات
الشيء دينه مرارا وهو ان في اذ ان تعذبهم بانهم عبادك في صوا امر ملكهم باثبات اذ شيء
عمة عذابهم وان تغفر لهم بان حكم توجيل لم وعيد اوجب عنا لم عن عبادهم واياهم يقتضي

صحة الغفران للكافر من لكان منت الشيء بنفسه من حصول ذلك الشيء بنفسه لكانت بينهما الوجهين

سورة الانعام

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

قوله تعالى وجعل الظلمات والنور **قال الزمخشري فيه** ان الجعل يكون بمعنى الخلق وبمعنى التصيير كانشاء شيء . من شيء . باطلق القول وفيه اشارة الى قول القائلين بالمادة مع المصنوعات وقوله على ما يقع ايجاد شيء . من شيء . ما اخبروا بفعل ذلك الشيء : الحاصل انهم يكون قبل ذلك المفعول ما قابلا يكون عدما كان معدوما فاذا كان قبل ذلك المفعول ما معدوما ايجاد له من العدم فلا يعقل كونه من شيء . اخبروا ذا بطل ذلك لم يبطل القول بالمادة وايضا فلو كان لتلك المادة ايضا مادة لزم اما التسلسل وهو محال واما ان يقال بانتهاء المواد الى مادة اخيرة ليست مصنوعة وحينئذ يلزم ان الموجود بعد العدم لم يكن موجودا بل كان مركبا من اجزاء كانت موجودة قبل ذلك وهو باطل فثبت ان القول بالمادة باطل وايضا فالمادة ان كانت قديمة لزم ان يكون الله تعالى خالقا لها وان كانت حادثة لزم ان يكون لها مادة اخرى والكلام فيها كالكلام في المادة الاولى وهو اما التسلسل وهو محال واما ان يقال بانتهاء المواد الى مادة اخيرة ليست مصنوعة وحينئذ يلزم ان الموجود بعد العدم لم يكن موجودا بل كان مركبا من اجزاء كانت موجودة قبل ذلك وهو باطل فثبت ان القول بالمادة باطل فثبت ان الجعل بمعنى الخلق والايجاد . من العدم الى الوجود من شيء . ما اخبروا ايجاد شيء . من شيء . وهو ايجاد شيء . من العدم الى الوجود من شيء . ما اخبروا ايجاد شيء . من شيء . فاثبت بهذا ما نفته في المسئلة الاولى من قوله ثم قال او تصيير شيء . شيئا اخر وهو ذهب اليه الفئة الثانية وهو قول فيما سبق ان كلمة شيء . ما تطلق على الموجود فقط ثم قال وجعل الظلمات والنور ذكر الظلمات واجناد النور ان ذلك لما ان الظلمات عدمية والنور امر وجودي فلا يجوز ان يكون الظلمات والنور كلاهما عدميين او وجوديين وذكر الله تعالى ان الظلمات والنور مخلوقان وهذا يدل على ان كل واحد منهما امر وجودي وهذا يبطل قول من يقول ان الظلمات عدمية وذكر ايضا ان الظلمات والنور مختلفان بالماهية والحقيقة وهذا يدل على ان كل واحد منهما امر وجودي لان العدم لا يختلف بالماهية والحقيقة ثم قال ان الظلمات والنور متضادان والعدم لا يضاد الوجود ثم قال ان الظلمات والنور مختلفان بالماهية والحقيقة والع

الخفاء بوشلا عن غموضه كان عرضا بفعل كونه مرئيا في نفسه بل لضعف ادراكنا له بنفسه لما تقبل ادراكه النور من نوع النار وكما من جنسه سواء قلنا ان النار عرض او جوهر موصوف بعرض خاص وان عرضيته تاجر مجد لامه قول هم كلا ما باسرا مجد از ما سرا **قوله تعالى** ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا الى يلبسون **قال فيه** وتخليطنا عليهم ما يخلطون انهم يعتقدون في صورهم بني سلمى صورة رجل كما كان يتخيل اهل الجاهلية ان الملائكة بنات الله وان الملك اذا تمثل في صورة حيوان فانما يتمثل في صورة ما يحسن في العادة من صور الرجال فيقولون اذا رأوا الملك في صورة الانسان فانه لا يشتهي ولا يأكل وليس يعلم بان قال لهم الدليل على ان الملك اذا تمثل في صورة الانسان فانه لا يشتهي ولا يأكل انه لو اكل لكان اما ان يكون اكله لحاجة او لا لحاجة والحاجة على الله محال وما لا يكون الا محالا فانه لا يجوز ان يكون الله عليه وسلم قال ابا ذا مطلوا اذا لم يخزلوا الحاكم يخزلون الله ويعلن ليس الله عليهم وكما عنى الآية ليس الله عليهم في الحقيقة هو خلقهم في هيئتهم وتركيبهم للعلم او ان يسوا لانه تعالى اوجب على العباد ما اوجب ونسبه بعضهم الى ان يحتمل ان يكون المراد بالآية ان الله تعالى لو علم فيهم خيرا لاسمعهم سماع تفهم ولو اسمعهم لتولوا عن قبول الحق لعلمه تعالى بانهم لا يقبلون الحق ولا يؤمنون ابدا وهذا التأويل ليس بشيء لان الآية تدل على ان الله تعالى لو علم فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا عن قبول الحق وهذا يقتضي ان الله تعالى علم فيهم خيرا ولم يسمعهم وهذا يوجب ابطال العلم بالشيء قبل كونه وهو باطل بالاجماع

المعتزلة تقلد الحال الحال الوجودية وطلوع الشمس من مغربها وكل الجمع المعاد والوجه الثالث قالوا
ذلك استحالة من جهة العادة وكل المستحيل ذلك والقرآن مقبول يجب حمله على الجمع التوجيه
وتعويل الجماعة على ذلك وسيأتي الإشارة إلى ذلك في قال فلما جاء أمرنا الآية تشكر لما فلذاء فلم فلم يعاملهم المختلة
لهم قالوا هذا الكلام عن يقين وإيمان وقت الاختيار فلم يقبل منهم ويصار فيه وهو
محل الشاهد ولم تأتوا بالخروج والجواب عنه يسير. نحن لا نسلم وما تأتوا به ابن آدم جواب عن
الخوف بعد تحقيق بيانه وهي هذه **قوله رضي** وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه **قال أبو محمد**
رواه ابن مخشر وذكر الآية مذهب أهل الحق من أن السكان
هو خالق الأكنة في قلوب الكفار وخالق وقر هم خلق فيهم بحيث يحيل صرفه عن مقتضاه وعادة الله
عليه بما أشعر العقل من وجوب أبدية تعالى لخلق جميع المخلوقات فعال لما يريد ووجه
إسناد الفعل إلى ذاته وكونه تعالى آمراً بما نهى عنه لصفات الله تعالى وجعل الله على قلوبهم
إلى الزوائد بوجود صفة القدرة والإرادة والعلم وهي الشيوع في حصول المراد وقال عن الفاعل
عن قال إلى نسبة هذا الفعل إليه تعالى **قوله رضي** وجعلنا ثم قال الأبر الله تعالى أنه أمر
ثابت فيهم كأنهم مجبولون عليه فضلاً لمعتزلة أنهم ينسبون إلى خلق الله تعالى
أفعالهم الاضطرارية دون الكسبية كأنهم يرون أن العباد يخلقون أكسابهم ومن تقدم
الرد عليهم في ذلك في الجمع الصدر بما فيه كفاية ثم قال أو هي حكاية بما كانوا يتطوفون به
من قولهم وجاءه إذ أننا وفي ديننا وعلمنا حجاباً ومنعنا كله حتى يقع للذي أن يرد
قال عليه فأطمع أن يؤمن والحجاب هي الأكنة التي في قلوبهم لا يسلم والمسلمون
والتجارب في هذه المسئلة كما تقدم ذكره في المقدمة من الدليل القطعية والبراهين اليقينية
قوله رضي والله لا حجة لهذين الفريقين أفلا تعقلون **قال أبو محمد** الذي له
على أن ما سوى أفعال المكلفين لعب ولهو وهو اعتقاد الجماعة خلافاً للمعتزلة
حيث أثبتوا الحكمة بالإحسان بالمؤمنين وقد
حققناه في المقدمة إبطال العوض بإزاء الآلام والعصاة وأن نحو قبول الجواب المعاد فلا أن من حق وجه
بالشفاعة النبي ﷺ لمثل أولئك إيمانهم وأعمالهم وإن قلت لقوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة
خيراً يره أي ثوابه **قوله رضي** وكانت كلمات الله **قال أبو محمد** ولو أعيد
لقوله ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون فإجمال الذي نحن فيه
اعتقال المنة عن المعتزلة أن الوعيد في تنفيذ كتحقق تنفيذ الوعد وعن أهل الحق

أن الوعيد

أن الوعيد يصح فيه العفو والعفو خلاف الكذب لأن الكذب وضعه للتحذير وللتوعد به وغيره
حتى إن شاء فعذبه وإن شاء عفا لأن الوعيد تتسامح به العفو وكما تتسامح بالكذب عاماً سبق
بيانه في المقدمة مستوفى فعلم أن الوعيد وعدهم التخويف والتحذير ولبيان المعنى قال تعالى
ذلك يخوف الله به عباده فأما الوعيد على الكفر فلا بد من وقوعه تتميماً لفائدة قوله تعالى أن
الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء **قوله**
قبل ولو شاء الله لجمعهم على الهدى **قال أبو محمد** قال فيه بأن يأتيهم
بآية ملجئة فإن لم يكن كذلك يفعل لخروجه عن الحكمة وكبر الله اعتقاداً وغلواً فاحش
في الخطاب بل لو شاء لجمعهم على الهدى اكتساباً لأنه سبحانه خالق الهداية لهم الكسبية
كما هو خالق الضلالة بالبراهين القطعية المتقدمة الذكر في الصدر وقوله بآية ملجئة
لهذا المعتزلة تقول إنه تعالى قد أوقع على أن يجمعهم على الهدى اكتساباً ولم يفعل لكان ذلك
بخلاف ما تقتضيه الحكمة من صرف الله عن أهل الحق أن الخير إنما تفعل حيث فيه
يمنع منع ما وجب عليه بنى على أن العفو لله يحسن ولا يقبح ولا لم يجمعهم الله تعالى
لأنه إذا لم يفعل الخير إلى حيث بكونه تعالى الفاعل على أن يجمعهم اكتساباً لكنه لم يفعل
لما سبق عليه كما قال وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم الآية لأنكم ملكم محكم فيهم ما يشاء
فالمعتزلة وإنه تعالى عن قولهم علي هذا الوعيد على الله تعالى الكسبية لم يشأ الله
فعل الخير فيهم فلا يفعل الخير بكيفية يفعل جمعهم على الهدى وفعل بين هذا المعنى محال وعند أهل
الحق من الحي أن يخلق الخلق فشاء فوجبت وحدانية الله تعالى بالخلق وفعل بين
فاعلين لواحد قوله وساحي مكتسباً له يخالف مستحيل لذاته فعلم أنه إنما
منع ما كونه ملكه كما قال الجاحظ لله أن يفعل ما كونه لم يفعل أساء وإن فعل ما كونه
له ويختص برحمته من يشاء ولذلك إن تخففت بها كثيرة في المقدمة فلما تبلغت
المعتزلة مذهبها على تأويل العواصم الباسل كما جمع أخواتي تحتي بهم الآية مجملوا الجمع
بها على أنه ملجئ فيها إلى الإيمان فهو أحد العوائد من الكلام
ومناقضات لا يقتضيها عاقل ثم قوله وما كانت لا يفعل لكي وجه عن الحكمة وإذا كان الخير
عن الله تعالى وإن علم الله تعالى أنه لا يفعل الخير فيه لو شاء الله إذا إذا لم يقع عن من لم

يخسف الله به قوله وكان طبع عاقبة ان ضعول الوشاة الله يجمع بين الضدين او وقع
الحال اذ الحال الوقوع لم يكن محالا وكان يجب ان يقع محالا محالا وهو جمع بين
النقيضين وهو باطل بعد اية المعقول السليمة من الحال وعن ادلة السفاة وقوله الضلال
والمنايا فعل الوشاة في الممكنة وذلك التشكيل **فوائد شتى** قال انا الشفا مرعاة ان
يشي اية **قال قيده** تظلهم الى الايمان كنتوا الجيل عاينه اسرايل اوة اية
ان يجروها جاهم العذاب ثم قال او ابصارها من الحكمة صوبه عزة الله وكنوا عتما الكاه وغيبة
عن حفظ او معلة الذي ان يشاء الله عالما من انهم الوسائط التي تفرض ادلتها
ولنا معنى الاية ان الكافي يزاحتي حواتظهر عاحكم افتي احمهم خلافا ما عايدين عليه ان الله
من الاية لما قال سنلقي اولم يكفهم اذا انزلنا عليكم الكتاب يتلى وفيه من الايات والمعجزات
ما يكفاد ان يحيى اذ فلان ذلك كلمات بينه معجزة واوجه اعجازه كثيرة عاما تحصى
بيانه في الامية باجنى تحابا فتراى عاما طلبوه عينا ان الاراة تخصصت بان لا يقع
والمعجزات مفونة بالجمع وهو عن الجمود بيلة الذي يجب ان يخضع لمثل
الجمودية فلا ينبغي ان تقتحم الجمود يلة في الجمود بيلة اذا وقفا ذلك وذلك لم تظهر فوائد
لوشوء من الحق تجعولنا امرا لارض يلبوعا الاية تدعليهم تحكمهم ويلبيهم الاقتراح ولو
لفعل الاضرار لما قبل الاختيار ولوشاة لرؤ الذكر اولم يقبله ولوشاة لنعم الذكر من عني
تكليف ولوشاة لعزل الذكر من عني تكليف اذ له تحا ايلاع البني عاما تقدم من بيان
ذلك الوجه كلها في الامة ومن المعتزلة بقي تمامة افوائنا عاما باسوة اراية فلا يلتفت
الى شيء. منزلة الى ومن تخصوص الذ عليهم في المعتزلة **فوائد تقا** من يشا الله يضلله
ومن يشا يجعله عاصراط مستقيم **قال قيده** اي اذا ناشهم من اهل
الطبع ثم شبه ضلاله بقوله اي بخذله وخيله وضلاله ولم دلالة بانه ان نفس
من اهل اللطف ومن يشا يجعله عاصراط مستقيم قال اي دلالة بانه اذا اللطف
يجب عليه وذلك له الحتى اوخبط في الظلمات وخروج عن الحق ابن ماذا اذ الله حرجهم
عن العلم بالواجب والجائز والمستحيل فالعلم عن اهل الحق ابن يخلق عاما ان الاية يجب
حملها على مقتضاها من عني حتى يقيما وكذلك العلم بانه زاجا خالق عاما الاعتياد
للمباشرين القابلة عادة الله فلما اعمى سبحانه بصائر المعتزلة عن العلم

بالحق ابن

بما اقتضاه

بالحق ابن ولا الضرورة اعتقدوا ان بعض الممكنات يصلح للطف الله تعا وبعضهم
لم يصلح لزالي واذ ذلك لزوات الممكنات وفي صحح انفه ان الميز بمفتضاه الى كما ان
الفيض من قوله تعا وما تشاء وذلك ان يشاء الله ع ان الميز مجموا لفي ان يجعلوا
الى كما في قوة وان ايته تعا ليست الى لطف بعض ثم ع جموا اللطف الى حقيقة
مفعولة بل ايته اتت ع ذلك لانهم لما طلبوا بيان حقيقة اللطف بقالوا ايخلون بشا
بفارن كونهم وصحة واختيارهم بادونهم بليت شعري بما ابان ع ذلك المقارن اذ لو
فرض ثبوت ما قالوه فيه مع انه لا علم للكليف بشيء. من ذلك لزوا ضلال العقوم وجوده
عاديهم وبمتابنهم وذلك لكمن يقول اللطف يجب ان خ لوجوه كثيرة من جواز الحال مفرود
لا بانه وتعراه واقتدراه بل من جعله بنفسه لنفسه ليس من مقدور ته تعا الله
عن قولهم علوا كثيرا بما يجاب ة او ادبطة بين الايمان وذلك المقارن ولا يخيبي
ما ان تكون من مجموع الدعاوي الدان به عن الدراية وتقابت كلامهم عاقوله انه ثبتي
سبب ع الخفا نوحه لوا الى ضلال ايضا الا يفعل ذلك الشيء. المقارن فلا يفعل
اذ المقارن النفس الدراية او الى ضلال ايضا الا يفعل ذلك الشيء. المقارن فلا يفعل
وان ضلال الحال من كتب الدليل ولوضح لعاقل انه تكتب مثل ذلك ع الخفا نوضح لعاقل
ان يفعل السبب التي يعلم الحكيم ان تسكينه وكذلك تلوينه يفعل كون ع الكل الذاتي وفعل
كون ع الحال المتلون بل وفعل شيء. واني مقارنة الى يجب عند ذلك حصول اللون والكون
ع الحال حال حصول الشيء. المقارن ومن انتفى الى عند الاكثر جاز العقل بالحال جميع
الخلق حتى ع ذلك الشيء. الحي بفعل السبب فاعله وفعل بل وفعله شيء اذ يوجب
عند عدم حصول ذلك الشيء. وفعل حيا وذاك في ذلك الحال اذ تسلسل وهو محال وع ذلك
التقدير الى مسببة عنه والاحيفة ع الحقيقة وقد بينا ان من قبل وبينا انه اذا
اراد الله تعا ايراية عند مقدرته صالحة لزالي وجميع الاجسام قابلون لزالي والكل
سمح لحمة لطفه بهم واذا توقف ذلك عاما مشيئة الله سبحانه وقفا عاما تحققت
بي اشيء ع المقارنة فوجب القطع ببطلان ما قالته المعتزلة **فوائد تقا**
فيكشف ما تزعون اليه ان شاء **قال قيده** اذا اراد ان يتفضل عليهم ولم تكن
مفسرة وهو اعتى الواو مفسرة عن اهل الحق لزماذ كونه المعتزلة مزة لما مبلغي

على التحسين والتقبيح العقليين عندهم وهو باطل بما تحقق بيانه في المقدمة فاذا
شاء تفضل وان شاء لم يتفضل ومحل الخوف مفسدة تبعثه على اي وجه فعله واصدره
لانه اما فاض او عدل او بلسبة تلحق الاوائل الى العباد وعلى عالم الكشاباينه نفسه
الى ما عاينوا وفتح الله على الشيخ علي والى مواضع نحا اوته ذا لحق وما وسعني شيء من ذلك
يليه بالنظر الحضوري عز الله تعالى عما تخفت بما شينه في المقدمة ما ذكرنا
بجملكم وعقلكم وتعالى عما وصفوه من الاقوال المقتضية ما ذكرنا وان تخلوا الله
تعالى اعمال العباد وعولوا على الشيء لما في ذلك ما تقدم وكل موضع تطرح عليهم فيه الالله
الا معات بالتوحيد والرجوع الى الله تعالى في جميع المصنوعات والعلم بانه لا شيء يليه
في شيء من ذرة العالم الى استقر والزالم الى فاء الشيطان من الاكاذيب التي يغوي وسوسة الانسان
بزلة ما قال قوما شيطانيين والجن بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء
ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون بعولة ذلك وختم على قلوبهم مقتضى الاية ان الله
تعالى يختم على قلب من يشاء بعوالات خلقه كما من بعد خلق ان الله على كل شيء قدير
في قد المقتضية الى ما ذكرنا وقالت لهم الذين يختمون يقضي عليها ما يذكر عنهم
وعقلكم وليس ذلك من ما زعموا عنه بأي حرف يليه وبين خلق الله بأي زوني النقطة
الى تلحق الذي ليس هو الله تعالى منهم بالاراء الواسدة وعلى البقية ما يقتضيه
الشيء والعقل وبين التناقض في اذا تشاء والقول بجواز ما حكم حكمه بأي
النقيضين والتحوم الى بلية المقتضية عليه كذلك الشيء بأن قضوا عن احلامهم الذين
عبروا فروا منسجلا رجعوا الى الحق بتخفيفهم بما يليه وما كنت بين يدي الله لنور من ذلك:

قوله قضا وفي سل الحق الى الله بمشيئة ومثل زيد **قال فيه**
لم يفتح عليهم بأيات تدل وضوح امرهم وكذا صحيح ثم قال بعد واعلام
ما يجب اعلامه فلا يتحرز من ذكر المقتضية للاخلاج انهم يتقلقلون فيه الوجز
وفي ابطلنا عليهم ذلك من قبل **قوله قضا** وما القول الى قلم **قال في الاية**
لي وما الذي ما يستبعد في العقول ان يكون لبشيء من قلم خلق الله وهي
فسحة بين الخلق وارزانه وعلم الغيب والى من الملائكة الذين لم يعلم ما شيء ما جنس خلق

الله واضلله

الله واضلله وافي بهم مثل ذلك منه اي لم ادع الا الله ورسوله وما ملكت فالله لم يكن بعد الاجابة
مثل ذلك اروح من مثل ذلك الملائكة حتى يستبعد واحد عوالم وتستنكروها واغا
ادعي ما وان مثل ذلك الشيء من الشيء وهو النبوة وبين كلام الشيخ في هذا المستدرك
وما عنى الا ما مورد المستدرك بقوله اولا ما يستبعد في العقول انها ثابتة من الافعال والحال
لم يقل انه مستبعد وما ذكرنا الا لبيان وجه الجواز مع ما استبعاده في العوائد والعوارض وجوها يزيد
لم يكن مستبعدا حتى اذا وقع وشوهد ارتفع ما استبعاد كقلب العصا حية وانشقاق القمر والمعجز
المعجز موقع معه الفراغ في ذلك وكل ما وجد له علم الغيب من المستبعد واغا هو مستحيل
على الخلق واغا عنى الافتقار الى الملائكة على ما ينبغي على جميعهم السلام
هو من ذكر المقتضية وكذلك من قوله عليه السلام وما القول الى ملك الا بعد ان قوله عليه
السلام ما اختصا الذي يقوله الى عليه السلام على جهة الخضوع والتواضع واذا كان هذا
افضل ومن ذكر الباب قول الى بكر الصديق رضي الله عنه ولستكم ولستخيركم مع ان الاجماع
منعقد على انهم افضل خيرهم ووجه اخر وهو ان يكون معنى الكلام اني ادعي عني ما جيت
وما ينكر بل يعقل الذي فيه صاحبي ومسئلة التفضيل مسئلة اخرى وايضا فلعله ليل المقتضية
في ذلك الوقت احتمال ان يكون قوله عليه السلام وما القول الكم الا فلم انهم يقتفون وان الملائكة
ايضا من الانبياء على جميعهم السلام وبانبيائهم على عقائدهم والمسئلة في نفسها مما يقع
خلاف ما اعتقدوه فمنه من ذهب الى ما ذكرت الاحتمال اسقط القطع في الاستدراك اما ما
ذكره القاضي ابو بكر في هذه المسئلة ووجه من اوجه الى احتمال اسقط الاستدراك او كيف
هو وجه ومن تتبع هذه المسئلة بسعاج العزيمة ومن يلينا ان التفضيل اغا نوسس
اغا كنوا بحكم الفهم بما حكموا به لهم وبما علموا في اخبر عما تقدم **قوله**
تقل وانذر الذين يخافون ان يحشروا الى ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع
اجمل فيه القول بأوجه ولا مرد لما اعتقاده او هو اذكار الشفاعة عند
اصحاب الموقف ومن ذهب المقتضية القول بموجبه الوعيد واذ منه خلد
النار ملا خرج له منها ابدا ومن تتبع الاخذ عليهم في هذا لم يعلم بهذا ان
يكون المقتضي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منذر لجميع الخلق فمنهم الذين يخافون
الحشر المحتم عليهم او جبه اعتقادهم بالمعاد وكونوا قائمين بين ذلك يوم حق

ليوتى جزاء النفع باشلاهه واما رجل من اهل الكتاب باهل الكتاب اجمعون معتى موفون بالتخالفهم
وانهم يعوشون وقوله تعالى ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع لهم من اليهود والنصارى ذكرت انفسها
ابناء الله واحباؤه باعلم الله تعالى وتخيله الهم الموصوفون واز اهل الكتاب اهل الكفر ليس
لهم من دونه ولى ولا شفيع ذكره ابو اسحاق الزجاج رحمه الله فهم المقصودون بالخبر الاية
لما خفوف من الايمان الفطرية الدالة على حصول الشفاعة شيء على المذنبين حتى لا يبقى في
النار من يقول لا اله الا الله محمد رسول الله فخلصا من قبله
ولو مرة واحدة ووجب المصير الى ما قلناه جمعا بين الادلة والا كان تهاتر بعضها مع
امكان الاعمال بالجمع فيكون ذكر الدليل الشرعي عليه الموجب ونحو باطلا باجماع **قوله تعالى**
وكذا لا تتناسب بعضهم ببعض **قال فيه** ومعنى تناسبهم حذف اللام وانشدوا وتعتقل
وانما افتهم الخوف تعالى بقوله فتنتهم اذ هما خالوان الجنسين سواء بما قام من الدليل التوحيدية المتقدمة
في الصور يحيى الذي يخشى الاية الى خوفهم وهو عذر المعتزلة لكونه تعالى لا يدعوا بهم ومعنى
لم يطيعوا لم يخلق فيهم شيء ايمان فيهم وقد بينا تهافت كلامهم وخذلانهم في هذا المقام وانه
لم يحصل تحت ما قالوه وبينا ايضا ان التأويل الذي ضرورة تحمل بها الكتاب والسنة وانه
الجامع الذي وقع باجماع المسلمين ويكفي بالتأويل الاول الذي تضيه عاقل **قوله تعالى**
ليس الله باعلم بالشاكرين **قال فيه** الله اعلم بمن يدفع منه الايمان والشكر فيوفقه
للايمان ويزيدهم على الكفر ويخذله ويمنعهم التوفيق وهو عذر المعتزلة والله اعلم بمن يدفع منه
والمعتزلة يعتقدون بقولهم يدفع منه اي يخلقه وهو باطل لما تحقق في المقدمة من الادلة
على التوحيد وقوله فيوفقه اي اذا علم انه يدفع منه الايمان كلام فاسد لانهم ان عنوا
التوفيق العام وهو الدعوة والتبيان وازاحة العلل وايقاع الكلام بحيث انهم اذا هو موزون بلا
اية في قوله اذا علم انه يدفع منه الايمان وتفسيرهم التوفيق بازاحة العلل وان عنوا التوفيق
الخاص وهو خلق الايمان في القلب والقدرة عليه بيطل قولهم عليهم من وجهين
احدهما انهم يقولون بازاحة العلل والثاني انهم لو فعلوا الواجب لم تكن واجبة لقولهم والمعتقد هم انه
الفعل يدفع منه الايمان خالفا واجبا على الله تعالى فيلزمهم ان يجدوا ان عنوا بخلق شيء
يخالف بينهم وهو الذي يزعمون وسفلت عذر المتهم وبطل قولهم وقوله اولا يبغي
لزاله معنى فلا يخلق شيئا اخر وخلق شيء اخر غير التوفيق ليس هو التوفيق والله اعلم

خلق كل مقارن في الزمان في الزمان وفيما حتى يكون اجود في العالم واولى مقارن فيه وفيما
وما يقوله عاقل واذا اراد يقول لهم ليس كما قلتم بل يقارن بشيء اخر مقارن لشيء اخر لا لهما
الشيء الاخر الى غير نهاية من الحدوث لا يخرج عنها الا ما نفى الله اليه اهل الحق من ان فيه
تعالى عن ذلك علوا كبيرا خلق له ايمانه وتقويه وفرقه عاد لهما وما جميع ما تقوله المعتزلة
في وجه التوفيق باطل من وجهين ولم يبق التوفيق وجه ويقول سوى ما يقوله اهل الحق مما
تقدم بيانه **قوله تعالى** وكذا لم يفصل الايمان وتستبلين سبيل المجرمين **قال**
فيه اهوال المجرمين شنيعة فالمراد بكونها مبغوضة عاقلة كما هي في نفسها الله وهو عذر
من اثبت عذر المعتزلة مرادا بنفع فيه مرادا بنفع فيه هدى الله تعالى الله عز قولهم
وهو الذي عذرهم بما هي في نفسها بل الحق ما قاله اهل الحق من ان الكل من الممكنات ومن جمع
الممكنات الى حكم الله تعالى في تخصيصه لبعضها دون بعض من وجه الامكان عذر مقتض الدليل العظيم
والدليل الذي هو واز تحت ابواب المعتزلة فيكون معنى الاية عاد لهم وتستبلين سبيل
المجرمين الذي خصصناهم في الازل بالشقاوة من سبيل المتقين من الذين خصصناهم في
الازل بالسعادة فتستبلين لهم تلك الاحكام الازلية على محالهم في شاهد الوجود ويظهر
لهم سميع وعاين ليتبين منهم سائغ وسبيل واكساب العباد على ما قال اهل السنة الله سبحانه
للاوامر التي تكليفية واما تعلقه تعالى بالخلق والايجاد فهو عام فخففت بالسنة في المعزلة
فان تعلق الله تعالى بالخلق والايجاد عام بتمام الله تعالى العلمين **قوله تعالى** يفض الحق **قال فيه**
اي يلتبس الحق والحكمة بما يحكم به ويقدره من فصر اذا قطعه وهو عذر المعتزلة في تحسين
العقول وتقبيحها وان لله احكاما يتبعها الحق بحكمه ونقاوة من المعتزلة ضلال بعيد
ومن خففنا في المعزلة بطلان قول المعتزلة بتحسين العقول وتقبيحها وبطلان قولهم الله
انه لا يحكم الا ما حكم به الشارع وان الحكمة دائرة مع حكمه بحكمه تعالى هو المتبوع في التابع
فقوله العلمين عذر ان تكون احكامه محجوبة عما لم عليه ومن خففنا في المعزلة على
المعزلة على المعتزلة ذلك ولما قامت الادلة على بطلان ما قالته المعتزلة تحتم حمل الاية
على معنى ان جميع ما انبأ به تعالى به وهو من افاضل الحق ذكره ابو اسحاق الزجاج
رحمه الله وعلى العناية الالهي يفيض الحق الذي يفضله الحق وتذكره مبلغة الفائدة
الهادي **قوله تعالى** والله اعلم بالظلمين **قال فيه** وبما يجري في الحكمة من كثير عما يهم

وهو الاتي الواجب على الله تعالى اداؤه بل الحكمة تقتضي عكس ذلك والواجب هو الخيفة
ما اوجب الله تعالى على عباده بقولنا واجب على الله تعالى من حكمة وما نعني بقولنا والحكمة غير
المعتزلة هي علة المصلحة وقد ابطلنا عليهم القول بوجوب ذلك في الجزء المتقدم والحكمة واجبة
لله تعالى عليه بالتخليط ما قالته المعتزلة اتى في ذلك بما قام من الدليل المتقدمة الذكر على ان
الحكمة في خلقه تعالى سوى العلم واحكام المخلوقات بارادته تعالى ولم يجب عقاب الظالمين عقلا
لصحة العفو ان لم يعف واما ذلك في الاموال العباد ليس فيها الزواتها ما يستحق تواباً على ايفائها
وعقاب البعض بما قدمناه في الجزء المتقدم من الدليل على ذلك والواجب عقاب الظالمين
شرعاً بقطع ووجوب ذلك ما قام من الدليل على ذلك وصدقه **قوله قال**
الجامع كتاب مبين **قال فيه** كالتكرير لقوله الجامع لانه لا يعلمها فالجامع يعني الجامع لعلمها ومعنى في كتاب
مبين واضح قال والكتاب المبين علم الله او اللوح وصف الذي ذكره اعني الجامع انكار لوجود
اللوح المحفوظ او حمل الجامع مسئلة فولنز وليس كذلك بل الاجماع منعقد على ثبوته على
الحقيقة والحق من غير تاويل اذا ما ورد به جاء ذلك الجامع العزيزة الغزيرة صالحة متاويل
ذلك الجامع ضروري الجاحد في الاثر ومحروم بالاجماع وجعله له مسئلة فولنز مع ثبوت الاجماع
على ذلك الجامع وخلاف

تعبيسي عنه لقوله تعا قوله الخ وعليل قوله هو ليس تكوينه وهو اذكار للكلام
العزيز والتعلقه بالتكوين وعند اهل الحق ليس ثمة الا عبارة عن سبعة التكوين كما تقدم في
المعتزلة بل قوله الخ وعلى الحقيقة متعلق بالتكوين كما انه ايضا متعلق بالمأمور به والمنهي
وتسمى الاولى تكوينية والثانية اي تكليفية والتعلق هو المتعلق والمتعلق هو كلام الله
سبحانه العزيز هو شيء واحد باجماع الامة وقوله الخ هي بقوله تعا الا كونوا فيكون
موجب حمل الامر على حقيقته من غير تاويل وان الاصل في الحقيقة وان ضرورة كفى للتاويل وان اقتضى
كما تقضي به بانه مع العزلة موجب حمل الامر على مقتضاه والوجه الذي من اجله قلنا
قوله الا عز وجل والحكمة عند المعتزلة هي رعاية المصلحة بكل ما وقع وليس فيه مصلحة
بل من الجائز ان يكون مخلوق من خلقه الله تعا المخلوق النار وعلم ذلك منه ما بقاه حيا مع
مرارته عذابها ابد الاباد طويلا حتى بلغ وكبر وقال القدم والضرورة يعلم ان مصلحة له في ابقائه فيلزم المعتزلة
ان يكون هذا البقاء الذي هي عين العذاب مصلحة ليس من خلق الله تعا واما اختياره وعند المعتزلة يجب الحكم
حيث اضافوا بعض المخلوقات الى عند الله تعا وجعلوا العباد تهم شيء ما وحينئذ اذا الغرض من ذلك الله
تعا عليهم بقوله وقال الله لا تتخذوا الاثنين انما هو الله واحد اي خالق واحد لهذا المعنى
قال عليه السلام العزيزية مجوس هذه الامة وقد حماه الله عما تقوم التنبيه عليه ومن
ذلك من قبيله لا تدن من الفواحش الى الخ الكفي بقوله بالله من شر نفسه **قوله ثم** وكل المعنى في
ايمانه الى الخ المؤمنين **قال فيه** ردفي الى جوبيته والطفيه ونوفيه لحي بيته ونوشل
بما هي حناصر ره وسر دنا ذكر كموه تقرير ثانيا كم يقوله استدلال او ليكون من المؤمنين معطفا ذا الوجه
الذي يحتمل ذلك المعنى الذي هو ذكر الدلالة وحده ان الوقوفه وذا شل الخ اي كلامه ليس فيه
وخلق ايمانه ويفنيه وهو قوله الخ ايمانه عاما قوله على ان المعتزلة يقولون ان الايمان
والعلم من خلق العباد وانما ليستدعاء الحمد والشكر وهو والايمان بقاء وليتحرز من ذلك ومتنقل اهل
الحق كما ان الشر قد اراده الله علما وايجادا فخلق الله سبحانه وتعالى الزلم ولنظر والنسيان
ذلك الوسيلة من المخلوقات الى الله تعالى فاتحققت بي انفيه في العذرة وقوله ليكون
من المؤمنين اي بعلمنا ذلك ليكتسب الفوز بخلق الكسب والكسب ما يحصل للعبد نسبة بالكسب
انه باعث الغة ومعناه مقدورا وهو تعلق قدرته بمقدور على وجه خاص ليسمى الكسب احد
قسمي الخلق والاختراع متعلقا عن حالة الجبر على ما تقرر تبي انفيه في العذرة ايضا **مسئلة**

الكسب

الكسب بالقدرة تعا يكتسب للعبد بقدرة الخالقة والقدرة عليها خلقه تعا جميع ذلك الشيء يسبب عليه علة
الكسب ثم يثاب عليه ويعاقبه بانه عالم وذلك وصالح ثم يجزيه الثواب ثم يجعله عالما عزيزا وانا اذن
سمعت وانا خصم غالب بشيء ثم يجعله ابن بالما زوال له فلبثت في البضاع والمنة اولا وتاخلوا
الجنة الاولى والاخرى قوله الحكم والبينة جحود وفي شيء حناح العذرة الاخرى والتوقيف
على ما ذكت اليه اهل الحق وما فوقهم في تخيفوذ لها وابطلنا ما قوله المعتزلة في ذلك
قوله ثم والاخبار ما تتكون به الا ان ضياء وحشيا **قال فيه** الا ان يشاء
رجا ان جيبنه محوف مرجبتها ان اصبت ذنبا استوجب به انا الخلود وهو اعتقاد الله انه
سوف يدخل اصلا الجنة الذي هو مذهب المعتزلة فلا يبقى احد منهم مخلوقا والم الله ان يذنب وقل
حقضا في العذرة ابطال قوله في ذلك ويلفا بالدليل القطعية عند ذلك وهو عند
قوله ثم الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم **قال فيه** ايلم يخلطوا
ايمانهم بمعصية تفسقهم وهو اعتقاد الخوارج ان الفسق عند المعتزلة يخرج عن الايمان ولا يدخل الفاسق
عند المعتزلة بل هو في منزلة بين المنزلتين واعتقل الزمخشري ذلك
كما تراه وقد رددنا عليه ثم على شيعته في العذرة بما فيه كفاية وقد نصب الحق الجلي الآية
على ما قدمناها ومعنى ذلك ان المؤمن الذي يجب ايمانه بظلم من اتخاذ الجنة الخ وان
الكبيرة اذا بفعل ان فعل الم يلبس ايمانه بكفر وان الضرر الخ يجتمعان فلا يلتبس احدهما بالآخر
بوجوه او ليلبسوا الم من الظلوم الخ في ثمني سفين من ماء وزمازوا الذين
لبسوا ايمانهم بظلم ليس لهم امن مطلق محققوا نسعا عذابه من عفا به بظلمه ومعصيانه
او العفو عنه وان حصل له الم من الخلود الابدي في النار بما تخفوف من ذكر الزلم الا الآية
عاذ الله ذلك في العذرة وبه الآية دليل بليغ على ان الفاسق يكفر بذنبه والله تعا يقول
ان من ليس ايمانه بظلم ليس له امن مطلق وجود الايمان مع وجود المعاصي ليس
احدهما الله في الوجوه فلا يصح ان يلتبس احدهما الله في حاله فيصار الى قول
المعتزلة والخوارج بالتكفير بالذنوب **قوله ثم** وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم على قومه
قال فيه اتيناها ارشدناه اليها ووفقناه لها وفي المعتزلة ان اقامة
تلك الحجة ارشدوا الله تعا اليها الرحمه عليه ويلزم ان يكون خلق له العذرة على اقامتها بعض
واما ما قال بعد الخليل عليه السلام وهو الجاري على ما هو الواقع له عما تتوهمه

المعتزلة منزه لما مع ابطال الاحباط ومن حققنا في المعتزلة ان الكلام في المعلوم هي الارتباطات
الحاصلة بين المتبصات سواء كان المعلوم ذلك او غفلوا عنه كما التفتي الى الاعراض وان اقام
وهو نفي الدال على وجود الباقي او كما لجعل الدال ابين فاذا به على وجوده بيانه وما فاذا عجل الخليل
عليه السلام منزه لما ومن العبارات عنزه لما سبحانه ايضا ابلغ وحجته وذلك لما من خلق الله تعالى
والعارف تعالى المكتسبين ليس لما خلق الله تعالى ايضا والرعونة منتفية لانه كلامه الذي لم
ولا يجوز من ائمة المعتزلة لاي مذاهبهم الدباسية **قوله قدس** يعزو كلذا بما فوقا ليسوا
بها بكامين **قال فيه** واذعى الانصار انهما لهم وليس كذلك لانه مما يجب منزها عن
مع الانصار رضي الله عنهم اجمعين عن مقامهم من الدين وعلوم وعلو منصبهم في نصرة الحق
والتشليم وبذل الارواح دونه وصول الله صلى الله عليه وسلم مشكور وانما يقال ينبغي
ان يقال الهدا ويجب ان يكون ذلك لتتبع الانصار رضي الله عنهم كما انهم احوج الناس الى الاشارة
سواء الاية للكفار في شروعها اتى الانصار رضي الله عنهم اخص الله شوكتهم اولا بما الذابين
قوله تعالى لا تدركه ابصار **قال الزمخشري فيه**
البصر سواء جوني اللطيف الذي يدرك به الشيء كحاسة النظر في تدرك المبصرات ثم قال
والمعنى ان الابصار لا تتعلق به ولا تدركه فالآية منتفية لجواز ان يكون مبصرا في ذاته لان الابصار
انما تتعلق بما كان في جهة اصلا او تابعا كالاجسام والهيئات وكذلك الابصار قال فيه
وهو اللطيف ادراكه للمدركات يدرك قلة الاكوان اللطيفة الخفية التي لا يدركها قلة وهو اللطيف
قال الزمخشري ايضا يلطف عن ان تدركه الابصار **وفي واعتزال**
كله وكل ما ذكره في ذلك مجرد دعاوي بعضي دليل بقوله او الا البصر هو الجوني اللطيف
كلام فاسد من الجهالة فوجه تسميته ان الرؤية بمعنى من المعاني وصفة توجب لموقفات جهة
او يكون راجعا ما فحقق بيانه في المعتزلة ولو كانت جوني افاعا بنفسه لوجب كل الاعراض
لما منها يقوم به فلا يكون ايجابه الحكم لبعض الجواهر اولى من بعض فلا يوجب حكما
فلا يكون رؤية يرى به الواحد منا كل ما علم من حقائق الصفات الموجبة احكاما لموقفات بها
وفي قولنا ابطال الفوائد كما هي الجارفة في الممكنات التي هي عم مشبوهتها انها لا مخبرة
والحاصل التي لا يجوز ايضا اعتقاد مشبوهتها ان قوما تقوم بالمحدثات فلا توجب لما احكاما
وهو ما قلناه واما الجواهر الحيزية ان بقيت فرع ذكر احكامها وعلم انها قائمة ذلك في احكام

والمعنى بعلة فلو كان يجوز في نهاية كان يجوز في جواهر الجمادات وهو باطل بالبداية
القصوى وانما يجوز في محتمل الغرض لجواز ان تقوم بها على الغرض بالموجبة الموجبة
وقد حققنا ابطال الغرض في المعتزلة عين ما ذكره بدليل على عدم تحصيله لشيء من علم
الخفايا وهو اما فوله لانه متعال عن ان يكون بمحل مجوز عدوه لانه لم يجز فعوله لانه متعال
عن ان يكون معلوما او مذكورا وانما يتعالى تعالى عما يدل على الحدوث وليس في تعلق الرؤية به
ما يدل على حدوثه وما نفتح في حقه تعالى انه ليس في تعلق العلم به تعالى والذكر ما يدل على الحدث
وقوله تعجز الابصار انما تتعلق بمن كان في جهة دعوى ايضا في عجزه ليدل بالاولى على
الغرض في المسئلة في المعتزلة وبيننا محتملة تتعلق الرؤية بوجودات ليست في جهة
ووقوعه لانه لا يستلزم وجهه في الجمادات من عني جهة لوجب ذلك والا كان ذا جهتين
وهو محال بالضرورة ورؤيته لنفسه عند النظر الى المرآة ورؤية الباري تعالى لما يتأتى من عني
جهة منها ورؤيته تعالى لنفسه من غير جهة الى كفاية توجيه ولم يعلم الى محتمل ايجاب
الحكم فاية توجب الحصول وان الشاهد منها يطرد غالبا بعضها عقلية مرتبطة لا يصح انفكاكها
والا بطلت ضرورات العقول اذ العقل الذي لا يجوز ان يكون الموصوف به حيا عالما والغائب
والعقل الذي لا يدل له من جاعل كذلك لما عمت رؤية الغرض سبحانه العالم من عني جهة
عم ذلك رؤية الحادث من بعض الغرض لقلة من عني جهة ايضا والا لتوقفت الرؤية على
المقابلة عقلا لتوقفت ... وهذا الغرض وأكاذيب اذ يلزم اذا لم يقابل الغرض انتفاء
تعالى الحوادث الا بما وشوبا لما بالمعقول والمعقول بعلم وجوب رؤيته تعالى لنفسه وكل ما
من عني مقابلة علم اذا ان الرؤية لا تتوقف على المقابلة عقلا فوجب ان تصح من عني مقابلة
ويطل ما قاله المعتزلة في ذلك من استحالة المقابلة عقلا ومنع رؤية الخالق الواجب
ذلك لم يصح ما قاله اهل الكمون في رد المعتزلة في مسئلة الرؤية ان الوجود بعضا هو المصحح
للرؤية دون جهة او صفة بنفس الموجود خاصة وبينا ان المصحح العقلي لا يصح تعدد حكمه ان المصحح
حكم واحد لا يتبعض فيجب كون مصححه واحدا عني متعدد كما يستحيل ان يرى شيء من شيء ان
احدهما ان ما لم يقم للماضي ما يقوم وما اورده بعض المتأخرين على هذه المسئلة من
انه لا فرق بين المصحح والمصحح اما ان يكون من باب الشرط والمشروط فان
تتعلق المشروط الواحد بما لا تتعلق به كما ان المصحح لا يصح تكثر او يكون من باب العلة والمعلول

ما يدل بمستقيم صحة موجب حكماء العلم الواجب للعالمين والوجود عالما اصلا في حق
المسئلة ليس وجوبه بصحة وكيف يصح ما قالتم فلسفا كذا الالتفات عني وارد حمل الآية تنبيهات
العقلية اعم فضيتي الشيء والمشيوء والعلة والمعلول دليل تعلق ارتباط المتضايفين
وشهر كوجود احدهما قبل ارتباطات اعم من قول الفاعل فاعلة والشاعر وانا نفعل الشمس
الصحي والصحي كذا الحمل اي بانه العلة ما ذا يصح اعم من ان يكون صفة حقيقية او نسبية
او وجوبا بالعلم يصح الارادة بمشيء والشيء كصفة كصفاء الوجود فيعقل العلم دون الارادة
لما يدرون صحة ذلك فضيتان من المعقول انما فضية واحدة والتحيز يصح التركيب والوجود
يصح الرؤية كما في هذه المسئلة وصح ايضا قطوسا يا لما دراكان **وقول**
الله تعالى في هذه الآية وهو اللطيف اي يلطف عن ان تدركه الابصار
يحكم من عنده ليل بل يصح حمل الآية عاما صحيح من عنى اشعاري يمنع الرؤية
وهو انه لما فات الزايل عامة رؤيته تعالى العقلية والشيء كية وجب حمل لا
تدركه الابصار عاما وجه من التاويل صحيح حجابين الدلالة فعليا لا تدركه اي في الرؤيا
لما نبقة مطلوبين بقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة فيفي لا تدركه
الابصار فيما عدا يومئذ وهو يوم القيامة او لا تدركه بعين الحاسة وتراه من عنى
احاطة وان تدركه الابصار واما اي لما اذا الابصار والشيء رؤيته تعالى راى الليل
يوهم هذا الاطلاق الاحاطة واما شيء رؤية **وحري للقاضي رحمة**
الله في كتابه المسماة مناظر هي مبلية لمعنا اداوهي ان مسالة المعتزلة
يوما عن الدلالة عامة رؤية الله تعالى من جهة الشيء بقال مولد قولا لا تدركه الابصار
بقي الوا غاسا لنا لما عزه ليل جواز الرؤية لما عزه ليل قطعا انه بقدر على الآية نستدل
نحن عما منع الرؤية قال لهم نعم وجه الدليل لجواز الرؤية ووجه انا اجمعنا على ان
المقصود بهذه الآية التمدح قالوا نعم قال وليس المعلوم في انه اي شيء مدح والا كان
العدم والحال العدم وهذا بكونهما عينين موجودين وهو باطل اتفاقا قالوا نعم قال فاجعلوا بيقين
وجه التمدح الا انه تعالى حتى انه الغاد رعلى منع الابصار عن ادراكه وما يقدر الخلق
على منعه شيء عاجزه يتهم واذا اوجب رجوع ذلك الى القادر تعالى المنع والمقدور اما ممكنان
والقادر على الشيء منه قادر على مثله وكذا اذا زال له ضد فالمقدر تعالى عنه منه قادر على

ضديهما وهي لو الرؤية فيها المتعلقة بوجود تعالى وان وقعت المتعلقة
ويكون معنى قوله تعالى وهو اللطيف اي الملطف بعباده في جميع ارزاقهم
الخفي على العباد من حيث كما يعلمون تعالى العالم بدقائق المعلومات وتوافهها وفي
وجه ان في كون العباد لم يروا الله تعالى في الدنيا لطفا بهم خفيا عنهم وذلك ان منهم
من يسوء تقديره تعالى وعلمه انهم يكفرون عصمة بلوراه تعالى في الدنيا لكانت معاصيهم
والخبيثة بعد اليقين والعالم بعلم قديم او العالم بالذات يوجب المخلوقات من المخلوق واذا صح حمل
الآية على عمل صحيح مخالف لقولهم اعم المعتزلة وجب الحمل عاذ لحمل على ابطال لما
قام من الدليل عاذ لم من قبل وتبقى مسئلة الرؤية هذه الآية اعم عاما يقتضيه
المعقول والمنقول من ذم لهم مطلقا ووجوه وقوعها في الجنة لنحن الصرف الوارد بذلك
شيء عاوز اجماع المنقول عاذ لم من الصحابة والتابعين وسائر الامة اجمعين وكما
ذكرنا في تحقيق في هذا الموضع مما يهدي به تايين من كتب المعتزلة فتلقيفات
لما يقوم منها بيقين عاما وقولنا ما اختلفنا في المعرفة في هذه المسئلة بعاند
يلزم لهم **قوله فقل** كذلك زينا لكل امة عملهم **قال في**
مثل ذلك الذي يسر زينا لكل امة من الامم الكفار سوء عملهم اي خليناهم وشانهم ولم
نكلهم حتى حسن عندهم سوء عملهم وامهلنا الشيطان حتى زين لهم او زينا نحن عمهم
وهذا لكلة اعتزالي وضلال لانه اخراج للفعل عن مقتضى خطاب الله تعالى صريح وتحكم بحالة
وراء الحاد في الدين وقل لهذين الوجهين التي ذكرتلقيفات لما ضرورة لشيء منها وانا
الى الله ابرء من كل ملحد في دينه وكل مبتدع في شرعه منها وانا الى الله يلين منهم فات
الى يسير فقط عند الله عظيمة عند الله فلو بهم اضاءة الوحي لما زاغت فلو بهم من
اعتقاد حسن فلهم عليه مواظبة على اكبر شيء حادثا وما موجد شيء من الحوادث
سوى الله تعالى بيد اهون الوجهين انه تعالى المتفرد بالذكور والاناث المتفرد بالشيء لما لله
تعالى اي بالله بنواعاة لما تحتي في الآيات الدالة على وحدانيته تعالى واستغراق
خلق جميع المخلوقات فاجمل نفسه انى يخشى بدلك تكثير الوجه الذي امرها التشبيل
الشيء لما والعياذ بالله من سخطه وما هي وانما لما ولو كنت الى قال تعالى فيه شياطين
الانس والجن وهي التي يوحي ونوفر سن بعضهم الى بعض الوحي الدانية عليهم ابواب سماع شيء
من هذي بعد وابعد من ذا عنى الوصول المعتزلة بالتخلية في حق الله تعالى قول المحال

لا يعقل الا بتقدم العلم الا بعد وجوده ابتداء تعالى الله بصنع يكيفه يتعلق به ويقيام الى الباطن
الفاكهة عاما فعاما فمعنى عزه ان يخلي الله تعالى الخلق وما يصنعون ولا كشف لهم
الا هو صنعهم فاما حالة التخلية فقطعا **قوله تعالى** قل انما الايات عند الله **قال**
فيه وهو فاسد على انها لا كذا انما هي على موجب الحكمة وهو اعتنى او على موجب على
الشهوة والحكمة متى عرفتها المعتزلة قصرتها بمعاياة العلة واعتقدتا وجوب ذلك على
الله تعالى وفي هذا ابطال اذ لم علمهم بما فيه كفاية ومن بلغنا بما تقدم معنى
الحكمة ما هو عند اهل الحق وانما معنى قدرة الاية الاعلام بان الله تعالى قادر على الايان
الذي تاقتي حال الكافرون وقادر على ما هو اعظم مما اقتضى حدوثه وبما كان الذي خصص في
ذلك بمشيئته تعالى ومقتضى عز وجل بليته **قوله تعالى** ونقلب افيدتهم وابصارهم
الاية **قال فيها** اي نطبع على قلوبهم وابصارهم بلا يفقهون ولا يبصرون كما
كانوا عند نزول الايات اولا يؤمنون بها قال الكعبي مطبوعا على قلوبهم وموضع اعتقاده
في نفس الكلام هو ان الطبع عند المعتزلة الذي يمنع عن الايمان وقال اختار لنفسه وقال
الجبائي بين لهم وانه يجعل الشيء على قلبه سمة يعلم بها بان الملائكة يلعنه اختار لنفسه
عدم قبول الحق وقال قوم منهم سيحيد بن الحداد وفقا وتعالى الله باطلا ان الله تعالى يخلق بالايمان
بل الكفر وما تقدم من سبحانه تعالى يحال الله سبحانه اجل من الخلق ان يخلق شيئا ولوجوه وهو انه
تعالى انه اذا وجب وصفه بانه وصفه بانه واقعا لما خففت بي انهم في المعرفة والطبع عند اهل
الحق هو خلق الكفر في قلب الكافر بعد الكفر منه الياس حتى يموت على ذلك بما سبق من قدره
قد وقع بالخلق خلقه والتقدير تقديره والعلم ملكه على ما سبقت بي انهم **قوله تعالى**
ما كانوا ليؤمنوا الا ان يشاء الله **قال فيه** مشيئة اكراه واضطرار
وهو اعتنى الا ان الله تعالى عن قولهم فمن شاء عندهم ان يؤمن ايمانا فانه يشبه الا انه امر
بد ورأى عندهم هو نفس الارادة فلا جل هذا الاعتقاد لباس التقية قولهم انهم يقولوا
عليه انه لا يصح عندهم ان يفعل الا ما كانوا ليؤمنوا ايمانا كسبيا الا ان يشاء الله ان
شاء عندهم انه لا يصح ان يفعل من شاء ما يشاء فمن شاء ومن شيعهم في قدر ايمان الاية
عند اهل الحق على مقتضاها وظاهرها من غير تحريف لها عن وجهه الى ما في ابي الحسن الفظيعة
عاد الله ولو انه تعالى كان من شاء ايمانهم الكسبي كما وقع منهم عيني كان ما وقع من ضرر وهو بعدهم

خلق

خلقه تعالى هو مراده فلا يكون ايمانهم الذي هو مراد الله ولا يقع تعلق ارادته بالمحال
وشاء تعالى كفرهم ومن ذم عليهم ايمانهم ذم الله تعالى فلذلك جاز ان ذم الله عز ذكره منه
تعالى وما يليق من ذم السنة منه الامة ابي الحارث المسعودي ابني رحمه الله حيث قال الجبر
الجبار الكفر الى الكافر ان كان ذما فمذموم ما هو الله عز اسمه وان كان منعما فانه يختص
برحمته من يشاء بفضله ومن تفضل منها ذكره معنى ذم الله تعالى ان الكافر ان قالوا
الا ان يشاء الله ويعنون عنوا تيانها جعلها منهم بالقدرة الحادثة ولم يجعلوا
الله تعالى لو جاءتهم كل اية وهي الله عليهم كافة كل شيء بنادهم بان يميز الله تعالى
الخبيث بالحسنة الاحوال والسنة الحال حتى الموت لو يسألوهم بعد موتهم بنادهم
كذلك ما كانوا ليؤمنوا الا ان يشاء الله سبحانه ايمانهم لان ايمانهم مخلوق من خلوقات
تعالى عما تعرفت حدا له على ما يقع الا ان يشاء خالقه اجاره ولذلك قال تعالى
اي ذم الاية وما كانوا كفرهم يحملون **قوله تعالى** وكذلك جعلنا لكل نبي. عدوا
قال فيه ولما خلقنا بلغتهم وبين اعدائهم كذلك جعلنا بين قبلهم من
الانبياء او اعدائهم لم نمنعهم من اعداوته لما فيه من الامتحان الذي هو سبب لظهور
المثابات والعصيان وكذلك الثواب والاجر وهو اعتنى الهم نه حين **قوله تعالى** جعلنا لكل نبي
عدوا الى خلقنا ابوا ان تجعل المعتزلة عداوة الكفر من الانبياء من خلق الله بل
حرموا ذلك الى الخلقية وقد اجاله الغوغاء عليهم بالتخلية بدا بل وجوب ان يعاد الله تعالى
بالخلق فلا يصدر الا وجوبا ايجاز وا الكعبي على ان وكذلك الهم بخلقه تعالى وذم زيد ووجب
ترك الاية عاصفا في قال من عنى يحيى فلا تقبل المعتزلة في ذم الهم ابن مع المفعول
وابن مع الشيء المنفوا ومع مقتضى الالفاظ الوضعية ووجوب حملها عاما مقتضاها
في اللغة وابن مع اجماع الامة ثم قولهم خلاهم من تخليتهم مدونة عاما وقولهم الا بليسا
فليتوهموا ان خلق العداوة قبيح فكذلك يلزمهم في الاعانة كان الله اعانة على القبيح
قبيح وان لم يكن كذلك فيجامع انه يحسن صدور العداوة من الجن من الانبياء الا بالاعانة
والالهام ارجى عداوة العداوة وشيطانها ان لم يكن قبيحا قبل ان يكون خلق العداوة قبيحا
لانه اذا لم يقبح الشر والاكل قبل ان يقبح الاضداد من باب اولى واولى وقول المعتزلة تخليهم
ليظهر الله تعالى ان يظهر الصبي ويعرض الحي وكذلك قول الله عز وجل ليظهر الخبيث

وبعضهم الجبائي يقول القول الفاسد تعالى الله عن الباطل والعبث من غير اعراض والعجز الذي من غير ابتلاء واغراء تعالى الله من ذلك علوا كبيرا من غير اجابة وكما تقدم على ما تحققت بيانه في المعتزلة وبكيفية ما ذهبوا اليه كلهم وبما قال القائل

معتزلي روى للحال اطائفي ... واعتزله اوخ له وكابعــــن

قوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه **قال فيه** ما فعلوه اي ما عاداوا ولا ما اوحى بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا بل ذرهم وما يخلقهم وشأنهم واعتقاد المعتزلة في مؤمنهم وكيفهم ليس شيء واعتقاد اهل الحق فيهم عند اهل الحق بان يخلوض عن اعراضهم وشواغلهم او يكفهم كفاء ضرورة كموتهم وغوذ الم والمعتزلة تقص كعقيدتهم تعالى عن الضرورة بدون الكسب اذا الكسب عندهم خلق للعباد وما كلف الله تعالى فيه عندهم قال الله عن مؤمنهم مقوله وما يخلقهم بعض المعتزلة انه قد اخذ خلقهم وما يخلقون وما خلقوا بيما خلقهم له وقد بلغ الى المحالة الى تخليته في حفرة تعالى الله عن التصور مخلوق بروز خلقه بجانبه عما ستعرف بتكذيبه وقوله تعالى بذرهم وما يفترون متاع الغياء الزمه ياها اذا ابقاهم خلق الله تعالى وتاويله محمله عما ان يكون بذرهم تمزيقا او تخويفا ويكون المعنى فذرهم وما يكسبون عليه المحالة ان يكون المعنى بذرهم وما يخلقون لغياء الهاء ان تحققي والشيء مبني على الاخذ الوسوسة

قوله تعالى ولتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون بالاخرة **قال فيه** جوابه محذوف تقديره ولتكون ذلك جعلنا الذي فيه عروا قال على ان اللام للام الصيرورة وبانه يمتنع عند المعتزلة ان تكون للام ازو المعنى جعلنا ذلك لما ازت تصغى اليه افئدتهم وبان ضمير ذلك ان يعني ما هم مفترون جوابا ذهذا اكله عني مراد الله تعالى بكيفية يقبل ذلك الذي ليس مما يمكن كونه وما كنه معلوم عندهم انه يكون ويصير الا ما ذا لم يخصوا اللام البتي الصيرورة فقط لما ذكرناه من اعتنى الكموس حقيقة لحقيقة ذكوا الرد الى اللام الا ازكا بين ووقوع الفعل او وقوعه مع مواجب ان يكون وقوعه عند الله تعالى صحيح عاذ لم يكون اللام كسائر اللام اي جعلنا ذلك لا لتعلم كسب ما سبق عليهم به قدر ربه والا فمن اباب الاكتساب ووقوعه بخلقه واختياره لا يحيط علمه بما لديهم واحكم بهم بما اشاء من مضلي او عيي بما استأثر بعلمه او فعل ولا يغلو مسئولون **قال ابو علي الحاوي الزجاج رحمه الله** وذكر اللام لام ازو المعنى وبانه ذي يصوغ ويفتري هواها او يجوز وبانه ذي يصوغ ويفتري هواها ان اللام

للام الى ومعناه معنى التقدير والوعيد كما تقول افعل ما شئت فليظهر لوقوع الامر ومعناه التهديد وانما استعارة او تخشى شيء لم تحتمله بعقلك من ابطال القول بزلة اللسان والعقول بها شيء لم يحط به علمي ولا علم اولي العلم ولا شيء عاد وعقلا ان تحتمله محال وتكذيبها لها وجوب اسجاد ذي تقول بالخلود واختراع بما فاع من الزلل المتعزلة الذي لم يعلم بعيل ان يخلي تقول المخلوق وافعالهم ان اكتسابهم مخلوقة له تعالى عما تقوله بيانه **قوله تعالى** فلا تكونن من الممترين **قال فيه** من باب التهييج والالهاب وكذلك العبارة فيها سواء والمراد بها امته صلى الله عليه وسلم والعبارة اللائقة بالغرض ان يحسن الخطاب مع الحقاء الى فيه ان يقال من باب الحث على الازدياد من اليقين والايمان

قوله تعالى وتمت كلمات ربك **قال فيه** لا تشبه كلماته بما يجري به واعد ونهي ووعد واوعد واضرب عن ذكر الكلام العظيم عن بيان ما يتعلق به من ذكر الجنة من احداث الملائكة لما ان المعتزلة ينكرون الكلام العظيم باجمعه ذكلما قد عاما فاصلا الى عتى او الذي يتعلق بمنكر الجنة من احداث او بوجه ان اجماع منعقد ويقال ان الدفاع ان الكلام الذي تقال واجل بان يدعي الشيء لغة انكره وجب تاويله فقوله تعالى وتمت كلمات ربك اي وجه تعلق كلامه العظيم صدقا وعدلا صرفا الجنة وعلم الله والشهوات الاستبدال بلم يذكر تعالى الجنة في حقيقة في كلام الله تعالى لا ان يستفهم عنه اوجب تحصيل الحاصل وهو محال وعلم الله تعالى لما يجيء عنه معلوم متى وقوعه ظاهر عبارته الاستفهام كقوله تعالى انت قلت للناس تاويله ومحله على انه بمعنى التقرير والاحتجاج الحجة على النصارى لكي لتكذيبهم مما ادعوه عليه كما في حقيقة الاستفهام ولهذا المعنى لما فيه من الاستفهام انه صار وقوعا على الواو الموصولة فسمي اتى من افساد وتعلق الكلام وفي كلام الله تعالى مخشى وجه اتى من الاعتمال وهو قوله ووعد واوعد وقوله واوعد اشارة منه الى تمام تعوذ الوعيد العصاة ومنع الجبر ازلهم واهل الحق تحمل الوعيد على المتوعد متى ما عندهم تعالى عن تخلوبه عما وجه تقلقه المعقول المعزونة تكذيبا له تعالى فيه ان شاء ذهب باصحاب العذاب وان شاء عفا عنه مالم تكن المعصية كبيرة المذ اشار بسجل على الدائم بمنع الغفران فان قالوا ان الله تعالى يفعل ان يشاء به ويفعل ما دون ذلك لمن يشاء ومن قال من انا الوعيد هي وعيد عن عموم ولفظ الخصوص

عام مخصوص باللام

من علم الله تعالى انه لا يفعل له والاخص لغة هي عموم ما فاق من الزيادة على عامة الغير از ووقوعه
في المعاد فلا يتحوز من اشار انه الزمخشري بالاعتنى النية **قوله تعالى** وكذلك جعلناكم امة
وسطا **قال فيه** وكما جعلنا كم امة كذلك جعلناكم امة عدلا اكما وصى بينها ليكونوا بينها
بيان بطلان قول المعتزلة وانه شيء لما ثبت ان الله تعالى اراد ان يكونوا عدولا علم انه
واجب عليهم وفرض عليهم ذلك اذ الدال على وجوب الشيء وفرضه على ما تحققت به
القطعية في العزمية **قوله تعالى** الله اعلم حيث يجعل رسالته **قال فيه**
وانا لله لا يعطي النبوة الا من علم انه يصلح لها وهو اعلم بالمكان الذي يضعها فيه
منهم وهو اعتنى البناء الزمخشري وعلى ان الخلو منهم من يصلح له لان آية لا تخصص
الا خص وعلى التخلية الية لا يصلح منا شيء . البتة وكما تفعل بالهي شيء الا ابناءه وفي بيننا
قبول الممكنات كلها جواهر فلا يخصها به لا خص بحكمته به الله سبحانه هو الذي اهل
من اهل الرسالة بفضله وافاد من اهل للاستفادة بحكمته وعدله لبرهان قاطع
جميع الممكنات في القبول وقد علم من طاحية قدرة الله تعالى لكل ممكن ما قدر له
في الابتداء وبيانه معنى قوله تعالى الله اعلم الخ يخصه لان الخ بالرسالة يتعلق علمه من
لم اعلم انما خصه بالرسالة من الممكنات فلذلك قال عليه السلام واذا قد ذكرنا
العزم بالمسكوا اليها اعتماض وهو تقليل والعزم العزم اذا قصر لحم اهل الجنة الرضى او هي من
قبل الحوت فارجع الموانع عنهم بجوهم الله تعالى بطلانهم فنسأل الله العافية ولا حول ولا قوة الا بالله
قائمة ومن بعدها ولا سيما من قبل **قوله تعالى** ومن يهد الله ان يضله **قال فيه**
ان يلطف به قال اي ومن يرد ان يلطف الله به يزل له الطف وهو اعتنى الواجب والجائي على
من منا بيانه من قبل وكذلك الاية عند اهل الحق محمولة على ما قتضاه من معنى حتى يفهم
من قول الله ان يضل يخلق ايمانه وتقواه ويوسع معاريه بجعل صدره محلا لكمال ايمان المجمع
بين الحنيفية والشيعة فلما اعتزل اي محمد ان العبد يخلق هدى نفسه دون
شيء من فعل المعتزلة شيعته او دعوى لا معنى لهذا الموضع لكشيء من اعتنى الهوى
قوله يلطف بهم ولم يقل يخلق ايمانه ومرجعه قوله يلطف به الخ انه قد يخلق شيئا يقارن
ايمانه اذا خلق العبد ايمان نفسه وفي بيننا ان معنى الكلام اي تضيه دون فلا حاجة لما

الفوارن ليس بشيء وبنوا على ان العبد وكسبه امور واقعة عقلية وكل شيء يتوسوس في نفسه فهو بيان
وتحكم يعلم بطلانه كل من اطلع على علمه من علم الخفايا ثم قال له هيهات انا لو سلمنا
العقل بمعنى المقارن فيعلم بالمقارنة العقلية من الذي يخلق له ايمانا قال الرب
تعالى فعل العبد تعالى عن ان يضطر الى خلقه شيء من المقارن والتابع ويطل ان ينسب
المعتزلة وان قال العبد هو الذي يخلق ايمان نفسه وكسبه عند هم واعلم ان اعتراض على ظاهر
ان يكون العبد هو الذي لطف بنفسه ويطل قولهم ان الله تعالى هو الذي لطف به ومن المعلوم
كما وقفت على ذلك في الكشاف ان الكسب الى ما يقع بقدرة العبد لا شعور له بشيء مما ذكروه
واذعوه من مقارنة وكما هنا مع اخبارهم بلطف الله تعالى بهم فاذا ذلك امر عرضي ليس بلطف
له ان الشعور به عرضي ما ليس بمشعور به بلطف الله تعالى هو الذي هو عند المعتزلة والثالثة
الثالثة من الاربعة اقوال الزمخشري وكان ينبغي ان يقول الله بقوله لطف الخ في تفسير العاشر
وعند المعتزلة ان من شأنه يصلح للطف الله تعالى خاصة حينئذ لم لنفسه ولطف الله به
تابع لذلك وبيان باطل بما علم من قبول الممكنات لما يخصها به الخصوص والعلم بالامكان
ضروري بالعلم بما فاذا الله المعتزلة عندنا ضروري وانه هنا يلزم ان يكون العبد هو الذي
لطف بنفسه حيث تأهل لذلك لطف الله تابعا للطف لنفسه بل يوجب على ما تبين
ان يلطف به لذاته على ان يلزم ويعز امتنع من الجبل عظيم بأبي تضيه قوله اذ في مسكة من
العقل ومن علم قبول الممكنات لسابق وجه التخصيص وتقلب الحالات على ما هو جميع ما
يجري عليه النفس من انفسها وما لا يكفيها والا ما تبرأت عليها ظلم الحالات بعلم ان يتزلها
منزلة الفهم بحانه ومخصصها وليس لها من ذواتها القبول فقط فاسمع مع العلم بنفسها
حوائج العالم في الكرود والكفاية ويبطل جميع ما توهمته المعتزلة في ذلك المسائل

قوله تعالى فيشرح صدره للاسلام **قال فيه** يلطف به حتى يجيء
الاسلام وتسكن اليه نفسه قال اي ومن يرد الله ان يضله يجز له ويجز له عنهم يخليه ونفسه
ولا يخلق له الكفر فالواو هنا لو الزيادة لطف له بعضو من المعلوم وعند اهل الحق الزيادة لطف
لذلك الحاد بلا ارادة المنعة والتخصيص والعلم للكسب ليزل الاشكال وبطل الاطلاع بلا ارادة حتى جميع
الممكنات والعلم كشيء ذاته بكله ولزل قال عليه السلام اذا ذكرنا العزم بالمسكوا
اي الهيه منتهى الامر في الاولى والاولى في قوله التضمن في الممكنات الذاتية اوجه التخصيصات

وتميز الفكتة التي بضمت المعتزلة وكشفت ستر تخيلهم وانواع الحادهم وضلالهم وتهتم
وبكتابهم والرجوع الى مفاهيم المعلومات الضرورية الاولى وهي البرهانيات وهي الواجب
والجائز والمحال ليستقيم لك ادلته **وقوله الزمخشري** في قوله تعالى
ختم الله على قلوبهم الختم الطبع وهو تحتي ايضا والحاد وتميز بان من العقل الذي
محصول العلم يتصورونه يذكرونه الكافي وقوله ايضا لمنع الطبع حتى يمتنع
كوالحاد كلها ايضا وتنبيس كان القلب لما قابل من الايمان الذي هو العلم
ما تحقق بيانه في المعرفة فلما ابرأ الله محل الايمان في القلب ان يخلو عن ضده الذي
العلم من الكفر ونسبة تحيل خلو العين لان العلم ما تقوم منه كما يدل وجوب ابتداء تعالى بالخلق
فلزم ان لا يخلق الله سبحانه لان العلم الذي هو الضد للايمان في القلب فلم يكن القلب محلا
للايمان معبر عنه بالضيق عن العلم المستبع والايمان وليس بضيق حسي بل هو ضيق
معنوي والخروج من ذلك التحيير والحاد وسمي الجهل بالعلم فتحيروا منه معاشر اهل
الدين وعباد الله المتيقن **قوله تعالى** كانما يصعد في السماء **قال فيه**
كانما تعاني اول المراتب التي يمكن فيها ان صعود السماء مثل فيما يمتنع ويبعد من الاستقامة
ولا يليق بالعقول من الممتنع والمحال او العادي وهو قصور منه على الحقائق لان العلمية
والاصول والقوانين الالهية وهذا الحقيقة من الممتنع الذاتي هي من الاستقامة
تمثيل الغيب كما ان الكافر يزداد الذي علم الله تعالى انه كما يؤمن من الممكنات العقلية لعدم قابليته
الممتنع لغيره والصعود الى السماء من الاشياء من العقل لعدم قابليته ايضا والممتنع
لغيره بشرط العادة وهو قول الذي ربطها الى الله الذي يجعل على الكافر يزداد الوثنية
وفي التشبيه بين الحقيقتين رعاية **قوله تعالى** كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون
قال فيه في الكشاف ومنع التوفيق وصبه بذنوبهم فانه يوهم به التوفيق وهو
اعتقاد الزنه ضد فاما يجعله الشقاوة على الذي ابى منوط لاي فلو بهم الى الكفر والى الكفر عن
الحق لتقوى كفرهم وما مختار لنفسه ويخلقه في محله وهو باطل والحاد وفي زيلنا ابقاء الى
الشقاوة احال من خالقهم اذا بان الخالقة تقالكسب عبثي لوجوب انتمي اداء تعالى الى الكفر والحاد
مجعل الرجس عين الحال الحوزي فلبا المكتسب له اذ كسبه لان العلم يقع في الوجوه الثلاث
فخذه فقط وقدره ولان الاقبال فيه عليهم استعارة بالمعنى والى الرجس التجسس وهو تنافس بعضهم

لما قالوا انما المسخ كون نجس ومنتسخ فتاه كما بال ابقى اداء تعالى بالخلق **قوله**
تعالى وهذا صراطي ربك مستقيما **قال فيه** وهذا طريقه الذي اقتضته
الحكمة وهو اعتنى الاز المعتزلة يقتضون بلبقة الحكمة رعاية المصالح ووجوبا ذلك لم
وهذا بطلة اعليهم القول بان الحسن قبل ورود الشرع وهذا طريقه مستقيما
تمثيلا مؤاخذ حكمه الطلق بمشيئته ووجوبيته من غير حجر عليه في شيء ما حسن لمشيئته
كونه واقبيح ما قبحه من غير احتياج عليه وما وجوب بل لوحكم باضداده كان الامر
حكام الشيء عينه ان اذا نت اخذ الحي الحاسن كان حسن الحسنات وقبح القبيحات
ليس لزوا انقلاب الحقلق الحكم الذي عبر بها قبح قبل ورود الشرع ما كنه الفاعلة تثبت محكمة
الشرع ووقوعه في الشرائع وما قبح شيء التوحيد ووجوبه معرفة الله تعالى
بالحق الذي وجوده ان يكون معرفته الله تعالى المامور به كان عين افعل الحسن
يجوز ورود الامر بالمجيء بمعرفته الله تعالى المامور به كان عين افعل القبيح
يصح ان الله تعالى فيه راجعة الى المامور به الى نفس الامر وجوبا انتفاء وتحيزا وشيء
ما يكون علامة على العزاب وهو من مسئلة تكليف ما لا يطاق واذا ما تقع الاحالة
فيه الى معقوليته ورود الامر وكل القول بامر يجري في الصورة انه راجع الى معنى ما من
معنى ما تقرر في ذات الله تعالى الامر بتحصيل الحاصل كذا الامر الذي به ايحصل
ما هو حاصل الان حصول ما هو حاصل ليس هو معقول الامر وكذا الامر ما هو حاصل ولا يحصل
في زمان حصوله ابدا يكون حاصلة في زمان حصوله بل اذ ليس من معقولية الامر
شيء بما شتمل ذلك الحاصل ما هو كوناه وهو الحالة او يكون الامر به نفسه وليس
كذلك بما يهم العبد امر تعلما ان يجمع بين الضدين مثلا الامر صحيح بانه طلب تحصيل ما ليس
بحاصل ولا ليس بحاصل فسمان يكون محالا والحال منه تعالى راجعة الى المامور به
الامر الامر به كذا مذهب الخصم الفاضل ابو بكر في اصل اينه يذكر فاحاصل كلامه
قوله تعالى جهد ايمانهم **قال فيه** في صفاته كما تقول
لعلان عني جهد ايمانه ليس او هي اشارة منه الى قوله تعالى انه كان يضعي او سوء هم
الوجوب ووجوب الثواب تقول به المعتزلة دون اهل الحق وانما واجب على الله تعالى
على ما تحققت دلائله في العزلة بازوم في الشرع ما طائفي لفظ الوجوب وجبتا ويله

لى تحقيق الثواب وتم بفضله ونواحسن جزيه لجنى عزه الى عاقبة الوجه كما
تقدم بيانه ايضا والسكوت عن تلك التاويل الاعتزالى والحاقات المعتزلة اصل
شرهم الخفاء يقوة انهم جعلوهم بذلك الى تسويه الحد مع الله تعالى وقالوا يجب لنا عليه
كذا وكذا جعل منهم عظيم وتمزاجاة فيهم بناء على مناء يوم القيامة فيزيدهم
الله وتقوم الفرقة **قوله تعالى** بما كانوا يعملون **قال فيه**
بسبب اعمالهم وسكوتهم عن تلك التاويلات الاعتزالية الواهية الخوضية لوزن بسبب
اعمالهم الكسبية شيء وبفضل الله تعالى حقيقة كما انه تعالى خالق الفهم وخالق
اعمالهم على ما تقدم مرارا بتعيينه وتمزاقال قولها يبين الحقيقة ليجزي الذين
امنوا وعملوا الصالحات من فضله فامنوا وعملوا الصالحات شيء وهو
فضل حقيقة كما انه تعالى خالق الايمان واعمالهم الصالحة كما تقدم بيانه
قوله تعالى ويوم نحشرهم الى قوله يعملون **اجمل فيه الكلام**
وحكم بالخلود الدائم على المتصفين بما من هذا الذار ولم يذكر حكم خروج
العصاة منها وهو اعتزالي او فيه فيما من الرجوع الى المعتزلة لتنفي خلودهم
القطعية عن خروج العصاة من اهل الايمان من النار حتى لا يبقى على الابد الا الكفرة
ثم مثل المستثنى المذكور في الاية بتلك الصفات مع ان له منها شيء بحسب الظاهر
الى الحق فاقول ومبنى كلامه في المسئلة في اصلها الاصولي من غفل عنه التبس عليه شيء
من كلامه من المثال وانه قال فيه الا ان شئت وقد علم انه لا يقبل عنه
وما يشاء الا ان يشاء الله فما فيه ليس قوله الا ان شئت من باب التوكيد مع تحقيق بالموعد
حتى وجد في صورة المستثنى. الذي فيه اطماع **وتسويغ غفلة**
الزمخشري في مثل المستثنى هو انا عتزلة قائلة المعتزلة في خروج العصاة
من النار انه قبيح في العقل ومخالف في الحكمة فوجب كونه محالا على الله تعالى
والى هذا يشير البيضاوي بقوله الا ان شئت وبيان اجمال قوله تعالى الا ما
شاء الله هو الى الله تعالى وقد قدمنا ابطال قول الخلق بالاجماع ثم تمادى في الاثم
المعتزلة هنا من وجهة اخرى وهو تسليم في المعنى المحكوم بالمحال وقد علم سبيل اية
للعقل جواز الغفران في حقه تعالى للكبائر بدون توبة فاذا قال تعالى ويغفر ما دون

ذلك لمن يشاء. وقال قد الا ما شاء الله مع ما علم من ان مكان العقل في المحل علم انه
ليس بمحال عقلا وكما شاء عاد احمال الجائز بذاته كان قد اتى بما عن الحشر والضرورة انما يعلم بالخبر الصرف
وقد اخبر تعالى عن ارتباط الغفران بمشيئته تعالى بوجب الحكم بمقتضى هذا الخبر مطلقا الى
في الكلام بزيادة قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به وقول المعتزلة وما يشاء الا عاقبة
كذا او وما يشاء ان يغفروا للتائبين او وقد علم انه لا يشاء ان يغفر الا للتائبين كما ذكره
الزمخشري في هذا الموضع مجردا عن قرينة ومن مشيئته بغفرة ليل وما يقتضي الوقوف
مع ذلك في سواد الخذايل من خذل الله عقله واعمى بصيرته وكما تقدم مرارا ان العقول
وضوع الشرع المنقول الى الرعاية وغايته امر المعتزلة هنا الوقوف مع مؤلم العقول
عن العصاة عن التاييس فيه في المعنى المحكوم بالمحال منهم على التخسير والتقبيح العقليين عندهم
وقد ابطلنا عليهم العقول بزلة في المعونة بالدليل القطعي ثم على انهم ان يقابلهم
بعكسه عوليهم بيقين ما اشتمل الجرم كان العفو عنه اولى او من الحسن ومن شكر المجرم
الاصرار عليه فكان العفو عن المصر من اسئ حسنا ثم بقي الم ولو سلمنا جدلا تخسير العقول
وتقبيحها في قضايا التكليف وموارد العقاب والثواب فالعفو مستحسن عند كل عاقل ومن
تمرحت به الغربة فما المسوغ له الى

قوله وان اوعدته او وعدته لخلف ايعادي ومخرجوه على

عما تقدم بيانه من ان اذا احسنت العفو مطلقا وفيه المعتزلة على عين التاييس مطلقا
وجب تساقط العقول التكاليفية وموارد العقاب والثواب والعفو مستحسن عند كل عاقل ومن
العقل عما تقدم بيانه **قوله تعالى** ان ربك حكيم عليم **قال فيه** ما يعلل مشيئة الله
بموجب الحكمة والمعتزلة يقصرون موجب الحكمة رعاية الوجوه لما بينا عما من تقبيحهم في
ذلك ورد هذا عليهم بالى الاسم القطعية ولم يعلم ان مشيئة الله تعالى الحكيم بمعنى العليم ويكون في
هذه الاية ايضا ما هو ذاما من الحكيم بمعنى الحاكم كعليم بمعنى العالم اي يحكم في خلقه
في المعاد والمآل بما سبق في علمه ومقدر بهم في الازل وطبقت علاماته في الدنيا وغرته في كراسي من
قسمهم الى موسوم في الجنة وموسوم الى النار وهو في ذكره تعالى عليم بعد حكيم ليعلم الخلق انه
لا يضيع لهم من حسناتهم وكبائرهم شيء. لتشمل التعلق علمه تعالى بجميع ذلك وبحكم تعالى عما
علم هو نظير قوله تعالى ان ربك فعال لما يريد يلتئم بحكمه وهو العزيز العليم وذكر العزة دون

ذكره في المعتزلة لم يتوجه الجدل فيه لان هذه الاية عندنا محمولة على ما تأولناه عليه المعتزلة في القول الذي
انزاوره عليه ان يحتج علينا بل الحال القول انا ان لم نحمل ان يكون بعض هذه العقوبات على الظلم واهله
غافلون عن العلم او واهلهم وهم غافلون عن العلم لم يكن تعاذ الله منه ظالما بان يكون عبثا وهذه
مسئلة اطلع الله نبيه وكافة ملكه وانما هنا في ان الكفر منع من التفضيل اي ان الله مولى الشاكرين وجب
ان يكون عاذلا لهم بالعقوبة كما ذكرته المعتزلة لم تحتج الى ان يجعل الظلم العظيم في ملكه بمنزلة العبث
عاجزا او مغلوبا وروده اعتراض على ما تحققت بي اليه في المعتزلة **قوله**
تعلى وما ربك بغافل عما تعملون **قال فيه** صيغة تخص عليه مفاد بيد
واحواله وما يستحق عليه مرارا في مفعوله بسببه فسمى الفعلة باسم مفعولها الفعلة اشيء
في اضراب العلوم من المشهود وانما يعسر الشيء. بما هو على منه عند اهل العادة فيما لا يشق ولا يعجز كل الشيء للمحدود في ليس المشهود بالفعلة في الحقيقة يعسر الشيء. بما ليس هو بشيء
واجتنابه كمشهود وليس كذلك وعبارة الغزالي في ذلك اعجب واغنى عن تعجب الذي غلا فيه
وانما يقف الصناديد كل الشرقاني حكم على مزاعم الحوادث مضاء للعلم وهو اشي ما يجاب
به عن علم المعلومات وتعبيره شيء بحصول العلم وهي كاضل للعلم اذ تقول ارم متى
تعلق سابق اضراد العلوم فتعبيره بمنزلة بغي الغيبة عن المعلومات فيستعمل ذلك الحال غيبة
وان تعود ابو اعمامه في صفات انفسها واكثر ما يستعمل في الغيبة عن العلوم الفعلية
مجاز الغة ان يا يحجب شيء في الحقيقة من شيء في اضراد الحال الشيء سوجب الاقتصاب
بالعلم بالحي بناء والتفاصيل ان الحال العباد من الحي بناء وقوله مفاد بيد واحواله
في ما دام العباد وقوله يستحق عليه من الاجر اعني الجزاء المعتزلة تقتضي بل يكشف
الخفاق انه عقلي وقد ابطلناه الله عليهم بل يسوغ الا قاري الشيخ من مفاد بيد الغواية
للعاقل وكذلك عقاب الفاجر بفضله موعد له من غير وجوب عليه وبالتفاوت عاما
تعزقنا عما يليه في المعتزلة **قوله تعالى** والرحمة **قال فيه** رحم عليهم بالتكليف
لبعوضهم المنابع الهداية وهو اعتنا الانه لم يجعل لتعلق رحمة الله تعالى بعباده سوى
التكليف كما زاعم الهم عنه لهم وتوابهم عليها مشتق وذلك غلط عظيم
بل نفس هداهم للاعمال وخلقها بقدرته تعالى كذلك من رحمته والثواب عليها من رحمته
وجميع الارزاق بالموائد من رحمته بما خرج احد من رحمته تعالى بل الجميع برحمته وفضل

ونحو ما يتوقف ظهور الحكم في المحكوم فيهم عليه ونحو تعالى الغاء رعاية تنبيه الاحكام في اخلق
وتوزع الكبار مستوجبين للعذاب لا بد انما فاته شيء عما غفلا به المعتزلة عما تقرر
جوابه بنيه **قوله تعالى** وكذلك الم تر في بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون **قال فيه**
تخلهم حتى يتولى بعضهم بعضا ونكب عن ان يكون الله تعالى يخلوذ لك المتولي فيهم ونحو تعالى
وفي انما في الاية القاطعة في المعتزلة على ان اشتراك بالله سبحانه محال يوجب حمل الاية على
مقتضاها من غير تحريف وبالحاد سموتعالى الذي والى بعضهم بعضا بما خلوفيهم من رياء غواية
في شيا طين الجن والانس الذي من شيا طين الجن وكذلك الله تعالى والله خلقكم وما
تعملون وهو ان العقل موئيل ان الله كله والتخلية فيه بالخذلان او ان العقل بما شيء لم يعقل يقول ان
ما قاله اهل الحق في ذلك وبطل الله بمعنى ان **قوله تعالى** انا لم ان يكون ربك الى غافلون **قال فيه**

الكلام على من الاية

يظلم بسبب ظلم ان فيه مواعلية واهلها فعلوني
وفي انما والخوض اعتمل في فعال او ظلما على انه لو هداهم وهم غافلون لم ينبغ هواي سوا وقول
كتاب لكان ظلما وهو متعال عن الظلم وعن كل قبيح وفي الاعتمال الشنيع من انواع الضلال وقد
قامت الى اهيز العقلية والزايل النقلية على ان الله تعالى لو اضل احدا من عنده ذنب
واستحق بل مقر اهتدائهم بفضل ذلك وكان عن ذلك تعالى ملكه وما حاكم عليه يجري عليه
والعقل اليس لنا تخشين وما تقبيح عما ما قدر بيانه ومن ظهر في الوجود دايلا والهي مشاهدة
بالاطفال والبهايم ورد نبيا عليهم السلام من ايس شيء في ذلك مما علم من عصمتهم
عن الذنوب ومن ما يدل على شيء فقوله تعالى ان اراد ان يسلم المسيح بن مريم وامه ومن في الارض
جميعا ولسلم الصموت والارض في قالب المعتزلة اعاذ الله ما ذي سل على المسيح ذنبا يعلمه
قلنا مع ما فيه من ابطال من شكهم بان اعمال العباد عندكم ليست من خلق تعالى وكيف يسل
عليه ذلك عندكم ثم ما يكون حينئذ المسيح المدعوم بل على من الدعاة وليست
في المسئلة ويسل معنى الاية على ذلك ومفادها الخوف ان المسيح عليه السلام
على ما تقوله عليه من العصمة وادعى ما هو عليه من الصديقية والاصل في الحقيقة في
التخاطب الحقيقة ونعم الحي يجب واذا علم في علم الخفا بوان القلم ليس الا التصريف في
ملك المعنى بمعنى اذ نه علم انه تعالى لو اضل احدا الطا يعيز والاصنم والخلوق احق عن التصرف
في ملكه فلا يكون ظالما بل على ما تحققت ذلك في المعتزلة بل ما يلزم القطعية على ما تحقق

وقد تخففت بي الميم فقرأ الباقون بالتشديد والعزمة **قوله تعالى** المحمولون عاد كما تقدم **قال فيه**
وهو يؤيد الاحتمال الاول اما شيتم فالاولى ان يقال ان الخطاب للمشركين ومن يميل
عنهم من المعتزلة وهو اعتذار اوجه في تخليتهم وما يحملون خلافا منهم
عن المعتزلة وهو اعتذار اوجه في تخليتهم وما يحملون خلافا منهم
تعلق والله اعلم الوسواس وانما معنى الاية النهي والتهديد على اشتباههم كما قالت خذافهم اشتباههم
بل هي خلق الله تعالى ومن تخفيف العزمة بيان مسئلة التشبيه وحمل اهل الحق الله تعالى بالخلق
مبطل ما ذهبت اليه المعتزلة في هذه المسئلة وعني تعالى وصح ما قاله اهل الحق **قوله تعالى**
وكذا الحمزتين الكثير الى ما وصلوا **قال فيه** مشيئة فيهما وصلوا لما جعل المشيئة كون
ما زين لهم من القتل اولما جعل الشياطين او لاستزادة فيه الذي بين **قوله** مشيئة فتغيير
اعتنى او فما زوجه اعتنى اليه فيه تجوز حرف لوقوع اسم زاعي الذات دون صفاته اللهم منعني
عن المعنى والعكس كذا قاله الباقي ما فعلهم افاد التعاجب في هذه الاية ولو شاء الله ما وصلوا وفي
تعالى مشيئتهم لتتهم في الجواب الم يشأ تتهم فلم يشأ تتهم وفي مشيئة ارادة الكائنات من علم
وتقول الله تعالى ما شاء وعلمهم لم يشأ تتهم وفي مسئلة ارادة الكائنات من علم
اصول الدين وعني على المعتزلة في هذه المسئلة المعقول والمنقول اما المعقول فبانه تعالى
خالق لهم فعلهم فلو لم تتعلق ارادته بوقوع الخلق وقوعه لكان الوقوع بالاتفاق وهو المحال
وهو المعقول بدون شيء عليه وهو الارادة لوجوب المعلول بالعلة من عزمه ولما علم ضرورة من تعالى به
بحانه عز ان يكون مغلوبا بوقوع ما لا يريد واما المنقول فمراد الله في هذه الاية
من حكم لوقوع لساز الوقوع فلو شاء تعالى لهم يقولوا انا لم نعبده ما عبدناه بمشيئة الله يخرج من
معنى الاية ومقتضى صريح لساز الوقوع فيذهب اهل الحق من ثبوت ارادة الله تعالى لجميع الكائنات
طاعة كانت او عصيانا فلما تخلت بالمعتزلة هذه الثالثة من جملة المعقول والمنقول
فلم يقيموا على المعقول الحيلة التي يجاب بها عن الجواب واخذوا في الانكار بتحي بها عن
الاية بتحكي عن مقتضاها فقالوا مشيئة قسري اضطراري لهم لئلا ذلك بما شاء تتهم لزم الله
اضطرارا الجور وانما شاء عندهم تتهم لزم الله كسبا هم فلم يشأ موهم فلم يشأ وحول
ذلك وقالوا اعتنى المعتزلة تتهم واوقعوا العالم بغير وقوعه تزوا هم العلم عن قول القائل
علوا الكبيرا مجيء من ذي كلا مهم ازالة ريب من تتهم لئلا لم يختيارا لم يقدر عليه والله قدر
عليه من فعلهم واضطرارا لتتهم محال ازيد فعلهم انه عندهم منافض تمام التكليف عندهم

واجبا عقلا وانما مبناه على الاختيار دون الاضطرار واجبا عقلا ايضا لانه تعريض للثواب وغيره
وهو العبث والاضطرار قبيح عقلا فلم من مضرهم ان يكون الله تعالى عن عوقهم ليس له الا التعريض
بخلقه مرسيل الى الكسب والى الاضطرار بل هو عنهم عن التعريض فيهم يجيز ان يقال عزة الله تعالى
وكذا قول الحبي تضى ان يقوله مزله ادنى مسكة من عقل او اسلام وفي تخفيف العزمة بيان
ابطال جميع ما قالوه وانما الرابعة المقطعة هنا الحاء انه تعالى الذي جميع اعمال العباد ومن جملة
جميع الذاتيات ملوشاء. تعالى ما وصلوا ومن شاء ان وصلوا لم يشأ تتهم لزم الله ومن شاء وعلم
الله تعالى تعلق الارادة يجمع التضيير مع ما قاله مزدكا بل الخلقة تعالى ما وصلوا وعلمه ذا الوقوع
علمهم اذ يكون ذي بعد الله تعالى ثبوت الشيء وطلب بروز شيء طبيعي والخلو شيء وطلب ارادة
تعالى لوشاء مطلوبه كما ادعاه من علم تشبيها كاذبا وفسر الضرورة فتبين لهم المشيئة تعالى
بالقسري دون الكسب تحكم من غير موجب والتحكم بالهوى مردود علم بين المعتزلة في هذه
المسئلة متمسك البتة وصح ما قاله اهل الحق **قوله تعالى** قال اهل الاية **قال فيه**
تلبيه على ان التحريم انما يثبت بوحي الله وعني به ما يكون الاذن فيه واخبر ذكر التحليل
وهو ايضا منوط على الشرع واعقاله لان الله اعتنى الحرمن مذهب المعتزلة التحريم هو المعتبر
في الشرع دون التحليل واذا فالواجب حمل الاشياء قبل ورود الشرع بانها على الاباحة
والتحليل اذ الخلو مفتقر دون الى انتفاع بها ويقبح عنهم عقلا منع المحتاج من الانتفاع
بما يحتاج اليه وسبوا ذلك الى العقل بتقبيح العقليين وذلك علة عليهم ذلك بما فيه
كفاية واذا بطل الاصل بطل جميع فروعه كلها وفي تخفيف العزمة توفيق جميع الاحكام
الشرعية على الشرع بما فيه كفاية وعلم بن لله ان شاء شيئا قبل ورود الشرع ليس لها حكم
شرعي ولا الاذن في شيء قبل نفسه وهو محال بالضرورة تعلم لها اذ ذاك الاحكام العقلية
التي بمعنى الاول من الوجوب والجواز والمستحيلة والاستحالة عائد لذاتها وفي نتيجة تعالى وعلمه
وارادته ووحدانيته وقدمه وبقائه ووجوب كلامه وجلاله وفي تعزم من كلام الاشعري
قبل قوله تعالى بل كنتم عاد فيه اشارة الى ان التحليل ثابت في المسئلة
قبل ورود الشرع ما وجد عناد في هذه المسئلة الى هنا كلامه **قوله تعالى**
وان كان قبيحا **قال فيه** وزعموا ان الله واسع الرحمة وانه كان يؤاخذ
بالبغي ويخلد في الوعيد جوعا وكرما قبل الم يقم خوف رحمة واسعة كما قبل طاعته وكما يجد

وما يؤيد ما سبق من سعة رحمته عز الموصوف الذي وسعت رحمته عز خلقه وانفتحت
وجه من الله عنى ان جعل من اعتقد سعة رحمة الله تعالى وانه لا يواخذ بالذنب اذا شاء
ويعفو عز من تاب عن كفره وجحوده مكذبا بما ذكر الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا
تكفيس جميع الامة من الصحابة والتابعين الى من بعدهم وكفيهم تكفيم النبي صلى الله عليه وسلم
واذا علموا ان الله اعلم بالخلق بسعة رحمته تعالى وجميع ذلك من العوامل التي ابنيت عليها العفايد ومن
انتهى الى هذا فقد يجوز تكفيم النبي صلى الله عليه وسلم والامة كفر من عنى باشكال ايم كان ما قاله من
نسبة اهل الجهل بما اعتقدوه من افعال الله تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم مجمعة عوى بعضي
دليل بل كلام مكذب عز سواء السبيل وانما معنى الاية وانما ادبها اهل الكبر الذين كذبوا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ونافضوا ما جاء به وزمزموا وفخموا وفوا فوتكابروا في جميع ما جاء به
واداته اهل الجهل الذين اشعرته لهم بوا فقته عليه الصلاة والسلام وتصريف وكلام الزمخشري على
هذه الاية من جملة تحي بها الكتاب الله سبحانه عز موارد وجب التحامي في جميع هذه المسايل
الى ما تقدم فقد كوفي الحقوقة من افاقة الى اهل العز الفرقة والرجال الفيلية مما هو محقوق
عليه اهل الجهل ومبطل ما عليه المبطلون **قوله تعالى** سيقول الذين اشركوا الاية
فائدة اخبار بما سيقولونه وبما قالوه ثم اورد قوله تعالى
وقال الذين اشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء
بمشيئة الله تعالى واراته ولو شاء لم يكن شيء من ذلك ثم رد الله عليهم هذا المذهب
الخبيثة بقوله بعضي اهل السنة واجماعة الموحدين لله تعالى الالهية واجماع كل الشرايع
ثم قال كذلك كذب الذين من قبلهم اي جاءوا بالتكذيب المخلوق ثم قال الله تعالى عز وجل
ركب الجهل والعناد في الكتب عاد الى عاد عنه وبراءته من مشيئته القبايح واراتها
قال والوصال الخبيث ابدا الى قال فمن علوم وجود القبايح من الكفر والمعاصي من مشيئة
الله واراته فقد كذب بالتكذيب كله قال وهو تكذيب الله وكتبه ورسله وبنى الجملة
الشرع والعقل واظهر حتى ذهب افواهنا شنا قا حتى اتى لنا عليهم الجواب بتكذيبهم
فاعلموا وفاكم الله المحزوم بها عنا وعنكم فرض
اللبس ان الزمخشري في هذا الكلام جمع بين انواع من الله عتزال والبدعية تحمي
الخفايا والعلمية التي عليها يقوم البنيان واعتقاد خصوم من المعتزال والزلوا عز مدلة الغرة ان

وتجنبه كهو الرشاد ومن يضلل الله تعالى فلا هادي وقد تقدمت اشارتي الى الكلام على هذه الاية
في الكلام على قوله تعالى ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا او كذب بايات انه لا يفلح الظالمون وذكرنا
موضع تكميل لبيان ما غيبة الزمخشري عن الخفايا والعلمية والمنهج الى هذه الغاية التي ورد بها
القرآن وانبنت عليها مواقع الايمان بان العقول قد تدلنا او على وجوه ابنى احد الله سبحانه بخلق
كل مخلوق واستحالة ان يخلو المخلوق من شيء البتة على ما تحققت بيانه في الحجة ثم في عقل
كونه تعالى موجد الوجود ما خلفه ثم ان الارادة شرط في الخلق لانا نعلم ان العلم والقدرة كذلك ومن المعلوم
ضرورة استحالة ثبوت المشروط بدون شرطه بوجب ان لا نقول ان الله تعالى خلق وجد
العلم بعزة المعرفة في هذه المسئلة تفصيل الكلام بدون ما ذكر وفي هذه الاية عجزوا عن
الله سبحانه وما شاكلوا به وكذبوا الرسول في اخباره عز توحيد الله سبحانه وتعالى عما يشركون
واعرضوا عن اعمال النظر والاستدلال الموصل للعلم بوحدانية الله تعالى الذي اتى بها الرسل
باستحالة حتى انزل الله تعالى كتابه العزيز ازيل من ستة وثلاثين اية وما يقرب خمسمايه
سنة بالاحكام الشرعية والخمسة الاف والسبع اية والتي هي كذلك للامر بالتوحيد والنبوة
والنظر والاستدلال اذ كون السبعة امثلة رحمة الله فلما انقاد الكل بموجب التوحيد للعقول
وله للشرع المنقول وفيما تكلموا به حتى ما قوا على كفرهم واشياعهم بما اوردوا في الحشر
زيز لهم الشيطان ان يحتجوا الرجوع الجواب عن تعسفهم بالنقل والتعلق بالعزيز الشاذ في
وفي المشيئة الازلية فاحتجوا الى مجرد الشيء يعتبر بالعزيز وذلك الاحتجاج باطل لان العزيز انما
تتعلق بالشيء ابتداء وجريانه على العباد بالتساهم باحكام العزيز ناقدة فيهم واحكام
الشرع كذلك ومن قد منا بيانه ان مواقع الامر كلها على الجمع بين الخفيف والثقيل يعتبر فيه
عليه بالعقاب ما لم يخصه على ما تقدم بيانه ومن قدر عليهم الطاعة كان علامة على انه
قدر عليه الثواب ان وافا بطاعته وما اعتنى في هذا النفي بزعم قدري وهو ان الخلق
ملكه وكما شاء فاين فيهم قضاؤه وحكمه وجد عليهم فوائم القاضي بالما الجواب الحمد
الله وجه الباطلة منذ انهم قالوا ان الله عز علم بل عز استثنى ايوض من شيء بفيض
والفيض في التوحيد بمعنى معقولة ومنها انهم قالوا ان الله في جميع ما اراد الكايوم
في دار التكليف اختيارا بل اضطرارا ومن حكم الله سبحانه ان كلمة الايمان لا يقبلها الله
حالة الاختيار دون الاضطرار كما تقدم في عز طلوع الشمس من مغربها فلا تنفع

نعم انما نهاه اذ هاد وان كلمة الايمان في كلمة حتوصل وقيل قال الخالف ان الكافر يزاد في عذابه عند ذكر الاية لو قالوا لو شاء الله ما اشركنا عرض وقوعه منهم وفي دار الكسب والاختيار فيبادرا الى قبلته والاضطرار لم يقبل منهم ويصرفوا فيه كما انه عرض في نفس الامر وسبب لزيادة الاية يشمل افعال الجوارح وما في القلوب وقوله تعالى اني بريء مما تعبدون الا الذي فطرني عنهم لم تقبل عذرهم الا البراءة عامة حالة ضرورة كما قدمنا بيانه ثم قال تعالى ايضا اذ رد عليهم بالوجه الاخر ان تلك حجة قال الله عذركم من علم فتحي حجة لنا ان تتبعون الا الظن وان انتم الا تخرصون فقال وجه الرد عليهم من الوجهين المتقدمتين الذكر وليس العجب من اجابة المعتزلة هذه المعارضة الى ما يفتحها الله تعالى الا عاذ هلوله ايفهموا انما العجب من جهلهم بما هو اجلي من هذا الخفاء وهو انه كيف يتصور لعاقل ان يقتفل صوب الامور كلها الى مشيئة تعالى مع نصوص القرآن واخواله احاديث المتواترة والاجماع القطعي مع ما في العقول الدالة على تحقيق ذلك كله منها قوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه وقوله ما يشاء الله لا قوة الا بالله وقوله وما تشاءون الا ان يشاء الله ونحو ذلك من الايات وقوله عليه السلام ما شاء الله كان ومن متواتر الاحاديث في ذلك قوله عليه السلام ونؤمن بالقدر خيره وشره وكل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس واحاديث اخر كثيرة والاجماع منعقد على ذلك ايضا قبل خلق المشيئة وبعدها ذكره في العزمة من الباب السابع من العقلية القطعية على وجوب وقوع كل ما اراده الله سبحانه وتعالى الواجب الوجود بالذات المستلزم لوقوع كل ما عداه وجوبا بالذات ولوجوب صدور كل حادث عنه تعالى لكونه بارادته ايضا لما تقرر من استحالة ثبوت الشيء حال بروز شيء ما فتبين ان الى مشيئته وشيعته المعتزلة هذا كله وانضموا الى الذين يقولون على الله تعالى وعلى رسوله وكتابه وحدوده والذين اشاروا فوجب اليه من ان الشيخ اجنى عن الله تعالى اي بين العباد حيث لبس الامر لتوهمهم ذلك الموقوف قد تعالى وتقدس عما تنسبون بيانه ثم لما انتهى كثير مشيئته وارادته وخيره وشيعته عامة لكل متعلق للارادة وتسمى ايضا رضى ومحبة واصطفاء وابتدارا اذا تعلقت بالغايات والصالحات وتسمى ايضا

سخطا وغضبا وكراهة اذا تعلقت بالمعاصي والرضوان مقولة على وجهين لعباده الكبراء بما تمنى اراده تعالى لكبيرهم رضى عاما فيما مر منا بيانه ما كرتشي اذا تعلقت بما لم تتعلق به ارادته ومشيئته وكحطا وغضبا ولم يجمعوا ايضا انه يصح ان تكون الاضافة لله تعالى في قوله لعباده اضافة تكريم وتشريف وهم عباده المخصوصون بعنايته بسابغ نعمائه كما في اضافة عباد الرحمن ويكون المعنى وما يرضى لعباده المقربين عنده الكبرياء والعظمة الا ما اراده ومهموه انه اراده للكافر ويجب حمل الاية عاما على ظاهره لوجوه الى ان قال وبين الاية ما هو الى ذلك اسبق وبما جمع عليه عند المتقدمين والمتاخرين من علماء المسلمين وردا بطلانا ظاهر الزليخ لموجب كفر المسلم وكفر باطل باجماع الامة ومن تصفح ما قاله اهل علم تبين له ان الى مشيئة وشيعته المعتزلة في هذه المسئلة وفي الجبائية الذين وضعوا جميع الخفايا في المعقولة والمتفعلة في جميع ما قدموا ذكره في هذه الاية وقد بقيت الى جعلهم في ذلك قبلة والحمد لله **قوله تعالى** قال الله عذركم من علم فتحي حجة لنا الى قوله تعالى **كذلك زين لكل امة عملهم** ما قدمنا ذكره في الاية على الكافر بالجبر كونه من جزاء الاية والمعتزلة يخبطون فيها اوكاوة اخبطا عشواء في توهمهم ان جعل الجزاء على الشيء من جنسه انما يتاتى على اعتقاد الجبر الذي قدمنا بيان بطلانه وتوهمهم ان يكون العفو باطلا والباطل حقا ما ذاك الا من الجهالة التي تغلب الخفايا والعقلية الضرورية التي قسمنا مكالمة من نخر الجهل فيها وفي العلم بالواجب والجايز والمحال وهي مبينة من خذل الله عقله ثم نسبة الى مشيئة الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد مر بيانه انه اصل وممنوع باجماع الامة **قوله تعالى** فلله الحجة البالغة الى اجمعين **سلمنا فيما الى مشيئته ايضا** مسلما البهتان وان ادى الحجة البالغة في تصحيح دعوى اعتزالي والى دعاوى اعوانه من اهل الاسلام والايمان بقلب الاية وهي فيها الحجة البالغة على ما قدمنا بيانه والحمد لله على ان الاية عليه ومقابلة لما ذهب هو وشيعته اليه وجعل معنى الاية واغا معناها انه تعالى ما له للعباد وما له الا له التصرف في ملكه على ما شاء ولو شاء لهدى الجميع ولكن هدى من شاء منهم واضل من شاء ولا اعتراض عليه في شيء من ذلك اصلا فالملكة عليه بزعمه الحجة على الخلق الى ان اعتراض عليها في البالغة مقابلتها الحجة البالغة وعلى هذا ما لتي يتعين العقول الفاسدة الخالية من الاية نصح في الدعوى المتفعلة ومن اوجه

ومن اوجه كما لا يخفى تعالى وجوب وجوده لذاته ووجوب ما يتوقف عليه وجوده من الممكنات ولا منازع ولا معارض لاستحالة ذلك عقلا وبقي الكلام في ان المشيئة هل هي زائدة على الارادة او هي نفس الارادة والحق الثاني لان الارادة ان تعلقت بالفعل فهي المشيئة والا فهي نفس العزم على الفعل وهو ايضا ليس بزائد على الارادة **قوله تعالى** الا ان يشاء الله اي الا ما يشاء الله ان يشاء فيه فحذف الموصول وابقى الصلة على حالها وهو كثير في كلامهم ومنه قوله تعالى تماما على الذي احسن اي على الذي هو احسن وقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي هو اشد وقوله تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه اي هو عندنا خزائنه وقوله تعالى ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله اي هو اعلم وقوله تعالى ان ربك هو اعلم بمن يضل بسبيله اي هو اعلم وقوله تعالى ان ربك هو اعلم بمن في السموات والارض اي هو اعلم وقوله تعالى ان ربك هو اعلم بمن يضل عن سبيله

حكم بزالة وبيع هذا الخ يجازي احراقها عملا بما يذهب عن الدار ويجوز ادخال الماء فتضمنه الماء بين
من وجوب كما له ذوا وحلاله وانما يتنفع بالطاهر وما يتضرر بالماء ما علم مراعاة الحكم الاصول
بحسبه وتصحيح في احكام الثواب والدفاء وفي قضايا التكليف بالشهية وما علم جواز ذلك
عقلا وجب تاويل قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله والمنة كما ذهب اليه الاخبار
ايضا عن الثواب بلفظ الخوض في دخول الجنة والاخبار وما يشبه الى ذلك في بعض الايات والاخبار وسيزداد
بكمال الفضل حتى في الاخبار عن ذلك وما ذاك الى مبنى ما ذكرنا في تفسير الاية من قولهم تعالى وما يعلم
الى من راعى ما وجب على الوجه الذي وجب على ما تقدم بيانه لم يظلم ثم ذلك الوجوه اقتضاء الوفاء
وتعود وجوه العبودية وتسهل الخوض فيه في ذلك او على اجمال البعض وتمام النعمة حتى في تخفيف ونوع
قليل بالاخبار عنه بصيغة تشير الى الوجوه جازا او نحو وفضل الوبوبية وكمال الكرم والجود
ولم تلتبسه المعتزلة لشيء من تدبر المعاني لياسر اعتقادهم من ان الله تعالى يجب عليه واجبات
على الخليقة ويجوز ان يجب عليهم ذلك على التخمين والتقريب الفعليين على حازعهم ويزايد بقولهم
عليهم وتعالى عن قولهم علوا كبيرا ومن هنا نشا في المقدمة ان يخطئهم في ذلك كله **قوله تعالى**
قال الزجاج وتسمى وتحيا ومما تتنى فيه الخير **قال فسيره** وما ان تشبه
حياة وما الموتى غلبة موته ما يزاد العمل الصالح لتيسير الخير وجعل الله تعالى انه عباده ان له دون
ان يجعل بها شيء مولم يجعل الله الملائكة ذلك بل يفعل عليه لختص الله يحيي الاية بل الله واحد جميعا
عز وظاهر ثم قارئ بيانه تعالى اليه الموتى الى الشيء يحيي الخير على ما تقدم بيانه بتاويل
الى معنى وما ان تبدي حياة وعز اتاويل الغيظ ورة بموتى بقي المعنى ان وقتي يقطع الطريق
وتكتب ما قدموا وآثارهم ما ذكره الشيخ الاشعري رحمه الله
في تفسيره الكبير المعنى ان نقول المسمى بالمختزن في خمسمائة سبعة فاجمع الله تعالى انه
يحفظ الاية بين كتابين ونعم الكفالة والتشطر امر ظهور بين وهما الحجر والحمام
ثم سوى بانه بين الظهور والتشبيه باضافة جميع ذلك تقدما او خلفا او اجماعا
اذ الى الزور ايجاد نحو المقتضى المملكة الحفيظة فاعلمت الاية ان التشبيه والضروري
خلق الله سبحانه فما شيء يحل الماء التشبيه كالشيء يحل النبع الضروري لشيء او نشبه النوعين
الى الله تعالى خلقا وايجادا ونحو ما يعود اهل ● الحق اجمعين بعد الاتفاق والله
رحمه الله عز اسمه رحمهم الله ورضوانه الحمد لله على ما يفاض ذلك الكتاب بعون الله واحسانه وتوفيقه

انا الحاجر

ان الشاهد بن عباد المعتزلي اعطى ما اجراه فيما نقل الى انه الكبير والية ثم ذهب هذه الاية
بتفويم ذكر التكسب على ما ذكر الضروري لتداخل ايجاد على اصل الاشاعرة الذاهبة الى ان الكسب
وهم المعتزلة انه اضافت الاية بالى وعليهم اوجب ذكر وقعا الضروري والتكسب ويبين تساويا النوعين
في الاضافة اليه تعالى كما ذكرناه وبان الاصل في الحمل على الظاهر الخفيف والحمل على الظاهر حتى يعارض ما
يوجب التاويل او نحو ضا معفوا والكل خلق الله الا ان التكسبي تتعلق به قدرة
العبد على موثر على ما تقدم بيانه في المقدمة في باب التكسب **قوله تعالى**
ان ربك سريع العقاب **قال فسيره** لمن كفر نعمته **قوله تعالى**
وانه لغفور رحيم **قال فسيره** لمن تاب منها وتخصيصه المغفرة والرحمة
بمن قال بشكور النعم اعتنى او على عادة الله في بني المغفرة والرحمة للمؤمنين والتحذير من امتهانه
اعتنى الاية بل معنى الاية وانه لغفور رحيم لكل مؤمن شاء وانه المغفرة له وذلك
بشرط الموافات بالايمان كما ذهب عليه تعالى بقوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء مع تخصيص ذلك بمشيئة تجويز العفو لئلا يلزم الوعد ما تقدم بيانه
والحمل لشيء على الاطلاق وعلى الشيء على ما يوافقه محل خاتم التكليف وعليهم اجمعين وجميعهم

تم الجزء الثالث
بحمد الله وحسن
عونه وتوفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

الجزء الرابع من كتاب التمييز
في الرد على الزمخشري فيما أودعه
من الاعتزال في كتابه الكشاف
عند تفسيره الآيات المتشابهات

قوله تعالى كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه الآية قال الزمخشري فيه والمراد بالكتاب السورة وفي إشارة منه إلى القول بخلق القرآن أو نحو ذلك عند أهل السنة ترجع إلى العبارة فقط والكتاب عندهم بمعنى المكتوب وكتاب الله تعالى مخلوق وهو بمعنى الكتاب والمكتوب عند المعتزلة جميعا فهو الذي أنزل نحو الكلام القديم مجموعا مخلوقا على ما تقدم ذكر ذلك مرارا في مقدمة هذا الكتاب والمكتوب عندهم ليس نحو الكتاب كما أن المخلوق ليس نحو الخالق فأي فائدة يختص من ذلك الزمخشري الكتاب إلى السورة ثم أن قوله نحو السورة إشارة منه إلى دعوى الكتاب بمعنى مسطور وصور باذ وإذا أخذ هذه العبارة إذ ليس الذي أنزل عند المعتزلة إلا الكتاب بمعنى العبارة المخلوقة وقد رددنا عليهم ذلك في مقدمة هذا الكتاب بما فيه كفاية والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب. وقوله إشارة إلى أن المراد بالكتاب السورة أو نحو ذلك لا معنى لهذه الإشارة والله أعلم وإذا كان الزمخشري يدعي أن تسمية الكلام القديم كتابا هو عند أهل الحق تشبيه فقد أقر أنه مذكور بالذكر كما تقدم بيانه في تشبيهه فقد انتفى بما قيد به كتابة وعلى أنزل إليه عند أهل الحق أنه أوحاه المخلوق من دبر أن لم يقوموا أو حي بالتأويل إلى أن الملك سمع ووعى الغيب أو نحو ذلك من الأعمال الراجعة إلى العلم ونحو السماوات التي هو في ذلك بزعمه في الأرض إلى الأنبياء عليهم السلام فهو عند المعتزلة الذي وإلى الله تعالى أو أوجب هذا التأويل لما علم من أن

الله تعالى منزه عن الجنة والمكان لما أن صفاته العلية منزهة عن التغير والانتقال وصفات المخلوق منزه عن أن تحل عليها الانتقال وهو باطل لأن هذه الصفات الذميمة صفة في الكمال والجلال وتنزيل الوحي تأويل فاسد كما ذكرنا في غير موضع من هذا الكتاب **قوله تعالى** فلا يكن في صدرك حرج منه **قال الزمخشري فيه** أوجه وجاز من قبل أنه كان غير مأمون أن لا تتأذى بهم لأنك بشر وأنهم أضر عنك وأذاهم فكان في ضيق صدر من الإحجام وبأن يلبسها لله فامنه الله وشفاه من الزمخشري كما يليق فإن السورة فإن المخلوق بالنسبة إلى نحو هذا من المخلوق فنزل إلى من هو مثله في ذلك الإمكان معاملات الأنبياء عليهم السلام معاملات فصر حوبهم على الله تعالى إذ معاملاتهم في أعلى معاملات البشر إجماعا وإذا كان كثير من الأنبياء عليهم السلام لم يجوز وا يجوز على الله ويجوز عليهم في حقه تعالى فنزل إلى نحو هذا ونحو ذلك معلوم من أحوالهم المخالفة عند تهم لجهلهم الأموات في أنهم تسمع بهم غائبهم وما بعد وما مات وكذا وكذا وما أدري وكذا ثم ترك المعرفة بالله سبحانه وما يجب له ولا يجوز وما يستحيل عليه ولا يجوز وكذا ثم ترك المعرفة بالله سبحانه وما يجب له ولا يجوز وما يستحيل عليه ولا يجوز وما أدري

والتسليم كما نص عليهم بالاجماع وايضا اجمع المسلمون **قوله تعالى** بالنص عليهم بعلم
وما كان تعالى يليق **قال فيه** عالم بما يشاء فيشمل قوله تعالى بعلم يليق به ولم يقل ما قاله اهل
الحق في هذه الكلمة من اثبات اعلم لله تعالى / الذي هو صفة من صفاته الواجبة له ازلا
وابدا وتركه هنا لانه من اعتقاد المعتزلة ينكرون صفات الله تعالى الذاتية وفي هذا
مع ما مر في هذا الكتاب وسيجيء عقابهم على علم الله تعالى بالجزئيات وعلم
وعلم يليق برفعة ذاته تعالى عن قولهم **قوله تعالى**
والوزن هو الحق **قال فيه** فوكان في قول القول الاول الوزن حسي للاعمال
وهذا هو المعروف من مذهب اهل السنة عليه وهم كثير جدا ان في هذه الامة
عليه الصلاة والتسليم عاد وزن الصحائف الى معنى يليق به تعالى
وهو من الكتبة المعتمدة وهو باطل وان عمل الامة على خلافه واجب اذ كما معارض والتاويل
ضروري تحكيم به والحاد كما من مذهبه وبازاء الوزن الى المعنوي من هذين وزن حسي خلافا
للاجماع والسنة **مسئلة** من وازن احدا واختار الى المعنوي يجيء عن هذا مسئلة من ليس **قوله**
تعالى فمن ثقلت موازينه باوكليم الحاسبون **قال فيه** اعمال الموزونة
الى لها وزن وقدر قال وهي الحسنات واعمال القوالب هذه الامة ولم يفصله وهذا كتب
المعتزلة ان الصحيح هذه الامة بما انواع باقيا يقال موزن يكون ونحوه من صفاته الواجبة ازلا
ابدا تعالى عن قولهم **قوله تعالى** فاولئك الذين خسروا انفسهم **قال فيه** خسر نفسه كما انه عرضها
مواقعة ما ظاهر في مذهب اهل السنة ان الكافر وان لم يدخل النار لكفره فلا بد من
دخوله النار ولو ساعة من نهار وقد ورد في الحديث ان اهل الجنة يدخلون الجنة
بفضل الله تعالى ورحمته ثم يقسم المنازل بالاعمال وهذا يدل على ان الكافر لا يدخل الجنة
بعمله ابدا **وفي** **كلام الزمخشري** **منا وجه** **تاخير** ايضا من الاعمال الموزونة
الموزونة بحيث الاعمال ليس للاعمال الموزونة بالوزن الذي هو من اعمال
واثبات ميزان حسي موضع فيه اتباعا لما كان جمهور المعتزلة منكرون الحسي ويقولون
الى المجاز المعنوي بالزيادة مع الحسنات المعلومة عند الله تعالى ومن ذلك ما ذكر يث
نصا على ان يوزن الوزن الحسي اتباعا لما يعلم من اعمال الكثرة والقلة والمجاز ما ضرورة التاويل
عما تقدم **قوله تعالى** واعلم منها **قال فيه** من الشهداء الذين عما
الحفيظ صرفه بقول من الجنة وهو اختيار الزمخشري ان الجنة الى الجنة وعن المتعوذ لم
تحلوا بعد ومذهب اهل السنة ذهاب خلافه واعتقاد المتعوذ في الجنة
عليه السلام وفي دار الخلد واستدلوا عاد الى باجماع الامة ومن خصائص المعزة
من ذلك بل الاقوال الحوض على ان المسئلة ما فيه نهاية **قوله تعالى**
قال فيه ما قلت لم اجب الى افتراء واغا انتظر ليعلم عباده
ويفتضح فان قلت لما فيه الى من ابتلاء العباد وهو مخالفة من مذهبهم القول
وحكمة خلق ما خلق الدنيا من اتباع الى خارج وهو اختيار الوانه بنى عليه كلامه عما القول
بالحسن الفعل والتقبيح ومن ذلك فهم الى ذهاب المعتزلة الى القول بان تلك المعتزلة
عما ذلك بانا التقبيح الحسنات الى بنا على القول واجب وهو بذلك الى خارج الى بنا على
باجتنابه القول واجب وازاة الله باطلا واجب على الله سبحانه بما تقدمت به السنة وانما
خلق تعالى ما خلقه انه شاء ذلك الجعل اعمال عليه عما الى وما موجب والعلة والداعية
الى ذلك الحكمة في حقه تعالى وقد ثبت بما السنة الحكمة من ابطال التعليل والعلة
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن مذهب المعتزلة عكس من تقدم بما ذكر التقبيح العقلي والحسن

ومن الناس من حسنا تقبيحا الى بانه سبحانه وتعالى ما جاز وقبح منه الله والا كان ما يفعل شيء
المشيئة ان شاء عذبه وان شاء عفو الظلم منه تعالى عما تقدم بيانه وما وقع تعالى الكتبة
الحفظة الى الجمع الحفيظ الى هنا ليس في النسخ / التي اتعاد الا ذكا وعقل الذي ما تيا حدى بكبر مع
الى ذا عما ما تعالى احبط انشا فوقهما اهل التعاد الى الجمع الى بالجمع الى ما فيما بين
الجنة والنار وهم فيه الى اهل واذا كان من هذا النار من الغصة فلا بد من خروجه منها الى
الجنة عما تقدم بيانه فما مروا قول اهل الجمع الى ما فيما جاز الكبائر الجنة **وفي**
كلام الزمخشري **منا وجه** **تاخير** ايضا من الاعمال الموزونة بحيث الاعمال الموزونة
الموزونة بحيث الاعمال ليس للاعمال الموزونة باوكليم الحاسبون وهذا هو المعروف
واثبات ميزان حسي موضع فيه اتباعا لما كان جمهور المعتزلة منكرون الحسي ويقولون
الى المجاز المعنوي بالزيادة مع الحسنات المعلومة عند الله تعالى ومن ذلك ما ذكر يث
نصا على ان يوزن الوزن الحسي اتباعا لما يعلم من اعمال الكثرة والقلة والمجاز ما ضرورة التاويل
عما تقدم **قوله تعالى** واعلم منها **قال فيه** من الشهداء الذين عما
الحفيظ صرفه بقول من الجنة وهو اختيار الزمخشري ان الجنة الى الجنة وعن المتعوذ لم
تحلوا بعد ومذهب اهل السنة ذهاب خلافه واعتقاد المتعوذ في الجنة
عليه السلام وفي دار الخلد واستدلوا عاد الى باجماع الامة ومن خصائص المعزة
من ذلك بل الاقوال الحوض على ان المسئلة ما فيه نهاية **قوله تعالى**
قال فيه ما قلت لم اجب الى افتراء واغا انتظر ليعلم عباده
ويفتضح فان قلت لما فيه الى من ابتلاء العباد وهو مخالفة من مذهبهم القول
وحكمة خلق ما خلق الدنيا من اتباع الى خارج وهو اختيار الوانه بنى عليه كلامه عما القول
بالحسن الفعل والتقبيح ومن ذلك فهم الى ذهاب المعتزلة الى القول بان تلك المعتزلة
عما ذلك بانا التقبيح الحسنات الى بنا على القول واجب وهو بذلك الى خارج الى بنا على
باجتنابه القول واجب وازاة الله باطلا واجب على الله سبحانه بما تقدمت به السنة وانما
خلق تعالى ما خلقه انه شاء ذلك الجعل اعمال عليه عما الى وما موجب والعلة والداعية
الى ذلك الحكمة في حقه تعالى وقد ثبت بما السنة الحكمة من ابطال التعليل والعلة
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن مذهب المعتزلة عكس من تقدم بما ذكر التقبيح العقلي والحسن

على انفاذ الخبر بعفو ذنبه فيكون عزمهم وتصويرهم اقدر على ذلك فظهر ان وجوه عليه
فظعا ايضا ولهم بدله تعالى القبيح ونحو يا يجوز لهم وازفا لوا التسبيح بقادر على ذلك لكبروا وكبر لهم
ازفا لوا انه سبحانه يقدر على القبيح ولكن لوجوه يا عليه يبطل قولهم بالدليل القاطع على ان الله سبحانه
وتعالى لما علم انه سيقع ما هو قادر عليه ولم يقع علم بطلان الوجوب عليه تعالى فظهر ان قولهم ان
الله تعالى يجب عليه ما شاء من ذلك ولد قوله من يحتج بالدليل على ما تحققت ذكره في الجزء الثاني

قوله تعالى قال فبما اغويتني **قال فيه** الاغواء هو تكليف
الباء وما دخلت به في الغي فلم يجعل الاغواء الا نفس تكليف القبيح وهو اعتزالي ورد تكلف
الدليل على ان الاغواء مخلوق نص الحديث يقلب وهو قوله لولا الله سبحانه بدليل ان الغوي
ممنوع عنه تعالى بالجبر وان المغوي بمانه في المعرفة والغواية الموجودة في القلب هي
مخلوق ممنوع لولا الله تعالى فاضيفت الهداية والاغواء على حد فتنته للمخذول الدليل له
فظعا وشيئا فلا يجوز هذا في اجراء الكلام عن الحقيقة الى المجاز من غير وجوب ذلك لم يكن
الموجب وما موجب هنا لان الموجب قائم للحمل على الحقيقة وهو نفي ذكر الاغواء
والشيوع المتفوا كما تقدم بيانه وتنزيله الذكر في الحديث تعالى الخاصة خلوا الايمان
في القلوب والحديث ان قلوب العباد بين اصبعين من اصابع الرحمن ذكره ويضل قوما من يشاء مخلق
الضلال في القلب ايضا وكل من الاغواء

ثم قال الزمخشري هنا
عز ابليس ولم يلبث لما ثبتت الملائكة مع كونه ابصر منه ومزية العلم عليه الشلال
انفسهما ومتاصبا وفيه الاعتزال من وجهين الاول قوله بان الملائكة علموا الشلال
افضل من ذلك عليه الشلال وهو مرتب المعتزلة وجمهور اهل السنة على ان الملائكة
عليهم الشلال افضل والثاني هو قوله افضل انفسهما يجعل البعض في المخلوقات لم ذاتها
وانفسهما وليس كذلك بل البعض في المخلوق بحكم الله تعالى بوجوده في المخلوق تابعا
وفي الوضع غلا فيه ابليس لما علمت المعتزلة به حيث قال انا خير منه خلقتني من
نار وخلقته من طين فنظر الى الجواهر والاجسام وفضل النار على الطين ولم ينظر الى حكم
الله سبحانه بتفضيل من يشاء تفضيله على من يشاء بصور خواص بعد وعلمت الملائكة
ان الحكم في ذلك لله تعالى فسبحوا والحمد عن الاعتراض بزلة الاولى تنفيا وعلم ابليس
والمعتزلة وبقي تبوا واشتي عليهم وفي سجود علم الله عليهم الشلال دليل على تفضيلهم

فصل الجبر والقدر بيكون الشقي والغفلة واغافل لهم الجبر والله وهذا ما فهم ابليس
من ذلك بينه هذا بقضيل ان ادم على ما زعموا بالسجود له فقال الا يا بتلم هذا الذي كرمت علي
ذكر كذا في التفضيل المجوسي وما ادوض وبا العمل الا تمازة ادم عليه الشلال فان قيل
فيه باذ اسويته ونفخت فيه من روحي وقعوا له ساجدين ولم يكن قد علم الشلال تقدم
له عمل ذكره القاضي ابو بكر في كتاب الهداية بل تقدمت له عمل الملائكة فلا نظير في ذلك الى
الذات وما الى الصفات بل الى الحكم الى باني وفي حقيقة الحكمة ما هو اعلى من الامر بل
في هذه المسئلة **ثم قال الزمخشري** والمعنى بسبب وقوع في
الغي فلم تقدر في اغوائهم مجيء ما هو كذلك تعالى بما اغويتني وعوبه الى ظلمه الى نفسه وقوعه في
الغي وهو اعتزالي وباطل في الاعتقاد وحقيقة الغي فساد ويبطله ما تقوم من بيان الدليل
الفاصل عن الله تعالى وهو المنفرد بالخلق لجميع المخلوقات **ثم قال الزمخشري**
ويجوز ان تكون الباء للقسم واقسم باغوايك لاقعدن لهم فعلى زيد فاوا غالا قسم بالله اغواه انه
جاز تكليف من احسن اليه الله تعالى الكونه تعريضا لسعادة الابد وهذا كله اعتزال
وتحويل الباء من الوجه الذي ان الله تعالى بناه على التحسين العقلي والتقبيح وقد تقدم ابطاله
لسئلة انه اخراج الاغواء عن حقيقته وتاويله للتكليف عن خلق الغي في القلب
والتاويل الغي موجب حتى يجب للغير ان يجبوا اجاء محمي باجماع الامة لذا لذا انه يلزم المعتزلة
ان يكون تعالى فاعلا لغوي الغاوين ثم فوتكليفهم كما لكلب الذي لا يميز والعاصي والغول
يميز ضلالا ويعني اشار بقوله والغي الفساد ومنه عوز البعير اذا يبشم
فوا البشم الفساد اشار الى نكتة اعتزالية وهي انه اذا كان فساد ابليس باضافة الى الله
قد مات المعتزلة عما يعتقد الحوفها هذا التوهم واشتكوا بالي ذي تقدم الاقوال
وجواب اهل الحق عزة الى ان الاغواء خلق المعصية والمعصية فساد لمن
قامت به لكنها لما كانت سببا عاصيا عما الله الى ذي تقدم الفساد عن خلقها في محل المخلوق
كما عقل اذا كلفه الحضور في دينه كلفه والله تعالى الخروج والله فتقار لمن قامت به وذا زعمي كما الى
من خلقها في محل المختار هو الله تعالى واما قلنا الحركة الضرورية والمعتزلة بواسطة
على انها خلق الله تعالى ولان نازعوا في الحركة الكسبية وفي فعل قولهم او فعلهم وتاخير
ثم قال وفي قد ذهب الجمهور من اهل السنة ثم قال ما حكوا عن طاوس

انه كان في الحي الحرام مجانة رجل من اليهود يقال له فنحاص يأتي مجلس النبي فقال له هل ما يقوم او تقعد فقال الرجل يقبل له اتقول هذا الرجل وهو يأتيه فقال ابليس افقه منه فقال يا مجانة اعرض ثلثه وهذا يقول انا اعرض نفسي ثم كذبهم في القول وذكر فيه لهم كذبين الكذب والخطأ منهم العلم بما يقولون كانهم عرفوا ذلك في الوقت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف احمل عن واذكر لامتي هذا العلم من ذا الذي عرفه يتبعون عنه يحيى الغالب والمحال المبطل ويل لجاهليه وذكر صفة اهل السنة بفضل موافقتهم للكتاب والسنة وبراءتهم من الامور المخوف لهم فيهم ثم ان قولهم وشهادتهم في ذكر الغضبة شهادة ثبوت وشهادة المعتزلة شهادة نفي والشهادة المجوزة قاضية على النافية وايضا بشهادة اهل الخوف موافقة للحق وبكذا احوى النصر يون من شهادة المعتزلة في ذلك لهم ابغضه الله والحق احوى النصر يون من الباطل ثم اهل الحق لم يضيعوا الغبايح الى الله تعالى وانما اضافها الله الحسن في عموم تعلق قدرته تعالى بجميع المقدورات وخلق جميع المخلوقات ثم وصف نفسه تعالى بانه لم وقاعل عليه الى اخر الفاظه كما تقدم ذكره في المجزمة وانما يثبت فيح الافعال بنسبتها الى الفاعل اذا ثبت انها امر الهي فيها والخبث الهي قضاء بافعاله اما ذا ثبت الامر الهي فيها كما في الفتح عليه تقاضي صدور افعاله عنه بخلاف حكم العباد ثم كذبهم الى مختشي بموشيقته وايات الغيران والاحاديث النبوية واجماع الامة وبراءتهم ان يقولوا عاموا فيه اهل الحق وهل يكون ذكر الشواهد كلها الا من مرموز عن الارض عم ان ما ذكره في الاية عن طاوس يعضد الكتاب والسنة من ان الشرط هو الحق وجد بالخلق بجميع المخلوقات يفعل من يشاء ويهدي من يشاء ويضل من يشاء بخلافه لمراد هو يهدي من يشاء ويضل من يشاء وما فقاله ان مختشي وشيقته المعتزلة عن ابن عباس رضي الله عنهما بان قولهم اولى بالتكذيب

قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الاية

وفيه دليل على ان كشف الضرر عن عظام الامور وانفع في استجلاب الضرايع فيستفاد بحكم العقول وهو اعتنى الله نفسه بالعفو الحسن وهو قبيح وعاذ الله نبيه الا يكون من الجاهلين

قوله تعالى ان تكونوا ملائكة او تكونا من الخالدين

قال فيه

وفيه دليل على ان الملايكة بالمنظر الاعلى عالمون بما تقدم بيانه من ان مذهب المعتزلة بتفضيل الملايكة على الانبياء عليهم السلام وليس لهم في ذكره الاية دليل لانها محتملة ان يكون المراد ان الملايكة اكثر عبادة لله تعالى فطلب ادم عليه السلام ان يضعه الى اوصاف تقربهم الله تعالى به وتشبيه بالعلم وبالاسماء والمقامات الرفيعة التي حكم الله تعالى له بها من غير عمل تستغرق به اكثر اعمار هذه الامة الجم الغفير العبودية شكر الله تعالى على ما انعم الله به من التفضيل ووجه تاخر هذا الجواب ان يكون علم ان الملايكة تدعي الى فناء والشاعرة وان يعلم تقدير نحو مطلب اداء البقاء لارواح العباد وما عارض بين طلب البقاء في العبادة وبين التفضيل والتشفي بما يفوت هذا المعنى فوله تعالى فاكلا منها الاية الى قوله وطلحا يدل ايضا قوله تعالى

قوله تعالى فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه

قال فيه عتابا من الله تعالى وتوبيخ وتلبيسه على الخطاء وهو كلام ليس بموافق لظاهره وترجمة ذكره الله تعالى عليهم السلام في الشيء وبيته يذكر ما ورد وما يتصرف فيه كانه متاول ويحتمل من التاويل ما لا يحتمله ما يقوله الانسان من قبل نفسه لما انهى في ذلك ان يطلق على عصيان ما لا يجوز ان يقع منهم حيث ما انا تناولوا قوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى بقوى الاية ولا يجوز لنا ان نقول ان ابوينا ادم عليه السلام عاصيا ومن جملة العصاة ولا الهما يجوز لنا ان نقول اخطا وانما خطاؤنا عن موضوعهما الله كان الله تعالى قد بين انه كان نسيا فاتعظ بنسيه فيما خرج التلاوة عن موضوعهما ومشابهة فعل الخطاء على الخطاء عليهم السلام وفي تقديم ذكر المسئلة بيان ذكر المجزمة

قوله تعالى قالا ربنا ظلمنا انفسنا

قال فيه سميا انفسهما وان كان صنيعهما موجبا ظلمهما وهذا كقول من ذهب المعتزلة بانهم ذهبوا الى ان الانبياء عليهم السلام لا تقع منهم الصغاير الا انها تقع مغفورة والصحيح انه لم تقع منهم صغيرة ولا كبيرة على ما تقدم بيانه في المجزمة والجواب عن قولهما عليهما السلام ظلمنا انفسنا من وجهين

احدهما ان العظيم المقدر في مرجال الله سبحانه اعظم من ان يقوم العقل بحقه والثاني كما انه يجب ان الله تعالى لا يسئل عما يفعل وله ان يسئل عباده ازاء ما فرض عليهم من ذلك يجب بما لا ينسى ان الله تعالى ان يكلف بما لا يطاق وعلى اصل المحققين في التوحيد ما يلزم من ذلك الى الله تعالى فيتفاوت والاستغفار

قوله تعالى انه هو التواب الرحيم وقيله من حيث كانوا

قال فيه

حليل بين محال ان يخبر الله تعالى بوقوع ما لا يقع ولا يقع ما اخبر انه يقع ليس في استطاعتهم
وان زعم مزيل يجيء ويتهم زور ومخرفة وقد في الاشارة منه الى ما عنى انه ان ازداد وقع الوعيد
لم يقع وينته وان الموجود ليس بعظيم الهيبة وقد افتضاح الرائية في العزمة على عاجلة
وبنية كل موجود مما ذكرنا ان يخشى يشاهدوا عليه ويجب الهرب اليه يجيء وعلى الضد يكون
ما يدل على ضده وفي جانبه الهيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم ربما جيء بناس من
الجن فنوى فيه حالة الى صلاته الصبح وقال عليه السلام لو رأيتموني قمت فقولوا الخ فبان
بهذا قوله عليه السلام ربما جيء لي ملك الموت لا يدفع احد من بشر انه انما الوجيب
لما صح بقتل عجب به صبيان المدينة او كلاما نحو معناه وكيف يقول ان قتل عجب الصبيان
بعلم يخرج من ظاهر فوض الحكم على ربهم وفوض الله تعالى عنا ان يلينا على السلام وكان
يحرس الملائكة عليهم السلام والشياطين وقول القائل عياض الشيطان يخوف ليخيفهم
لسلمان عليه السلام وكان يذكر وقول الصحيح انه اتى به قبل ان تقوم من مقامك يدل الخائف
على ما قلناه موجب حمل الخشية على الهيبة عاريتهم فيكون قوله تعالى هو وقبيله عموم دخله
الخصوص بما تقدم حجابين الحالة والعادة الصور قابلة التخصيص الا ما قام الدليل على
الكافة فخصصه كقوله تعالى بكل شيء عليم وقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله
رزقها كما هو معروف علم اصول الفقه **قوله تعالى** انا جعلنا الشياطين
اولياء للذين لا يؤمنون **قال فيه** اي خلينا بينهم وبينهم لم نكفهم عنهم
معنى الجعل هنا خلينا اي تولوا اضلالهم وهو من نسب المعتزلة تعالى الله عز قولهم وعند
اهل الحق انا الله تعالى هو الذي خلق وسوسة الشياطين وقبول الكافرين لهم يحدث
ذلك فيهم فتعلق الولاية بينهم بزلم يوقع جميع ذلك خلق الله تعالى هذا هو الذي جعلنا
والدليل على ان الخوف مخلوق بيانه في العزمة من ان الله تعالى هو خوف الوجيع الخلوق
فنقول لنا هذا فعل مخلوق وكل ما كان فعل مخلوق فالله تعالى هو خالقه ينتج بطلان
المخلية بهذا قول المعتزلة وصح ما قاله اهل الحق **قوله تعالى** واذ ابطلوا
فاحشة قالوا وجدنا عليها اباءنا والله امرنا بها **قال فيه** كانوا يقولون
لو شاء الله منا ما نفعله لنقلنا عنه وعن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر
ان في الجن **محتمل اصلا**

واذا فعلوا فاحشة الاية وحسن اكله اعتراض ضمن فيه انواعا من التعجيب منها قولهم كانوا
يقولون لو كره الله منا ما نفعله لنقلنا عنه وعن الحسن نسبه اليهم ولم تشهد بزلتهم
الاية ونورد في عجيب اني يمنعون منه علينا اولم تقع فهو من هذا القول بعد ان نسبه اليهم
بالبطل الجائز عنهم ولم يأت بشيء بل ثبت التعجيب ذليلا ولو قالت الاية اذا فعلوا
الفاحشة قالوا الخ لم يفهم الفائدة العظيمة والنكتة عاجلة ذليلا والمراد منه عليهم ما كان مراد علينا
ما قالوه علم انهم ما قالوا والله امرنا بها الا بمعنى الامر حقيقة من عنى تحريم الزنا كما تقول
ان محمدا يوجب الاكل على حقيقته فهو الحال وكما موجب للتأويل وكان يقال اني يخشى
هذا الذي يفعله الفواحش بكاز الحاء المهملة والجاء المعجمة ما كذب الله تعالى انهم قالوا
ان الله امرنا بها فما قال ان الله لا يأمر بالفحشاء ولم يقولوا اراد منا الزنا ليست هي الامر والنهي
اني يخشى عليه شدة المعتزلة ان الله امره وهو اراد منا عاما تقدم تحقيقه في العزمة فلم
يخرج من قولهم امرنا بها الا وقولوا قالوا اراد منا عاما وجه بيان الحق والتوحيد ما رد عليهم
لم نجد صحيحا ورجع العزمة اذا قلت ايضا من يشاء او يهدي من يشاء وقال تعالى والله الغني
والفقراء انتم وقد تقدم مثله بل اخبر ذلك كله وقال الله سبحانه اراد جميع الكائنات
منها ما امر به ومنها ما لم يأمر به وهو ما عرى ذلك من امر ونهي بما لم يأمر به تعالى وقد كذب على
الله تعالى ومن قال ما تعلقت ارادته تعالى به صرفوا الامر عن مشيته والارادة تشهد اني
اذا اجبته الى ارادته بل على النقص والعجز وهذا الجبة // وليس كذلك اذا ارادته تعالى
وقوعه هذا الجبة اي مجبول على الحالة عاجزا به وحده بل الحالة عاجزا فدر عليهم بقوله
وخلق الهوا فتح مجال من فسح له اتساعا بفضله فليس في شيء ليل عاجز ولا ناقص
وبحالة انه تعالى اراد منهم ما وقع منهم انه تعالى الوهاب الوسع سواء ذل من ذل الوغى
الشهوة العقل مبتغر عقل وشرع الخ اراده فاعله وعلمه وقدرته المتعلقة بزلة الفاعل
والمراد بصدر وما ذكره من الكشاف صحيح يجود فعل المعتزلة اذا ذلت ثبت عجز الله تعالى وهي
قال عالما له سفلا لكنه ما تقول المعتزلة عن الكشاف رحمه الله تعالى انه الكشاف علم وافضل
من اذ هو قول ان الكشاف القول الذي فيه النقائص هذا الفقر وهو من الفقر لنفسه
وصفا فيه عن ربه سبحانه تعالى تحقيق بيانه في العزمة في بيان الفقر مع
دعواه الفقر لنفسه والجبة بضم الجيم وتشديد الموحدة ينسب الى الكشاف الجبة بين ضرير بعلم ان

هذا التسوية من تتمة بيان المعتزلة وتقولهم وتلفيقاتهم لنصرة باطلهم والجبر يسوا ايضا
على حقوقاتهم بقولهم الكسب والتحقيق بين اللفظ والجبر وعكس التكسب والمختار يعلو متعالى
ومنكر الضرورات مشغوط مكابرته وتسمية اهل الحق بقولهم والجبر يتبادل فان بين
جبر وهو لبناءة القاشاني للشاربين وكان يميز ذلك فقوله حتى الامور واسطها على ما تحقق
يعلم هذا كله في المعرفة **فوله تعالى** قل ان الله يامر بالفحشاء **قال**
فيه كان فعل القبيح مستحيلا عليه لعدم الداعي ووجوب الصارف وهو اعتمال
من وجه منه الغزو للقبيح من حيثي وجهيه يعتبر المعتزلة فقالوا ان القبيح قبيح لعينه
وحقيقته ولم يعلموا ان القبيح ليس الا للشرع على ما تحققت مما نقله في المعرفة ولو علمت
المعتزلة ذلك لعلموا ان صدور القبيح من الله تعالى محال لوجه الداعي لا تعالى والصارف وكانا
قد ابطلنا العقول بان الحامل فعل وكانه تعالى الله هو ولا مامي وهو في ملكه وكانا فاذا
سئل الداعي الى الوهيته عابوه كلها بالاضافة اليه تعالى جميلة وبالاضافة الى الخلق تنقسم
الى حسنة من حيث موافقتهم بها امي الكمال وقبيحة من حيث مخالفتهم بها ذلك وهو
مقتضى مخالفتهم على وجه الكسب والخلق في ذلك كله لله تعالى على ما تقدم بيانه ومقول
الى مختشي لعدم الداعي فقد بينا انه اعتمال وابطلناه من قبل وكذلك قوله وجود الصارف
مع تمام كل الى مختشي يقع اخرى فنفسي قوله قل ان الله كما يامر بالفحشاء انه كما يفعل
القبيح وان العقل حاكم بان الامر بالشيء مريد لما امر به فلا يكون احدهما شيئا حالا الاخر
لما هنا بينا ان ما كونا ان الامر بالفحشاء قبيح عقلا ومحال في حق الله تعالى
عندنا نحن عقلا والامر عند المعتزلة وان نهي لله تعالى الله عن ذلك صوابا والحجة بالمخلوقة لتفهيم
الكلام العظيم على ما تقدم وذكره عنهم والرد عليهم في ذلك واثبات كلام تعالى العظيم على ما تقدم
ذكره عنهم واثبات تعالى كلام العظيم بمعنى اهيئة فيما يحل الله عنقاد العبد فعلوا امر
تعالى ونهيه افعاله وكونوا بفعل القبيح فيما يامر به كما ان امر مفعل لدعاء ما ذكرناه ومن حقق فنا
في المعرفة ايضا عرف ذلك كله وابطال اعتقادهم انهم اجابة واذ كنت **فوله تعالى**
انقولون على الله ما لا تعلمون **قال فيه** ما فاقتهم القبيح اليه تعالى بانهم
على ما تقدم من اعتقادهم وقد ابطلناه **فوله تعالى** قل امر بالقسط
بالعدل لما اقتضى عاتقا ان قوله حقا وكونه امرا في الاعتمال وما قاله في الذبوس انه

مستقيم حسن قبيحة بالنفوس تليس ورد الاستقامة اليها هو قولهم بالحسن بها وتقبيحها
وقد تحقق الرد على المعتزلة في هذا البديع المعرفة وقوله بعد ذلك عن كل شيء بيس نصري
كما قدناه من اشارة انه الى اعتقاده **فوله تعالى** في يفاد ري لم يقل فيه خلق الحيوانية
في محالهم وهو اعتمال الوا لكن قالوا وفهم الاباضية وعند المعتزلة ان نفوسهم لهم كسوبهم
وما يصدر عنها يبلى مهم لا يكون فعلا وخلقا فيهم اطلاقهم وهو نقيض ما اثبت الشرع من ان تعالى
خلقهم كما ذهبوا اليه بنا فعلى تحكم وبلاهم ان يكون تعالى فاعلا في عرى الكافرين وما اضافهم انما عند هم
اضافة كسب لهم وبين كاسبهم فرق بين الهدى والضلال جعله معتزلا واحسن
وقد فعل ضلالا للبعيد او تسفله مكالمته مع عبد الحق وبلاغ المعتزلة في ذلك الحرف
الاجماع عند مالي معهم انه تعالى وفق الكافرين وهديهم كما انه خلقهم عند المعتزلة
وقد فرغنا ابطال القول بالتهذيب اذا احتج المخالف بقول الله تعالى لما وجب عليهم من الهداية
بيخلف فعله تعالى فهو هديهم والهداية المذكورة مع هذه الاية هي الهداية
الخاصة واما العامة وهي الدعوة والبيان فلم يخص بها فاعلا في يفادون في يفاد **فوله**
تعالى وفي يفاد حق عليهم الضلالة **قال فيه** اي كلمة الضلالة وعلم الله
انهم يضلون وابتهد فرأيه بانفسهم دونه تعالى وقد اقتضى الدليل على ان الله
تعالى خالق ضلالهم وحق عليهم كلمته بذلك بجميع الصدور واراده الحق
وتقييده لخلوده كله بقدرته **فوله تعالى** انهم اتخذوا الشياطين اولياء من
دون الله **قال فيه** اي تولوهم بالطاعة فيما امرهم به نهى قال وهذا
دليل على ان علم الله تعالى لا اثر له في ضلالهم وانهم الضالون في اختيارهم
وقولهم الشياطين دون الله تعالى عن قوله وهذا الله اعتمال وضلال والرد عليه
بما علم من الممكنات كلها يجب توقفها في احد وجوده امكانها بد من مد، ومقابله
الى موجب واجب الوجود وبالى التسلسل وعلمه تعالى وان لم يعين المعلومات لكن
اراده تعالى خصصت المخصصات فقطعا وقدرته تعالى ابرزت الى الوجود على
ما تقدم وكايله والعلم متعلق بذلك كله على ما هو عليه فاعلم تعالى انهم
يضلون وانهم خصصهم بذلك باراده على ما تقدمت براهينه وتوليهم
الشيطان من جملة اكسابهم التي نهتهم الشرع عنها وقد علم العقاب

على الاكتساب وعلم ان اتى لو للتشبيه هو الله تعالى بدليل ما يأتي له ما يليه وقول الزمخشري وشذوا
دليل على ان علم الله تعالى اتى لم يزل هذا مذهبهم ومرادهم وكلامه راجع الى قدرته تعالى والقدرة ليس يذكر العلم
ومراده القدرة والارادة مع ذلك يرد على ما ذهب اليه قوله بعد ذلك والله تعالى ممن اراد منه
النصح بالامر والعياذ بالله من رضاه وقد ابطلنا عليه وعلى شيعته ذلك فيما يليه ببيان
وجوه ان افتقار كل محدث الى الواجب الوجود تعالى انما هو لاجل الشيء يلحق علة تعالى **قوله**
تعالى قال هو الذين امنوا الى اكبوة التي هنا لما يسود الجفاة **قال فيه**
ذلك اول الذين ولعنهم قال ابو علي انما خاطب الذين امنوا على هذه الحالة وان الاكثر تتبع
بهم فليتحفظ هذا من اشاراته الى ان تخافوا الذين على الله تعالى بما ذهبوا اليه مما ذكر تقتضي
ذلك النكتة على عدم النية فلا ارتباط بعود الى ما يليه من سبب ابتدائه على الاكثر تخافوا
وما وجه على الله تعالى ذلك الى **قوله تعالى** ما لم يغن الله لطفا ومن يلينا منع
هذا الاطلاق اجماعا **قوله تعالى** ما تتبعوا بهم ابواب استماع **قال فيه**
ما يصلح لهم مما صلح به قال وبدل ان الحسنة هي استماع وعشر امثالها المسألة مسألة قولين
حتى يقول فيها وفعل وهو اعتقاد المعتزلة منكرون لان ذواتها غير مخلوقة وكل ما لم
يخلق يقولون في جهنم واردة عليهم بما اجماع الامة ذكر القاضي ابو بكر بن الطيب وقد
تخففت الواو بل انهما مخلوقتان في الحقيقة **قوله تعالى** وكل ما مخبئ الحي ميت
قال فيه واذكر ان مراجع عوفي وهو اعتقاد او هو قول بتفضيل الوعيد والله
عليه بما تقدم ذكره كما يليه الحقيقة من جواز الغفران عقلا وشرعا **قوله تعالى**
ونوه وان تكلم الجنة الى تعملون **قال فيه** سبب اعمال الزلة بالتفضل الذي تقوله المعتزلة
وهو اعتقاد او ضلال او تعطيل لفضل الله تعالى ونجي يا عليه ومناقضة لقول الله تعالى الذي
الذين امنوا وعملوا الصالحات من فضله ولقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته ولقوله
عليه الصلاة والسلام لن يدخل احدا الجنة الا ان يتغمدني الله برحمته ولزوال الفعول الفائتة
الماضية بانه تعالى انما لزوم اعمال العباد عليهم بما يريد بعباده وان الثواب فضل عما فضل واضافة
الاعمال فضل والاداء فضل منه تعالى الى **قوله تعالى** ان من وجدا
تاوعونا ونباه **قال فيه** ولتكونوا كلمة لها لمن سمعها متحيز من كلامه هنا
لهذا المعتزلة اذا ذكروا اللطف فصروا به الوجوب وقد مر منا ابطال ذلك عليهم في المقدمة

وتليق انه انما موجب واجب على الله تعالى **قوله تعالى** وعلى الله فتوكلوا **قال**
فيه وحال من المسلمين مزة اخرى هو الجنة لتصوراتهم ثم قال وان احد الا
لما بسبوق الله عز الله الا بسببه في الاعمال وهو اعتقاد او الى نحلته بما علم وقد تقدم ذكره
فبفضل الله بكاد يدع عليه السلام والى الملائكة بالسجود له حكما منه تعالى وتفضلا من
غير ما استحقوا بما طوى القول الذي مخشي يا خشاوا الطاء في موضع التفهيم حفظا هم وزعم الشيخ
الى بادة في الجنة ذا صوا الى فلان وفي بفضل الله تعالى من شاء فضلا منه وافعل الخوف يبطلون
بفضل الله تعالى ما تبطله المعتزلة وزهد فضلي المقارنة ما يأتي الخوف القطعية واجبال
ما عليه المعتزلة ثم قال واذكر اذ احد وجوه الى اليوم الذي استوجبا ان يسمى به مزاهل
الخير والشر فهذا اعتقاد المعتزلة او الله تعالى وافعل لان الى الوهم وهو عين
الخوف من جملة البعض والعمل ما تقدمت ما يليه **قوله تعالى** وصلناء على علم
قال فيه عالمين وهو اعتقاد الحمد حاد عوا ذ يقول وصلناء على علم اي صفة الله
تعالى وهو علم الله الذي نص عليه الغزالي ان من يخفى يجب وقامت عليه بما اكبر ان يقول
بانكرية المعتزلة كما ان كثرت صار الصفات الفعلية وقد تقدم الرد عليهم في ذلك الى المغفرة
قوله تعالى مسخ ان بامي **قال فيه** بمشيئة وجب الامر الى
الارادة وهو اعتقاد او هو مذهب المعتزلة وفيه اذكار الكلام الله تعالى وقد تخفق
الرد عليهم في ذلك فيما مضى مما اوردناه في المغفرة ثم قال وكما يجاز يقضي بما شئ ذلك الامر الى التشبيه
كما في سورات مورات بزلم وهو اعتقاد الامة اذكار الكلام القديم كما تقدم وعين
اهل الخوف كما يمتنع تعلق الامر الذي هو اسم التكوين بالمكونات للارادة على الغني والهواعيت
موعني تضمر تعزر وكل ما يجيء جعفر تعالى وجيء ربه تعالى يتصف بالمكون ضرورة للتاويل
موجب الحمل على ذلك **قوله تعالى** لينذركم ولتتقوا **قال فيه**
ولتوجيه فيكم التقوى وهو اعتقاد الحمد اضاف وجوده اذ وقال الى العباد والى علمهم
بما علم من انه لا ما الموالاة الله على ما تقدم ذكره اللطفية وكل ما قوله بعرف ان علم
ولتي هما والتقوى لما ان وجدت منكم وفيه ان وجوهها منهم وهو اعتقاد او فيه اشارة
الى ان ارادة موقوفة على التقوى وهو اعتقاد ايضا ان فيه قطع رجاء الناصر من
الرحمة وهو تنفيذ للوعيد على الوجوب وقد ابطلنا عليهم ذلك فيما مضى من المغفرة

قوله تعالى فوقع عليكم من ربكم رجس وغضب **قال فيه** اي حتم عليكم ووجب ويتجوز من اشارة المعتزلية في ذلك الى الوجوب الوقوع المنافاة عندهم المقتضي لذلك وفي ابطالنا عليهم **قوله تعالى** في اسماء سميتموها **قال فيه** في اشياء ما هي الا اسماء ليس تحتها مسميات اذ لم يسم بتلك الالهة وبعني الالوهية فيها معدوم وعلى الوجود فالمعنى سميتموها سميتم بها من قولهم سميت زيدا وانما عدى الى الثاني وفصل الاسم على التسمية باحتاج اذ يقال سميتموها بمعنى سميتم بها وعدل الى الاول الاسم يطلق ويراد به المسمى الحاضر اشياء لفيا مما شفاء الاسم في الحال التي باحة عنه وفي ضمنا بيان ذلك بما له من قبل فجاز الحال مما يحتاج هنا الى تاويل الا على الحال المقدرة وهي حجة لابي علي هنا فيكون المعنى الا اسماء الا موجودة اتاوهي الاصنام سميتموها وليس لتلك الموجودة اتى حقيقة الالهية التي اضفتم اليها وسميتموها بتسميات تسمى ايضا ما تقدم بيانه وليس لنا مؤاخذة تلك التسميات شيء **قوله تعالى** البتة وبعني الكلام في هذه المسئلة بيق اهل الحق والمعتزلة ان اسم الله وقع لمعنى وجودي وهو الاله او المعبود او نحوهما واسمه تعالى بكلامه القديم الذي هو احد اقسامه او تعلقاته الصفة الازلية القائمة بذاته تعالى وهي التي يدل عليها التسمية بالمتكلم والقادر والعالم والحي والموجود والشيء وسمي تسمية وزنا وقال البصريون بل هو اسم ذاتي وهو تسميات الله تعالى الكلونة وهي التي يدل عليها الفعل الدال على تسعة وتسعين وهي عني الله تعالى وتسعة اسماء وتسميات والاجماع منعقد من الامة على ان الله تعالى ذو اسماء يحسن ان يدعى بها ويعبد ذلك الا عما حققناه في خلافا للمعتزلة حيث قالوا لم يكن لله تعالى اسماء قبل حدوث خلقه فيهم سموه وصفوه بعضه تعالى الله عن قول الظالمين الخارقين للاجماع المسلمين والمعاندين لنصوص الكتاب العزيز وفي ضمنا هذا رد الى المعتزلة بل كلها **قوله تعالى** كفرة قافة الله للكفرة انه **قال فيه** في موجبة مرتبا ما وهو الموجب للايمان وهو الله تعالى والايات تعالى محصلة للعلم والعلم يحصل الحي القادر وهو الله تعالى وهو في ضمنه حل للعلم والموجب وقد تقدم ان التمكن في الحي هو موجب العلم وما هو دليل بما فيه كفاية في الدلالة **قوله تعالى** وعتوا عن امر ربهم **قال فيه** وامر ربهم ما امر به على لسان صالح من قول ابقوها وطاعتها كل ما ادخل الله ثم **قال** اوشك ان ربهم وهو كله اعتمال

لما ندب الى الوجه الذي يثبت دلالة الله الذي التزم المنقول بجميع الماموراته وقد تحقق بهذا ان اشارة الى ما به تقوم الحجة بنبوة الرسول في المعجزة بما فيه كفاية بوجب حمل الامر في قوله تعالى على الخفيفة دون الاباحة **قوله تعالى** شقوة من رزق الشقاء **قال فيه** مفعول له اي الاشتقاء الحامل لهم عليه المجرد الشقوة وانه لما دعى له من جهة المعقول كقلب الفعل وخوه وتواعتى الى الزاله بدال على عجز المعتزلة لما دواع من جهة تحسين العقول وتقبيحها وان الشيء كما تعدد امره الا قادرية لزم الجهل وتعذر الكل باطل عند اهل الحق وقد حققنا في المقدمة بيان ابطال الكل به بالبراهين القاطعة وتبين ان الحسن ما حسنه شرع وكل القبيح يكون الكلام على معنى ما حامل للامر بسور الشهوة دون ما عداها تم الملام والتحسين الشيء دون الذم لفاعله اي من جهة تحسين العقل وتقبيحه كما مر عليه المعتزلة وقد تخرج بهذا في العقل ان لم **قوله تعالى** فوجدا لكم بلينة من ربكم **قال فيه** شاهدة بصحة نبوة الخ وفي اشارة الى ما عنى الى ما تقوم الرد عليه في ذلك ايضا وانما يقال لهذا بلينة محصلة من عنى اياه وما تولد وقد بينا المحصل للعلم والموجب اذ التحصيل اعم من الارشاد الى الدليل ثم الدليل قد يكون من فعل من يقدر تقدر له وتصرفه ولم يقع دعواه الحلول العقل في موضع التفعيل جاز ان يريدوا واشارة الى عنى الله تعالى انكار ما علم من النبوة اثبت الذي ان لو اسمعنا الله كلامه واعلمنا انه هو بصوت بليه فيما بين عبيده كما كونا اتوقف كلام الله تعالى اطلقت العقول بانه كاشفة للنبوة الا بالمعجزة وذلك الوجه الذي ذكرناه دفع لوقوع الوهم به في صحة النبوة مردة الله عاصر ول الكلي مزاي وجه دفع فهم **قوله تعالى** ما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله ربنا **قال فيه** والله بنيا ما يكون علينا من الصفاي الا ما شاء فيه تنفيس وكم اعتى الم بناه على منع التنفيس وتواصلني على التقبيح العقلي وقد ابطلناه في المقدمة وقد قلنا انهم مصحوبون من الصفاي ايضا تخفيفا لما لم اجاب عنهم اجاب الزمخشري عن كثير الاية في قول الا ان يشاء الله ربنا بانه لما حمل على تقلب الجماعة وعاد منهم وان كان

هو بما من ذلك ويجيء على مذهب اهل الحق في تفسير الآية ان يكون عليه السلام
اخبر عن الجواز الصرف وصرف الدعوة من ذلك الى مشيئة الله تعالى وكما قبح في ذلك
عقلا لو وقع خلافا للمعتزلة ويحتمل غير ما ذكره الزمخشري لهذا الوجه ما نبهنا عليه
من انه مما لم تفهم ما عنى الي شيء فالا ان قلت ما معنى قوله الا ان يشاء الله
والله متعال ان يشاء ورده المؤمنين وعودهم في الكفر ثم قال قلت الا ان يشاء الله
خوفا منا وطمعا الا ترى الى قوله انهما لتدعو فينا ويكون عيدا والعيد فيما
لم يفعله الحكيم وهذا كله اعني ان يرد عليه ما علم وسبقت كلمته بفعله في المعرفة
من ان الله تعالى هو الذي اراد خلوف من ارتد خلفه فلا بد من ارادته له
لكن ان ثبوت المشيئة لا يوجب ثبوت ما علق به وقوله ومعنى الا ان يشاء فتنا بنا من الفعول
الى مفعول انما تتفق بيانه وقوله بعله انه كما يتدع عيسى منه
ومن مشيئته عن العلم بالواجب والجائز والمحال وهي العلوم الضرورية الاول
والخارج عنها تتسع وكالته فضلا عن فناء تهيد اجوفها وجسيم احلام فاول
ما يخصه بهذا العذر تعالى بما علم من ايجاد الكائن وكبير اعداد من الوجود الكائن من الممكنات
قابل فلم يكن شيء من ذلك مخصصا الا بارادته الفعلية وتعلق العلم بذلك من تخصيص
ارادته كذلك ايضا فثم من وجه ذاتي وشواذ اعلم تقع ان الا ان يشاء الله فلم تتبع
فيهم عما ان عدت المعتزلة وجب فضلا لم ولا يتركني ولا تعلق بالمشيئة يوجب
ولا يحيل او يكيف دعوى تعلقه بالمشيئة مع وجوبه قبيل على ما من تفسيرهم وهي
الاية وكل كلام سوى الخابط الاكوه ميوا لبا طائم قال او يجوز ان يكون قوله
الا ان يشاء حسما لطمعهم في ارتدادهم ان مشيئة الله تعالى لردهم هي
الكفر محال الخارج عن الحكمة وهذا اعني الايضا وضلال بعيد يبطله من ان
الله تعالى خالق الزلل المخلوق ومخصص لكل ممكن ومنشأ كل ما تراه عن الانسلاخ
الى الكفور وارتداد خلوق الله والمخلوق مشيوء بارادته خالقه فوجب تعلق ارادته
ارتداد من لم يكن محالا وما قد يحاجج اعجاز ارتداد من تعلق ارادته
بعقول الا ان يشاء وهذا يشاء اذا كانت مشيئته تتعلق الكل كما يزواجبة والعالم

يكن مجوبة المعتزلة وبولت هذا التبديل المستنبح كما تراه من الزاجل الشيء عيبة
والعقلية فاضية عليه في ذلك ما ادعى اعني الم عما ما تفوه بيانه في المعرفة ثم
لم يجوز ما قاله هنا من وجه ذاتي وشواذ كما يجوز ان يفعل الا ان يشاء الله اذا لم ان
تعلق المشيئة بالمحال ممنوع اطلاقا ذلك جواز نعم يجوز ان يفعل الا ان يكون كذا حتى يكون
المحال كما قال ارتفاعا ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ولم يقل حتى يدخل الجنة
ان يلج الجمل في سم الخياط لانه كما المتناقض من القول المذكر المشيئة يشعر بالجواز
وكونه مستحيلا يقتضي المحالة وكلام يشعر الى حكمهما متناقض ما في ان معصوم
منه اجماعا ووجه ذاتي في ابطاله وشواذ في رأي الزمخشري هذا ان هذا الشيء الكبير
عما مذهب المعتزلة لو قال ذلك عما ناصبه ما حمل عليه الزمخشري كلامه واعني الله
باطل وضلال بالبين الامين الفظيعة عما تفوه في المعرفة بالله نبيه. ومعصوم
منه اجماعا فبطل ما نسبه الزمخشري اليه اجماعا ولزمه ان يكون هذا البيت
الرهيم عني عالم بالكفاية وفيه تجهيل الله نبيه وشوكير كما نه حمله على المجاز المعلوم
جوازه بالبين الامين بل بدلالة العقول بالمحال والى رسل علم السلام منتي شوز عن
ذلك علما **قوله تعالى** يعظكم الله **قال فيه** اجرى الظلم
فيه مجرى العبراء كبروا بها واضع شيء. في غير موضعه كقلي مجمل واجمالا
لم تستعمل في الكروه وتعني به اهل الكوفة احق بها منهم فالوا الظلم هو النقص
عملا العين بعني اذنه وبلت المعتزلة هو قبلي ذكرهم موضعا التحسين
والتقبيح العقليين وفي تقدم بطلانه **قوله تعالى** وجاءوا بدم
عظيم **قال فيه** روي انهم لوثوا حبالهم وعصيهم وحملوا فيها
ما يوجب الحرمة وهو كلام يشير الى العفو بالتولي وهو باطل كما تقدم وبالوجب
الحرمة شيء. بالبين فان العفو انما يخالفها من الضرر تارة عن شيء. وتارة عن
شيء. **قال فيه قوله تعالى** باذاهي تلقف ما يأفكون **قال**
فيه ورد فيها موسى ما حقت عصى كما كانت واعدم سفرته تلك الاجرام
العظيمة او من فيها الجن الطيب ولم يذكر فيه وجها ثالثا وهو صحة خلق
الحياة منها مع اجتماعها من المعتزلة تحيل الجواهر عن الحيوية لاقامة الجسم

بيع بعض الاجراء لما اخافه خطوطا بالمدح المحبوب وهو اعتراف انه انكار للاله وهو
الذي فات الياس بفطنته عما تنبه به المعتزلة وهو الذي سمعه موسى الكليم
اجماعا وبما يدل على انه سمعه حقيقة قوله تعالى تكليما اكد بالمصدر وهو المجاز والخاص وهو
ة ليلا فتاويله من المعتزلة نحو يب والحاد وقولنا انه كما اعتل وجود تعالى من غير شبهة المخلوق فنفى
فليعقل له كلام لا يشبه كلام المخلوقين وكما عقلت رؤيته تعالى عما تنبه بيانه وهي عما نهى
المعتزلة فليعقل سمع كلامه القديم من غير صوت وحاجة وقوله بعد ذلك انه روى ان موسى
عليه السلام كان يسمع الكلام من جهة بعينه نصرة اعتقاد الوقوع كنزال النقل عن معتقد
لجعل ان موسى عليه السلام كان مخلوقا له السمع من كل جهة وهي هرة انه متى جمع الجهات نسبة اليه تعالى
للكلام القديم كان الصواب ان يجيء بلا جمع الجهات **فقوله تعالى**
ارة انه الليل **قال فيه** بان قلت كيف طلب موسى ذلك وهو من اعلم
الناس بالله وبصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز عنه قال وبتعالى عن الرؤية لانه هم ان الله
ببعض الحواس وذلك انما يصح فيما كان في جهة وما ليس بجسم ولا عرض فمحال ان يكون في جهة
شيء قال ومنع المجبرة اهل السنة العقول عن الاذن وعن ما لجبرة اهل الخوض هم اهل السنة
والجماعة شيخ قال وكيف يكون ظالبه ومن قال معنى اخرت الى جهة الذين قالوا ان الله جسم
انه لكما يا جعل السبعين منا الى قوله تعالى من نشاء وتقدس من نشاء فبقي من يعلم
وعالم سبعة وضلالا وتعالى من يعلم وليلقهم المجي وذلك انهم حين طلبوا الرؤية انكر عليهم طلبوا
بادادا ان يسمعوا النص من غير انه باعتبار ذلك الامر وهو قوله لن ترى فليلزم الرؤية وتكذوا
وتعالى الكلام جمع بينه لان شيئا انواعا من الحق وضروبا من الضلال والتنوع
والتغير وان على موسى عليه السلام وعلى النبي ان المحال على الساني الذي وعلى المعقلة المعصومة
وعلى الله ورسوله ودينه بمنزلة لم يبادوا انكار رؤية الله تعالى لنزوع الجدمة
عزة لم وهو باطل بما يلتبس في المعزلة بالدعاء يل ان الرؤية ليست مقابلة وهي
ة لم بلا غ كان في الله لبا يل ان من الموجود ما لا رؤية ما هي عن مقابلة باحرى
واولى الموجود القديم تعالى وان السماء تجري في الماء وان عقل الرؤية عن الماء المقابل الوجه
والمقابل عني مي ولة والمي يجله عني مقابل لوجهه وما لعينه وقوله اهل السنة مجبرة لا

كما زعموا واما المانع ضرار الم ادراك الله يدركه منه وقوله اوتوا واعرفوا بفروعه تدلكم
رسالتي ولم يقل بقطع الرؤية عن الله عز وجل لانه عز المعتزلة بيقينا وهما وقول الجاحظ لم
عز وجل الرؤية مرادة بها تقدم الجوهر وبقاءه الرؤية عن باطل والرؤية عرض بالبديهة لانه قول لم
يقل العقل هو يفعل الاشياء ويفعل شيئا هو يفعل شيئا وكيف يفعل قليلا من الشيء
مع وجوبه يبطل عما قل فهم معنى الآية وسمل كلام يوجب الى ابطال الخوض هو الباطل ثم قال
ويجوز ان يكون قوله الا آذن شيئا الا ان يكون ولم يفعل شيئا فعلا وهل هذا الا عين التناقض
فلم يقولا عرضا يقطع والرؤية عن فلو بقيت الرؤية عن فلم تنقطع اذ ما تنقطع عنها الرؤية
ذا خرجا فتسلسل وعرضا فعلوا ضرورة بقاءها محال والمعنى لقطع الرؤية عرض والبقاء
ضد فكيف يجتمع لهم منه شيء. **فقوله تعالى** وينظر كيف تعملون **قال**
فيه ليجازيكم على حسب ما يوجد منكم وهو اعتزال مزوج شنيع وقول قوله على حسب
ما يوجد منكم مبني الفضل وهو مذهبه ومن قال انقطاع الكفي الزنج اعنوا وعملوا النكاحات
مزوجه فعلهم والذاع قوله يوجد منكم اذ هو مقتضى ان افعالهم خلوقهم وقد بطلناه لهم
عليهم المعزلة **فقوله تعالى** واذا جاءتهم الحسنة **قال فيه**
كون الحسنة معرفة والسيئة نكرة في الآية احسن لان الحسنة كالواجب بخلاف
لكثرته واتساعه واما السيئة فلا تقع الا في الندور ويتجوز من قوله كالواجب
لما تشبه الله المعتزلة من وجوب المصالح واللطف وما واجب على الله تعالى شيء منزه لم
كله بما تخفف كما يليه في المعزلة والنفي يفيد نفيا يكون لجي دكثرة الجنس تفضلا من الله
فضلا والنفي يجيء الندور **فقوله تعالى** وجاوزنا ببني اسرائيل البحر **قال**
فيه ثم اتبعه تعالى افتصاص نبأ بني اسرائيل وما اجرئهم من عبادة العجل
وطلب رؤية الله تعالى جهرة وعقوبة لهم من انواع الكبر وهو اعتزال الآية عن الرؤية
من انواع الكبر وفيه تكفير موسى عليه السلام وجميع الامة المجمعة على عصمتها والحليها
بنوهم الله اجعلنا من افعال الدنيا الى وجميع الكريم ومن انتفى الى هذا الكفر فيكفر
ما وتكفير الامة باطل عليهم السلام ويكفر الامة كلها كفر وفي تخويف المعزلة ذكر
ما يل عصمة الرؤية لله تعالى ووقوعها بما فيه شفاء للصدور **فقوله تعالى**
ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه **قال فيه** وتكليمه ان يخلق الكلام منظوما

غلط فيه وحيل الى المذاهب الفاسدة فاليهود بالتشبيه بقدرة حادثة تعلوقية في الوجود
بالضرورة والنصرانية بقولهم بالحلول ذلك لما تخففت هذه المسئلة اتضح العقوبة في ما علم بالبرهان
العقلي والنقلي من جواز رؤية الله تعالى وما قوله موسى عليه السلام انظر اليك نعلمنا بما وقع لموسى
منا الى عباده من العجز وطلب الرؤية اذ لا موجب لتغيير طلب الرؤية لطلوعه بما وقع لانه محتمل لوجه
كثيرة من البعد والقرب والطلب ويحتمل عودة الى طلب الرؤية مع تعزز نفسه عن ذلك لعلمه ان الله تعالى خصّ
رؤيته اهل الخصائص ٭ وهو منهم يجيء طلب الرؤية هنا جائية بما تقدم من ان العلم بالجائز وقوله
سبحانك ما قولهم كان طلبه ليتبت دعواه. فول باطل بما علم من ان العالم بالله تعالى اجماعا عالم بسبحانه
الحال عليه بالنقص والعجز واما ان موسى عليه السلام كان عالما بالله سبحانه وتعالى بعلوم بالاجماع
واما ان العالم قد يلتبس عليه تنزهه عن النقائص وهو موسى يمتنع بما وجب من عصمته وتقرير سؤاله
لغيره فيه التنزه وايضا بالبديهة وهو هو موسى يمتنع كذلك واما العاجب الاذعان له ان يقول باخلاقنا
زعم علما بامتناع الرؤية وبقي هذا وهم حتى يعلموا ذلك واما سؤال الرؤية مع العلم باستحالتها
فلا يليق بالعقل ما محل واولى الانبياء عليهم السلام وقوله دون ذلك بما راه ان يسمعوا النص
من عند الله باستحالة الرؤية اتى بجعل الى محل الى وهو ما قوله ان كلمة لن ليست بنص في
استحالة الرؤية كما توهم وفيه تخييل من ان مخشي الى النبي الكريم وكموسى عليه السلام حيث
باعتقاد موسى عليه السلام ان نفي النص وحاشاه مما نسبه الى مخشي الله

ثم قال الزمخشري بعد ذلك ٭ قول موسى عليه السلام ارني اقوم عما طلب وانزه عليه كان عنى اولى
ادهم فالاية اذا جرت عما طلب وانزه عليه كان عنى اولى وشنوا من الى مخشي ٭ فقول على الله
تعالى وعما نسبوه عليه السلام وقد رجع الاية وما انكروا فيها مجيء اخبار يقتضي
ان ما علم بالاجماع على قول ابن فارس الجهل وعني من الجهل وبين ان يقول كذا الكلام
في تقليد وديني صابي اجاز رؤيته ضحكت كما تقول لجهل وقوله ايضا ٭ موسى عليه السلام
انظر اليه قالوا واما وان ما فيه من معنى المقابلة التي هي محض التشبيه والتجسيم دليل
على انه ذهب عن معنى جهلهم وذلك غلط من الى مخشي ٭ وهو دعوى باطلة وليس فيه شيء مما
قاله من التشبيه بما تحقق بيانه في الحقيقة من الى النبي عني مبنطة بالمقابلة كما ان الله تعالى
بمعنى نفسه وعن خلقه من معنى مقابلة ما نعلم الى بما الذي تتوهمه بل يلزم ما قاله من
الى عني العلم من الآية بدليل الخ تحققنا في الحقيقة وهم ان لم يقولوا برى الله تعالى نفسه وخلقه

ولو قالوا

ولو قالوا هم من غباوة بلغ حيلتهم بالصحاح ثم قال الى مخشي ٭ يعود ذلك على اشياخ
شيعته الذين يتلمذ لهم كواصل بن عطاء الغزال وعمرو بن عبيد بن باب وابي الهذيل بن يسار النظام والعلاف
والجبائي وابنه ابي هاشم وحيث ادعوه وشهادته عني مقبولة هنا شيعته وهي ايضا
ترد بقوله عليه السلام والعزيزية بحوس هذه الامة وعني ذلك من الايات والاحاديث الى تقتضي
ذمهم والبراءة منهم ونسبته فيما الى المعتزلة ٭ انذار الى النبي والتنفير الى الله تعالى بعني الرؤية
باطل الذي محض جهل منهم ومنذ كانه اعتقاد المعتزلة خلافا ما كوعليه بما علم وتقرر
من الدلائل القطعية من صحة رؤية الله تعالى عقلا وسمعا وقوله بعني ان قوله بشيء حالي
تفاوز وزيادة على اهل اللسان بعني عجيبة وليس كذلك لان الله لم يسبق بفعل لما ذكر عليه
سيبويه وحمل الشيء كتابه وقوله سيفعل يقتضي تاييل الوقوع الفعل بالخروج من
عدم تهاوقتضاها بفعل ما في واحدة والنبي بالنبي بها فاما في واحدة بفعل ما توهمته
المعتزلة فيبطل ما تقوله الى مخشي على لسان المعتزلة ان نفي تقتضي استحالة
وفي بيان ان الله تعالى تقتضي الرؤية ما حكى الله تعالى الى مولهم لن يقع زعم انه ما يقتضي
الرؤية ما حكى الله يقتضي استحالة هذا مقتضى لعقل ان **ما زلت**
ما معنى قوله لن تخلعوا ما **زلت** الله تعالى في كذا الآية معلوم قطعا لن يخلعوا من ليلة خارج وهو
ليلة خارج الدفاع على استحالة ان يخلعوا حتى يموت الله سبحانه وقول الى مخشي ٭ قوله ليعلم
ان قد ظهر له بضرورة انه سيفي الى النبي ولو حمل على نفي الرؤية كان محمولا على الدنيا وقوله مطلق الاستقبال
انه تقطع من الاطلاق وقوله وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وقوله ان علم ان الله بعني
مناف الصفات تعالى الجهة دعوى منه باطلة جاء تقوله بيانه من بعض نعمة ربه تعالى
وقوله ايضا وانظروا نظر في الجعل الى محل فلا تقلبوه وكان تحليله بنقلة اخرى وهو
ان تنظر الى الجبل الذي جعله دكا ومن طلبت الرؤية منه جعله كيف اقبل به او كيف افعل به
حكما بسبب تحليله الرؤية لعظم ما قد تعظم عليه جبال وبعض من عظم اي عظم وقوله
عن نسبة الولد الى الشيء قوله وتحمل الجبال كذا ان دعوا الى الحمل ولا وتعزز من
الى مخشي بخضوع وذي بين الباطل وتخلوه تحي ويعتذ اجل الذي تقول ومحمد دعاوي باطلة
وتحليله مبنية بقول ان سؤال موسى عليه السلام والرؤية انما قاله بعض قومه ليليق لهم وهذا

وذكره عياض ايضا وتاره يقول التستعظم ما امر عليه وكيف يستعظم ما هو فعله
هذا الا تناقض من القول ثم جعله نسبة الرؤية لله تعالى باطل لما ذكر الشيخ والاصل ان
رؤية الله تعالى واحواله الواردة عليه بكيف حيث وجد يازاله عنه من خزائن الله غفلة واعمى
بصر حتى يقنع في القطعيات بتخيلات واوهام كاذبة وتدبر وكيفما ان ثلثت حقيقة
ذكره الى بقية **قوله رد تعالى** بما استغنى عنه كما انه **قال في بيه**
تعليق الوجود الى رؤية بوجوه ما يكون عنه استغنى ار الجبل مكانه حتى يرى كيف يرى
وسوسه بالارض وهو محال باطل من الى مخشى بما ذا الله تعالى قال جاز استغنى مكانه
استغنى ار اجع المستغنى مطلقا واشعار المطلق بالغير والغير يجوز من الشر كما واذا لم
يشعر المطلق بالغير تعين حمل الخطاب على الاطلاق واستغنى اريد على الاطلاق ومكن مكانه
المعلق به وهو الرؤية ممكنا عاليه ممكنة وكون الجبل بعيدة لا لم يستغنى مسلمة اخرى لبيان
ما وقع لبيان ما لا يمكن انما لا يمكن انعم من الوقوع اذ كل واقع ممكن وليس كل ممكن واقعا

وبالدليل على الآية تاهل الحق على المعتزلة ثم اخذ الى مخشى يطعن
تلعيقات على حسب توهمه الاعتزالي مبنا الامر تركيب بني الوعد بالرؤية الكائنة
بسبب طلب النفي وكلامه باطل هنا ايضا اذ لا قطع بان رؤية الجبل وصعق موسى
عليه السلام كان معلقا بالطلب الى بقية كيف وان مخشى من قوله انما طلب
الرؤية لسكت قومه وليسكتهم النص على ذلك وقل كذا الرضى بقية بكيف
يعاقب بالنص على التعليم وارشاد وقل كذا الجبوني من خذل الله غفلة وختم
على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة ونزع منا عصمة الجنبي عليهم السلام
حتى عزا صغائر تحقيقا فلم يبق اجاز له التحقيق الا ان يكون ذلك الجبل اكثر
المعتزلة والعظمة وبيانا لبعد اصطبار الطور فيزعزع بقدرة الله تعالى وتعظم امر
ذلك الجبل واختصاص الله تعالى بعظم القدرة لمن اراده وتنزيه عن خذلانه وصون لبيانا
محمد صلى الله عليه وسلم بحيث الجلة المعراج على ما ذكره البيهقي عباس
وصابة من الصحابة رضي الله عنهم **قوله تعالى** فلما تجلى ربه للجبل
قال في بيه فلما ظهر لها اقتداره وتصرفه لما يريد واراده وهذا من الى مخشى يحتج به
لكتاب الله تعالى انه تاويل لعين ضرورة والنحو حمل الآية عاما في كل ما من انه تعالى

اري الجبل وجودي تعالى بازاء خلق الحياة وروية لمتعالي والعزيز الى بانية صاحبة لزال الله
وهذا من منا بيان امكان ذلك لم يتركه الجبل عند ذلك لعظمة الله سبحانه وبعز يتوقف الكلام
في سوال موسى عليه السلام الرؤية فكانه يقول له انك يصطفي الجبل للرؤية عاشرة بليته
وكيف يصح لك انت ولو لم يكن له دليل الجبل وفقا مزروية منه لله سبحانه وتعالى لم يتزن جواب
سوال الرؤية اذ كيف يجاب بما لا يرى شيء **قوله تعالى** فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا
جعله ناقصا وتاويل ما يصح تاويله والا كان نحى بعا للنفي ان والحاد اولو اجيب
موسى عليه السلام بالقدرة على الجبل فقط من غير روية لم يكن في الكلام تسعة في الجواب
لموسى في الآية على ما يزعمون المناسبة وشفي نفاية كلمات الغي ان يكون الجواب ذل لعلم
الجبل بالرؤية وما نهى عنه ما في الجبل بكذا لم تعلمي فيلزم ان رايت ربي على ما قول الطبي وغيره وذكر
القاضي ابو بكر في الصلة ان من الناس من قال ان موسى عليه السلام سال الله تعالى في
ذلك المقام **قلت** وحمل قوله تعالى لن تراني على تقليل رؤيته او لن تراني عاجلا عند ذلك
واستدل فوق عامة هذا القول بعطف الكلام بالواو المشيئة في المعنى في قوله تعالى وخر
موسى صعقا ولو كان صعقه اجل ترك الجبل لقال فلما جاء المعجزة فلما اتى بالواو
المشيئة اذ ذلك على ان المعنى الذي ما اجله صعق موسى عليه السلام وهو المعنى الذي ما اجله
ترك الجبل **وقول الى مخشري يعرف لم** روى ان الملائكة تمر عليه
وهو مغشي عليه محمولا يبكي ونه باجلهم الخ كلامه هذا اللائق بمنتقد الخلف
وتقوله بالتبليغ الملائكة والملائكة المعصومين وروايته ذلك رواية سعيد بن جبير
وقال موسى عليه السلام وسني عوذ لما لوجوب عصمته والملائكة ايضا معصومون
عوذ ذلك الحبيب مروي عن الله تعالى ما لكل منهم معصوم عن جميع الى مخشي
وشيعته المعتزلة عليهم ثم عقل الى مخشي هنا ايضا ما نه قال اولا كان موسى عليه
السلام انما سال موسى ليعرفه ليبين عليهم الحجة ثم يتولاه بعد ما فوزه من ذلك
انه عوقب بالصعق وما قالته لذلك الملائكة عما ما اقتضاه الى مخشي وشيعته وقل
اقامة الحجة الاعتبار بذات عليها وكيف صار جزية يعاقب عليها وقل كذا الى مخشي
تخليطا يشكل بفساده وفوجه عن الخوض في عقل سليم **قوله تعالى**
فلما افاق قال الجبل الخ **قال في بيه** اي لما حمله يجوز عليه من الى بقية وغيرها

قلت اليها من طلب الرؤية وانما اقال المؤمنين يرانه ليس بمرئي وكما انه لم يشبه
اعتقال الكلية وكلاهما باطل وتقول عما موسى عليه السلام مما لم يفعله ما ان الانبياء عليهم السلام
فوق علم انهم معصومون من الجهل بالله تعالى ومن المعاصي وقد تقدم بيان ذلك فلم يبق الا ان يكون
قوله قلت اليها اتى فيما من مقاولي الى اعلى منه او ان المعظم عند الله عز وجل متى رآه اية
جل دوامع الله توبة ومحتمل قلت اليها من طلب الرؤية قبل استيذانه في ذلك اذ من لازم
الانبياء عليهم السلام ملاحظات في ما يؤمرون به مع الله تعالى من غير وقوع في كبيرة ولا صغيرة
كما تقدم بيانه او قلت اليها مما تقدم من قبل الفصل قبل النبوة كان الكلام محتملا لزلة قبله
او لوجه اتى مما ليس فيه كبيرة ولا صغيرة مما يعلمه الله تعالى وعلى ذلك احمل قوله صلى الله
عليه وسلم فاني اتوب في اليوم سبعين مرة الى الله من كبيرة ولا صغيرة وكذلك قول موسى عليه
السلام سبحانك قلت اليها سبحانك لم اعني بها الجهل من التسوء قال ابو اسحاق الزجاج
تسبيح الله تعالى هو التنزيه عن كل ما لا يليق به من غير توهم ما توهمه الجاهلون
فمعنى الوقوع في ممنوع فسبح الله تعالى عنه كان هذا عني كان ذلك الجاهل لم يقع في قوله تعالى وان
من شيء الا يسبح بحمده وما تقدم بيان ذلك فيه قوله عليه السلام قلت اليها واذا ثبت
بالاحتمال سقط الاستدلال بالمسألة على التوحيد مبنية على القطعيات بل هي من الظنيات
القطعيات هو ان الحجة لا تتم بالمسألة التي يقوم الدليل القطعي بها
على صحة الرؤية للمسئولة وعصمة موسى عليه السلام عن الجهل بالله تعالى وسوء الادب
معه تعالى وتقدس من قطعنا ان توبته وتسبيحه ليس لما هو كذا مع ورود ما توهمته
المعتزلة مني تعالى عما يقولون وقوله عليه السلام وانا اول المؤمنين اي بحق وبدليله
وافتقار الجاهل عامة الجهل وما هو اعظم من ذلك وبانه لم تتم في الدنيا ذكره ابو اسحاق
الزجاج وهو خطأ الزجاج رحمه الله من ذهب الى مثل من ذهب اليه الزجاج في معنى
قوله تعالى فلما تجلى ربه للجبل اي ظهر وفاق الراغب فيه اهل اللغة عن اهل الزجاج في معنى يتسلل
لواذا اعتقاد عفا بالموسى عليه السلام عما طلب الرؤية مع ما قدمه من انه انما سالنا
لقومه بازاء الجماعة تلك المقالة العظيمة فالوان كان الذي حمل بها عليها على لسانه
من غير اذن فيه من الله وكيف اعذر على تقدير ذنب من موسى عليه السلام والذنب باطل
والعذر باطل والعذر بالباطل خطأ لما علم فيما تقدم من جواز الرؤية اصلا واثباتها فلا

وشيء مما يكل تقدير ينافض هذا فيجوز ضلال ونسبة النبي المعصوم الى الوقوع في هذه الله
تعالى من مقالة عظيمة حتى وان الاجماع ونسبة العظائم الى الانبياء عليهم السلام كذوب
المعتزلة اذ بعد هم الله بل تقع الكلمة خطيئة بل جاء في نفس الامر ويفعل الله سبحانه بعد
ذلك ما شاء من اعطاء المسئول الجائز او منعه اذ منعه ما شاء ثم هذه الكلمة ايضا عظيمة
من وجه اخر ليس عليها عقاب عظيم بل تقدير بالامر من ذهب المعتزلة من انه سأل ما لا يجوز
لجلالة ذلك لما كانت معاقب عليها الا ترى ان ابراهيم عليه السلام لما قال في الكوكب والقمر والشمس
هذا ربي على وجه اقامة الحجة على قومه على ما مر تخفيفا لوجوب عصمته على الشيء اجماعا قبل النبوة
وبعدها وشيء مما بعد ذلك مع ان كلمة ليكون ضالا منها اتخاذ الحمد عني الله تعالى اعظم من طلب الرؤية
ومن نازع في ذلك استفدت مما علم من الدين اجماعا وضرورة ثم ان يعاقب الخليل عليه
السلام على ذلك اجماعا وضرورة انه كان افضل بالاجماع واول طلب الرؤية بمعنى العقاب
كبيرة والرؤية جائزة ووافقنا المؤمنين في الجنة وان زعمت المعتزلة ثم احتمال ان يمشي
يمنعه اليأس يحول تعظيم الله تعالى عن رؤيته وتذكر في الجهل انه كله ما جاء احالتها
وكبوخطا منه كما انه اعتقد القطع في غير موضعه وبيان احتمال هذه انه يحتمل ان يكون قوله
انما عظم ذلك اليوم الى الرؤية مستحيلة بل الامر الى تعظيم والنسبة الى بنيه عما من يزل الجهل
عظيم والتشبيه عند الجهل عظيم لاشتمال كل من من عليه به كما تعظيم كما جاء الجهل الحالة واذا
تأتي في هذا العلم الاحتمال سقط الاستدلال وسقطت متمسكات المعتزلة عن آخرها
وصح ما قاله اهل الحق والحمد لله

ثم قال الزمخشري بعد ذلك

مردودا الى نحو بنته الباطلة ثم تعجب من المتسمين بالاسلام المتسمين باهل السنة والجماعة
كيف اخذوا هذه العقيدة من كتبهم وقلدوا فيها ثم تستر بالبلكفة وقصر بعد ذكره من هم
اهل السنة والجماعة عن بنتهم لعز الله والتزامهم لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
كتبهم واثباتهم ما اثبته الله تعالى بكتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم كثيرا
من جواز رؤية الله تعالى الدنيا ووجوبه وقوعه للمؤمنين في الجنة وان زعمت انوف المعتزلة ثم احتمال ان يمشي
وقول الزمخشري بالبلكفة الى بعضهم شيء سبحانه بلا كيفية ثم ابطال التسجيل في سبحان
الله والحوقلة في ما حولا ولا قوة الا بالله ثم قال الزمخشري والعجب ما قال بعض اهل البدعة
بيهم بعض اهل السنة والجماعة والعدلية عنى بهم المعتزلة ثم ذكر عن البلخي

وهذا قوله تعالى فصل الخطاب

• فجاءته نعماء الهوى بغتة • وجاءة حتى الجهل موتكبة •
• فلم يشعروا بخلقه وتحولوا • شنع الورى فاستحى وبا البلكعبة •

فاجابهم عجم وتعويجي بن خليل ولو الذي فيها تي تيب وتكيل وبي فيها الحاء وتقديم وتاخير وفرز تكونها بتمامها صار هذا الكتاب ابتدا الى هنا قال تعالى

• بعثت جهلا صرامة احمي • وذوي البصاي بالمجمي الموكبة •
• ورميتهم عن بلدة بسوئتها • رمي الوليد غزى بمزوم مصببة •
• وزعمت ان فلن يشعروا بخلقة • وتحولوا فاستحى وبا البلكعبة •
• خطوا الاثاي وانت تخطو حولهم • بعمود الهدى بيلج الهداوة المتلاعبة •
• وجب الخشار عليهم فاظلهم منه • بج ذاية الراعي اجمي المنصبة •
• اتى على الكلم اي تجمل ما اتى • وانواسيوخلم ما انواعن معرفة •

الى تمام الابيات المتفرقة وكونها الصدر **ثم قال الى محشر** وتقسيمي ثماني حواري بن بعوله ارني عن في نفسه نفي بعاوتخا الى وبه معرفة اضطرار كذا ازظني البلم شاة مثل ذاية الغيامة الى تنضطي الخلوق الى معي متبلع ثم قال الحاجامع الكريث ستي وزبلم تماتوز الغمي ليلة البلارثم قال استحى موتة معرفة جلبت هيج الجلابي بطاكم الغم ثم قال الى هنا تفسير التبسيم قال الزمخشري يعني الى ان تضيق معرفة عاجز الطبيعة ولن تحتمل موتهم تلك الذاية المضطرب اليها واني ازظني الى الجبل فاني اكمهلة اية فاق ثبت لجليها مسبوقا تلبث لها فلما تجلى ربه للجبل وما اطلعت لذاية من ذاياتك فرزته جعله دكا وخر موسى صعقا لعظم ماراه اما علموا وخاكم الله تعالى واياكم انا لا نكموا اوالي يغ از كلامه هذا اجمع فيه من التعول على الله وكتابه ورسله والتخليط والحيد باذو الحي يغ للغوه ان ضروباكثيرة يمنها قوله في معنى اني عن في ونفي الكلام من المعتزلة عاجز الذاية تولى ابطاله اما الحي يزعم الهرشاد سيوله الى ذاية الحقوقة بالنظر الموصول بالى نضج الى ذاية ثم اجوابا يحمل عاجب الى طابع ذامال المعتزلة.

حملوا النزع عاجي الى ذاية وحملوا التسوالي صل الذاية عاعيني الى ذاية وازسال منهم شايل انما سال الى ذاية لعوده فطفا لعاذاية هم اذ كانوا يسئلونه اذي يهم الله فيل له نعم

مخالف

مخالف النص وانه عليه السلام اضاف الرؤية المسئولة الى نفسه حيث قال ارني ثم كيف وطوى الكلام اذ سيق مع اعلام الحاجة الى علم تفاصيل الجمل فوقه وما سالوه وقد جاوز والا يجاز ان يجعل لهم الهاء في الى عليهم انكم فوق تجهلون وفعل الذي تخشى وشيعته المقتولة لما سال الجبل كان اكلاح واسس كانه حي يهب للنص وهو الكاذب الذي وسوسهم عن علم موسى عليه السلام بالله تعالى اذ الحاطم الا يلتفت وهو كبعض العلم الضروري عندي وعند شيعته كما اجوبه وليس من الحكمة كيف يليق لموسى ان يسئل الله تعالى الى فيه وما تقتضيه حكمته وهل يسئل موسى عليه السلام وهم مع اعتقادهم عزة الى ماذكروناه الا محض الضلال **ثم قول الى محشر بعد ذلك** كما جاء في الحديث ايضا الى ان ينفض العزة ازوكذلك الحاد في الزمخشري باجماع المسلمين ثم حذف من الحديث مؤله عليه السلام عيانا فانه في الذي ته وقاطع الى فاء المعتزلة وتل ليس للوهن ثم قال الزمخ لن تقيموا معي قتالي دهيم الراجي وحمله الى ذية عاالحقوقة وكيف يعقل ان يكون العلم الضروري المستوا عاي عمد دفاوا ربا وليس بحملها به فان

ثم الذاية ليست هي العلم الضروري المطلوب عاز عم المعتزلة ولم يطلب موسى ذاية مماثلة عاجال الجواب هنا عني مطابق للسوال اسم ذاية الصفقة للجبل كيف تكون جوابا لطلب العلم وبيان مطابقته في شيء من ذلك الجواب فرزته تعالى حاجة لكلوعلم ضروري عليه من عني حاجة الى ذاية تقطع وماضلة المعتزلة في الاصل عن المسري تقابت كلامهم هذا الفرز من الثقابت كما تراه مما يقتضي الى التفات اليه مزلة احذي مسكة من العقل وتوفيق والاشعاري سوال موسى وما في جوابه مما خوطمته المعتزلة بل الصبيحة واما عن الجبر فمحدد عاووحي بعد الذي تاز وغلطوا تخليطا الى صال اليه الا من خذل الله عقله وطبع عاقلبه **قوله تعالى** وامي موضع ما خبروا باحسنها **قال فيه** اي فيما ما هو حسن واحسن الى ذاتي كلامه فليتحرز من كلامه ي عتقاد المعتزلة حسن ذلك عقلا ووجوبه عقلا والنكتتان شي عيتان يعنوا اهل الحق عاما خفوفيا ثم في المعزلة **قوله تعالى** المرعاانه تا يكلمهم **قال فيه** كما يفسر عالكلام وهو اعتقاد الزمخ ن عاما فتح هذه الاية ثم الله عاز الله يكلم وبامي وبهني وي سل الرسل وبتعبر الخلوق بمايشاء اوهذه من اوصاف الافعية والعجل الكلام له قبلاقة المسيته له وعند المعتزلة لا كلام لله تعالى الا بالفعل الذي يفعله

من اصوات وحروف في الهواء وما فوقه للعجل على الفعل الثاني وكذلك قوله في تولية الاصوات والحروف
لم يقولوا نعني القدرة على فعل الاصوات والحروف وما جاز لهم ان يقدروا على الكلام هي يدل على ان
حيي عندهم وكاذب للكلام الخفي في المذاهب لانه تعالى وجودا وقد رأوا ان الكلام للعجل او غائب يذكر ذلك انه بمعنى
المحتملة ومشيئته له وذلك مخفوف في المعتزلة ذكروا الدليل القطعي على وجوبه لانه تعالى **قوله**
تعالى ولما لبين لهم سبيلا **قال فيه** هي حوالة الله تعالى انه عرى الخلق بما كلفهم من الفعل
مورد ادلة وما انزل في كتابه فلم يذكر في شيء من آيات الله تعالى سوى الهداية الى المعرفة بالادلة والبيان
والدعوة ولم يذكر الهداية الخاصة وهي خلق الايمان في القلوب على ما ذهب اليه المعتزلة لان قوله تعالى
وكذلك اتل واسئل الحاضر مخفف في المعتزلة بيان سبيلا ذكر لهم على ان الله تعالى
منفرد بالخلق لكل مخلوق وعلم بذلك ان الله تعالى هو الذي خلقه فخلق الايمان في قلوبهم
والى عمل الاصنام في ابراهيم ثم عالم يعلم الذي مخفي خفيفة الادلة ما هي بمثال خلقها في القلوب
وليس هذا والدليل خلق في القلب النظر والبحث في الادلة ثم العلم لهذا والاول والادلة هي المعقولة
التي نبطة بين لونيها وهي ما توصل بصحيح النظر فيه الى علم ما لم يعلم مستغنى العادة اضطرارا كالعلم
الذي اعلى تخصيص الجوهر وتخصيصه الذي اعلى حدوثه واحدوثه الذي اعلى وجود الفاعل الذي قد
علما من منا تمام الكلام عليه على الادلة وحقايقها واقسامها في المعرفة **قوله**
تعالى وكانوا ظالمين **قال فيه** واضع كل شيء في موضعه وهو عندنا ال
وتعريفه بانه امر او نهي فلزمنا في تعريف الظلم ما فيه كفاية واما ذكر الله المعتزلة الى ما
ذكر انه عنهم لما جاء في اوائل الامم مبنية على المحتمل للعقل والتفهيم ومن تفرع ايضا ابطال ان الله
عليهم في المعرفة **قوله تعالى** والقى الالواح **قال فيه** هو توس
عليه السلام وكان في نفسه حديدا شديد الغضب وكذا اللبقاء الهلاك فانه لم يجز مثله
في حوالة بليا عليهم السلام وبالاجماع وكذلك قوله بعد ذلك في خوف موسى عليه السلام
السحرة وذهب بعضنا ايضا الى ان الله تعالى لم يعلم بالعصمة في البواقي مخفي كفنا فاجيب
من اراد به معرفة اللبقاء والمعنى **قوله تعالى** بسبب ما لهم غضب من ربهم **قال فيه**
الغضب ما اوجب به من قتل انفسهم وكذا عنى الله ان الغضب في حوالة تعالى ارادة الانتقام
وعند المعتزلة هو نفس الارادة وعند اهل الحق الغضب هو ارادة الانتقام فلما اراد تعالى
الانتقام منهم امرهم بقتل انفسهم وذلك وجه من وجوه الانتقام وليس الامر هو كما اراد تعالى شاء هو

واما بيانا على ما مخفوف بيانه وبيانه في المعرفة **قوله تعالى** ان ربك هو يعلم انه يقوم الى الصلوة
قال فيه رحيم منعم عليهم بالجنة وكذا عنى الله في المعتزلة رحمة والى رحمة في حقه
تعالى الى الفعل ورحمة تعالى عند اهل الحق ارادته الخير لهم حوسبوا وكذا نفي اللسان والبيان
وفي سمي الفعل رحمة مجازا لانه صادر بالارادة عن تعالى والى رحمة وفوله فعل ذلك الجواب
وفي وجوه التوبة والغاية وما وراء صلح وبايع وكذا عنى الله وسقيه على السنة والبيان وكذا
الغواية وجوه تتبيل الصيد وفتح رجاء الذي يليق من رحمة ج العلم وبه عنى في الله قوله
تعالى وبغضوا دوزة الذي من شيء مما مخفوف بيانه في المعرفة اذ عنى بوا بلا من فخي وجهم من النار
بالشفاعة المتواترة الورود على ما تقدم ايضا **قوله تعالى** واختار موسى قومه سبعين
رجلا لميقاتنا **قال فيه** من نواحي اذا احتملوا الغضب وفخوا بجبر ابسمعوه وكذا
يكلم موسى يامر وبنهاه اعجل الى تفعل منسب الكلام الى الفعل وكذا عنى الذي من كلب المعتزلة
ان الله تعالى اذا اكلم احدا انما يخلق اصواتا مقطعة والحروف المنظمة في جسم من الاجسام بسمع
المخاطب وقد تقدم ابطال ادلة الله على ذلك في المعرفة وبيان الادلة التي هي ثبوت كلام الله تعالى
العظيم وصحة سمعه ورؤيته وكذا الكلام المخفوف كما ان المتكلم لا يكون متكلما الا بانتفاء كما ان العالم
والقادر كذلك العلم والصفة كما توجب حكما المؤثرات به وكذلك المعتزلة كما نسبة الى النبيا عليهم
وعلى السلام الى عبادة الاصنام وانه اذا اكلهم انما اوجد اصواتا منظمة في شجرة او غيرها اذ كلمت الله المعتزلة
وكذلك ذلك الجواب غايبة بسمع اطلع فعلم من الشجرة وذلك الكلام عندهم قايم بالشجرة وحلت
للشجرة وفي الجملة موسى عليه السلام فخلع نعليه وامتثل وخلع نعليه وامتثل من الشجرة
وانما وكذا عنى عبادة الاصنام وكذا من قايله كفروا علوم بطلانه بالاجماع المتعقل
على ان الكلام الذي كلم الله به تعالى موسى عليه السلام كذلك الكلام القديم الخفيف الذي قامت
الى المعنى على ثبوته ووجوبه لله تعالى وبه كذلك اجتنبنا الى ما مخفي خفيفة ومما مخفوف بيانه
هذا ايضا في المعرفة والعبارة عن كلامه تعالى كذلك قوله اجعل لنا بقعل خلقا ما قوله المعتزلة
من ان الله تعالى ليس له كلام الا هذه الحروف التي خلقها الله عز وجل في الهواء كما قال الله عز وجل
لهذه الشجرة اني انا الله رب العالمين فقالوا انه مجاز حتى يثبت الله جسمية فيقال لهم اذا انكلم البشر
الى محتشي يجب ان يسمعوا الرؤية ولا مكابرة من هذه فاجيب بالزامه وجب بهم الجهل بصفة
ولما ما انه الى الجنة فاذا رأيتم لو شيت اهلكتهم واياي وكذا عنى من قبله الله على ما ذكرت الى المعتزلة
ما ذكرت من قولهم ان الله تعالى اذا اكلم احدا انما يخلق اصواتا منظمة في جسم من الاجسام يسمعه

من قبيح طلب الرؤية وهذا الوجه مبني على المختار عند المصنف في إعتقاده وتكفيره لمن خالفه في ذلك وشنع عليه بما شنع من قال بخلق القرآن وشبهته لرؤية الله تعالى وما ذهب إليه مسوق مجرى الدعاء عليهم بالعمة وتوهمات باسرة وفي تجب الكتاب الله وفي فرض منا بما زادوه على ذلك وإن وعدهم إنما كان إن تمسكوا بأهل الكلام وطلبوا العلم منهم وفي ذلك لم يأمرهم والتمسوا منهم حتى يفهم ما افتروه وفي هذا موسوم لهم دعوى مع الله والتقول عليه بما لم يقع وليس هذا موسوم احتمال كما ذكره المعتزلة بما علم من أنه بما ذكر لاحتمال إسناد الاستدراج مجملا إلى المختار وهم ليس إلا عاما توهم وشبهته من المعتزلة إلى رؤية جبايا المحتملات إلى إجابتها مجرى القطعيات وإعمالهم عزيمة المراد على السوى على الغلبة وقصر نصوص الكتاب الباسل من أي وجه كان من عجمة أو سقم وفي هذا مناقضة جواز رؤية الله تعالى عقلا ووجه وقوع ذلك لإجماع المعاد شيء على الجواز انصرفوا لوارد لا لإجماع المتقدمين ثم ما وقع إلى المختار عن موسى عليه السلام وقال إن يسمع إلى رؤية تقول إنه عاموسى عليه السلام وهذا دعوى ليس عليها دليل وفي بيانها بطلانه من قبل ولم يقل موسى عليه السلام ربا أو من حتى أنظر إلى ما قال أو مذهب ولم يبن لم: أهل الحق منه من أجل رؤية تعالى القول بأنه لم يعفا له تعالى بما يوجبه ذلك لوجوه؟ عمدته بما جماع على ذلك لما ورد القرآن عن النصوص والظواهر في بعض صورة تحتي بها لكتاب الله تعالى والجامع الذي مجمع بإجماع المسلمين وفي فرض منا إسقاط إضافة عبد المختار له من الوجه مقابلة أوجه بكتة عن القول برؤية الله تعالى بما سيوما يوجب التأويل فتبين أن لم جواز الرؤية وإنه عليه السلام إنما طلبها لنفسه وبحل ما ذهب إليه المختار له

قوله تعالى انظر إلى الجبل الآية **فيه** أن تلك الجبال جميعا بعض نفسه وإنما قال إنما طلب الرؤية رجاء التشبه بقومه. ما **قال** سبحانه. وكذا احتمال أيضا مبني على ما ذهب إليه موسى عليه السلام من أنه طلب الرؤية للسبعين وسلم فيها يرجى السبعين. حتى يشبه مثلهم وكذا ممنوع على أنه بناء على الإجماع لوجوه عصمتهم عن السفه وإذا وجه الرجي كثيرة كما قال لم أقم من جهلوني بما يلزم منه الباطل حوله بناء عليهم الصلاة بالإجماع ويلزم منه الجائز يجري أهل الشائبين حتى يبني وكل مذكي عنه حتى يعدله ويجري عنه وكذا ما قالت المختار له ذلك وما يقتضي القول بعدل أعمالهم نسبته إلى عاقل فضلا عن الأنبياء عليهم السلام. **قوله تعالى** أن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء. **قال فيه** العالمون له الثابتين بالقول الثابت قال وجعل لم أضلال

من الله وكذا من ضل عنه إذا ذهبت سبيله أن ضلوا واهتدوا وبذا نه أضلهم بما وهديتهم على الإفتساح في الكلام وكذا كله إعتقاد أو تحي به للغوي أن يجوز له أن يقول تضل بالعمة ولم يجعل الضلال سوى النفي لذلك بالعمة وجعل اسماعهم الكلام في العمة قال فيه حتى استدلوا بأن الذي طلب الرؤية استدلالا باسرا وما فالله يتقدس بما نفاه من ذاته كما خاف الوالد الله بقوله تخاف أن نموت وضلالتهم وإن لم كموما به هديتهم وأضلهم حقيقة ولما اعتقدت المعتزلة إضافته إلى الله وقال إن العباد خلقا قطعا الله عن قولهم جعلوا أضلال التعبير من خلقه وجعلوا أضلال الله تعالى له شيئا أخي ضلوا في تبيينه ضلالا بعيدا إمتاريه يقولون الذي يضرون به أي يعجزون عنه إلى حقيقة وتارة يقولون العمة وهي التي تلتبس بالمعنى لتبع الحقيقة وتارة يقولون إن له وعجزوا عن خفي أنه بأن يلطف ولما سهلوا عن اللطف ما كموفا لوا خلوشيء مباين وفارقه إلى ما ذا خاصة لم يعلموا ما هذا لم التي ما يجي أو هاما سرة ودعاوى كاذبة ومن يضلل الله عما له من هاد وقل حقفقاح العزيمة إبطال جميع ما قالوه في ذلك بالآيات الفاصلة وعلم من لم أن الله تعالى المتصرف في خلقه على الإطلاق ويضل من يشاء حقيقة ويهدي من يشاء حقيقة إفحام الوالد لم سواه **فوله ذوله** أصبها بما من أشاء. **قال فيه** من وجب على الله الخلق تدين بيد ولم يكن التعبير عنه مستاع لكونه مبسوطا وكذا أيضا إعتقال وكي يجب للغوي أن يجوز له أن الله تعالى يقول من أشاء. والمعتزلي يقول من وجب عليه ولو ثبت الوجوب لبطل قوله تعالى من أشاء. فيبطل الاختيار إذ الواجب لا اختيار ثابتة لله تعالى بنص الآية. أو ربما يقال الوجوب عليه تعالى باطل على الإطلاق وقول المعتزلة في الحكمة هي لله لأنه مبني على التحسين العقلي والتقبيح وقد أبطلناه من قبل **ثم قوله تعالى** الزمخشري هنا ولم يكن التعبير عنه مستاع سوء أدب مع الله تعالى أن يجي عليه شيء ملكه وتمزا المعنى قال عليه السلام سفاهي منا. يوم القيامة أن خصماءه الله فيتفوق الغني يتقي **ثم قال الزمخشري** وفي الحسن من أنتا من المساءة ولم يعبر كذا في الغرابة بشيء. وتاتا وأنها وتي كما لو لم أعتني الله به موضع تأويل الذي كذا في تتغير للموعد مطلقا وتأويل الجبا لتتغير فإنه عموم فيبر بالغي أنه الأحوى الصحة بالمشيئة فلا يلزم من أن يكون الغير مقضي على المطلوب أن كاني بعض على العلو ويكون المعنى عن أي أصيب به من أنتا من ضيعت بتتغير عقابه وبهذا الجمع بين الغي أتيتر

واما الدليل فهو الحجج عليه معنى وجعل الآية سبيل ثم ذكر انه يخشى بعض ذلك انه يخرج فيه اسم جعل ثم قال استجازتهم الرؤية على الله تعالى وكفرهم وهو ايضا يدل على ان الرؤية واستجازتها مع الكفر بناء على اصل هذه الجماعة الى آخره وليس منه اعلم ان يكون سئوا بخصوصهم بالكفر وتاخير ايمانهم حتى يحكموا على الله تعالى بما ليس هو الحكم به وخصص الله تعالى قلوبهم فلم تشتهه منه كذا الله هو الصحيح من مذهب اصحابنا وعلم عقلا من عجز رؤية الله تعالى ان قلوبهم الى المعتزلة بالى يخشى ان ذلك لا يشتبه على احد من هذه الجماعة

وكل شيء رد الله ظنه فزحا وكل شخص رد الله ظنه فسلم

فنعوذ بالله من الكون والقلوب ضد الضلال وما علم ما نقوم من البيان في الحذمة من جواز رؤية الله تعالى عقلا وسمعا على ما بينا ان يكون سئوا بخصوصهم بالكفر وتوقيفهم ايانهم عما افتروه من المحالات كما قال الكفار فيما لو سئوا من الله حتى تجيء لنا من الارض ينبوعا او تكون لك جنة من نخيل وعنب فلم يسئلوا ما طلبوا من ذلك ولم يسئل حتى لا ما طلبوه وما كانوا علموا بكفرهم وضلالهم على استئناف ذلك لما منهم ما سئوا دبا من تعبد مع المعبود تعالى ويجيء الاعتمال فيقطع بان العلم بسقط الاستدلال بكتب ما اقام دليله ووضح سبيله وكموا ذهب اليه اهل الحق

قوله تعالى وكلمه الله **قال فيه** وقيل هي كونه متكلما لم يزل ولم يسم بصوت ولا حرف ولا لغة لتاويله اعتبار الكلام لله تعالى بالصوت والحرف وكونه ذهب المعتزلة وبابن عن اهل الحق من تاويل الكلمة المذكورة في ذلك الآية بمعنى انه كلام وقديم ليس بصوت ولا حرف ولا بعبارة عنه لا كلام والنون من كن والحرف حقه تعالى محال

قوله تعالى تعلمك تكتمون **قال فيه** اراد انه انكشف واوهموا عتيد الله تعالى عن المعتزلة اراد هو تهم وما يدل عليه فيتعين اراد تهم دون اراد الله تعالى الله عن عزيم علوا كبيرا والله تعالى يفعل ما يشاء ويختار الا ان مشيئة الله وقدرته الى هنا على خلافه تعالى الله عن هذا علما يوجب ان يكون مراد العبد ما تقدم بيانه فلم يرد فعلهم اراد تهم اذ الحوادث كان مبنى على الاجتماع التضاد وهو محال فبطل قولهم وتعين عمل ذلك على وجه صحيح وهو تعلمك اي لتكونوا انتم عالمين بحيث لا يصح منكم ان يخفى عليكم شيء او انتم عزيم فيه كذا قيل او يقول انبأونا واولياؤنا لعلكم انكم تبتدؤا باذن الله تعالى يخبر عن فسقهم وبدل على ذلك قال ابن عباس عن عزيم عما قال اي مضت فلم تقدم الصحيح لا من عند الله فان

قوله تعالى ومن قوم موسى امة يهدون بالحق وبه

يعدلون **قال فيه** لما ذكر تعالى ما امنوا على عظيم عبادة العجل والتجارة الى ذكر من امة موصوفون بغير ذلك من خشية اجارة الى رؤية بعبادة العجل بجعلها كغيرها بناء على مذهب الجاسل المستفرغ ابطاله وفيه تكفي كل مزغا الجواز الى رؤية فيلزم المعتزلة تكفي النبي على الله عليه وسلم وتكفي المؤمنين منهم فقد امنوا كلهم بما عليهم السلام وتكفي جميع امة موسى الجميع من خشية شيء مما ورد شيء عاد وعلم عقلا من عجز رؤية الله تعالى ان قلوبهم الى ذلك اوفق ان انتهى من الكفر الى ذلك اولى من خشية احد من انواع الكلام من خشية

وشيعته المعتزلة تابعة لهم عتيا او الضلال والى ذلك ادعى رؤية الله تعالى من اوجه ايمانا وفد اثبتها الشيء والعقل على ما تقدم **قوله تعالى** وسئلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الاية **قال فيه** او كفوا صادوا السمك بعد النهي يتوقفوا ولم يعصوهم فالما صنعتم بقاتل النفس ضل بعد النهي يشار الى التقرع المعجزة له سوءا بما احوى واولى وسواء عتيا او تحكم على الله تعالى ويجوز عند اهل الحق ان يفعل الله تعالى ما ذم به واذ يؤاخذ بكل ذنب ويجوز من احكامه تعالى خلقه ان يعفي العظيم ويؤاخذ بالصغير ويجوز ضد ذلك لم يجب ان يجيء شيء ومن فاتحة او يفعل ما دون ذلك لم يرض عباده والقتل عما دون الشيء لا يوجب المشيئة عما قد تحقق بيانه في المقدمة

قوله تعالى واذ قالت امة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم **قال فيه** واذ اعلم الله هال النهي وان النهي يوشي بسقط النهي عنه وربما وجب التوبة لذنوب في باب العتب وسوء اعتقاد الغير نقض وكتمان الحق من كتب المعتزلة ظهر الشاهد غايبا ثم من علم الله تعالى ان الكافر من الذي سبقت لهم الشقاوة ثم علمه كما هو موصوف واجتمعهم بذلك لم يقبله تعالى سواء علمهم قالوا نذرتهم او لم تنذرهم لا يوصفون فيلزم المعتزلة ان يكون مضيعة فعلهم عن الكفر عتيا وقوله تعالى مسلم واذ لم يكن عتيا فلا يكون في الشاهد عتيا فبطل قولهم وجوابه اخوه وهو ان يكون مع منهم مع العلم بقدر ما منهم اظهارا للدلالة على شقوتهم واقامة الحجة عليهم

قوله تعالى كونوا قردة خاسئين **قال فيه** عبارتي عن مسخهم قردة وهو اعتقال واطلا وممنوع في حق الله تعالى بالاجماع اما وجه الاعتقال فيه فلان قبيحي ناقص فاعلم وراء علم راجع الى الجهل مبني جهل الى ذلك الله جعله عبارتي عن مسخهم ولم يجعله عبارتي عن كلام الله القديم لما ان المعتزلة تقبيحه ومن تقدم الجهل عليهم في ذلك الجماعة وعلم ان ذلك

كله عبارة عن كلام الله تعالى القديم انه تعالى كما تجوز ان يتاول ويكون الخطاب بمعنى الامر التكوين
وانما يشترط عقل المخاطب اي التكليف بما لا يفهم بيانا وهي كما انه مزيل **قوله تعالى**
واذ قال ربك ليبعثن عليهم الى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب **قال فيه**
عمر وهو اعتنى الواطا والمنوع في حق الله تعالى بالاجماع اما وجه الاعتناء به فلان تقييد
ما من اعلم والاعلام راجع الى الخفي فيه جمع الى كلام الله تعالى والمتناولة بنكون مهما استطاعوا
فان اضطروا فجبلين بعد وفاته الى الاصوات والحكم في الغائبة بالمتحيزات من الاشجار او في الاشجرة او انعام
او عنف الم وفي ابطلنا عليهم ذلك لم يبق الاحمال ذلك على ظاهره من اخبار الله تعالى عز وجل العذاب عليهم
وخبره صدق فلا بد من وقوع ذلك وهو كقوله تعالى الم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا
من في النار ومثل ذلك من الآيات واما الاجماع على منع ابقاء الغير في ارادة الله تعالى فذكره
القاضي ابو بكر رحمه الله وابن فورك وغيرهما من ائمة السلف **ثم قال الله تعالى**
بعد ذلك والخفي واذا اختبرته وكتب عاد نفسه وهو ايضا اعتنى الى الخفي والمنوع
في الواطا وفي ان باطلا لفظا ومعنى اما منع اللفظ فبالاجماع لانه يوجب الايجاب وجوب
على الله سبحانه مطلقا واما ابطال المعنى فلان المعتزلة تقول الايجاب العقلي ويجعلون ذلك
الموضع منه وانه تعالى اوجبه على نفسه من جهة الحكمة وانه ما سماه في الدعوى انه لم ومن
تخفوا بطل الذراع المعرفة بما يسمى بيانا وعلم ان الوجوب ورود له على الله تعالى كتب ربكم
على نفسه الرحمة فتاول بانه وعد الى باب الفضل حتى لا يخفى لا يخفى قبل التواب لعباده المؤمنين
دون حقيقة وهو بانه محال على الله تعالى لانه اغا يدل من الامر الى الارادة ولا يجوز
ان يطلق احد من المكلفين من قبل نفسه بانه ليس بمحمول على ظاهره بل فتاوا وتاول احكم سائر ما
يجب تاويله وفي هذا بيان ان من حال الفضل ان يقول السيد لعبده ان اعطاه جواد ابعد ذلك
على ان كتبت له ذلك على نفسه لا يخفى له الشرط والجواد له والتمرله والعبد له بالفضل
كله له **قوله تعالى** ويقولون ليس هذا من عند الله **قال فيه** وعبي ان الوجوب
لا يصح الا بالتوبة والمصر لا يعفى ان له وكيف اعتنى الله قطع تنفيذ الوعيد وهي عليه وعلى
مشيئته في ذلك ما لم يخفوه لزوم في المعتزلة من الجواز العقلي مع قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن
يشاء ورد منا عليهم ما زاد واعلى الآية اعتداء وتحكما من قولهم ولا يشاء ان يغفر الله للتائبين
واصل قول الله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وغير المنقول وانما ابقوه على ما قولوه من الخشب

والتقبيح

والتقبيح في الاشياء الشرعية بالعقول وفي تقدم ابطاله لما عليهم بالقطعيات من الاصلين
قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب **قال فيه** في قوله في التوراة
من ارتكب ذنبا فليتب الله ولا يتب له الا بالتوبة وهو اعتنى الوقوف لمعنى من كتب العباس يبقى .عمله
اعتنى الى التوراة وهذا مبلغ عظيم من الضلال وليس الذي يخشى الله العلم يخفوه وعلى
ما في كتاب التوراة سبيل الزنا الذي انه لم يجيء وانما فيه كما في الحديث الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب
فكان سبيلا ان يقولوا وهذا الحد الميثاق فاتقطع الله ان يقولوا الله الا الحق وادرسوا ما في كتابهم
لعدم العفي ان يبقى قاطع لاصله الذي هو الذكور في كتابه الآية سيما ما عمل بعضهم
بعضهم واذا لم من تنزيل ذلك الشيء واخذ الله على الجاهلية عاد الله وذلك كفرهم الله جماع
وليس في ذلك عدم العفي ان لم يؤاخذ بما دون الكبر من الذنوب وما الذي عرف الله ايضا حرفوا
عليه واخبار اليهود والنصارى عرفت الله عنه منقولة بالخبر الذي ما زعمته انهم بدلوا وغيروا
في الكتب المنقولة عليهم والموضع موضع قطع فلا يقبل فيه الا القطعيات وليس في الكتاب
قطع الا سوى قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وفي ذلك لمن يشاء والذي يا ايها الذين
امنوا ان جاءكم فاسق بنبا فتبينوا لان ما تولهم المعتزلة بغصرون به فصرح الذي الم والاصل
فيهم المعصوم وما في المنقول **قوله تعالى** ودرسوا ما فيه **قال فيه**
ما في الكتاب من استثناء التوبة في عفي ان الذنوب بنا. من الذي يخشى الله اعتنى الذي
وما تقوله من اليهود على التوراة فيه الحجاج والذي يقتضيه الفرد ان يشاؤ
الكتاب الا يقولوا على الله الا الحق وما فيه لواكتاب الله وبيشتي وابه ثمنا قليلا فتبا
يطلبوه ويكتموا بيانه وانما وجه الذي قاله عليهم اعتنى التهود بقولهم سيغفر لنا في قطعهم بنا يعلم
لم تفسيهم دون صريح مبهم المغفرة لمشيئة الله سبحانه لما من منا التنبيه عليه ثم قال الذي يخشى
في ذلك والذي عليه الحجة كفر من قول اليهود بعينه لما تبين وكفره ذلك على ما حشوه ومنا
لفة متعمدة على الصفور بطلانه الله عنى بالحجة اهل السنة والجماعة وهم اهل حجة من حيث
اثبتوا الغفران السابق وليس ذلك الحجة بما ان الحجي ينفي الغفرة الحادثة والكسب والمشي
ملتبس ذلك على ما تخفوه بيانه مع المغفرة بيانت في من يخشى واهل السنة يقولون
بالعفي الواطي المخلوق بالغفران السابق فيهم والذي تزل العفي المغفرة لو قوع المصنوع عن
ومن جملة الله تصورات وجود الغفرة في المكتسب وهو مفقود على كشبه بغفرته لما ان الجبر

مذكور كذلك وزيادة انه مجبور اي مسلوب القدرة والكسب والعبد فيهما معلوم بالضرورة
باشتراكهما في القدر واختلافهما في الجبر والكسب وذلك لوجود قدرة حادثة في محل احدهما وعدم
ذلك في الجماد وسلبها في محل المجبور وهو الزمن مع عدم التكليف فيه فيحتمل ان يحمل
كلامه على الجبر الذي هو سلب القدرة الحادثة وسلب الاختيار ويحتمل ان يحمل على
الجبر الذي هو سلب القدرة الحادثة فقط وسلب الاختيار ايضا وهو الظاهر من مذهب
الجهمية القائلين بان العبد لا قدرة له اصلا لا كاسبة ولا غيرها وان حركاته الاختيارية
كحركات المرتعش والنائم والفرق بينهما ضروري وقد مر في الجبر والقدر ما يتعلق بهذا المقام
فقوله تعالى قال فيه اي في الاصل بكونه اعم من الكبيرة والصغيرة
وفارقت بين الكبيرة والصغيرة في كتابه هذا لبيان وجه كون الاول كبيرة والثاني صغيرة
الى آخر التكفير بالتوبة فلا يرد ايضا من زيادته بيان وجه كونها مشتملا على الكبيرة
الى الكبيرة بانه تكذيب لله تعالى وتكذيب رسوله وجحود ما دون التي له عصيانا وكفرا لانه
جمع بين الادلة وكان الواجب عليه الصحابة رضي الله عنهم وجميع ما ورد على
الرسل والادلة الشاملة لجميعها ما ورد من الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم
لم يتم الاصلاة وقوله تعالى ويعفو ما دون ذلك لمن يشاء وذلك يخصص عموم الحقيقة بيان حقيقة
الايمان وحقيقة الكفر ما هو وانه لا يكفر بالذنوب ولا يكفر الايمان كفر وهو ما داوم في القلب
من التكذيب المضاد للايمان في محله ايضا فقوله تعالى واذكروا ما فيه الاية قال فيه

من التقويض للثواب العظيم وفيه ان المعتزلة ان اشتركوا في اصل التقويض للثواب العظيم
ويفعال الصبر ما في الصبر على ذلك اوجد به خلقا منه وايجادا تعالى الله عز وجل عن اقوال الخوارج
الله تعالى كفرا لانهم اثبتوا افعال العباد وهم مكتسبون لها تقوم بهم وبانهم فاعلون لها حقيقة وبطلان
تعالى فيهم حكمه مع ذلك بالثواب بفضله والعقاب بعدله ليس لاحد ان يسأل عما يفعل وهم يسألون تعالى
عن اقوال الخوارج فقوله تعالى واذكروا ما فيه من الامر والنهي وما فيه ايضا من بيان توحيده وانه تعالى
خالق الاشياء كلها لا خالق غيره

قوله تعالى واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا
بلى **قال فيه** على وجه التمثيل والتخييل لا على الحقيقة لان الله تعالى
على اخراج الذرية للذرية شاهدتهم لما نصب لهم من الدلائل وهذا اعتزال من وجه منها انه
انكار من المعتزلة للدلالة العقلية التي دلت عليها هذه الاية ومنها انكارهم للحديث الصحيح
الذي رواه الائمة في ذر الذرية من ظهر آدم كامثال الذر وهو حديث صحيح وانكارهم جواز كثير اغلطه
منهم بان جواز كثير معلوم قطعا وهم ينكرونه وهم انكار لدلالة عامة وابطال لدلالة خاصة من اشتمال
الآية صوتية على سمع الخطاب وبعث الرسل ولو اولوا اولا عاما زعموا من التاويل لما كان التخييل حيلتين
جميعهم بل الافضل منهم وهم الذين نطقوا بالاقرار بالله وعلموا والوا بعد ذلك في الدنيا بخلاف
ذلك الا من اختص بحمل الآية على عمومه وما وجه التخصيص وكل ذلك مما ورد به الشرع ويبطل
تاويل المعتزلة هذا الامر تاويل من غير ضرورة فكان تحكما يبطله ان الفترة صالحة لجميع ما ورد به الخبر
على عمومه وذلك يبطل ما نسبت اليه المعتزلة **ثم قال الله تعالى** ونظير
ذلك قوله تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وقالتا اتينا طائعين ويسمى الامر تكوينا
وقد رد علينا ما ذهب اليه في تفسيرنا مثل ذلك وبينا وجوه حمله على ظاهره الا ما قام عليه الضرورة
الى تاويله كقول الشاعر امتلا الحوض وقال قطني اي كاد من تاويل ذلك وما يشبهه وذلك يجب
تاويله فقوله الآية تفهم ذكر ما من ان الله تعالى متكلم حقيقة عالم قادر بما تبين له الحقيقة
مما تفرع صحيح على كلامه تعالى واما على ما ذهب اليه من ان التكليف والامر التكوين على
ما قدمنا بيانه **قوله تعالى** ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين **قال فيه**
معقول له اي بعقلنا ذلك لما من نصب الادلة لاشتمالها على عجائب العقول كراهة ان تقولوا يوم القيامة
انا كنا عن هذا غافلين لم نتنبه عليه واي غفلة ان تقولوا انما اشرك اباؤنا من قبل وكنا ذرية من
بعدهم اشار الى منع التقليل وان الحجة صارت عليهم في ذلك وكلامه ظاهر فيما تقدم من وجوه الحمل قوله

وعلمنا ذلك من نصب الدليل على انه بناء على وجوب تاويل قوله تعالى لستم بكم وانه ليس بخطاب لهم بل المراد
به نصب الدليل وقد ابطلنا انه تاويل الغرض وركبنا في بيانه مقدمتين والثالثة قوله كرامة ان تقولوا
ويرجح ايضا انهم لو قالوا ذلك اعتذارا او تعللا منهم لم يذمهم ثم بين ان ذلك شيء الله يريد انه تعالى
لما قال هي كذا انه لا يقع في ملكه شيء الا بخلقه فلا يكون الا بارادته فلو كره تعالى ذلك لما وقع
فلم يبق الا ان يجري هذا الكلام على ظاهره ويكون معناه وعلمنا ذلك بالادلة الدالة على انه تعالى
واشهادهم على انفسهم وليلا يكون لهم عذر فان اعتذروا بتقليد اسلافهم او ابائهم لم يكن لهم عذر
مقبول شيء على ان نفي الشيء لا يقع شيء من ذلك الا بارادته تقلوا ولو شاء لهداهم اجمعين
فليس بجائز ان يحمل على الامر الا كما قوله الحكم على الاطلاق ثم جعل تقاعي جملة العباد بعد ان جبلهم
للدنيا والامر بوجود الصانع فان قلت ولم لا جاز ان يكون ذلك لعلمه بان خلقهم لم يفوز الله تعالى
العقل ما يزيله من هذا العالم قلت لان الشهادة السابقة على ان الثلة من الله في ارتفاع ذلك القول
ويبقى ما ورد من الكلمة على ظاهرها وقوله في الآية ايضا انبئ ما ذا في ذلك الآية هم اعلاما
للمعبود الذي ابوا وتحصيص منهم بعضهم دليل على جواز التخصيص بل يجب الحمل على العموم في
كل من اسند اليه ما ظاهره ما ورد واذا صح الحمل على العموم لم تكن ضرورة الى التاويل الذي خصوصا ما تقدم

قوله تعالى وتعلمون جحود قال **قلت** ارادة ان هي جحود وتعلمون حال
ولو اراد نفي ان هي جحود اي جحودا عن شيء لهم ولم يوجد شيء لهم في الوجود ومحله نصب على المفعول
للتاويل بالمانع وجب ذلك لان الكلام تعلق بمعلوم الله تعالى فيجعل على رجوع الذي يجب له الكلوم ومعناه
فلتكونوا انتم على جحود رجوع لا الذي لم يزل الله ان يضلهم بعد ذلك كله ولذان يهديهم
اذا كان عليه شيء عاما تحقق بيانه في المعتزلة او يقول انبياؤنا واولياؤنا كذبوا علمنا
ان جحودهم ما تقدم بيانه او تناوله معرفتهم جحود

قوله تعالى ولو شئنا
لرفعناه بها **قال قلت** بان قلنا كيف يعلق بمشيئة الله تعالى ولم يعلق بفعله الذي يستحق
به الرفع ثم قال قلت لو تعلق الامر بالمامات ولم يتسلح منها لرفعناه بها قال وذلك لان مشيئة رفعه
تابعة للامر ومدركة بالمامات فلو تعلق المشيئة والمراد ما هي تابعة له وسببة عنه كذلك فيما ولو لم يعلقا
لرفعته بها الآية على ما قوله لو شئنا لمنعنا خلق الارض ما استدرك المشيئة باخلاد الذي هو قوله
ولو كان على ظاهره لوجب ان يقال ولو شئنا لرفعناه ولكنا لم نشأ وكذلك الحق ان يقال في
وصال الله من فاز ومشيئة الخلق عاشت الله سبحانه فعله انبل فوله تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله

ومنه ذكر الجبائي وبشر المريسي باجماع الامة وورد عليه ما تحقق في المعتزلة من اقامة الادلة القاطعة
العقلية والشرعية على ان الممكنات باسرها متوقفة في حدوثها على ارادته الخاصة بها اذ لو توقفت
او بعضها على ممكن لزم التسلسل وهو محال اذ كل ممكن مساو لكل الممكنات في الامكان
والتوقف لما استوى حكمها في استوائها في التوقف عليه وتوقف كلها على ممكن محال للزوم التسلسل
فتوقف بعضها على الله للزوم الاستناد في الحكم المعقول الثابت لها الى فاعل تقاعي صار الامر على ما ذكرناه
بمشيئة الله ومن شاء ولم يشأ لم يكن لعدم الشاء مع الخلود وقدرته على مساواة مشيئته تقاعي العالم
بما فانها والبقاء سلطانها مع عجز بني آدم كسب الفعل لما هو علامة القدرة ومجمع تعاريفه كذا الخفيفة
اولا وهي خفيفة التوحيد ثم اتبع ذلك التنبيه على الشبهة واكنه اخلد الى الارض اي الى الذهب
الدنيا ونحوا لذته الزوال الفضاء للمار تقاعي بعد ذكر توحيده في نفوذ مشيئته في الكل على الجمع
بين الخفيفة والشبهة في معنى الامر كله كما تقدم بيانه فلذكر الوفيفة قال تقاعي واكنه اخلد الى
الارض فيجمع ما ذكرناه من الشبهة بعد ذكر الخفيفة كما لو تلوته الى مشيئته في مزاولة اخي الكلام وعلى
الاول من اذا المطرود الى مشيئته وشبهته شاء اولا واخلده اخباره في نفسه وعلى مشيئة
ربه عز المبعوث في خلقه وعلى كل صح فيها تابعة متى شاء ابعد نفوذها او على ما ينتسبا
ثم سعفا بعد القوم ظالمين انتهوا من الكبر الى ذل المشتهى طاوعوا مع الغفلة وعاجوا مع الشبهة عن المنزل
واغفا فاتقاد اخي الهاوية وكانه اخلد الى الارض ولم يقاوم اكمال نشاله من المعلوم الذي تضمنه قوله
اذا ولو شئنا ورفعناه بها فجعل الله تعالى مشيئة له بلوغه كرفعه لذا ذكر الله ان مضاه معلوم من
الله بحكم الاقتضاء اخي الهاوية وكانه اخلد الى الارض ولم يقاوم اكمال نشاله من المعلوم الذي تضمنه قوله
اذا ولو شئنا ورفعناه بها فجعل الله تعالى مشيئة له بلوغه كرفعه لذا ذكر الله ان مضاه معلوم من
الله بحكم الاقتضاء اخي الهاوية وكانه اخلد الى الارض ولم يقاوم اكمال نشاله من المعلوم الذي تضمنه قوله
عما تحقق بيانه في المعتزلة يحي به شيء اورده الى معنى تهم وهم يعلموا انفسهم ذلك

قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها **قال قلت** من المطبوع على قلوبهم الذين علم الله
انهم لا يطيعون فيعلمهم يعلمون اذا انهم اذ قالوا انهم الى معرفة الحق قال الله يطبع ويزيد فلا يستقيم
ولا يصح ان يتنزل عليهم بحكمهم كانهم مخلوقون للنار كمن اذا تخلص كلامه ثم قال والله اعلم وصفا
حال اليهود في عظم ما افتروا عليه من التكذيب كانهم خلقوا للنار وعاد ذلك بقوله بل طبع الله
عليها بكفرهم وكذلك اعتنى الله بيان ان يحتج به قوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم كثيرا من الجن والانس
لهم قلوب لا يفقهون بها الآية وكذلك الله تعالى نشأ الله من المعلوم الذي تضمنه قوله
اذا ولو شئنا ورفعناه بها فجعل الله تعالى مشيئة له بلوغه كرفعه لذا ذكر الله ان مضاه معلوم من
الله بحكم الاقتضاء اخي الهاوية وكانه اخلد الى الارض ولم يقاوم اكمال نشاله من المعلوم الذي تضمنه قوله
عما تحقق بيانه في المعتزلة يحي به شيء اورده الى معنى تهم وهم يعلموا انفسهم ذلك

الجاذ وهقتي تركه لم يلطفهم ودفنه لهم انه علم انه لطفه له تعالى الله عن قول الظالمين
علوا كبيرا ثم كان جمع المعتزلة الى حفيفة بل الى مجد تلبيس ومن علم بالله امتنع الفضيحة المتقدمة
الذكر وجوه سبق القدر على العالم كمن يقول الله والعالم السلسلة ونحوه ما وعلم حدوث العالم والقائلين
والعالم نفاد ما لا نفاد له ونحو جمع بين النقيضين ونحو ما الله معلوم بالضرورة بفساد الكاينات تارة بساعات
بما نحن فيه بدليل ان معنى الذات وما سيكون فيما يخرج الموجودات الماضيات فلا يقع فيها وعلم ايضا ان الجايزات
ووجوب الواجبات واحالة المستحيلات بحكم ورات العقول فعلم ان الممتنع من الممكنات لم يكن ممتنعا
لذاته ضرورة العلم بامكانه بل بتخصيص المخصص للممكنات وكل ما ضل الضال من الجايزات فلم يكن
ضلاله ذاتيا له ضرورة العلم بامكانه فلم يكن شيء من الممكنات اولى من نقيضه بالحاجة الى تخصيص المخصص
سبحانه وتعالى بوجوده وراى كل ممتنع او ملزوم فيه الى العقل والتشابه وكل ما كان ضلالا وكفرا او موجبا
وجوع الى وكله الله بوجب جعل قوله تعالى ونقلب افيدتهم كما لم يؤمنوا به اول مرة ونذرهم في طغيانهم
لوجوب سبق بيان ذلك عاما جميع المعتزلة ضرورة العلم بامكان الممكنات وبالعلم بها تنتفض وفاق اهل
الضلالات والتحى جميع الشبهات واجتماع على ذلك الله وملكه بما تحققت هذه المقدمة

قوله تعالى وليه ورد اسماء **قال فيه** الى هي احسن الاسماء
لانها دالة على معان حسنة وسموا عتى الله ما يجوز تسميته تعالى الى الخواص وليس كذلك لم قيل
حسنة لان الشيء وجد بها محسنة لان الحسن ما حسنه الشيء كما قاله اهل الحق وعلى ما نقل منه لم يكن
ولو كان الامر فيها على ما تقوله المعتزلة من حسن المعاني بقطع من عني نظمي في الاذن فيها مجانا ان
حكومتها الصحي والعاصي لم يجز الفاروق المنتقم ومنع الشيء الصحي والعاصي علم ان كلا من هذين
دون القياس والاستشفاف **قوله تعالى** وذروا الذين يلحدون في اسمايه **قال فيه**
وذلك ان صيغ بما يجوز عليه يشبه الى قائمة من القياس فيها والاستشفاف ونحو من ذهب
المعتزلة واهل الحق يعلمون الملحدون في اسمايه تعالى الذين يسمونه بما لم يأذن الشيء فيه
وتعالى قال ويجوز ان يراد ولله الاوصاف ونحوا الوصف بالعدل والجود والاحسان وانتفاء
شبكة الخلوق وذروا الذين يلحدون في اوصافه بمصنوع بمشيئة القبايح وخلق الجهل
والمنكوس ما يدخل في التشبيه كالجوهرية ونحوها وذلك ان اعتقال بناء على ما جرى دعاء وزيفها
لتقبيحه وجدال الحاد كل ما في اعتقال الموهمات له ما يوهمه من ذلك مع فرقانه الى الفين
الفاطمة عما تحقق في المعتزلة على انه سبحانه خالق لكل مخلوق حتى اكان او شيء اطاعة كان او عصيانا

وكذا نحو الخضوع وزلة الشيء لما الله تعالى وجعل خلق العبد متقدما غير وجه ملكه ونفاذ المشيئة انه
سلطانه نحو الاتحاد بالاجماع تعالى الله عن قول الظالمين علوا كبيرا وكل الم فوزته تعالى ان يخلق الحوض
وديته له تطلع الجنة ويحرم بها وصب نقمته بزلة عما تساوز رسوله واجماع امته عليه انتهى وكذا
نحو الخضوع وزلة الاتحاد بالاجماع بثبوته شرعا وعقلا نحو القبيح وخسيس شيء من هذا سبيل المجرد الدعاء
بالاجماع القطعي والبرهان الساطع عما تقرر بيانه **قوله تعالى** من يضلل الله
فلا هادي له الضلال عن حقيقته مجعلوه تخلي الضالين وفقا وكل الحق تخلي المشتري عنهم وفضل
بيان الاضلال عن حقيقته مجعلوه تخلي الضالين وفقا وكل الحق تخلي المشتري عنهم وفضل
المشتري وكذا حتى فالاجماع اكواب بين المشتري قلنا وكل الحق بين الضالين وفي علم ان
يجوز تفاهم في الضالين واضل المشتري والغول بعد اخرج عن الدين واغمال الغواة ازوالي كما ان
واجماع اهل الايمان ان الله تعالى في المشتري واضل الضالين وفي مذهب المعتزلة مناقض نص صحيح
الغواة ان يخصص فوا بالجدوى وفوا وقالب الغواة ان يعلوا الباطل وانما معنى الاية
من يضلل الله يخلق كفره وضلاله فلا خلاف الاجماع انه ويضرد له اذ كاد الوغي تعالى عما
تحققت بي الكينونة في الجوهرة **قوله تعالى** كما لم يجمع عنها **قال فيه**
ولو اشبي بوقفها المصلحة عن عما الله شيء اجبار لم لكنت مبلغ الغواة والبعض والطول المحكم
والمعتزلة يقولون بها الوجوب وفي تحقق ابطال ذا الذي عليهم في المعزمة بذكر المناظرة
الشيخية بين الشيخ ابي الحسن رحمه الله وبين الجبائي في الجوهرة الدلالة تتم قوله بدل
ذلك على ما الله تعالى او اتى انه ما يجايل الاجماع على ان الله تعالى يجوز ان يخلق في حفرة عاد
فلا يجوز ما نص عليه من ذلك انه يوهم جواز ما لا يجوز من ذلك الجهة اراد وهو ذلك الكلام تعالى الله
قوله تعالى الشيء يجوز ما لا خلق شيء **قال فيه** ما لا يقول عاقل
شيء لما ان خلق الله في كلامه اضافة الى ان المخلوق فيخلوا كونه لما خلق الله تعالى وهو تعالى
وغلا والواجب بالبرهان المخلوق الذي في المعزمة على المقالة ان فيخلوا حر عن الله شيء اعلا
حمل الذي الاية عاطفا على ما من العموم والاستغراق ومن اذا حر عن الله تعالى الله فيخلوا
لم يخلق الله تعالى وا خلاف ذلك لما علم من حالة اذ فيخلوا الله احر عن الله تعالى الله
وا بعضه وا مثله وا شيء منه

قوله تعالى يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول **قال الزجاج** سئلوه عن حكمها **قال** معناه اوحكمها مختص بالله ورسوله يأمر بتفسيمها على ما تقتضيه حكمته وقد تقدم ذكر ما قال العلماء في وجوب ذلك وحكمته فيما عن اهل الخوف علمه وجود مشيئته في احكامه مخلوقاته على ما قدر ذلك مع منع خروج شيء من ذلك عن تقديره تعالى فتتناسخ ذلك الوجوه ويتقارب جميع الممكنات الى شيء وتوقف فيه احوالها عليه وقد تقدم مثل هذا الكلام في قوله **قوله تعالى** واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين **قال فيه** وخاطب الرسول من لم يؤمن ليؤمنوا **قال** وعن اهل الخوف يجب الايمان بدون الطاعة مع الاعتماد على نصحة اجتماع المخالفين بدون التضاد ومنع الممتنعة من ذلك غلط منهم في العلم الذي هو مختص بالله وعني صحيح كما تقدم من حكمة الشرع وما من وجه يقبل ان يكون بما يقبل ان يزاد في المعرفة **قوله تعالى** او لئك هم المؤمنون حقا **قال فيه** او لئك هم المؤمنون ايمانا حقا فاعلم ان هذا هو المقبول هنا وهو عند اهل الخوف ومحل الايمان ما يتعلق بالاعمال الايمان الذي هم اهله ملوناته الايمان وهو يجب كونه اعلى ما علم من الزيادة من ان المفضي الى العمل مع الايمان هو مؤمن وله احكام المؤمنين لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وله يغفر الله لمؤمن وقد تخففت كما يقبل ان يزاد في المعرفة **قوله تعالى** ويقطعون ابي الكافرين **قال فيه** يدرون الغاية العاجلة وسبب ذلك الامر وهذا الخطاب سببه ادبا مع الصحابة رضي الله عنهم لما وجب من تهيبهم وتوقيهم ولئلا تقطع ان يطلع في حق غيرهم ما شاء وليس لنا فحص عما لم يؤمنا بل نتلو الايات كما وردت اخبارا عما قاله الله تعالى في بدو معالجة الامور وهو اعتقال منه لهذه اشارة الى فحص ارادة الله تعالى بعض الكائنات ان دون بعض وعلى كل ان يؤمن لم يكن الا بفعله تعالى وارادته والارادة كنا عند اهل الخوف محمولة على الرضى في حقه لانه معناه انه تعالى يرضى الاعمال المستقيمة بحال الشيء وهو ظهور الاخرة اي يرضاها دنيا وتبيل فما من قسم له تعالى وفوحتها **قوله تعالى** لحق الحق **قال فيه** وانه انصفهم وما خذل اولئك الا لسبق الامر الغيبي وهو احتمال او عند اهل الخوف يجب تعالى الله عن الاعتراض على حكم الله في حق ارادته الله ممنوع شيء عاما وبيان امتناع الاعتراض عليه تعالى من تخفيف في المعرفة **قوله تعالى** فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم **قال فيه** لهذا هو الذي اتى الملائكة والغي الذي يجب في قلوبهم وشاء النصر والبقي وقوا فلو بكم

واذكر

واذهب عنكم الجزع وهو اعتقال الكلد وعند اهل الخوف يجب تعالى الله عن ان يقصد به الخير عن الخفية لان القتل عند المعتزلة وقع بفعل العبد للاعتماد والحركات التي هي محله وبعض القتل وهو الواقع بفعل المقتول وقع عندهم متولدا عن ذلك فعلوا قتل الله تعالى لهم خفية بل متواليا متتابعا والى انزال الملائكة كما ذكر وما ذكر مع ذلك وعند اهل الخوف الله سبحانه هو الذي قتلهم خفية لانه خالق ذلك كله وخالق الموت بل كان الحياة وما قدر المخلوق على ذلك وابطال التولد قد تقدم وتحرير هذا في المعتزلة فوجب حمل الاية على ما ورد به خفية وبكلتا هما وهذا في المعتزلة البالكلية وتخيلاتهم الكاذبة **قوله تعالى** وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى **قال فيه** يعني ان الى مشيته التي رميتها لم ترمها انت على الخفية ولما بلغ اي هذا ما يبلغه رمي البشر وانما هذا كله تعالى حيث اثبت ذلك لنبيه العظيم بصيغة البشر وفعل الشيء وجل وهذا كله اعتزال لانه انما نفى عن النبي صلى الله عليه وسلم بعض اثره العظيم يعني الحاصل من اعين المشركين وانما حركه بيده واعتماداته في الحصى ولم يثبته الى مشيته خلقا الله تعالى عاما تحت عبد المعتزلة من انه منع الواحد من العباد في عالمه وفعل ابطلناه في المعرفة وعلم انه لما خلق الواحد او كل حادث الى الله تعالى ولم يبق شيء يضيفه الا ما خلقه الله اهل الخوف من ان معناه وما رميت يا محمد خلقا واحتى الجميع حاصل في ملكه مرجع كائنا واعمى اصحاب كلها المتعلقة بالبشر وما مع المباشرة رميت الكسب ما وما كان الله ليرمي خلقا واحتى العالم الا كله وبابه من هذا ما تقدم من ان الرمي بل القطع الموجبة تحمل على كثير المعنى **قوله تعالى** ليبلي المؤمنين منه بلاء حسنا ان الله سميع عليم **قال فيه** اي الغني وقد بينا هذه الاية اعني على الله تعالى بكثير الكلمة اعني الله تعالى اقدر ابقاءها **قوله تعالى** اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم **قال فيه** على سبيل التهكم وقد بينا من قبل ان هذا الاستغاثة وكتابه وكلام رسوله ممنوع بالاجماع **قوله تعالى** ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون **قال فيه** ما ذا استولتم عن طاعة الرسول في بعض الامور كان تصريحا كالتصريح وقد اعتنى الحمد الله اشارة تعالى التكفي بالذنوب واذا الايمان ذاك هو التصديق بقبول ذلك وقد حققنا ايضا ان ذلك الحق تدخل في المعرفة وانما وقع الاية وقد تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون لو قبلنا وهم لا يقبلون الايمان بقلوبهم واذ قالوا قبلنا بالسنتهم وليس الايمان

يجيب بسماع الغير اتيانه ومن تحلو الله له بحكمه وطلوه بغير كسبي مقصوده
ازاتي به اما على جل فصوره اخر او حامل من تحوه الغفران بالمكان اصر وهنا الراجح الى الكتبة والاسان
معا فنا عليه انه تي كه اختيارا الاعطاء او نحوه فتكون الغفران والدعوة من بلغها وتشبه من تكلم بها
فالاظهر انه يطهر ان منظر ولو تخم لقلنا به ولانه تعالى لما عاد الحمد عما تحقق في الجزاء من تحمي كثرة
العفو اعم كلها نعم للغفران الترفع الحث واحمل عما الهبوط من معنى قطع بل مع الاحتقار والاجتناب
عما وجه انقطع فلم يتبلغ الدعوة الى الاجابة وان طلبت الى النظر في الهبوط مع الاحتقار ومن
هنا غلطت المعتزلة حيث جعلوا الايجاب للدعوة وليس كذلك لما بيناه ثم قال
الله يخشى من عباده العلماء اي انه يجوز بين الخوف وقلبه والاجابة اذا كبر وطيبه
وبين الكبر اذا مرتبة قال انقطع عن قول الظلمة علوا كبيرا في افعال السنة والجماعة وتنزها
منه اعتقالا وفضالا ولم يعلم ازماء الله الغير الذي يتعالى عنه هو الواجب في حقه وهو الكمال
الذي وصف تعالى به نفسه وقام عليه بدليل ان الدليل من انه تعالى هو المنفرد بخلق جميع المخلوقات
من جماعة او عصيان او كبر او اجابة او وصف الحق تعالى بان له شيء يليق به او بالله وتحتم به كتابه
على وجه للكبرة ان شيء لم وتحتم يجب للقديم ازوهو تحقق بان وجوب تعلق بخلقه
وملكه وعلى قلم الله الحسنى فاضية مبنى تقسيم قوله تعالى يحول بين المرء وقلبه وانه يحول
على ظاهره ويبطل جميع ما تو تمسك المعتزلة مما يوهم كون العبد يخلق افعاله فيتعلق العلم من قول
الظلمة على الكبيرة قوله تعالى ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون
قال فيه اراد ان تشكروا وهو اعتقال الامة تعالى لو اراد شكرهم لوقع ولم يتخلف احد من
العلماء لان ارادته تستحيل تعلقه بما تحقق عدمه تعلق بالمقدرة من ايجاد ما عاد الله فيكون المعنى
يخلق ابناء وناواولياء وناعلى صفتي وزاوهم ممن يقال فيهم ذلك او نفي ذلك مما يستحيل من
الله تعالى في حق الله تعالى قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وهم يستغفرون
قال فيه اي لو كانوا ممن سبق من اوبستقبل من انتفى عذابهم قال الكعبي وما كان ربك ليهلك
القرى بظلم واهلها مصلحون وكذا من اتى بمحتمل اعتقال الحمل المعتزلة بتكوين الله بلاع البشر ومن تحقق
جواز ذلك ووقوعه في المقدرة وثبت بذلك ان الله تعالى لو شاء لعذب الطائعين بعد له ولم
يكن ذلك ظلما وما تقرر معتمدا بل عمة هذا وانه ليس بظلم وجب حمل هذه الآية على انه تعالى لو
عذبهم مع استغفارهم لعذاب على له تعالى اذا جي عليه ما كان بعض لاجل انه كان قد تقدم منهم

ومن تحلو الله له بحكمه وطلوه بغير كسبي مقصوده

قوله تعالى

والعلم الله
قال فيه اي انتباعا لكلب اسمعهم الطلب بهم حتى يسمعوا
استماع المصدق قال ولو اسمعهم قال اي في ولو لطف بهم لما نفعهم اللطف فلم ينفعهم الطائع
قال ولو لطف بهم فصار قولهم لتولوا وهم معرضون اعتقال الكلمة وذلك لم ان تخشى واشباعة
المعتزلة تحيلوا عن العلم بالواجب والجائز والمحال كما تقدم ذكره اذ من المعلوم ضرورة ان كل ممكن
وقوعا فانه يحل ان يلطف به ارتي ما لا لذا لم في الله وهو الخصص لكل ممكن عما تقدم ذكره في
المقدرة فلما وجب ان يوجد في كل ممكن انتفاء ضرورة علم ان من لم يلطف تعالى به انما ذلك لم
لانه تعالى خصصه بزائد ومن نفيض ذلك لم وعلم تعلق ذلك لم عما هو عليه من انتفاء الممكن
الى الواجب وكل الى حكم من لطف به فلما انه تعالى خصصه بزائد ضرورة انه تسبب له من
مصوليته الى القبول والمرجح في التخصيص الى الخصص تعالى فيجب في كل انتفاء عن
القطعية حمل قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم علم فيهم ذلك لم منع وخصصهم به
لاسمعهم سماع قبول كما مر قوله تعالى عن ما سبق له نزل بالتخصيص الرباني وعلم
ايضا انه تعالى لو اسمعهم سماع القبول لم تولوا وهم معرضون اي بكتمان الله تعالى عليهم لانهم
ملكه كذا عن له وهم في الزاهر وفضله يختص برحمته من يشاء
قوله تعلى

واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه
قال فيه يعني انه يلمنه فيفوته الوصلة التي
هي واجبة لها وهي التمكن من اخلاص القلب ثم قال وقيل انه عنده ان الله فيما عما العقل
ملكه فيحسن تحمله ويغني بناته ومقاصره ويحيل له بالخوف امنا وبالهم من خوفا وبالذكر
نسيانا وبالحسنات ذنوبا وبالعمال وما اشبه ذلك مما هو جار على الله تعالى يعني من الضرورات ثم قال
واما ما ينال به عليه الكبير ويعاقب من اعمال القلوب فلا يعني المكتسبات وهو عند المعتزلة يخلق
يخلق العباد وقد ابطلنا عليهم ذلك وبينا انه شيء ما لانه شيء فانه والمعتزلة على القبيح
حطوها على الكفار في وريت اعتقالا منهم من يقوم من التسلسل ان كانت مكتسبة للثني وهلم جرا
المكتسب الى نيته ولم يعلموا ان النيات المطلوبة في الاعمال الباطنة والظاهرة مكتسبة
والله اعلم عليها واثاب عليها شيء سبق في بنيته اخرى ضرورة شيء مطلق بل يجعل عليها
خوف النار والى جنبته في الجنة فيحمل عليها الى غيبة والى هيبة وهما ضروريتان دون اول كسبي
ايضا للنظر في حدث العالم وفي محيي ات الى رسل عليهم الصلاة والسلام والعامل عليه فصر يجب

ومن يستقيم وزن وهو اخبار عن وجوب علمه تعالى بما قال من الآية بل على ذلك الكلام و
على الآية فوله تعالى ان يقضي الله امما اذا كان مفعولا قال فيه
اي ليقضي امما اذا كان واجبا ان يقع وهو نصب اولا بأن وفي اعرابه وفي اعرابه مفعوله واجب اعتنى الاولا
واجب على الله لما قال من الآية بل الفوقية المحفوظة في المعزة فوجب ان لا يكون
معنى كذا الآية ليقضي الله امما اذا كان معلوما من سبق العزم الالهي بان يكون معلوما بالبرهان فاما
لم يجز العزم الشامل فوله تعالى ويكون الدعاء فيما يتعلق له وبكونا الدعاء فيما يتعلق بتسهيل المعزز فوله
تعالى ويقلل كم في اعينهم قال فيه بان يسقي الله عنهم بعضهم بسائق
او يغير شيء في عيونهم ما يستقر فلوب به الكثير لم اختر شيء في اعينهم لحول ما يجوز به الواحد
اذ ليس وكذا اعتنى الحق عن المتعلق ان ما يجب عنا باعاذ لم يسبق شيء والاشعة من الله
بعد ان لا مانع في المحل لما يقوله اهل الحق وكذا لم عزهم ما في اعينهم لحول راجع لعيونهم
لانهم يشتهي طول البلية كما يشتهي طول ابتداء الشداء واهل الحق لا يشتهي طول شيئا من
ذلك لم عاما تحققت ما دلت في المعزة عزة لم ان الصفة واحدة يستحيل انقسامها فيجعل الله
فيها في محل والباقي في محل فلا يجوز بل يستحيل وكذا لم ان المختلة
المعتزلة ما نعا من مثل جدران والبعد المحيط وشبه ذلك اذ لم ليس بمانع مضاف للاذن الله
على محله وانما الضد هو المانع المعاقب للاذن على محله على ما تقل ايضا ما ذلك في
المعزة منه وفي اعين الحول العين الواحدة فيها فعل الله المختل يصح اجتماعه مع اذن الله
خلافه فالمرئي واحد في نفسه والمختل متعلق اثنان وهاتان كرة اني يشتهي في هذا الموضع
من الحكاية عن الحول اما لم يلبوشلة ان يذكر في تعسير المعزة ان العظيم بانه من الحكمات
اني يأبى الله تعالى ان كان في قلب محمود يخشوع التوحيد والاخلاص ومشاعره جلال
الله تعالى في تفسير كلامه وما كرمه الله لنور من نوره او ليست المختلة باهل الذل لله
فوله تعالى بما فرقتم اي فرقتم وان الله ليس بغافل للقبيل
قال فيه كان اقرأه من العظيم بحيث لو ان الحق في
المعزة بما مثله كلما ما يليق الظلم متعالم وكما هنا اذ فيه منع ايلام الهي وقد
يلينا حكمته في حكمه تعالى ووقوعه لم يقع بل فاتهم بل حكمة ايلام الهي وانه ليس بظلم

عاما

عاما تحقق في المعزة الحاز ان يكون معنى كذا الآية وان الله ليس بظلام للقبيل او عنهم من
عنى جمع ما حتى اذا عنهم ما فرقت ايديهم من كسب او يكون المعنى انه تعالى لم اركبهم حجل لتفريقهم
من غير جمع كانه ظلم من رد بعضه على بعض للكليين وان في احال التوجيه لهذا لم جاز ان يدل
الدالة على ذلك لما هو كذلك مسئلة ذلك بما يطاوله تعالى ذلك اقتضاء بان اذ لم القطعية
عاما تحقق بيانه ايضا في المعزة ثم في فوله تعالى
لذا كلهم ما يطيقونه فهم من ذة لم على التخفيف محض اعضاء حتى في الحي ولد في احال التوجيه
الحي في خلافه مطلقا فتلم الدالة على القطعية في التوجيه احوجته الى ما ذكرناه من التاويل
لما وقع ذكره في بعض اوجه تاويل فوله تعالى ذلك لم ان لم يكن ربك مهلك القرى بظلم واهلها غافلون
وفي الخفي واهلها مصلحون وقع في كذا الآية او جه على كذا كلها جاءت على عليه الحق ويشمل
في مواضعها فوله تعالى على ان الله لم يلم وفيما الى انفسهم قال فيه
ذلك العذاب يجاز الله بسبب ان الله لم يلبث لهم ولا يجيء في حكمته ان يفني نعمته على قوم حتى يغيروا
ما بهم من احوالهم التي لم يخشى وما هو عليها الحق الذي فوله لم يلبث ولم يجيء تحكم على الله تعالى
وتحيي شبهات كما بل الفعل والمفعول الخلق به اما المفعول المعلوم من ان الله تعالى ابلاغ الهي كما تحقق
بيانه في المعزة واما المفعول فعول تعالى اذا اراد اذ يهلك المسيح بني موسى الآية وقد تقدم
بيانه في كذا ايضا اذا علم هذا فاعلم ايضا من تاويل اخر كذا الآية الى وقتي يجيء وكونه لم يلبث
ولم يجيء قبل حكم تعالى بما ذكر في كذا الآية ايضا يجعل من فضل حكمه ايضا ان لم يقض نعمته على
عباده الا ان اكتسبوا جرائم فاول الكل خلقه يجعل علامة على دوام نقمه هذه بأيديكم الى كما نته وعلامة
على سلب نعمه عنهم جرائم كسبهم بما خلق من ذة لم على الكل بذلك والحكم حكمه والذم ذمه والعذاب
ملكه وجعل نقطة مزة لم علامة ما شاء على من شاء بيده لك حكم فيهم اولا نجوز اهلا كهم
لم يخلق وسبق له حكم بتوقف سلب نعمه على جرائم يوجب عليه لما يلزم من ذكره من المحال في
فوائد التوجيه فوله تعالى لم ما بانهم فوق ما يوعدون قال فيه ويقدرون
بجهلهم من الله نعمته لم اخرى كلامه وكما اعتنى او عن اهل الحق ما يستحق على الله تعالى شيء
من خلقه وما عنى وما يستوجب عليه اهل شيء انصرفوا عن ذلك لم وفي تحقق الدليل على كل
كلمة في المعزة وعلم ان الممكنات فاعلة كلها وهو الفاعل على كل شيء. وكل نعمة منه فضل وكل نقمة
منه عدل الا يسئل عما يفعل وهم يسئلون بما يكتسبون وهم المملوكون

قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها **قال فيه** وفيه البصيرة والاستقامة وهذا ان اراد به الخشوع وسوء الادب مع سادات الصحابة رضي الله عنهم وممنوع ان يطلق عليهم هذا بل هم الذين خشعت لهم الجبابرة وهم الذين عجز الخطاب عن وصفهم فضلا عن ان يصفهم احد بالاستقامة بالنسبة الى هذا المطلوب واما قولهم فقد اثنى الله تعالى عليهم وكرمهم بقوله تعالى **محمد** رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم مطلوب قوله تعالى ضد ما خرج المعنوي به الآية بل سوء الادب في قولهم المقتضي لذمهم ابو اسوء الادب مع الله ورسوله والصحابة والتابعين واولياء الله الصالحين **قوله تعالى** والذين يؤذون رسول الله **قال فيه** دفع ما توهمه سبب الجنة بان قتل المسلم بلا تحاز به الكفر يحرم هنا من اشارته الى ان معنى الاذى هو الذي يوجب الكفر المعتمد ما اراد الله تعالى الا هو بقوله الآية من غير المعتمد الى المعنى الذي لا يوجب الكفر بل يحرم ويوجب الحد في بعض الصور المضافة ولم يرد ما يدفع من ضرر الم وكل دافع عن اهل الحق فهو مراد الله ودفع من يضر اوشى وهو بعيد معنى كذبه الآية تعالى اراده باطلا وهنا ان يرض بمعنى الكلام انه هو المعنى به هو الذي يرضى عن الله تعالى فيما وقع من العباد كشيا بمعنى اراده وما وقع من بعض وغير مجموع اراده تعالى وليس بمرضي له كما تقتضي اراده تعالى لوقوعه رضي الله اذا تعلقت باكان وقوعه لله تعالى عما تعنون بيانه في الحديقة **قوله تعالى** لولا كتاب من الله سبق الآية **قال فيه** حكم منه بسبق اثباته في اللوح وهو الذي يوافق احد غرضا وكان هذا غلطا منهم وهذا من اين لمخشي اعتقاد الخطأ عظيم في اغاية الخطأ الى النبي صلى الله عليه وسلم وكيف واصحابه رضي الله عنهم والذين في قلوبهم اثنى الله تعالى عليهم بقوله تعالى محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم مطلوب قوله تعالى ضد ما خرج المعنوي به الآية بل سوء الادب في قولهم المقتضي لذمهم ابو اسوء الادب مع الله ورسوله والصحابة والتابعين واولياء الله الصالحين **قوله تعالى** والذين يؤذون رسول الله **قال فيه** دفع ما توهمه سبب الجنة بان قتل المسلم بلا تحاز به الكفر يحرم هنا من اشارته الى ان معنى الاذى هو الذي يوجب الكفر المعتمد ما اراد الله تعالى الا هو بقوله الآية من غير المعتمد الى المعنى الذي لا يوجب الكفر بل يحرم ويوجب الحد في بعض الصور المضافة ولم يرد ما يدفع من ضرر الم وكل دافع عن اهل الحق فهو مراد الله ودفع من يضر اوشى وهو بعيد معنى كذبه الآية تعالى اراده باطلا وهنا ان يرض بمعنى الكلام انه هو المعنى به هو الذي يرضى عن الله تعالى فيما وقع من العباد كشيا بمعنى اراده وما وقع من بعض وغير مجموع اراده تعالى وليس بمرضي له كما تقتضي اراده تعالى لوقوعه رضي الله اذا تعلقت باكان وقوعه لله تعالى عما تعنون بيانه في الحديقة

**

التخريب العمارة والمحاباة والسفاية ثم قال واذا هدم الكبير والكبير ر اعمال [illegible]
فما كنه بالمقارن فقوله والكبير اعتزال انه قول بالاحباط باد دون الكبر وهو مذهب
المعتزلة والرد عليهم بما علم من ان اعمال العباد اعراض ر اعراض ر اعمال بحكمة فيها بالنظر الى
معقولياتها وابطل بعضها بعضا بل المتعرى منها يتعرى متخالة بقايه ويخلق
الله سبحانه بعد المتعرى منها اما بقى الحال اما المثل او الضد وهى المسئلة التى رجم
عليها ر استاذ ابو اسحاق رحمه الله بمسئلة النبى قبل اللقاء فى الجامع له فلم يبق
فى احباط ثواب بعضها ببعض لها بالشرع فما يحبط ثواب عمل الا بما يحبط ثواب العمل والذى
ورد من تدليل الشرع فقوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات سواء كان مقارنا او غير
مقارن وقد تحقق فى المقدمة بيان هذه المسئلة قوله تعالى فيغفر
لمن يشاء ان يشاء. قال فيه ان اوجب الحكمة غفرانكم وكانت مصلحة لكم فى
دينكم وهو اعتزال ابنته المعتزلة عن التحسين العقلى والتقبيح عند وجوب ر عاية
الصالح وقد تحقق ابطال اذ كله فى المقدمة قوله تعالى ان تؤمنوا بى
كيما تصيروا عن الحق قال الصاحب ابو عباد من المعتزلة كيما يخلق فيكم ويقول انى
تؤمنون وتخلق كفرهم ويقول كيف تكفرون ويقضى بهم ويقول انى تصرفون
اوكلما ما خرهذا وجوابه اهل الحق عنه اذ لهم وجهين ر اولا انه تعالى لما جعلهم
مكتسبين وبين لهم الدلايل والطرق وصح سؤالهم عن سبب كفرهم وانصرافهم
كلهم سؤالهم عن افعالهم لعدم اسباب الكفر ليستند عليهم التكليف وهذا اذ
عدم اسباب الكفر وكثرة ادلة ر الايمان ما يفوت ر انكار على الكفر وذلك من جملة التخاليط
والمخالب التى جبلت العباد والمواخذة باكتسابهم على اصل مسئلة الكسب والتخليق
والتكليف وانه تعالى المنفرد بالخلق مع ذلك والوجه الثانى يكون قيد عين الرد على
المعتزلة الذين اشكلت عليهم هذه المسئلة وكانه يقال لمن اعتقد اعتقادهم
اذ كنتم تزعمون ان هدايتكم بايديكم فما الذى يمنعكم عن اهدى وكيف تكفرون وهدايتكم
بايديكم فيقيد تعجيزهم وانقطاعهم عند دعويهم انه هديهم بايديهم قوله
تعالى وما امروا ر الا يعبدوا الها واحدا قال فيه او نفهم بذلك الاولة ر العقل ان العبادة
هى العبادة فلما يقول الكلام ر اوامر ر الله دلالة ر اتفاق واتفاق ر اولى الشرع دون

العقل

العقل بدلالة الحال والتخسين والتقبيح العقليين على ما تحقق بيانه ورهانه فى المقدمة
قوله تعالى انما عنى منهم اهل كتاب الله قال فيه فيما انتم واجبه من حكمة ورد ا
حكمة وصوابا فيه اشارة الى ر اعتزال وهو وجوب ر عاية ر اصلح وهذا بطلناه عليهم فليس
الا ارحم رحم به عباده ما يجب عليه بل جاز ان ما سبح لهم شيئا من ذلك ولذلك قال ان
يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد ما شاء. قوله تعالى واد هم حسبا الى رجسهم قال فيه كما ان المرض
اذا اهوى كما عنى بقوله اذا اهوى كما عنى اعتزال انه المعتزلة يعتقدون ان العبد يخلق
افعاله وانما يكتسبها فقوله ر احداث للافعال ليس الا الله تعالى قوله تعالى عفا الله عنك
لم اذنت لهم قال فيه كناية عن الجناية ومعناه اخطأت وبئس ما فعلتنا وهو
اعتزال وخطأ وسوء ادب مع النبى صلى الله عليه وسلم ر الجناية ر اخطأ ينسب اليه عليه
السلام ما يسيء من هذه ر اية ان ر انبياء عليهم السلام معصومون من الكبر عمدا وسهوا
ومن الكبائر اجماعا ومن الصغائر تحقيقا وانما معنى هذه ر اية ما يليق بمقام معلية السلام
وقال بعض العلماء لمن تدل ان انه معاتب بهذه ر اية وحاشاه من ذلك بل كان مخيرا
فلما اذن لهم اعلمه بانه لو لم يأذن لهم لقعدوا ولنافقهم وانه راح عليه فى ر اذن
وقيل معنى ر اية اعليك وقيل هو افتتاح كلام بمنزلة رحمك الله وانما عنى الله وتكون اشارة
الغوا ر اول انه عليه الصلاة والسلام لد ر اجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحى
وهو الذى قاله ابو على فى اصول الفقه وصح سبيله وذلك مستند الى ر اذن لهم فى ذلك
بالوحى وهو عليه السلام مفوض بما امر به فى اجتهاده. فان قلت
فلم قيل لم اذنت لهم قلت يكون المعنى اذنت لهم صحيح وماذون لك فيه
وانى لولم تأذن لهم لقعدوا وظهر نفاقهم وتبين الصادق من المنافق الكاذب
ثم قال بعد ذلك وقيل تبيان معناهما عليه السلام ولم يرو بهما اخذه للمنافقين
واخذه من ر اسارى قال بعد انتهاء الله بقوله ولم يأمر بهم انه عليه السلام خالف
اولى الله تعالى وحاشاه من ذلك صلى الله عليه وسلم وكل كلام يوهم الباطل وهو باطل
وقد حققناه فى المقدمة الدليل على ثبوت العصمة للانبياء عليهم الصلاة والسلام
وقد قال نفعه حق نبينا عليه الصلاة والسلام وما ينطق عن الهوى وكل ما جرى لد

فهو بالوحي اما معجما واما مجملا بادلي بالاجتهاد فاما اخذه عليه السلام للفداء فبين
فداحيا المعتزلة والزيادة فقد عنه في صدر هذه المسئلة واما اخذ العباس من اسارى
بدر فقد اوحى الله سبحانه بذلك اورتم في توجه مواقفاهم والله تعالى اعلم وقوله تعالى
ان يكن لنبي بعد التخيير فلم اختار كثرا والمختار كثرا وان كان التخيير عنه عام فيما اختاره وقد
حققنا في المتن هذه الدلايل على ان الله تعالى ان يكن لنبي ان يكون لنبي عباد بالضرورة والتسبيح ولله ان
يكلف عباده ما لا يطيقونه وقد لخص الله تعالى لان الخلق ملكه فلما شاء اور والصحابة رضي
الله عنهم نبي عن ذلك في السابق كان رد البعض القتل وردا بعضهم العباس فقرر وقوع
من العباس فقيل لهم لم اخترتم العباس واخذتم منهم بعضهم ما عز كم وكان قتل احد
اعدائكم احب لعاد دينكم واخلص لكم والعباس ارحم بهم وارفق لو كتب من الله
اي حاقر من تخيير كم بالاذن السابق لكم فيما اخترتم عذاب عظيم لحصل بزلك بغاء اوليد
الاسارى حتى يخرج من ظهورهم من يقول الله الله والتخويف من وقوع مثل
ذلك منهم بعد ذلك رد اضرب رد الاعناق حتى يقع رد الخناق في رد ارض فيقتل الكافر من
ورد مع الجم غفير من رد ام من الكفر فين على احسن تفسير ووقع تخويف الكافرين حتى لا يقع
لهم كمع بعد ذلك مثل ذلك **قوله تعالى** فيظهم **قال فيه** فيسلم
وهن لهم وضعف عزيمتهم في رد اتباعك وهو اعتزال الفضل وخلق افكارهم وقلوبهم
لتوله ان خلاف من خلق الله تعالى لاهل الحق على ما تحققت دلايله في المقدمة فلا يحتاج
هنا الى تاويل وانما تاولته المعتزلة هذه رد اية رعاية لقياسهم مذهبهم حيث يقولون
ان العباد يخلقون افعالهم وقد اخذ الى الكسل والخذلان وكابر حقون في الخبر ان
الى حقيقة بل الى مجرد تلبيس وقد مر منا ابطاله فوجب رفضه تاويلهم وحمل هذه رد اية
وكل ما هو بمعناها على ظاهرها ومقتضاه من نفي تخويفه تعالى خلافه في كل مخلوق من
قوله تعالى وقيل افعلوا مع الغاء من **قال فيه** فان قلت كيف جاز ان يرفع
السيف بعوسهم على الهيئة الخروج الى العدو وهم قبيحة قال تقع عن الملام والعتب فان خروجهم
كان مصيبة لقوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا فجاز ان تتقاعد كراهتهم
خلك الخروج حسنا وفضله ثم قال الجبائي قلت فلم خطر رسول الله صلى الله عليه وسلم

كتبهم الله لهم فيما هو مصلحة قال قلت انه عليه السلام لم يكن للمنع في هذه المصلحة
واعلمها الله بعد القبول لما علم الله تعالى ولكنهم استاذنوه واعتزروا اليه فكان عليه ان
يعفو عن كنه معاذيرهم وما يجوز في قبولها قال ابو علي قد اقتداء العقاب ثم قال ويجوز ان يكون
في ترك عليه السلام رد اذن لهم مع تنبيه الله اياهم مصلحة اخرى يعلمه الله لهم فغفر
تلك المصلحة وذلك انهم اذا تبطهم الله لم يخرجوا وكان قعودهم بغير اذن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبيرا فاشتد عليهم الحجة ولم تنفعهم معذرة وهذا الذي قاله الجبائي مخالف
اعتزال وضروب من التخليط والخلل وفي بيان ذلك هوان الى مخالفة تحقق في زعمه
من الغيب على ان يكون اذنهم لهم والخروج مع العلم بانهم يزيدون الموضين خبالا بما فيه مفسدة
والمعتزلة تزعم انه فيه ما يقطع عليهم اخر راية بالحال العلم منه وما هو واقع منه وفحوا فيه
فالخروج لهم من لزوم رد ام بما فيه مفسدة وهو الخروج والغاء الذي اهتدى في قلوبهم بما فيه مصلحة
وهو العقود وفي كلا الامرين ما فيه الغيب لازم لهم على زعمهم والخروج لهم على البدل وافاني مهم تم
منوا من ذهبهم على اصل ما اصروا وهو التخسير والتغبيط رد احكام والشي عنده بالعقوبة وقد تقدم
ابطاله وجواب اهل الحق هنا ان الاستفهام اذا خرج منه مخرج رد امر واحكم ما احكم به فهو الحسن
والحسن قد رفع تحكمه من عنه عكس وانما تنقسم رد امور الى حسن شرعي بالنسبة الى اكتساب
العباد ولزوم الحمد على موافقة رد امر الشرعي او مخالفته على ما تقدم بيانه وانضم البراهين وبطل
التخليط رد اعتزالي الى الذي كشفه بطلانه وجهل الخوض صلح سلطانه ثم اصل الذي تحقق رد ادب
مع النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ما خطا الخ وهذا الكلام ايجاز وهو بالكمال مزين معناه
ايضا انه كذب عليه عليه الصلاة والسلام مما فر منا بيانه في اول الكلام هو قوله تعالى عفا الله
عنك وتنبيه الله تعالى لهم حسن بالنسبة الى العباد ان لله تعالى خلق في ملكه وعفو فيه بالنسبة
الى العباد انهم مغفور لهم فاما قوله تعالى لم اذنت لهم الخ فهو راهية في الجهاد معه عليه السلام واذن الرسول في
خلاف رد اية مجمع على ذلك عما تقدم ذكره من قبل **قوله تعالى** قال لن يصيبنا الا ما كتب
الله لنا **قال فيه** اما اختصاص الله بانباته والجابه رد الشر فمجمع ان يقول الا ما
كتبه الله لنا اي قدر لنا وسبقت ارادته وحيه الصادق وكتب في اللوح المحفوظ اعتزال منه
لان المعتزلة لا ينكرون القدر السابق وهو ما كتب وما بد وقد تحقق في المقدمة بيانه وبرهانه
فتى يعيد هنا وتاويله بالحمل انه لا ضرورة وبعض المعتزلة يقول اختصنا بانباته ايتر كنا له

وما يفي خلفه لنا وقوله والجاحد من النصرة يجوز ما يتضمن المعتزلة من وجوب ذلك
على الله تعالى من وجوب رعاية المصالح وقد ابطلنا هذه المقدمة واعتزال التوبة كلها بالبراهين

قوله تعالى قل انفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم **قال قيده** بان قلت كيف
امرهم بالانفاق ثم قال لن يتقبل منكم قال قلت هذا امر في معنى الخبر ووجه دخول القيد منعه ان
يأمر تعالى بشيء ثم لا يقبله لان ذلك امر عن المعتزلة هو نفس ارادة وقد ابطلنا عليهم وقد
يأمر تعالى بما لا يقبله عند اهل الحق ويدل على ذلك امره تعالى بالايمان لمن علم انه يموت
كافرا ملا قبول لايمانه اجماعا وهو مما مورد به اجماعا **قوله تعالى** وتزهق انفسهم وهم
كافرون **قال قيده** بان قلت ان تعليق التعذيب بارادة الله تعالى فما بال زهوق
انفسهم وهم كافرون قال قلت المراد به استدراج بالنعم كقوله تعالى انما نملي لهم
ليزدادوا اثما كانه قال اولم يريدوا ان يديم عليهم نعمته الى ان يموتوا وهم كافرون ملتهون
بالتمتع عن النظر للعاقبة وهو عن الله تعالى ان تتعلق ارادة الله تعالى بزهوق انفسهم
وهم كافرون كانه تعالى نهاهم عن ذلك وبانه عن عظم المعتزلة الامر بما يريد ومن ذلك او
تعالى لا يليس ان يسهو عما اراده منه ونهيه عما دم عن اكل النسيئة وما اراده منه
على ما قلناه فلا بد من ان نقول قد علم بالبراهين انه تعالى خالق لكل مخلوق وفعل كل
وقع من كافر ويخلقه تعالى ومنعه او يريد انه استحال ان يموت الكافر وهو مريد ان يؤمن فلم
نهى عن الشيء اجماعا وكل ايمان اوتيه ولم يقع فقد اراد تعالى منه انه خلقه ولم يرد ذلك
وايمان لا بد ان تعالى اراد ضده وتعلق ارادته باجتماع الضدين محال وايمان مامور به اجماعا
ولم يرد انه اراد ضده الواقع انه خلقه **قوله تعالى** فلا اذن حتى تكم **قال قيده**
وما يفعل بكم ما يفعل بالمشركين من اعلان الله من الصلحة في ابقاء عليكم يتجوز فيه من
اعتقاد ما تعتقده المعتزلة من وجوب رعاية الصلحة وقد تحقق ابطال ذلك عليهم
في المقدمة وعلى تقدير ان الله تعالى ان اصلح غيرهم وجوبا واذا ضر من ضعف ما هو ضرر لذلك
فيفعله كما تقوله بيانه **قوله تعالى** ان يعفوا عن طائفة منكم **قال قيده** باحراثهم
التوبة يتجوز فيه ما لما قدمناه من احراث على الخلوص فيما ظهر هو اعتقاد المعتزلة وهو
باطل بالدليل واحراث الله تعالى وقد تحققنا البراهين القطعية على هذا في المقدمة **قوله**
تعالى لما كان الله ليظلمهم **قال قيده** واصح منه ان يظلمهم وهو حكيم لا يجوز عليه

القبيح وان يعاقبهم بغير جرم وهو معنى الامر المقتضي لوجوب امتناع الظلم حقيقة تعالى
لقبح ذلك منهم العقول واهل الحق يجوز امتناع ذلك منهم حقيقة تعالى لكونه محل الجميع الاحكام
لتضمن ربوبيته الاولى من الواجب والجائز والمحال الى المستحيل والتقبيح كان حقيقة المستحيل
لتضمن ربوبيته تعالى وقد علم المعتزلة بهذا انه وان ما الجميع الله اصلا الوجوب وهذا نتيجة الظلم والمحال
الظلم حقيقة تعالى وقد علم اهل الحق ان ليس الظلم من المقدور لانه ليس من الاشياء وعند المعتزلة
هو من المقدور لانه عندهم من الاشياء واما العقول فجهلة فلذلك راعى تعالى ان يجعله
وعند اهل العلم فجهلة اهل العلم ما نقوم ببيانه يبطل الاعتزال ويجوز الحق من قول اهل
السنة انه محال وقوله ايضا ان يعاقبهم فيه جرم وهو معنى الخبر وهو اعتزال ايضا انه منع جواز ابتداء
الله تعالى وفي تعذيب بيان جواز وقوعه ومنعت منه المعتزلة الواقع منه كما يسمى عقابا
وانما صدر من الله تعالى عدلا واما سمي ابتداء عقابا اذا تعقب جرما فقوله تعالى ان
يعاقبهم فيه جرم والتسمية مسلمة وما تقدم من المعتزلة من منع ابتداء الله تعالى وفيه جرم باطل
بما قدمناه من ان الله تعالى جواز ذلك **قوله تعالى** عن حكيم **قال قيده**
واضعا كل موضع على حسب الاتفاق وهو اعتزال ايضا قوله واضعا كل موضعه ونفي
الحكمة عن المعتزلة بناء منهم لغة للمعنى وهو رعاية المصالح ونفي الحكمة عنهم وهو باطل
بما تقدم وانما الحكمة تعالى علمه وتعلق قدرته تعالى بكل المقدور وان كان بعضها حتى يتقيد ان يخرج
منها شيء عن ارادته تعالى عما تقدم بيانه في العزمة **قوله تعالى** وكفروا بالله اصلا بهم
قال قيده الذين والذين هم يجعل الفاسق كفروا بكلهم من توعني وهو اعتزال الا انه
عدل عن ان يقول اعني بهم خلط النفاق في قلوبهم وهو الحق بل لكل اعني ادى الى تخلو جميع
الخلوقات عما تخصه تعالى بالعزمة حتى يتعلق بها كما في الاية الى خروجهم كان الله تعالى عن المقولة
عني خالق افعال العباد في هذه الاية الى قوله خلوهم الى حيث كم ولم يلطف بهم وقد قدمنا انهم ابتلوا بالكفر
في هذه التلبيسات الى حقيقة البتة والى عليهم فيستغفر **قوله تعالى**
ان تستغفر لهم سبعين مرة **قال قيده** والسبعون جاز مجيء المثل للتكثير ثم قال
وان قلت كيف جمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اوكما وهما حرفا تخيير وقد قال له بقوله تعالى
ان الذين كفروا قال قلت بين الصارف عن المغفرة ثم حتى قال فقد كفروا في ان الاستغفار
لم يخف ذلك وانه حينما قال الطهار النهاية رحمة ورافتها من بعثه الله تعالى اليهم فقول ابراهيم عليه السلام

ومن حاء فانه غفور رحيم مفعوله محذوف اى فان تقدم كلامه في النبوة ونحو اما اني محشي
وشيخنا المعتزلة ويقال عليهم كيف علما عام من عصمة الانبياء عليهم السلام اقول واما
قال هنا للبعد محتمل للغاية وللتشفي والتهكم صلى الله عليه وسلم عالم بما يدل عليه اللفظ اجمالا
مجملة عاطفا على ونحو اما مجرور فوله الكبر نحو السبب فلنا محتمل ان يكون ذلك كبيرا لانه وما
قاله عليه السلام قبل لعلمه ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ويحتمل
ايضا ان يكون الاستغفار طلبا ان يعرف الله تعجيب عن ابيهم في جنبهم غنيا يكونوا كفى عنهم لانه ورد
ان نفرا من بعض شفاعته عليه السلام في بعض المخلدين في النار كعمه ابي طالب ويكون المنع
متعلقا عليه السلام في منع المغفرة لفائدة قوله تعالى فله في قوا فليلا ولا يبكوا
كثيرا قال فيه اخرج عن لغة الى على ان الله تعالى انه عتم واجبا له يكون تعنى يتحرز فيه من اعتقاد
المعتزلة ان من الواجب الذي ذكروه كفى عقلي واهل الحق يقولون انه لا دليل منه لكن ليس
بالعقل بل بالمجعول الشرعي فقط وفي تفعل من حمال الامر فيل قوله تعالى واتصل على
احد منهم مات ابدا قال فيه كيف جاز له عليه السلام تمنى فاجاب بانه
عليه السلام لما علم بوحي سابقا ان قوله كيف جاز له قبل اذ قوله عليه السلام هو الدليل
الجواز واما ان يبلغ له نفسا ان يقول كيف يفهم ذلك واحسن ما يقال في ذلك انه عليه السلام
كان يحيى اعني اصل الاذن له في الحكم باجتهاد ولم يتبين نسخ الحكم فلما نهي لم يقبل قوله تعالى
وطبع الله على قلوبهم قال فيه يعني ان السبب في استمرار انهم رضاهم بالردة وخذلان
الله اياهم ونحو اعتى الاية حمل الطبع على المذكور في الاية هو الجزاء والكفر اعتزال
الاية وكل ذلك باطل ومن مذاهبنا ان الكل الواقع في خلق الله تعالى ونحو ان يتحمل مخلوقا فيلزم ان الله
دونه تعالى قبل الله خالق كل شيء. بما تحقق من ابي الحسين في المعجزة فثبت بذلك ان الله تعالى خلق
الخالق الكلي الذي يرجع فلوبهم من الطبع والختم موجب حمل الاية عاما مقتضاها من غير
تحيز ونحو ان يقال غطاء الملقى لتغشي يحيى بهم الاديان وابنائهم الشبهات قوله تعالى
والله عليم عليم قال فيه حكيم فيما نصب به وعلمتم من عقابه وثوابه ونحو
اعتى الاذن المعتزلة يقصر ويقال الحكمة رعاية المصلحة على الوجوب وفي ان قلنا الله عالم في
المعجزة واعلم ان حكمته تعالى علمه واحكامه على ما دله عاما اراد قوله تعالى وعلى الله عنهم
ونحو اعتد قال فيه رضي عنهم اعمالهم بما اضاف عليهم من نعمته ونحو اعتى الاذن حسن

الاذن قوله رضي الله عنهم اعمالهم رضي الله تعالى عاصد وراعمالهم واعمالهم حادثة
عن ظاهر عنه حادث ونحو اعتى الاذن وقال ورضي الله تعالى عنه اهل الحق بما يوجب // ١٠ ونحو اراد تعالى الاذن
تمنى اتيهم ونتوفيهم عاما فاقت بما هيئة في المعجزة والوجه الثالث من اعتى اله قوله بما اضاف عليهم
من نعمه مجعل رضي الله تعالى لسبب الاول من افعاله وهو مذهب المعتزلة انهم ينكرون الارادة الاذن
مما استطاعوا ونفت فرع الرد عليهم في هذا ايضا بالدلائل التي ذكرت وبينا ان الله سبحانه لم يزل
يجمع اصحابه وصفاته في الازل ونحو اعتى الى الباقين قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل
التوبة عن عباده قال فيه وان الله من شانه فنون توبة التائبين ونحو اعتى الى قوله وان الله من شانه فانه تعالى
شانه فانه تعالى سنة الواجبات عند المعتزلة سيقولون وجوب فنون توبة التائبين وجوبا عقليا
ومن قضوا بقبول الصحابي العقلي في المعجزة يبطل ما بنوه عليه في هذه المسئلة وعتى نحا
قوله تعالى وتاخر من مرجوز ما من الله قال فيه موقوفا امرهم اما ان يعذبهم
ان سبقوا على الخير ولم يتوبوا واما ان يتوب عليهم ان تابوا ونحو اعتى الاذن الوجه ان الله تعالى
بالعذاب على المصرين من عتى ج المعجزة لهم ونحو تتبين للوعيد وهي عليه ان الله تعالى يغفر
او يتوب به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء او وفي تاخر عنهم على التوبة وعن اهل الحق يجوز
العفو عن المصرين لما تقرر من الدلائل واما من الاية ان المعنى على الرجاء رحمة الله وهم
في المشيئة ان شاء عفو لهم وان شاء عذبهم على مقتضى ما ورد في الاية من عتى تحيز
وبازياده وانقصان وعن تحققت دلائل عدم الكلية في المعجزة قوله تعالى
ما كان للنبي. قال فيه ما علم الله مستقبلا في حكم الله وحكمته نحو له وحكمته
يتحيز فيه من اعتقاد المعتزلة ان الحكمة هي رعاية المصلحة على الوجوب العقلي
عنهم وقد ابطلنا عليهم القول بذلك وعلم ان حكمته تعالى عليه واحكامه اراد قوله
قوله تعالى انا بريء منكم لا والمعلم قال فيه وتبين انه محظور
لهم واعز الله به عباده الذين هديهم الله للاسلام وتبين بسببهم ضلاله وان يجتلم الله اذا اخذوا
عليه بعد بيان حكمي، وفيه اعتى الاذن حسن اطلق لفظ المحظور واجبي ان من الامر عليه
بعد علمه وحضه تسمى ضلاله وخذلانا وكفرا نحو التكفي بالذنوب المحظورة وقد علم من عتى
انتفى عنه انه يسمى مخذولا واضلاله الا من خرج عن مواقع الدفاع له من ارتكب مجرد فعل محرم

اذا كان عالما فوجه الاعتزال الاعتزال المختلة والخوارج حتى يدخل ذلك على المختلة في تسميتهم كافرا
واتفقوا على تخليدهم في النار ومن تفضل الله عليهم في نفي الكبائر عن المؤمنين وتليين الزجر في ذلك مع
اهل السنة **قوله تعالى** حتى يتبين لهم ما يتقون **قال فيه** ان المراد بالضلال اذا
اقدم على بعض محضورات الله تعالى اخلالا بما امر به والمراد بما يتقون ما يجب اتقاؤه والنهي
قال وانما ما يعلم بالعقل كالصارف في الحي ورد الوديعة فحتى موقوف على التوقيف ونحو
اعني الكلمة فقوله وان ارتكاب بعض المحضورات في حكم الاضلال نحو ما ذهب اليه المختلة انهم
يكفرون بالذنوب ويضللون بها وفي ابطاله ذلك عليهم نظر لان شيخ قد يحمل الاية على انه تعالى
لم يضل من اراد اضلاله بالوصف الذي هو ضلال من جهة الغة التوحيد وغواية الدفاتر حتى
يتبين لهم ما يتقون بعض الاضلال وذكر البيان قبله لعلهم اي في ان وقوع فيه وعفا به وقوله
وهو ذلك فانما يعلم بالعقل كالصارف ورد الوديعة فحتى الابتدائية تجعل
ما ذكر من المدركات بالعقول وزلة شيخ وفي تخصيصه بالذكر على ايضاح المعرفة
وبيانا ان جميع ما يدل عليه ويعرف به انه كما يعقل انه يكون ناهيا عن القبائح كذلك
الثواب والعقاب وغيرهما دليل الاباحي الصارف ونحو هذا لله تعالى عن القبيح
اه العالم بما سواه عالما قبل خلقه اياه وقال عن صفة نفسه التي بها يثاب
والعقاب البنية كالارتباط وجوه العلم بوجوده الحيوة في محله بعض المختار **قوله**
تعالى لغفر تاب الله عن الميت الاية **قال فيه** وقيل وعفا تاب الله عليه من
اذنه المنافقين في التخلف عنه كقوله عفا الله عنك لم اذنت لهم وعن الحسن انه
كلام يهود وقوله اتبعوا ما تتلو الشياطين محضور وقيل في معنى بيان عصمته عليه السلام
حتى عن الصغائر تخفيفا وعاد الضمير في كفروا الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب
وان لم يجر ذكرهم كما قال في معنى بيانه في قوله تعالى عفا الله عنك ومختار الذي يكون عليه استدلال
ذكر بعد لم من وعد والمخصوص محذوف وتكون متصلة ذكر بعد استدلال اجمالا عاما من وعد وتاسينا لمن
وقيل عليه السلام توجها فلما اتوجها الى الشيء اليوم وسيجيء مرتبا وذهب قتال
وانما الكراهة التي في وذكر الخضوع الى الله تعالى والاشعار بعدم الغناء بعظيم حقه فليس
للمخلوق في ذلك المحل الا التوبة والاستغفار والى رسول عليه السلام نحو هذا الكلام
نحو اكم اعلم بالله والخافات السنية ثم ميز اهل الله تعالى وكذبهم اعداؤه

ومعنى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا **قوله تعالى** ثم تاب عليهم ليتوبوا **قال فيه** ثم رجع
عليهم بالعفو والرحمة كرر ذكر التوبة ليستقيموا على توبتهم ومعنى الاعتزال انه لم يعاقبهم
لعجزهم عن خلوهم التوبة ليكتسبوها لان المختلة يجوز ان الكبير يخلوا فعالة في حوا توبة
الكبير معزمة على قبوله اذا لم عزم على توبته الله تعالى عبر دون خلو وبطله ومعنى
الاية تاب عليهم ليتوبوا ويثبتوا بها لكونها الى الموت العقلية المحقوقة كرر على المعرفة ثم يرد الامر
الله تعالى انها لتوبة جميع المكلفات **قوله تعالى** وانبأنا لوزعزر وقيل الا كتب لهم عملا صالحا
قال فيه واستوجبوا الثواب وقيل الذي لهم يتجاوز من اعتقاد المختلة انه استوجبوا على الله
تعالى وكسبوا كل ما خففت ذكا لهم في المعرفة من ان الفعول الموجب وان الله تعالى يستوجب
اجر عليه شيء لانه كسوا الى الوفاء بعمل العباد وطاعتهم فيما اذا لم يستحق عليه شيء **قوله تعالى**
شيء انتهى مواضع والله قلوبهم **قال فيه** دعاء عليهم بالكفران وبصرف قلوبهم عما هو فلوا العرفان
من الله تعالى اجراء وموافقتا لانه اتاهم الدعاء على ضالع والامر الى الله تعالى وتنوعها عليه على حقيقته
انه طلب على وجه التبعيد والتخصوص والتعنيف مستحيل في حق الله سبحانه فانه ورد على ما ذكرنا في اغاثة
الدعاء الله تعالى وقول ابن الخطيب وانه يدل على ان الفعل الواقع بالعبد من الله تعالى واجب
يجيل التبعيد بل يدل على انه علامة على الوقوع كما قال النحاة في كلمة عسى فتاضيفت الى كلام تقلى
ملت على تخفيفها فخلعتها عن التبعيد على الله تعالى واذا كان معنى الاية اذا اراد الله تعالى اجابة الدعوة
واني جاءكم ما تقدم ذكره في الجمع العبارة على كلام الله تعالى واجب الوقوع وتكون العبارة المذكورة على
عادة الملوك لان الواحي محتشم شيء من فعل هفوة المختلة تدرج ابتداء على الله تعالى انه يقع في ملكه
ما لا يدل مجفوة او خفة تقل خفيفة الدعاء والتبعيد وهو الحاد كما تراه وكيف يعني الله تعالى عن
قولهم علوا كبيرا ثم يحمل الخ محتشم شيء من فعل هفوة هذا الدعاء نحو اعتزالهم وانه يشاح وتكلف عن
خفيفة التضجر من الله تعالى وهو خلف بقبح الله انصر قولهم عن الايمان وكسوا الله تعالى
وقوعه بهم وجعل ذلك الدعاء على اقتضاء له وتنكيته عن عدم اعتزال الواحد من طلب ذلك عن عدم هم
فيصح خطأ كما ان وجد كزيد في دار الطلب متوجها الى الخلاء وعدم الانشراح كما جاء الحق
وزهق الباطل دليل الخوف من الله تعالى منعوت بالخلق فخلوقهم عاد وف من الله تعالى وانه يقبح ما
الله تعالى في ملكه وملكه ما يقبح فطلبه عاوجه كون ذلك في الطلب علامة على المخوف وقوع
المطلوب عاما تبين في المعرفة فبطل اعتزاله **قوله تعالى** عن الله قلوبهم لم يزكوا بها

لم يذكر فيه الذي خلقه ثم سوى بمعنى الدعاء وقد تكلمنا على ما تقصر العقول
نزله ورحمة منا عليهم ومحتمل الذلة مقيدة بأخرى وهو معنى الجمع **قال ابو بكر الزجاج**
صلى الله فلو بين أن لهم الله سبحانه ذلك على عباده لهم **قلت** وإذا كان بمعنى الجمع احتمل
وجهين الأول أن يكون الله تعالى دعاهم بأن علمهم ما فيه موعظة لهم فخلق لهم العلوم
الإعراض منهم لا يضاف إليه بسبب عدم علمهم وجهلهم بربهم ونبيهم فكان خلق العلوم لهم
عقابا على إعراضهم عن النظر والعلم المطلوب والوجه الثاني أن يكون المراد بالجمع
يكون المعنى أعلمهم بخلق جبلتهم على ذلك فعلى هذا يكون الضمير في قوله تعالى ثم اذهبوا
قوله تعالى ثم اذهبوا فلو بين الله فلو بين وكل
كذلك الواو جاءت على ما هو الأصل
السنة من غير تخيير بها أعني التي
انتهى ما وجدت بعد البحث والتتبع وفيه تحكم في كثير مما ذكره أصلا هم في الفتاوى والله سبحانه
المسئول أن يتقبل وينفع الجميع بفضله وجوده وكرمه وجوده
ويتلوه سورة يونس على أشرف السلام وعلى الله على
نبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله الذي أعطاك أيها
ومصنفه وقارئه وللمؤمنين
والمسلمين أنه غفور رحيم
أواخر ربيع
الأول سنة
عشرين